مَحطات دبلومَاسية



السفير

أحمد عبدالوهاب جبارة اللّه



محطات دبلوماسية

محطات دبلوماسية

السفير

أحمد عبد الوهاب جبارة الله



للنشر والتوزيع

2014

الكتاب : محطات دبلوماسية
تأليف : السفير/ أحمد عبد الوهاب جبارة الله
المدير المسؤول : رضا عوض
رؤية للنشر والتوزيع
القاهرة : 0122/3529628
8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين
تقاطع ش شريف مع رشدي
Email: Roueya@hotmail.com
فاكس : 25754123 (202) +
هاتف : 23953150 (202) +
الإخراج الداخلي : حسين جبيل
جمع وتنفيذ : القسم الفني بالدار
تصميم الغلاف : رباب حاكم
الطبعة الأولى : 2014
رقم الإيداع : 2014/2511
الترقيم الدولي : 978-977-499-126-4

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى

رفقاء رحلة العمر،

زوجتي صليحة الكردي

وأبنائي عبد الوهاب ونزار وخالد وياسر

أحمد عبد الوهاب جبارة الله

مقدمة

يحمل هذا الكتاب بين دفتيه حصيلة تجارب ومواقف ومشاهد عشتها وأنا أتنقل بين أرجاء العالم سواء كان ذلك في المهنة الدبلوماسية في وزارة الخارجية السودانية أو كان ذلك خلال سنوات انتدابي للعمل بالأمم المتحدة. وقد امتدت فترة معايشتي لتلك المشاهد والمواقف لما يقارب الأربعين عامًا في إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، وهي رحلة لم أكن أمارس فيها مهنتي ولكنني أيضًا كنت أجد فيها إنسانيتي.

من هنا فلا بد لي أن أسارع إلى تنبيه القارئ الكريم بأن ما سيطالعه عبر الصفحات ليس رصدًا لمذكرات بالمعنى الاصطلاحي للكتابة، وليس سيرة ذاتية، باعتبار أن الأولى تتحدث عن مشاهد بعينها في حياة المؤلف بينما تنزع الثانية نحو تفاصيل سيرة حياته . وما نحن بصدده فهو ليس من كليهما ولكنه تناول انتقائي لمواقف كنت قد عشتها وتفاعلت معها خلال رحلتي المهنية في عالم الدبلوماسية . ولكن التفاعل مع تلك المواقف والأحداث لم يكن من قبيل المشاهدة السالبة من موقع قصي، ولكنه كان من موقع الانتماء للحدث وأداء دور فيه حتمته طبيعة المهام التي كنت أؤديها في ذلك الموقع. وهنا جاءت تسمية الكتاب "محطات دبلوماسية" باعتبار أنه يكشف الستار عن وقفات ملية وذات مغزى ومعنى في مسيرة حياتي المهنية . وعليه فلم يكن محور الكتابة ومنهجها منصبًا على شخص

الكاتب ولكنه كان منهجًا أكثر اتساعًا من ذلك، من خلال الحرص على وضع القارئ في ما يمكن تسميته بالصورة الكبرى التي تعكس المناخ المحيط بالحدث وتقدم شيئًا من التحليل لمعانيه ومآلاته وانعكاساته ذات الدلالة والتأثير. وهنا يجد القارئ فرصة نفتح فيها نافذة عريضة، تتيح له نوعًا من الرؤية المتكاملة للمواقف والأحداث التي ركزنا عليها في هذا الكتاب وعرضناها في صورة توخينا فيها الدقة إلى أقصى ما نستطيع . وأود هنا أن أعبر عن تقديري لما أبداه بعض زملائي من السفراء - الذين تشرفت بزمالتهم في وزارة الخارجية - من ملاحظات ساعدتني على انتهاج هذا النهج في عرض الصورة الكلية لما أعرضه من مواقف، وتجاوز المسارات الضيقة التي تحمل معها محاذير الوقوع في التمحور الضيق لتفاصيل تدور حول شخص المؤلف.

إن هدفي من إصدار هذا الكتاب، يرمى إلى إتاحة الفرصة للدبلوماسيين في السودان وفي مواقع أخرى من العالم العربي، وغيرهم من القراء الذين يتابعون هذا النوع من الكتابات، أن يطلعوا على مشاهد ومواقف دارت خلف الكواليس أحيانًا وحدثت في مؤتمرات مفتوحة أحيانًا أخرى. ويمتد الخيط الناقل بين محطة وأخرى من العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى العاصمة التنزانية دار السلام، وإلى العاصمة المصرية القاهرة، ثم إلى جنيف حيث المقر الأوروبي للأمم المتحدة، وإلى

العاصمة العراقية بغداد وكذلك لوساكا عاصمة زامبيا في الجنوب الإفريقي. ولا ينقطع هذا الخيط فيما بين المحطات الدبلوماسية فيمتد إلى أفغانستان وغيرها مما يرد ذكره من مواقع .

من ناحية أخرى، فإننا لم نركن إلى الرواية الكرونولوجية لما نرويه من مواقف وما نعرضه حولها من تحليلات، ولكن عمدنا إلى اختيار بعض المشاهد والتجارب وعرضناها في سياق الحديث عن الموقع الذي مرت بنا فيه تلك التجربة. كذلك عمدنا إلى عرض موقفنا من بعض المسائل المهنية، وانعكاساتها على المصالح التي تفرض منطقها على العلاقات الدولية، وهى علاقات لا تعرف صديقًا دائمًا ولا تعرف عدوًا دائمًا ولكنها تعرف فقط مصالح دائمة .

بطبيعة الحال فإن كتابًا مثل هذا لا بد أن يكون ذا صفة انتقائية في اختيار المواقف المعروضة على القارئ، وقد كان دليلي على ذلك توخي ما أمكن من الحكمة في الاختيار لما يمكن أن يحوز اهتمام القارئ . فالحيز والزمن للكتابة والقراءة ليسا بمطلقين، بل أنهما محدودان، وهكذا فقد أخذنا في عرضنا سبيل «فن الممكن»، آملين أن يكون ما قصدناه من فائدة قد تحقق، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة لدى القارئ لهذا الكتاب.

ملاحظة هامة أخرى، وهى أن بعض أساتذتنا في الدبلوماسية السودانية قد تفضلوا بالكتابة عن تجاربهم، مما سيجده القارئ في بعض الإشارات لمراجع يرد ذكرها. وقد شجعتني تلك المبادرات المفيدة على المضي في هذا الطريق، والأمل عندي معقود أن يساهم جهدي بنشر هذا الكتاب في مسيرة التوثيق والتنوير التي يضطلع بها رجال ونساء نذروا أنفسهم للمهنة الدبلوماسية السودانية .

إن المرء وهو يقلب صفحات حياته العملية وما قبلها من صفحات، يتوقف بإرادته أو حتى بغير إرادته في بعض الأحيان عند محطات بعينها. ولنقل أن تلك يمكن تسميتها «محطات التكوين»... وربما كانت محطات التكوين تلك علامات للوقوف المتأمل لمسيرة الحياة...ومنها يأخذ الإنسان المعين الوافر من التجارب

والقيم والمبادرات . وبالنسبة لي فقد كان الحظ حليفًا في أن أنشأ في بيئة أسرية ومجتمعية ساعدتني على التحيز المبكر إلى عالم الإطلاع والقراءة والسعي نحو مصادر المعرفة المتاحة . وهكذا فإن تكويني الثقافي كان من أهم الدوافع لإنجاز هذا الكتاب، ليس فقط من قبيل أداء شيء من الواجب، ولكن أيضًا في الحصول على شيء من المتعة الفكرية التي تنشأ من التفاعل مع عقول القراء الذين يختارون الاطلاع على هذا الكتاب. فبرغم أنني ظللت أنشر المقالات في صحف ومواقع متعددة، إلا أنني وجدت في التفرغ لصياغة هذا الكتاب الكثير من الإشباع لرغبة جامحة في مساهمة فكرية تكون أكثر شمولًا وعمقًا وتنوعًا والتزامًا. ويرجع الفضل أيضًا للمهنة الدبلوماسية في صياغة مداركي ونظرتي للأمور، التي تساعدني على النظر إلى المواقف والقضايا من منظور يتجاوز المحلية إلى العالمية، ويجد في التلاقح بين الثقافات والحضارات عملية إنسانية تستند إلى اتساع الآفاق الفكرية لتصنع بشرًا ينبذون الانكفاء والتقوقع ويعيشون في رحاب الانفتاح والتفاعل .

إن المحطات الدبلوماسية ليست من صنعي، ولكنها محطات من صنع المهنة والظروف، وربما كان ذلك ما جعلها ذات سحر وخصوصية بالنسبة لي. وهي في بعضها تجسد مواقف ومشاهد لا تخلو من الدراما أو التراجيديا، أو حتى السريالية في بعض الأحيان، برغم أنها كانت حقائق معاشة . ومن ذلك ما شهدته في بغداد من حصار غير مسبوق مارسته الولايات المتحدة وحلفاؤها وأشركت فيه الأمم المتحدة، حيث فشل النظام الدولي في الفصل بين نظام جائر وشعب مغلوب على أمره! ومشهد آخر من واشنطن في عام 1985 حيث تباهى الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري بأن نظامه ثابت وأن ليس هناك من يستطيع الإطاحة به، ثم ودعناه في المطار في اليوم التالي وقبل وصوله إلى الخرطوم كان نظامه قد انهار وأصبح في ذمة التاريخ ! ثم ذلك المشهد وأنا أعمل مع الأمم المتحدة في أفغانستان وتجتاح حركة طالبان كل المواقع وتهزم حركات المجاهدين المختلفة في عام 1995، ولكنها تواجه أوضاعًا معقدة، ولا تستطيع إدارة أمور

البلاد نسبة لانعدام الخبرة، وإن كان لديها الكثير من الحماس...وهنا يتجلى الصراع بين متطلبات الدولة الحديثة وبين إمكانيات الواصلين إلى السلطة بشعارات ونوايا وتصورات لا يمكن لها الصمود أمام اختبارات «إدارة الدولة» وتطلعات رعاياها. وبعيدًا عن ذلك ربما يكون المشهد اجتماعًا شاركت فيه بالبيت الأبيض الأمريكي منذ أكثر من ربع قرن وفيه تجسدت معطيات دبلوماسية السطوة والقوة في تحميلنا رسالة إلى عاصمة بلادنا، في ظرف دقيق وحساس.

وأنا أضع هذا الكتاب بين يدي القارئ الكريم أطمح إلى أن يجد فيه ما يساعد على فهم مجريات بعض الأحداث والقضايا التي تظل مقصدًا للاهتمام وهدفًا للمعرفة، وربما مشاركتي في التأمل وشيء من الاستمتاع ببعض تلك المواقف. وأطمع أيضًا أن يكون فيها لبعض ممارسي المهنة الدبلوماسية ما يرقى إلى تزويدهم ببعض الخبرات والتجارب .

لقد كان من حسن حظي أن ظروفي المهنية، هيأت لي العمل مع الكثيرين من خيرة الدبلوماسيين والإداريين في وزارة الخارجية السودانية، وتعلمت الكثير وأنا أزاملهم في رحلة مشواري الدبلوماسي وأستطيع القول، بكل إعتزاز، أن خدمة علم بلادي هي شرف لا يماثله شرف، وقد تيسَّرت لي تلك الخدمة التي لم تكن مجرد عمل أديته، ولكنها كانت حياة عشتها بكل معاني التفاني والإخلاص من أجل تحقيق الأهداف السامية للوطن.

في ذات الوقت، فقد آليت على نفسي أثناء خدمتي بالأمم المتحدة، أن أرفع راية بلادي عالية، إلتزامًا بالأداء والمثابرة والسلوك المهني والشخصي، وكل ذلك فيه خدمة للوطن بصورة أخرى، بقدر ما هو خدمة لراية الأمم المتحدة الزرقاء من أجل السلام وحماية اللاجئين الذين تقطعت بهم الأسباب، ووجبت في حقهم الحماية الدولية.

وأنا إذ أسترجع السنوات التي عشتها في هذه التجارب وغيرها كثير لن يتسع المجال لذكرها، ثم وأنا أعمل لساعات طويلة وأيام وسنوات ثلاث لكتابة

هذا الكتاب ...أذكر باعتزاز كبير الدور الذي لعبته زوجتي صليحة الكردي في تشجيعي لإتمام هذا العمل، ولما أبدته من آراء حفزتني على الحرص للتجويد بقدر ما أستطيع. كذلك فإن أبنائي وأنا أحاورهم في مراحل الكتابة، كان لهم أفكار أفادتني إلى حد بعيد.

أملي أن أكون قد وفقني الله في هذا العمل، وأشكره على نعمة الصحة والتوفيق .

أحمد عبد الوهاب جبارة الله

القاهرة – أغسطس 2013

1

التحاقي بوزارة الخارجية وبدايات العمل الدبلوماسي

في كثير من الأحيان تلعب المصادفة دورًا ما في التحاق المرء بمهنة معينة، ولكن الكثيرين من البشر أيضًا يختارون مهنهم بأنفسهم ولا يتركون ذلك لعامل الصدفة . وأستطيع القول بأن التحاقي بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية السودانية، كان نتيجة لتخطيط ومثابرة من جانبي، وقد أسعدني كثيرًا أن ذلك التخطيط وتلك المثابرة قد أدّيا إلى تحقيق حلم الالتحاق بتلك المهنة في مطلع عام 1971. وخلفية ذلك أنني عندما كنت أتلقى تعليمي بالمرحلة الثانوية بمدرسة "النهضة" التابعة للبعثة التعليمية المصرية بمدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان، كان العمل الدبلوماسي يشكل لي مهنة ذات بريق خاص، نتيجة لبعض قراءاتي واطلاعاتي ومتابعتي لأخبار بعض الشخصيات الدبلوماسية المرموقة، سواءً كان ذلك في السودان أو خارجه. ويبدو أنه كان لبعض الشخصيات الدبلوماسية التي تنتمي للمنطقة التي نشأت فيها، بعض التأثير على توجهاتي تطلعًا للانخراط في تلك المهنة. وأذكر من أولئك السفير أحمد صلاح بخاري، والسفير بشري حامد جبر الدار، والسفير فاروق عبد الرحمن أحمد عيسى، والسفير سيد شريف أحمد. وكان للحفاوة والتقدير اللتين تحيطان بهؤلاء الدبلوماسيين، كلما زاروا مدينة

الأبيض، وقع كبير في نفسي، وحافزًا لي في العمل الدؤوب من أجل الالتحاق بالمهنة الدبلوماسبة. وبعبارة أخري فقد لعبت قراءاتي ومطالعاتي من ناحية، وإحساسي بالقدوة المهنية في الشخصيات الدبلوماسية سابقة الذكر، دورًا كبيرًا في تشكيل توجهاتي المهنية المستقبلية.

- بعد الانتهاء من دراستي للمرحلة الثانوية، حرصت على التقديم والالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، وكان لتلك الكلية وقتها سمعة طيبة وبريقًا يجذب إليها الطامحين للعمل في المهنة الدبلوماسية. وبالفعل نهلت من العلوم في الاقتصاد والعلوم السياسية والقانون الدولي والمنظمات الدولية والتنظيم الدولي ما تلقيناه من كبار الأساتذة في هذه العلوم (1966-1970).

- وأذكر من أولئك الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة بوزارة الخارجية المصرية والأمين العام للأمم المتحدة فيما بعد. والدكتور عبد الملك عودة صاحب الباع الطويل في الدراسات والنظم السياسية الإفريقية . والدكتور عز الدين فودة أحد كبار أساتذة القانون الدولى، والدكتور حامد ربيع صاحب المبادرات الأكاديمية الفذة في دراسات الرأي العام . والدكتور محمد زكي شافعي والدكتور رفعت المحجوب وكانا من الكواكب الساطعة في مجال علم الاقتصاد.

- وكنا أيضًا نتابع حضور الندوات والمحاضرات خارج الكلية والتي ترتبط بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والأحداث السياسية المعاصرة في الجمعية المصرية للعلوم السياسية وفي دار الأهرام ونحرص على مطالعة الدوريات المتخصصة في العلاقات الدولية بشكل منتظم ودونما انقطاع. ولا شك أن كل ذلك المناخ، حفل بتهيئتي للاستعداد للتقديم للعمل دبلوماسيًا بوزارة الخارجية السودانية، لما كنت أعلمه من منافسة قوية يتطلبها الالتحاق بتلك الوزارة. ولا شك في أن رحلتي الأكاديمية والثقافية والاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة كانت بمثابة حشد لمفاهيم وتجارب وخبرات هائلة في التحضير لمشوار الاستعداد للالتحاق بوزارة الخارجية. وبعبارة أكثر تحديدًا فقد كان لدراستي في تلك الكلية الانتقال بمعارفي إلى جوهر وموضوع العلاقات الدولية والعلوم السياسية

وكذلك فهم الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول. وقد اشتهرت تلك الكلية بأنها مؤسسة أكاديمية ناجحة في تزويد وزارة الخارجية المصرية وبعض وزارات خارجية دول عربية أخري بخريجين مؤهلين للتصدي لمهام العمل الدبلوماسي. وبالفعل فقد التحق العديد من زملائنا المصريين والعرب وبعض الأفارقة الآخرين بوزارات خارجية بلدانهم ومنهم البعض الذين التحقوا بالعمل في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخري. ويمكن القول أن تجربتي في الدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عمقت الوعي في فكري وذاتي حول مضمون الوظيفة الدبلوماسية. بمعني أن الوظيفة الدبلوماسية تقتضي التسلح بمفاهيم السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية والقانون الدولي والنظم السياسية المعاصرة، بل وحتى خلفيات الفكر السياسي والفلسفة السياسية . وهكذا كان التحدي بأن يقف الدبلوماسي على أرضية صلبة من أساسيات الخدمة الخارجية، قبل أن يخوض التجربة العملية. وإن كان لذلك من استثناءات بالنسبة لبعض الرجال والنساء الذين التحقوا بهذه المهنة، فإن القاعدة تظل دائمًا هي ضرورة التسلح بتلك الأسس قبل الانخراط في المهنة الدبلوماسية. وفي واقع الأمر، فقد شدني إلى تلك المهنة، بعد تلك التجربة الأكاديمية، أنها ليست مهنة "كل من هب ودب" وليست رخصة للسفر والسياحة في بلدان العالم على خلفية مظهر وهندام أنيق... ولكنها مهنة "احترافية" لها متطلباتها وجوهرها وموضوعيتها، إن كنا نأخذها مأخذ الجد والمسئولية القومية. علاوة على ذلك، أنني كنت أجد في التطلع للانخراط في المهنة الدبلوماسية، فن التفاوض والقدرة عليه، لتحقيق المصالح العليا للوطن. ومما أذكره من مقولات في ذلك الصدد، تلك المقولة الشائعة، بأن الدبلوماسي الفذ هو إنسان يستطيع أن يقنعك بالذهاب إلى الجحيم وأنت تتطلع لذلك المصير في رغبة وترحاب...!!

بعد التخرج، عدت إلى الخرطوم في اليوم الأول من سبتمبر عام 1970، ومن حسن الطالع، أن وزارة الخارجية نشرت بعد أيام قليلة من عودتي، إعلانًا في الصحف عبرت فيه عن رغبتها لملء وظائف دبلوماسيين (وظيفة سكرتير ثالث

وهي بداية السلم الدبلوماسي) . وقمت بإجراءات التقديم للجلوس للامتحانات، وأذكر أنها كانت تتم في قاعة الامتحانات الكبرى بجامعة الخرطوم، لأربعة أيام وشملت ورقة عن السودان، وأخري عن السياسة الخارجية، ثم ورقة تختص باللغة الإنجليزية وأخري تختص باللغة العربية. وبعد مرور نحو شهرين، أعلنت وزارة الخارجية أسماء الذين اجتازوا تلك الاختبارات، للمثول أمام لجنة المعاينة والمقابلات، لاختيار الدبلوماسيين المراد تعيينهم في تلك الدفعة، وعددهم 24 دبلوماسيًا. ولم يكن التعامل مع تلك الإجراءات، من قبيل استيفاء ضرورات بيروقراطية شكلية، ولكنها كانت حرصًا على انتقاء أكثر المتقدمين للعمل بوزارة الخارجية مقدرة واستعدادًا. ولم تكن لجنة المعاينة باللجنة العادية، لأنها حوت في تكوينها كبار الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، وضمت ممثلين من عمالقة الخدمة المدنية والتميز الأكاديمي، بل كان من بين أعضائها أحد أبرز الأطباء النفسيين في ذلك الوقت، وهو الدكتور حسبو سليمان. وبعد تخطي كل تلك الإجراءات، أعلنت الوزارة أسماء الذين اختارتهم، وكنت ضمن تلك المجموعة، والتي التحقت بوزارة الخارجية في اليوم الأول من شهر فبراير 1971.

من المهم أن أتعرض بشيء من الإيجاز للأجواء السياسية العامة في السودان عند التحاقي بوزارة الخارجية. فوقتها كانت الحكومة بقيادة العقيد جعفر محمد نميرى، ولم يكن قد مر عليها أكثر من ثمانية أشهر في سدة الحكم. وأعلنت نفسها تحت مسمى "ثورة مايو" بعد استيلائها على السلطة في انقلاب أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة. وطرحت حكومة جعفر محمد نميري شعارات تميل نحو اليسار بشدة، وتتحدث عن الاشتراكية (أممت جميع المصارف والشركات الكبرى والصغرى) وكان للحزب الشيوعي السوداني، باع طويل في توجهاتها، بالرغم من أن الجناح السياسي في ذلك الحزب لم يكن فاعلًا في عملية الانقلاب التي قادها جناحه العسكري. علاوة على ذلك فقد تحركت حكومة الانقلاب بسرعة شديدة نحو التحالف السياسي مع النظام المصري بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر

(وفي ذلك حماية لها من القوي السياسية المعارضة) ومحاولة منها للحصول على موقع في قلوب النخب العربية التي كانت تجعل من زعامة الرئيس عبد الناصر مقياسًا لتصنيف الأنظمة بين تقدمية ورجعية، برغم ما أصاب النظام المصري من نكسة مريرة في حرب يونيو 1967 مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن حكام الخرطوم الجدد، وجدوا حليفًا لهم في نظام العقيد القذافي (انهار ذلك الحلف فيما بعد وانقلب إلى عداوة ومواجهات شرسة في بعض الأحيان).لكن الصورة تغيرت بعد حوالي ستة أشهر من التحاقي بوزارة الخارجية، حيث تورط الجناح العسكري للحزب الشيوعي السوداني بقيادة الرائد هاشم العطا في محاولة انقلابية في التاسع عشر من يوليو 1971ضد جعفر نميري ومجموعته من غير الشيوعيين في مجلس قيادة الثورة، وفشل ذلك الانقلاب بعد ثلاثة أيام من قيامه، وعاد جعفر نميري ومؤيدوه . ولم تكن عودة نميري بالحدث العادي، ولكنها حولت توجهات الحكومة إلى أقصى نقطة في المعاداة لعناصر اليسار وأطروحاتهم، ونتج عنها محاكمات صورية انتقامية ومتعجلة، أعدموا فيها سكرتير عام الحزب الشيوعي وقتها عبد الخالق محجوب، وزعيم النقابات العمالية والقيادي في الحزب الشفيع أحمد الشيخ (كان يحمل وسام لينين الذي كان من المفترض أن يشفع له من تلقي ذلك المصير) وأحد القياديين من أبناء جنوب السودان المحامي جوزيف قرنق، وعدد من العسكريين الذين كانوا أعضاء في الجناح العسكري للحزب الشيوعي السوداني.

كنت أعيش تلك التحولات، وأرى كيف أن الرئيس جعفر نميري قد تحول من مبشر بتوجهات اليسار السوداني، إلى حاكم ساخط عليه ورافض لكل أطروحاته. فلم يكن هو سوى ذات الرجل الذي احتفى منذ بضعة أشهر بعيد ميلاد "لينين العظيم" وغسل أياديه من كل ذلك، عندما نجا من المـوت بأعجوبة، وأعدم ثلة من الرفاق وأعلن حربًا شعواء على كل من ناصرهم ضده، واستمال قلوب بعضهم لحكمه، باعتبارهم غير مؤيدين للذين انقلبوا عليه من زملائهم.

بالطبع، كان ما يهمني في تلك التطورات، أن أفهم انعكاساتها على السياسة الخارجية السودانية، وأن أفهم دوري كأحد الدبلوماسيين السودانيين المنوط بهم تنفيذ السياسة الخارجية . وفي الواقع لم يكن الأمر بالنسبة لي أمرًا شخصيًا، ولكنه كان أمرًا مؤسسيًا، يرتبط بمحاور وتوجهات الوزارة التي التحقت بها. وليكن القارئ على علم بأنني كنت مدركًا تمامًا بأن الدبلوماسي لا يصنع السياسة الخارجية، ولكنه هو المنفذ لتلك السياسة. غير أن ذلك لم يحل دون إدراكي بأن تلك التوجهات بدأت تأخذ طريقها تدريجيًا بعيدًا عن اليسار السياسي وتنأى رويدًا رويدًا عن التعايش مع الاتحاد السوفيتي وتنحو نحو الكتلة الغربية في أوروبا والولايات المتحدة.وبصفة عامة، لم يكن في نظام الرئيس جعفر نميري – وقتها– ما هو خارج السياق في المنظومة العربية التي تحكمها الأنظمة غير الملكية الوراثية. فقد كان نظام الحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي السوداني" ورفض التعددية الحزبية، والإصرار على أن التحالف في إطار الحزب الحاكم الواحد هو تعبير عن الديمقراطية الملائمة لظروف العالم الثالث...كان لكل ذلك الكثير من القبول علي الساحة العربية والساحة الإفريقية. وكانت الحجة الطاغية في ذلك الأوان أن مهمة "بناء الأمة" تستدعي حشد الطاقات الوطنية في ظل أنظمة الحزب الواحد، و لا مجال للتعددية التي تستهلك تلك الطاقات أو تبددها !! وإذا ما نظرنا إلى البلدان المحيطة بالسودان في تلك الأيام، لوجدناها في الغالب الأعم سالكة لذلك المسار، ولننظر إلى مصر ويوغندا وكينيا وتنزانيا وليبيا وزامبيا وزائير (الكونغو الديمقراطية فيما بعد) من حولنا وقتها وكلها تدين بذلك المنطق السياسي القائم على نظام الحزب الواحد.

وكان نظام الرئيس نميري - الخارج من المواجهة الدامية مع عناصر وقيادات الحزب الشيوعي السوداني - يعلم أنه لا بد له من السعي ليكون مقبولًا في محيطه المباشر عربيًا وإفريقيًا، وبغير ذلك لن تكتب له الحياة. وهكذا لم يكن عسيرًا على ملتحق بالخدمة الدبلوماسية ودارس للعلوم السياسية مثل شخصي أن يدرك أن أطروحات السياسة الخارجية السودانية، ينتظرها الكثير من الجهد في

ذينك المحيطين، قبل الانطلاق لبناء جسور مع البلدان المنضوية تحت الكتلة الغربية، بعد الجفوة التي أصابت تلك العلاقات مع قادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.

قبل ابتعاثنا للعمل في السفارات المختلفة، كان من حسن الطالع أننا حظينا بتدريبات في الوزراة وخارجها لحوالي ستة أشهر، وكانت تلك من أفيد الفترات بالنسبة لنا . وكان من نصيبي أن نقلت إلى سفارة السودان لدى تنزانيا في أول مهمة دبلوماسية لي في الخارج.

المهمة الدبلوماسية الأولي في سفارة السودان بتنزانيا :

غادرت الخرطوم في النصف الثاني من شهر مايو عام 1972، متوجها إلى العاصمة التنزانية دار السلام عن طريق نيروبي حيث قضيت ليلة مع زميلي وصديقي محجوب الباشا الذي كان قد التحق بالسفارة السودانية هناك . وقبيل وصولي إلى مقر عملي الجديد، دارت في خاطري الكثير من المعاني والأفكار، كما هو الحال في مثل هذه الظروف. فالتجربة الأولي في العمل، وفي أي مجال، لها خصوصية عند الإنسان لأنها تشكل التجربة التي ستحدد مسارات المستقبل بحكم أنها تحمل بذرة البدايات والتصدي لما يمكن أن يقابله المرء من تحديات ومواقف.وكنت قد هيأت نفسي بالإطلاع على طبيعة البيئة السياسية والنظام السياسي في تنزانيا، ودور ذلك البلد في محيطه في إطار مجموعة شرق إفريقيا الاقتصادية (كينيا ويوغندا وتنزانيا). هذا بالإضافة إلى قراءاتي عن دور الرئيس التنزاني جوليوس نيريري كأحد القادة المميزين في حركة التحرير الإفريقية والكفاح ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية. وعلى الصعيد الثنائي فقد لفت نظري أن حجم العلاقات بين البلدين كان متواضعًا، فيما عدا حرص السودان على أن يكون ذا صلة طيبة بالنظام التنزاني وقائده، والحرص أيضًا على لعب دور مستمر في قضايا التحرر الإفريقي، باعتبار أن العاصمة التنزانية دار السلام هي مقر "لجنة التحرير الإفريقية" التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي

فيها بعد). من ناحية أخرى، فإن تنزانيا كانت حريصة على علاقات طيبة مع السودان، لتطلعها كيما تلعب دورًا ما في إرساء السلام في السودان ومساعدته في تجاوز مشكلة الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة في جنوبه، وأيضًا الاستفادة من صلات السودان كعضو في جامعة الدول العربية لتسهيل حوار أو صلات بين تنزانيا وبعض الدول العربية ذات النفوذ والتأثير، خاصة في الساحة الاقتصادية.

ولاحظت عند وصولي إلى دار السلام في ذلك الوقت، أن التمثيل الدبلوماسي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كان محدودًا، واقتصر على سفارات لمصر والجزائر والعراق وسوريا والسودان. و يحضرني مما ميز سفارة السودان على شقيقاتها من السفارات العربية أن منظمة التحرير الفلسطينية عندما قررت فتح مكتب لها في العاصمة التنزانية في عام 1973، اعتمدت كثيرًا علي السفارة السودانية في مساعدتها على إجراء الاتصالات وتذليل المصاعب اللوجستية وتقديمها للأوساط الرسمية والإعلامية في دار السلام. ويحسب للدبلوماسية السودانية أن وزارة الخارجية في الخرطوم، أرسلت تعليمات للسفارة في العاصمة السودانية لتبني وفد منظمة التحرير الفلسطينية وتسهيل مهمته. وكان الوفد برئاسة فاروق القدومي القائد البارز في المنظمة وضم زميله فؤاد البيطار الذي تولي رئاسة مكتب المنظمة لدي تنزانيا.ومن المهم أن نذكر موقفًا جريئًا اتخذته الحكومة التنزانية بمنح الدار التي كان يقطنها السفير الإسرائيلي (من أملاك الحكومة التنزانية) لممثل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كانت الدار خالية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين تنزانيا وإسرائيل.

وحري بالقول أن تنزانيا لم تكن دولة مبسطة في تركيبتها الديموجرافية والثقافية والسياسية، بل أنها كانت- ولا تزال- مجتمعًا ديناميكيًا يعبر عن التحديات التي فرضت نفسها على قادتها السياسيين في إدارة مجتمع زاخر بالتنوع وطامح لكي يعبر عن نفسه في صيغة سياسية تجعل من ذلك التنوع مرتكزًا إيجابيًا للتعايش والإبداع والسلام. فقد وجدت تنزانيا عند وصولي إليها، وهي تضع وراءها جراحات الصدامات التي نشبت بين السكان ذوي الأصول الإفريقية

والسكان ذوي الأصول العربية في زنزبار، في مطلع عام 1964 وكادت أن تودي باتحاد تنجانيقا وزنزبار (تنزانيا). وقد لاحظت أن المجتمع السياسي التنزاني قد نجح كثيرًا في تجاوز آثار ذلك الصراع بإتاحة المزيد من الفرص لأهل زنزبار في الحكم وإدارة شئون البلاد. كذلك سعت السلطة التنزانية إلى تعميق أسس الاتحاد بين شطري تنزانيا، باعتباره عنصر قوة ومنعة . ولعل القارئ يعلم أن تنزانيا تشكل إحدى روائع التمازج والتفاعل الإفريقي والعربي، مما يظهر بصورة طاغية في اللغة السواحيلية، لغة البلاد الرسمية، وهي لغة تعج بالمفردات العربية ممزوجة بلغة البانتو . ومما يتجلي في الموسيقي السائدة في جزر زنزبار وبيمبا وعلى امتداد مدن الساحل التنزاني. والعاصمة التنزانية دار السلام، مدينة يمكن أن يطلق المرء عليها الكثير من الألقاب الحسنة، فهي عروس المحيط الهندي بشاطئها الممتد عليه، وهي مدينة الفكر والثقافة الإفريقية والعالم ثالثية، وهي مدينة السلام، لما يتميز به أهلها من الود والكرم والسماحة. وتلك صفات تجعل العيش في تلك المدينة، على مختلف الأيام، مفعمًا بالمعاني التي تجمع بين المحسنات والتحديات لمن يسعي لفهم شخصية تلك العاصمة .كذلك لفت نظري، ذلك التعايش الرائع بين السكان المسيحيين والمسلمين في تنزانيا، وقد استمر ذلك التعايش لكونه أحد أعمدة السلام الاجتماعي والتلاحم الوطني البرئ من آفات التعصب والصدام، حتى في سنوات انتشار الحركات الموغلة في التطرف في عدد من المجتمعات الإسلامية التي تجمع بين سكان ينتمون أيضًا للمسيحية أو ديانات أخرى. ومن روائع ذلك التعايش أن جوليوس نيريري، الذي قاد تنزانيا منذ الاستقلال، كان مسيحيًا كاثوليكيًا متمسكًا بتعاليم دينه وحريصًا عليها، لكنه عند مغادرته السلطة كان مؤيدًا لخلفه الذي انتخبه الشعب التنزاني، الرئيس علي حسن مويني (تولى الرئاسة في الفترة 1985-1995)، وهو مسلم الديانة.

كانت تجربتي في دار السلام تجربة فريدة ومفيدة، لأنني وجدت المجال مفتوحًا أمامي لكي أمارس مهمة دبلوماسية هي أكبر بكثير من المهام التقليدية المحصورة على وظيفة السكرتير الثالث . ومن حسن الطالع أنني وجدت مجالًا

رحبًا للتحرك، لما أتاحه لي زميلي القائم بالأعمال أحمد محمد دياب (السفير فيما بعد لدي رومانيا والأردن). وكان لديه صلات وعلاقات واسعة في الأوساط الرسمية والصحافية في دار السلام. وقد سعدت كثيرًا أن أتعرف في داره على شخصيات مثل فيرديناند روهيندا، رئيس تحرير صحيفة "أوهورو" الناطقة باسم حزب "تانو" الحاكم. والسيد بول روبيا مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية التنزانية، وفوق ذلك السيد بنجامين مكابا، رئيس تحرير صحيفة "ديلي نيوز" التي تعبر عن المواقف الرسمية للحكومة التنزانية.(أصبح السيد مكابا وزيرًا للخارجية التنزانية ثم رئيسًا لجمهورية تنزانيا للفترة 1995-2005).ومن أولئك أيضًا الصحافي المناضل من جنوب إفريقيا إبراهيم قورا، وكان رجلًا ذا ثقافة عالية وإرادة سياسية قوية في كفاحه ضد النظام العنصري في بلاده وقتها.

ولم يمر وقت طويل، وإذا أنا أتعرف ببعض الأصدقاء الشباب، مثل الصحافي الفذ جينرالي أوليمونقو (نائب برلماني وسياسي معروف فيما بعد) وحسن كيبيلو بوزارة الخارجية (وكيل وزارة الخارجية فيما بعد) والصحافي تومي سيثولي وهو لاجئ من روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، كان من أميز الشباب المناضلين بالكلمة والفكر ضد النظام العنصري في بلاده. ثم صديقنا الدبلوماسي المحنك كريستوفر لاباني الذي كان شعلة متقدة في وزارة الخارجية التنزانية في أيامنا تلك، وأسفت كثيرًا لأنه غادر الدنيا وهو لم يزل في قمة عنفوانه وعطائه. وكان كريستوفر ذا شخصية مرحة ومحببة، خاصة عندما كنا نلتقي في شقتي في منطقة أوبانقا في عطلات نهاية الأسبوع .

ومن حسن الطالع أيضًا أن السفير النور علي سليمان، الذي وصل رئيسًا للبعثة الدبلوماسية بعد وصولي بشهرين تقريبًا، كان من رواد العمل الدبلوماسي، وذا شخصية تفيض بالود والحكمة. وله فهم عميق بالشئون الإفريقية، ودراية تامة بمتطلبات الوظيفة الدبلوماسية. فهو من الجيل الذي تدرب في كنف الخدمة المدنية والدبلوماسية السودانية منذ استقلال السودان في عام 1956وما قبل ذلك. وكان من خصائله الملفتة، تواضعه الشديد وحرصه علي تدريب الناشئين في

السلك الدبلوماسي، وتشجيعهم على المبادرة والتجويد، باعتبار أنه يتحمل مسئولية فتح الآفاق أمام مرؤسيه للتدرج المهني على سلم العمل الدبلوماسي. وفي تقديري، أن السفراء الذين لا يستشعرون بمثل هذه المسئولية، يخلقون أوضاعًا لا تساعد على تمتين البنيان المهني للخدمة الدبلوماسية، ولا يقومون بدورهم في الحفاظ على المؤسسية التي أتاحت لهم فرصة الجلوس على قمة الهرم الدبلوماسي. وكان من الواضح، أن السفير النور علي سليمان لم يكن وحده في الحرص على تلك المسئولية، وقد رأينا العديد من السفراء الذين عملنا معهم فيما بعد، يبدون كل الحرص على نقل خبراتهم وتجاربهم لمن عملوا معهم من الدبلوماسيين. ولا يفوتني هنا أن أؤكد على حقيقة هامة، وهي أن الخارجية السودانية وقتها كانت مؤسسة يشعر العاملون بها وكأنهم أسرة واحدة، ولا يسمحون لأنفسهم أو لغيرهم باختراق أو زعزعة استقرارها المهني.

ويبدو أن تجربتي في دار السلام، كانت تجربة تعج بالتجارب، لأنني في أشهر وصولي الأولى هناك استقبلنا رئيس الجمهورية وقتها، جعفر محمد نميري، في زيارة رسمية. وكانت فرصة مهنية مفيدة للعمل مع السفير والمستشار خلال تلك الزيارة، وفهم المسائل الموضوعية والمراسمية والإعلامية المرتبطة بمثل ذلك الحدث، في بواكير خدمتي الدبلوماسية. ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن ناشئة السلك الدبلوماسي الذين يستهلون عملهم في سفارات في عواصم بلدان العالم النامي، تتاح لهم الكثير من الفرص للتعامل والتفاعل مع شخصيات رسمية ودبلوماسية وإعلامية، وتوجه لهم الدعوات لحضور المناسبات الدبلوماسية في منطقة التمثيل، على خلاف رصفائهم الذين يبدؤون العمل في سفارات بالدول الكبرى، وتضيق كثيرًا فرص تفاعلهم في الوسط الدبلوماسي، بحكم الأوضاع التي تسود التعامل في تلك البلدان. وعلى سبيل المثال، فقد أتاحت لي تجربة عملي بتنزانيا أن ألبي الكثير من الدعوات الدبلوماسية، والتقي بالعديد من الشخصيات الفاعلة في الوسط الدبلوماسي والحكومي والإعلامي، وقد أفادني ذلك كثيرًا على جمع المعلومات وفهم التطورات السياسية والاقتصادية في منطقة

التمثيل. ومن أمثلة ذلك: أنني في أحد الأعياد القومية لتنزانيا، وسفر السفير والمستشار في مهام خارج العاصمة دار السلام، تلقيت مكالمة من إدارة المراسم في وزارة الخارجية، تخطرني بأن الرئيس جوليوس نيريري سيزور جناح السودان في المعرض التجاري المقام وقتها هناك. وبالطبع سارعت بالذهاب إلى أرض المعرض، وانتظرت الرئيس نيريري مع موفدي وزارة التجارة السودانية ووزارة الإعلام الذين كانوا يشرفون علي جناح السودان بالمعرض.وعندما وصل الرئيس نيريري، كنت في استقباله وطفت معه في المعرض . وأذكر أنه كان حريصًا على معرفة مدى درجة التصنيع التي بلغها السودان في التعامل مع ما ينتجه من أقطان طويلة التيلة. وحدثني عن ضرورة اضطلاع البلدان النامية بتصنيع منتوجاتها وعدم الركون إلى تصديرها كمواد خام مثلما كان الحال في عهد الاستعمار.وعندما قلت له :"إننا نحاول المضي على ذلك الطريق" ... سارعني بالرد: "لا تقل نحاول ولكن قل نحن مصرين على المضي في ذلك الطريق"!! وكان واضحًا أن الرئيس نيريري يتحدث عن مستقبل القارة الإفريقية، وهو من الرؤساء الذين كانوا يشتغلون بالهم القاري مثلما يشتغلون بالهم الوطني. ولست أدري، إن كنا في السودان أو حتى في تنزانيا قد سلكنا طريق تصنيع أقطاننا في بلداننا، عندما عبر الرئيس نيريري عن ذلك في عام 1973، كيف سيكون حالنا اليوم؟ ربما كنا نصدر الملابس القطنية الفاخرة الجاهزة مثلما تفعل دول كالصين والهند وتركيا ... غير أن ما يقارب الأربعين عامًا قد مضت، ولم يتحقق لنا من ذلك شيءٌ!!!

الحديث عن جوليوس نيريري لا يمكن الخوض فيه دون التنويه بأننا نتحدث عن زعيم إفريقي تبوأ موقعًا فريدًا في التاريخ السياسي لبلاده وللقارة الإفريقية. وتظل قيمة ذلك الرجل متجددة ومستمرة، برغم أنه ترك الحكم في عام 1985 وفارق الحياة في عام 1999. ومعنى ذلك أن نيريري ترك وراءه إرثًا هائلاً من الفضائل في الحكم وممارسة السلطة، تصلح منارات يستهدي بها في زمانه وفي غير زمانه، لما فيها من قيم تعبر عن أسس الحكم الرشيد، وأخلاقيات القيادة المتجردة من أمراض الغرور والعنجهية والتسلط، وكذلك البعد عن مزالق الشطط السلطوي التي وقع الكثير من القادة الأفارقة في حبالها ومستنقعاتها.

وأهم ما يمكن أن يقال عن جوليوس نيريري أنه لم يكن من حكام الغفلة والصدفة، فقد هيأ الرجل نفسه لموقعه ذاك بالدراسة والكفاح والوعي التام بتراثه الإفريقي . وبعبارة أخري فقد ضرب نيريري المثل في أنه كان رجلًا ذا رؤية. وتلك أول الميزات التي يجب أن تتوفر في القائد السياسي، لأن مهمة القيادة هنا تتعلق بمصائر الناس في الحاضر والمستقبل، ولا يجب أن تترك للتخبط والانفعال والسلوك الارتجالي الموغل في السطحية والفقر الفكري، وما أكثر مثل هذه الحالات في العالم الثالث بعد خروج الاستعمار في القرن الماضي. فالذين استولوا على السلطة في غفلة من الزمن وصعدوا إلى سدة الحكم على ظهور الدبابات وقضوا على حكومات منتخبة في دول كثيرة في إفريقيا، لم تكن لديهم رؤية سياسية تؤهلهم للاضطلاع بالمهام التاريخية لقيادة الشعوب في تلك الظروف التاريخية الحرجة.وهنا يظهر لنا أن قيمة زعيم مثل جوليوس نيريري كانت ولا زالت تؤكد على أن مؤهلات القيادة السياسية لا يمكن تجاوزها ولا بد من الإصرار عليها . ولم أكن وحدي من الذين سعدوا برؤية ذلك الرجل وهو يطرح الفكرة تلو الفكرة، ويسجل الموقف تلو الموقف، وهو يقف على أسس موضوعية تضع مصلحة بلاده ومصلحة القارة الإفريقية، بل ومصلحة دول العالم الثالث .

ولكي ندلل بعض الشيء علي مفهوم الرؤية هذا، لنري ما أكد عليه الرجل في مطلع حياته السياسية أمام الجمعية التشريعية في عام 1959عندما قال: "نحن شعب تنجانيقا، نتطلع إلى أن نشعل شمعة ونضعها في قمة جبل كيليمانجارو، لتضيء فيما وراء حدود بلادنا، تعبيرًا عن الأمل الذي يحل محل اليأس، والحب الذي يحل محل الكراهية، والكرامة التي تحل محل الإذلال" .

وفي مناسبة لاحقة، قال نيريري: لقد تفاعلنا مع حضارة (يقصد فترة الاستعمار الأوروبي) ممعنة في التركيز على حرية الفرد، وقد فرض علينا ذلك في إفريقيا أن نواجه أكبر المشاكل في عالمنا المعاصر، وهي كيفية الاستفادة مما حققه المجتمع الأوروبي من تقدم قائم على مؤسسات الأولوية فيها للفرد، مع

الاحتفاظ بتركيبة مجتمعاتنا الإفريقية التي تتعامل مع الفرد بوصفه جزءًا لا يتجزء من الجماعة" !!! (*)

وفحوى ذلك كله، أن رؤية جوليوس نيريري تمحورت حول إدراكه بإمكانيات بلاده عند استقلالها في ديسمبر من عام 1961م، لكونها تود إضاءة شمعة تضيء لأهلها وتضيء حولها، بالأمل والكرامة . ثم إدراك ضرورة الاستفادة من منجزات الحضارة الأوروبية دونها التخلي عن روح الجماعة التي تحكم الثقافة المجتمعية الإفريقية، وبالفعل حرص نيريري علي هذه الرؤية، ولم تقتصر إضاءات الشمعة على حدود بلاده بل أصبحت سراجًا أنار الطريق أمام الملايين من شعوب بلدان إفريقيا الجنوبية في كفاحهم من أجل الاستقلال. وفي ذات الوقت عمد نيريري إلى تطبيق ما عرف في العلوم السياسية بفلسفة "الجماعة" في النظام الاقتصادي، خاصة في الإنتاج الزراعي، سعيًا وراء تطبيق "اشتراكية إفريقية" لها شخصيتها المتميزة عن الاشتراكية الماركسية اللينينية. وقد استند ذلك المنهاج على سياسة "الاعتماد على الذات" والتي تجسدت في ما عرف بإعلان أروشا الصادر في عام 1967.

برغم أن تنزانيا ودعت النهج الاشتراكي الإفريقي بعد مغادرة نيريري للحكم في عام 1985، وانتهجت نظام الاقتصاد الرأسمالي المفتوح واتخذت الكثير من الخطوات لتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن جوهر فلسفة التركيز على التنمية والاهتمام الأقصى بتنمية المجتمع، ما زالا عنصرين مؤثرين في الخيارات التنموية التنزانية. والحق يقال أن الكثير من النقد قد طال السياسة الاقتصادية التي انتهجها نيريري ولازمتها العديد من المصاعب، وشابتها بعض الإخفاقات في مجال التنمية الريفية . وعندما ترك الرجل الحكم، كان عقد الثمانينات الذي جاء بسياسات "الإصلاح الهيكلي " التي تبناها البنك الدولي وفرضها علي العديد من بلدان إفريقيا، وسادت سياسات الاقتصاد المفتوح وتراجعت السياسات

(*) New York Times Magazine.27 March 1960

الاشتراكية وسياسات الاقتصاد غير الرأسمالية . وأنا أكتب هذه الكلمات بعد مرور سنوات تقارب الأربعين أفهم جيدًا أنه لا يستقيم منهجيًا ولا موضوعيًا أن يحكم الإنسان على سياسات الأمس بمفاهيم اليوم. وعليه فإن لكل زمان قضاياه ومقاييسه، ما دام المرء ملتزمًا بالمقاييس الإنسانية والموضوعية التي تصلح لكي تعيش عبر السنون والأجيال.

وهكذا مضت تنزانيا في طريقها الاقتصادي الجديد، ومن الملفت أن الذين جاءوا بعد نيريري من الرؤساء لم يوجهوا انتقادات للرجل حول سياساته الاقتصادية، واكتفوا بالعزوف عنها تدريجيًا، وربما كان دافعهم لذلك أنهم ظلوا يحترمونه لمواقفه المبدئية ونظافة يده .

ظل الرئيس نيريري يحمل لقب "المعلم" حيث يرتبط ذلك بخلفيته عندما بدأ حياته العملية معلمًا في بلاده. وظل أهله يكرمونه بلقب آخر وهو "أبو الأمة" أو باللغة السواحيلية "بابا وا تائفه" . وبحق كان الرجل رمزًا مشرفًا لبلاده. وفي هذا الصدد لا بد أن نسلط الضوء على أعظم صفات المعلم نيريري، وهي نزاهته ونظافة أياديه التي لم تلوث بفساد مالي أو إداري سواء كان ذلك لنفسه أو لعائلته، أو لقبيلته أو للمقربين منه. وهنا سيظل جوليوس نيريري كوكبًا ساطعًا في سماء النقاء والنزاهة برغم السنوات الثلاث والعشرين التي قضاها في سدة الحكم. وهذا ما جعله مفخرة لبلاده ومعاصريه ولاحقيه من الدارسين لسلوك الرؤساء في إفريقيا. وكم كان الرجل حريصًا علي ضرب المثل وهو في السلطة وخارجها. ومن الوقائع الموثقة أنه في منتصف الستينات تلقي خطابًا من أحد البنوك السويسرية، يعرضون عليه فتح حساب توفير سري في ذلك البنك نظير سعر فائدة مرتفع. ولكن نيريري قام بنشر ذلك الخطاب في الصحيفة القومية، مع التعليق علي الخطاب بأنه- أي نيريري- ليس لديه أموالاً يخبئها (no money to hide) وأن القليل من المال الذي في حوزته أولي به أن يظل مودعًا في أحد البنوك التنزانية باعتبارها المكان الطبيعي لذلك.

ويمكن القول أن أخلاقيات نيريري وسموه، ستظل كنزًا يستلهمه الحكام في تنزانيا، وربما دول إفريقية أخرى، برغم ما شهدناه من انتشار للفساد المالي والإداري في دول عديدة من القارة. وأذكر أننا عندما كنا في العاصمة دار السلام، نشاهد أفراد عائلة الرئيس نيريري وهم يعيشون كغيرهم من أفراد الشعب، ودون امتيازات تذكر.

وفي أحد الأيام، وأنا أقود سيارتي في شارع الاستقلال بالعاصمة التنزانية، رأيت شابًا يرفع يده طالبًا من السيارات التوقف لتوصيله في طريقها إلى مركز المدينة. وتوقفت عن السير وصعد الشاب إلى جانبي وهو يشكرني في غاية التهذيب، وقدم لي نفسه بأن اسمه "جون". وقال أنه يريد توصيله إلى آخر الشارع. لكنني سألته عن وجهته بالتحديد، لم يفصح عنها ولكنه طل يوجهني في المسار إلى أن وجدت أننا على مقربة من مقر الرئاسة (State House) . ثم قال أنه وصل إلى مقصده، وهنا سألته عن غرضه الذي يسعى إليه في مقر الرئاسة، وفاجأني بقوله: "أنا جون جوليوس نيريري".... وهنا لم أستطع مواصلة الحوار معه، بسبب الدهشة، لأنني لم أكن في موقف أرى فيه إبن رئيس الجمهورية وهو يتصرف كغيره من الشباب ولا يمتطي سيارة فارهة كما يفعل غيره من أبناء الرؤساء في أكثر بلدان العالم فقرًا. ومرة أخرى شكرني جون، ومضى نحو بوابة القصر الرئاسي وواصلت أنا مشواري نحو مركز المدينة، ولم يفارقني مغزى تلك الواقعة طوال حياتي.(يذكر أن الرئيس نيريري كان يتخذ من قصر الرئاسة مكتبًا للعمل ويسكن في منزل متواضع في حي مساساني في العاصمة التنزانية دار السلام).

ومضى جوليوس نيريري في الرابع عشر من شهر أكتوبر من عام 1999، وهو يرقد في قريته "بوتياما" الواقعة على شاطئ بحيرة فيكتوريا في شمال تنزانيا، ولكن تركته من الفكر والنزاهة والإخلاص لبلاده ولإفريقيا تظل حية ولن تموت. وعند وفاته، كتب الكثيرون عن عظمة ذلك الرجل، وصدرت البيانات من كل أنحاء الدنيا تتحدث عن مآثره كقائد سياسي مرموق. وقد كتب أحد مواطنيه أن جنازة نيريري لم يضاهيها في العصر الحديث في إفريقيا سوي جنازتين لشخصيتين إفريقيتين هما الزعيم جمال عبد الناصر والمطربة أم كلثوم. !!

كما كتب مواطن آخر "أن جوليوس نيريري علمنا بأن مقياس عظمة القائد لا يكون بعدد سيارات المرسيدس التي يمتلكها، ولا بعدد الزوجات اللائي اقترن بهن . ولكن عظمة القائد تقاس بتخليه عن السلطة طوعًا، وبرغم تخليه عنها يظل ذا تأثير ونفوذ". وأن جاز لي أن أواصل الحديث عن نزاهة نيريري، فلا بد لي أن أذكر نزاهة رفيقه في الكفاح من أجل إفريقيا، الزعيم جمال عبد الناصر. فقد عرف عن عبد الناصر أنه كان نزيهًا ونظيف اليد، ولم يتهافت على المال والعقارات والممتلكات، لأن عظمة الحاكم والقائد أن يترفع عن مثل هذه الصغائر .وعندما توفي جمال عبد الناصر، أكدت المصادر المصرية،وطبقا للمحضر الرسمي الذي حصر ممتلكاته، أنه ترك وراءه عشرة سترات ومجموعة ربطات عنق وثمانية أزواج أحذية وآلة عرض سينمائية وثلاث كاميرات (كان يهوي التصوير) ومبلغ 3718 جنيهًا مصريًا كمدخرات ببنك مصر وشهادات استثمار قيمتها 600 جنيه مصري ومجموعة أسهم رمزية ووثيقة تأمين على الحياة بمبلغ ألف جنيه وسيارة أوستن قديمة موديل الأربعينات !!(*)

مثل هؤلاء الزعماء لا تنساهم الشعوب، ولعل ذلك هو السبب وراء ما شهدناه من رفع الكثيرين من المتظاهرين ضد نظام الرئيس حسني مبارك في مصر لصور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وهم يندون بفساد الحكام في عهد مبارك.

ومن حق جوليوس نيريري علينا أن نذكره كمثال للقيادة الوطنية المستنيرة، وكم كان البيان الذي صدر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا بمناسبة وفاته، معبرًا عن تلك الصورة. حيث ورد فيه: "أن نيريري كان قائدًا فذًا وفيلسوفًا متمكنًا وبطلاً شعبيًا، وقائدًا للقارة الإفريقية بأسرها" .

كانت آخر مرة رأيت فيها الزعيم الراحل جوليوس نيريري في مدينة جنيف بسويسرا في عام 1990 عندما ألقى محاضرة بمعهد العلاقات الدولية حول

(*) مقال بعنوان "غير قابل للفساد بقلم فتحي محمود، صحيفة "الأهرام" المصرية بتاريخ 17 يناير 2012.

التعاون بين البلدان النامية، فيما أصطلح على تسميته "التعاون بين دول الجنوب".
وكعادته، كان الرجل مرتبًا في أفكاره وواضحًا في عرضه وحججه، ومعبرًا عن خبرة ثرة تتدافع دلالاتها في تسلسل وحكمة وصفاء. وبكلمة واحدة، فقد ذهب نيريري إلى العالم الآخر ولكنه ترك بصمات حية لا تنمحي في هذا العالم.

تنزانيا ولجنة التحرير الإفريقية:

لم تكن تجربتي الدبلوماسية في تنزانيا محصورة في الأمور الثنائية، ولكن حسن الطالع وضعني في موقف لأتعلم من مؤسسة فريدة في تاريخ العمل الدبلوماسي، ألا وهي "لجنة التحرير الإفريقية" التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية" (الاتحاد الإفريقي فيما بعد). ولجنة التحرير الإفريقية كانت كيانًا فريدًا لم يكن له مثيل في العالم، لأنها أنيط بها مهمة تاريخية في دعم حركات التحرر الإفريقية بكل الوسائل (سياسيًا وإعلاميًا وماديًا ولوجستيًا وعسكريًا) وهو أمر لم يكن موجودًا لا في إطار الأمم المتحدة (اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت إطارًا دبلوماسيًا وإعلاميًا لدعم حركة التحرر من الاستعمار في العالم ولكنها لم تكن تعني بتقديم دعم لوجيستي أو مادي أو عسكري لتلك الحركات). واتخذت تنزانيا قرارًا سياسيًا جريئًا باستضافتها للجنة التحرير الإفريقي، بما في ذلك من مخاطرة في تلقي العقاب والضغوط من الدول الاستعمارية، وخاصة تلك التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا. والمبدأ الأساسي في تحمل تنزانيا لتلك المسئولية التاريخية الجسيمة، إيمان قيادتها بأن قضية التحرر الإفريقي قضية واحدة وغير قابلة للتجزئة، ولا بد من تقديم التضحيات من أجل تلك القضية. وهكذا فإن تفوق تنزانيا في رصيد الحرية والاستقلال في إفريقيا، يظل كبيرًا بل لا نظير له بحكم أنها دولة خرجت لتوها من سيطرة الاستعمار ساهمت بفاعلية في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، واستضافت لجنة تحريرها. وكان النطاق الجغرافي لحركات التحرير يمتد ليشمل دولاً عديدة مثل موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وناميبيا

وجنوب إفريقيا وزيمبابوي (روديسيا الجنوبية) وجزر القمر. وكانت مداولات لجنة التحرير تجري في دار السلام وتشارك السفارة السودانية في تلك الاجتماعات وبوصفي دبلوماسيًا ناشئًا أتاح لي السفير والمستشار فرصًا عديدة لحضور الاجتماعات، وفيها تتكاتف الإرادة الإفريقية في مداولات جادة وطويلة، حتى منتصف الليل في بعض الأحيان، والاطلاع على تقارير من ميدان القتال ضد الاستعمار البرتغالي في موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو. وكنت أرى أمامي الإرادة الإفريقية الموحدة تتجسد في ذلك المنبر التاريخي العظيم، والذي شكل صنفًا لم يسبق له مثيل من صنوف العمل الدبلوماسي.

ومما يذكر أن تلك الفترة، أتاحت لنا مقابلة شخصيات هامة في التاريخ السياسي الإفريقي، ومن أولئك الدكتور أوغستينو نيتو زعيم حركة تحرير أنجولا "الحركة الشعبية لتحرير أنجولا"، الذي أصبح رئيسًا لبلاده بعد تحريرها واستقلالها في عام 1975(*).

كذلك كانت دار السلام ملاذًا لشخصيات مثل إدواردو موندلاني زعيم حركة تحرير موزمبيق الذي اغتيل هناك، ثم خليفته سامورا ماشيل الذي لقي حتفه في حادث سقوط طائرته الرئاسية علي الحدود مع جنوب إفريقيا في شهر أكتوبر من عام 1986بعد أن أصبح رئيسًا لموزمبيق، ثم كانت دار السلام ملاذًا لجوكاييم شيزانو الذي أتى رئيسًا بعد ماشيل . علاوة على ذلك فقد كان كل من روبرت موجابي وجوشوا نكومو زعيما حركة التحرير في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) من الذين يترددون على العاصمة التنزانية . وفوق هذا فقد كان العديد

(*) أصبح أوغستينو نيتو رئيسًا لجمهورية أنجولا خلال الفترة نوفمبر 1975- سبتمبر 1979. ولم يكن الرجل فقط مناضلًا قويًا ضد الاستعمار البرتغالي، ولكنه كان أيضًا مثقفًا وأديبًا وشاعرًا . وأذكر أنني تشرفت بكتابة محضر اجتماع له في دار السلام في عام 1973 بالسفارة السودانية، في لقاء مع السفير النور علي سليمان. ولن أنسى بساطة هذا الرجل وحكمته وهو يبدي الآراء والملاحظات في ذلك الاجتماع الذي تناول الدعم السوداني لحركة تحرير أنجولا.

من القادة السياسيين المناضلين ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا يتخذون من تنزانيا مقرًا لإقامتهم أو معبرًا وملاذًا في بعض الأحيان وهم يباشرون اتصالاتهم بلجنة التحرير الإفريقية وبالحكومة التنزانية بقيادة جوليوس نيريري.

ومن جانبي فقد ظللت مهتمًا بقضايا التحرير الإفريقية، ومواصلة لذلك الاهتمام أعددت بحثي لنيل درجة الماجستير حول منظمة الوحدة الإفريقية ومكافحة النظام العنصري في جنوب إفريقيا، في إطار برنامج العلاقات الدولية في "جامعة أوريقون" بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث كنت مبعوثًا من وزارة الخارجية السودانية (1977-1979).

منظور العالم النامي في التجربة التنزانية:

موضوع آخر في غاية الأهمية، أثر كثيرًا في مسيرة عملي الدبلوماسي، وكانت بداياته العملية في التحاقي بالبعثة الدبلوماسية السودانية في تنزانيا. ذلكم هو موضوع التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث والقضايا المرتبطة بالاعتماد على الذات ومحاربة الفقر والتخلف الاقتصادي في القارة الإفريقية في المحيط الدولي.ويمكن القول أن تنزانيا وقيادتها، وكثير من قيادات إفريقيا في أعوام الستينات والنصف الأول من السبعينات في القرن الماضي، أنفقت الغالب من طاقاتها في عمليات التحرير وإنهاء الحكم الاستعماري . وبحلول منتصف السبعينات، بدأت محاور التركيز تتجه نحو تحديات وإشكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقبل ذلك، كانت دراستي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر قد هيأتني لفهم طبيعة وأبعاد قضية التنمية الدولية ودور المؤسسات الدولية في التعامل مع تلك القضية، والفجوة الهائلة التي ظلت تتسع وتتعاظم بين البلدان المتقدمة في العالم(دول الشمال) والبلدان الفقيرة (دول الجنوب). لكني إثر انتقالي للعمل دبلوماسيًا في دار السلام، وجدت حكومة ذلك البلد منشغلة بدرجة عالية بقضايا التنمية وقهر الفقر والتخلف الاقتصادي في إفريقيا، وهو انشغال لم يكن عارضًا، بل كان أصيلًا ومتعمقًا في الطرح السياسي .

و لا يفوتني أن أذكر هنا، أن تلك الأيام شهدت سطوع نجم الطرح التنموي في العمل الدبلوماسي بما أصطلح علي تسميته "دبلوماسية التنمية". وللحق، لم يكن السودان بعيدًا عن الانشغال بذلك المفهوم، إذ نظمت وزارة الخارجية السودانية بقيادة الدكتور منصور خالد ندوة دولية في الخرطوم انعقدت لبحث قضايا "الدبلوماسية والتنمية" في مطلع عام 1974، وكان لوزارة الخارجية السودانية السبق في عقد ذلك المنتدى الهام، وانطبع في أذهاننا الربط العضوي بين الممارسة الدبلوماسية وبين الجهد التنموي للبلدان النامية(*). وبعد مرور عقود أربعة على ذلك الحدث، كنت أناقش مع الدكتور منصور خالد هموم الدبلوماسية السودانية في منتصف السبعينات تلك، قي ضوء لقاء حضره في البيت الأبيض الأمريكي بين الرئيس جيرالد فورد والرئيس جعفر نميري (يوليو1976) وأعاد الدكتور منصور إلى الذاكرة تلك الندوة عن الدبلوماسية والتنمية، وعلق مؤكدًا على المعني بأن الهم الأكبر وقتها كان "التنمية، ثم التنمية، ثم التنمية" مكررًا للفظة على سبيل التأكيد(**).

وأستطيع القول بأن قربي من أطروحات السياسة الخارجية والتنمية، تعزز أساسه في فترة عملي بتنزانيا، متابعة لما تلقيته من علوم أكاديمية ومن تهيئة بوزارة الخارجية في الخرطوم. ثم تواصل هذا الخط معي بعد ذلك من خلال عملي بإدارة التعاون الاقتصادي برئاسة وزارة الخارجية في الخرطوم، والبعثة الدائمة للسودان في جنيف. وفي واقع الأمر فقد تطور موضوع دور الدبلوماسية في التنمية وأصبح همًا دوليًا حملته مجموعة البلدان النامية (ما أطلق عليها مجموعة ال77) وأفرزت تلك العملية طرازًا مختصًا من الدبلوماسيين في محافل العمل الدبلوماسي المتعدد

(*) عقدت تلك الندوة الدولية في الخرطوم بتاريخ15-20 يناير من عام 1974 وشاركت فيها شخصيات مرموقة على المستويين الوطني والدولي، مع مشاركة من الأمم المتحدة. (المصدر: تقرير الندوة الصادر في مطبوعة باللغة الإنجليزية عن وزارة الخارجية السودانية).

(**) لقاء مع الدكتور منصور خالد في داره بالخرطوم بتاريخ 14 فبراير 2012.

الأطراف وهي المعروفة أيضًا بدبلوماسية المؤتمرات .وكنت في أسفاري لحضور مؤتمرات تتعلق بالتنمية والتجارة الدولية، أشاهد وجوهًا مألوفة من الزملاء الدبلوماسيين الذين يمثلون بلدانهم في تلك اللقاءات، وكم كنا نجلس الساعات الطويلة في النهار والليل ونحن نتفاوض حول قضايا الديون والمساعدات الرسمية وانتقال التكنولوجيا وشروط التجارة الدولية والخدمات وحماية البيئة وغيرها من المواضيع الحيوية المؤثرة علي مصالح الشعوب والدول. وإن جاز لي أن أُلخص تلك التجارب في عبارة موجزة، فهي محافل للصراع حول المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتكون مهمة الدبلوماسي القادم من دولة نامية، مثلنا، هي الأشق والأعقد لأنها مهمة تعمد إلى انتزاع حقوق الشعوب النامية في ساحة دولية تتجسد فيها ممارسات الاحتكار وتكريس الميزات الاقتصادية المكتسبة، حتى وإن كانت مكتسبة بطرق غلب عليها الاستغلال أو حتى الاستغفال.!

2

تجربتي الدبلوماسية في واشنطن

من المسلمات في الخدمة الدبلوماسية أن تجربة العمل الدبلوماسي في العاصمة الأمريكية واشنطن، تمثل تراكمًا فريدًا للخبرات المهنية وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى للمسرح الدبلوماسي في العاصمة الأمريكية. ومفتاح الفهم الصحيح لهذا المسرح لا ينحصر في إطار ما يسمى بالعلاقات الثنائية بين واشنطن والبلد الوافد منها الدبلوماسي، ولكنه يمتد إلى إدراك ما يدور من أحداث كبرى وتأثيرها على العلاقات الدولية بشكل عام، من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإستراتيجية. ومن هنا فإن التجربة الدبلوماسية في الولايات المتحدة، تظل تجربة متعددة الجوانب باعتبار أنها تحض الدبلوماسيين على السعي المستمر لفهم "الصورة الكبرى" لما يدور في العاصمة الأمريكية، ثم إعمال النظر فيما يمكن أن تسقطه الصورة الكبرى على ما يجوز تسميته بالصورة الصغرى، أي تلك التي تختص بمسار العلاقات الثنائية بين بلاد الدبلوماسي الموفد إلى واشنطن وبين الولايات المتحدة كبلد مضيف لذلك الدبلوماسي. وبعبارة أخرى، فإن العمل الدبلوماسي في واشنطن، يشكل مدرسة كبري لا حدود لمداخلها ومخارجها، اللهم إلا إذا كانت تلك الحدود نابعة من تصورات

الدبلوماسي ومقيدة بقصور في قدراته وإمكانياته المهنية بما يحول دونه والانتشار على الساحة الدبلوماسية التي تتيحها الطبيعة الفريدة للنظام السياسي في الولايات المتحدة.

ومن حسن الطالع المهني، أنني كنت ضمن الكادر الدبلوماسي السوداني الذي عمل بالسفارة السودانية في واشنطن لمدة بلغت أربعة سنوات وثمانية أشهر (مايو 1981 – يناير 1986) خلال فترة حفلت بأحداث هامة في تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية وقد وصلت وزوجـتي السيدة صليحة الكـردي وابنينا عبد الوهاب ونزار إلى واشنطن بعد توقف لبضعة أيام في العاصمة البريطانية لندن. وبالطبع فقد كنت متطلعًا إلى فترة عمل هامة في العاصمة الأمريكية كمستشار للسفارة. وبعد ذلك ترقيت إلى درجة الوزير المفوض وتوليت مهمة نائب رئيس البعثة، ثم مهمة القائم بأعمال السفارة لفترة قصيرة ولكنها حافلة إثر سقوط نظام الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميري في السادس من أبريل عام 1985 .

وفي تلك الأيام كانت السفارة السودانية في واشنطن هي أهم السفارات السودانية في الخارج، وذلك بالنظر إلى العلاقات الوطيدة التي نشأت بين نظام الرئيس جعفر محمد نميري والإدارة الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس رونالد ريجان. ومن الضروري أن نذكر في هذا المقام أن الرئيس نميري اختار الراحل عمر صالح عيسى، سفيرًا له في واشنطن لفترة امتدت نحو عشرة سنوات، وكان المهندس عمر من أهل الثقة، ولم يكن نميري في موقف لإعطاء هذه المهمة الحساسة لشخص لا يتمتع بثقته. وقد عجت السفارة بالدبلوماسيين والمختصين الآخرين في الملحقيات العسكرية والثقافية والاقتصادية والقسم المختص بالشئون القنصلية. ومن هنا كانت أهمية العمل في تلك الظروف التي كانت تستدعي الإلمام بكافة النواحي المحيطة بالمهمة الدبلوماسية، سواء كان ذلك في أيام قيامي بمهمة المستشار أو ما تلاها في القيام بمهمة الوزير المفوض ونائب رئيس البعثة.

ومما يجدر ذكره أن قدومي لواشنطن للعمل بالسفارة لم يكن هو قدومي الأول للولايات المتحدة، فقد أتيحت الفرصة لي للدراسة فوق الجامعية والحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة أوريجون، حيث قضيت وزوجتي وابننا البكر عبد الوهاب عامين (1977-1979) في أوريجون، تلك الولاية الجميلة الواقعة في أقصي الغرب الأمريكي على شاطئ المحيط الهادي. و لاشك أن فرصة الدراسة العليا ومتابعة الوضع السياسي الداخلي للولايات المتحدة كانت من العوامل التي ساعدتني فيما بعد للقيام بدوري ضمن الطاقم الدبلوماسي بالسفارة[1].

ومن المهم أن أؤكد في هذا السياق، أن العمل الدبلوماسي في العاصمة الأمريكية يقتضي بالضرورة أن يدرك الدبلوماسي كيفية عملية صناعة السياسة الخارجية في النظام السياسي الأمريكي. ولأول وهلة يبدو للمرء أن النظام الرئاسي الأمريكي يتيح مساحة هائلة لدور الرئيس الأمريكي في صناعة هذه السياسة. غير أن الأمر في حقيقته ليس بهذه البساطة. فالملاحظة الأولى أن النظام الأمريكي كنظام يقوم على المؤسسات، وليس نظامًا يقوم على الأفراد. وعليه فإن الرئيس الأمريكي، ضمن مؤسسة الرئاسة، يلعب دوره في رسم هذه السياسة، وتشاركه في ذلك مؤسسات أخرى ممثلة في الكونجرس الأمريكي بمجلسيه (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع (تأثيراتها على العمليات العسكرية في إطار حلف شمال الأطلنطي والعمليات العسكرية الكبرى خارج إطار الحلف)، وكذلك ما يعرف بجماعات الضغط السياسية

(1) حرص الدكتور منصور خالد عندما كان وزيرًا للخارجية السودانية، على إيفاد العديد من الدبلوماسيين للدراسات العليا في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا. وقد كان ذلك ضمن خطة مدروسة لتأهيل الدبلوماسيين في عدد من الجامعات المرموقة. للأسف فقد انتهت تلك الفرص بعد خروج منصور خالد من الخارجية وحتى يومنا هذا. وعلى كل حال فإنني أتطلع أن تعود الخارجية مستقبلًا لهذا النمط المستنير من التأهيل المنظم للكادر الدبلوماسي عندما تتهيأ الظروف.

المنتشرة على الساحة الأمريكية، ومراكز البحث الاستراتيجي ذات المكانة المرموقة. كذلك فهناك ما يؤثر على عملية رسم السياسة الخارجية الأمريكية من اتجاهات تدفق المعلومات وتحليلاتها الواردة من وكالة المخابرات الأمريكية، ووكالة الأمن القومي الأمريكي في القضايا الهامة التي ترتبط بالأمن القومي الأمريكي على امتداد الساحة الدولية. ومن هذا يتضح أن عملية صنع القرار الأمريكي في السياسة الخارجية، هي عملية شائكة وتتداخل فيها العديد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية. ولكي نقرب الصورة، سنعطي مثالًا يتعلق بالسودان. فالمعروف أن الولايات المتحدة وضعت السودان في "قائمة الدول الراعية للإرهاب" منذ أغسطس عام1993 . وبعد مرور تسع سنوات – وقت كتابة هذه السطور– لا يزال السودان في هذه القائمة، التي يترتب عليها عقوبات أمريكية تتمثل في حجب العون الأمريكي، وحظر صادرات المعدات العسكرية، وأصناف التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم في أغراض مدنية وحربية في ذات الوقت، وتقييد حركة الصادرات الأمريكية إلى السودان، علاوة على فرض عقوبات تتعلق بتحركات الأموال والتعامل مع المؤسسات النقدية والمالية الكبرى في العالم.

لقد كان دخول السودان إلى هذه القائمة بسبب سياسات انتهجتها حكومة السودان، واعتبرتها الحكومة الأمريكية سياسات راعية للإرهاب الدولي. وبرغم ما ورد في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية من إشارات لتعاون حكومة السودان مع المخابرات الأمريكية في تقديم معلومات خاصة بشبكات الإرهاب الدولي، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا للإدارة الأمريكية لرفع اسم السودان من هذه القائمة، وذلك لما أبدته الإدارة الأمريكية من ضرورة اتخاذ السودان المزيد من الخطوات تتعلق بالوضع في دارفور، وما تبقي من قضايا اتفاقية السلام الشامل، والوضع في جنوب كردفان وكذلك الوضع في جنوب النيل الأزرق. وهكذا فإن خروج السودان من القائمة لن يكون أمرًا سهلًا لأنه سيخضع لموقف الكثير من الأجهزة الحكومية الأمريكية والمنظمات غير الحكومية ذات النفوذ الكبير، وقطاعات في

الرأي العام لها مواقفها المعادية لسياسات الحكومة السودانية الداخلية منها والخارجية. وفوق هذا كله، لا بد من اقتناع الكونجرس الأمريكي برفع السودان من هذه القائمة، بعد أن تقدم الإدارة له ما يدعو لهذا القرار. بعبارة واحدة، فإن صنع القرار لوضع السودان في تلك القائمة كان نتاجًا لتفاعل بين أجهزة عديدة، وكذلك فإن الخروج منها يستوجب قرارًا تتفق حوله كل تلك الأجهزة[1].

الوصول إلى واشنطن وبداية المهمة الدبلوماسية:

كما أسلفتاً وصلت وعائلتي إلى واشنطن في مطلع صيف 1981، وأقمنا لفترة قصيرة في شقة فندقية بجوار مباني ووتر جيت الشهيرة في العاصمة الأمريكية، بصفة مؤقتة وانتقلنا بعدها لمسكن آخر في مدينة الإسكندرية بولاية فيرجينيا. وإثر وصولنا إلى واشنطن، انتقلت السفارة من موقعها في أحد مباني ووترجيت بجوار "كينيدي سنتر" إلى مقرها الجديد في شارع ماساشوستس رقم 2210 وهو مقرها المستمر حتى الآن، حيث أصبحت ملكًا لحكومة السودان، وقد كان للسفير عمر صالح عيسى الفضل في اختيار الموقع وتنفيذ الفكرة بعون من الجهات المختصة بالخرطوم.

كان وصولنا لواشنطن بعد أشهر قليلة من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عند مدخل فندق هيلتون في واشنطن العاصمة،

(1) عندما استولت الجبهة القومية الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي على السلطة بالانقلاب العسكري على السلطة الشرعية المنتخبة في 30 يونيو 1989، طرحت تلك المجموعة الانقلابية شعارات "الأممية الإسلامية" وهي في معظمها شعارات مدججة بالشطط والجموح الذي لا علاقة له بالواقع ولا علاقة له بالمصلحة الوطنية لشعب السودان! وفي النهاية انكمشت تلك الشعارات بسبب الفشل السياسي واستشراء الفساد، ولم يتضرر من تلك القفزات الهوجاء في الظلام سوى شعب السودان الذي انشطر جنوبه عن شماله وتدهورت أوضاعه الاقتصادية، وانهارت معظم مؤسسات الحكم لديه، وعادت به الأحوال إلى العصبية القبلية والجهوية التي تهدد السودان كله بالمزيد من التفتت والانشطار.

عندما أطلق الرصاص عليه الشاب جون هينكلي في الثلاثين من مارس 1981، وبعد مرور 69 يومًا فقط من توليه الرئاسة. وبرغم أن الرئيس ريجان نجا من الموت وبأعجوبة في تلك الحادثة، إلا أن الجو العام في العاصمة الأمريكية كان محاطًا بالكثير من التوتر والتوجس، ربما من أحداث مجهولة، أو ربما عودة للأجواء المحبطة التي أعقبت حادثة اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي في الثاني والعشرين من نوفمبر عام 1963. كذلك جاء وصولنا إلى واشنطن بعد العاصفة التي ثارت في المحيط الدولي بعد القصف الجوي الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي في يونيو1981 وما ترتب على ذلك من مضاعفات سياسية ودبلوماسية على الساحة الدولية والأمريكية، خاصة وأن سفير السودان كان عميدًا لمجموعة سفراء الدول العربية والإسلامية والإفريقية، وحتم عليه واجبه رئاسة اجتماعات لهذه المجموعات لبحث الخطوات الدبلوماسية التي يمكن اتخاذها في إطار جماعي. وقد تبلور ذلك في مقابلة السفير ومعه عدد محدود من سفراء مجموعة الدول الإسلامية للرئيس رونالد ريجان في البيت الأبيض، لتقديم احتجاج باسم المجموعة على الهجوم الإسرائيلي. ثم مقابلته مرة أخرى إثر حادثة اعتداء أحد الإسرائيليين (ألان هاري جودمان) على فلسطينيين بالمسجد الأقصى. وبالطبع فقد أعطت الحركة الدبلوماسية للمجموعتين العربية والإسلامية، حول هذا الحدث في واشنطن، موقعًا في دائرة الضوء لسفير السودان وهو يخاطب وسائل الإعلام بعد الاجتماع بالرئيس ريجان، نيابة عن هذه المجموعات. وعليه فقد تبين لي، وأنا أستهل مهمتي في السفارة، المهام الإضافية التي تترتب علينا كدبلوماسيين نظرًا لعمادة السفير لتلك المجموعات.

منذ الوهلة الأولي، وفيما تلاها من شهور وسنوات في العاصمة الأمريكية، يمكن القول أن السفارة السودانية بكل طاقمها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، كانت تعي تمامًا تشعب المهام الموكولة لدي أعضائها. فقد كان السفير يتولي الاتصالات ذات المستوي الرفيع التي تتلاءم مع وضعه الدبلوماسي، بينما يترك لنا الحرية الكاملة في التحرك على المستويات الدبلوماسية

الأخرى. ولا يسعى إلى التدخل في المسائل التفصيلية لهذه التحركات، ويحرص بطبيعة الحال على أن يكون على علم بمجراها وما تسفر عنه من نتائج تستدعي المتابعة. ولعل هذا الجو قد ساعدني وزملائي كثيرًا على أخذ الكثير من المبادرات في إجراء الاتصالات المفيدة .

أما ما كنت أقوم به من مهام في السفارة، فكان عملًا متعدد الجوانب، ومرتبطًا بالعديد من مواقع التأثير في واشنطن. وحتى لا أغرق القارئ في تفاصيل كثيرة، يمكنني أن أوجز تلك المهام في: كتابة التقارير في الموضوعات السياسية التي تتصل بالسودان وإفريقيا والعالم العربي، وإجراء الاتصالات لجمع المعلومات أو بتكليف من السفير مع الدبلوماسي المختص بشئون السودان بوزارة الخارجية الأمريكية (عاصرنا اثنين من أكفأ الدبلوماسيين وأكثرهم تعاونًا وهما السيدين دونالد بوث وبيتر لوندونو) . وكذلك الاتصال بالمساعدين من الكوادر الفنية في مكاتب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب (الكونجرس الأمريكي). وأيضًا تمثيل السفارة في اجتماعات اللجنة الدائمة الإعلامية للمجموعة العربية، ومعاونة السفير في رصد ومتابعة محاضر رئاسته لاجتماعات المجموعة العربية. كذلك كان من ضمن مهامي خلق علاقات مع مراكز أكاديمية وبحثية، والتحدث إليهم حول الأوضاع في السودان ومحيطه الإفريقي [1].

(1) أذكر من هذه المناسبات أنني ألقيت عدة محاضرات عن السودان والأوضاع في إفريقيا بجامعة أوريجون التي كنت قد تخرجت فيها، وذلك بدعوة من الجامعة. كما لبيت دعوة مماثلة لجامعة واشنطن في مدينة سياتل للتحدث في أحد منابرها عن مأساة اللاجئين في إفريقيا . كذلك لبيت دعوة لافتتاح معرض تاريخي لآثار حضارة كوش، برعاية متحف بروكتون للفنون في مدينة بوسطن وألقيت كلمة عن الجذور العميقة لحضارة السودان ومساهماتها في الحضارة الإنسانية. كما أذكر أنني ألقيت محاضرة عن اللاجئين في إفريقيا ودور السودان في هذه المسألة في جامعة هوارد بواشنطن العاصمة، وذلك بدعوة كريمة من صديقنا العزيز الراحل البروفيسور عبد العزيز بطران. أيضًا تحدثت في بعض برامج التخاطب الإذاعي في العاصمة واشنطن، خاصة في فترة اضطلاعي بمهمة القائم بالأعمال في عام 1985.

علاوة على ذلك فقد توليت مسئوليات مستمرة تتعلق بتحضير برامج الوفود القادمة من السودان، ومساعدة السفير في اجتماعات التنوير عند وصول هذه الوفود، ما لم تكن اختصاصاتها خارج نطاق مهامي في الجانب السياسي بالسفارة. ومما أتاح لي خبرة إضافية في العمل، أن السفير كان يوكل لي مهمة تسيير أعمال المستشارية الاقتصادية في حالات غياب المستشار الاقتصادي، وأعتقد أن ذلك ساعدني على الإلمام بجوانب عملية هامة في متابعة برنامج العون الاقتصادي الأمريكي للسودان وقتها، وعلى رأس ذلك برنامج "القانون العام 480" الخاص بمساعدة السودان بتوفير شحنات من القمح الأمريكي. تبقى فوق ذلك مسئولية كبري وذات أهمية خاصة، وهي العمل مع السفير وأعضاء السفارة في تحضير ومتابعة الزيارات التي قام بها الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري لواشنطن، خلال الفترة التي قضيتها بالسفارة وبلغ عددها ثلاثة زيارات. (سنعود للحديث عن زيارات الرئيس نميري بالتفصيل لاحقًا).

دبلوماسية الزيارات الرئاسية السودانية إلى واشنطن:

عند وصولي إلى واشنطن، كان ملحوظًا أن السفارة السودانية، منشغلة بالدرجة الأولى بأمر الزيارات الرئاسية التي يقوم بها الرئيس جعفر نميري إلى الولايات المتحدة. وقد كان هذا الانشغال مما بدا على الملاحظات التي أبداها السفير عند وصولي مستشارًا للسفارة ووصول الأخ الوزير المفوض، وقتها، ميرغني النور جاويش (بعد ترقيته إلى درجة السفير غادر واشنطن إلى القاهرة حيث عمل بها سفيرًا مناوبًا ثم أصبح فيها بعد سفيرًا للسودان في كل من سلطنة عمان والعراق وقد تزاملنا في انسجام وتنسيق كبير خلال فترة عملنا بواشنطن). حيث حرص السفير عمر صالح عيسى على تذكيرنا بأن السفارة في واشنطن هي أقرب السفارات لرئيس الجمهورية الذي يحرص شخصيًا على متابعة أدائها. كذلك أكد لنا السفير بأن زيارات الرئيس للولايات المتحدة تظل هي أهم الأحداث التي ينبغي على السفارة تجويدها والعمل على إنجاحها من خلال

تكثيف الاتصالات وإتاحة الفرصة لرئيس الجمهورية للتفاعل مع كافة القوى المؤثرة على الساحة الأمريكية. ومن الجدير أن أذكر في هذه المناسبة، أن كل المعلومات التي كانت تخص زيارات الرئيس نميري لواشنطن لم تكن تصل للسفارة بالطريقة الروتينية عن طريق وزارة الخارجية. وحسب ما كان معمولًا به فإنها تبدأ بحديث مباشر عبر الهاتف بين رئيس الجمهورية والسفير. وبعد ذلك تأتي مرحلة الاتصالات بين السفارة ووزارة الخارجية الأمريكية من ناحية وبين السفارة الأمريكية في الخرطوم ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن. بعبارة أخرى، لم تكن تلك الزيارات تخضع لمسار الاتصالات الروتينية عبر وزارة الخارجية السودانية. وفي كثير من الأحيان، كان السفير عمر صالح يأتينا في صباح اليوم التالي ويخطرنا بتعليمات واردة من رئيس الجمهورية حول الزيارة، أو في بعض الأحيان حول بعض القضايا ذات الأهمية القصوى. وبالطبع لم يكن ذلك المسار هو المسار الذي اعتدنا عليه في العمل بسفارات أخرى، حيث لم يكن هناك مثل هذا التخاطب المباشر بين رئيس الجمهورية والسفير، اللهم إلا في حالات نادرة للغاية شهدتها أثناء عملي في سفارة السودان بالقاهرة في منتصف الأعوام السبعينات من القرن الماضي بين السفير محمد ميرغني مبارك (أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية) والرئيس جعفر نميرى.

خلال زيارات الرئيس نميري لواشنطن، كان يقيم بمسكن السفير (يقع المسكن في منطقة شمال غرب واشنطن الراقية على شارع وودلاند درايف). وقد كان المسكن يتحول خلال تلك الزيارات إلى موقع مزدحم بالحراس والمرافقين خلال اليوم، حيث كان أعضاء "سرية الحرس" الخاصة برئيس الجمهورية، وكبار موظفي المراسم والياور الخاص للرئيس، وبعض الإعلاميين، والوزراء المرافقين للرئيس، والسفير وبعض أعضاء السفارة يؤدون أعمالهم من داخل مقر إقامة الرئيس. وفي العادة كانت الشرطة السرية الفيدرالية تتولى مهمة تأمين مقر إقامة الرئيس نميري، وتكون لها مجموعة مزودة بأحدث وسائل الاتصال بالمسكن طوال فترة إقامته. هذا بالإضافة للفريق الأمني المتحرك عند توجهه خارج المقر.

ومما يجدر ذكره هنا أننا كنا نعقد اجتماعات في وزارة الخارجية الأمريكية قبيل بدء الزيارة، يحضرها المسئولون في الشرطة الفيدرالية السرية، وبناء عليها يقومون بتصميم خطة الحماية طوال فترة الزيارة . علاوة على ذلك، وفيما عدا مقابلة الرئيس مع الرئيس الأمريكي (في البيت الأبيض) ومقابلته مع نائب الرئيس (غالبًا في مكتب أو منزل الأخير)، ومقابلته لجنتي الشئون والعلاقات الخارجية بمجلسي النواب والشيوخ بالكونجرس،كانت الكثير من المقابلات يتم ترتيبها في مقر إقامة الرئيس. ويلاحظ أن النقاط التي كانت تعرض على الرئيس قبيل دخوله هذه الاجتماعات، كانت من مهام السفير وإعداده، وهو يقوم بعرضها شفاهة على الرئيس. ولم يكن هناك من ممارسة لتقديم "نقاط للمناقشة" من جانب أعضاء السفارة الآخرين، وكان السفير يكتفي - في بعض الأحيان - بالحوار مع الوزير المفوض والمستشار والملحق العسكري والمستشار الاقتصادي، بما يمكنه من تكوين أو بلورة بعض الأفكار لعرضها على الرئيس.

ومن الملاحظ أن الرئيس نميري كان عندما يزور واشنطن، يقضي بها ما لا يقل عن عشرة أيام في كل زيارة، وينتهز الفرصة لإجراء فحوصات طبية أيضًا، في مستشفي "وولتر ريد" العسكري بالعاصمة واشنطن. (لم يعد هذا المستشفي عاملًا الآن نسبة للتطورات التي اقتضت إغلاقه وتحويل مهامه لوحدات طبية عسكرية أكثر حداثة)[1].

ومن الملاحظ أيضًا أن مسكن السفير كان يربط بخط تليفوني ساخن مع مكتب الدكتور بهاء الدين محمد إدريس، وزير رئاسة الجمهورية وقتها. وبمجرد رفع السماعة سواء في واشنطن أو الخرطوم، يتم الاتصال مباشرة بالجانب الآخر. وقد كان الدكتور بهاء الدين يحرص على الاتصال مرتين في اليوم، من خلال هذا الخط الساخن للاطمئنان على سير الزيارة وكذلك التحري عن مدى رضاء

(1) أجريت للرئيس نميري عملية في الشرايين في هذا المستشفي خلال زيارته لواشنطن في نوفمبر عام 1983. وقد تم إغلاق هذا المستشفي عام 2011 بعد تحويله وضمه مع مستشفي البحرية في ميريلاند في عملية كلفت أكثر من اثنين ونصف بليون دولار.

الرئيس عن مسارها.كما كان يسعى لمعرفة أية تعليمات من الرئيس يود الأخير تنفيذها أو نقلها لأحد الوزراء والمسئولين في الخرطوم.

لقد أتاحت لي فرصة عملي بالعاصمة الأمريكية أن أشهد زيارات ثلاث قام بها الرئيس جعفر محمد نميري للولايات المتحدة في الأعوام 1982 و1983 و1985 على التوالي. وكانت زيارات أطلق عليها "زيارات عمل"، حيث لم تكن هي بدعوات رسمية من الرئيس الأمريكي ولكنها كانت زيارات تأتي بمبادرات من الجانب السوداني، يطلب فيها الرئيس مقابلة يتم ترتيبها له مع الرئيس الأمريكي، واجتماعات مع كبار المسئولين في واشنطن، ثم يقوم الرئيس نميري بإجراء الفحوصات الطبية أو ما يتبعها من وصفات علاج .

غير أن هذه الزيارات التي حضرتها خلال عملي بالسفارة في واشنطن سبقتها زيارات أخرى، كانت الأهم فيها الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس نميري لأمريكا في صيف عام 1976. ولا بد أن نتوقف عند تلك الزيارة، لأنها كانت نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية، ولنعطيها حقها من الذكر، في هذا السياق، ونحن نتحدث عن دبلوماسية الزيارات الرئاسية السودانية للولايات المتحدة.

زيارة الرئيس نميري الأولى عام 1976 :

كانت تلك الزيارة – علامة هامة فى علاقة نظام الرئيس نميرى بالولايات المتحدة ونأتي على ذكرها هنا برغم أنها سبقت وصولي كثيرًا للعمل بالسفارة السودانية في واشنطن وجاءت تلك الزيارة بهدف تطبيع العلاقات السودانية الأمريكية، في أعقاب الشرخ الكبير الذي أصاب هذه العلاقات، بوقوع حادث السفارة السعودية بالخرطوم في الأول من مارس عام 1973 والذي اغتيل فيه السفير الأمريكي بالخرطوم كليو نويل ونائبه جورج مور بواسطة عناصر تابعة لحركة "أيلول الأسود". وقد كان الجانب الأمريكي ممتعضًا لما قام به السودان من تسليم العناصر التي نفذت تلك العملية لجمهورية مصر العربية، بعد صدور

أحكام عليهم في السودان. وعبرت الحكومة الأمريكية عن المصاعب الحقيقية التي سببها ذلك الفعل في إعاقة العودة الطبيعية لعلاقات الولايات المتحدة بالسودان. غير أن الرئيس جعفر نميري ونائبه أبيل ألير، ظلا يحاولان إقناع الجانب الأمريكي بضرورة تجاوز تلك العقبة، والعمل على تطبيع العلاقات بين البلدين. وجاءت الفرصة المناسبة، عندما زار محافظ ولاية تينيسي راي بلانتون Ray Blanton السودان ووجه دعوة للرئيس نميري لزيارته في الولاية. وهنا تحركت دبلوماسية حكومة نميري بسرعة، واستقر الرأي على أن يتولى سفير السودان في واشنطن وقتها، الدكتور فرانسيس دينق، مهمة إقناع السلطات الأمريكية بأن يجتمع الرئيس جعفر نميري، خلال زيارته "الخاصة" للولايات المتحدة، بالرئيس الأمريكي جيرالد فورد في واشنطن. ومن خلال بحثي للوثائق في واشنطن، وجدت الوثيقة التي تحوي محضر الاجتماع الذي تم في وزارة الخارجية الأمريكية في السابع من أبريل عام 1976 بين وزير الخارجية الأمريكية الدكتور هنري كيسنجر وسفير السودان الدكتور فرانسيس دينق. (رفعت صفة السرية عن هذه الوثيقة بعد مرور ثلاثين عامًا على ذلك الاجتماع). وقد دار حوار ذو مغزى بين الرجلين في اجتماعهما ذلك، عمد فيه فرانسيس دينق إلى توضيح موقف السودان وحرص حكومته على تجاوز مرارات الحدث المؤسف في السفارة السعودية، لأن قيادات السودان وأهله كانوا مستائين لوقوع الحادث على أراضيهم باعتباره انتهاكًا لأصول الضيافة التي عرف بها السودان. وفي ذات الوقت كرر وزير الخارجية الأمريكي قسوة الأمر على الدبلوماسيين الأمريكيين وعلى الحكومة الأمريكية. غير أن روح الحوار في ذلك الاجتماع سادها الكثير من الاستعداد لرأب الصدع وتجاوز الماضي، وتطبيع العلاقات بين البلدين.

وفي ذات السياق تحدث السفير فرانسيس دينق عن الزيارة الخاصة المرتقبة التي سيقوم بها الرئيس جعفر نميري بعد شهرين من تاريخ الاجتماع، ودار الحديث عن فكرة ترتيب اجتماع له مع الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في البيت الأبيض. ومما يذكر أن السفير دينق كان على وشك مغادرة الولايات المتحدة

ليكون وزيرًا للدولة بوزارة الخارجية السودانية، وعبر عن رغبته في أن يتحقق سعيه لعقد ذلك اللقاء الرئاسي كتتويج لمهمته الدبلوماسية في الولايات المتحدة. (لفت نظري أن محضر الاجتماع لم يشر إلى أي دبلوماسي من السفارة في رفقة السفير أثناء الاجتماع، مما هو مخالف للعرف في مثل هذه الاجتماعات)[1].

وكان واضحًا أن الهدف الدبلوماسي السوداني من تلك الزيارة، حسبما جاء في حديث السفير فرانسيس في ذلك الاجتماع هو "أن يؤكد الرئيس نميري للإدارة الأمريكية عن حسن النوايا وكذلك استكشاف الفرص المتاحة للتعاون في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات". ومما سهل مهمة السفير فرانسيس أن السفارة الأمريكية بالخرطوم، كان لها تقدير مؤيد لضرورة إتاحة الفرصة لتطبيع العلاقات، خشية أن ينتهز الاتحاد السوفيتي الفرصة ويطور علاقاته مع الخرطوم بما يبعدها عن واشنطن، خاصة وأن موسكو قامت وقتها بتزويد السودان بعشر من الطائرات الحربية من طراز ميج 17.

وهكذا كانت زيارة الرئيس جعفر نميري للبيت الأبيض في صباح الخميس العاشر من يونيو عام 1976، واجتماعه بالرئيس جيرالد فورد (استغرق الاجتماع 46 دقيقة) بمثابة علامة هامة في طريق العلاقات بين نظام الرئيس نميري وحكومة الولايات المتحدة. وبالرجوع إلى محضر ذلك الاجتماع، يستطيع المرء أن يلاحظ حرص الرئيس جعفر نميري على تقديم نظامه كقوة إقليمية مؤهلة لذاتها ولغيرها للتعامل المباشر مع الإدارة الأمريكية. كما أن حديثه، كان يستشف منه بوضوح، أن حكومته لا تريد أن يكون بينها وبين واشنطن وسيط، (في إشارة واضحة لطي صفحة ما كان يقوم به الرئيس المصري أنور السادات من دور وسيط بين الخرطوم وواشنطن).ومن محضر الاجتماع فقد رحب الرئيس فورد بالرئيس نميري، وشكره على دور حكومته في تأمين إطلاق سراح المواطنين

(1) محضر الاجتماع المنعقد في الخارجية الأمريكية بتاريخ 7 أبريل عام 1976 بين وزير الخارجية هنري كيسنجر وسفير السودان فرانسيس دينق. المصدر، وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة "مذكرة مباحثات" رقم 7614881.

الأمريكيين الخمسة الذين كانوا محتجزين لدى الثوار الإريتريين، وطلب من النميري أن يحدثه عن لقائيه الأخيرين بالرئيس المصري أنور السادات والملك خالد عاهل السعودية، فيما يتصل بالوضع الماثل في المنطقة. غير أن النميري آثر أن يبدأ حديثه بما يجري داخل السودان، وأشار إلى أن التسوية السلمية لمشكلة الجنوب أتاحت للسودان جوًا من الاستقرار، وهذا يقود إلى الالتفات للتركيز على موضوع التنمية. وأكد رغبة السودان في أن تتعاون الولايات المتحدة معه لتحقيق برنامجه التنموي .وآثر الرئيس نميري أن يضرب على أوتار الحرب الباردة في ذلك السياق، حيث خاطب الرئيس فورد بقوله أن الشيوعيين في السودان "هجموا علينا واعتقلوني لمدة ثلاثة أيام، غير أننا تغلبنا عليهم وقضينا عليهم". وأضاف "هناك حملة شعواء موجهة ضدنا من الشيوعيين في العالم، وبرغم أننا قضينا على الشيوعيين معتمدين على قوتنا وأنفسنا، إلا أننا نشعر بأننا ما زلنا هدفًا لهم في القارة الإفريقية".

من ناحية أخري تساءل الرئيس فورد عن الإمكانيات الزراعية الهائلة للسودان. وهنا رد عليه الرئيس نميري بأن الصناديق العربية "خصصت لنا عشرة بلايين من الدولارات لمدة عشرة سنوات لدعم التنمية الزراعية. وأن السودان يعمل على أن تقف معه كل من مصر والسعودية على هذا الطريق، وتعزيز ذلك بالدعم الأمريكي". وهنا تدخل الدكتور منصور خالد (كان وزيرًا للتربية والتعليم وقتها ومرافقًا للرئيس نميري في تلك الزيارة) وأوضح للرئيس فورد" أن السودان لديه مائتي مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة. وما يريده السودان هو الاستقرار والعون الفني والتمويل. ولدينا عنصر الاستقرار ونحرص على تثبيته، وعندنا تمويل من مصادر عربية، ونريد الآن أن نحصل على التكنولوجيا الغربية لاستكمال هذا المشروع الثلاثي الأبعاد". وقد يلاحظ القارئ أن الدكتور منصور خالد في مداخلته تلك كان يريد أن يوضح أهمية الدور الأمريكي في تلك المعادلة، حتى يخرج الرئيس فورد ومعاونوه بنوع من الفهم لما يتوقعه السودان لتطوير إمكانياته الزراعية الهائلة. كما أن مثل تلك المداخلة من الدكتور منصور خالد توحي لنا بهدف الرئيس نميري من إشراكه في الوفد، برغم

أنه كان يحمل صفة وزير التربية والتعليم. فالأخير له فهم وإدراك واسع بالنظام السياسي الأمريكي والأدوار المختلفة لمؤسسة الرئاسة، والكونقرس ووزارة الخارجية، وكان واضحًا أن الرئيس نميري أراد أيضًا أن يعطي إشارة من طرف خفي بأنه يستعين بخبرة الدكتور منصور خالد برغم عدم توليه لحقيبة وزارة الخارجية في ذلك الوقت. وخلص الحوار عن الدعم الأمريكي للتنمية في السودان، بتعليق من الرئيس فورد، حيث قال إنه سعيد برؤية الاتجاه المشترك نحو التنمية في السودان، وأن الولايات المتحدة ستفعل ما في وسعها لدعم السودان بسلعة القمح من خلال مشروع العون الأمريكي في ظل القانون العام رقم 480 (هذا برنامج تخصصه الولايات المتحدة لدعم بلدان العالم الثالث في مجال الغذاء) وتوفير الدعم الاقتصادي، وأن إدارته ستشجع القطاع الخاص الأمريكي لعمل مشاريع في السودان.

ذلك ما كان من أمر الاجتماع الهام الذي عقده الرئيس نميري في البيت الأبيض مع الرئيس فورد، وحضره من الجانب الأمريكي شارلس روبنسون، وزير الخارجية بالإنابة (لم يكن الدكتور هنري كيسنجر موجودًا) وبرنت سكوكروفت، مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي. كما حضره من الجانب السوداني، وزير التربية والتعليم الدكتور منصور خالد، والسفير فرانسيس دينق، السفير لدى واشنطن (وردت في المحضر صفته اللاحقة كوزير دولة بوزارة الخارجية السودانية).

لم يفت على الرئيس فورد أن يشير في ذلك الاجتماع إشارة ذكية لتقدير بلاده لموقف السودان المؤيد لاتفاقيات سيناء بين مصر وإسرائيل التي كان يرتبها وزير خارجيته، الدكتور هنري كيسنجر. ويبدو لي أن ذلك التعليق كانت فيه رسالة واضحة، مؤداها أن العلاقات السودانية الأمريكية ستتطور من خلال تأييد السودان لخطوات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وإفريقيا. وفيما بعد، كان واضحًا أن الرئيس نميري عند تأييده لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل الذي وقعه الطرفان في واشنطن في السادس والعشرين من مارس عام 1979، كان في ذهنه أن ذلك سيؤمن له دعمًا أمريكيًا لنظامه، في ظل العداء السافر بين الخرطوم

وطرابلس من جهة وبين الخرطوم وبعض الدول العربية المعادية لسياسة الرئيس المصري أنور السادات تجاه إسرائيل من جهة أخرى.

غادر الرئيس نميري الولايات المتحدة بروح معنوية عالية لما حققه من خطوة هامة في تطبيع العلاقات بين نظامه والإدارة الأمريكية، بعد أن طاف تسعة ولايات . لكن القدر كان يخبئ له مفاجأة كبري، أحدثت هزة ذات آثار بعيدة في نظام حكمه. فبينما كانت طائرته متجهة إلى الخرطوم بعد بضعة أيام وهو عائد من زيارة لفرنسا، كانت المعارضة السودانية، المتمركزة في ليبيا، والمستفيدة من دعم عدوه اللدود معمر القذافي، كانت قد شرعت في انقلابها بالهجوم علي مطار الخرطوم، والسعي لاستيلاء المرافق الحيوية في الخرطوم يوم الجمعة الثاني من يوليو 1976. وقد نجا النميري بأعجوبة من القصف الذي كان موقتًا مع هبوط طائرته بمطار الخرطوم، لأن طائرته وصلت قبل موعدها المقرر بحوالي ساعة من الوقت. وتمكن من الخروج من المطار مسرعًا بمساعدة بعض معاونيه، واختفى لأكثر من يومين حتى استعاد الجيش زمام الأمور. وسميت تلك الحركة في التاريخ السياسي السوداني بحركة "المرتزقة" في إشارة لقدومها من ليبيا، وفي محاولة لتشويه سمعة القائمين بها، مع أنهم سودانيون وغالبيتهم العظمى من المنتمين إلى حزب الأمة، ومعهم بعض عناصر الإخوان المسلمين (قدر عدد المنتمين لحزب الأمة بثمانمائة فردًا والمنتمين للإخوان المسلمين بثلاثين فردًا).

المهم أن الرئيس جعفر نميري خرج من تلك التجربة وهو يدرك أن مفتاح استقرار نظامه ليس في الخارج، وإنما هو في الداخل. وأن تطبيع العلاقات مع واشنطن لم يكن كافيًا، ولا الحل المؤقت لمشكلة الجنوب، وإنما هناك قوى سياسية معارضة أخرى، لا يمكن له أن يتجاهلها في معادلة الاستقرار السياسي بالسودان. ويبدو أن ذلك ما دفعه للدخول في عملية المصالحة مع زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، في عام 1977، ثم مع الإخوان المسلمين وبعض قوى المعارضة الأخرى. ولكن تلك أمور لا ندخل في تفاصيلها في سياقنا هذا الذي يعني برصد وتقويم زيارة الرئيس نميري الأولى للولايات المتحدة في عام 1976.

موقف واشنطن من نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان

في التاسع من يوليو عام 2011، أعلن جنوب السودان انفصاله عن جمهورية السودان وتكوين جمهورية جنوب السودان. وقد جاء هذا الحدث نتيجة طبيعية لتفاعلات طويلة علي الساحة السياسية السودانية، وهو حدث لم يكن من الممكن تفاديه، بالنظر إلى الفجوة المتعاظمة بين أبناء جنوب السودان وشماله . وبرغم الكثير من الأصوات التي ارتفعت متحدثة عن أيادي أجنبية ساقت السودان لهذا المصير، إلا أن المرء يجب أن يعترف بأن العوامل الرئيسية ترجع لفشل الحكومات السودانية في إدارة مجتمع متنوع الأعراق واللغات والثقافات والأديان. وهذا لا يمنع من وجود عوامل خارجية، استغلت هذا الفشل، ودفعت بالوضع نحو انفصال الجنوب، ما دام ذلك –في نظرها- يخدم مصالحها. المهم ألا نبكي علي حائط الانفصال وألا نشق الجيوب ونلطم الخدود ونجأر بالشكوى المبنية على "نظرية المؤامرة"، لأننا نحن المسئولين بالدرجة الأولى عن تهيئة المناخ والظروف لهذا الانفصال.

تلك مقدمة، كان لا بد منها، لكن همنا في هذا السياق أن نلقي بعض الأضواء على ما لحظناه في موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 1983. وأستند في عرضي لهذا الموقف على وجودي بالسفارة السودانية في واشنطن في ذلك الوقت. إضافة إلى متابعات وحوارات لاحقة، ساعدتني في فهم هذا الموقف. ولا بد أن أقرر هنا بأن الموقف الأمريكي من الحركة التي قادها الدكتور جون قرنق، كان حيويًا بالنسبة لاستمرارها وبزوغ نجمها على الساحة الدولية، لأسباب لا تحتاج لكثير توضيح، أهمها الثقل الهائل للولايات المتحدة، وقدراتها في اتخاذ مواقف سياسية فتحت الطريق لتعاظم دور تلك الحركة. (برغم العداء المستحكم بين الإدارة الأمريكية ونظام العقيد معمر القذافي في ليبيا وقتها، فقد كان هو صاحب دور فعال في

تقديم المال والعتاد للحركة الشعبية، وشاركه في ذلك الرئيس الإثيوبي منقستو هايلي ميريام بتقديم الدعم السياسي واللوجيستي، بسبب عدائهما لنظام الرئيس السوداني جعفر محمد نميرى).

والأهم من ذلك كله، أن الدكتور جون قرنق، وهو يتلقي دراساته العليا في الولايات المتحدة بجامعة ولاية أيوا (نال شهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الزراعي)كان حريصًا على خلق صلات مفيدة وهامة مع العديد من الشخصيات الأكاديمية والسياسية التي كان يطرح لها آراءه وتصوراته، دون ضجيج يذكر . (كان له صلات سابقة في ولاية أيوا عندما حصل علي درجة البكالوريوس من كلية جرينيل في عام 1969) . والمتابع لطبيعة التركيبة الأكاديمية والسياسية في الولايات المتحدة، يستطيع أن يفهم أهمية مثل هذه الصلات، التي شكلت رصيدًا متواصلًا لدعم أفكار الدكتور جون قرنق، خاصة عندما كان الحديث يدور عن إشكالات الهوية في السودان، والعلاقة بين الدين والسياسة، وفشل النخب الشمالية الحاكمة في السودان في تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. تلك أطروحات كانت ولا تزال تجد أذنًا صاغية في الولايات المتحدة. ولم تنته عملية الإصغاء تلك عند حد انفصال جنوب السودان عن شماله، ولكنها استمرت على وتيرة تطور أوضاع الحرب والصراع في مناطق أخرى بالسودان أهمها دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وإن كان عنصر الدين في المنظور الأمريكي قد تراجع بالنسبة لدارفور بحكم أن سكانها كلهم من المسلمين.

عندما كان جون قرنق ينهي دراساته فوق الجامعية في ولاية أيوا ويستعد للعودة إلى السودان، كنت مستشارًا بالسفارة السودانية بواشنطن. ووقتها لم نكن نسمع عن الرجل سوي أنه علي وشك الفراغ من دراساته والعودة للسودان . ولم يكن الطاقم الدبلوماسي على معرفة أو اتصال بجون قرنق، غير أنه، بطبيعة الحال، كان على اتصال بالملحق العسكري اللواء فتحي أحمد علي (الفريق فيما بعد والقائد العام للقوات المسلحة السودانية عند قيام انقلاب الإنقاذ في يونيو عام 1989).

بعد وقوع ذلك الانقلاب، انضم الفريق فتحي أحمد علي لقوى المعارضة، وكان يقود ما أطلق عليه "القيادة الشرعية للقوات المسلحة" التي تكونت في عام 1990 بدعم كبير من حزب الأمة المعارض . وتم ذلك في ظل التنسيق بين قوى تحالف المعارضة والحركة الشعبية التي كان يقودها الدكتور جون قرنق . وقد توفي الفريق فتحي أحمد علي، عام 1997 في مدينة الإسكندرية بمصر، بعد عودته من زيارة قام بها لمدينة ياي بجنوب السودان بصفته رئيسًا لهيئة القيادة المشتركة لقوات المعارضة . ودارت أحاديث كثيرة عن سبب وفاته المفاجئة، والتي لم تصل إلى نتيجة تؤكد أو تنفي أن الوفاة كانت طبيعية. يذكر أن الفريق فتحي مضى وهو على موقفه السياسي ذاك. ومن معرفتي به حيث كنا نعمل في سفارة واحدة، أستطيع أن أشيد بالرجل لما كانت تفيض به نفسه من وطنية عالية، وإخلاص في عمله، واحترام جم لزملائه ومعارفه .وفوق ذلك، فإنني أذكر أن الرجل كان ملمًا بالأوضاع السياسية في السودان، وله نزعة قوية نحو السلام والديمقراطية . وتؤكد التقارير أنه رفض القيام بانقلاب على السلطة المدنية المنتخبة في السودان عام 1986، برغم أنه كان من الممكن أن يفعل ذلك.

ربما يجد القارئ العذر لنا في الاستطراد قليلًا بشأن الفريق فتحي أحمد علي، وهو قائد عسكري سوداني مرموق، كانت له صلة إدارية بالدكتور جون قرنق، بدأت بذورها في واشنطن في أواخر العقد الثامن من القرن الماضي، عندما كان الأخير في إجازة دراسية. وعاد الرجل إلى الخرطوم، لفترة قصيرة قضاها بقسم البحوث والدراسات العسكرية، وغادر إلى الجنوب، وانطلقت حركته في يوليو عام 1983.

كانت بداية ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان، مثار اهتمام كبير للإدارة الأمريكية، وذلك لأن قائدها درس في الولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات، ولأنها طرحت أفكارًا لم تكن معهودة في الحركات المسلحة بجنوب السودان، باعتبارها ليست "حركة جنوبية " ولكنها "حركة سودانية" . وبرغم أن هذا الطرح لم يكن متبلورًا بصورة كبيرة في بدايات الحركة، إلا أن بذوره وجذوره كانت بائنة. وهنا

برز جون قرنق لكونه كان يقف مقاتلًا لقوات الحكومة المركزية في جنوب السودان - بما لها من علاقات قوية مع واشنطن- وإن كان قد أصابها شيء من الفتور الواضح في عام 1983. لكن المسألة في التحليل السياسي هنا تستمد أهميتها من ضرورة أن تعمل واشنطن للحفاظ على طرفي المعادلة في جنوب السودان وشماله، دون أن تفقد أحدهما في ذلك الوقت.

في هذا الجو، كان هناك نوع من التنافس الدائر وراء الكواليس في واشنطن بين الدكتور جون قرنق وطرحه وبين ما تطرحه الخرطوم . وكان لكل من الطرفين، اتصالات بالخارجية الأمريكية والكونجرس الأمريكي، وإن كانت اتصالات الحركة لا تدور في العلن، في معظم الأحيان. ويمكن القول أن المنظور الأمريكي للحركة كان مخالفًا للمنظور الذي روجت له الحكومة في الخرطوم، والذي دمغ الحركة بأنها حركة عنصرية، أو قبلية، أو ماركسية التوجه. ولا شك أن نظام الرئيس نميري، كان يراهن على تضخيم مثل هذا الطرح، ليكسب دعم الإدارة الأمريكية لتضع المسألة في إطار صراعات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من خلال التركيز على نعت الحركة باللون اليساري والماركسي.

وبناءً على ذلك وردت التعليمات من الخرطوم للسفارة في واشنطن بالدفع في هذا الاتجاه، وتقديم شرح للخارجية الأمريكية حول وجهة نظر الخرطوم في التوجهات السياسية للحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق. وأذكر أنني حضرت مع السفير، اجتماعًا عقد بوزارة الخارجية الأمريكية في خريف 1983 لتوصيل رسالة الخرطوم تلك. ودار في الاجتماع حوار قصير ولكنه كان ذا دلالات كبيرة . وعرض السفير " مانيفيستو" الحركة الشعبية، أو بيانها السياسي، الذي ورد نصه إلينا بالحقيبة الدبلوماسية من الخرطوم، وكان يحتوي على عبارات ومفاهيم تجنح لليسار والأفكار الاشتراكية والماركسية.ومن نصوص تلك العبارات " أن المهمة العاجلة أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان تتمثل في تحويل الحركة في جنوب السودان من حركة رجعية وتقودها عناصر رجعية،

تقتصر اهتماماتها على الجنوب ...إلى حركة تقدمية يقودها ثوريون بهدف إحداث تغيير شامل في كل أنحاء السودان"(*). ومما يجدر ذكره، أن المانيفستو ترجع جذوره إلى مذكرة صاغها الدكتور جون قرنق في إثيوبيا كمدخل لمقابلة الرئيس الإثيوبي وقتها، منقيستو هايلي ميريام. وحسبما ورد في أحد المصادر فقد حوت تلك المذكرة، أن الكفاح الذي كان هو ورفاقه علي وشك إعلانه يرمي إلى تأسيس دولة " ذات توجه اشتراكي " في سودان علماني موحد، وتجميع كل الحركات المقاتلة، بما فيها حركة الأنانيا الثانية، لشن حرب تحرير على نطاق السودان كله"(**).

لكن المسئولين في الخارجية الأمريكية، بدا عليهم عدم الاقتناع بذلك الطرح، برغم أنهم لم يقولوا ذلك صراحة .وبدا ذلك في إشارتهم أن تمعن الخرطوم النظر في هذا الوضع، وتبذل المزيد من الجهد لتفادي استمرار الحرب، لأن السلام هو في مصلحة كل السودانيين، بغض النظر عن موقعهم سواء كانوا في الشمال أو الجنوب. وبعد الخروج من ذلك الاجتماع، بدا واضحًا أن الخارجية

(*) منشورة علي الصفحة الإليكترونية الخاصة بالمجلس الأوروبي السوداني للشئون العامة. تحت عنوان السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان . The European Sudanese Public Affairs Council .1998

كذلك كشف الدكتور لام أكول رفيق الدكتور جون قرنق الذي انشق عن الحركة بعد وفاة الأخير، في كتابه " الحركة الشعبية لتحرير السودان : ثورة إفريقية" أن مانيفيستو الحركة الذي حوى تلك العبارات الماركسية والاشتراكية كان وثيقة أصلية . وأن الدكتور جون قرنق أرسلها للعقيد بيو يوكوان دينق قائد الجيش في منطقة الناصر بالجنوب، بهدف استقطابه للحركة وللجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن بيو يو كوان قام – على عكس ما كان متوقعًا- بتسليم الوثيقة للحكومة في الخرطوم!!! (راجع ص35 في النسخة المترجمة باللغة العربية من الكتاب المذكور أعلاه. الناشر مكتبة مدبولي . القاهرة 2009).

(**) يستطيع القارئ الحصول علي تفاصيل مفيدة في كتاب Sudan's Painful Road to Peace : A full Story of the Founding and Development of the SPLM/SPLA.BooksuregPublishings 2006 ByAropMadetArop.

الأمريكية، من معلوماتها عن فكر الدكتور جون قرنق، وتوجهاته، لم تكن تريد أن تستمر حكومة السودان على طريق الإنكار لوجود المشكلة، ولم تكن تريد لتلك الحركة أن تصبح إحدى أدوات الحرب الباردة، لأنها تعبر عن مشكلة حقيقية يواجهها السودان. وفي تقديري أن واشنطن، كانت تري علامات التوتر الشديد التي ظهرت علي الساحة السياسية السودانية، وكانت تريد أن تجعل الحكومة السودانية تدرك خطورة المنعطف الذي يمر به السودان.

لم ينته الأمر عند ذلك، ولكن بعض مستشاري الرئيس جعفر نميري أوحوا له بضرورة سفر وفد من الخرطوم للتحدث للخارجية الأمريكية، والكونجرس الأمريكي، ووسائل الإعلام عن " ماركسية وعنصرية وقبلية" حركة الدكتور جون قرنق، ظنًا منهم بأن ذلك ربما يساعد في التأثير على الإدارة الأمريكية. وبالفعل جاء وفد ترأسه رئيس وزراء السودان الأسبق، سر الختم الخليفة (له تاريخ وعلاقات واسعة في الجنوب) وضم الوفد شخصيتين من الساسة الجنوبيين وهما اليابا سرور وماثيو أبور، إلى جانب أحد زعماء الكنيسة القبطية في السودان الأب فيلوثاوس فرج.

قمنا في السفارة بترتيب الاجتماعات لذلك الوفد، وقدمنا لهم شرحًا حول المنظور الأمريكي لحركة الدكتور جون قرنق . ولفت نظري أن الوفد لم يكن يستخدم عبارة "حركة التمرد" وهو المصطلح الذي كان سائدًا في السودان، وتوصف به الحركات التي تحمل السلاح في الجنوب ضد الحكومة المركزية . ولكن الحديث انصب على الميل اليساري للحركة، وتوجهاتها الخارجية المرتبطة بنظامي الرئيس الإثيوبي منقيستو هايلي ميريام والرئيس الليبي معمر القذافي، وهما نظامان تعاديهما واشنطن. ومما أذكره، أن الوفد كان يؤدي مهمته بشيء من الروتينية، أو إن شئت فقل، "أداء المهمة لمجرد أدائها "مع إحساس دفين بمحدودية أو عدم جدواها، وذلك بالنظر لما لاحظه الوفد من توفر معلومات من مصادر عديدة لدي الجانب الأمريكي، تصب في غير اتجاه دفوعات ذلك الوفد. كما أن الوفد- في تقديري- كان يفهم أن الدكتور جون قرنق وأتباعه، لهم

قنوات مفتوحة مع واشنطن، ولا يمكن لها أن تعتمد على مصادر ثانوية لتلقي معلوماتها حول مسألة بالغة الأهمية كتلك.

انتهت مهمة ذلك الوفد، ولم ألحظ عودة من الجانب الأمريكي لبحث ذلك الأمر مع السفارة حول ما أفرزته حركة جون قرنق من تطورات وتحديات. ويقيني أن ذلك الحوار اقتصر فيما بعد على مستوي أعلى، بين السفير الأمريكي في الخرطوم والرئيس جعفر نميري، خاصة في ظل التعقيدات التي طرأت بالاعتداء الذي نفذته بعض العناصر المسلحة في الجنوب وراح ضحيته ثلاثة من الخبراء العاملين في حقول النفط في فبراير من عام 1984، وفشل محاولات توفير الأمن في تلك المواقع، مما أدى إلى انسحاب شركة شيفرون كليًا في نهاية عام 1985.

بعد مرور حوالي خمس وعشرين عامًا علي تلك الوقائع، كان لي حوار مع الدكتور منصور خالد، وزير خارجية السودان الأسبق، وأحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو من الشخصيات الهامة التي أضفت على الحركة بعدًا وطنيًا باعتبارها حركة تخص السودان كله وليست فقط حركة تتعلق بمطالب جنوب السودان، بحكم أنه من الشخصيات الهامة في التاريخ السياسي الحديث للسودان، وانتمائه لشمال السودان. وعندما سألته عن المنظور الذي دمغ الحركة الشعبية في بداياتها بأنها حركة ماركسية، في ضوء ما ورد في المانيفستو الذي أشرنا إليه سابقًا، كان رده سريعًا وقاطعًا بأن قائد الحركة لم يكن أبدًا ماركسيًا ولم تكن الحركة كذلك لا في بداياتها ولا في نهاياتها. وتساءل ساخرًا من مثل ذلك النعت : كيف يكون زعيم الحركة، الدكتور جون قرنق ماركسيًا، وهو الصديق الحميم للرئيس الكيني دانيال أراب موي..؟ بحسبان الأخير من أكثر الزعماء المحافظين والرافضين للماركسية فكرًا وعملًا!!

وردًا على تساؤل طرحته على الدكتور منصور خالد إن كان لديه معلومات عن الموقف الأمريكي من تلك الاتهامات التي وجهها نظام الرئيس جعفر نميري للحركة الشعبية في بدايات نشوء الحركة، أوضح الدكتور منصور أنه بحكم صلته بالحركة الشعبية في بداياتها، فإن واشنطن لم تقبل أبدًا محاولات وصف الحركة

الشعبية بأنها " ماركسية" واستخدم العبارة الإنجليزية " Washington never bought that". وزاد في حديثه أن قلق واشنطن وقتها لم يكن من توجهات ماركسية مزعومة للحركة، ولكن قلقها كان منصبًا على وجود قيادة الحركة في إثيوبيا، وما يمكن أن تتعرض له الحركة من مؤثرات في محاولات للنظام الإثيوبي لاستغلال الحركة لتحقيق بعض أغراضه(*).

(*) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور منصور خالد في دار الأخير بالخرطوم بتاريخ 14 فبراير 2012.

نافذة من واشنطن على التكامل بين السودان ومصر :

أستطيع أن أصنف نفسى من الدارسين والمتابعين لتطور العلاقات المصرية السودانية، وذلك لاعتبارات عديدة. وأهم هذه الاعتبارات أننى درست الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، وزاملت العديد من الأخوة والأخوات المصريين الذين انتشروا فى مجالات التخصص المختلفة،وكنا دائمًا نعنى بدراسة هذه العلاقات وتحليلها والتعليق على تطوراتها . علاوة على ذلك، فقد عملت ضمن الفريق الدبلوماسى لسفارة السودان فى القاهرة، خلال إحدى الفترات الهامة فى العلاقات المصرية السودانية (1974- 1977)، وامتدت صلاتى بالمهتمين بأمر هذه العلاقات فى كل من مصر والسودان لسنوات طويلة فيما بعد. وعليه فإننى أرى فى مسألة التكامل الإقتصادى بين السودان ومصر عبئًا كبيرًا على المهتمين بها، نظرًا للملفات المفتوحة الكثيرة التى ظلت دون معالجة أو تفعيل، ولم يتحقق فيها أى تقدم، كما يطمح الكثيرون فى البلدين(*).

وليكن المدخل للحديث عن التكامل، من خلال تعرضى لواقعتين اثنتين شهدتهما خلال عملى فى واشنطن . الواقعة الأولى تتعلق بتوجيه ورد للسفارة (كان تعميمًا لكل السفارات السودانية على ما أذكر) فى عام 1983 يطلب من السفير تنسيق عمله الدبلوماسى مع رصيفه السفير المصرى بصورة تعكس مبادئ وأهداف ميثاق التكامل بين السودان ومصر. وأذكر جيدًا أن السفير تأمل كثيرًا فى الجوانب العملية لذلك التوجيه، وناقشها مع الطاقم الدبلوماسي فى السفارة، ثم عقد اجتماعًا موسعًا حضره رؤساء الملحقيات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، بهدف وضعهم فى الصورة ومناقشة الجوانب العملية لذلك التوجيه الوارد من رئاسة وزارة الخارجية فى الخرطوم. وفى ذلك التوجيه كان على السفير السودانى أن يتفاهم مع زميله سفير مصر، على ترتيب اجتماعات دورية بين

(*) تمثل الإطار القانونى لهذه التجربة فى ميثاق التكامل (1982-1985) وميثاق الإخاء (1988-1989) .

المشرفين على الجوانب المختلفة فى السفارتين، وتحليل الأوضاع التى تؤثر على علاقات البلدين،وإعداد التقارير التى تعين الجانبين على تنسيق مواقفهما فى السياسة الخارجية، حسبما يقتضى ميثاق التكامل بينهما.

حريٌّ بالقول، أن ميثاق التكامل المشار إليه، كان قد نص على :"وانطلاقًا من أهمية تنسيق وتكامل العمل بين البلدين فى المجال الخارجى يتعين :

1/ تنسيق السياسات التى تتبعها الدولتان فى مجال العلاقات الدولية.

2/ التنسيق بين الدولتين فى مجال التمثيل الدبلوماسى والقنصلى.

3/ التنسيق بين وفود الدولتين فى مختلف المحافل الدولية.

4/ تطوير التمثيل الدبلوماسى بين البلدين بما يتفق ومسيرة التكامل."

ذلك ما جاء فى الميثاق، فيما يخص التنسيق الدبلوماسى بين البلدين. وهو ما استندت عليه وزارة الخارجية السودانية فى توجيهها للسفارة فى واشنطن، وغيرها من السفارات السودانية . كما أن وزارة الخارجية، طلبت وقتها أن توافيها السفارة بتقارير عن تنفيذ ذلك التوجيه (ربع سنوية إن لم تخنِّي الذاكرة).

الجدير بالذكر أن السفارة فى واشنطن، لم تكن فى موقف يمكنها من التنفيذ المتعجل لذلك التعميم، لأنه خضع للمزيد من النقاش والجدل الداخليين، وتبين لنا وقتها أنه – من الناحية العملية – يصعب تنفيذ ذلك التعميم، لما يكتنفه من عمومية، وما يحيط بحدوده وجوانبه المختلفة من غموض. وبالنظر إلى واشنطن كساحة للعمل الدبلوماسي، فإن هناك العديد من الملفات على المستوى الدبلوماسي التى تقتضي معالجتها اتباع الأصول الدبلوماسية التى ترتب على الدبلوماسي أن يطرح الأمور أمام رئاسة وزارته، ولا يمكن أن تكون هذه الأمور محل نقاش وتحليل مفتوح بينه وبين زملائه فى سفارة دولة أخرى،ما دامت بلاده لم تدخل فى صيغة تتجاوز السيادة المعترف بها للدولتين. وكان مما خطر فى الأذهان وقتها،أن التعميم يحتاج لنوع من التوضيح وتحديد الإطار . لكن الأحداث توالت

وتسارعت فى كل من الخرطوم والقاهرة وواشنطن. ودخل نظام الرئيس نميرى فى منطقة من الممارسة السياسية الداخلية التى فرضتها تصوراته بأنه أصبح "أميرًا للمؤمنين" ومسئولًا عن تطبيق قوانين سبتمبر التى نعتت بأنها قوانين "شريعة إسلامية". وحدث الفتور والتوتر بينه وبين الحكومة المصرية فى القاهرة، ثم انتهى الأمر بانهيار نظامه فى أبريل عام 1985 ،وتجمد ميثاق التكامل(*).

أما الواقعة الثانية التى تتعلق بالتكامل بين مصر والسودان، وواجهت فيها موقفًا يدعو للتأمل، فكانت خلال زيارة لواشنطن فى عام 1984 قام بها المشير عبد الحليم أبو غزالة، وزير الدفاع فى جمهورية مصر العربية .وكنت وقتها أقوم بأعمال السفارة نسبة لغياب السفير خارج الولايات المتحدة. وتلقيت مكالمة هاتفية من السفارة المصرية تدعونى فيها – كقائم بأعمال سفارة السودان بالإنابة – لمقابلة المشير أبو غزالة فى ذلك المساء بدار السفير المصرى، حيث يقيم السفير حفل استقبال على شرف المشير. وبالفعل رحبت بالدعوة، ولبيتها . وبعد أن حييت السفير، تكرم بتقديمى للسلام على المشير أبو غزالة، وأذكر أنه كان منشرحًا ويتحدث بكثير من الترحيب والمجاملة. وفى حديثى معه أوضحت له أننى أقابله نيابة عن السفير الذى كان وقتها خارج الولايات المتحدة، وعبرت له عن سعادتى بلقائه، وأعربت له عن الأمل فى أن تكون اجتماعاته التي عقدها مع المسئولين فى وزارة الدفاع الأمريكية موفقة وناجحة. وهنا قال لى المشير أبو غزالة أنه أجري محادثات ناجحة، وخلال حديثه مع المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية، تطرق الحديث إلى التعاون بين السودان ومصر. وأنه أكد لهم استمرار هذا التعاون، وأنهم لا اعتراض لهم فى أن تقوم مصر بتزويد السودان ببعض الأسلحة والآليات من مخازنها (لم يذكر ماهية تلك الأسلحة)، على أن تقوم الولايات

(*) نشرت دراسة قيمة تحت عنوان "ميثاق الإخاء السودانى المصرى : دراسة فى تطور العلاقات السودانية المصرية"، أعدها السفير ميرغنى النور جاويش . مطبعة جامعة الخرطوم 2008. وفيها يتعرض المؤلف لتجربتى ميثاق التكامل وميثاق الإخاء بين السودان ومصر .

المتحدة بتعويض مصر بأسلحة مقابل ما قدمته للسودان.وطلب منى المشير أبو غزالة أن يتم نقل تلك الرسالة، على الفور، لعلم الرئيس جعفر نميرى في الخرطوم. وأنه بعد عودته إلى القاهرة سيتابع تفاصيل ذلك.

جدير بالذكر أننى تلقيت تلك الرسالة، واقفًا إلى جانب المشير، ووعدته بأننى سأنقلها على الفور إلى الخرطوم . وبالفعل، أرسلت الرسالة إلى رئاسة وزارة الخارجية السودانية بالخرطوم، وكما هو الحال فى مثل هذه الرسائل، فإنها لم تتضمن تعليقًا من جانبى، كما أننى لم أكن أنتظر ردًا عليها من الخرطوم، ولا شك أن وزارة الخارجية، قامت بنفس الدور وأبلغتها للرئيس جعفر نميرى .

المهم أننى لم أكن مرتاحًا لتلقى تلك الرسالة، لأن المشير أبو غزالة كان فى الواقع يحملنا رسالة تكرس له موقعًا سياسيًا فى الصورة العامة لملف العلاقات المصرية السودانية من ناحية، وملف العلاقات الأمريكية السودانية من ناحية أخرى، فى وقت لم تكن تلك العلاقات فى أفضل حالاتها !! وعلى كل حال، فأنا لم أفهم من تلك الرسالة، سوى مغزى واحدًا، وهو أن حكومة الرئيس نميرى، ستظل تجد الصعوبة فى الحصول المباشر على الأسلحة الأمريكية، وعليها أن تنتهج سبيل الوصول لتلك الأسلحة عن طريق بوابة النظام المصرى التى تطل على واشنطن(*).

يحضرنى هنا أيضًا أن الإدارة الأمريكية كانت وقتها قد جمدت بعض المساعدات الاقتصادية للسودان - لتوتر فى العلاقات بين واشنطن والخرطوم -

(*) يذكر أن المشير عبد الحليم أبو غزالة (1930- 2008) كان من أقوى الشخصيات العسكرية فى تاريخ مصر الحديث وقد تولى وزارة الدفاع للفترة 1981-1989. وكان من القيادات العسكرية المشهود لها بالأداء المتميز، والشعبية الكبيرة فى أوساط الضباط والجنود فى مصر. وقد أعفاه الرئيس المصرى الأسبق محمد حسنى مبارك من منصبه كوزير للدفاع وعينه فى منصب هامشى مساعدًا لرئيس الجمهورية فى عام 1989.
ودار الكثير من الحديث عن دور للولايات المتحدة فى إقصائه عن منصبه، كما تواترت الأحاديث عن حرص الرئيس المصرى الأسبق محمد حسنى مبارك على إقصائه، بسبب نفوذه وشعبيته، مما هدد نفوذ وزعامة الرئيس.

ولم يرفع ذلك التجميد إلا بعد اجتماع الرئيس جعفر نميرى بالرئيس رونالد ريجان فى البيت الأبيض فى الأول من أبريل عام 1985، على النحو الذى سيرد ذكره فى حديثنا عن زيارة الرئيس جعفر نميرى الأخيرة لواشنطن.

ذلك ما كان من أمر واقعتين شهدتهما فى واشنطن تتعلقان بالتكامل بين مصر والسودان. ولكن ليس من الإنصاف أو العدل أن نخرج من موضوع التكامل دون التحدث عنه بصورة أكثر شمولًا، وإن كانت موجزة، حتى نطرح بعض ما يعن لنا من أفكار وآراء حول هذا الموضوع ذى الأهمية البالغة.

البعد الإستراتيجى للعلاقات السودانية المصرية:

من المفاهيم الراسخة لدى الدارسين للعلاقات الدولية، أن الدول بحدودها ومواقعها ليس لها ترف اختيار جيرانها من الدول الأخرى، وما دام الأمر كذلك فلا مناص من أن تسعى كل دولة لاستيعاب هذه الحقيقة الجيوسياسية وتعمل على تكييف علاقاتها مع جيرانها بما يخدم مصالحها القومية فى إطار ما تعارف الناس على وصفه بسياسة حسن الجوار. ومن هذا المنظور، فإن صانعى السياسة الخارجية فى أى دولة لا بد لهم من أن يدركوا حقيقة أن الدول ليست كالأفراد الذين يستطيعون اختيار جيرانهم، أو أنهم ينتقلون إلى مساكن أخرى تفاديًا لجيرة لا تروق لهم ولا يستطيعون التأقلم مع معطياتها ومتطلباتها، أو حتى ما قد يترتب عليها من أذى أو ضرر فى بعض الأحيان.

عليه فإن منطق العلاقة الإستراتيجية بين مصر والسودان جاء أصلًا من الوضعية الجغرافية للبلدين، لكنه تميز أيضًا بعوامل أخرى متصلة بذلك عززتها أواصر ثقافية ودينية واجتماعية، صنعت كلها ما يمكن أن أطلق عليه "منظومة الأمن القومى " للبلدين معًا . وهنا يصبح الأمن القومى لكليهما مرتبطًا بالآخر، ليس فقط بمفهومه السياسي الضيق، ولكن أيضًا بمفهومه الواسع الذى يشمل كل نواحى النشاط البشرى الرامى إلى تحقيق الأمن والتقدم والرخاء والاستقرار والتأثير الفاعل فى المحيطين الإقليمى والدولى للبلدين. وبغض النظر عن

التركيبة السياسية للكيانين المصرى والسوداني، سواء كانتا دولتين مستقلتين، أو كانتا نظامًا كونفيدراليًا او نظامًا فيدراليًا، فإن الأمن القومى لهذين الكيانين يجعل من كل منهما عمقا استراتيجيًا للآخر . ويظل هذا العمق الإستراتيجى قائمًا سواء كان ذلك فى زمن السلم فى المنطقة المحيطة بهما او فى زمن الحرب إذا ما تعرض أحدهما لخطر حقيقى قادم من المنطقة المحيطة بهما أو حتى من خارجها.

إن الأصل فى هذا الطرح الذى نقدمه لمفهوم البعد الإستراتيجى للتكامل بين السودان ومصر، لا يستند على الأطروحات الشاعرية أو الرومانطيقية والعاطفية التي ظل الكثيرون يتغنون بها، ويلخصونها فى عبارة لا معنى لها فى الواقع، بوصفهم للعلاقات السودانية المصرية بأنها "علاقات أزلية"... ويتوقف الأمر عند ذلك الوصف دونما فعل شئ ينفع الناس فى السودان ومصر، وهكذا ظلت تلك العلاقات مسألة "وجدانية" ولم ترق حتى الآن إلى أن تكون مسألة "عملية" توظف لخدمة المواطنين فى كل من مصر والسودان.

ومن خلال المنهج الذى نسعى إلى تكريسه لنقل هذه العلاقة، من دواوين الشعر إلى واقع المصالح اليومية، يمكن أيضًا أن نفهم ضرورة هذا المنهج من خلال قراءة تحليلية للتاريخ الحديث لكل من مصر والسودان. ونحدد المسألة بالتاريخ الحديث، فيما بعد عشرينات القرن التاسع عشرالميلادى، ليس من قبيل حرق مراحل التاريخ أو تجاهل خلفياتها، ولكن التزامًا بالأوان الذى تشكلت فيه صورة ما أصبح يعرف بالدولة السودانية، منذ عشرينات القرن التاسع عشر الميلادى. ويتضح لنا من إلقاء نظرة فاحصة على أحداث تلك العلاقة منذ ذلك الوقت، أن تصرفات حكام مصر لم تكن مجردة من ذلك البعد الإستراتيجي،وإن كان فيها مكونات كولونيالية مثل تلك التي اتصف بها محمد علي باشا وأبناؤه وأحفاده تجاه السودان. والمهم هنا أن تحركات محمد علي باشا وأبنائه وأحفاده، كانت تنظر إلى السودان من زاوية إستراتيجية ترتبط عضويًا بمصالح مصر اقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا وسياسيًا، برغم أنهم لم يكن لديهم منظور العدل فى صيانة هذه المصالح بالنسبة لطرفى العلاقة – مصر والسودان- على خلاف ما نفهمه نحن عن طبيعة تلك المصالح وما ينبغى أن تكون عليه من منافع متبادلة.

غير أن النظرة الإستراتيجية المصرية لربط السودان بمصر لم تتوقف عند محمد علي وأبنائه وأحفاده ولكنها ظلت خطًا مستمرًا فى عقول ومواقف الساسة المصريين الوطنيين أيضًا، وإن كانت مختلفة فى طبيعة العلاقة عن كولونيالية محمد علي باشا .وقد احتفظ هؤلاء الساسة بذلك بنظرهم للسودان بأنه جزء من مصر، سواء كان ذلك فى منظور سعد زغلول باشا بعد ثورة 1919 فى مصر أو النحاس باشا وغيرهما من زعماء الوفد والأحزاب الأخرى. وحتى عندما قامت ثورة 23 يوليو 1952، ظل قادتها يدركون البعد الإستراتيجى لعلاقة مصر بالسودان، وعندما استقر رأيهم على الوقوف مع رغبة السودان فى الاستقلال احتفظوا أيضًا بإدراكهم للعلاقة الإستراتيجية بين البلدين . ومن الأمور التي تلفت النظر أن قادة الثورة المصرية الأوائل كان لهم صلة قوية بالسودان، تجسدت فى خلفياتهم وتكوينهم المهنى والعائلى بصورة تستدعى الوقوف عندها. ولنذكر من ذلك أن محمد نجيب، أول رئيس لمصر فى عهد الثورة كان قد ولد بالسودان من أم سودانية حيث كان والده يعمل هناك بالجيش المصرى. ثم جاء جمال عبد الناصر وهو من الضباط الذين عملوا بالسودان فى قاعدة جبل أولياء جنوب العاصمة الخرطوم. ثم جاء الرئيس محمد أنور السادات الذى ينحدر من أسرة لها صلة قوية بالسودان حيث كان جده (والد أمه) سودانيًا. ويقينى أن تلك الروابط والصلات جعلت عند أولئك القادة السياسيين حسًا خاصًا بأهمية السودان وعلاقته بمصر، بشكل يفوق الكثير من رصفائهم الذين لم تتهيأ لهم مثل تلك الروابط والصلات.

أما بالنسبة للجانب السودانى ومنذ تشكيل خارطة السودان الحديث،فقد كان واضحًا فهم البعد الإستراتيجى لعلاقة السودان بمصر فى فكر وتوجهات الإمام محمد أحمد المهدى زعيم الحركة المهدية منذ انطلاقها فى بدايات العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادى . ثم فى تحركات ومواقف خليفته عبد الله التعايشى، برغم أن حسابات الأخير فى تحركاته العسكرية تجاه مصر كانت غير واقعية، حتى وإن سلمت منطلقاتها الرافضة لهيمنة الأتراك على مصر وحرصهم على التحالف مع الإنجليز والقوى الإقطاعية فى مصر للقضاء على الدولة المهدية فى السودان.

أما رواد الحركة الاستقلالية فى السودان،والذين كان معظمهم يعتنقون فكر وحدة وادى النيل بين مصر والسودان،فهم أيضًا لم يحيدوا عن منظورهم لإستراتيجية العلاقة مع مصر، حتى بعد أن مالوا نحو خيار الاستقلال. ومن أولئك الزعيم إسماعيل الأزهرى ورفاقه الاتحاديين. وفيما بعد توالت الحكومات والنظم على السودان، وجاء نظام الفريق إبراهيم عبود (1958-1964) وظل على طريق الحديث المستمر على خصوصية العلاقة بين السودان ومصر، ودلل على ذلك بتوقيع اتفاقية مياه النيل فى عام 1959،وما تبعها من إنشاء السد العالى فى مصر.وتلك الاتفاقية فيها الكثير من معانى الإستراتيجية بما جلبته لمصر من منافع كبرى، وإن كان هناك من الحديث فى الأوساط السودانية من أنها اتفاقية دافعها نبل المقصد ولكن شابتها حالة من خفة فى المسلك، أدت إلى أضرار بالمهجرين من سكان النوبة فى أقصى شمال السودان، وهو أمر كان من الممكن للمفاوض السودانى أن يتفاداه - إن هو أراد - دون المساس بما تحقق لمصر من منافع .

تلى ذلك ما سلكه نظام الرئيس جعفر محمد نميرى (1969-1985) والذى عبر عن موقفه للفهم الإستراتيجى للعلاقة مع مصر بتوقيع ميثاق التكامل الذى أشرنا إليه سابقًا، ثم اتفاقية للدفاع المشترك مع الرئيس محمد أنور السادات فى عام 1976 بعد أن تعرض النظام السودانى للخطر من قبل المعارضة السودانية المدعومة آنذاك من جانب العقيد معمر القذافى فى ليبيا. ومما يجب ذكره هنا أن تلك الاتفاقية لم تكن عملًا إستراتيجيًا بحتًا بقدر ما كانت تعبيرًا عن حاجة نظام الرئيس نميرى للحماية من خطر مستمر يدعمه عدوه اللدود معمر القذافى.

وآخر سلسلة الشواهد على العلاقة الإستراتيجية السودانية المصرية،جاءت فى صورة غير عادية،حيث قامت على أنقاض ميثاق التكامل الذى ذهب مع الريح بسقوط نظام الرئيس نميرى فى عام 1985. ونعنى بذلك ما جاء به رئيس وزراء السودان الصادق المهدى تحت مسمى "ميثاق الإخاء بين مصر والسودان " والذى سبقت الإشارة إليه واستمر خلال الفترة 1988-1989 وانتهى فعليًا بقيام انقلاب حكومة الجبهة الإسلامية فى السودان، والتى لم تدخل بعد ذلك فى

مواثيق مع الحكومة المصرية، نظرًا للتردى الكبير الذى أصاب العلاقات بين الحكومتين وكانت ذروته عند وقوع محاولة اغتيال الرئيس المصرى السابق محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا فى صيف عام 1995، وكان لحكومة الجبهة الإسلامية فى الخرطوم ضلع مهم فى تلك المحاولة بتوفير الغطاء للقائمين بها ودعمهم لوجستيًا وماليًا، وهو أمر ظهر فى كثير من الوثائق والوقائع، حتى بلغ صدور قرارات من مجلس الأمن .

المهم أن السمة المميزة للفكر السياسي المصري والفكر السياسي السوداني على مدى تجاوز قرنًا وثمانين عامًا من الزمان رسَى على قاعدة أن العلاقات بين البلدين لا بد لها أن تقوم على فهم إستراتيجي مهما تفاوتت درجات تلك النظرة، أو حتى فى حالات الأزمات بين حكومتى البلدين ونظاميهما. ولكن النظرة إلى سجل الممارسات العملية لتجسيد ذلك الفكر، خاصة بعد استقلال السودان ومحاولات الطرفين تقنين مسألة التكامل بينهما،جاءت مخيبة للآمال ومعبرة عن فشل ذريع. وهذا يقودنا إلى حديث عن ذلك الفشل وأسبابه .

فشل الحكومات السودانية والمصرية فى ترجمة التكامل إلى واقع ملموس :

لا يختلف إثنان فى أن الحكومات السودانية المتعاقبة منذ استقلال السودان فى عام 1956 ونظيراتها الحكومات المصرية قد فشلت بشكل ملحوظ فى ترجمة البعد الإستراتيجى للعلاقات بين البلدين إلى منافع ملموسة لشعبيهما فى إطار من التكامل وتبادل المنافع . وبالطبع فإن هذا الحكم ليس حكمًا على النوايا والمقاصد ولكنه حكم على الأعمال والنتائج. وعليه فنحن لا نقسو على أهل الرغبة والهدف فى كل من مصر والسودان ولكننا نحمل المسئولية لأهل السلطة السياسية فى العجز عن العمل من أجل تكامل حقيقى تحكمه قواعد التنمية والتقدم حسب مقاييس النهضة الحديثة التي تقاس بها أحوال الشعوب.

وبرغم ما حدث من اتفاقيات للتكامل فى عام 1974 وللإخاء فى عام 1988 فالحال كما هو ولا تقدم يذكر، وشاع الكثير من اليأس حول إمكانية نجاح

التكامل الاقتصادى بين البلدين، فى نفوس الناس فى كل من مصر والسودان . ومن المؤسف حقًا أن حال البنيات الأساسية من طرق ومركبات للنقل النهرى، وخطوط النقل عن طريق السكة الحديد، تظل بكل المقاييس من أكثر مواقع الحدود تخلفًا فى المقارنة مع الكثير من البلدان النامية. والمرء يظل يسمع تصريحات ونوايا لتطوير البنية الأساسية عبر حدود البلدين، وذلك شرط أساسى لتطوير التجارة والنشاط الاقتصادى وتسهيل حركة الناس والسلع والخدمات، لكن الفعل فى هذا المجال يتضاءل لدرجة تصيب المرء بالخجل والشعور بالمرارة والإحباط.

أنا من الجيل الذى نشأ فى بدايات النصف الثانى من القرن العشرين،وبينما أكتب هذه الملاحظات أنظر حولي لأرى أننا فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وطوال هذه السنوات، سمعنا كثيرًا عن المنافع المرجوة لمصر والسودان من تكامل اقتصادى بينهما، ولكن يظل الأمر مجرد كلام وتمنيات . وضاعت السنون سدى وضاعت معها فرص ذهبية على حساب المصلحة المشتركة لعباد الله فى مصر وفى السودان.وأذكر أننى عندما كنت فى بدايات عملى الدبلوماسي بوزارة الخارجية السودانية فى منتصف السبعينات من القرن الماضى، عملت فى سفارة السودان بالقاهرة . ووقتها كان هناك زخم إعلامي وسياسي هائل عن قضية التكامل هذه، فى عهد أنور السادات وجعفر نميرى. وكنا فى السفارة نشهد الوفود تتوالى فى كل أسبوع تقريبًا بين القاهرة والخرطوم والكل يتحدث عن مشروعات التكامل . كما شهدنا عصر اجتماعات ما سمى وقتها "برلمان وادى النيل" واللجان المشتركة العديدة، ورأينا حماسًا كبيرًا فى أوساط الشعبين المصرى والسودانى لتكامل يحقق مصالحهما المشتركة. وأذكر هنا أن شخصيات سودانية هامة بذلت جهدًا ملحوظًا فى إرساء القواعد والتصورات وبعض المؤسسات التي نشأت خصيصًا من أجل التكامل. ومن أهم تلك الشخصيات السفير (الوزير فيما بعد) أبوبكر عثمان محمد صالح، وهو من الرواد المرموقين فى العمل الدبلوماسى السودانى ومن المؤمنين بجدوى التكامل

الاقتصادى بين السودان ومصر . وقد أوكلت له مهمة "الأمين العام " للتكامل السودانى المصرى فى بدايات عهد الرئيس حسنى مبارك فى عام 1982 وهو منصب رفيع بكل المقاييس لأنه كان بدرجة رئيس وزراء، ويحق له حضور جلسات مجلس الوزراء فى مصر والسودان، وله مساعدان بدرجة وزير أحدهما فى مصر والثانى فى السودان . وذكر السفير أبوبكر عثمان فيما بعد أن الرئيس جعفر نميرى كلفه بتلك المهمة إيمانًا منه بضرورة إنجاح تجربة التكامل لقناعته بأن السودان ومصر "شريكا قدر ومصير" وأن تجربة منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى التي وضع الرئيس نميرى أسسها مع الرئيس السادات فى فبراير 1974 حفلت بالكثير من الإنجاز الطيب وأرست الركائز الحقيقية لمسيرة التكامل، إلا أن بعض العقبات والمثالب أقعدتها عن بلوغ الأهداف المرتجاة. وأضاف الرئيس نميرى فى حديثه مع السفير أبوبكر عثمان، أنه والرئيس مبارك مصممان على بعث التجربة ورعايتها وإنجاحها هذه المرة(*).

ما ورد ذكره هنا يدلل على نوع من بسط النوايا والأهداف من قبل رئيس الجمهورية، كما يعبر فى ذات الوقت عن اختيار موفق لرجل، أعنى السفير أبوبكر، تزخر مؤهلاته وخبراته للاضطلاع بالمهمة. ولكن الرياح هبت في اتجاهات مختلفة فيما بعد،وظهرت العقبات لتحول دون تحقيق أي إنجاز يذكر، حيث تفاقمت الأزمات الداخلية فى السودان وأحجمت الدوائر العربية النفطية عن تمويل مشاريع التكامل بين البلدين. ومضى نظام الرئيس نميرى ومضى معه ميثاق التكامل فى عام 1985.

كذلك لا بد أن أضيف هنا أن السفراء الرواد فى وزارة الخارجية السودانية كان لهم حظ ملحوظ فى العمل على دفع عجلة الحركة التكاملية مع مصر، لكنهم بالطبع كغيرهم اصطدموا بالعقبات السياسية التي اعترضت سبيل التجربة. ومن

(*) راجع كتاب السفير أبوبكر عثمان محمد صالح، "فى بلاط الدبلوماسية والسلطة" ص337-338 الطبعة الثانية، المكتب المصرى الحديث، القاهرة 2005.

هؤلاء، بالإضافة للسفير أبوبكر عثمان، من سجلوا أيضًا ملاحظاتهم عن تجاربهم الدبلوماسية ومنها تجربة التكامل. وأخص بالذكر هنا السفير عز الدين حامد الذى عمل فى أمانة التكامل بالخرطوم،ثم عمل سفيرًا للسودان بالقاهرة(*). وأيضًا السفير الأمين عبد اللطيف الذى عمل هو الآخر سفيرًا بالقاهرة وله مساهمات كثيرة فى شأن العلاقات السودانية المصرية، وقد حرص على تسجيل تجربته وأفكاره فى كتاب صدر فى عام 2006(**).

إن السؤال الكبير الذى يطرحه الكثيرون،ونطرحه نحن أيضًا هو : لماذا فشلت محاولات التكامل الإقتصادى بين السودان ومصر حتى الآن ؟ ومحاولة الإجابة على هذا السؤال، من جانبنا، لا تستند إلى حكم متعجل أو تقوم على رأي متسرع، بل تقوم على ملاحظات وقراءات ومتابعات لما يقارب الأربعين عامًا من الزمن. وتتجلى الإجابة فى خلاصة فحواها فى سببين أساسيين. فالسبب الأول والأساسى هو ما يمكن تسميته بضعف الإرادة السياسية لدى الحكام فى كل من مصر والسودان.وضعف الإرادة السياسية هذا لا يتعلق فقط بمفهوم تلك الإرادة فى صورها كنوايا وتطلعات،ولكنه يتعلق بالضعف المريع فى تجسيد الأهداف فى صورة مشاريع وخطوات عملية تعود بالنفع على الشعبين فى السودان ومصر. وقد تبين لى من حواراتى ومناقشاتى مع العديدين من الممارسين للسياسة فى السودان ومصر والمثقفين والأكاديميين، أن ضعف الإرادة السياسية يمثل مربط الفرس فى عدم نجاح تجربة التكامل الاقتصادى بين البلدين. وكما هو شائع ومعروف فإن وجود الإرادة،هو مفتاح تحقيق الأهداف على كل المستويات الإنسانية .والإرادة ليست قيمة يتلقنها المرء وليست حالة يمليها الآخرون علينا،ولكنها يجب أن تنبع من دواخلنا،عن اقتناع وفهم بها يمكننا من الإصرار

(*) أنظر كتاب السفير عز الدين حامد، "فى رحاب الدبلوماسية: أوراق وتجربة حياة. المركز القومى للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم. 2012.

(**) راجع كتاب السفير الأمين عبد اللطيف،" العلاقات السودانية المصرية ورؤية مستقبلية. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية. 2006.

على مسارات سياسية أو اقتصادية تترجم نفسها لمشروعات للبنية الأساسية بين البلدين، ومشروعات ضخمة لإنتاج الغذاء،ومشروعات كبرى لإنتاج وتطوير الثروة الحيوانية، ومشروعات عصرية فى مجالات النقل (البرى والجوى والنهرى والبحرى) والاتصالات والبحث العلمى والربط السياحى بين المواقع التاريخية والأثرية والطبيعية فى البلدين، وغير ذلك من مجالات المنفعة الاقتصادية المشتركة التي توسع نطاق الإنتاج والتسويق على مدى يتجاوز الحدود الجغرافية للبلدين.

أما السبب الثانى لفشل تجربة التكامل الاقتصادى بين السودان ومصر،فهو بشهادة وملاحظة الكثيرين،يرجع أيضًا لانعدام الموارد المالية لتمويل المشروعات الزراعية والتعدينية الكبرى، خاصة وأن معظمها ينبنى على أفكار طموحة فى مجال إنتاج الغذاء ومحاولة تقليل اعتماد مصر والسودان على استيراد القمح وغيره من أساسيات الغذاء. ليس هذا وحده، فهناك التفكير فى أن تشكل مشروعات الإنتاج الغذائى فى ظل التكامل المصرى السودانى مصدرًا لتزويد بلدان الخليج العربية بقدر معتبر من احتياجاتها من القمح والأرز ومنتجات الثروة الحيوانية، وذلك بهدف خلق نوع من التكامل الاقتصادى العربى فى هذا المجال الحيوى والهام. ويرجح العديد من الباحثين، أن إحجام بلدان الخليج العربية عن التمويل لهذه المشروعات يعود إلى عوامل سياسية أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية فى السودان، وتذبذب العلاقات السودانية المصرية بين الهادئة والمتوترة من حين إلى حين. وهناك طرح آخر يردده البعض،بأن التمويل لم يتوفر بسبب ضغوط تمارسها الولايات المتحدة على هذه الدول، للحيلولة دون حدوث فقد لها -ولحلفائها -لتسويق القمح ومنتجات الثروة الحيوانية فى سوق بلدان الخليج العربية من ناحية، وللحيلولة دون قيام كيان اقتصادي سوداني مصري ذى منعة إستراتيجية فى المنطقة، يضم أكثر من مائة وعشرين مليونًا من السكان.

وعلى كل حال،يمكن القول بأن كل تلك العوامل والأسباب مجتمعة قد أدت إلى فشل تجربة التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، في المرحلة الممتدة منذ استقلال السودان فى عام 1956 وحتى كتابة هذه السطور في عام 2012.

هناك أيضًا تطور جديد ومهم،وهو قيام دولة جنوب السودان فى شهر يوليو من عام 2011، بانفصالها عن السودان، وقد خلق ذلك أمرًا واقعًا جديدًا فرض على كل من مصر والسودان التعامل معه فى ظل مبادئ التعاون والتعايش وتبادل المنافع التي تحكم العلاقات فيما بين الدول. وربما يطرح البعض سؤالا مشروعًا، ألا وهو: هل سيكون لانفصال الجنوب عن شمال السودان تأثير سلبي على مفهوم وأهداف التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان؟

فى تقديرى أن انفصال الجنوب عن شمال السودان، لن يكون له تأثير سلبي على مفهوم وفرص نجاح التكامل الاقتصادى بين السودان ومصر. وذلك لأن كل مقومات هذا التكامل ما زالت موجودة فى جمهورية السودان بوضعها الجديد وبالطبع هى ما زالت موجودة فى مصر. وعلاوة على ذلك يمكن القول بأن قيام دولة جنوب السودان، يمكن أن يشكل حافزًا لكل من السودان ومصر على تكوين إرادة سياسية فاعلة بالنسبة للتكامل بينهما، مما يمكنهما من تعميق علاقات تعاون مستمرة ومتطورة مع جمهورية جنوب السودان، ومواجهة التدخلات الوافدة من خارج المنطقة، خاصة تلك الوافدة من إسرائيل، متخذة من علاقاتها مع حكومة جمهورية جنوب السودان مدخلًا لتقوية نفوذها فى المنطقة. والمهم فى كل هذا ألا ينظر المرء لقيام دولة جنوب السودان على أنه تطور سلبي، برغم أنه تطور أصاب الكثيرين من أهل السودان وأهل مصر بالأسى والمرارة،لأنه كان مما يمكن تفاديه لولا السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتتالية فى السودان منذ استقلاله، ولولا الدفع والتشجيع الذى مارسته الكثير من الدوائر الغربية لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب للسير على طريق الانفصال.

نحن نكتب هذه الملاحظات فى الربع الأخير من عام 2013، ومصر لديها الآن نظام حكم جديد بعد ثورة 25 يناير 2011، وهى تواجه تحديات كثيرة ومعقدة تتعلق بترتيب البيت من الداخل، وتلك أمور تحظى بالأولوية فى هذه المرحلة. أما بالنسبة للسودان فهو يمر بظروف صعبة ومضاعفات تهز كيانه هزًا

شديدًا، ويظهر ذلك فى المعارضة العارمة التي تواجهها حكومة الجبهة الإسلامية وما أجمع عليه الكثيرون من فشلها فى إدارة الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وقد أقر بعض قادتها وبعض الداعمين لها سابقًا بالوصول إلى هذه النتيجة. ناهيك عن استمرار الصراع والتوتر فى كل من دارفور ومنطقتى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق . يضاف إلى هذا الإشكالات المستمرة بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان فى خلافاتهما حول عبور النفط من الجنوب على أراضى الشمال وتصديره، ونزاعهما حول مناطق حدودية حساسة، وعدم توصلهما لترتيبات أمنية وترتيبات تتعلق بالوضع القانونى للمواطنين المتمين لكل منهما والذين يقيمون فى البلد الآخر. وتلك أمور تشعبت وتعقدت وتدور حولها مساجلات وقرارات صادرة من مجلس الأمن الدولى، والصورة فى مجملها لا تبشر بحال مستقر فى جمهورية السودان فى المستقبل القريب.

ومن هنا، يمكن القول بأن مصر ما بعد ثورة 25 يناير 2011 والسودان فى وضعه الحالى يحتاجان إلى فترة يرتب كل منهما بيته من الداخل قبل الحديث الجاد عن مسيرة للتكامل الاقتصادى بينهما.وفى تقديرى أن ما يجرى بين البلدين حاليًا لا يعدو كونه معالجات للعلاقات بينهما فى صورة تقوم على الحدود الدنيا للتعايش بين دولتين جارتين، وعليهما أخذ أنفاسهما والاستعداد لعمل إستراتيجى فى هذا المجال، بعد أن ترتبا الكثير من أوضاعهما الداخلية. ولا شك أن السودان عليه من الأعباء ما يثير الكثير من القلق، بحكم جسامة وتعقيدات أوضاعه الداخلية الحالية التي تستلزم حلولًا سياسية تفوق كثيرًا ما تواجهه مصر فى سعيها لترتيب بيتها السياسي. ومما يدفعنا لهذا القول، أن السودان يواجه تحديات تهدد كيانه كدولة، وتتطلب معالجات جذرية تتعدى المعالجات السطحية التي لم تجد فتيلًا حتى الآن، وذلك ما يستدعى أن يتحول السودان لدولة تعددية الأحزاب، ديمقراطية الممارسة، محكومة بالقواعد العصرية للحكم التي ترفض ديكتاتورية الحزب الواحد أو الشخص الواحد، والتى تنبذ الفساد وتحاربه بكل جوانبه فى

شفافية تقدس مبدأ المواطنة باعتبارها الأساس لحقوق الناس. وكل هذا ينطبق أيضاً على مصر حتى تتهيأ لها سبل الاستقرار.

مسألة أخرى، يمكن الحديث عنها فى آليات الدفع بحركة التكامل بين السودان ومصر، وهى تتعلق بدور منظمات المجتمع المدنى . وحتى الآن مازال دور هذه المنظمات ضعيفًا أو أنه لا وجود له. ويقينى أن منظمات المجتمع المدنى ومراكز الدراسات والأبحاث فى البلدين، يمكنها أن تلعب دورًا مقدرًا فى تنشيط الفكر وتطوير المفاهيم واقتراح المشروعات والحلول . وأضيف إلى أولئك الدور الكبير الذى يمكن أن يلعبه إعلام مسئول فى هذا المسعى، لتبصير الناس بمزايا التكامل وعائداته . ولا يمكن أن نتحدث عن وعى الجماهير دونما تأكيد دور المثقفين والفنانين وأصحاب الفكر المستنير فى هذه المنظومة، باعتبارهم مشاعل تضئ الطريق لنهضة الشعوب وتطور المجتمعات.

سؤال أخير وخطير، أود أن أطرحه فى خاتمة هذا الفصل الخاص بملاحظاتى حول التكامل الإقتصادى بين السودان ومصر. وهو :هل من الممكن أن نرى التكامل حقيقة واقعة فى مسار العلاقات السودانية المصرية، أم أنه أمر بعيد المنال وضرب من ضروب المستحيل ؟ ويمكننى القول دونما تردد أن التكامل الاقتصادى بين السودان ومصر أمر ممكن وهو رهن بالإرادة السياسية وتدبير تمويل على مراحل لا يثير الخواطر ولكنه يبعث على الاطمئنان.

وهو بالطبع رهن بترتيب البلدين لأوضاعهما، غير أن كل ذلك لا يشكل وضعًا من الاستحالة فى كل الأحوال. وأنا من الذين يرون فى الحديث عن المستحيلات أمام إرادة الشعوب، نوعًا من تثبيط الهمم والجهل بإمكانات هذه الشعوب. ولنردد هنا ما سبق أن قاله نابليون بونابرت: "إن كلمة مستحيل هى كلمة لا يجدها المرء إلا فى قاموس الحمقى ".

النظام الأمريكي وشركات ممارسة الضغط السياسي:

من واقع التجربة الدبلوماسية فى واشنطن، يدرك المرء خصوصية هامة من خصوصيات النظام السياسي فى الولايات المتحدة الأمريكية. وهى خصوصية تتعلق بالدور المؤثر والملفت للنظر لما يسمى هناك بمكاتب ممارسة الضغط السياسي على صناع القرار، سواء كانوا فى السلطة التشريعية، أم كانوا فى السلطة التنفيذية. ويتمحور هذا الضغط السياسي (Lobbying) حول نشاط تقوم به مكاتب موجودة فى جميع الولايات الأمريكية، أو على المستوى الفيدرالي فى العاصمة واشنطن، بغرض إقناع صانع القرار أو المشرع بإصدار قرار ما، أو بالحيلولة دون صدور قرار ما. فهو نشاط يعمل فى اتجاهين، أحدهما بالحض على الفعل، وثانيهما الحض على عدم الفعل، بحسب مصلحة الجهة التي تقف وراء هذا النشاط أو تطلبه.

وبرغم دراساتي النظرية لموضوع مكاتب، أو حتى جماعات الضغط السياسي(*)، فإن عملي كدبلوماسي في العاصمة الأمريكية، أتاح لى الفرصة، لاستيعاب الدور المهم والفريد الذي يلعبه فن الضغط السياسي في النظام السياسي الأمريكي، وبصورة تختلف كثيرًا عن كل الدول الديمقراطية الغربية الأخرى. ويمكن القول، أن الضغط السياسي هناك، له طابع مؤسسي راسخ فى تشكيلة النظام الأمريكي، وهو نشاط مشروع، يكفله القانون ويحميه وينظمه.

لا يقتصر الضغط السياسي على قضايا داخلية، ولكنه أيضًا يتعامل مع قضايا خارجية كثيرة وذات أهمية بالنسبة للمصالح القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية. ويهمنى فى هذا الجزء من الكتاب أن أتحدث عن الضغط السياسي

(*) تتكون جماعات الضغط السياسي من فئات لها مصلحة معينة تضغط دائمًا لحمايتها، مثل اللوبي الإسرائيلي، أو ذلك الذى يضغط لحماية البيئة، أو حتى المحافظة على مصالح الشركات الكبرى، وهذا النوع من جماعات الضغط يعمل فقط لصالح المنتسبين إليه، ولا يقوم بذلك الدور مقابل أتعاب مادية، كما هو الحال بالنسبة لشركات ممارسة الضغط آنفة الذكر.

المرتبط بقضايا السياسة الخارجية الأمريكية، نسبة لعلاقة ذلك بالعمل الدبلوماسي الذى تقوم به السفارات الأجنبية فى واشنطن.

تعج العاصمة الأمريكية بمكاتب ممارسي الضغط السياسي الذين يتم تسجيلهم لدى وزارة العدل الأمريكية كمدافعين عن مصالح لجهات أجنبية Foreign Agents، وتخضع أعمالهم لأحكام الدستور والقوانين الأمريكية . ويرجع قانون تسجيل الوكلاء عن جهات أجنبية Foreign Agents Registration Act لعام 1938 وبمقتضاه يتعين على هؤلاء الوكلاء تسجيل أنفسهم لدى وزارة العدل الأمريكية، وأن يتقدموا ببيانات دورية وشفافة عن أعمالهم وصلاتهم بالجهة الأجنبية المسجلين نيابة عنها، والمبالغ التي يتلقونها مقابل خدماتهم، لتكون في متناول الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي للاطلاع عليها وتقييمها.

من القواعد التي تحكم هذا النشاط، أن يكون خاضعًا لقواعد الشفافية ومراعاة الجوانب القانونية، برغم ما يثار حوله فى بعض الأحيان من تساؤلات تتعلق بالجوانب الأخلاقية فى بعض ممارساته. غير أننا لا بد أن ندرك جوهر هذه الممارسة باعتبارها نوعًا من الصراع على السلطة بين فئات المجتمع المختلفة، وليس بالضرورة أن يكون الطرف الفائز فى هذا الصراع ملتزمًا بالجوانب الأخلاقية للموضوع المختلف حوله. وعلى المستوى الدبلوماسي، فإن ممارسي الضغط السياسي نيابة عن حكومات أجنبية لا يعتدون كثيرًا بمدى ملاءمة توجهات وسياسات الحكومة الأجنبية المستفيدة من خدماتهم، بقدر ما يلتفتون إلى ممارسة نفوذهم فى مواقع تحقق أهداف تلك الحكومة على الساحة الأمريكية. المهم بالنسبة لهم ألا تكون تلك الحكومة عدوًا سافرًا للحكومة الأمريكية وكفى وعلينا أن نفهم أن ممارسات الضغط السياسي تكتنفها الكثير من البراجماتية بوصفها خدمة يلتزم القائم بها بقواعد القانون والنظم التي تحكمها كنشاط مشروع ومعترف به . وفى هذا الصدد، يمكن لشركات ممارسة الضغط أن تتولى الدفاع عن مصالح حكومات غير ديمقراطية، أو حكومات تنتهك حقوق

مواطنيها، أو أنها تخالف القواعد المعمول بها في القانون الدولي، أو غير ذلك مما هو فى تعارض مع ممارسات النظام الأمريكى ومبادئه . كذلك فإن معظم الممارسين للضغط السياسي يتمتعون بخبرة اكتسبوها من قبل، سواء كان ذلك بعملهم فى الجهاز التنفيذي أو الجهاز التشريعى للنظام الأمريكي. وهذه الخبرات تمكنهم من الإمساك بمفاتيح التفاعل والتأثير مع هذين الجهازين، لأنهم على دراية ومعرفة بمواطن الضغط الفعال بالنسبة للقضايا المطروحة . ومن الإحصاءات المتداولة فى هذا الصدد أنه منذ عام 1998، غادر الكونجرس الأمريكي 198 عضوًا، غير أن 43 بالمائة من هؤلاء سجلوا أنفسهم كممارسين للضغط السياسي لصالح جهات مختلفة.

ملاحظة مهمة أخرى تنسحب على مفهوم الضغط السياسي الذى تستعين به السفارات الأجنبية فى واشنطن وهى أن ممارسته لا تشكل حكمًا على عدم فاعلية السفارة التابعة للبلد الذى يستعين بخدمات هذه الشركات. لكنه فى حقيقته نشاط مكمل لعمل السفارة المعنية وداعمًا لدورها، لأن الممارسين للضغط السياسي بحكم أنهم مواطنون أمريكيون، يتمتعون بمقدرة كبيرة على الحركة فى الاتصالات بصانعي القرار وواضعي التشريعات، لا يمكن أن تتوفر للممثل الدبلوماسي، مهما كانت قدراته فى الحركة والتفاعل مع الجهات الأمريكية المختلفة.

وخلال وجودي فى واشنطن شهدت واحدة من أكبر ممارسات الضغط السياسي، المرتبطة بمصالح أمريكية وأجنبية ممثلة فى صفقة بيع طائرات التحذير والمراقبة الجوية (أواكس Airborne Warning and Control System للمملكة العربية السعودية فى عام 1981 عندما تقدمت إدارة الرئيس رونالد ريجان بطلب للكونجرس الأمريكي للموافقة على هذه الصفقة (خمس طائرات) والتي بلغت قيمتها خمسة بلايين دولار (كانت من أكبر الصفقات وقتها، غير أن أكبر تلك الصفقات فى تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية، حتى الآن، أبرمتها الأخيرة مع الأولى لشراء أسلحة بلغت قيمتها ستين بليونًا ونصف من الدولارات فى عام 2010).

وفى تقديري أن تلك الصفقة كانت محل ممارسات للضغط السياسي ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للحكومة الأمريكية وبالنسبة للحكومة السعودية وبالنسبة أيضًا للحكومة الإسرائيلية. وهكذا أدى هذا التشابك فى المصالح إلى أن تكون الصفقة محل ضغط وضغط مضاد بين الحكومة الأمريكية وبين الحكومة الإسرائيلية والعديد من مؤيديها فى الكونجرس الأمريكي من ناحية، وبين الحكومة السعودية ومؤيدي إسرائيل المعترضين على الصفقة من ناحية أخرى. ومما يذكر أن إدارة الرئيس ريجان، قدمت الصفقة للكونجرس باعتبارها جهدًا يساعد على الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك المحافظة على أمن حلفاء الولايات المتحدة بما فيهم إسرائيل. غير أن جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، حشدت كل قواها، لتدمغ تلك الصفقة بأنها انتهاك لأمن إسرائيل، وعمدت إلى عرقلتها بكل الوسائل الممكنة بما فى ذلك تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلى وقتها، مناحيم بيجن، عبر فيها عن أسفه لتلك الصفقة ومعارضته لها. وقد جاء ذلك فى سياق ما تطوع به بعض الخبراء العسكريين بأن حصول المملكة العربية السعودية على طائرات أواكس، سيحرم إسرائيل من ميزة الضربة الجوية الوقائية المباغتة التي هى أساس العقيدة الدفاعية لإسرائيل فى المنطقة. وفى ذلك الجو، لم يخف الرئيس رونالد ريجان ضجره من الضغوط الإسرائيلية على إدارته لعرقلة تلك الصفقة، وظهر ذلك بوضوح فى تصريحه الشهير الذى قال فيه : "ليس من شأن بلدان أخرى أن تتدخل فى أمر صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، وذلك فى إشارة واضحة لإسرائيل(*).

أيقنت الحكومة السعودية وقتها أن الضغط السياسي لمصلحتها لا بد أن يأخذ بأساليب اللعبة السياسية فى أمريكا وقواعدها، ولذلك استعانت بالكثير من الشركات الأمريكية الكبرى ذات المصلحة فى العلاقات الاقتصادية بين بلادهم والمملكة العربية السعودية للضغط على عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي وقد تفرغ لقيادة تلك الحملة الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز فى بدايات

(*) صفحة الموسوعة الإليكترونية ويكيبيديا: صفقة إواكس AWACS الأمريكية/ السعودية.

عمله الدبلوماسي فى واشنطن حيث كان ملحقًا عسكريًا لبلاده ثم بعد ذلك شغل منصب السفير لمدة اثنين وعشرين عامًا. وبرغم أنني لم أعاصر السفير بندر بن سلطان لأكثر من أربع سنوات فى واشنطن، إلا أن دوره فى صفقة الإواكس وما تلاها من قضايا دبلوماسية تتعلق بالضغط لصالح المملكة العربية السعودية، جعلته أكثر السفراء العرب تأثيرًا وقربًا وصلة بالحكومة الأمريكية.

وبصفة عامة تعتبر المملكة العربية السعودية صاحبة النصيب الأكبر بين الدول العربية فى التعامل مع شركات ممارسة الضغط فى الولايات المتحدة . وقد ورد فى أحد المصادر أن المملكة العربية السعودية أنفقت خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ما جملته مائة مليون من الدولارات لشركات تختص بأمور الضغط على الحكومة الأمريكية.

أما بالنسبة للسودان أيام عملي في النصف الأول من الأعوام الثمانينات فى فقد كانت هناك محاولات محدودة للاستفادة من مكاتب ممارسة الضغط هذه، ويعزى ذلك إلى أن العلاقات بين نظام الرئيس جعفر نميرى والولايات المتحدة كانت سلسة فى معظم الأحيان باستثناء السنوات الثلاث الأخيرة فى عهده. وأذكر أن السفير الراحل عمر صالح عيسى كان قد لجأ إلى استخدام أسلوب الضغط عبر أطراف أخرى سواء كان ذلك من خلال شركة "Star Trading" التي كانت تتولى أمور شحن مساعدات القمح للسودان أو عن طريق مكتب مختص يرعاه عضو الكونجرس السابق توماس إيفينز.

برغم أن حديثنا هنا كان ينصب على شركات أو مكاتب ممارسة الضغط الأمريكية التي تقوم بدورها ذلك مقابل مادي كبير في معظم الأحيان، إلا أن دور مثل هذه المكاتب فى الضغط السياسي قد تراجع خلال العقدين الماضيين. ويعزى ذلك وأسبابه راجعة إلى انحسار الفضاء السياسي الذى كانت تتحرك فيه هذه المكاتب بانتهاء عصر الحرب الباردة وسيطرة أجندة حقوق الإنسان والديمقراطية على الدعوات الدولية والإقليمية لالتزام نظم الحكم بالديمقراطية

والحكم الرشيد ومحاربة الفساد . هذا علاوة على سطوة وسائل الإعلام وسرعتها المذهلة فى التقاط ونشر الأخبار والأحداث فى كل ركن من أركان هذا العالم. وهكذا فقد أصبحت الحكومات المتورطة فى خرق حقوق الإنسان واضطهاد شعوبها والممارسة الديكتاتورية، أصبحت عاجزة عن أن تجد مكتبًا أمريكيًا يضغط نيابة عنها فى مثل هذه القضايا السياسية. كما أن القضايا التجارية والائتمانية صارت هى الأخرى مرتبطة كثيرًا بهذه الشروط السياسية، مع استثناءات قليلة لا تصمد كثيرًا فى وجه الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدنى فى الولايات المتحدة. ولعل المرء يلاحظ أن سياسة غض الطرف والتجاوز الأمريكية عن حكومات حلفاء يمارسون الديكتاتورية أو خرق حقوق الإنسان قد أصبحت من الأمور الصعبة على الحكومات الأمريكية ولكنها لم تختفِ تمامًا. وهنا تواجه الحكومة الأمريكية ضغوطًا داخلية هائلة فيما يتعلق بمواقفها من حلفائها من دول الخليج العربية كما أنها تواجه انتقادات خارجية حادة فيما يتعلق بموقفها من الممارسات الإسرائيلية.

أقوى جماعات الضغط فى السياسة الخارجية الأمريكية

حديثنا أعلاه انصب بدرجة كبيرة على مثال لمكاتب أو شركات الضغط السياسي فى الولايات المتحدة فى مجال السياسة الخارجية. غير أن هناك باعًا طويلًا لمؤسسات أو جماعات ضغط تختص بالسياسة الخارجية لا بد من التعرض لها فى هذا السياق. وعليه فلا يستقيم أن يكون لدينا حديث عن ممارسات الضغط السياسي فى الولايات المتحدة دون أن نتعرض للإشكالية الكبرى التي تكتنف الساحة السياسية الأمريكية فى هذا المجال والتى تثير جدلًا مستمرًا فى تلك البلاد. وقد عايشت ذلك خلال عملى فى واشنطن وهو أمر مستمر وراسخ فى الكيان السياسي الأمريكى. وبذلك نعنى السطوة الهائلة لما يسمى باللوبى اليهودى أو الإسرائيلى والذى يتحكم بصورة شبه كاملة فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

ويعرف المطلعون على مسارات وموجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أن تأثير الضغط السياسي الإسرائيلى على مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وعلى مؤسسة الرئاسة الأمريكية يفوق كل أنواع الضغط والتأثير على تلك المؤسسات ويصعب كثيرًا على القائمين عليها أن يخرجوا عن الخطوط المرسومة لما يسمى بالتحالف الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل والدعم المطلق لسياسات إسرائيل بغض النظر عن خرقها لحقوق الفلسطينيين وتجاوزاتها المستمرة لقواعد القانون الدولى وسلوكها السياسي المنافى لأبسط الواجبات التي تترتب على عضو فى منظمة الأمم المتحدة.

وتظل جماعة الضغط التي تسمى اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (American Israel Public Affairs Committee) والمعروفة اختصارًا AIPAC هى أقوى هذه الجماعات، ويصنفها الدارسون بأنها أقوى جماعات الضغط فى ميدان السياسة الخارجية الأمريكية. وقد لاحظت - خلال عملي فى واشنطن - القوة الهائلة التي تتمتع بها هذه المؤسسة والنشاط المكثف الذى تقوم به خاصة فى تفاعلها مع الكونجرس ومع الرئاسة الأمريكية. ومما أذكره أن المؤتمرات السنوية لهذه اللجنة كانت تتميز بحضور مكثف لمواطنين أمريكيين يأتون من مختلف أنحاء الولايات المتحدة، ودائمًا ما يكون الرئيس الأمريكى هو المتحدث المستضاف فى الجلسات الافتتاحية. وتهتم وسائل الإعلام الأمريكية بشكل ملفت بانعقاد هذه المؤتمرات السنوية .

إن نشاط اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة ليس نشاطًا فوقيًا يقوم به بعض الناشطين فى مناسبات معينة ثم ينفض السامر كما هو الحال فى العديد من نوع هذه المنظمات. فاللجنة لها أعضاؤها المتغلغلون فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ولها مكتبها التنفيذى ولها أعضاؤها المتخصصون فى التواصل اليومي مع نواب الكونجرس الأمريكى بمجلسيه ومع المسئولين الكبار فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، بل ووزارة الدفاع ووسائل الإعلام المؤثرة فى الرأي العام الأمريكي. وتستند اللجنة فى نشاطها على القواعد الشعبية (grassroots) وهم

الذين يحضرون مؤتمراتها السنوية ويتولون أمر تبني ونشر مواقفها وهكذا فهى تتمتع بدور مميز فى التأثير على الانتخابات النيابية والرئاسية . ويعمل القائمون على حملات الانتخابات فى الحزبين الديمقراطى والجمهورى لها ألف حساب . كذلك فإنها تحصر وتنشر رصدًا دقيقًا لمواقف أعضاء الكونجرس تجاه مشروعات القوانين والتشريعات التي تمس مصلحة إسرائيل مما يجعل هؤلاء حريصين على عدم اتخاذ مواقف قد تؤثر على مواقفهم وحظوظهم فى إعادة الانتخاب أو حتى حظوظ بعضهم فى الدخول مستقبلًا فى سباق مقعد الرئاسة الأمريكية.

وربما يتساءل القارئ عن القوة المؤسسية والسياسية لهذه اللجنة فى التأثير على رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل وتجاه بلدان المنطقة العربية. فعلاوة على قوة الدور اليهودى فى الاقتصاد ووسائط الإعلام الأميركية،هناك مسألة هامة وراء قوة هذه اللجنة، ونعني بذلك العقيدة السياسية التي تقوم عليها هذه المؤسسة متمثلة فى الربط العضوى بين المصالح والمبادئ الأمريكية والمصالح والمبادئ الإسرائيلية .وهنا تتمثل تلك العقيدة فى أن ما يربط الولايات المتحدة بإسرائيل - فى قناعتهم – يجمع بين "المصالح المشتركة" و "القيم المشتركة". وقد عبر الرئيس باراك أوباما فى خطاب له أمام مؤتمر هذه اللجنة معبرًا عن هذا المعنى بقوله : "إن الرابط بيننا وبين إسرائيل ليس هو فقط مصالحنا المشتركة ولكنه أيضًا يستند إلى القيم المشتركة فيما بيننا وإلى تجارب شعبينا"(*).

وهنا تظهر المفارقة بأن المنظور الناجم عن هذه المعادلة يكاد فى مضمونه لا يصنف إسرائيل بأنها كيان سياسي مستقل عن الولايات المتحدة !! ويفشل هذا المضمون عن استيعاب ما يطرح فى ذات الوقت عن إسرائيل ككيان سياسي مستقل!! وعليه فإن محاولات المقارنة بين جماعات ضغط عربية "فاشلة" وجماعات ضغط إسرائيلية "ناجحة" فى الولايات المتحدة ليست بالمقارنة السياسية أو المنطقية الممكنة. ولا أتصور أن الدول العربية ستتمكن فى يوم ما من

(*) مأخوذة عن مقتطف وارد فى موقع اللجنة الرسمي على الإنترنت.

الاقتراب والالتصاق ضمن طرح عضوى يربط مصالحها وقيمها بالولايات المتحدة لتحظى بها تحظى به إسرائيل من علاقة خاصة .

المهم فى كل هذا أن اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة تظل لاعبًا أساسيًا فى تشكيل وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية فى كل ما يخص المصالح الإسرائيلية.

وتكتسب هذه اللجنة شيئًا من الهيبة والقداسة فى خارطة السياسة الخارجية الأمريكية وهى كيان يصعب نقده لما له من نفوذ كبير . وخلال فترة عملى فى واشنطن، أذكر أن عضو مجلس النواب الأمريكى السابق بول فيندلى (قضى 22 عامًا نائبًا فى المجلس) فجر قنبلة من العيار الثقيل فى عام 1985 عندما نشر كتابه الشهير They Dare to Speak Out أو "أولئك الذين تجرؤوا على الحديث". وفى ذلك الكتاب كشف بول فيندلى النقاب عن أساليب الضغط التي يقوم بها اللوبى الإسرائيلى لإسكات أصوات الذين يحاولون الاقتراب من إثارة تساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة المنحازة تمامًا لإسرائيل . وبالطبع أثار الكتاب ضجة كبرى ولا يزال مرجعًا للدارسين فى هذه القضية .

لا نستطيع أن نترك هذا المقام دون الإشارة إلى جهد أكاديمي مثير وخطير قام به إثنان من الأكاديميين الأمريكيين فى تحليل وكشف أساليب وتجاوزات اللوبى الإسرائيلي فى الولايات المتحدة . ونعنى بذلك الكتاب الذى أصدره فى عام 2007 الأستاذان جون ميرشايمر (جامعة شيكاغو) و ستيفان واط (جامعة هارفارد) بعنوان : اللوبى الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (The Israel Lobby and US Foreign Policy).

تحدث المؤلفان فى هذا الكتاب عن دور اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة وكيف أنه فى ممارساته قد سبب ضررًا بالمصالح الأمريكية كما أن بعض نشاطاته قد أدت للإضرار بمصالح إسرائيل نفسها. وفى تقديرى أن هذا الكتاب يشكل أهم الدراسات الموثقة والعميقة التحليل فيما يخص اللوبى الإسرائيلى

وأعتقد أنه جهد أكاديمى كسر حاجز الصمت الأكاديمى فى قضية حساسة كهذه، لا ينزع الكثير من الأكاديميين الأمريكيين إلى تناولها من هذه الزاوية وبهذا العمق والشرح المستفيض. ويقينى أن هذا الكتاب يشكل ثروة معلوماتية هائلة ولا غنى لأى دبلوماسي عربي عن الإطلاع عليه لأنه يضع النقاط فوق الحروف ويساعد على الإجابة على كثير من التساؤلات ويوضح الصورة التي ظلت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل تعمل على دفعها بعيدًا عن الأضواء لأن الكتاب يهز الفرضية التي تقوم عليها أطروحات هذه الجماعات والتى تطابق بين المصلحة القومية الأمريكية وبين المصلحة الإسرائيلية . ولهذا فقد شنت العديد من الدوائر المرتبطة باللوبى الإسرائيلى هجومًا عنيفًا على هذا الكتاب إلى درجة أن بعضها اتهم مؤلفيه بعداء السامية .!!

ملاحظة هامة أخرى تتعلق باللوبي المندرج تحت لواء اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة، وهى أنه لا يقتصر نشاطه على استخدام المعلومات المتاحة للعامة فى الولايات المتحدة ولكنه أيضًا يسعى إلى استخدام معلومات سرية لدى الإدارة الأمريكية فى شئ من الجهد الاستخباراتي. وهناك واقعة شهيرة كشفت عنها وسائل الإعلام الأمريكية فى أغسطس من عام 2004 تتعلق بالموظف فى وزارة الدفاع الأمريكية لورانس فرانكلين الذى قام بتمرير معلومات سرية إلى اللجنة الأمريكية الإسرائيلية تخص السياسة الأمريكية الدفاعية تجاه إيران. وقد اعترف فرانكلين بأنه قام بذلك حيث انتهى الأمر بتلك المعلومات الى إسرائيل عبر سفارتها فى واشنطن . وانتهى الأمر بالحكم بالسجن على فرانكلين وفصل موظف اللجنة الذى تلقى منه المعلومات السرية، وآثر الجميع دفن تلك الحادثة وعدم نبش المعلومات الخاصة بها(*).

خلاصة القول أن هناك عناصر كثيرة ومتشابكة تدخل فى صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وتتفاعل مع الجهات الرسمية المختصة بهذا الشأن فى

(*) راجع صفحة الموسوعة الإليكترونية ويكيبيديا تحت عنوان : Lawrence Franklin Espionage Scandal.

الكونجرس والبيت الأبيض ووزارة الخارجية ولا يمكن فهم تفاعلات تلك المنظومة إلا بفهم دور كل منها فى تحليل موقف معين فى السياسة الخارجية الأمريكية. ولذلك فقد ازدادت خبرتى ومعرفتى كثيرًا بهذا التشكيل الفريد فى النظام الأمريكى خلال فترة عملى بالسفارة السودانية فى واشنطن، وما مهد لذلك من دراستى للماجستير فى العلاقات الدولية من جامعة أوريجون بالولايات المتحدة، ثم متابعاتى لشأن السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط وإفريقيا فيما أتى من أعوام أعقبت عملى الدبلوماسي فى العاصمة الأمريكية.

رئيسا غينيا وموزمبيق ووزير خارجية الأخيرة في واشنطن

من بين الملفات التي كنت أتابعها في عملي بالسفارة السودانية في واشنطن، ملف العلاقات الإفريقية الأمريكية، خاصة الزيارات التي قام بها بعض الرؤساء الأفارقة للعاصمة الأمريكية. وقد تمثل ذلك النشاط الدبلوماسي في الاتصال بالسفارة المعنية والتحدث إلى رصفائي بها من الدبلوماسيين، ثم التحدث إلى الشخص المختص بملف الزيارة في وزارة الخارجية الأمريكية. ويعقب ذلك إعداد تقرير يرسل إلى وزارة الخارجية في الخرطوم عن زيارة الرئيس الأفريقي وعرض وتحليل ما كان في زيارته مما يبعث على الاهتمام والمتابعة. ومن الزيارات التي تابعتها وظلت في ذاكرتي، زيارة قام بها رئيس جمهورية غينيا أحمد سيكوتوري، وأخري قام بها ساموراماشيل رئيس جمهورية موزمبيق. ولعل الاهتمام بذينك الزيارتين، كان مبعثه التاريخ الطويل للرئيس الغيني في السلطة ببلاده، ومدلولات تحولاته الفكرية والسياسية. أما بالنسبة لرئيس موزمبيق فقد كان الاهتمام منصبًا على خلفيته في الكفاح ضد الاستعمار البرتغالي، وما عرف به من إخلاص لقضايا وطنه ونجاحه في وضع أول لبنة لعلاقات بلاده مع واشنطن.

الحديث عن أحمد سيكوتوري، لا بد أن يتطرق إلى الاستعمار الفرنسي في إفريقيا لأن الرجل كان من أوائل الذين شقوا عصا الطاعة وفارق الجماعة الفرانكوفونية عندما رفض أن تظل بلاده ضمن الاتحاد الفرنسي، وانسلخت بلاده من تلك المظلة وأعلن استقلالها عن فرنسا في عام 1958. ومنذ ذلك الوقت أصبح سيكوتوري في علاقة توتر وشد وجذب مع فرنسا، تارة بسياساته المشبعة بالفكر الماركسي اللينيني وتارة بتقارب بينه وبين واشنطن في عهد الرئيس جون كينيدي، حتى عام 1978 عندما زار الرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان غينيا لإصلاح ذات البين.

والملفت في مسيرة سيكوتوري السياسية أنه يعتبر من الزعامات الإفريقية صاحبة الباع في الكفاح ضد الاستعمار، وهو من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية

في عام 1963 (الإتحاد الإفريقي فيما بعد) وفي مصاف الزعماء الأفارقة مثل كوامي نكروما (غانا) وجوليوس نايريرى(تنزانيا) وموديبو كيتا (مالي) وجوموكينياتا (كينيا) برغم التفاوت في الفكر والتحالفات والمواقف بينه وبين هؤلاء الزعماء. ومن الأمور الحرية بالذكر أن سيكوتوري بلغ به التلاؤم مع الفكر الماركسي ومع الاتحاد السوفيتى في عصر الحرب الباردة أنه منح جائزة لينين للسلام في عام 1961 . كما أنه إثر ذلك سعي لتقارب مع واشنطن وقام بزيارتها وأنشأ علاقة مع الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وبلغ به الانفعال بتلك الصلة، قولته الشهيرة :" كينيدي صديقي الحقيقي الوحيد في العالم الخارجي"!! غير أن اغتيال كينيدي، وتدهور علاقات سيكوتوري بواشنطن، قطعت حبل المودة القصير ذاك، ومضي سيكوتورى على طريق سياساته الاشتراكية، خاصة بعد أن أطيح بصديقه ورفيق كفاحه الزعيم كوامى نكروما (غانا) في انقلاب عسكري عام 1966، واتهم سيكوتوري المخابرات الأمريكية بتدبير ذلك الانقلاب، وظل هو نفسه يخشى علي حكمه من إطاحة مماثلة. وهكذا استمر سيكوتوري علي سدة الحكم في غينيا، من عام 1958 وحتى عام 1984 عند وفاته إثر أزمة قلبية، وفارق الحياة بمستشفي كليفلاند الشهير بالولايات المتحدة. ومما يذكر أن مجازفات سيكوتوري السياسية المتعاقبة، لم تتح لشعب غينيا أن يحقق قدرًا يذكر في مجال التنمية الاقتصادية، ولم يلتفت الرجل لهذا البعد، إلا في مرحلة متأخرة من حكمه، ويبدو أن الوقت كان قد فات عليه وعلى شعب غينيا لاستدراك ذلك.

ومن هنا كان اهتمامي بزيارته لواشنطن في صيف عام 1982، قبل عامين فقط من وفاته. ووقتها وجهت سفارة غينيا الدعوة للبعثات الإفريقية للقاء الرئيس سيكوتوري في قاعة بأحد فنادق العاصمة الأمريكية. وبعد أن حيا الدبلوماسيون الأفارقة الضيف الكبير، والذي كان يرفل في حلته الإفريقية الفضفاضة والناصعة البياض، جلسنا للاستماع لحديثه. ولم يكن يخالجني الشك لحظة واحدة في أن حديث الرجل سيطول، باعتباره أحد جيل رؤساء ستينات القرن الماضي، الذين عرفوا بحب الخطابة والتطويل في خطاباتهم، التي تصل

مدتها لعدد من الساعات في بعض المناسبات. ومن أولئك فيديل كاسترو (رئيس كوبا) الذي تقاعد وترك الأمر لشقيقه وبعض معاونيه، وجمال عبد الناصر الذي بعث الأمل في نهضة عربية لم يسمح له التاريخ بمواصلة مسيرتها عندما باغته القدر بوفاة مبكرة . ومعمر القذافي الذي قضت عليه لعنة السلطة والديكتاتورية الممعنة في قهر الشعوب وتبديد مواردها . ولم نشهد في عصرنا هذا، من الزعماء هواة الخطابة هؤلاء والذين يرهقون شعوبهم بالخطابات الطويلة، غير الراحل هوجو شافيز رئيس فنزويلا ويوري موسيفيني رئيس يوغندا.

نعود إلى الرئيس سيكوتوري، فقد كان حدسي في محله ومارس الرجل عادته بالإطالة في الحديث. ولكن ما أثار الانتباه، حديثه عن موضوعين اثنين كانا مثار نقاش بعد تلك المقابلة. وأول هذين الموضوعين، حديث الرئيس سيكوتوري المشحون بالحماس عن فتح المجال في بلاده للشركات الأمريكية للاستثمار والدفع بعجلة التنمية على قاعدة من الاقتصاد الحر الذي يلتزم بقواعد السوق وأحكامه، دون تشويش من الحكومات . وقد كنت أعلم أن سيكوتوري، قبل زيارته تلك لواشنطن، قد شرع فى خلع بزة الاشتراكية واقتصاد الدولة، واتجه نحو الطريق الرأسمالي، غير أن درجة الحماس في حديثه مساء ذلك اليوم في عاصمة الاقتصاد الحر، كانت ملفتة للناظرين. وزاد من تلك الالتفاته أن زيارة سيكوتوري للولايات المتحدة تلك، كانت برعاية أسرة روكفلر الثرية المحافظة وهي التي مهدت له الالتقاء بلفيف من رجال الأعمال في نيويورك قبيل حضوره لواشنطن. ويمكن أن يتبادر إلى ذهن القارئ التساؤل عن مدى غرابة حديث الرئيس الغيني أمامنا في واشنطن، أو غرابة صلته بعائلة روكفلر التي تمثل أحد أعمدة المال والأعمال في نيويورك! ولتوضيح وجه الغرابة، أقول للقارئ أن سيكوتوري طفق يفرض فكره ونظامه علي الشعب الغيني لأكثر من عشرين عامًا، ولكنه في الدقائق الأخيرة من عمر المباراة - كما يردد المعلقون الرياضيون- أراد أن يتجه للطريق الرأسمالي. ومن حق المرء أن يتساءل : على من تقع مسئولية السنوات التي ضاعت على الشعب الغيني تلك؟ وسؤال آخر: هل سيسمح التاريخ بشطب عقود من سجلات شعوب هي في أشد الحاجة للتنمية وتجاوز

الفقر والتمتع بخيرات بلدانها، على النحو الذي طرحه مثال الحالة الليبية بعد الإطاحة بنظام عائلة معمر القذافي؟ أغلب الظن أن الإجابة على تلك التساؤلات تكتنفها حسرة كبيرة، يندب الناس فيها الحظ العاثر لتلك الشعوب ويلعنون ما آلت إليه حالهم بضياع فرص كان ينبغي ألا تضيع.

لا بد لي أن أشير إلى أنني وقتها - وأنا أستمع إلى حماس سيكوتوري في تراجعه عن خطه القديم لخط معاكس، يبدو أنه مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه...كنت أتساءل عن حظنا نحن في السودان وقد مضت وقتها أكثر من اثني عشر عامًا على حكم الرئيس جعفر محمد نميري، وهو الآخر طاف بالسودان من يسار إلى يمين، ومن اشتراكية هزلية إلى رأسمالية عشوائية، ولم يكن حصادنا غير الكثير من الحصرم والفتات والمرارات المتراكمة.

الموضوع الآخر الذي فاجأنا به الرئيس سيكوتوري ذلك اليوم، أنه صرح تصريحًا مذهلًا عن قضية الصحراء، وهي قضية خلقت استقطابًا حادًا في الساحة الإفريقية، وأججت العداء بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية. بل كادت أن تعصف بمنظمة الوحدة الإفريقية، وعرضت تلك المنظمة للشلل في بعض الأحيان. وحري بالقول أن سيكوتوري كان من المؤيدين بشدة لاستقلال الصحراء ورفض الموقف المغربي الذي يدفع بأنها جزء لا يتجزء من المغرب . وبالطبع كان موقفه ذاك متلائمًا مع موقف الجزائر التي لا تريد للصحراء الانضمام للمغرب، وتريدها، على الأقل، جمهورية مستقلة عنها. ولا نريد أن نغوص بالقارئ في متاهات ذلك النزاع الذي هو مستمر حتى اليوم (عام 2013) ومنذ إعلان "الجمهورية الصحراوية" فى فبراير عام 1976.(قامت بإعلان الاستقلال، جبهة البوليساريو التي تسيطر على حوالي خمس المستعمرة الإسبانية السابقة، بينما تسيطر المغرب على كل الأراضي الأخرى وتعتبرها محافظات مغربية).

المهم أن سيكوتوري في حديثه لنا في واشنطن أذهلنا بقوله : أنه لو عاد به التاريخ إلي الوراء، لما وقف ذلك الموقف، وأنه كان سيؤيد انضمام الصحراء

للمغرب!!! ثم واصل حديثه: ما دامت ليبيا لها صحراؤها والجزائر لها صحراؤها فلماذا كان سيضير إفريقيا أن تكون للمملكة المغربية صحراؤها أيضًا؟؟

تلك قنبلة داوية فجرها الرئيس سيكوتوري يومها، وبرغم أنه كان يتحدث بكثير من الاستطراد والإطناب، إلا أن الجميع لم يفهموا حرصه على الحديث حول ذلك الموضوع! خاصة وأن الرجل كان قد بذل الكثير من طاقته وسياسته الخارجية على طريق معاكس تمامًا لما طرحه في ذلك اليوم.

المهم أن سيكوتوري مضى وغادر واشنطن في صيف عام 1982 وشاء القدر أن يغادر الرجل هذه الدنيا بعد أقل من عامين بعد زيارته للعاصمة الأمريكية. وبعد وفاته، وقبل أن تجري انتخابات في حزبه لاختيار خلف له، قام الجيش في بلاده بانقلاب، وألغى حزبه الواحد، ونعته الذين انقلبوا عليه بألفاظ قاسية أقلها الديكتاتورية والتسلط والطغيان. وهكذا انطوت صفحة نظام، ولكن لم تنطو صفحة التجارب لدى الشعوب الإفريقية. وكغيره من بعض زعمائنا الذين طال حكمهم في بعض بلدان القارة، خلف سيكوتوري وراءه بعض الصور المؤسفة، ومن أشهرها قصة التعذيب والقتل لوزير العدل في حكومته، السيد دياللوتيللي، الذي لم يشفع له أنه كان أمينًا عامًا لمنظمة الوحدة الإفريقية لمدة ثماني سنوات (1964-1972) وبدعم من رئيسه سيكوتوري !!. ومات ديالوتيللي (الذي اتهم بالتآمر علي النظام) ومعه كوكبة من زملائه الذين فاضت أرواحهم في المعتقل على طريقة " الموت بالوصفة الغذائية السوداء" Black Diet الذي يفرض على السجين الحرمان من الماء والطعام حتى الموت!!

ولعل العظة والعبرة في تجربة سيكوتوري وفحوى حديثه ذاك في واشنطن، قد أملت على أهل إفريقيا أن يكون للاتحاد الإفريقي، كلمة فيما يتعرض له شعوبها من تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان، ونبذ الديمقراطية. وبرغم أن ما ينتظره أهل

إفريقيا من الاتحاد الإفريقي لم يصل بعد إلى غاياته في حماية شعوب القارة من غلواء ممارسات حكامها بما يحقق طموحات تلك الشعوب، إلا أن هذا الطريق- في تقديرى- لن يكون فيه تراجع. ومما يعزز هذا الطرح أن مؤهلات الزعامة التي ترتبط بالكفاح ضد الاستعمار الأوروبي التقليدي لم يعد لها من مكان في عصرنا هذا، لأن الزعامة الموفقة والناجحة لن تقاس إلا بمدى نجاحها أو فشلها في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، والسير على خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفقر والتخلف والفساد والعصبيات المدمرة التي تقعد بالشعوب وتحول دون تقدمها وازدهارها.

الزيارة الثانية التي قام بها زعيم إفريقي لواشنطن في أيامنا تلك، وظلت عالقة بالذاكرة وتستحق التعليق، هي الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية موزمبيق ساموراماشيل ومعه وزير خارجيته جواكيم شيزانو في سبتمبر عام 1985. وقد كانت في الأصل زيارة خاصة، لكنه اجتمع بالرئيس رونالد ريجان سعيًا وراء تعزيز العلاقات مع واشنطن، وربما اعترافًا بأن الطريق الماركسي لم يكن مناسبًا لانطلاق موزمبيق وتطورها وتخطيها للمشاكل السياسية والاقتصادية الحادة التي تواجهها. ومما بدا لي، أن الرئيس ماشيل، كان أسرع من الرئيس سيكوتوري الذي تحدثنا عنه آنفًا، أسرع منه في التحول من خطه القديم نحو خط جديد، يحقق انفتاحًا على الدول الغربية ويحرك الإمكانيات الكامنة في اقتصاد موزمبيق. (ربما ليس من قبيل الصدفة أنه، مثل الرئيس سيكوتورى، حصل على جائزة لينين للسلام أيضًا !!).

غير أن القدر لم يمهل الرئيس ماشيل، وقضى نحبه في حادث سقوط طائرته على الحدود بين موزمبيق وجنوب إفريقيا في أكتوبر عام 1986. وقد اتجهت أصابع الاتهام وقتها إلى حكومة جنوب إفريقيا العنصرية باعتبارها مدبرة حادثة سقوط طائرة ماشيل الرئاسية.

تهيأ المسرح بعد ذلك لمناضل عتيد وله تاريخ ناصع ومشهود، هو السيد جواكيم شيزانو الذي كان وزيرا للخارجية وتولي سدة الرئاسة بعد رحيل ساموراماشيل.

كان اهتمامي بزيارة ماشيل لواشنطن، أنها مثلت نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأمريكية مع موزمبيق، ووضعت اللبنات الأولى لتفاهمات وتعاون لاحق، أداره بقناعة الرئيس جواكيم شيزانو.

وعند زيارة ماشيل لواشنطن، رتبت سفارة موزمبيق للقاء حضره الدبلوماسيون الأفارقة بغرض التحية والترحيب، وكان معه وزير خارجيته جواكيم شيزانو . وفي تلك المناسبة كان حرصي كبيرًا على التحدث إلى السيد شيزانو بسبب اعتبارات شخصية مرجعها أنني إثر التحاقي بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية السودانية في فبراير من عام 1971، نقلت للعمل (أول محطة في عملي الدبلوماسي) بسفارة السودان بالعاصمة التنزانية دار السلام في صيف عام 1972. وهناك عملت مع السفير الراحل النور علي سليمان والسفير أحمد محمد دياب (المستشار وقتها) وكان للرجلين حماس موضوعي ملحوظ وإيمان عميق بدور للسودان في المحيط الإفريقي. وقد انعكس ذلك على نشاط السفارة وتحركاتها، سواء فيما يتصل بالحكومة التنزانية التي كان يقودها المعلَم جوليوس نايريري، أو مع ممثلي حركات التحرير الإفريقية (جنوب إفريقيا، ناميبيا، أنجولا، موزمبيق، غينيا بيساو، زيمبابوي وغيرها). وبطبيعة الحال فقد كانت السفارة عضوًا نشطًا في أعمال "لجنة التحرير الإفريقية " التي كان مقرها العاصمة التنزانية دار السلام. وبالنسبة لي فقد وجدت الطريق مفتوحا أمامي للانخراط في عمل دبلوماسي، يمثل جزء منه ما يمكن أن أطلق عليه " دبلوماسية التحرير الإفريقي". وهنا كنت قد شاهدت السيد جواكييم شيزانو عن قرب وتعرفت إليه، حيث كان يتولى مهمة ممثل الجبهة الوطنية لتحرير موزمبيق FRELIMO في العاصمة التنزانية. وأذكر جيدا أن السيد شيزانو، كان ينبئ عن شخصية سيكون لها مستقبل سياسي مرموق، بالنظر إلي صفاته التي تعكس جديته في الالتزام

بمعركة التحرير (كان كثيرًا ما يختفي عن الأنظار في دار السلام، وعندما نراه بعدها يقول أنه كان بالداخل: يعني داخل موزمبيق مع رفاقه المقاتلين للاستعمار البرتغالي). وكذلك حرصه الشديد على حشد التأييد للكفاح من أجل الاستقلال، وثقافته المثيرة للإعجاب في قضايا التحرير وكفاح الشعوب وطموحاتها، ناهيك عن تواضعه الجم وحديثه بالصوت المحبب للسامعين.

مرت الأيام، وغادرت دار السلام للعمل بسفارة السودان في القاهرة في ديسمبر1974، ولم ألتق بالسيد شيزانو بعدها إلا في عام 1977 وهو يشارك في مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة، وزيرا لخارجية بلاده. ثم دارت الأيام، وواصل الرجل صعوده على الساحة السياسية في بلاده، إلى أن أصبح رئيسًا للجمهورية في نوفمبر عام 1986.

المثير في شخصية شيزانو أنه ظل ملتزمًا بدوره في الإصرار على تقدم شعب موزمبيق، وهذا ما حدا به - عندما واصل صعوده وأصبح رئيسًا لجمهورية موزمبيق - إلى استكمال مسيرة التصالح التام مع الحركة المسلحة الأخري التي كانت تلعب دورًا في التأثير على استقرار بلاده (الحركة الوطنية للمقاومة في موزمبيق RENAMO) . وقام بعد ذلك بزيارة لواشنطن في عام 1987 (كنت قد غادرتها وقتها) واجتمع بالرئيس رونالد ريجان، وحقق انتصارًا دبلوماسيًا مشهودًا بتعزيز موقف حكومته بالحصول على أذن صاغية في قمة الإدارة الأمريكية، بالرغم من سعي المخابرات المركزية الأمريكية وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي لإقناع الإدارة بتأييد الحركة الأخرى بقيادة ألفونسو دلاكاما، التي كانت تعادي حكومته وتجد الدعم من حكومة جنوب إفريقيا العنصرية في تلك الآونة.

لقد ظل جواكيم شيزانو، فى تقديري، أحد الرموز الحية للالتزام بخدمة الشعب والوطن،وهو لم يصل إلى ما وصل إليه من مواقع مرموقة إلا بمثابرته واستشعاره بالمسئولية، وذهنه المتفتح نحو غد أفضل. ويحضرني أنني حرصت- عند لقائه في واشنطن- على تبادل كلمات قليلة معه وأعدت الذاكرة إلى أيام

كفاحه المتألق في دار السلام وما بعدها، وكان الرجل لطيفًا متواضعًا كعادته. ومر في خاطري شريط سريع بذكريات تلك الأيام، بما أشعرني بعظمة الذين يثبتون على كفاحهم ويتمتعون ببصيرة تري النور من مسافات بعيدة، حتى في أحلك الظروف، مثلما كان الحال مع السيد شيزانو ورفاقه عندما قابلته أول مرة في عام 1972.

لا يمكنني أن أختم حديثي عن السيد شيزانو دون أن أنبه القارئ إلى أنه بعد توليه رئاسة بلاده لنحو ثمانية عشر عامًا، وهو من الزعماء الأفارقة النادرين الذين تنازلوا عن السلطة لغيرهم (أصر على ذلك ولم يتراجع عن موقفه). ويعيش في بلاده باعتباره "الرئيس السابق" فيما عدا حالات معدودة مثل حالة جوليوس نايريرى في تنزانيا وحالة جيري رولاند في غانا وحالة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب في السودان وحالة الرئيس أولوسيجو أو باسانجو في نيجيريا وحالة فيستوس موجاي في بتشوانا وحالة بيدرو بابرس في جزر الرأس الأخضر والقائد العظيم نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا. (نحن نتحدث عن قارة بها أكثر من خمسين حكومة !!). ومما أسعدني أيضًا، أن الرئيس شيزانو، بعد مغادرته السلطة، كان هو الأول في القارة الإفريقية الذي حاز علي جائزة مؤسسة "مو إبراهيم" (بليونير ورجل أعمال مرموق من أصل سوداني، تلقى تعليمه في كل من مصر والمملكة المتحدة).التي تمنح للرؤساء الأفارقة الذين يحققون منجزات تتعلق بإرساء قواعد الديمقراطية، من خلال تسليم السلطة لمن ينتخبون بعدهم، ويسجلون نجاحات في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية لشعوبهم.

وأنا أكتب هذه الكلمات في شتاء عام 2011، لا أملك إلا أن أعود بالذاكرة للوراء بكثير من الفخر والرضا تأملًا في مسيرة حياة السيد شيزانو منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي عندما التقيت به لأول مرة في العاصمة التنزانية دار السلام.!!

السودان ومنصب المفوض السامي لشئون اللاجئين

من التجارب الدبلوماسية الهامة التى مرت بالمؤلف خلال الخدمة بالسفارة السودانية في واشنطن، تلك المحاولة غير الموفقة التى تبنتها وزارة الخارجية السودانية لترشيح القاضي والقانوني المرموق السيد دفع الله الحاج يوسف لمنصب المفوض السامي لشئون اللاجئين. ولا بد أن أسارع هنا بالقول أن مسألة عدم التوفيق في المحاولة لم يكن راجعًا لشخص المرشح، ولكنه كان راجعًا بالدرجة الأولي والأخيرة إلى تحرك الخارجية السودانية للدفع بمرشح لمنصب هو في الأصل ليس منصبًا بالانتخاب ولكنه منصب بالتعيين، وتمسك بمفتاح الدخول إليه الإدارة الأمريكية، التي تتحمل أكثر من ربع ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.وكان ذلك في شتاء عام 1982 عندما تلقينا في السفارة السودانية بواشنطن خطابًا بالحقيبة الدبلوماسية، يطلب من السفير أن يتحدث إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن رغبة السودان في الحصول على ذلك المنصب، وطلب تأييد الإدارة الأمريكية لذلك المسعى . والحق يقال أن رد الفعل لدى السفير ولدى شخصي كان فيه طرح لتساؤلات موضوعية، تتعلق بطبيعة ذلك المنصب، وطريقة اختيار الذين يشغلونه، باعتباره منصبًا لا يخضع للانتخاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنه يخضع لعملية تفاهم بين الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية واليابان . وتحدثنا عن خلفيات الذين يعينون في المنصب، فكانت وقتها خلفيات أوروبية، بما فيها شخصية الأمير صدر الدين أغاخان المنحدر من أصول إيرانية (ابن الأغاخان زعيم الطائفة الإسماعيلية) الذي كان مواطنًا سويسريًا وفرنسيًا بالدرجة الأولي والثانية. هذا علاوة على أن المنصب يختص بإدارة المئات من الملايين من الدولارات التي تتبرع بها تلك الدول الغربية واليابان (ميزانية المفوضية منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تقوم على التبرعات وليس على مساهمات مقررة للدول. ويجدر بالذكر أنه وقت إعداد هذا الكتاب بلغت ميزانية المفوضية المعتمدة فعلًا أكثر من بلويني دولار أمريكي، وبلغت مساهمة الحكومة الأمريكية فيها حوالي 700 مليون

دولار). وقد ظل المنصب متداولًا بين الأوروبيين (حصلت عليه اليابان فيما بعد بوصفها متبرعًا هامًا وحليفًا مقربًا من الولايات المتحدة) مع الاحتفاظ بمنصب النائب للولايات المتحدة .

كانت تلك العناصر الموضوعية، مثار نقاش في السفارة في واشنطن، ولكن كما هو معروف فإن السفارة عليها أن تنقل الرسالة للجانب الأمريكي وتطلب تأييده، بغض النظر عن تحليلاتها وتوقعاتها، لأنها لم تتم استشارتها في الأصل قبل صدور التعليمات لها بإجراء ذلك الاتصال.

وجرت عقب ذلك مقابلة في وزارة الخارجية بواشنطن حيث ذهب السفير وكنت مرافقًا له، لمقابلة السيد جيمس بيشوبJames Bishop نائب مساعد وزير الخارجية لشئون شرق إفريقيا، ومعه السيد دونالد بووث Donald Booth المسئول عن قسم السودان بالخارجية . وفي ذلك الاجتماع طرح السفير رغبة السودان في الحصول على دعم الحكومة الأمريكية لمسعى السودان . وبعد أن استمع الجانب الأمريكي لما ورد في رسالة الخرطوم، عبر عن تقديرهم للعلاقات الطيبة بين واشنطن والخرطوم في سائر المجالات، غير أنه أفادنا بأن الإدارة الأمريكية سبق ووعدت الحكومة السويسرية بدعم ترشيح المواطن السويسري السيد جان بيير هوكي Jean Pierre Hocke لتعيينه في هذا المنصب. وأضاف السيد بيشوب أن الحكومة المصرية، كانت أيضًا قد تقدمت باسم الدكتور بطرس بطرس غالي (كان وقتها وزير دولة للشئون الخارجية في مصر) لذات المنصب، ونصحتها الإدارة الأمريكية بعدم مواصلة ذلك المسعى، نسبة للوعد الذي قطعته واشنطن على نفسها لتعيين المرشح السويسري .

كانت الرسالة واضحة لا لبس فيها، وقمنا بنقلها لرئاسة وزارة الخارجية في الخرطوم . غير أننا فوجئنا بحركة دائبة في بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك سعيًا وراء دعم السودان للحصول على ذلك المنصب وكان النشاط في نيويورك مبنيًا على تعليمات وردت للبعثة بالمضي قدمًا، برغم أن الخرطوم تلقت الرسالة الأمريكية آنفة الذكر.

لم تكن الدبلوماسية المتحركة في نيويورك بجاهلة بقواعد اللعبة المحيطة بالتعيين لذلك المنصب، ولكنها كانت تحت ضغط مباشر من الخرطوم، علاوة على إصرار أحد كبار الدبلوماسيين السودانيين على خوض التجربة، استنادًا إلى حجج، قد تبدو وجيهة لأول وهلة، ولكنها لم تكن واقعية بالنظر إلى نفوذ القوى التي لا تفرط في خروج المنصب عن دائرة محددة. ومن تلك الحجج أن الدول المتبرعة بالمال (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) ليست هي وحدها دول متبرعة، لأن الدول التي تستضيف أعدادًا هائلة من اللاجئين، مثل السودان (تجاوز عددهم المليون لاجئ في ذلك الوقت) هي بالضرورة دول متبرعة، بما تقدمه من أراض ومواقع للاستضافة وما تتحمله من اقتسام موارد محدودة مع اللاجئين، وما تتعرض له البيئة في مواقع الاستضافة من تدهور. وعليه- حسب ذلك المنطق- يحق للسودان أو أي دولة في مجموعة الدول النامية أن تسعى للحصول على منصب المفوض السامي لشئون اللاجئين.

ربما كانت تلك الحجج ذات قبول للوهلة الأولي، ولكنها لم تكن منطقية في الظروف المحيطة بذلك المنصب. ومما فسر لنا - فيما بعد- حقيقة الأمور، أن التعليمات الخاصة بترشيح السودان لذلك المنصب، صدرت أصلًا من رئاسة الجمهورية دون التشاور مع وزارة الخارجية وخبرائها. ومن الحقائق المثبتة، المأخوذة من زملائنا الدبلوماسيين في نيويورك، أن البعثة الدائمة هناك، عندما وردت إليها التعليمات من الخرطوم، حرصت على التوضيح للرئاسة أن المنصب لا يخضع للانتخاب في الجمعية العامة، ونصحت الخرطوم بالتحدث مع واشنطن، لأن دعم الأخيرة هو الفيصل في الحصول علي المنصب. وواضح أن نصيحة نيويورك تلك، هي التي دفعت بالخرطوم لتوجيه السفارة في واشنطن للتحدث إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما أشرنا إلى ما تمخض عنه آنفًا.

بالطبع لم يحصل السودان علي ذلك المنصب، وكانت الحكومة السودانية قد رتبت زيارة للسيد دفع الله الحاج يوسف لزيارة نيويورك، وعرفته البعثة الدائمة

على الدبلوماسيين القائمين على المجموعات العربية والإفريقية ومجموعة عدم الانحياز، غير أن كل ذلك لم ينتج عنه ما يغير من حقائق السياسة الواقعية التي تحدثنا عنها من قبل.

ومن الأمور المحرجة في تلك التجربة، أن النصائح الموضوعية التي قدمها العديد من أهل الدبلوماسية الاحترافية، لم يستمع إليها أهل السلطة في الخرطوم، ويبدو لي أن السيد دفع الله الحاج يوسف لم تكن قد أتيحت له الفرصة للاستماع للطرح الواقعي ذاك قبل مغادرته الخرطوم . وللتاريخ، أذكر هنا حديثًا دار بيني والسيد محمد ميرغني مبارك وزير الخارجية وقتها، وكنا نتناول كوبًا من القهوة بالقرب من مكتب البعثة الدائمة في نيويورك، حيث حضر هو من الخرطوم لدورة الجمعية العامة وحضرت أنا من واشنطن لحضور ذات الدورة كعضو في الوفد. ويومها سألت الراحل محمد ميرغني عن موضوع سعي السودان لمنصب المفوض السامي لشئون اللاجئين، برغم الحقائق الساطعة لمخالفة المسعى لأصول وقواعد التعامل مع ذلك المنصب. ووقتها صارحني السيد محمد ميرغني بأن المسألة كلها لم تخضع لتداول موضوعي داخل وزارة الخارجية، وأن أحد كبار الدبلوماسيين تبنى الفكرة، ولكنها وجدت طريقها إلى رئاسة الجمهورية، ووردت للخارجية في صورة تعليمات برغبة رئيس الجمهورية في الدفع بذلك الاتجاه. وبرغم أن وزير الخارجية لم يزد على ما قاله، إلا أن المرء يفهم أنه لم يكن طرفًا أصيلًا في ذلك التحرك.

لعلنا بعد الحديث عن تلك التجربة، لا نبارحها دون الحديث عن نقاط مهمة لا بد للدبلوماسي أن يضعها في اعتباره عند الحديث عن الترشيح لمناصب دولية عليا، مثل المنصب سابق الذكر. وأول تلك النقاط أن التناقض بين القيادة السياسية وما تنصح به الدبلوماسية المهنية، يؤدي في معظم الأحوال، إن لم يكن كلها، إلي خسارة دبلوماسية فادحة، ويضع الممثلين الدبلوماسيين للدولة في حرج كبير بين زملائهم من البعثات الدبلوماسية الأخرى. والنقطة الثانية، أن مثل هذه التحركات لا بد أن تتم بعد دراسة وتمحيص وفهم كامل لمعطيات الوظيفة

الدولية المنشودة، ودراسة خلفيات شاغليها، وإدراك الدور الذي تلعبه الدول الكبرى والدول المؤثرة في الوصول للمنصب المعني . أما النقطة الثالثة فهي خاصة بوزن الدولة المتقدمة للمنصب بين دول محيطها الإقليمي، وعلاقاتها ودور دبلوماسييها في تبني القضايا المرتبطة بذلك المنصب.

ولا يفوتني هنا أن أنبه القارئ إلى أن المناصب في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تنقسم بشكل عام إلى قسمين: الوظائف المهنية والوظائف السياسية العليا. والأخيرة تخضع لكثير من الموازنات والمعايير والمساومات، ولا بد للدولة الساعية لنيل إحدى الوظائف السياسية العليا أن تتمكن من الحصول على تأييد الدول ذات النفوذ في الأمم المتحدة.

يبقى لي أن أتحدث عن حظ السودان في هذه المناصب. وبوصفي دبلوماسيًا سودانيًا تربيت مهنيًا في كنف وزارة الخارجية، نشأت على سماع أصوات تفخر بأن السودان قدم السيد مأمون بحيري كأول رئيس لبنك التنمية الإفريقي (1964-1970) وأن السيد مكي عباس كان هو أيضًا أول أمين عام تنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (1959-1961) وكان الحديث عن هذين العملاقين فيه شحذ للهمم وفيه تقدير للدبلوماسية السودانية التي قدمت أيضًا شخصيات أخرى عملت بالأمم المتحدة في مناصب مرموقة. ولم يكن الحديث عن السودان ووضعه ذاك حديثًا جزافيًا ولكنه كان حديثًا مدعومًا بما للسودان من سياسة خارجية معتدلة ودور دبلوماسي مهني لمبعوثيه الدبلوماسيين الذين يحظون بالقبول في المحافل الدولية ويلعبون أدوارًا توفيقية بارزة في تقريب وجهات النظر فيما بين الدول والمجموعات .

غير أن مثل هذا الدور تضاءل ثم تلاشى خلال العشرين عامًا الأخيرة والتي تولت فيها الحكم جماعة "الإنقاذ الوطني" التي رفعت من الشعارات ومارست من السياسات ما جرجر السودان إلى مصادمات مع الدول الفاعلة في الساحة الدولية والإقليمية. ودخل في تحالفات مع كيانات وجماعات مما أدى لوضع اسم السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب في العالم. وكذلك تعرض السودان

للمقاطعة والعقوبات الاقتصادية، وفوق ذلك عمدت سلطة الجبهة الإسلامية إلى فصل العشرات من أكفأ الدبلوماسيين ودفعت بالكثير من كوادرها الحزبية أو الموالين لها سياسيًا إلى المناصب الدبلوماسية، بمؤهل يخضع لمعايير الولاء السياسي ولا شأن له بما تتطلبه هذه الوظيفة الدبلوماسية من مؤهلات تقتضي أن تكون هي المعيار للمنتسبين إليها باعتبارها وظيفة قومية وليست وظيفة حزبية. وهنا ضاعت البوصلة واختل موقع السودان في المحافل الإقليمية والدولية، وأصبح السودان محرومًا تمامًا من المناصب الإقليمية والدولية العليا، وهو أمر يبعث على الأسف والحسرة الشديدين. ولن تعود للسودان عافيته الدبلوماسية في المحافل الإقليمية والدولية في المستقبل القريب، بالنظر إلى ما أصابه من تدهور في وضعه الخارجي، بسبب السياسات الداخلية والخارجية التي انتهجتها الحكومة السودانية طوال العقدين الماضيين.

• غير أن هناك حالات ثلاث لتعيينات ذات مستوى عال جرت خلال العشرين عامًا الماضية، وهي تحتاج إلى توضيح يتسق وما طرحناه أعلاه، فأهم هذه التعيينات هي اختيار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للدكتور فرانسيس دينق مبعوثًا خاصًا لشئون النازحين في العالم . وقد تولى الدكتور فرانسيس دينق ذلك المنصب خلال الفترة (1992-2004) ثم عين فيها بعد مستشارًا خاصًا للأمين العام لمكافحة الإبادة الجماعية . وهنا لا بد من التأكيد أن الرجل حصل على المنصبين باتصالاته وخلفيته ونشاطه الأكاديمي والفكري المرموق، ولا شأن لاختياره بحكومة السودان .ولا بد أن أشير في هذا المقام، أن الدكتور فرانسيس دينق، يظل أحد العمالقة المرموقين في قائمة شرف الدبلوماسية السودانية، بالرجوع إلى سجله الحافل بالإنجازات والتميز في خدمة السودان سفيرًا لبلاده في كل من الولايات المتحدة وكندا والسويد (معتمدًا لدى دول إسكندنافيا) . هذا علاوة على خدمته وزيرًا للدولة للشئون الخارجية. وفوق هذا فقد ساهم الدكتور فرانسيس مساهمات أكاديمية بارزة في المحافل الأكاديمية

ومراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، وهو أحد أعلام البحث الأفارقة ذوي الصيت والتأثير (*).

أما الحالة الثانية التي لم يكن لحكومة السودان دور يذكر في حصولها على المنصب المرموق، فهي تتعلق بالدكتور كامل إدريس الذي كان مديرًا عامًا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (1997-2008).والدكتور كامل إدريس كان في الأصل دبلوماسيًا بوزارة الخارجية السودانية، ثم التحق بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بمدينة جنيف. ومن خلال مثابراته وجهوده داخل المنظمة، استطاع أن يتبوأ مواقع متقدمة، إلى أن تم انتخابه مساعدًا للمدير العام، ثم انتخابه مديرًا عامًا للمنظمة. ومن خلال معرفتي بالدكتور كامل ووضع تلك المنظمة، ومتابعتي لأعمالها خلال فترة عملي بالبعثة الدائمة للسودان في جنيف،أستطيع القول بأن صعود الدكتور كامل إلى قمة التشكيل الإداري للمنظمة لم تكن عملية سعي سياسي أو دبلوماسي قامت به حكومة السودان، ولكنه كان في الأصل، يرجع للثقة الهائلة التي حاز عليها الدكتور كامل من المدير السابق للمنظمة، ولمثابرة الدكتور كامل الشخصية في خوض تلك التجربة. بالطبع، لم يكن الجو في عام 1997- عند اختيار الدكتور كامل مديرًا عامًا - ولا في عام 2003 عند تجديد ولايته - لم يكن مواتيًا للحكومة السودانية أن تسجل نصرًا دبلوماسيًا في حملة تتعلق بذلك المنصب، في خضم الإدانات المتلاحقة التي انهالت على الحكومة السودانية بسبب خروقاتها لحقوق الإنسان، من القوي الفاعلة دوليًا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الدول العربية التي استعدتها الحكومة السودانية . وعليه فلم يكن من الممكن لشخص ذي معرفة بالتيارات المؤثرة تلك أن يقترب رسميًا من حكومة السودان ...وهذا ما حدث في واقع الأمر .

(*) بعد انفصال جنوب السودان وقيام جمهورية جنوب السودان أصبح الدكتور فرانسيس دينق سفيراً لها لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

أما الحالة الثالثة، التي سنتحدث عنها بشيء من الإسهاب، فهي تتعلق بمنصب المدير التنفيذي للهيئة الحكومية للتنمية IGAD(*) الذي شغله السفير الدكتور عطا الله حمد بشير خلال الفترة 2000-2008. وبرغم أن السفير عطا الله كان مرشحًا لحكومة السودان، إلا أنه قد تم تعيينه في المنصب في ظروف اعتمدت أساسًا على اعتبارات ضيقت من فرص المرشحين الآخرين، واستندت على مؤهلاته الدبلوماسية والأكاديمية المرموقة. بمعني أن المرشح الكيني كان قد استُبعد بسبب معارضة جيبوتي لذلك خوفًا من أن تتجه المنظمة نحو الجنوب بدلًا من ثقلها في شرق إفريقيا. وعليه بادرت جيبوتي بأن اقترحت على إثيوبيا أن يطلبا من السودان مرشحًا قويًا لاستبعاد المرشح الكيني. هذا إضافة إلى أن كينيا ترأس فريق مفاوضات المنظمة الذي يسعى لإحلال السلام في السودان، وهي مقر لجنة التفاوض. وهكذا دخل السودان في الصورة، برغم المقاطعات والعلاقات المتردية بينه وبين دول الإقليم. فعلي سبيل المثال، كانت يوغندا تدعم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان على الحدود السودانية اليوغندية، بينما كانت كل من كينيا وإثيوبيا تشكلان قاعدتين للدعم اللوجستي لقوات الحركة تلك، وإريتريا تشاطرهما ذلك الموقف ضد حكومة السودان. يضاف إلى ذلك موجة العداء التي سرت في المنطقة والعالم ضد النظام السوداني، لاتهامه بالتورط في محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية في صيف عام 1995.

كل تلك الظروف، كانت ضد أن يتحرك السودان لتوليه منصب إقليمي أو دولي، لكن مبادرة رئيس جمهورية جيبوتي سابقة الذكر، وما تلاها من استبعاد المرشح الإريتري لاعتراض إثيوبيا عليه، كما لم يكن أمام جيبوتي الفرصة لكي تترشح للمنصب لأنها تستضيف مقر المنظمة، كل ذلك هيأ الفرصة أمام مرشح من السودان.

يضاف إلى هذه الملابسات أن السودان كان قد رشح شخصية أخرى، اعترض عليها الإريتريون. وهكذا طلبت إثيوبيا من السودان أن يقدم مرشحًا ذا

(*) مقرها دولة جيبوتي وأعضاؤها ثمانية دول هي: جيبوتي والصومال وكينيا ويوغندا وإثيوبيا وإريتريا ويوغندا والسودان.

خلفية دبلوماسية مهنية وتجربة لا تجعله محل اعتراض من إريتريا ، ما دامت فرص الدول الأخرى كلها لا تجد التأييد المطلوب بتوافق الآراء(كان مفهومًا ألا يكون المرشح من العناصر السياسية ذات الصفة السلطوية المرتبطة بالحزب الحاكم في السودان). وهنا قدمت وزارة الخارجية أسماء ثلاثة من السفراء للجنة عليا برئاسة الجمهورية السودانية، وهي التي اختارت السفير عطا الله، بحكم ما يحمله من خبرة مهنية ومؤهلات شخصية تمكنه من تولي ذلك المنصب.

جدير بالذكر أن النجاحات المتعددة والأداء المتميز للسفير عطا الله على رأس تلك المنظمة، وتنشيط مساراتها التنموية، وإبراز دورها الإقليمي، هي التي حفزت الدول الأعضاء على الإصرار للتجديد له مديرًا لفترة ثانية في عام 2004. غير أن شيئًا غريبًا حدث وقتها، عندما تقدمت كينيا بمرشح لها مرة أخرى (سفيرها لدى الصين) وأجرت الاتصالات ووزعت المذكرات طالبة دعمه، بينما التزمت حكومة السودان الصمت وأحجم وزير الخارجية السوداني عن طلب التجديد لمواطنه لفترة أخرى!. وردد لبعض رصفائه بأن موقفه راجع إلى تفكير الوزارة لتكليف السفير عطا الله بمهة أخرى. وقد كان موقف وزير الخارجية السوداني حرجًا وغير مفهوم من قبل رصفائه في الاجتماع الوزاري . ولكن وزير الخارجية الإريتري بادر بإعلان وفده لدعم ترشيح السفير عطا الله لدورة ثانية، ثم تلاه وزير خارجية إثيوبيا داعمًا للترشيح (ذكر الوزيران أنهما دعما إعادة انتخاب السفير عطا الله نسبة للإنجازات التي حققها في دورته الأولى، وأنهما دعماه برغم العلاقات غير الجيدة بين بلديهما والسودان). ولكن وزير خارجية كينيا كان مراهنًا على صمت الوزير السوداني، وقال إنه مع تقديره لرأي إثيوبيا وإريتريا، إلا أنه لم يسمع ما يفيد بذلك من الوزير السوداني. وهنا وجد وزير خارجية السودان نفسه في موقف لا يحسد عليه وشكر وزيري إريتريا وإثيوبيا لمبادرتهما بترشيح السفير عطا الله، وقال إنه طالما كانت تلك رغبة الدول الأعضاء فإنه يطلب التجديد للمدير التنفيذي وفي ذلك فخر للسودان!!

لا يريد المؤلف أن يخوض في الدوافع التي حدت بوزير الخارجية لاتخاذ ذلك الموقف الغريب وقتها، لأنها ستظل- في تقديري- محل غموض مستمر. ولكن المهم أن نفهم أن المنصب في البداية لم يأت للسودان بسبب سياسات إقليمية

لحكومة السودان تقدرها الدول الأعضاء، وأن إعادة انتخاب المدير التنفيذي، الذي رفع وزير الخارجية يده عن أمر ترشيحه للدورة الثانية، كان راجعًا بالدرجة الأولى لأداء مشهود لذلك المدير التنفيذي .وهو الوحيد في تاريخ المنظمة الذي انتخب لدورتين متتاليتين، لما تميز به من مهنية عالية تربى عليها في وزارة الخارجية السودانية .

في ختام هذا الجزء، علينا أن ندرك أهمية أن تسعى الحكومات إلي الدفع بمواطنيها لشغل المناصب الإقليمية والدولية المرموقة. غير أن سلوك الدولة المعنية في سياساتها الخارجية يظل معيارًا أساسيًا في نجاح سعيها وراء هذه المناصب. وعلى الحكومات في السودان أن تدرك الدور الحيوي والفاعل الذي يلعبه مواطنون يتولون مناصب دولية مرموقة. ولكن الممارسات الحكومية المقيدة للانطلاق في الداخل والخارج، ستظل عقبة كأداء أمام استعادة السودان لموقع يتلاءم ووضعه ومؤهلات عناصره البشرية في الساحة الدولية. ولعلي لا أترك الفرصة هنا دون ذكر كل من غانا وتنزانيا، وهما دولتان ظل يحصل عدد مقدر من مواطنيهما على مناصب دولية وإقليمية مرموقة، ليس لشيء إلا لاعتدال وجدية حكومتيهما، علاوة علي ما تلقيانه من قبول بين الدول، سواء كان ذلك علي مستوى القارة الإفريقية أو على مستوي العالم. ويكفي أن نذكر، في هذا السياق، أن غانا حصلت على منصب الأمين العام للأمم المتحدة (السيد كوفي أنان للفترة 1997-2006). وتنزانيا حصلت على منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (السيد سالم أحمد سالم. للفترة 1989-2001)، هذا بالإضافة إلى تولي العديد من مواطني البلدين لمناصب مرموقة في الساحة الإقليمية والدولية.

نحن لا نريد للسودان أن يخلع رداءه ليصبح تنزانيا أو غانا، فذلك من مستحيلات الجغرافيا والتاريخ والسياسة، ولكننا نريده أن يكون "سودانيًا" كما كان، ذا شخصية مقبولة ومرموقة في الإقليم الإفريقي والعربي، وفي الساحة الدولية. لأن واقع الحال يخبرنا بأن على السودان أن يراجع أموره في السياسة الداخلية والخارجية، مراجعات موضوعية وحكيمة وبراجماتية، لكي تصح له صفة القبول على تلك المستويات، والتي فقدنا مواطئ أقدامنا فيها بأيدينا.

زيارة عمدة واشنطن للسودان

من الأحداث التي كنت طرفًا فيها عندما كنت مستشارًا بالسفارة السودانية بواشنطن، تلك الزيارة التي قام بها للسودان عمدة واشنطن السيد ماريون باري Marion Barry Jr. في يناير من عام 1985 . وقد ترتبت تلك الزيارة إثر مبادرة من السفير عمر صالح عيسى، الذي اقترح على الرئيس جعفر نميري تقديم الدعوة للسيد باري لزيارة السودان، في إطار السعي لخلق علاقة بين إدارة واشنطن العاصمة ومعتمدية الخرطوم. وبالفعل، وخلال زيارة النميري لواشنطن في نوفمبر 1983، قدمت تلك الدعوة خلال زيارة مجاملة قام بها العمدة حيث التقى بالرئيس والسفير في مقر إقامة الأول بدار الأخير. ثم تابعت السفارة الأمر بعد ذلك بتوصيل دعوة مكتوبة إلى العمدة باري من معتمد الخرطوم وقتها المهندس بابكـر علي التـوم. (المعتمـدية كان هـو الاسـم لإدارة العاصمة القومية في الخرطوم قبل أن تهبط على السودان مسميات الولاية والوالي).

وأذكر انني كنت أقضي العطلة السنوية بالسودان لقضاء بعض الأمور العائلية في يناير 1985، وجاءني التكليف بأن أرافق السيد ماريون باري خلال زيارته للسودان، لأكون عونًا للمسئولين بالخرطوم في وضع البرنامج وتنفيذه وتقديم المشورة في المسائل الموضوعية والبروتوكولية للزيارة.

ولعله من المناسب أن يذكر المرء أن السيد باري لم تكن الدعوة موجهة له فقط لكونه عمدة لواشنطن العاصمة فحسب، ولكنها جاءت أيضًا لأهمية الرجل ووزنه السياسي في أوساط الحزب الديمقراطي، وتاريخه البارز في حركة الحقوق المدنية الأمريكية التي قادها القس مارتن لوثر كينج Martin Luther King Jr في الستينيات من القرن الماضي . وفي بدايات تلك الحركة التاريخية وما ارتبط بها من كفاح مرير خاضه قادة أمريكيون ذوو أصول إفريقية، كان السيد ماريون باري هو أول رئيس للجنة السلمية لتنسيق الكفاح الطلابي Nonviolent Coordinating Student Committee). علاوة على ذلك فقد واجه السيد

باري ظروفًا حرجة في تاريخه الأكاديمي بعد حصوله على درجة الماجستير في العلوم من جامعة فيسك في عام 1960 واضطر لترك برنامج دراسة الدكتوراه في جامعتي كانساس وتينيسي، على التوالي، نسبة لرفض المتعصبين من البيض قيامه بتدريس أبنائهم. يضاف إلى ذلك أن الرجل ظل ناشطًا سياسيًا له وزنه في كافة الأوساط، وصعد نجمه بسرعة في نشاطه بالعاصمة واشنطن فيما بعد، ولم يكتف تاريخه بالنشاط السياسي العادي وحده، ولكنه في عام وصفته الأوساط السياسية والإعلامية بالبطولة، عندما قامت المجموعة التي أطلقت علي نفسها "المسلمون الحنفيون" Hanafi Muslims . (وكانت تلك الجماعة المتطرفة تمثل بعض المنشقين عن "جماعة الإسلام الأمريكية" The Nation of Islam). باحتلال مبنى حكومة واشنطن العاصمة لمدة يومين (التاسع والعاشر من مارس 1977) وكان هو ضمن المحتجزين وأطلقت عليه النار، برصاصة أصابته في منطقة قريبة من قلبه.

ذهبنا إلى كل ذلك لنعطي القارئ فكرة عن هذه الشخصية الأمريكية الهامة في أوساط الأمريكيين من أصل أفريقي وفي أوساط الحزب الديمقراطي، وفوق هذا في أوساط العاصمة الأمريكية التي أدار حكومتها مرتين (العمدة منصب يتولاه المرء بالانتخاب الحر المباشر). في الفترة من 1979 إلي 1991 والفترة من 1995 إلي 1999 . وتأكيدًا على قيمة الرجل في ميزان إدارة العاصمة الأمريكية، فإن صحيفة الواشنطن بوست قالت عنه في إحدى المرات " إذا أراد المرء أن يفهم مجريات الأوضاع في العاصمة واشنطن، فعليه أولًا أن يفهم شخصية ماريون باري". (To understand the District of Columbia ,one must understand Marion Barry) .

ننتقل الآن إلى الأجواء التي تمت فيها الزيارة للخرطوم. فوقتها كان الجو في السودان كله ملبدًا بالغيوم ومشحونًا بالتوتر بين نظام الرئيس نميري والقوى السياسية والشعبية المختلفة. ولعل هذا ما دفع بالمهندس بابكر علي التوم والمسئولين بمراسم القصر الجمهوري لإضفاء حفاوة غير عادية على تلك الزيارة،

وإحاطتها بزخم إعلامي ملفت للأنظار. وأذكر أن أحد شيوخ السياسة والاقتصاد في الخرطوم، سألني وقتها عن " تلك الهيصة التي أثيرت خلال زيارة العمدة..." وأبدى الرجل استغرابه لما رآه من ضجة حول الزيارة، في ذلك الوقت بالذات. وبالطبع لم يكن يخفى على أحد أن نظام الرئيس نميرى، كان يريد من تضخيم الزيارة الإشارة من طرف خفي إلى أن الصلة بواشنطن هي على ما يرام، باعتبار أن انقطاع تلك الصلة ربما يكون المهدد الأكبر للنظام في ظروف معاناته وأزماته تلك. لأن ذلك الوقت، كان يعكس تقدمًا مستمرًا لنفوذ قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب وكان الرئيس نميرى في حالة خطيرة من التذبذب الفكري والسياسي والنفسى. فقد اعتبر الرجل نفسه إمامًا للمسلمين، وشطح في كثير من المرات بحديث ممعن في الميتافيزيقيا والخيال، ومن ذلك ما ذكره في تلك الأيام من أنه يفهم لغة النمل.... ويقال (العهدة هنا على بعض الرواة من العاملين في القصر الجمهوري) أنه كان ومعه بعض محرضيه على الميتافيزيقيات، يحيُّون مقاعدًا فارغة في الصالون الرئاسي باعتبار أنهم يشاهدون بعض الجالسين عليها من الملائكة!! يضاف إلى هذا الجو المكفهر الذي خلقته محاكمة الأستاذ محمود محمد طه، لمعارضته لقوانين سبتمبر التي وصفها بأنها تشويه للإسلام ومقصدها اضطهاد الشعب السوداني باسم الإسلام. ويجمع عقلاء الناس في السودان بأن المحاكمة كانت ممارسة خارقة، لا تنتمي إلى العصر الحديث. ولا صلة لها بالقضاء أو العدالة، وسيق فيها الرجل المسن فيما بعد إلى حبل المشنقة. وتم إعدام محمود محمد طه صباح يوم 18 يناير 1985 في ضجة كبري أقامها الغلاة والمتهورون الذين وقف من ورائهم قادة الحركة الإسلامية في السودان باعتبار أن النميري سيخلصهم من عدو فكري وسياسي لم يكونوا هم في موقف من التخلص منه في غير تلك الظروف.

تلك كانت الأجواء العامة التي تمت فيها زيارة عمدة واشنطن للسودان. وقد لاحظت فيها لاحظت أن الرجل كان في مقابلاته يبدي الكثير من التحفظ والنأي عن الحديث في الشئون السياسية التي تكتنف العلاقات بين الولايات

المتحدة والسودان، حتى في المرات التي كنا نتحادث فيها بصفة شخصية وخارج نطاق البرنامج الرسمي لمقابلاته. والذي يجب التأكيد عليه هنا أن السيد باري بكل خبرته وحصافته، كان يعبر عن المؤسساتية التي تحكم أمور الحكم في بلاده، ولم يكن يود أن يفصح عن عبارات قد تؤخذ في غير سياقها، وتؤخذ عليه باعتبارها خروجًا عن حدود حركته المؤسساتية . ويقيني أن الرجل كان يدرك تمامًا ما يدور حوله من أجواء وأحداث في السودان، كيف لا وقد قام بزيارة للسفارة الأمريكية بالخرطوم بعيد وصوله، هى في ظاهرها كما يقضي العرف الدبلوماسي، زيارة للتحية والمجاملة، غير أنها – وهذا أمر طبيعي- كانت فرصة قدم له فيها المسئولون بالسفارة تنويرًا وشرحًا للأوضاع السائدة في السودان وقتها.

كنت أرافق السيد باري في كل اجتماعاته وتحركاته، ونتحدث كثيرًا في عدد من الأمور التي تعينه على فهم الشخصية السودانية، وحضارة السودان الموغلة في القدم، والتحديات التي تواجه السودان كدولة نامية، لها موقعها الإستراتيجي في الخارطة الإفريقية والعربية. ولا أنسى أنه كان يبدي رغبة عارمة في التعرف على تاريخ الحضارة في السودان، وظهر لي أنه اطلع على بعض المراجع التاريخية، مثلما يفعل أهل الغرب دائمًا، قبل وصوله إلى الخرطوم. وحدثني كثيرًا عن المعاناة التي واجهها كطفل فقد والده وهو في سن صغير، وكيف أنه كان يعمل في طفولته في لقيط القطن وحصاده من الحقول في ولاية مسيسيبي، وعمل في توزيع الصحف على البيوت والمحلات. وعندما ذهبنا لزيارة مشروع الجزيرة، قال لي أنه يري شبهًا كبيرًا بين تلك البيئة التي يزرع فيها القطن وبين موطن نشأته . وبالطبع لم تفتني الفرصة للحديث معه عن موسيقي الجاز والبلوز في ولايات الجنوب الأمريكي وارتباط تلك الفنون العظيمة بأرقى مواقف التعبير عن الحياة الإنسانية التي تفوقت علي نفسها في المزج بين كنوز إفريقيا ومعاناة المهجرين قسرًا من أهلها لأمريكا الشمالية، في عهود كانت معتمة بالظلام ومشحونة بالقسوة والمكابدة .

خلال الزيارة، قابل السيد باري الرئيس جعفر نميرى في مكتبه بالقصر الجمهوري، أذكر أنها كانت مقابلة لم تتجاوز كلماتها مجال التحية والمجاملة والشكر من جانب العمدة على الترحيب الذي لقيه من الحكومة السودانية. وغير ذلك، زار العمدة السيد عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وعددا آخر من المسئولين، وفي حالتي كراصد لمحاضر تلك اللقاءات لم أجد شيئًا من التنوع فيما حوته من أحاديث، وهو أمر لم يفاجئني، لأن العمدة، بحكم وضعه لم يكن - كما أسلفنا - هو الشخص الذي ستثار معه مواضيع تختلف عن ذلك المنوال .

ذهبنا مع العمدة بإحدى طائرات الهيليكوبتر التابعة للقوات المسلحة، إلى ود مدني، عاصمة إقليم الجزيرة وهناك استقبلنا السيد عبد الرحيم محمود، حاكم ذلك الإقليم (هو من الإداريين السودانيين المعروفين)، وكان الهدف هو التعرف على مشروع الجزيرة. ومن طرائف تلك الرحلة، أننا عندما وصلنا إلى القاعدة الجوية بمطار الخرطوم في الصباح الباكر، لفت نظرنا جميعًا أن الطائرة كانت تبدو عليها علامات الإرهاق والقدم!! وبرغم أننا لم نتبادل أيًا من الحديث حول مشاعرنا تلك، إلا أن ثمة إحساس أن ذلك التوجس المشترك كان يشغل أذهاننا..!! ومما يذكر أيضًا أن المهندس بابكر علي التوم، حضر إلى المطار وكان هناك توقع من العمدة أنه سيصاحبنا في الرحلة، إلا أنه أبدى عذره لتخلفه لظروف خارجه عن إرادته، تتعلق بتكليف من الرئاسة. والحق يقال أن المهندس بابكر كان غير راض عن تخلفه عن الرحلة، فيما بدا على عباراته، ولعله لم يكن يود أن يترك ضيفه. وهكذا طرنا إلى مدينة ود مدني وقضينا سحابة نهارنا هناك. وحدث لنا موقف طريف هناك ونحن عائدين مع العمدة وحاكم الإقليم في موكب بالسيارات لمطار وادي مدني المتواضع جدًا ... وإذا بسيارة نجدة من طراز لاندروفر تتقدم الموكب وتحدث صافرة وضجيجًا لفتح الطريق (لم يكن هو بالمزدحم على كل حال!!)، ودخلت هذه السيارة أمامنا المطار مسرعة، ولكن سائقها لم ينجح في إيقافها (يبدو أن كوابحها أو فراملها كانت معطوبة)

واصطدمت بالطائرة الهليكوبتر الجاثمة على الأرض، وأحدثت خفجة بائنة في الجانب الأيسر من الطائرة. وهنا أسرع المسئولون للدخول بالعمدة إلى غرفة الضيافة، وأصبحنا نحن نتحدث إلى الضابط قائد الطائرة إن كانت الحادثة ستؤثر على سلامة الطيران. وبعد اتصال مع القاعدة الجوية بالخرطوم، أفادنا الضابط أنه لا غبار على الطائرة وأنها صالحة للطيران.وبرغم أن العمدة حاول أن يتعرف على سبب التأخير، ولم يكن هناك من مفر لوضعه في الصورة، إلا أنني شعرت بأن الرجل لم يكن مرتاحًا كثيرًا لتلك الواقعة، ووقتها اقترحت على المرافقين لنا أن نذهب للخرطوم بالسيارات، غير أن اقتراحي لم يجد القبول، وربما سبب ذلك أنهم لم يشاءوا أن يحرجوا الضابط قائد الطائرة. وهكذا طرنا إلى الخرطوم . الجدير بالذكر أننا بعد أن قطعنا نصف المسافة في رحلة العودة، اكتشف السيد باري أنه نسي الكاميرا الخاصة به في مطار ود مدني، وسألني إن كان الكابتن سيرجع بنا لأخذها، غير أني سارعت بأن اقترحت على الكابتن أن يخاطب ود مدني بالراديو لإحضار الكاميرا للخرطوم بالسيارة، وهذا ما حدث...وبذلك تفادينا إطالة مدة السفر على تلك الطائرة القديمة التي أصابها سائق سيارة النجدة بضربة في ضلعها الأيسر !!

انتهت زيارة السيد ماريون باري للسودان، وكان أهم ما أثاره معه المهندس بابكر علي التوم معتمد الخرطوم هو مسألة التوأمة بين الخرطوم كعاصمة وواشنطن كعاصمة. وذلك بغرض فتح مجالات للتعاون في الجوانب الإدارية أو الثقافية أو الاجتماعية. ثم دار الحديث عن زيارة سيقوم بها معتمد الخرطوم لواشنطن ردًا على زيارة السيد بارى. ولكن لم يكن أحد يدري ما ستقضي به الأيام. إذ بعد عودة العمدة إلى واشنطن، كتب لنا الرجل خطابًا رقيقًا ومفيدًا عن ذينك الموضوعين. غير أن الخطاب الذي كان مؤرخًا في الثامن والعشرين من مارس عام 1985، وصلنى في السفارة في اليوم الثامن من أبريل وكان نظام الرئيس جعفر نميري قد أطيح به، ولم يعد المهندس بابكر علي التوم هو القائم على أمر معتمدية الخرطوم. ولفائدة القارئ فقد تحدث العمدة في خطابه عن تقديره

لمرافقتي له أثناء الزيارة، ثم تحدث عن شكره البالغ للمهندس بابكر علي التوم . وفي ذات الوقت أشار إلى مسألة رغبة الأخير في التوأمة بين واشنطن والخرطوم، وشرح متطلبات كثيرة لا بد من استيفائها حتى يتم تقديم الطلب إلى الجهة الخاصة بالتوأمة مع المدن الأخرى في المجلس الاستشاري لواشنطن العاصمة. كما أنه تحدث في الخطاب عن استعداده لاستقبال المهندس بابكر علي التوم في واشنطن، في بواكير عام 1986 . وبالطبع لم تتقدم الخرطوم بالمعلومات التي تتعلق بشروط التوأمة، نسبة للمناخ السياسي الجديد الذي لم يتح لنا تحريك أمر هذا الخطاب، وانتهى الأمر عند ذلك الحد. ووجهت العاملين معي بالسفارة وقتها، بصفتي قائما بالأعمال بضرورة تأجيل النظر في الأمر، بالنظر إلى العواصف التي بدأت تثور في جو العلاقات السودانية الأمريكية، مما فرض علينا التعامل مع أمور أخرى ذات أولوية.

وأنا أختم الحديث عن شخصية السيد ماريون بارى، فلا بد لي أن أذكر سعادتي الغامرة للتعرف عليه، وقد لمست فيه حالة الاعتزاز التي تميز زعماء حركة الحقوق المدنية للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. ولكن الرجل كان فيما بعد على موعد مع محنة قاسية في شهر يناير من عام 1990 بتعرضه لموقف مؤسف للغاية، عندما ألقى رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي القبض عليه بتهمة تعاطي المواد المخدرة، وانتهى به الأمر لقضاء ستة أشهر في السجن الفيدرالي. غير أن الرجل كان قد أبدي الكثير من الندم على تلك المأساة التي ألمت به. ووجد الكثير من التعاطف من العديد من الأوساط لإصراره ونجاحه في تجاوز تلك الأزمة، وبالفعل تجاوز الأزمة وعاود نشاطه السياسي مرة أخرى، وأعيد انتخابه عمدة لواشنطن في الدورة الثانية له التي جرت في عام 1995 . وأنا أكتب هذه السطور في خريف عام 2011، لا يزال السيد ماريون باري ممارسًا لنشاطه السياسي في واشنطن العاصمة عضوًا منتخبًا في مجلسها برغم تجاوز سني عمره الخمسة وسبعين عامًا مما يقول الكثير عن التزامه بالقضايا العامة لمواطني المدينة الأهم في العالم والتي أعطاها وأعطته الكثير. وهي مدينة كلنا يعلم أن شأنها جد عظيم،

بلغت ميزانيتها للعام المالي 2011 أكثر من عشرة بلايين من الدولارات، مع أن عدد سكانها لا يتجاوز الستمائة ألف نسمة إلا بقليل!! ويظل ماريون باري شخصية لها قدرها الكبير في الحياة الأمريكية العامة، حيث ورد في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 9 ديسمبر 2011 أن شركة أفلام HBO بصدد إنتاج فيلم يعرض في التلفزيون الأمريكي عن حياة ماريون باري، الملقب بعمدة واشنطن "مدى الحياة" وسيقوم ببطولة الفيلم الممثل الأمريكي القدير إيدي ميرفي. (سبق أن صدر عنه فيلم وثائقي بعنوان "ماريون باري ذو الأرواح السبعة"). وإذا كان في نبأ الفيلم التلفزيوني الدرامي الجديد من دلالة، فإن فحواه تؤكد قيمة ماريون باري الكبيرة في التاريخ السياسي والاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية.

زيارة الرئيس جعفر نميري الأخيرة للولايات المتحدة

كانت زيارة الرئيس جعفر نميري الأخيرة للولايات المتحدة (27 مارس- 5 أبريل 1985) زيارة تاريخية ودرامية بكل المعاني والمقاييس. فهي تاريخية بمعنى أنها كانت آخر عمل رسمي يقوم به الرجل كرئيس للسودان في ختام حكمه الذي استمر ستة عشر عامًا (1969- 1985).وانهار نظامه وهو على ارتفاع تسعة وثلاثين ألف قدم طائرًا في طريق عودته من واشنطن . وبعد توقف قصير لتموين الطائرة الرئاسية في مدينة نيس الفرنسية، وصلت إلى مطار القاهرة يوم السادس من أبريل 1985 واكتشف الرئيس أنه لا يستطيع العودة للسودان، وبعد جدل، لم يكن سهلًا، بينه وبين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، تخلى الرجل عن إصراره وغادر المطار إلى منفاه في قصر العروبة بضاحية مصر الجديدة في العاصمة المصرية. وأيضًا كانت زيارة الرئيس نميري تلك درامية، لأن الكثير من الأحداث والملابسات ارتبطت بها سواء عند وقبيل مغادرته للخرطوم متوجهًا إلى واشنطن أو خلال الزيارة أو حتى بعدها مباشرة نسبة لما أحاط بها من أحداث ألقت بظلالها على العلاقات السودانية الأمريكية، التي كنت شاهدًا عليها من موقعي كنائب لرئيس البعثة الدبلوماسية السودانية في واشنطن. ولا يفوتني أن أسجل هنا أن التجربة بالنسبة لي كانت تجربة مزدحمة بالأحداث والتحديات والقضايا التي عشتها في واشنطن، وهي في تقديري تجربة تشكل علامة بارزة في سجل عملي الدبلوماسي، وهي كما يقدر القارئ ليست من التجارب التي يخوضها الدبلوماسي على سبيل الروتين. فهي كانت مرة واحدة بالنسبة لي، وأتاحت لي استخدام كل خبراتي لإدارة السفارة السودانية بواشنطن في فترة حرجة، لبضعة أشهر . ولم تكن السفارة سوى سفينة توغلت في البحر وداهمتها العواصف وأمسكنا بدفتها (كان في عوني المستشار القدير سايمون الحاج كلوسيكا وهو من أكفأ الدبلوماسيين من أهل المهنة، وغادر الخدمة الدبلوماسية احتجاجًا على سياسات حكومة الجبهة الإسلامية فيما بعد) حتى لا تغرق، في خضم التنازع والشد والجذب الذين أحاطا بالعلاقات السودانية الأمريكية بعد انهيار نظام الرئيس جعفر نميرى.

غير أن الحديث عن تلك الزيارة الأخيرة لا يستقيم إلا بعد أن نمهد لها بشيء من الخلفية الضرورية. وأول لبنات تلك الخلفية، أنني عندما كنت في الخرطوم في يناير من عام 1985، وشاركت في برنامج زيارة عمدة واشنطن للخرطوم (مشار إليها بشيء من التفصيل في موقع آخر من الكتاب). كان الجو ملبدًا بغيوم منتشرة في كل مكان، وهي تنذر بأحداث جسام تحيط بمستقبل حكم الرئيس جعفر نميرى. وكان من أهم تلك الغيوم، التوتر الشديد الذي أصاب الجسم السياسي السوداني بسبب الممارسات الفظيعة في تطبيق قوانين سبتمبر التي سماها الرئيس نميري – ومؤيدوه من جماعة الإسلام السياسي – «بالشريعة الإسلامية» وهي ممارسات حصرت مفهوم الشريعة الإسلامية في إقامة الحدود، وحذفت كل المعاني والقيم الأخرى التي تتعلق بممارسة الحكم الرشيد، والعدالة، والحرية والمساواة والنأي عن الظلم والفساد، وغيرها من القيم السمحة التي جاء بها الإسلام. وفي ذلك الجو، نصب نظام الرئيس نميري، المشنقة في سجن كوبر الشهير بالخرطوم بحري، وعلق عليها شيخًا في السبعين من عمره، هو الأستاذ محمود محمد طه بحجة أن الرجل ارتد عن الإسلام. صاحب ذلك أيضًا ارتفاع متواصل في أسعار السلع الاستهلاكية، وسخط شعبي متعاظم. ليس هذا وحده، بل أن الرجل أصبح يقوم بأفعال ويتفوه بعبارات فيها الكثير من الاستفزاز لأهل العقل والصابرين على سطوته. وتصاعد الضغط العسكري الذي قامت به حركة جون قرنق المدعومة بشدة من كثير من الأطراف الدولية، وظهرت معالم الهشاشة والتصدع في تركيبة نظام الرئيس نميري، مما أتاح المجال للحديث المفتوح في شوارع الخرطوم وغيرها من مدن السودان الكبرى، عن البديل لذلك النظام. ومما لفت نظري عند وجودي في الخرطوم في يناير 1985، أنني زرت رصيفي بالسفارة الأمريكية بالخرطوم (هذا عرف متبع في الممارسات الدبلوماسية) نائب السفير السيد ديفيد شين David Chin ودار بيننا حوار قبيل عودتي لواشنطن. وتحدثنا بشكل موجز عن الأوضاع في السودان، ولاحظت أن الرجل كان ميالًا

للحديث عن المستقبل، بما أوحى لي أن لديهم تقديرات للموقف تنزع إلى وضع نظام الرئيس نميري في خانة النظام المتسارع نحو الزوال. وبرغم أن محاوري لم يكن يتحدث بشئ من الصراحة، إلا أنني من فهمي لتلميحاته كنت أستشعر وصولهم لتلك النتيجة. ومما رسخ ذلك الانطباع في نفسي أن السيد ديفيد شين، سألني عن رأيي في موقف بعض السياسيين المعارضين، وبالتحديد عن السيد الصادق المهدى. وأذكر أنني تبرعت بالقول أن السيد الصادق المهدي وأقرانه من جيل الستينات قد تجاوزهم التاريخ، ولا بد للمرء أن يتطلع لقيادات جديدة في مستقبل السودان السياسي(*).

المشهد الثاني في خلفية ترتبط بزيارة الرئيس جعفر نميري الأخيرة لواشنطن تلك، زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب للسودان خلال الأسبوع الأول من مارس عام 1985. ومن الملاحظ أن الزيارة تلك لم تحظ بالكثير من الاهتمام في التحليلات التي تناولت انهيار نظام الرئيس نميري، فيما عدا بعض الأوساط السياسية السودانية التي تحدثت مؤخرًا عن أنّ الزائر الأمريكي ذهب إلى الخرطوم ليوجه رسالة تحذير للرئيس نميري تتعلق بالمهددات الكثيرة التي تحيط بنظامه، علاوة على تنبيهه إلى مغبة فتح الأبواب على مصاريعها لعناصر التطرف الإسلامي التي ركبت موجة الحكم باسم الشريعة الإسلامية.

(*) لا شك أن تقدير السيد شين كان أكثر تلاؤمًا مع ما حدث في السودان . فقد عاد السيد الصادق المهدي بعد سقوط نظام الرئيس نميري رئيسًا للوزراء، وعاد معه أقطاب جيل الستينات ومنهم السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي، والدكتور حسن الترابي زعيم وعراب التنظيم الإسلامي وملحقاته، والسيد محمد إبراهيم نقد أمين عام الحزب الشيوعي السوداني وغيرهم. ويحفزني ذلك لملاحظة هامة وهي أن المشهد السياسي السوداني يظل مشهدًا مصابًا بالجمود ومقاومة الانطلاق نحو المستقبل،لأن ذات الأشخاص، ومعهم طاقم متشبس بالسلطة من قيادات حكومة الإنقاذ الذين يمارسون حكم السودان لأكثر من عشرين عامًا. كل هؤلاء ما زالوا ينازعون الأجيال الجديدة، وانكار حقها في الممارسة السياسية في السودان، وأنا أكتب هذا التعليق في الربع الثاني من عام 2013.

غير أن تقديري لزيارة نائب الرئيس الأمريكي كان مختلفًا عما ورد أعلاه. ومن خلال متابعتي للأمور من موقعي في واشنطن، فقد اتضح لنا بعد سقوط نظام الرئيس نميري أن زيارة جورج بوش كانت ذات أهداف ثلاثة. الهدف الأول هو استكشاف الوضع السياسي في السودان بعد الحديث في الخرطوم إلى الرئيس نميري ونائبه، ثم الحديث مع بعض عناصر المعارضة السودانية عن توقعاتهم لتطور الأوضاع السياسية في السودان. وهذا كان من الأمور المهمة للولايات المتحدة لأن التقارير والتحليلات كان معظمها يصب في اتجاه ترنح نظام الرئيس جعفر نميري . وفي سابقة لم تشهدها العلاقات السودانية الأمريكية، يذهب نائب الرئيس الأمريكي للخرطوم ويجتمع برئيس الجمهورية، ثم يجتمع ببعض أقطاب المعارضة السودانية، وكما بدا من رد فعله فقد ظهر على الرئيس نميري الكثير من التوجس والقلق، على النحو الذي أبداه في حديثه لصحيفة "الشرق الأوسط" في مقابلة أجريت معه في واشنطن ونشرت بتاريخ الخميس الرابع من أبريل 1985 .وبدلًا من أن يواجه الموقف المطروح، ادعى بأنه "ليس في السودان معارضة حزبية " ولكن فيه "معارضة فردية" . وبالطبع فقد كان ذلك بمثابة إضفاء المزيد من الغموض على الموقف، بقدر ما فيه من محاولة للقفز فوق حقائق الأمور. وللمزيد من إرباك السائل، أضاف الرئيس نميري عبارة لا يفهم منها ما يوضح المعنى عندما قال : "أنا أعرف عملاء جبناء خارج السودان ويأخذون الأموال، وإذا كان (جورج) بوش قابلهم في السودان فلا أعتقد ذلك، لأنهم ما بيجوا السودان إلا إذا كانوا جاءوا بطريقة ما وقابلهم، فالأنصار ليسوا معارضة ولا غيرهم، ويقفون مع الثورة" !! بالطبع لا نريد أن نخلق المزيد من الربكة والحيرة لدى القارئ، ولنأخذ الكلام على علاته، بأنه لم يكن سوى حديث للرئيس نميري لتفادي مواجهة أمر مقلق له يتعلق بجدوى وتأثير المعارضة ضده خاصة في إقليم كردفان وإقليم دارفور، علاوة على ما حدث (إضافة لأسباب سياسية) من تدفقات هائلة للاجئين الإثيوبيين والإريتريين لشرق السودان. ويلاحظ أن هذا الجانب الإنساني من أهداف زيارة نائب الرئيس الأمريكي للسودان (اللاجئين فى شرق السودان)، لقي نصيب الأسد من التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة وخارجها. ومن دلائل ذلك ما ورد في صحيفة "نيويورك

تايمز" بتاريخ الخامس من مارس 1985 وهي تتحدث عن زيارة نائب الرئيس الأمريكي لمعسكر اللاجئين الإثيوبيين في شرق السودان "معسكر ود شريفي" الذي كان يأوي حوالي سبعين ألفا من اللاجئين (تدفق ما جملته 600 ألف لاجئ إثيوبي وإريتري على السودان وقتها لتلقي العون على الأراضي السودانية). ومن الملفت، أن السيد جورج بوش وحرمه السيدة باربارا قضيا ثلاثة ساعات في ذلك المعسكر، واطلعا عن قرب على أحوال اللاجئين فيه، وصرحا لوسائل الإعلام عن أسفهما لما شاهداه من مأساة كبرى، وأكد السيد بوش تقديم المساعدات الأمريكية للسودان للتمكن من مواجهة الأوضاع الإنسانية المؤثرة التي تعرض لها المواطنون واللاجئون علي حد سواء. وعلاوة على زيارته لشرق السودان للاطلاع على أوضاع اللاجئين، قام السيد جورج بوش بزيارة لمدينة "الأبيض" في الغرب الأوسط للسودان للاطلاع على الآثار الماحقة لكارثة الجفاف والتصحر على المواطنين السودانيين. وهناك أيضًا كرر السيد جورج بوش الأب التزام حكومته بمساعدة السودان، ويذكر أن الفريق الفاتح بشارة، حاكم إقليم كردفان (عاصمته مدينة الأبيض) وقتها قد بذل جهدًا كبيرًا لتوفير المعلومات والمشاهد لنائب الرئيس الأمريكي خلال زيارته الخاطفة تلك . وكان النازحون والمتأثرون بالجفاف والتصحر قد تدفقوا علي مدينة الأبيض في صورة بالغة المأساوية والتأثير، وتم توزيع بعض الذرة والمساعدات الغذائية الأمريكية خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي، واستشعر العديد من المتلقين لتلك المساعدة أنها واردة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مرتبطة باسم الرئيس الأمريكي رونالد ريجان . ونسبة لما تركته تلك المساعدات من آثار عديدة على الساحة الاجتماعية والشعبية في إقليم كردفان سابق الذكر، فقد ترددت بعض الأهازيج والأشعار الشعبية، التي لا تخلو من طرافة (برغم قسوة المشهد) تشير إلى تقدير المتلقين لتلك المساعدات . ومن قبيل ذلك ما ورد على لسان "الحكامات" وهن الشاعرات الفولكلوريات في تلك المواقع :

كان ما ريجان جانا .....كان الموت غمانا

تاجرا بي دكانا ...... سجل اسمه معانا

وهذا فيه إشارة للرئيس ريجان وفيه إشارة إلى أن الكارثة دهمت الجميع، حتى التاجر سارع لتسجيل اسمه لتلقي مواد الإغاثة!

وفي أهزوجة أخرى ورد ما يلي :

الناس سموك ريجان ....وأني سميتك الخريف

يالعميت الديار ....للقوي والضعيف

وهذه تتطوع بتغيير اسم الرئيس الأمريكي وتطلق عليه اسماً من عندها رأت أنه يناسب المقام وهو "الخريف" في إشارة لموسم الأمطار الذي لم تشهده المنطقة لعدة مواسم، وكيف أنه في هطوله بالمساعدات قد عم القوي والضعيف دون تفرقة بينهما.

ولعل الأطرف في كل ذلك ما ورد على لسان آخر وهو:

ريجان الحنين .....جاب عيش للمساكين

أكلوهو الأفنديين.....وسمونا النازحين !!

وهذه فيها لمحة ذكية تعني أن الذرة الذي تبرع به الرئيس ريجان، لم يكن كله من نصيب المتضررين، غير أن فيه اتهام لبعض الأيادي من "الأفندية " أي الموظفين المسئولين عن التوزيع، الذين أطلقوا على المتضررين لفظ "النازحين"(*).

أما الهدف الثالث لزيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب للسودان في مارس 1985، وحسبما اتضح في العديد من التقارير فيما بعد، فقد كان متعلقًا بموضوع ترحيل اليهود الفلاشا الإثيوبيين من شرق السودان إلى

(*) يرجع الفضل في حفظ هذا التراث إلى صديقنا الأستاذ بشير محمد علي كرسي، وهو خبير اقتصادي ومالي، له باع طويل في معايشة وفهم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مدن وريف إقليم كردفان، علاوة على خبرته المتفردة في قضايا العون الإنساني الميداني.

إسرائيل، ضمن ما أطلق عليه وقتها "عملية موسى" أو Operation Moses. وكان هناك الكثير من علامات التعجب التي ارتبطت بزيارة السيد جورج بوش الأب وقضائه ثلاث ساعات في معسكر "ود شريفي" وحده. وقد أكدت المصادر المختلفة فيما بعد، أن "عملية موسى" تمت بالتعاون بين وكالة المخابرات الأمريكية، والجيش الإسرائيلي، والسفارة الأمريكية في الخرطوم،و"بعض المرتزقة"، وسلطات الأمن السودانية. ومن خلال تلك العملية التي بدأت في أول نوفمبر 1984 وانتهت في الخامس من يناير 1985، تم نقل ثمانية آلاف من يهود الفلاشا من السودان إلى إسرائيل مباشرة . وكان سبب توقف تلك العملية راجع إلى تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريس في الخامس من يناير وكشف فيها عن عملية موسي . وهنا أوقف السودان تعاونه وفتحت الكثير من الجهات العربية نيرانها على نظام الرئيس نميري، باعتباره متعاونًا مع إسرائيل بنقل اليهود الإثيوبيين إليها من الأراضي السودانية. وفي هذه المرحلة برز دور لنائب الرئيس الأمريكي جورج بوش، والذي تبنى عملية جديدة لنقل ما تبقي من اليهود الفلاشا على الأراضي السودانية والذين بلغ عددهم ألف شخص تحت اسم "عملية يوشع" Operation Joshua أشرفت عليها وكالة المخابرات الأمريكية، ونقلت بموجبها ثمانمائة يهودي إثيوبي إلى إسرائيل من شرق السودان قبيل انهيار نظام الرئيس جعفر نميري. وهكذا ارتبط اسم جورج بوش الأب (عندما كان نائبًا للرئيس رونالد ريجان) بترحيل المجموعة الأخيرة من الفلاشا . وواضح الآن، أن زيارة جورج بوش الأب للسودان في مارس 1985 كان لها صلة وثيقة بعملية يوشع آنفة الذكر. لا غرو وقد قضى الرجل أكثر من ثلاثة ساعات في معسكر "ود شريفي" كما سبق وأسلفنا. ومن المرجح أن السيد جورج بوش الأب، كان يرمي من إلقاء ثقله وراء عملية يوشع تلك، أن يسجل نقطة في تاريخه السياسي عند اللوبي الصهيوني في واشنطن، عندما يرشح نفسه للرئاسة فيما بعد. ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أهمية مثل تلك التحركات بالنسبة لرجل كان يطمح للرئاسة الأمريكية، ونالها بالفعل بعد انتهاء فترة الرئيس رونالد ريجان

الثانية في عام 1989 (*).

يضاف إلى هذا كله أن الرئيس جعفر نميري، غادر الخرطوم إلى واشنطن وكانت شوارعها ملتهبة بالمظاهرات التي تهتف بسقوط نظامه. ويبدو أنه لم يكن يعي حجم الغليان الشعبي في الشارع السوداني، أو أنه كان معاندًا ورافضًا في عقله الباطن وفي عقله الظاهر لمواجهة الحقيقة. وفي كل الأحوال فقد احتسب المتظاهرون والمعارضون لنظامه تلك المغادرة إلى واشنطن بأنها نوع من اللامبالاة، أو في أسوء الأحوال نوع من الاستهانة بما يحدث. ولعل التفسير الأخير كان هو الأقرب للواقع، لأن الرئيس نميري تباهي في حديثه لصحيفة الشرق الأوسط المشار إليه آنفًا عندما قلل من شأن المظاهرات التي اندلعت في شوارع الخرطوم . وطفق يتحدث عن أنه عندما يسافر خارج السودان يترك " أناسًا أكفاء عندهم ولاء، مثل الوزارات والمصالح التي لديها السلطة لتأدية واجباتها...وأنا لا أديرها من هنا (يقصد من واشنطن) لأن هناك غيري من يقوم بذلك مثل نائب الرئيس والوزراء والاتحاد الاشتراكي السوداني والأجهزة المختلفة تساعد في هذه الإدارة وهذه المسئولية ". كما أن الرئيس نميري، شطح شطحة كبري، مشحونة بمعاني الانفعال غير الرئاسي، إن صح هذا التعبير، وأطلق عبارته المشهورة التي بدت وكأنه لا يبالي بما يدور ضده في الخرطوم، واعتبرها الثائرون ضده عبارة ممعنة في الاستفزاز عندما قال لمراسل صحيفة الشرق الأوسط :" أنا ما زلت رئيسًا للسودان ولا يستطيع أحد أن يشيلني (يقصد يزيحنى)".وقد كان في تقديري الشخصي وقتها أن تلك العبارة كانت بمثابة تفجير لتوتر هائل ينم عن مزيج من الشعور بالخطر والشعور بقلة الحيلة !! (**)

يحضرني في هذا السياق بعض الملاحظات التي أبداها أحد رفقاء الرئيس نميري، عضو مجلس الثورة السابق، الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، معلقًا على سفر الرئيس في تلك الظروف. وقال بالحرف الواحد:" بينما كانت

(*) راجع ويكيبيديا، الموسوعة الإليكترونية، الصفحة الخاصة بعملية موسي وعملية يوشع.

(**) صحيفة الشرق الأوسط. الخميس 4 أبريل 1985 الصفحة الثالثة.

المظاهرات المتفرقة تزداد في أحياء العاصمة وشوارعها وطرقاتها الرئيسية، رافقت عناصر الأمن موكب الرئيس نميري للمطار عبر الشوارع والمسارات الخالية من المظاهرات . وهكذا أقلعت طائرة الرئيس من المطار وهو لا يعلم ما يدور في عاصمة حكمه . ويقيني أنه لو كان يعلم لما سافر أصلًا . أو ربما على أقل تقدير كان قد أجل سفره ". واسترسل الرائد زين العابدين بعد ذلك حول إمكانية تأثير وجود الرئيس على مجرى الأحداث، ووقف تصاعد المد المتسارع للمعارضة والاضطرابات ضد النظام. ولكن لا يخرج كل ذلك عن افتراضات تجاوزها التاريخ بصورة مختلفة(*).

أحداث وملابسات الزيارة الأخيرة :

كانت الملاحظات أعلاه مرتبطة بالخلفية التي تمت بعدها زيارة الرئيس جعفر محمد نميري الأخيرة لواشنطن .ومن واقع معايشتي للحدث في واشنطن، أنتقل الآن للحديث عن الزيارة نفسها .

قمنا في السفارة، بإشراف السفير عمر صالح عيسى، بالترتيبات المعتادة لمثل هذه الزيارات. ومن ذلك أن عقدنا عدة اجتماعات مع المسئولين عن السودان في الخارجية الأمريكية، تم فيها التأكيد على المقابلات التي ستتم خلال الزيارة، والجوانب الأمنية المرتبطة بتأمين موقع إقامة الرئيس (منزل السفير) وتحركاته والوفد المرافق له. ونسبة لأن الزيارة تتحمل نفقاتها حكومة السودان (زيارة عمل خاصة) فقد قمنا بمعاونة وفد المقدمة الذي أتى من رئاسة الجمهورية بالخرطوم، في الحجز بفندق "شورهام" لأعضاء الوفد، فيما عدا الرئيس وحرمه وعدد محدود من رجال الحراسة الخاصة والسكرتارية الذين نزلوا في دار السفير.

وعند مناقشة الترتيبات الأمنية، كان الجانب الأمريكي حريصًا على توفير إجراءات أمنية أكثر بالمقارنة مع الزيارات السابقة، وذلك على خلفية التظاهرات

(*) كتاب الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر "مايو: سنوات الخصب والجفاف". ص 172 . الناشر :مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم عام2011 .

التي تشهدها الخرطوم قبيل وأثناء وبعد مغادرة الرئيس لها في طريقه إلى واشنطن. ومن ضمن تلك الترتيبات أن خروج الرئيس كان رهينًا بذهابه فقط لاجتماعه بالرئيس رونالد ريجان في البيت الأبيض، واجتماعه بأعضاء الكونجرس، والاجتماع بنائب الرئيس جورج بوش وزيارة السفارة السودانية، والذهاب للكشف الطبي بمستشفي ولتر ريد العسكري .وهنا تم استبعاد فكرة أن يذهب الرئيس لصلاة الجمعة في المركز الإسلامي بواشنطن، والذي يقع في منطقة قريبة من مقر الإقامة، وأن يصلي الرئيس في دار السفير.

كان الوفد المرافق للرئيس يضم 38 عضوًا، بالإضافة إلى تسعة من الإعلاميين، وطاقم الطائرة المكون من عشرة أشخاص، بقيادة الطيار المرموق والقدير محمود ساتي . ولم يكن ذلك الوفد من أكبر وفود زيارات الرئيس نميري، لأن أكبرها كان الوفد الذي رافقه في زيارته لواشنطن في نوفمبر 1983 الذي تجاوز أعضاؤه السبعين شخصًا. غير أن الوفد الذي نحن بصدده (مارس1985) لفت النظر بما فيه من عدد من أعضاء أسرة الرئيس، وهو ما ساعد على ترويج شائعة مؤداها أن الرئيس نميري كان يرتب للجوء السياسي إلى الولايات المتحدة، وأنه غير عائد للسودان(*). وقد تلقى الرئيس نميري هذه الشائعة، وحرص على التعليق عليها في الحوار الذي أوردته صحيفة الشرق الأوسط، والذي أشرنا إليه سابقًا. والطريف في الأمر أن الرئيس نميري لجأ لاستخدام لغة دارجة في رده على تلك الشائعة، وقال: "إنهم يقولون أنني أتيت لاجئًا سياسيًا ...هكذا يقولون،

(*) نشر الأستاذ عبد الرحمن الأمين الصحافى السودانى المقيم فى واشنطن وقتها ومراسل صحيفة السياسة الكويتية مقالًا فى تلك الصحيفة بعد وصول الرئيس نميري لواشنطن في السابع والعشرين من مارس 1985. وأشار فيه إلى أن تكوين الوفد المرافق للرئيس وما فيه من عدد ملفت من أفراد عائلة الرئيس يوحي بأن نميري كان يرمي إلى اللجوء للولايات المتحدة إذا ما أصبحت الأوضاع تشكل استحالة في عودته للسودان. وقد أثار ذلك المقال غضب الرئيس نميري وفى تقديري أنه أحدث دويًا كبيرًا في الأوساط الإعلامية ولفت الأنظار إلى أن السودان يواجه عاصفة سياسية قد تطيح بنظام النميري وهو أمر حدث بالفعل بعد أيام قليلة من نشر ذلك المقال.

لكنني سأرجع يوم السبت المقبل وتعال ودعني في المطار.... وحتى إذا حصلت حاجة في السودان وأدت إلى تغيير الوضع هناك فإنني سأركب طائرتي وسأرجع للسودان . ولن أقعد زي الآخرين الخوافين الذين يخرجون من بلادهم . إنني سأمشي وأعود لأناضل من داخل بلدي ...إنهم لا يعرفون من هو النميري .أنا لا أهرب من بلدي".

يستطيع المحلل السياسي أن يستشف من هذا الكلام أن الرئيس تحدث يومها لأول مرة عن احتمال حدوث تغيير للسلطة في السودان. ومن الناحية السايكولوجية، فربما كان الرجل، إلى حد ما يهيئ نفسه ومرافقيه لأسوأ سيناريو يمكن أن يتوقعوه. ونسبة لأن مثل ذلك الحديث لم يكن متداولًا بين أعضاء الوفد، إلا أن المتابع لردود أفعالهم وإشاراتهم يستشعر أنهم ربما كانوا يتوقعون أنهم يشهدون آخر مهام الرئيس نميري ونظامه، إن لم تحدث معجزة ما لتغيير مسار الأحداث الدائرة في الخرطوم. وبالطبع لم تحدث المعجزة وجرى ما جرى بانهيار حكم الرئيس نميري، فقط بعد ثلاثة أيام من حديثه ذاك.

نعود إلى مقابلات الرئيس جعفر نميري في واشنطن، خلال تلك الزيارة التي امتدت من مساء السابع والعشرين من مارس حتى الخامس من أبريل 1985. وكانت أهم اجتماعاته، لقاؤه بالرئيس رونالد ريجان صباح الاثنين الموافق الأول من أبريل بالبيت الأبيض. ولم يحضر تلك المقابلة مع الرئيس نميري من الجانب السوداني سوي السفير عمر صالح عيسى. وقد سعينا للحصول على محضر تلك المقابلة من دار الوثائق الأمريكية في واشنطن ومن مكتبة الرئيس رونالد ريجان في كاليفورنيا، غير أن تلك الوثيقة لم يتم عرضها للتداول المفتوح، إذ لم تمض عليها مدة الثلاثين عامًا المقررة . وعليه سنعتمد على ما نشر عن تلك المقابلة في المصادر الأمريكية، وما تناهى إلى سمع المؤلف بعد المقابلة. وحسب البيان الرسمي الصادر عن البيت الأبيض، فقد بحث الرئيس ريجان وبعض كبار معاونيه مع الرئيس جعفر نميري، آخر تطورات الوضع الاقتصادي في السودان، وما اتخذته الحكومة السودانية من إجراءات على سبيل الإصلاح الاقتصادي . وأن الرئيس

ريجان موقن بأن "التعديل الذي طرأ على سعر صرف العملة السودانية ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتخفيض مستوى العجز في الميزانية العامة، تمهد الطريق للدعم من الدول المانحة للسودان". وفي ضوء ما يواجهه السودان من تضحيات وصعوبات، ذكر البيان أن الحكومة الأمريكية قررت دفع ما تبقي من الدعم المقرر للسودان والمتبقي من ميزانية العام الماضي (1984) والبالغ 67 مليون دولار . وأن الولايات المتحدة على أتم الاستعداد للمضي قدمًا في العمل مع حكومة السودان والدول المانحة لبناء برنامج مساعدات فعال لعام 1985. ليس هذا وحده، لكن البيان أشار إلي أن حكومة السودان وهي تتخذ من الإجراءات ما يرمي إلى تصحيح مسار اقتصادها، إلا أنها تواجه صعوبات جمة ممثلة في ظروف الجفاف وتدفق اللاجئين إلى أراضيها .وعليه فإن الحكومة الأمريكية قدمت 750 ألف طن من الذرة هذا العام، وذلك قبل وصول الرئيس نميري إلى واشنطن. كما أنها قررت الآن تقديم 225 ألف طن أخري .

لم يتحدث البيان عن القضايا السياسية التي يمكن أن تكون قد بحثت في الاجتماع، ومن الغريب أنه اقتصر على الجوانب الاقتصادية، وكأنه اجتماع بين وزيري مالية البلدين!!! وحتى في البيان الذي تلاه الرئيس نميري عقب الاجتماع امام مراسلي وسائل الإعلام،لم يخرج الحديث عن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع اللاجئين، وفداحة كارثة الجفاف والتصحر، وشكر الولايات المتحدة على دعمها الاقتصادي للسودان في ظل تلك الظروف. وبالطبع فإن قضايا سياسية كثيرة لا يمكن أن تكون قد أهملها ذلك الاجتماع . ومن ذلك موضوع التطورات السياسية داخل السودان وتقييم الطرفين لمسارها ومآلاتها، والعلاقات السودانية الليبية التي كانت تلقى اهتمامًا كبيرًا من واشنطن وقتها، لكون الرئيس نميري يدعم المعارضة الليبية لنظام القذافي (بتأييد وتشجيع أمريكي)، بينما يفعل الأخير نفس الشيء مع المعارضة السودانية.ثم موضوع التطورات في إثيوبيا وانعكاساتها على السودان وتأثيرها على المصالح الأمريكية في المنطقة، في ظل الحرب الباردة . كذلك فلا يمكن أن يتغافل الجانب الأمريكي عن توجيه نوع من الشكر أو

التقدير لتعاون حكومة السودان في عملية ترحيل الفلاشا، والتي أصبحت خبرًا مشاعًا عند عقد ذلك الاجتماع. ولا يعقل أن موضوعات كتلك لم يطالها البحث في اجتماع على المستوي الرئاسي بين الولايات المتحدة والسودان في ظل تلك الظروف. ولكنني كمتابع لاهتمامات الجانب الأمريكي بحكم وضعي في السفارة وقتها، قد أفهم – كما هو الحال في المباحثات الدبلوماسية العالية المستوى- أن تقتصر البيانات على العموميات وتتفادى إثارة القضايا الحساسة، في معظم الأحيان.

وكان الرئيس نميري بعد خروجه من ذلك الاجتماع، راضيًا عن نتائجه، وأهمها فك الحظر الأمريكي عن المبلغ المتبقي من برنامج مساعدات العام السابق، ووعد ببذل المزيد من العون.

هناك ثلاثة اجتماعات أخرى هامة خلال تلك الزيارة. ونقصد من ذلك الاجتماع الذي انعقد بدار السيد جورج بوش – على مائدة غداء- يوم الثلاثاء الثاني من أبريل . وقد كنت ضمن الحضور في ذلك اللقاء، الذي حضره أيضًا من الجانب الأمريكي السيد كاسبر واينبيرجر وزير الدفاع، والذي كان يبدو عليه الإعياء الواضح، وهو قادم لتوه من رحلة طويلة خارج الولايات المتحدة. ومما لوحظ في ذلك الاجتماع أن نائب الرئيس، جورج بوش الأب، كان حريصًا على أن يسمع من الرئيس نميري شيئًا عن نشاط الاتحاد السوفيتي في السودان وفي المنطقة المحيطة به. وأذكر أن الرئيس نميري، وهو في حالة من الزهو والنشوة، تحدث عن نجاح جهاز الأمن السوداني في تتبع المستشار بالسفارة السوفيتية بالخرطوم، وهو يوزع منشورات تحرض ضد الحكومة السودانية. وأضاف الرئيس نميري بأنه طلب من الحكومة السوفيتية أن تسحب ذلك الدبلوماسي في هدوء ودون ضجة، وإلا فإنه مضطر لطرده وإعلان السبب وراء ذلك . وخلص الرئيس نميري، وهو يرسل ضحكة تندر وانتصار، بأن موسكو سحبت الدبلوماسي المشار إليه في هدوء، وأقلعت السفارة السوفيتية بعدها عن مثل تلك الأعمال .

كان الترحيب الحار بالرئيس نميري في دار نائب الرئيس الأمريكي واضحًا، وقد حضرت السيدة باربارا بوش في البداية وحيت الرئيس نميري ومرافقيه، ثم انصرفت. ومما يذكر أن السيد جورج بوش، أضفي شيئًا من روح المرح على جو ذلك اللقاء، ومن ذلك قوله أن نواب الرئيس الأمريكي قوم محظوظون لكونهم يقيمون في دار تتولى إدارتها بالكامل طواقم من سلاح البحرية الأمريكية، وهم قوم بارعون ومتفوقون في أدائهم . وأمن السيد جورج بوش في حديثه – على مائدة الغداء– علي التزام الولايات المتحدة بدعم السودان في المجالات الاقتصادية والإنسانية . وتمنى للرئيس نميري إقامة طيبة .

من المفاجآت في ذلك اللقاء حول مائدة الغداء بدار نائب الرئيس الأمريكي، أنه – وبلا مناسبة – خاطب الرئيس نميري بقوله: كيف حال صديقي الدكتور منصور خالد؟ غير أن الرئيس نميري الذي كان غاضبًا على الدكتور منصور خالد الذي نشر العديد من المقالات والكتب وفيها نقد لاذع للرئيس نميري، التفت إلى السفير عمر صالح عيسي مستفسرًا عن السؤال الذي طرحه نائب الرئيس الأمريكي. وسارع السفير بأن أوضح للرئيس أن النائب يتساءل عن أحوال الدكتور منصور خالد. وهنا قال الرئيس – باللغة العربية– للسفير بأن يرد على السائل بأن الدكتور منصور علي ما يرام وأنه "يمارس بعض أعماله الخاصة". وعلق نائب الرئيس الأمريكي على ذلك بسرعة، أن السبب وراء تساؤله، أن الدكتور منصور كان قد مر بالعاصمة الأمريكية واشنطن مؤخرًا، ولكنني لم أقابله لأنني كنت خارج العاصمة وترك لي رسالة تحية . ولا شك أن السيد جورج بوش الأب كان يريد، بصورة أو بأخرى، توصيل رسالة للرئيس نميري بأن صداقته مع الدكتور منصور خالد مستمرة، ولا شأن لابتعاده عن السلطة في السودان بالتأثير على تلك الصداقة. ومن الناحية السياسية، ربما أراد السيد بوش أن ينبه الرئيس نميري إلى فداحة القطيعة التي حدثت بينه وبين الدكتور منصور خالد، باعتبار أن الأخير كان وقتها قد انضم للحركة الشعبية لتحرير السودان .

ومن المثير للاستغراب، أن جو التوتر والغليان السائد في الخرطوم وقتها، لم يلق بظلاله على لقاء الرئيس نميري بالسيد جورج بوش الأب، برغم أن الأخير كان في السودان قبل بضعة أسابيع وأثار ذلك الموضوع في لقائه بالرئيس نميري وفي لقائه مع بعض عناصر المعارضة السودانية. ويظل السؤال الكبير الذي طرحناه من قبل، وهو : هل وصلت واشنطن إلى قناعة بأن نظام الرئيس نميري يعيش لحظاته الأخيرة...؟ وذلك على النحو الذي لمسته من تلميحات نائب السفير الأمريكي في الخرطوم عند لقائي به له في يناير 1985؟ يبدو أن ذلك هو الأرجح من شواهد الأحداث ومعطيات التحليل لدلالاتها.

أما بخصوص الاجتماعين الآخرين الهامين فكان أحدهما مع السيد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية، والثاني مع السيد ويليام كيسي مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يوم الجمعة الموافق الخامس من أبريل 1985 بمقر إقامة الرئيس جعفر نميرى. ولم يحضر مع الرئيس من الجانب السوداني غير السفير . وكان واضحًا أن الاجتماعين قد تركزا على تطورات الأوضاع في السودان. خاصة وأن مدير عام وكالة المخابرات، كان معه أحد معاونيه، وقاموا بتوضيح الوضع الحرج الذي يواجه نظام الرئيس نميري، وتناهى إلينا أن بعض النصائح قد وجهت له وأهمها أن يسارع بالمغادرة لمعالجة الأمر بنفسه ميدانيًّا.

ومن الملاحظ أيضًا أن جورج شولتز لم يكن حديثه مركزًا حول العلاقات الثنائية، ولكن، كما اتضح فيما بعد، أنه كان يحمل رسالة واضحة من الحكومة الأمريكية للرئيس نميري، فحواها أن استمرار بقائه في العاصمة الأمريكية لا يفيده في معالجة التطورات التي تشهدها بلاده. وبعبارة دبلوماسية، من الأفضل أن يلحق بالأمور بنفسه .

بعد هذين الاجتماعين، كان هناك جو من الحركة المتسارعة، وأصدر الرئيس تعليماته بالمغادرة إلى الخرطوم مساء ذلك اليوم الجمعة الخامس من أبريل .(كان مقررًا أن يغادر الرئيس والوفد المرافق له مساء السبت الموافق السادس من

أبريل). وهكذا كان للجانب الأمريكي دور في تقديم سفر الرئيس نميري بيوم واحد . وقد كثرت التحليلات والتأويلات فيما بعد لذلك التصرف الأمريكي. فقد ذهب البعض إلى أن واشنطن كانت قد علمت بانتهاء حكم الرئيس نميري وأنها أرادت أن تبعده عن أراضيها في تلك اللحظات حتى لا تتحمل عبء التعامل معه بعد سقوط نظامه، بما يعكر صفو علاقاتها مع نظام قادم جديد. بينما ذهب آخرون إلى ترجيح إمكانية أن واشنطن كانت تعلم أن وجود الرئيس نميري شخصيًا في الخرطوم، ربما يكون عاملًا تهدأ معه الأحوال مؤقتا، بإعلانه إجراءات سياسية تساعد على ذلك، لحين ترتيب وضع مستقبلي يتفق عليه السودانيون فيما بعد . غير أنني أرجح التحليل الأول باعتباره هو الأكثر منطقية، إذ أرادت واشنطن أن تتخلص من الرجل، في لحظات انهيار نظامه، ولم يكن بخاف عليها أنه سينتهي الأمر به لاجئًا في مصر، ولا يستبعد المرء أن اتصالات جرت بين واشنطن والقاهرة، حال مغادرة الرئيس نميري لواشنطن بهذا الخصوص.

وعندما تعود بي الذاكرة إلى ذلك المشهد، أستحضر أن مغادرة الرئيس ووفده كانت في حالة بائنة من الارتباك والقلق . وكانت تلك هي الزيارة الوحيدة من الزيارات الثلاث التي حضرتها في واشنطن، التي لم تتح لي فيها الفرصة لصياغة مسودات خطابات الشكر التي كان يوقعها الرئيس معنونة للرئيس رونالد ريجان وكبار معاونيه. وبخروج موكب الرئيس في مساء الجمعة الخامس من أبريل، كان هناك عدد قليل من السودانيين الذين حملوا لافتات ضد نظام الرئيس نميري بالقرب من دار السفير، وشاهدها أعضاء الوفد المغادر وهم في الطريق إلى قاعدة أندروز الجوية للمغادرة .

كان للقرار المفاجئ بتقديم موعد السفر بيوم واحد، أثره على ترتيبات السفر التي تشترك فيها السفارة. فهناك العشرات من أعضاء الوفد في الفندق، وغيرهم من المرافقين الموجودين في دار السفير، وما يستلزم عمله من ترتيبات لوجستية، واتصالات مع الخارجية الأمريكية . وبالطبع فقد تم عمل كل ذلك بصورة سريعة.

في قاعدة أندروز الجوية، كان هناك بعض موظفي الخارجية الأمريكية والمراسم لوداع الرئيس، إضافة للسفير وشخصي، وعدد من الدبلوماسيين والملحق العسكري بالسفارة. وأذكر أنني صعدت للطائرة للتحدث مع أحد موظفي المراسم المرافقين للرئيس نميري، ومررت على السيد هاشم عثمان وزير الخارجية وهو في مقعده بالطائرة، وسألني إن كان سبب صعودي للطائرة هو نقل أية أخبار جديدة من الخرطوم؟ لكنني أجبته بالنفي. وهنا ضحك الرجل ضحكته المجلجلة الشهيرة، وقال لي : نحن مغادرون على كل حال ...ويبدو أننا قد أخذتنا الصيحة !!

كان السيد هاشم عثمان، يريد أن يترك رسالة واضحة بأنه من قراءته للموقف، فإن نظام الرئيس نميري قد أخذته الصيحة، ولن يكون له وجود بعد أن تقلع الطائرة وتختفي عن أنظار المودعين في قاعدة أندروز الجوية .

وهنا لا بد من حديث عن السيد هاشم عثمان. فهو من الشخصيات السودانية التي عملت في المجال الدولي. وكان يعمل في منظمة اليونسكو، ثم اختير في بدايات نظام مايو وكيلًا لوزارة الشباب، وبعدها أصبح وكيلًا لوزارة الخارجية لعدة سنوات، وعين وزيرًا للخارجية لفترة قصيرة مما جعله آخر وزير خارجية لنظام الرئيس نميرى. وبرغم أنه كان عضوًا في وفد الرئيس نميري خلال زيارته الأخيرة لواشنطن، إلا أنه أتى لواشنطن بعد وصول الوفد، قادمًا من تونس، حيث كلفه الرئيس نميري بالذهاب إليها لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية هناك، والدفاع عن موقف السودان إثر الهجوم الدبلوماسي والإعلامي العنيف الذي شنته الدوائر العربية على حكومة السودان بسبب دورها في ترحيل اليهود الفلاشا اللاجئين في شرق السودان مباشرة إلى إسرائيل . وذهب وزير الخارجية لتونس، وبعدها جاء إلى واشنطن ليلحق بالرئيس. ثم كلفه الرئيس بالذهاب إلى نيويورك للحديث إلى المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية وغيرهم ضمن محاولة صد الهجوم الكاسح على حكومة السودان . والأدهى من ذلك وأمر، أن الرئيس جعفر نميري جاء بفكرة غريبة وهي ضرورة أن يقوم

السودان بتقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الحكومة الليبية باعتبار أنها تقوم بنشاط يرمي إلى الإطاحة بالحكومة السودانية..!!! وعليه فلم تكن مهمة الوزير هاشم عثمان إلى نيويورك سوى مهمة تقوم على هوى الرئيس وأفكاره غير المستنيرة فيما يتعلق بطبيعة الشكاوي التي تقدمها الحكومات إلي مجلس الأمن. وأصر الرئيس نميري على ذلك ووجه الوزير بأن تتركز مهمته في نيويورك على تلك الشكوى . وبرغم أن الوزير هاشم عثمان كان قد تشاور هاتفيًا مع زملائنا الدبلوماسيين في البعثة السودانية الدائمة في نيويورك، وإدراكه أن الشكوي لا مسوغ لها ولا سند، إلا أنه لم يكن في موقف يتجاهل معه توجيه الرئيس . وقد اصطحبت السيد هاشم عثمان إلى المطار (مطار ناشونال الذي أصبح مطار ريجان فيما بعد) وغادر إلى نيويورك. وقد لاحظت في حديثه معي أنه لم يكن مقتنعًا بتلك المهمة . وفيما بعد، عاد السيد هاشم عثمان إلى واشنطن، ولم يكن لديه ما يقوله للرئيس نميري سوى أن الدبلوماسيين في نيويورك، تدارسوا معه الأمر ونصحوا بأن المعطيات المتاحة لهم وقتها لا تمكنهم من التقدم بمثل تلك الشكوى، نسبة لما تحتاجه مثل تلك العملية الدبلوماسية من مسوغات ووثائق، وأنهم سيواصلون دراسة الأمر والتشاور مع وزارة الخارجية في ضوء ما يستجد من تطورات.

ونسبة لانشغال السفير مع الرئيس بصورة دائمة فقد أوكلت لي مهمة مرافقة وزير الخارجية وتسهيل مهمته. وهذا ما وضعني في موقف يمكنني من تسجيل بعض الحقائق التي أحاطت بمهمة وزير الخارجية، وهو الذي لم يتح له حضور أي من الاجتماعات التي عقدها الرئيس نميري مع الجانب الأمريكي .

كنت في حديثي مع السيد هاشم عثمان ألمس أنه يشعر بشيء من المرارة لما وضع فيه من موقف ليدافع عن عملية ترحيل اليهود الفلاشا وهو لم يكن طرفًا فيها.وهي فعلة قاصرة على رئاسة الجمهورية (الرئيس ونائبه الأول) وجهاز الأمن السوداني. وبحكم منصبه كوزير للخارجية، وجد نفسه على خط المواجهة، بينما توارى الذين قاموا بذلك العمل خلف ستار السلطة والصمت. وعندما كنت أتبادل الحديث مع الوزير، كان -في تقديري- أنه لم يكن مرتاحًا لما لقيه من

تهميش لدوره في الوفد المرافق للرئيس. وأذكر أنه بعد قضائه يومًا في نيويورك، ذهبت للقائه بمطار "ناشونال" في واشنطن، وتوجهنا مباشرة لدار السفير لأنه كان حريصًا علي إطلاع الرئيس على ما جري في نيويورك . وكان اللقاء سريعًا وعلى الهامش في ركن صالون الدار ولاحظنا أن الرئيس لم يكن أصلًا مهتمًا بما قاله وزير خارجيته، خاصة فيما يتعلق بموضوع تكليفه بتقديم شكوى ضد الحكومة الليبية في مجلس الأمن. واكتفى الرئيس - الذي كان متحمسًا بالأمس لذلك الأمر - بترديد عبارات مجاملة في كلمات عابرة، وانتهى الأمر على غير ما كان يتوقع الوزير.

روى لي زميلنا السفير عوض محمد الحسن الذي كان في نيويورك وقتها، أنهم أوضحوا لوزير الخارجية أن فكرة تقديم شكوى ضد ليبيا لمجلس الأمن لم تكن ممكنة من الناحية الدبلوماسية، نسبة لانعدام أي نوع من أنواع الأدلة التي يمكن أن تبرر تلك الشكوى. بل أنهم لم تنقصهم الصراحة المهنية في أن يوضحوا للوزير بأن مضيهم في مثل ذلك الطريق الانفعالي وغير المدعم بالوثائق والبراهين سيجعلهم أضحوكة بين زملائهم الدبلوماسيين الآخرين من بلدان العالم الثالث . ونسبة لأن الوزير لم يكن ببعيد عن فهم وتصور ما شرحه الدبلوماسيون في نيويورك، لم يكن أمامه سوى أن قفل راجعًا إلينا في واشنطن دون رفع الشكوى التي تصورها الرئيس لمجلس الأمن.

لا شك أن مهمة السيد هاشم عثمان في تونس كانت من أصعب المهام الدبلوماسية في حياته. ذلك لأن دوائرًا في الحكومة السودانية قد نفذت تلك المهمة بترحيل اليهود الفلاشا لإسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل. لكنه رغم ذلك، كان عليه أن يبحث عما يقال في مثل ذلك الموقف الحرج. وربما كان من الوارد أن يقدم الوزير استقالته والاعتذار عن الذهاب لتونس. وأنا أكتب هذا الجزء من الكتاب، والسيد هاشم عثمان توفى إلى رحمة الله، ولا أحد يدري إن كان قد فكر في ترك الوزارة بسبب تلك الظروف والملابسات. وأكرر القول أن الرجل كان يبدو عليه الكثير من الشعور بالأسى والمرارة، لأنه لم يكن يتوقع

قيام رئاسة الدولة وأمنها بذلك العمل فــي تلك الظروف أو فــي غيرها من الظروف.

بينما كنت أراجع أوراقي القديمة الخاصة بالزيارة تلك، وما حدث في تونس، فقد لاحظت أن الخط المطروح رسميًا هو أن السودان بلد يستقبل اللاجئين بمئات الآلاف من إثيوبيا وغيرها، وهو لايحجر عليهم المغادرة إلى أي دولة أخرى، وهم أحرار فيما يقدمون عليه من تنقل خارج السودان إلى بلاد أخرى. وحري بالقول أن ذلك الطرح العام، لم يشف غليل الدوائر العربية التي هاجمت الحكومة السودانية، ولم يكن فيه ما ينفي حقيقة تورط الحكومة السودانية في الأمر.

أنا لا أريد أن أعطي هذا الموضوع أكثر مما يستحقه من حيز في هذا السياق، ولكن أجد لزامًا على نفسي أن أشير هنا إلى الردود المتهربة من الاعتراف بتورط الحكومة السودانية التي جاءت في حديث الرئيس نميري لصحيفة الشرق الأوسط، في عددها بتاريخ الرابع من أبريل 1985. فعندما سأله مراسل الصحيفة عن دور حكومة السودان في ترحيل الفلاشا إلى إسرائيل، عمد الرئيس إلى إجابة لا صلة لها بالسؤال وطفق يتحدث عن حرية اللاجئين في الذهاب إلى أي بلد يريدونه...وإذا أرادوا كلهم الخروج إلى أوروبا، فإن السودان " سيساعد بكل إمكانياته في ترحيلهم إليها، ولكن ليس إلى إسرائيل"!! .ولكن مراسل الصحيفة ذكر للرئيس أن الكثير من المصادر تتحدث عن أن العملية تمت بالتنسيق مع الحكومة السودانية، وبمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية وسلاح الطيران الأمريكي. ولم يتورع الرئيس نميري في الرد بما هو مخالف لحقائق الأمور، وما هو منشور وقتها في الصحف الأمريكية، قبيل وصوله إلى واشنطن بأربعة أيام(*). ونفي أن يكون هناك تنسيق مع الحكومة السودانية..

(*) أوردت صحيفة لوس أنجيليز تايمز في عددها بتاريخ 24 مارس 1985 أن العملية جرت في سرية تامة، غير أن الحكومة الأمريكية سعت لاتخاذ إجراءات بإتمامها بسرعة حتى تجنب الحكومة السودانية الحرج مع الدول العربية. وحددت الصحيفة، بناءً على مصادر حكومية أمريكية، أن اللاجئين تم نقلهم جوًا من شرق السودان مباشرة إلى إسرائيل.

ولكن سارع بالقول "في ناس أبدوا الرغبة عشان يخرجوا فهذه ليست من سلطتنا بل سلطة المسئول عن اللاجئين (في إشارة إلى الأمم المتحدة) وهو إذا أراد أن يسمح لهم بالخروج فليخرجوا ! ولكن لا يخرجون إلى إسرائيل". وهنا يبدو للقارئ أن حديث الرئيس لم يكن سوى محاولة يائسة وغير ناجحة للهروب من مسئولية الاشتراك في تلك العملية .

ذلك ما كان من أمر الصورة من واشنطن للأيام واللحظات الأخيرة لنظام الرئيس جعفر محمد نميري، لكني أحبذ أن أنتقل بالقارئ لوجه آخر لتلك الصورة، من الخرطوم. ووقتها كان الدكتور بهاء الدين محمد إدريس يجري اتصالًا يوميًا، بل وأكثر من اتصال في اليوم عبر الخط الساخن الذي يربط دار السفير بمكتبه في القصر الجمهوري في الخرطوم. ولم يكن بخاف على أحد، أن اتصالات الدكتور بهاء الدين المتكررة، كانت توحي بارتفاع درجة القلق والتوتر في الخرطوم على مصير نظام الرئيس نميري . وبلغ ذلك التوتر قمته في البرقية العاجلة التي بعث بها اللواء عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وتلقتها السفارة في واشنطن عن طريق السفارة في لندن، مؤداها أن الوضع يستدعي حضور الرئيس نميري شخصيًا، ولا مناص من ذهابه للخرطوم لمحاولة تدارك الأمور المتسارعة في التردى. (يلاحظ أن تلك البرقية قد تزامنت مع الطرح الأمريكي الذي حث الرئيس نميري على السفر لمباشرة الأمور بنفسه في السودان، على النحو الذي أشرنا إليه سابقًا في مقابلتيه مع وزير الخارجية الأمريكية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية).

لاستكمال الصورة من الخرطوم أيضًا، فقد اطلعت مؤخرًا على رصد وتعليق وثقه الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه. وذكر الرائد زين العابدين أنه لم يكن-وقتها- يعرف طبيعة المعلومات المتوفرة لدى الرئيس نميري وهو بأمريكا، عما يحدث بالسودان، سواء من النائب الأول اللواء عمر محمد الطيب أو من الدكتور بهاء الدين محمد إدريس، الوزير بالقصر الجمهوري، أو من أجهزة الأمن، وكان على رأسها أيضًا اللواء عمر محمد

الطيب . وهنا أضاف الرائد زين العابدين بقوله: "إلا أنني كنت أعرف شيئًا واحدًا، هو أن النظام في خطر، والبلد على كف عفريت". وفي تلك الظروف، كان والد الرائد زين العابدين قد توفي بالخرطوم، وذكر في كتابه أن وزير رئاسة الجمهورية طلب إليه الحضور للقصر الجمهوري كيما يتلقى التعازي هاتفيًا من الرئيس نميري من واشنطن. وقال أنه ذهب بالفعل إلى القصر الجمهوري، وجاءت المكالمة وتحدث الدكتور بهاء الدين مع الرئيس نميري ثم مع السفير عمر صالح عيسى، وهو منتظر بجانب الدكتور بهاء الدين. إلا أن الرائد زين العابدين يفاجئنا بقوله بعد ذلك: "لدهشتي الشديدة، أنهى بهاء الدين حديثه ووضع سماعة التليفون . في الوقت الذي كنت أجلس قربه منتظرًا تعزية الرئيس، والتي أرسل لي من أجلها خصيصا لأنتظر ...".!! وواصل الرائد زين العابدين روايته لتلك الواقعة قائلًا بأنه تملكه غضب شديد في تلك اللحظة، وصاح موجهًا حديثه لبهاء الدين : " ترسل لي نديم عدوي موظف المراسم، وأترك المعزين، وأحضر احترامًا وإكرامًا لرغبة الرئيس في أداء واجب العزاء والمجاملة، وتتجاهل وجودي وتنهي المكالمة.وأنا أجلس معك في نفس الغرفة...؟؟". وقال الرائد زين العابدين أن الدكتور بهاء الدين أصيب بحرج شديد، وعلل موقفه بأنه نسي الموضوع، وحاول معاودة الاتصال بواشنطن مرة أخرى، ولكنه لم يفلح في ذلك!! وهنا قال له الرائد زين العابدين، أنه في حالة حديثه مع الرئيس مرة أخرى، عليه أن يبلغه بأن عزاءه قد وصل، وليبلغه أن الرائد زين العابدين كان قد حضر في الموعد لتلقي العزاء هاتفيًا كما نقل إليه، وأنه " كان يريد أن يقول لك- أي للرئيس- كلمتين هما: ارجع فورًا. النظام في خطر ...يا تحصِّل يا ما تحصِّل".!!

تلك هي الصورة كما نقلها الرائد زين العابدين من الخرطوم وطرح الرجل تساؤلات في ختام تعليقه ننقلها بنصها : "ترى لو قدر لي في ذلك اليوم أن أتحدث مع الرئيس نميري تليفونيًا من مكتب بهاء الدين بالقصر (ولم ينس بهاء الدين) ... أكان الرئيس نميري سيقتنع بحديثي ؟؟ وإذا اقتنع ...أكان سيعود فورًا إلى

السودان؟؟ وإذا عاد ...أكان ما حصل قد حصل؟؟". ولكن بعد مرور عقدين ونصف على تلك التساؤلات الافتراضية، لا شك أن المرء، كان سيقول للرائد زين العابدين في السادس من أبريل عام 1985، أن تساؤلاته كانت قد أتت بعد أن أخذت الصيحة نظام الرئيس نميري، ولم يكن هناك من وقت غير سويعات لا تكفي لعودة الرئيس للخرطوم.!!(*)

مقابلات أخرى للرئيس نميري في يوم المغادرة:

تمت مقابلات أخرى قصيرة يوم الخميس الرابع من أبريل 1985، ومنها المقابلة التي جرت مع الملياردير السعودي عدنان خاشقجي . وحدث أنه في اليوم السابق للزيارة، أنني رددت على مكالمة هاتفية واردة في دار السفير، وعرفني المخاطب من الطرف الآخر بأنه عدنان خاشقجي وأنه يريد التحدث إلي الرئيس جعفر نميرى. وهنا أبلغت صاحب المكالمة أنني في الطابق الأول والرئيس في غرفته بالطابق الأعلي، وكل ما يمكنني عمله أن أنقل رغبته للسفير، ثم تجري بعد ذلك أي ترتيبات يريدها الرئيس للمكالمة. وكان واضحًا أن ردي لم يرق للسيد خاشقجي، وقال لي أنه متصل من مملكة بروناى، وأنه يريد التحدث مع الرئيس نميري بصفة عاجلة. المهم أن المكالمة مع الرئيس لم تتم في حينه، ونسبة لجو التوتر الهائل وتعدد المهام في مقر إقامة الرئيس، انشغل السفير ومعاونو الرئيس بأمور أخرى .غير أن السيد خاشقجي ظهر عصر اليوم التالي (الجمعة) بعد رحلة جوية طويلة من بروناي وحضر لمقابلة الرئيس في مقر إقامته. وكنا نعلم أن الملياردير خاشقجي له مصالح واتصالات مع نظام الرئيس نميري، وكان واضحًا لنا أن الرجل قد شعر بدنو سقوط ذلك النظام، أو أنه أحس بأن النظام في خطر، وعليه فقد أراد التحدث إلى رأس النظام مباشرة، في تلك اللحظات الحرجة. خاصة وأنه سارع بالطيران من مملكة بروناي إلى واشنطن، برغم بعد المسافة. لم يكن أحد منا يعلم ما دار من حديث بين الرئيس والملياردير في لقائهما ذاك، و لا نعتقد أن المستقبل سيكشف ما دار فيه، إلا أنه بالقطع كان محاولة من الملياردير ليؤمن ما

(*) كتاب الرائد زين العابدين المشار إليه آنفًا . الصفحات 175-176 .

لديه من مصالح مع حكومة السودان، بقدر ما يستطيع في ذلك الجو الملبد بالغيوم والمزدحم بالاحتمالات غير المطمئنة . وقد أشيع وقتها أن الملياردير كان لديه فكرة شيطانية أو مغامرة تناقلتها الألسن في بدايات عام 1985، في أنه كان يريد أن يرهن مشروع الجزيرة الزراعي السوداني مقابل تدبير بعض القروض التجارية للحكومة. وتردد أن الملياردير طرح تلك الفكرة الجهنمية، لأنها في طياتها تحمل فائدة أو عمولة سريعة، يخرج بها في صيغة عقود "شرعية" مع الحكومة، وتتورط الحكومة ومعها أهل السودان في سداد مثل تلك الديون. لم يتهيأ لنا الحصول على أي وثيقة أو إعلان رسمي، أو حتي حديث صحافي عن ذلك الموضوع.

حاولت أن أتحقق من مصادر أخرى عن تلك الشائعة المرتبطة بالفكرة المجنونة لرهن مشروع الجزيرة الزراعي في وسط السودان، وذكرتها للدكتور منصور خالد الذي يعرف الكثير عن نظام الرئيس نميري وصلاته بعدنان خاشقجي باعتباره أحد المستنكرين لتلك العلاقة. وعلق الدكتور منصور خالد بقوله : أن تلك مسألة لا صحة لها، وقال أنها Far fetched ولم يكن من الممكن للرئيس نميري الموافقة عليها . وعندما طلبت إلى الدكتور منصور خالد التعليق على دور خاشقجي وتصرفاته، وصفه بأنه من الشخصيات الميكيافيللية والمستعدة لفعل أي شئ للوصول إلى أهدافها (slimy character ,ready to do anything to reach its goal)[*]

لكن لا بد من التأكيد على حقيقة تاريخية هامة، وهي أن الملياردير خاشقجي كان له علاقة مستمرة مع الرئيس جعفر محمد نميرى، منذ منتصف السبعينات تقريبًا، وحتى سقوط نظام الرئيس . وهناك الكثير مما كتب عن هذه العلاقة، ومن ذلك برقيات السفارة الأمريكية في الخرطوم الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية في منتصف السبعينات، والتي أصبحت قابلة للتداول ونشرها الصحافي السوداني المرموق والمقيم بالولايات المتحدة الأستاذ محمد علي محمد صالح . وضمن هذه البرقيات يجد المرء إشارات لعلاقة خاشقجي / نميري، وكيف أن الأول كان له

(*) مقابلة مع الدكتور منصور خالد في داره بالخرطوم بتاريخ 14 فبراير 2012.

دور في قرض من مؤسسة النقد السعودي بحوالي مائتي مليونًا من الدولارات مقابل عمولة ودور لشركاته. وقد ورد في إحدى تلك البرقيات، أن الدكتور منصور خالد (وزير الخارجية) والسيد إبراهيم منعم منصور(وزير المالية) قد أفادا السفير الأمريكي في الخرطوم أن الرئيس نميري أبعدهما من الوزارة بسبب معارضتهما لدور خاشقجي في ذلك القرض(*).

وفي ذلك اليوم المزدحم أيضًا قابل الرئيس نميري وفدًا من "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا " التي يتزعمها الدكتور محمد يوسف المقريف .وكان الرئيس نميري قد قابلهم في زيارات سابقة، وذلك بهدف التنسيق ضد نظام العقيد معمر القذافي، الذي كان بينه ونميري ما صنع الحداد، كما يقولون، وهما خصمان لدودان. وضمن هذا الخصام بين الخرطوم وطرابلس، تدخل الولايات المتحدة على الخط بقوة من أجل الاستفادة من ذلك في الضغط المستمر علي النظام الليبي. وبذات الفهم كان الرئيس نميري يستفيد في تقريب نظامه من الإدارة الأمريكية، بالحديث المستمر مع الجانب الأمريكي بمؤامرات يحيكها ضده معمر القذافي(**).

ذلك ما كان من مقابلات يوم الجمعة العاصف قبيل الذهاب لمطار أندروز. لكنني أود أن أعود بالقارئ بضعة أيام للوراء لأحدثه عن مقابلة صحافية هامة،كان مقررًا لها مساء الاثنين الأول من أبريل، ولكنها لم تتم . وأحرص على ذكرها نسبة لطرافة الظروف المحيطة بها. فقد اتصل بنا الصحافي المصري الراحل

(*) منشورة في موقع منتديات الجالية الأمريكية السودانية الإليكتروني منذ عام 2008.(وثائق أمريكية عن نميرى)، مأخوذة عن موقع وزارة الخارجية الأمريكية . كذلك أكد لي الدكتور منصور خالد صحة تلك المعلومة، لأنه ومعه وزير المالية إبراهيم منعم منصور إعترضا على دور عدنان خاشقجي في ذلك القرض . وقال أن القرض لم يكن من ترتيب خاشقجي الذي أقحم نفسه في الأمر، ولكنه كان من ترتيب السقاف وزير الخارجية السعودي وأحمد زكي يماني وزير البترول والمعادن . (المقابلة المشار إليها سابقًا مع الدكتور منصور خالد).

(**) إثر قيام الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي في عام 2011 أصبح الدكتور المقريف من قادة النظام الجديد ورئيسًا للمؤتمر الوطنى المنتخب (البرلمان).

محمد جلال كشك، والذي كان يقيم وقتها في ولاية فيرجينيا بالقرب من واشنطن العاصمة، وألح على ترتيب لقاء له مع الرئيس نميري، لينفرد بنشر حديث حول التطورات المتسارعة التي يشهدها السودان. وكانت اتصالات الأستاذ كشك تتم معي عبر الهاتف، ونقلت رغبته للسفير والذي عاد لي مؤكدًا أن الرئيس سيستقبل الصحافي المذكور، وتحدد له موعد في الخامسة من مساء الاثنين ذاك بمقر إقامة الرئيس. واتفقنا مع الأستاذ كشك علي أن يحضر للسفارة قبيل الموعد، ومنها يمكن توصيله إلى دار السفير حيث يقيم الرئيس. ولأسباب لا نعلمها، لم يتمكن الأستاذ كشك من الحضور للسفارة في الموعد المضروب، ولم يتم اللقاء. ويقيني أن الرئيس نميري كان حريصًا على ذلك اللقاء، لأن الصحافي جلال كشك، كانت له صلات بالنظام السوداني، وهو من الصحافيين المصريين الذين كتبوا مروجين لفرص السودان في إنتاج الغذاء، والداعمين لنظام الرئيس نميري . وقد بدا ذلك بجلاء عندما كتب كتابًا في عام 1977 بعنوان "رحلة في منابع مايو"، في ظل ترتيبات قامت بها رئاسة الجمهورية في الخرطوم لتسهيل مهمته في إصدار ذلك الكتاب.

والطريف في الأمر، أننا كنا قد صرفنا النظر عن المقابلة، في ذلك الجو المزدحم بالاجتماعات والأحداث . غير أن اليوم التالي، وصلت فيه برقية من الأستاذ جلال كشك، جاء فيها أنه جاء لموقع السفارة، ولكنه لم يتمكن مقابلة الشخص المفترض أن يأخذه لدار السفير !!! وأبدى اعتذاره عن عدم عقد اللقاء الصحافي مع الرئيس. يبدو لي أن الأستاذ كشك كان مترددًا بعض الشيء في مقابلة الرئيس نميري (هذا مجرد تخمين لا تسنده دلائل قاطعة)، ولذلك لم يتمكن الرجل من المتابعة المطلوبة لإتمام ذلك اللقاء وربما يكون (والله أعلم) قد استنتج أن الوقت قد مضى علي أن تكون المقابلات مع الرئيس نميري ذات جدوى صحافية فيما هو مقبل من أيام .

مشروع شركة بيكتل الأمريكية :

لا يستطيع المرء أن يمر مرور الكرام على حدث، ظهرت معالمه إبان زيارة الرئيس نميري الأخيرة لواشنطن، ألا وهو المشروع الذي تقدمت به شركة بيكتيل

Bechtel الأمريكية . وقد بعثت الشركة برسائل للسفارة قبيل وصول الرئيس وتحدد الثاني من أبريل موعدًا لاجتماع مع الرئيس بمقر إقامته. وبالفعل تم ذلك الاجتماع، والذي مثل الشركة فيه السيد جورج وانق George Wang ومعه مدير المشروعات الزراعية ومدير الخدمات الفنية بالشركة.

المشروع المذكور هو مقترح تقدمت به الشركة لإنشاء"منطقة اقتصادية خاصة"على مساحة مليون فدان بين كسلا والقضارف تخصص للإنتاج الزراعي، وستكون تجربة على غرار ما قامت به الشركة بإنشاء مشروع الجبيل في المملكة العربية السعودية. إلا أن الفرق بين المشروعين هو قيام الحكومة السعودية بالإنفاق على تأسيس مرافق البنية التحتية للمشروع، بينما ستقوم شركة بيكتيل بعمل اتصالات لتعبئة الموارد الخاصة بالبنية التحتية للمشروع المقترح في شرق السودان.وعرضت الشركة أنها ستقوم بالدراسات اللازمة للمشروع وهو يهدف إلى قيام "مزرعة أساسية" بشراكة أمريكية وتحيط بها المزارع السودانية الأقل حجمًا والتي ستستفيد من التكنولوجيا والخبرة والخدمات الفنية من المزرعة الرئيسية. وعبرت الشركة عن حرصها على العمل لتنفيذ خطوات ذلك المقترح، بعد مناقشتها بالتفصيل مع الجانب السوداني، باعتبارها مدخلًا مهمًا لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع السودان.

ذلك ما كان من أمر المقترح الذي تقدمت به شركة بيكتيل العملاقة للرئيس جعفر نميري في زيارته الأخيرة لواشنطن. ووردت تفاصيله في رسالة بتاريخ 29 مارس 1985 . ولكن ذلك المشروع مضى مع نظام النميري، ولم تقم له قائمة . وربما يتساءل القارئ عن اندثار ذلك المشروع، وعدم قيامه في الحكومة الانتقالية التي أعقبت نظام الرئيس نميري، أو حتي في ظل الحكومة الحزبية في ظل الديمقراطية الثالثة في السودان (1986-1989).؟ ولا يجد المرء عناءً في الإجابة على هذا السؤال، لأن الإدارة الأمريكية لا بد أنها كانت قد أوعزت لشركة بيكتيل بعمل شيء في السودان، خاصة وهي شركة عملاقة، لها نفوذ هائل داخل الولايات المتحدة وخارجها في مجال الإنشاءات الكبرى وغيرها من المشروعات

في المجالات الهندسية والنقل والاتصالات والتعدين والنفط والغاز ومنشآت الطيران والدفاع وخطوط الأنابيب ومحطات الطاقة النووية.

وواضح أن العرض أعلاه كان مرتبطًا بعلاقات نظام الرئيس نميري بواشنطن، وفيه الكثير من العناصر والأسباب السياسية التي لم تجدها واشنطن في ما جاء بعده من نظم. وكنت كلما وقع نظري على الخارطة التي رسمتها بيكتيل لذلك المشروع في عام 1985، لا أقاوم فكرة تمر على الخاطر، وهي : ماذا كان سيكون وجه الحياة في سهول كسلا والقضارف بشرق السودان إذا ما قدر لذلك المشروع أن يري النور؟ وحتى بعد مرور أكثر من عقدين من الزمان على ذلك المقترح، لا أجد نفسي متحررًا تمامًا من ذلك الخاطر. ولكن، ليس في إمكان المرء أن يمضي أبعد من ذلك في عالم الافتراضات والحدس واجترار الحديث فيما مضى من أمور، اللهم إلا إذا كان القارئ معي في ذهنية الحرص على الاستفادة من دروس التاريخ، حتى لا تصبح حكايات للتسلية وقتل الوقت. وهنا نقول أن المليون فدان بين كسلا والقضارف تلك، ما زالت موجودة ولكننا ما فتئنا نتجاهلها ونحرم أنفسنا وغيرنا من خيرها العميم !!

نظرات في شخصية الرئيس جعفر محمد نميري

الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميري (1930-2009) والذي حكم السودان ستة عشر عامًا (1969-1985) كان شخصية مثيرة للجدل بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى. وخلال خدمتي الدبلوماسية في وزارة الخارجية السودانية التي بلغت أكثر من عشرين عامًا، كان الرئيس جعفر نميري رئيسًا للسودان لأكثر من ثلثي تلك المدة، وقد هيأت لى خدمتي أن أراه عن قرب لخمسة عشر عامًا في مناسبات عديدة، أهمها زياراته للبلاد التي كنت فيها ضمن الطاقم الدبلوماسي للسفارة. وأنا أستعيد الذاكرة المحتفظة بتلك الزيارات، فقد كانت أولها زيارة قام بها الرئيس نميري لتنزانيا في يوليو عام 1972، وزيارات قام بها للقاهرة في أعوام 1975و1976و1977. ثم زياراته للعاصمة الأمريكية واشنطن خلال المدة 1983-1985. وقد كانت زياراته لواشنطن هي التي هيأت لي النظر إلى الرئيس وهو يباشر مهامه عـن قرب، بحكم ما كنت أتولاه من مهام بالسفارة، في درجة المستشار ثم في درجة الوزير المفوض ونائب رئيس البعثة الدبلوماسية.

لا بد لي أن أذكر للقارئ في هذا السياق، أن الدبلوماسيين في وزارات خارجيتهم، تتاح لهم الفرص التاريخية بملاحظة أداء وتصرفات قادة بلدانهم وهم يزورون مواقع عمل أولئك الدبلوماسيين في الخارج. وهو أمر لا يتاح للعاملين في سلك الخدمة المدنية وغيرها من المواقع الأخرى. ومن هنا ينكسر دائماً لدى الدبلوماسيين حاجز التعامل المباشر مع هؤلاء القادة، وتنشأ بين الطرفين علاقات قد تؤدي إلى اختيار بعض هؤلاء الدبلوماسيين في مواقع عليا (حدث هذا مرارًا في عهد الرئيس نميرى) .كما أن مثل هذه المواقف التي تتيح للدبلوماسيين اللقاء المباشر مع القادة القادمين من بلادهم في مواقعهم بالسفارات، تعطيهم فرصًا نادرة للتعرف على شخصيات الحكام والقادة وكبار التنفيذيين والتشريعيين في بلادهم . وهذا يمكن الدبلوماسيين – في معظم الأحيان– من التأمل والتقويم لتلك الشخصيات التي تحاط بهالات كبيرة في بلدانهم، وقد تكون النتيجة، أن

يصاب الدبلوماسي بخيبة أمل في اكتشافه- في العديد من الحالات- لنقاط ضعف هائلة في تركيبة تلك الشخصيات، ويجعله يطرح الكثير من التساؤلات حول مصير بلاده، وهي في أيدي بعض الشخصيات التي لا تتمتع بالمواصفات المطلوبة في إدارة شئون الحكم والبلاد، مقارنة بما يشهده ذلك الدبلوماسي في بلدان أخرى، تكون فيها النظم السياسية، حريصة على تطبيق معايير الجدارة والكفاءة للذين يشغلون مواقع تنفيذية قيادية . وفي بعض سلوك بعض الوزراء القادمين إلينا في مهام في الخارج، ما يستحق التأمل والتعجب. في إحدى المرات، ذهبت وزميلي المستشار الاقتصادي بسفارة السودان في واشنطن لمقابلة وزير المالية، وهو قادم في مهمة تتعلق ببرنامج صندوق النقد الدولي الخاص بالسودان. وكان المستشار الاقتصادي قد بذل الكثير من الجهد في تحضير تنوير للوزير، حتى يتهيأ الأخير لمقابلاته مع المسئولين في الصندوق صباح اليوم التالي. وكانت المفاجأة لنا عندما استقبلنا الوزير بالمطار، واصطحبناه إلى خارج صالة الوصول، أنه عبر عن رغبته في الذهاب مع الموظف المسئول عن شئون السودان بصندوق النقد الدولي، الذي كان معنا بالمطار، في عربته الخاصة إلى الفندق، وطلب إلينا أن نلحق به هناك. بالطبع كان الموقف محرجًا لنا، ولم يكن أمامنا سوي التوجه لعربات السفارة والذهاب نحو الفندق. كان هناك حديث دار بيني والمستشار الاقتصادي عن السبب وراء تصرف ذلك الوزير، حيث ذكر لي أن الوزير كان يريد تنويرًا من الموظف ذاك عن الأجواء الداخلية في الصندوق، الأمر الذي جعله يذهب معه في سيارته. غير أني لم أقتنع بذلك التبرير، لأن الوزير كان يمكن أن يقوم بذلك في الفندق، ولم يكن تصرفه مقبولًا بالنسبة لي من النواحي الموضوعية والدبلوماسية والبروتوكولية. والمهم أن الوزير لم يكن يفهم أن لمستشاره الاقتصادي وللقائم بأعمال السفارة بالإنابة دور يذكر في دعم زيارته تلك، ولم نكن نحن في موقف يمكننا من زحزحته من موقفه الغريب ذاك !!

نعود مرة أخرى لمسألة الملاحظات حول سلوك الرئيس جعفر نميري فيما بدا لي من مناسبات، في إطار التحليل النفسي للسلوك السياسي للحكام.

أنا لا أسارع الخطى في تحليلي هنا نحو إدانة للرئيس جعفر محمد نميري بعجزه- وقتها - في جدارته في تسيير دفة الحكم بالسودان . لكنني أريد للقارئ أن يفهم بأن ما يتاح للدبلوماسيين من فرص لرؤية ومتابعة سلوك وإدراك قادتهم السياسيين، هو أمر لا يتاح لغيرهم من العاملين في قطاعات الدولة الأخرى، فيما عدا الذين يعملون في ديوان الرئاسة أو في وزارة حساسة (الدفاع والأمن مثلًا)، وهؤلاء كثيرًا ما تضيع قدرتهم على التقويم وإصدار الأحكام الموضوعية على سلوك الحاكم أو القائد التنفيذي، لانغماسهم في دوامة الارتباط والتأييد والمصلحة بذلك الحاكم أو القائد التنفيذي .

والرئيس جعفر محمد نميري الذي شهدته خلال زياراته لبعض الدول التي عملت في سفارات السودان بها، كان شخصية متعددة المظاهر والجوانب والملامح. فعندما شهدته في دار السلام، عاصمة تنزانيا في عام 1972، رأيت فيه شخصًا متطلعًا للتعلم من تجربة الرئيس التنزاني جوليوس نيريري، والذي كان وقتها نجمًا ساطعًا في السماء الإفريقي، ورمزًا تعتز به القارة الإفريقية في التزامه بدعم حركات التحرر الإفريقي، برغم ما كانت تدفعه بلاده من ثمن باهظ في استضافة هذه الحركات أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا. وبالطبع، كانت الحكمة السياسية السائدة في إفريقيا، هي تقويم القادة بمعايير ذلك الزمان، وكان أهمها إقرار السلام وخلق بيئة مستقرة لمحاربة الفقر والتخلف . وقد استند الرئيس جعفر نميري، في الساحة الإفريقية، يومها، على إنجاز كبير يتعلق بإقرار السلام ووقف الحرب الدائرة في جنوب السودان بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في فبراير من عام 1972، ولم يكن ذلك بالحدث العادي، وهو ما جعل المعلم جوليوس نيريري فخورًا بذلك الإنجاز. ويمكن أن أضيف هنا، أن بعض الأصوات التي فكرت بصوت عال في ذلك الأوان، تحدثت عن ترشيح الرئيس جعفر محمد نميري لجائزة نوبل للسلام ...لكن ذلك الصوت خفت ثم توارى، لاعتبارات ليس هذا مجال بحثها. وعليه فقد كانت مشاهدتي للرئيس جعفر محمد نميري في دار السلام، في ذلك الإطار الذي جعل السودان مقبولًا على الساحة الإفريقية، وهي ساحة حظيت باهتمامي بحكم الموقع الدبلوماسي، بل وبحكم اهتماماتي الأكاديمية بالشئون الإفريقية.

ومضت بضع سنين، وانتقلت للعمل دبلوماسيًا بالسفارة السودانية في القاهرة في منتصف السبعينات، وكانت القاهرة محطة يتردد عليها الرئيس جعفر محمد نميري كثيرًا، حيث يلتقي بالرئيس المصري محمد أنور السادات. وفي القاهرة، شهدت شخصية الرئيس نميري، المتعجل لتوثيق روابطه العسكرية بالنظام المصري، وإبرام اتفاقية للدفاع المشترك لتقنينة التدخلات العسكرية المصرية في السودان لحماية نظامه، الذي تعرض لهزة كبيرة من جراء محاولة المعارضة السودانية المدعومة من قبل العقيد معمر القذافي في ليبيا في يوليو 1976 .وقبلها شهدت الرئيس جعفر نميري الذي يحيط نفسه بمجموعة قليلة من مواطني لبنان، وهو عائد من رحلة علاج في سويسرا في صيف عام 1975، وهم فيما تبين لنا فيما بعد يتبعون لرجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي، ويتصدرهم رجل لبناني كان يحمل جواز سفر دبلوماسي يشير إلى أنه مولود في مدينة وادي حلفا، الواقعة في أقصى شمال السودان على الحدود السودانية المصرية ومهنته "مستشار اقتصادي لرئيس جمهورية السودان"!! ومما ساءني في ذلك المشهد أن السفير المرموق الذي كنت تحت قيادته بالسفارة السودانية، جاء لمقابلة الرئيس في جناحه الرئاسي بفندق الميريديان، بالقاهرة، لكنه اضطر للانتظار في صالون الاستقبال بالخارج، بناءً على إشارة من أحد اللبنانيين المحيطين بالرئيس، والذين كنا نسمع أصوات قهقهاتهم وضحكاتهم مع الرئيس في جناحه بالفندق. ولن أنسى أبدًا، الشعور بالأسى والمرارة الذي عاناه ذلك السفير ذو القامة الدبلوماسية السامقة، وهو يرى أن دخوله على رئيس جمهوريته، ينظمه أناس لا شأن لهم بمراسم الدولة، بل أنهم ليسوا من مواطني الجمهورية التي يحكمها ذلك الرئيس!!

جانب آخر شهدته في شخصية الرئيس جعفر محمد نميري في القاهرة، عندما أصر على تقديم وسام رفيع للشاعر السوداني الكبير عبد المنعم عبد الحي، وذلك في حفل كان قصير المدة، وكبير المغزى في نفس الوقت، بمقر السفارة السودانية. وتلك لحظات كانت مشحونة بالعاطفة، والتكريم لذلك الشاعر الفذ الذي جسد

وحدة السودان في أشعاره وحياته، وقد بكي الشاعر من فرط التأثر بالمناسبة والتكريم، وهو يشكر الرئيس على تلك اللفتة البارعة، عندما كان الرجل يظن أن لا أحد يذكره أو يعبأ به من أهل السلطة في السودان.!!!

وتتداول الأيام ويمضي بنا قطار الدبلوماسية إلى محطة أخرى زاخرة بالأحداث والمواقف والمشاهد الهامة ألا وهي واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية. وكما أسلفنا في جزء سابق من هذا الكتاب، كانت واشنطن موقعًا لزيارات قام بها الرئيس جعفر محمد نميري، وتحدثنا عن أهم معالمها، وركزنا على الزيارة الأخيرة في مارس-أبريل من عام 1985، والتي كانت فيها نهاية نظامه.

غير أن الذي أحرص على تناوله فيما يلي من سطور، ينصب مباشرة في محاولة لفهم سلوك وشخصية الرئيس جعفر محمد نميري، في سنوات حكمه الأخيرة، بسبب حالته الصحية. ومن خلال قراءاتي ومتابعاتي، فإنني لم أجد تحليلًا أو تناولًا من المقربين للرئيس ينصب على هذه المسألة. وربما كان عزوف الذين كتبوا أو تحدثوا عن السلوك السياسي للرجل، عن الخوض في هذه المسألة مرتبطًا بنوع من الحياء الاجتماعي!!

إلا أنني أعتقد جازمًا في أهمية مثل هذا التناول، لأنه يمكننا من تفسير الكثير من التصرفات السياسية والسلوكية، ليس فيما يخص الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري، ولكن فيما يخص الكثيرين من القادة والحكام المزاولين للسلطة، أو حتى أولئك الواقفين في صفوف المعارضة . ومعني ذلك أن المواقف والقرارات التي تصدر عن الحاكم فيما يتعلق بالقضايا الوطنية الكبرى، تؤثر بالضرورة على حاضر الوطن ومستقبله، ويدفع المواطنون جميعًا الثمن لتلك القرارات، وهي في تأثيرها لا تقتصر على ذلك الرئيس أو الحاشية التي تحيط به عند صدور ذلك القرار. ومن هنا كان من الضروري أن نفهم خلفية صدور بعض قرارات الرئيس جعفر محمد نميري، التي ما زال أثر بعضها مستمرًا حتى اليوم ونحن نتحدث عن مشاكل السودان في عام 2012، أي بعد مرور أكثر من ربع قرن على زوال سلطة الرئيس نميرى!!

وهكذا فإن مدخلنا لمثل هذا الحديث، هو علم النفس، وما يرتبط به من دراسة لسلوك الأشخاص. وبعبارة أكثر دقة، فإننا نمعن النظر من زاوية "علم النفس السياسي" الذي هو علم يرمي إلى فهم العلوم السياسية، وفهم تصرفات الساسة،وفهم السلوك السياسي، باستخدام نظريات علم النفس(*).

ومما يساعدنا للمضي قدمًا في هذا الطرح أن علم النفس السياسي يزخر بالدراسات التي تتناول مكونات الشخصية للفرد وآثارها على سلوكه السياسي، والدراسات التي تختص بالحالة الصحية للشخص وانعكاساتها على سلوكه السياسي، وكذلك حالات المرض الشديد وما يترتب عليها من سلوك وقرارات سياسية للزعيم أو الحاكم يمكن أن تكون لها نتائج جد خطيرة على المسرح السياسي . ويلاحظ القارئ أن الكثير من المؤسسات السياسية، حتى في بلدان تتوفر فيها حرية الصحافة والتعبير، تنزع إلى إخفاء الحقائق عن مرض الرؤساء والقادة السياسيين، بهدف التقليل من ظاهرة إضعاف الثقة من جانب الشعب في ذلك القائد وقدراته . وكلنا يدرك أن المرض ظاهرة مرتبطة بالحياة، وهي لا تعرف المواقع ولا المناصب، ولا يفلت منها الكائن الحي . غير أن مرض الحكام والزعماء وأصحاب القرار، تكون له انعكاسات على حياة الآخرين نظرًا للقرارات والمواقف التي تصدر من صاحب قرار لا يتمتع بالصحة، أو لا يتمتع بالإدراك الكامل لأبعاد ما يصدر عنه من قرارات. وهنا تأتي المشكلة، وتتضح أهمية الصلة الوثيقة بين علم النفس السياسي وصحة أصحاب السلطة والقرار.

ومن خلال مطالعاتي، وجدت رصدًا لحالة الرئيس جعفر محمد نميري الصحية وآثارها على قرارات كبرى اتخذ معظمها في النصف الثاني من عهده، في الحالات المستخدمة للتدليل، في كتاب أحد أشهر الباحثين في مجال علم النفس

(*) كان العالم الألماني أدولف باستيان Adolf Bastian هو أول من أطلق مصطلح "علم النفس السياسي "عام 1860 في كتابه تاريخ الإنسان Man in History

السياسي، الأستاذ جيرولد بوست Jerrold Post. (*) ولكي نفهم الزاوية التي انطلق منها تحليل حالة الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميرى، لا بد أن نوضح للقارئ خلفية صاحب هذه الدراسة. فهو بلا منازع، يعتبر رائد تطوير نظرية ومناهج تحليل شخصيات القادة السياسيين . وارتبط ذلك باختياره من جانب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، للتفرغ لمثل هذا النوع الحساس من الدراسات. ووقتها أسس الأستاذ جيرولد بوست " مركز تحليل الشخصية والسلوك السياسي " التابع للوكالة. وكانت أولى الدراسات التي خرجت من ذلك المركز تتعلق بالرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن، واستخدم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر هذين الملفين في مباحثات كامب ديفيد عام 1979 .ومثل هذه الملفات، لا تترك شاردة ولا واردة في تحليل شخصيات القادة في كل أنحاء العالم، وتقوم وكالة المخابرات المركزية بتقديمها للرئيس الأمريكي تمهيدًا للقائه بالزعيم المعني أو لفهم دواعي تصرفاته في بعض القضايا الهامة. وعلى الأخص تهتم مثل هذه التقارير بالحالة الصحية للشخص موضع الدراسة، أيضًا لتفسير تصرفاته، إذا كان يصدر قرارات ويتخذ مواقف في حالات من الضيق، أو اليأس أو التوتر الشديد، أو حتى اللامبالاة من نتائج قراراته، إن كان ذلك الحاكم يعلم أن مرضه وصل إلى مرحلة متقدمة!!!

بعد أن تعرض الأستاذ جيرولد بوست لحالة رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن وسلوكه السياسي عندما تفاقمت أوضاعه الصحية، وإصداره لأكثر القرارات تشددًا في حياته، لعلمه أن أحلامه في دولة إسرائيل لن تتحقق ليراها وهو علي قيد الحياة. وهذا في حد ذاته، من العوامل التي تدفع بالشخصية السياسية إلى اتخاذ قرارات تصل إلى أقصى درجات سقف التشدد والتحوط. وعليه عندما تعرض بيجن لأزمته القلبية في شهر يونيو عام 1980، وهو مازال

(*) كتاب الأستاذ جيرولد بوست عنوانه: Leaders and their followers in a dangerous world: the psychology of political behavior. Cornell University Press,2004

في المستشفى، كان مهووسًا بمسألة تحديد معالم كيان "أرض الميعاد" أمام العالم كله . وفي ذلك الجو أصدر بيانه الحكومي الشهير حول مدينة القدس ومستقبلها، في نظره . ونص ذلك البيان على: "أنه تأسيسًا على الإجماع الوطني وسياسة الحكومة الإسرائيلية، فإن مدينة القدس التي تم توحيد شطريها في إطار تحرك مشروع للدفاع عن النفس، ستظل موحدة إلى الأبد، وغير قابلة للتجزئة إلى الأبد، وعاصمة لدولة إسرائيل كحق ثابت، إلى الأبد"(*).

ذلك هو أنموذج القرار الذي يتخذ في حالات المرض الشديد، وواضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أراد أن يقطع الطريق أمام المفاوضين الإسرائيليين الذين قد يتعرضوا لموضوع القدس في المستقبل، أو أنه أراد أن يعطيهم مخرجًا تاريخيًا لرفض الحديث عن القدس عاصمة لدولتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية!! وعلاوة على ذلك، وبعد حوالي ستة أشهر من تلك الواقعة، دخل مناحيم بيجن المستشفي مرة أخرى، وبينما هو يصارع المرض على سريره (ديسمبر1980)، استدعى الوزارة الإسرائيلية لاجتماع طارئ، وأعلن فيه تطبيق قوانين إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، بما يعني ضمها بالقوة لدولة إسرائيل .

ذهب الأستاذ جيرولد بوست بعد ذلك للحديث عن حالة الرئيس السوداني جعفر محمد نميري. حيث قرر في كتابه أن تدهور حالة الرئيس نميري الصحية، اقترنت بتصاعد إعلاناته لتمسكه بالدين ....وأصبحت طريقته في تسيير الدولة أكثر ما تكون بالممارسات الشخصية والبعيدة عن أي أطر مؤسسية.واتسمت ممارساته بالميكيافيللية وتحريك المحيطين به في اتجاهات متضاربة أدت إلي تفرقهم وتشرذمهم .واستدل الكاتب على أن الرئيس جعفر نميري تفاقمت حالته الصحية في نهاية عقد السبعينات، حيث أصبح يشعر بحالات .... DROWSINESS AND CONFUSIONAL EPISODES DESCRIBED AS

(*) المرجع السابق .ص81.

TEMPORARY DEMENTIA AND COLLAPSED ON SEVERAL OCCASIONS. ولكن حالة نميري تم تشخيصها في مستشفي والتر ريد العسكري، بالعاصمة الأمريكية واشنطن في عام،1979

WIDESPREAD ARTERIOSCLEROSIS WHICH WAS AFFECTING THE CIRCULATION TO THE BRAIN AND THE HEART. IN ADDITION AN ARTERIOSCLEROSIS PLAQUE HAD LED TO OBSTRUCTION OF THE INTERNAL CAROTID ARTERY WHICH PROVIDES THE MAIN BLOOD SUPPLY TO THE BRAIN, THIS WAS THE CAUSE OF HIS MENTAL SYMPTOMS. .

وبالاستعانة بصديق من كبار الأطباء يمكن وضع هذه العبارات باللغة العربية وبصورة مبسطة: أن الحالة كانت تتمثل في تصلب الشرايين المتعدد، والذي يؤثر على سريان الدورة الدموية للدماغ والقلب . علاوة على وجود لوحة صغيرة في التصلب الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة سريان الدم في الشريان العنقي الداخلي، والذي يغذي الشريان الرئيسي الخاص بتغذية الدماغ، وينتج عن ذلك أعراض منها نوبات الشعور بالدوخان والاضطراب السلوكي، تسمى في بعض الأحيان بالخرف المؤقت، وقد تؤدي في بعض الأحيان أيضًا إلى أن يفقد الشخص وعيه.

واصل الكاتب أن الرئيس نميري عاد مرة أخرى لمستشفي ولتر ريد في عام 1980 وأجريت له جراحة لإزالة الجلطة في الـ CAROTID ARTERY، غير أنه "أسر لبعض معاونيه أن الأدوية التي يتعاطاها باتت تؤثر على قدرته في التركيز والتفكير ... مما جعله يتحدث في عام 1981 أنه سيتقاعد عن الحكم في العام الذي يليه"(*).

(*) المرجع السابق ص84.

وفي سياق متصل، أشار الكاتب إلى أن بعض خطابات وتصريحات الرئيس جعفر نميري كانت تدل على نوع من الهوس بالعجز وانعدام الحيلة، لأنه كان يدلي بأقوال تنم عن مبالغة شديدة في تمتعه بالقوة، للتعويض عن حالة العجز الجسدي التي ترتبط بالمرض. ومن ذلك بعض أحاديثه عن "قدراته المطلقة" في الفعل، ومن ذلك مثلًا قوله: " أنا مخول بموجب الدستور أن أتخذ ما أشاء من الإجراءات لحماية الثورة". وأضاف وهو يشير إلى أحد حراسه المسلحين : "استنادًا على الدستور يمكنني أن أصدر الأوامر لهذا الحارس بإطلاق النيران على أي شخص، وما عليه إلا أن يمتثل لأمري" (*).

واقعة أخرى استدل بها الأستاذ جيرولد بوست، وردت أيضًا في كتاب الدكتور منصور خالد المشار إليه في الحاشية أدناه، وهي تعكس درجة الهوس بالعنصر الديني الذي ارتبط بتدهور الحالة الصحية للرئيس جعفر نميري . فعندما تعرضت سوريا للزلزال في ديسمبر 1981بعث الرئيس نميري برسالة للرئيس السوري حافظ الأسد يقول له فيها أن الزلزال لم يكن سوى عقوبة إلهية نظرًا لما جري في سوريا من تجاهل لقوانين الإله ومحاولات لإطفاء نار القرآن، في ذلك البلد. وعلى هذا المنوال استرسل الكاتب للوصول إلى الاضطراب المتواصل في صحة الرئيس جعفر نميري، وإسراعه بإعلان قوانين سبتمبر 1983 (التي أسماها قوانين الشريعة الإسلامية، ونحن وغيرنا كثيرون نختلف معه في ذلك). وادعي أنه صاحب رسالة ليبسط العدل في الأرض بعد أن ملأها غيره جورًا وظلمًا!!

ومواصلة للاستقصاء حول هذا الموضوع، طرحت السؤال على الدكتور منصور خالد في لقاء معه بالخرطوم في شتاء عام 2012، وبالتحديد إن كان قد لاحظ تأثير حالة الرئيس نميري المرضية (تصلب الشرايين) على تصرفاته وأفعاله

(*) ذات المرجع ص 85، نقلا عن كتاب الدكتور منصور خالد Nimeiri and the Revolution of Dis-May . 1985.

السياسية؟ وكان رد الدكتور منصور خالد سريعًا وحاسمًا بقوله : بالتأكيد كان لحالته تلك تأثيرها على تصرفاته (استعمل اللفظة الإنجليزية definitely) وخاصة في أيامه الأخيرة وقيامه بتصرفات غير راشدة (irrational). ثم واصل حديثه بأن حالة الرئيس نميري تلك قادته إلى أن يلجأ للخرافة كوسيلة للعلاج، ومن المؤسف أن الوسيط في ذلك كان هو الدكتور بهاء الدين محمد إدريس، وزير رئاسة الجمهورية، صاحب الخلفية العلمية (scientist)!! وأضاف الدكتور منصور –في إشارة لتصرفات الرئيس نميري الجامحة – ما قاله زميله في الوزارة وقتها الدكتور جعفر محمد علي بخيت الذي قال عن نميري : " هذا صنم صنعناه بأيدينا ولن يقتلعه إلا رب العالمين"!!!(*)

هناك حادثة أخرى، لها صلة بهذا الموضوع، وهي في غاية الغرابة. فقد روى لي السفير إبراهيم طه أيوب (وزير خارجية حكومة الانتفاضة بعد سقوط نظام الرئيس نميرى) في لقاء معه في داره بالخرطوم في شتاء عام 2012، أنه كان مع الرئيس جعفر نميري في مكتب الرئيس بقاعة الصداقة بالخرطوم في يونيو عام 1977، وبعد حديث مع الرئيس نهض الأخير ليودعه لكنه سقط على الأرض بصورة مفاجئة. وقال السفير إبراهيم طه أنه ذهل لذلك المشهد، ولكن بعد ثواني نهض الرئيس مرة أخري، وقال للسفير : لا بد أنك خفت وظننت أنني توفيت!! وسارعه السفير بالقول : كنت في حالة من الذهول وشعرت بالخوف من أن يظن الناس بأنني قتلت الرئيس!! وهنا واصل الرئيس نميري حديثه شارحًا للسفير بأن الأطباء نصحوه بأن ينهض فى شئ من التدرج "واحدة.. واحدة" وأنه يتعاطى بعض العقاقير لمعالجة حالته تلك(**).

تلك أمثلة وشواهد علاوة على ما ورد في كتاب جيرولد بوست، صاحب الباع الطويل في دراسات علم النفس السياسي، وحالات المرض وتأثيرها على سلوك الحكام . ويمكنني بعد ذلك أن أبدي بعضًا من الملاحظات .

(*) مقابلة مع الدكتور منصور خالد في داره بالخرطوم بتاريخ 14 فبراير 2012.

(**) مقابلة مع السفير إبراهيم طه أيوب في داره بالخرطوم يوم 7 فبراير 2012.

- تحدث الكثيرون من الذين تعاملوا مع الرئيس جعفر محمد نميري عن ضيق مساحة الانتباه والإصغاء لديه عندما يطرح محدثوه قضايا تتسم بالتفاصيل والاستدلالات والتسلسل المنطقي. ومعنى ذلك أنه كان لا يطيق معاونيه الذين يجنحون لمنهج البيانات والسرد التفصيلي للقضايا التي يعرضونها عليه. وقد تندرت أوساط الخرطوم ومجالسها في منتصف السبعينات من القرن الماضي برواية تتعلق بوزير مقتدر، رفيع العلم والثقافة، ولكنه أبعد عن الوزارة . وألمح ظرفاء الخرطوم المقربون من الرئيس جعفر نميري وقتها، أن الرئيس أبعد ذلك الوزير بسبب ضيقه من أسلوب الأخير في استخدام بعض الوسائط القياسية والرسومات البيانية في أحاديثه مع الرئيس، وهو أمر لم يكن يلقى هوى في نفس الحاكم الذي كان يريد عروضًا مبسطة وسريعة، لانعدام صبره على تلك الوسائط والتفاصيل. وهذا في حد ذاته، دليل كبير على ضيق مساحة الانتباه، وهي ليست من الصفات التي يتصف بها الصانع للقرار، الذى لابد له من سماع كل الجوانب المحيطة بالموضوع المطروح، تفاديًا للخفة والعجلة في أمور لها تأثير كبير على أوضاع الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأنا لست في محل من يستطيع أن يجزم بأن الضيق بالتفاصيل، لدى الرئيس جعفر محمد نميري، كان مقترنًا بحالته الصحية التي وصفها الأستاذ جيرولد بوست، إلا أنني، وبعد حديثي مع بعض الأطباء، لا أستطيع أيضًا استبعاد أن يكون لذلك صلة ما بالحالة الصحية للرجل.

- كانت شخصية الرئيس جعفر محمد نميري تجسيدًا حيًا لعوامل نفسية معقدة، ويبدو أن شخصيته في أيام الشباب ومقتبل العمر- فيما رواه أقرانه ومعاصروه في مراحل الدراسة- شخصية تفيض بالحيوية والعنفوان والقوة الجسدية . لكن ذلك العنفوان دخل في علاقة تضاد جدلية بينه وبين تراجع كبير في الجوانب الصحية للرئيس، مما أوقعه في البحث عن التعويض بمواقف ممعنة في العنف السياسي، في بعض الأحيان، في إطار التحليل الوارد في عرض الأستاذ جيرولد بوست. ويمكن القول أن إصرار الرئيس جعفر محمد نميري على إعدام المفكر السياسي محمود محمد طه في مطلع عام 1985، لم يكن سوى تدليل على الطرح الذي يحمل صراع القوة والضعف في مخرجات السلوك السياسي في تلك

الواقعة. (كان للأستاذ محمود محمد طه أعداء آخرون في الحركة الإسلامية السودانية بقيادة الدكتور حسن الترابي، وهؤلاء وجدوا في التخلص من ذلك الرجل فرصة سياسية ذهبية، روجوا لها ولم يعترضوا عليها).

- يبدو أن التوترات الشديدة التي سيطرت على شخصية الرئيس جعفر محمد نميري، لم تساعده في أواخر أيامه على ضبط أعصابه في بعض المواقف التي تحرك الغضب عند الإنسان. وبالطبع فإن الرؤساء هم كغيرهم من البشر، يفرحون ويغضبون وتعتل صحتهم. غير أن الرؤساء والحكام يجدون أنفسهم في الغالب الأعم محرومون من إبداء ردود الفعل العفوية أمام الآخرين في حالات الغضب بصورة خاصة. وهذا أمر يرتبط بمقتضيات القيادة وكبح العواطف بما يمكن من تهدئة العقل والنفس، حتى لا يترتب على غضب الرؤساء والحكام نتائج لا يمكن التراجع عنها بسهولة. ويحضرني في هذا السياق واقعة في واشنطن فى نوفمبر من عام 1983 بمقر إقامة الرئيس جعفر محمد نميري (دار السفير) عندما انفجر بركان غضب الرئيس موبخًا من حوله من مساعديه لأنهم وضعوا في برنامجه استقبال السفير الأمريكي السابق بالخرطوم ويليام كونتوس، لتسليمه الوسام الذي يمنح للسفراء المغادرين، حيث لم يتم ذلك بالقصر الجمهوري في الخرطوم. وأصل الحكاية أن السفير الأمريكي ويليام كونتوس، كان قد خدم بلاده سفيرًا في الخرطوم خلال فترة حرجة في العلاقات السودانية الأمريكية (الفترة 1980-1983) . لكن الرجل غادر الخرطوم في صيف عام 1983 دون أن يسلمه الرئيس نميري الوسام الذي درجت رئاسة الجمهورية منحه للسفراء المنتهية مهامهم. ودار وقتها حديث بين الكواليس أن الرئيس كان غير مرتاح لتصرفات السفير وليام كونتوس، خاصة لمبادرات الأخير في اللقاء ببعض زعماء المعارضة لنظام الرئيس نميري، وبعض السياسيين الذين كانوا محل شك وتوجس من قبل النظام. وذكر بعضهم أن الرئيس كان سعيدًا بانتهاء مهمة ذلك السفير . وعلى هذه الخلفية، اجتهد أهل المراسم في القصر الجمهوري ليكون تسليم الوسام أثناء زيارة الرئيس نميري لواشنطن، ما دام وليام كونتوس قد عاد إلى الولايات

المتحدة. وفي اليوم الموعود لذلك تساءل الرئيس عن الشخصية التي ستزوره بعد مقابلة خرج صاحبها، وهنا سارع المحيطون بالرئيس لإخطاره بأن السفير وليام كونتوس هو القادم لتسلم الوسام. ولم يمهل الرئيس أحدًا لتأمل رد فعله، وانفجر بركان غضبه بصورة جعلت الكثيرين حوله يلجئون إلى الغرف المجاورة لصالون الاستقبال، تفاديًا لتلك الغضبة الكبرى. وردد الرئيس عبارات بدا فيها استياؤه الشديد لوضعه في موقف لم يكن هو يحبذه. وأذكر أن الشخص الوحيد الذي أفلح في تهدئة الرئيس كان هو السفير عمر صالح عيسي، وأقنعه بأن يتم اللقاء ويمنح الوسام دون مناقشات تذكر، ما دام الرجل - في تلك الأثناء- كان في طريقه إلى مقر إقامة الرئيس. وبالفعل تم ذلك . لقد توفي السفير وليام كونتوس في عام 2002، ويقيني أنه حتى وفاته لم يكن على دراية بما سردناه هنا من خلفية، وفي كل الأحوال، فإن ما حدث لا يقلل من دور ذلك السفير في خدمة بلاده، بل بالعكس، فقد كان الرجل حصيفًا وقارئًا جيدًا لعلامات الوضع السياسي في السودان، بحسبما آلت إليه الأمور فيما بعد(*).

يجدر بالذكر أن الولايات المتحدة، بعثت بسفير خلف السفير كونتوس، وهو السفير هيوم أليكساندر هوران (للفترة 1983-1986)، ويظل تعيين ذلك السفير من الأمور الملفتة للنظر، بحسبانه أحد أعظم السفراء المختصين بالمنطقة والشئون العربية، ويتمتع بمقدرات فائقة في إتقان اللغة العربية، إلى درجة مذهلة مما جعله يوصف دائمًا بأنه أقدر المتحدثين باللغة العربية في الخارجية الأمريكية دون منازع . وكان ذا شخصية جاذبة عندما يحدثك أو يحاورك باللغة العربية . ليس هذا فحسب، بل إن الرجل كان ذا خلفية ثقافية ترتبط بالحضارة الفارسية،

(*) وليام كونتوس هو السفير الثامن في الترتيب من السفراء الأمريكيين الذين خدموا في السودان منذ افتتاح السفارة الأمريكية في الخرطوم في فبراير من عام 1956 (فيما عدا الذين خدموا كقائمين بالأعمال في فترات معينة) . وهو من السفراء الذين عينهم الرئيس رونالد ريجان، ولم يكن ممتهنًا للمهمنة الدبلوماسية، على خلاف زملائه السبعة الآخرين الذين عملوا بالسودان والذين كانوا كلهم من الدبلوماسيين الاحترافيين. (راجع ويكيبيديا، الموسوعة الإليكترونية: سفراء الولايات المتحدة لدي السودان).

إذ كان والده دبلوماسيًا إيرانيًا هو السيد عبد الله انتظام. ومن الملحوظ أن السفير هيوم هوران (توفي عام 2004) كان يتمتع بقدرات هائلة في خلق الصلات والتغلغل بين الفئات والشخصيات المؤثرة في مجرى الأحداث في عدد من مواقع عمله. ومهما يكن من أمر فإن مهمته كسفير لبلاده في السودان لم تكن ميسرة، فقد وجد نفسه متنقلًا من التعامل مع نظام الرئيس جعفر محمد نميري لنحو عامين، ثم متعاملًا لنظام جاء على أنقاض نظام نميري لمدة عام تقريبًا، في مهمة دبلوماسية كانت مليئة بالمآزق والتوتر والشد والجذب . وكان محور ذلك التوتر ما أبدته الحكومة السودانية الجديدة من رغبة في إنهاء مهمة السفير هيوم هوران، نسبة للدور الكبير الذي لعبه في عملية ترحيل اليهود الفلاشا الإثيوبيين (عملية موسى) في أواخر عهد الرئيس جعفر نميري، من السودان إلى إسرائيل . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تستجب لتلك الرغبة السودانية. وقد عبر السفير هيوم هوران عن تلك الملابسات فيما بعد بقوله: "بعد أن ظهرت الحقائق الخاصة بترحيل اليهود الفلاشا من السودان، أرادت الحكومة السودانية الجديدة أن تنتهي مهمتي سفيرًا لدى السودان . غير أن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية شيستركروكر، أبلغ الحكومة السودانية، أنها إذا ما أرادت أن تستمر في التعامل مع الحكومة الأمريكية، فعليها أن تفعل ذلك عن طريق هيوم هوران، وليس غيره"!!(*)

في هذا السياق أيضًا حصلت على إفادة من السيد إبراهيم طه أيوب وزير الخارجية السودانية في عام 1985، مؤداها أن حكومة الانتفاضة التي جاءت بعد زوال حكم النميري في أبريل عام 1985 لم يكن لديها "موقفًا مؤسسيًا" يطالب بإبعاد السفير هيوم هوران، لأن ذلك لم يكن من أولويات الحكومة التي كانت منشغلة بموضوعات أخرى ذات أولوية مثل كارثة المجاعة في غرب السودان وشرقه والمطالبة باسترداد الرئيس النميري اللاجئ في القاهرة لمحاكمته، وكذلك محاكمة قادة حكومة مايو الذين قاموا بالانقلاب في مايو 1969 ضد الحكومة

(*) دورية Middle East Quarterly.Fall 2004.pp.53-60.

المنتخبة. غير أن السيد إبراهيم طه ألمح إلى أن بعض الأشخاص، كانوا يبدون التخوف من شخصية السفير الأمريكي هيوم هوران لمقدرته الفائقة في إتقان اللغة العربية، واعتقد بعضهم أنه من رجال المخابرات الأمريكية. وأكد لي أن وزارة الخارجية، كمؤسسة، لم تكن طرفًا في هذه التصورات، وكان رئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله وكذلك المجلس العسكري الحاكم، كانوا كلهم داعمين لموقف وزارة الخارجية(*).

ومن المناسب أن نذكر انتقال السفير هيوم هوران سفيرًا للولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية (1987-1988) وانتهت مهمته هناك بناءً علي طلب من الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية. ونحن معشر الدبلوماسيين، نفهم جيدًا مدلول انتهاء المهمة بناءً على طلب البلد الذي يعمل فيه الدبلوماسي، لأن ذلك يرتبط بوضوح، بالتعبير عن عدم رضاء سلطات ذلك البلد . وهنا تختلف المفاهيم والتقييم بين طرفي المعادلة (البلد المرسل والبلد المستقبل) حتى وإن جامل الأول الأخير بسحب ذلك الدبلوماسي. وقد أفصح السفير هيوم هوران بعد سنوات عديدة عن ملابسات خروجه من المملكة العربية السعودية، بضغط من السلطات السعودية لأسباب عديدة، منها موضوع ترحيل اليهود الفلاشا من السودان لإسرائيل، ولم تستطع وزارة الخارجية الأمريكية الصمود أمام الضغط السعودي كما فعلت مع السودان، وانتهى الأمر بإنهاء مهمته كسفير لدى المملكة العربية السعودية(**).

(*) المقابلة المشار إليها سابقا مع السفير إبراهيم طه أيوب في داره بالخرطوم بتاريخ 7 فبراير 2012.

(**) المرجع السابق. من الطريف أن السفير هيوم هوران ذكر أن السعوديين لم يفهموا أن يكون هو على غير دين والده المسلم. وعلى حسب ما رواه في المرجع آنف الذكر أن ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز " بعث لي برسالة فحواها أنه في حالة إعلان إسلامي فإنه سيمنح الجنسية السعودية لنجلي المولود في عام1975 . غير أنني شكرت الأمير على ذلك العرض، وطمأنته بأنني ظللت على دين غير دين والدي".

اجتماع هام في وزارة الخارجية الأمريكية إثر انهيار نظام الرئيس جعفر نميري

غادر الرئيس جعفر نميري واشنطن عائدًا إلى السودان مساء الجمعة الموافق الخامس من أبريل عام 1985، كما سبق وذكرنا . وكانت المغادرة متعجلة ويسودها الكثير من التوجس والارتباك، وقد أيقن الكثيرون منا بأن شواهد الأمور تدل على أحداث جسام يخبئها القدر للرئيس نميري ولنظام حكمه.

بعد وداع الرئيس بقاعدة أندروز الجوية المجاورة للعاصمة واشنطن، عدنا جميعًا إلى منازلنا والإرهاق يبدو علينا، من جراء عمل مكثف وعلى مدار الساعة، قبيل الزيارة وأثناءها امتد لأكثر من أسبوعين . وبرغم ما كان يتوقعه المرء من أحداث كبيرة قادمة، إلا أنني كنت أمنى النفس بقسط من الراحة خلال عطلة نهاية الأسبوع، إذا ما سمحت الظروف بذلك.

غير أن تلك الأمنية لم تتحقق وذهبت أدراج الرياح، عندما تلقيت مكالمة هاتفية في فجر يوم السبت، تأكد لى فيها أن نظام الرئيس جعفر نميرى قد انتهى، ووصل الرئيس إلى القاهرة وهناك انتهت رحلته ولم يتمكن من الطيران إلى الخرطوم.

نهضت على الفور لأتابع وكالات الأنباء وتحققت من صحة الخبر، وتوجهت مباشرة إلى مكتبي بالسفارة لأكون في موقع أفضل يمكنني من متابعة التطورات . وعند وصولي إلى السفارة وجدت بعضًا من مندوبي وكالات الأنباء عند المدخل ومن بينهم مندوب شبكة سي إن إن (CNN)الإخبارية وهم يريدون تصريحات من السفارة حول الموقف في السودان . وأسرعت في الصعود إلى مكتبي ولحسن الحظ وجدت إخطارًا من الخارجية السودانية لكل السفارات يؤكد تولي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة وإيقاف العمل بالدستور وانتهاء نظام الرئيس نميري. وقد مكنني ذلك من الحديث لمندوبي الصحافة والإعلام المنتظرين في إطار ما ورد إلينا وحاول أحدهم أن يجرني في حديث عن مستقبل العلاقات الأمريكية السودانية في ظل النظام الجديد، إلا أنني تفاديت الدخول في تفاصيل

حول ذلك الموضوع بالنظر إلى أن الأمور ما زالت في بداياتها، برغم ما عبرت عنه من أن السودان يتطلع لعلاقات جيدة ومستمرة مع الولايات المتحدة.

كان السفير عمر صالح عيسى يتابع التطورات من جانبه من مقر سكنه، وعندما تجلت الأمور خاطبني عبر الهاتف وتبادلنا ما لدينا من معلومات، وأهمها أن نظامًا جديدًا تولى السلطة في السودان بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الدهب، رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي وأن المشاورات جارية لتشكيل وزارة مدنية انتقالية.

نسبة لموقعي كنائب للسفير، كان واضحًا أن الأمور تسير في اتجاه أن أتولى مهمة رئاسة السفارة كقائم بالأعمال بالإنابة، وذلك في ظل ما توقعه الجميع بأن السفير سيعفي من منصبه، بالنظر إلى الصلة القوية التي تربطه بالرئيس جعفر نميري. وبالفعل فقد سبق السفير جميع الجهات عندما تحادثنا عبر الهاتف صباح السادس من أبريل وخاطبني بقوله :" واضح أنك ستكون القائم بأعمال السفارة ..وأنا سأكون في منزلي، وبالطبع يمكنك الاتصال بي في أي وقت تشاء إذا ما كان لديك ما تود إطلاعي عليه مما يصلك من الخرطوم...وأتمنى لك التوفيق ".

مرت بضع أيام لحين ما تلقيت تعليمات من رئاسة وزارة الخارجية بأن أتولى مهمة القائم بأعمال السفارة وإحالة السفير إلى التقاعد من منصبه. وهنا كانت مهمتي الأولى أنني طلبت مقابلة في وزارة الخارجية الأمريكية، وحملت معي مذكرة رسمية تحوى تعليمات الخرطوم المذكورة أعلاه . وقد تمت المقابلة في صباح يوم الإثنين الموافق 15 أبريل عام 1985 مع السيد جيمس بيشوب James Bishop مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية وذلك بحضور زميله السيد بيتر لوندونو Peter Londono المسئول عن شئون السودان بوزارة الخارجية .

في ذلك الاجتماع الهام، نقلت إلى السيد بيشوب قرار المجلس العسكري

الانتقالي بالخرطوم الخاص بإعفاء السفير عمر صالح عيسى من منصبه اعتبارًا من 14 أبريل 1985، وتكليفي القيام بأعمال السفارة، وسلمته المذكرة التي ضمت هذه المعلومات.

كان اللقاء وديًا وأضفى عليه السيد بيشوب جوًا مواتيًا بهدوئه المعهود، ودار بيننا بعض الحوار . ولمعرفتي الشخصية بالسيد بيشوب لا بد أن أشير إلى أنه كان من أكثر السفراء الأمريكيين دراية بالشئون الإفريقية، ويتميز تناوله للأمور بكثير من التروي والهدوء والحكمة. وفي حديثه عبر السيد بيشوب عن ترحيبهم وحرصهم التام للتعاون معي في مهمتي، كما أنه أكد أن الولايات المتحدة لن تتوانى في دعمها ومساعدتها للسودان الذى يمر بمرحلة انتقالية حساسة. ثم أردف قائلًا بأن الحكومة الأمريكية تلقت بارتياح تصريحات الفريق سوار الدهب رئيس المجلس العسكري الانتقالى، سواء في ميدان السياسة الداخلية أو في ميدان السياسة الخارجية. كما أنه خص بالذكر تلك التصريحات المتعلقة بتوجه السودان لمعالجة المشكلة الاقتصادية بشجاعة والعمل على حلها وعدم تأجيلها . علاوة على التصريحات حول الحوار الرامي إلى إشاعة السلام في جنوب السودان، بوصف ذلك من أولويات المهام السياسية الداخلية .كذلك عبر السيد بيشوب عن تقديرهم لتصريحات رئيس المجلس العسكري الانتقالي الخاصة بالسياسة الخارجية وحرص السودان على تسوية خلافاته مع الدول بالطرائق السلمية والحرص على العلاقات الوثيقة بكل من مصر والمملكة العربية السعودية.

من النقاط التي أثارها المسئول الأمريكي في هذا اللقاء أيضًا، تعبيره عن أنهم أصيبوا بنوع من خيبة الأمل تجاه ما أسماه " رد الفعل السلبي " الذي أبداه الزعيم الجنوبي جون قرنق إزاء مبادرات النظام الجديد في السودان للحوار معه. وأضاف قائلًا : "إن تصريحات قرنق هذه لا تساعد على دفع عجلة السلام والاستقرار في السودان". وأنهم يأملون أن يتبنى السيد قرنق موقفًا إيجابيًا يتعاون فيه مع الإدارة السودانية الجديدة .

ذلك ما كان من أمر لقائي بالسيد جيمس بيشوب، وقد قمت في ذات صباح ذلك اليوم بنقل فحوى مقابلتي معه إلى وزارة الخارجية في الخرطوم، ثم تفرغت لمتابعة الاتصال بالعديد من الجهات ذات الأهمية، سواء كان ذلك في الكونغرس الأمريكي، أو في وسائط الإعلام المختلفة، أو مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية المهتمة بالعلاقات السودانية الأمريكية، وكذلك رؤساء البعثات العربية والإفريقية، وممثلي وأعضاء الجالية السودانية.

لا شك أن تكليفي بمهمة إدارة شئون السفارة في واشنطن، كان في ظل تلك الظروف المعقدة، تجربة ثرة أتاحت لي التصدي للكثير من الأمور الهامة المرتبطة بالمصلحة الوطنية لبلادي وذلك برغم ما كان يهب من عواصف بين الخرطوم وواشنطن . وأستطيع القول بأن الله وفقني في تلك المهمة الحساسة بدعم وتعاون من زملائي في الكادر الدبلوماسي والإداري ورؤساء الملحقيات العسكرية والاقتصادية والثقافية بالسفارة بصورة أعتز بها في خدمتي الدبلوماسية.

السناتور رودي بوشويتز ولقاء في الكونجرس

من المواقف التى لا أنساها أثناء خدمتي الدبلوماسية في واشنطن ، ذلك الاجتماع الذي دعاني له السناتور رودي بوشويتز Rudy Boschwitz في مكتبه بالكونجرس الأمريكي في بداية صيف 1985 . كان ذلك إبان فترة تحملي مسئولية القائم بالأعمال بعد انهيار نظام الرئيس جعفر نميرى. وكما ألمحت من قبل، كانت تلك فترة حرجة بالنسبة للعمل الدبلوماسي بالسفارة ، بالنظر إلى التطورات التي بدا عليها شئ من التوتر في علاقات الخرطوم وواشنطن. اتصل بى أحد معاوني السناتور بوشويتز هاتفيًا وأفادني أن الأخير يريد مقابلتي على وجه السرعة في مكتبه بالكونجرس. وهنا حاولت أن أسال ذلك المعاون عن موضوع المقابلة ، حتى أعد لها ما استطعت من المعلومات والتدبير في عرض ما لدى .لكن الرجل لم يسعفني بما يوضح الأمر وقال لي أنه في الحقيقة لم يكن يعرف الموضوع ولكن السناتور طلب منه إخطاري الحضور للقائه.

ذهبت لمقابلة السناتور في مكتبه. وجلس معنا أحد معاونيه لكتابة محضر المقابلة ، كما هو متبع في مثل هذه الاجتماعات . وبعد تبادل بعض عبارات التحية والمجاملة ، دخل السناتور في موضوعات هامة وحساسة على الفور وهو يحمل ورقة في يده تحتوى نقاطًا أعدها مساعدوه له.

الموضوع الأول الذي أثاره السناتور هو حرصه على مستقبل العلاقات الأمريكية السودانية وأنه كان يريد أن يسمع منا شيئًا عن توجهات النظام الجديد في السودان بعد ذهاب نظام الرئيس جعفر نميرى . وهنا بادرت بالقول أن السودان يرغب في استمرار علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة ، وهى علاقات تدعمها مفاهيم المصلحة المشتركة ، وأن هناك المزيد من الفرص لتدعيم تلك العلاقات بين البلدين . وفي ذات الوقت عبرت للسناتور عن تقدير السودان للمساعدات التي تقدمها الحكومة الأمريكية في المجالات المختلفة ، خاصة في مجالي التنمية الاقتصادية ومكافحة آثار الجفاف والتصحر.

أما الموضوع الثاني الذي طرحه السناتور فهو يختص بالعلاقات السودانية المصرية ومستقبلها . وهنا عبر عن قلقه للتوتر الذي بدا على العلاقات بين الخرطوم والقاهرة ، ومن ذلك مطالبة الخرطوم تسليمها الرئيس السابق جعفر نميري لمحاكمته . وألمح السناتور إلى أن العلاقات الجيدة بين الخرطوم والقاهرة ستكون ضمن المقاييس التي تحكم علاقتهم بالخرطوم .

في هذا الصدد ، ذكرت للسناتور أن العلاقات المصرية السودانية تحكمها عوامل كثيرة وأهمها الفهم المشترك لإستراتيجية تلك العلاقات ، والنظام الجديد في السودان يدرك ذلك جيدًا ، وإذا ما طرأت هناك بعض الخلافات فإن تسويتها بين الطرفين ستكون في إطار حوار بناء لأن الروابط بين البلدين تفوق أية اختلافات طارئة في وجهات النظر.وهنا قلت للسناتور بأن موضوع مطالبة النظام الجديد تسليمه الرئيس السابق ، لم توافق السلطات المصرية عليه ، وقالت أن الاستجابة لطلب الحكومة السودانية فيه خرق للدستور المصري ونظامهم القانوني.

أما الموضوع الثالث من موضوعات السناتور بوشويتز، فقد كان حول العلاقات السودانية الليبية. وهنا تحدث عن قلقهم لما يظهر من بناء جسور في العلاقات الثنائية بين الخرطوم وطرابلس، وهم لديهم تحفظ شديد على ذلك بالنظر إلى العداء المستحكم بين واشنطن وطرابلس في ظل نظام العقيد معمر القذافي .(يجدر بالذكر أن واشنطن والخرطوم كان بينهما تنسيق كبير في مواجهة نظام العقيد القذافي ، الذي ما فتئ يسعى جاهدًا للإطاحة بنظام نميرى). وتعرض السناتور أيضًا لإرهاصات تعاون عسكري بين الخرطوم وطرابلس مما سيكون له آثار سلبية على التعاون بين واشنطن والخرطوم .

من جانبي، أدركت على الفور، أن طرح السناتور مرتبط بالمعادلة الكبرى للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وسعى واشنطن لعدم فقدان أي من كروتها في لعبة حصار نظام القذافي، وكيف أن النظام الجديد في السودان سيواجه مشاكل

تلوح في الأفق من جراء تطبيع العلاقات مع نظام القذافي. وعليه فقد حرصت أن أؤكد على مفهوم أساسي وهو أن السودان يحرص على أن تكون له علاقات جيدة وسلمية مع جيرانه ، في إطار سياسة حسن الجوار ، مما يساعده على توجيه موارده من أجل التنمية والاستقرار. وكان واضحًا لي أن السناتور لم يقتنع بذلك الطرح ، وكرر أن النظام الليبي يشكل خطورة على كل جيرانه وأن الولايات المتحدة سترصد التطورات التي تكتنف تحركات ذلك النظام .

ثم انتقل السناتور إلى الموضوع الرابع، حيث تحدث عن الوضع في جنوب السودان وضرورة أن يسعى النظام الجديد في الخرطوم نحو وقف الحرب والحوار من أجل التوصل إلى حل سلمى للصراع. وفي هذا السياق أكدت له أن التقارير التي تصلنا من الخرطوم تؤكد على حرص النظام الجديد على الدخول في حوار جاد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، برغم ما بدا من تحفظات حول هذا الحوار من جانب زعيم الحركة جون قرنق. وكان واضحًا لي أن السناتور لم يكن لديه موقف متبلور تجاه أي من طرفي الصراع في الجنوب، بالنظر إلى أن الأمور وقتها لم تتضح بما يساعدهم على تكوين رأى قاطع ، مثلما حدث لاحقًا بالنسبة لعلاقات الجانب الأمريكي التي توثقت كثيرًا مع الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق.

الموضوع الخامس والأخطر ، تركه السناتور لآخر المقابلة ، وهو يتعلق بما كان يدور في الخرطوم عن محاكمة النائب الأول السابق للرئيس نميري اللواء عمر محمد الطيب وأعوانه لدورهم في ترحيل اليهود الفلاشا من السودان إلى إسرائيل في عهد الرئيس نميرى. وهنا لاحظت تصاعدًا في نبرة صوت السناتور وضغطًا على الحروف وهو يثير هذا الموضوع. وقد بدا لي واضحًا أن موضوع محاكمة الذين اشتركوا في ترحيل اليهود الفلاشا هو مربط الفرس في تلك المقابلة، ولم يتركه السناتور لآخر المقابلة ، إلا من قبيل التشديد عليه.

وجه السناتور حديثه لى قائلًا بأن لديه معلومات بأن الحكومة الجديدة في السودان (حكومة الانتفاضة التي تولت الأمر بعد ذهاب نظام جعفر نميري) ستقوم بمحاكمة " المسئولين السودانيين الذين اشتركوا في عملية ترحيل اليهود الفلاشا من السودان إلى إسرائيل ، وعلى رأسهم نائب الرئيس نميري ، عمر محمد الطيب ." (تعثر السناتور كثيرًا في نطق اسم نائب الرئيس نميرى واستعان بمساعده الذى حضر الاجتماع لتلقينه الاسم). وأردف السناتور قائلا بأنه يعتبر تلك العملية "عملًا إنسانيًا" تم لمساعدة أولئك اليهود للالتحاق بإسرائيل ، وهو لا يرى مبررًا لما تثيره حكومة السودان من غبار حول الأمر. وهنا طلب منى السناتور أن أنقل رسالته إلى حكومة السودان، مع التذكير بأن ما تنوي الحكومة الإقدام عليه من محاكمات ، ستكون له آثار سلبية كبيرة على العلاقات الأمريكية السودانية ، لأن هذا الأمر يهمه ويهم غيره من أعضاء الكونجرس. وألمح في حديثه ، بصورة غير مباشرة ، أن الحكومة السودانية يمكنها أن تصرف النظر عن مثل هذه المحاكمات.

قلت للسناتور بوشويتز أنني سأنقل رسالته إلى الحكومة السودانية ، غير أننى أحرص على توضيح بعض النقاط. أولها أن الحكومة السودانية تحرص على علاقات لمصلحة الجانبين في الخرطوم وواشنطن، وهى لا تريد أن يساء فهم تصرفاتها بشكل لا يخدم هذه العلاقة التي يريدها الطرفان. ثم أضفت في حديثي، أن الحكومة السودانية تسعى إلى إعمال مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية والقضائية والتشريعية) بالمعنى الإيجابي الذي لا يجعل سلطة تتجاوز سلطاتها أو تتغول على السلطات الأخرى. وقلت له أن حديثي لا يعنى أنني أعطيه رد الحكومة على الرسالة ،لأن دوري كموفد دبلوماسي أن أوضح بعض الأمور، ويبقى واجبي بنقل الرسالة لحكومتي وأنتظر منها ما تراه من إفادة.

شكرني السناتور على الحضور وتمنى لى التوفيق في مهامي، وودعته مؤكدًا له أن رسالته ستصل إلى الخرطوم.

ربما يتساءل القارئ عن دواعى حرص السناتور بوشويتز على موضوع الفلاشا هذا ، ولكن الإجابة على ذلك يمكن الحصول عليها ، بغير صعوبة ، من المصادر المتاحة والموثوقة (*).

فالرجل ينحدر من أسرة يهودية ألمانية هاجرت إلى الولايات المتحدة، هربًا من الاضطهاد النازي، وأصبح عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية مينيسوتا للفترة 1978-1991. وله نشاط كبير في المنظمات اليهودية الأمريكية. كما سافر في عام 1991 - مبعوثًا من الرئيس جورج بوش الأب - إلى إثيوبيا في مهمة مكنت المنظمات اليهودية وإسرائيل من تنفيذ هجرة 14 ألف يهودى من إثيوبيا إلى إسرائيل مباشرة في العملية التى أطلق عليها " عملية سليمان" Operation Solomon.

الجدير بالذكر أن مكتب السناتور بوشويتز لم يكتف بتلك المقابلة وما دار فيها ، وتلقيت مكالمة عبر الهاتف بتاريخ 19 سبتمبر 1985 من أحد معاونيه ، ذكر لي فيها أن السناتور " منزعج للغاية لمحاكمة السيد عمر محمد الطيب، النائب السابق للرئيس نميري، والسناتور يخشى على حياة السيد عمر محمد الطيب ، وأنه يعارض بشدة عقوبة الإعدام".

مما يجدر ذكره هنا أن قضية ترحيل الفلاشا هذه خلقت دويًا هائلًا على المستويين الداخلي في السودان والخارجي في العالم العربي ، ودار فيها سجال واتهامات طالت شخصيات سودانية عديدة . ومن ذلك ما نشره اللواء عمر محمد الطيب في صحيفة الوطن السودانية مؤكدًا فيه أن الرئيس جعفر نميري أصدر التعليمات الخاصة بتنفيذ العملية، وقام هو بدوره بإبلاغ ذلك إلى اللواء عثمان السيد(أحد كبار أعوانه الذي - على حد قوله - استعان بضباط آخرين في عملية التنفيذ ذكر منهم الفاتح محمد أحمد عروة) (**) لكن اللواء عثمان السيد كان قد

(*) انظر موقع ويكيبيديا على الإنترنيت، الصفحة الخاصة بالسيد رودى بوشويتز.

(**) صحيفة الوطن السودانية ، العدد 1631 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

روى صورة أخرى لا تتفق مع كلام اللواء عمر محمد الطيب . وليس غرضنا هنا إثبات أي من الروايتين لعدم تخصصنا في البحث في هذه المسألة وفي هذا السياق ، ولكن المهم أن نفهم أن الرئيس نميرى وبعض من كبار أعوانه كانوا طرفًا في هذه العملية.

خلاصة ما يمكن أن يخرج به المرء من تلك المقابلة أنها كانت تجسد براعة العمل لجماعات الضغط اليهودي في أوساط الكونجرس كما أنها توضح التزام السناتور بوشويتز بالقضايا التي تتعلق بإسرائيل . ثم أن المقابلة تؤكد بلا جدال أن عالم السياسة الخارجية لا يعرف الأصدقاء الدائمين ولا يعرف الأعداء الدائمين ، ولكنه يعرف فقط المصالح الدائمة.

•

اجتماع مثير في البيت الأبيض

بعد سقوط نظام الرئيس جعفر محمد نميري في أبريل 1985، توليت مسئولية القائم بأعمال السفارة لبضعة أشهر. ثم تم تعيين السفير صلاح أحمد محمد صالح سفيرًا بواشنطن، حيث تولى مهامه في أواخر أغسطس من ذلك العام. وكانت العلاقات السودانية الأمريكية قد أخذت منعطفًا جديدًا نسبة للتوجهات التي ظهرت على حكومة الانتفاضة التي تولى فيها المشير عبد الرحمن سوار الدهب رئاسة المجلس العسكري بينما تولى رئاسة الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله. فقد آثرت الحكومة الجديدة الابتعاد من ظل الصلة الوثيقة بواشنطن، وكذلك الصلة الوثيقة بالنظام المصري، خلافًا لما كان عليه الوضع أيام الرئيس جعفر نميرى. وفي ذات الوقت سعت الحكومة الجديدة للتقارب مع النظام الليبي، لدرجة ملحوظة من التنسيق السياسي والعسكري، بينما تطلق التصريحات التي تطالب القاهرة بتسليم الرئيس نميري لها لمحاكمته في الخرطوم، مع التصريح بعدم الالتزام باتفاقية الدفاع المشترك التي كان قد أبرمها الرئيس نميري مع الرئيس السادات في عام 1976. وحرصت حكومة الانتفاضة أيضًا علي تقديم اللواء عمر محمد الطيب، وعدد من معاونيه بجهاز أمن الدولة للمحاكمة في قضية ترحيل اليهود الفلاشا من السودان إلى إسرائيل.

على هذه الخلفية، جاء السفير صلاح أحمد وتولى مهامه في واشنطن. والسفير صلاح من أساطين الدبلوماسية السودانية، وهو رجل من أبرز نجوم الأدب والدبلوماسية السودانية. ناهيك عن حكمته وأخلاقه العالية وحرصه الدائم على تمثيل السودان بمهنية لا يشق لها غبار. وبعد وصوله، وضعته في الصورة عن خلفيات كل اتصالاتنا بالخارجية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي الأمريكي والكونجرس، وأوضحت له كيف أننا تحولنا- في نظر هذه الأطراف- من سفارة حكومة صديقة إلى سفارة حكومة تثور حولها الريبة والشكوك، إن لم تصل المسالة إلى حد التوجس والحذر.

اتصلت بنا وزارة الخارجية الأمريكية في تلك الأيام، وأفادتنا أن على السفير أن يذهب إلى البيت الأبيض لمقابلة الأدميرال جون بوينتديكستر، مستشار الأمن القومي للرئيس رونالد ريجان، وحددوا لنا يوم اللقاء وساعته. سألني السفير صلاح أحمد، إن كان ذلك من طبائع الممارسة الدبلوماسية أن نستدعي لمقابلة مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض؟ لكنني أجبته بأن تلك هي المرة الأولي، حسبما أذكر، أن يحدث هذا الترتيب . وهنا جلسنا للتفاكر حول الأمر الذي يمكن أن يثيره الأدميرال مع السفير. غير أننا طرحنا العديد من الاحتمالات، ولم يكن لدينا أي نوع من اليقين حول أي من تلك الاحتمالات سيتم طرحها في ذلك الاجتماع. وانتهي المطاف بالسفير صلاح أن قال لي، في عبارة ضاحكة وراءها الكثير من الترقب "لا بد أن هناك مصيبة.. وعلى كل حال نحن من واجبنا أن نذهب ثم نرى وننقل الأمر لحكومتنا، ونبذل ما نستطيع، في الحوار للدفاع عن بلادنا".. وأردف: أنت ذاهب معي لنتبادل الأفكار ولكي تقوم بكتابة محضر هذا الاجتماع الذي يبدو أنه ليس عاديًا.

ذهبت مع السفير صلاح أحمد إلي البيت الأبيض، وإثر دخولنا أفادونا أن الأدميرال بوينت ديكستر في اجتماع هام وسيأتي لمقابلتنا في الحال... (كان هناك ثمة تلميح بأن الأدميرال في المكتب البيضاوي مع الرئيس رونالد ريجان). غير أن المثير للغاية في مسالة انتظارنا أنها كانت في القاعة المخصصة للمداولة في الأمور الحيوية وهي ال Situation Room. وقد اصطحبنا إليها أحد الموظفين لحين دخولنا على الأدميرال. وهناك دار على الفور، حوار خافت بين السفير صلاح وشخصي عن مدلول الانتظار في هذه القاعة التي لا يخلو الجلوس فيها من الرهبة والتعجب .فهي القاعة التي يجلس فيها عادة الرئيس الأمريكي وكبار معاونيه للتداول في القضايا الكبرى والخطيرة. وفي تلك القاعة أدار الرئيس الراحل جون كينيدي ومعاونوه أزمة الصواريخ النووية التي نصبها الإتحاد السوفيتي في كوبا، وكادت أن تؤدي لحرب ذرية طاحنة بين القوتين الأعظم وقتها في أكتوبر عام 1962. ولم يطل انتظارنا في تلك القاعة، ولمحنا الأدميرال في بزته العسكرية

البيضاء (هندام القوات البحرية) يمر مسرعًا نحو مكتبه قادمًا من الجناح الآخر للبيت الأبيض . وعلى الفور اصطحبنا أحد المعاونين إلى مكتب الأدميرال .

بدا على السيد بوينت ديكستر أنه على عجلة من أمره، ولم يكن في الاجتماع ما يذكر من حديث المجاملة الدبلوماسية المعهودة... ودخل في موضوعه مباشرة . وقال للسفير صلاح، أنا لدي رسالة لكم من الرئيس ريجان، وكان موحيًا في حديثه أنه كان خارجًا لتوه من مكتب الرئيس. وأضاف أن الرئيس ريجان منشغل كثيرًا بتطورات العلاقات بين السودان وليبيا. وكيف أن التقارب بين الخرطوم وطرابلس يشكل أمرًا يمس المصالح الأمريكية ويلقي بظلاله السلبية على علاقات واشنطن بالخرطوم. وأضاف أنه والحال هكذا ستضطر بلاده لإصدار تنبيه للمواطنين الأمريكيين Travel Advisory بعدم السفر إلى السودان(*). وخلال اللقاء حرص السفير صلاح أحمد على أن يوضح للأدميرال أن علاقة السودان مع ليبيا تفرضها مسألة الجوار الجغرافي، وحرص السودان على أن تكون علاقاته حسنه مع جيرانه، مثلما هو الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي تحرص دائما على علاقات حسن جوار مع المكسيك وكندا، على سبيل المثال. وكان واضحًا للسفير صلاح ولي بأن رده الذي بدا منطقيًا، لم يصب هوي في نفس الأدميرال الذي تمنى أن ينقل السفير الرسالة للخرطوم .

بعد خروجنا من الاجتماع قمنا ببعض التقييم السريع لما دار فيه. وكان رأي السفير صلاح بأن الرسالة كانت واضحة ولا لبس فيها...وأن السيد بوينت ديكستر لم يخل ظهوره وحديثه من "استعراض العضلات"... وبعد أن تحذر

(*) كان الرئيس ريجان والعقيد القذافي يحملان كراهية شديدة لبعضهما، خاصة بعد الانفجار الذي وقع في نادي ليلي في برلين الغربية في أبريل1986 واتهام أمريكا لليبيا بأنها وراء الحادثة التي قتلت اثنين من الأمريكيين وجرح العشرات ، وتلاها قصف جوي أمريكي لليبيا . وفي خضم ذلك وصف الرئيس ريجان العقيد القذافي بأنه "كلب مسعور" mad dog بينما جاء وصف القذافي لريجان بأنه لا كينونة له ، وهو فقط " ممثل سينمائي فاشل من الدرجة الثالثة"

الحكومة الأمريكية رعاياها من السفر للسودان، فإن فرض عقوبات "sanctions" على السودان ربما تكون هي الخطوة التالية (*).

(*) في الثاني والعشرين من شهر فبراير عام2011 ألقى السفير صلاح أحمد محاضرة في الخرطوم بوزارة الخارجية في إطار الجهد الكبير الذي يقوم به السفير محجوب الباشا (مدير مركز الدراسات الدبلوماسية) لتوثيق تجارب زملائه من السفراء المتقاعدين. وتعرض صلاح أحمد في تلك المحاضرة إلى المقابلة أعلاه، وذكر أنه اصطحب معه المؤلف.

3

زيارة الفريق إبراهيم عبود للولايات المتحدة

بكثير من النوستالجيا، يتحدث جيلنا من السودانيين الذين عاشوا فترة الستينات من القرن العشرين وما بعدها، عن الزيارة الرسمية التي قام بها الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، للولايات المتحدة في أكتوبر عام 1961. وتلك النوستالجيا لا تخلو من بعض الرومانسية السياسية التي تسوق النفوس في حالة من التفكر في الماضي والتأمل في الأحداث الكبرى التي مرت، ولكنها ظلت في الخاطر، دون تشويش أو تعتيم. ذلك في نظري ما أحيطت به زيارة الفريق عبود للولايات المتحدة، وهي حدث لا مناص للدبلوماسيين ومؤرخي العلاقات السودانية الأمريكية من التوقف عنده . وهذا التوقف ليس الغرض منه اجترار أحداث الماضي لمجرد استعراض صورة تاريخية، ولكنه توقف المتأمل الحريص على الاستفادة من الدروس، وتحليل الأحداث في العلاقة بين الدول بما يساعد على فهم تلك الأحداث ويضعها في إطارها الصحيح.

تميزت زيارة الفريق عبود بأنها كانت "الزيارة الرسمية" الوحيدة State Visit التي قام بها رئيس سوداني إلى الولايات المتحدة. وقد حفزتني أهمية تلك الزيارة في تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية، لكي ألجأ إلى مكتبة الكونجرس الأمريكي، للاطلاع على وثائق خاصة بتلك الزيارة، ضمن وثائق مجلس الأمن

القومي الأمريكي، وإدارة الرئيس كينيدي. وقد سعدت بما وجدته من توثيق رائع لتلك الزيارة، حيث اطلعت على محضر المحادثات بين الرئيس كينيدي والرئيس إبراهيم عبود، والمراسلات بين الرئيس كينيدي ووزير خارجيته المستر دين رسك Dean Rusk عن الزيارة، وكذلك الرسائل الواردة من السفارة الأمريكية في الخرطوم إلى رئاسة وزارة الخارجية الأمريكية، قبل الزيارة وبعدها.

الوصف الذي سبق ونوهنا إليه أعلاه بأن الزيارة كانت "زيارة رسمية " جعلها تحاط بأهمية خاصة في تاريخ الدبلوماسية السودانية. ولفائدة القارئ، فإن الزيارة الرسمية تحمل في معناها أهمية موضوعية باعتبارها وليدة المبادرة بتقديم دعوة رسمية للضيف الزائر والوفد المرافق له، لما تراه الدولة الداعية من أهمية لبحث موضوعات تخص العلاقات بينها ودولة الرئيس الذي قبل الدعوة. ليس هذا وحده، ولكن مثل هذه الزيارة تحاط في الولايات المتحدة والعديد من البلدان الغربية بالكثير من مظاهر الفخامة والترحيب والمراسم والبروتوكولات التي تعطيها تميزًا يعكس روح الحفاوة ويوحي بأهمية العلاقات بين الطرفين. ولكل هذا، أصبحت زيارة الفريق عبود للولايات المتحدة علامة بارزة في تاريخ العلاقات بين البلدين، ومنذ ذلك الوقت (1961) وحتى الآن لم يحظ أي رئيس سوداني بمثل تلك الحفاوة الرسمية في واشنطن. وهنا لا بد من الملاحظة بأن الفريق عبود والرئيس جعفر محمد نميرى، هما الرئيسان السودانيان، دون غيرهما، اللذان زارا الولايات المتحدة واجتمعا بالرؤساء الأمريكيين في البيت الأبيض بالعاصمة الأمريكية واشنطن(*).

(*) نلفت نظر القارئ إلى المفارقات الدبلوماسية التي لم نجد لها مثيلًا في العلاقات الدبلوماسية بين الدول، مما طرأ خلال الفترة التي بدأت بحكم الرئيس عمر البشير في السودان وحتى شهر يوليو عام 2011، حيث ظلت الولايات المتحدة تستقبل السيد سالفا كير في البيت الأبيض بواشنطن عدة مرات وهو النائب الأول لرئيس جمهورية السودان وقتها. وفي ذات الوقت لا تتعامل واشنطن مع الرئيس عمر البشير نسبة للخلافات السياسية الهائلة بين واشنطن والخرطوم، ووضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومشكلة =

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو معرفة الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تقدم الدعوة الرسمية للفريق عبود لزيارتها في ذلك التوقيت؟ وأسباب الحفاوة البالغة التي أحيط بها الفريق عبود والوفد المرافق له (استغرقت الزيارة إحدى عشر يوما من الرابع إلى الرابع عشر من أكتوبر عام 1961).والإجابة على هذه الأسئلة وما يرتبط بها وجدناه في الوثائق التى اطلعنا عليها في مكتبة الكونجرس الأمريكي بواشنطن.

تأتي الإجابة على التساؤلات أعلاه في المذكرة السرية التي رفعها وزير الخارجية السيد دين رسك إلى الرئيس جون كينيدي بتاريخ العاشر من أبريل 1961. في تلك الوثيقة ذكر دين رسك بأن دور السودان في حجب مرور المؤن والعتاد من الإتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة إلى الكونغو يعد أمرًا حيويًا بالنسبة للمصالح الأمريكية في ظل الحرب الباردة.وكان من الضروري ضمان عدم تغيير السودان لتلك السياسة. وأنه في ضوء توصيات السفير الأمريكي في الخرطوم جيمس موس .James Moose Jr، فإن زيارة رسمية يقوم بها الرئيس عبود لواشنطن تشكل أهمية قصوى. كذلك أشار دين رسك إلى حرص وزير الخارجية السودانية وقتها، السيد أحمد خير، على ضرورة إتمام تلك الزيارة . ومضى وزير الخارجية الأمريكية في مذكرته موضحًا أن الرئيس عبود قد تلقى دعوة لزيارة الاتحاد السوفيتي في أغسطس 1961 وأنه متأكد من أن السوفيت سيستقبلون الرئيس عبود على البساط الأحمر تعبيرًا عن حفاوة بالغة،

= الرئيس السوداني بوصفه مطلوبًا من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفي إطار هذه المفارقة الدبلوماسية، فإن القائم بالأعمال الأمريكي في الخرطوم لا يطلب مقابلة الرئيس السوداني، وأيضًا يفعل المبعوثون الأمريكيون ذلك عند زيارة السودان ومنهم السناتور جون كيري والسيد برنستون لايمان المبعوث الخاص للسودان والسفيرة سوزان رايس مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. هذه ممارسات فريدة لم نسمع بها في العرف الدبلوماسي من قبل، وهي ناجمة عن الأزمة المستفحلة بين الحكومة السودانية وبين الولايات المتحدة في كل مؤسساتها المختصة بالشئون الخارجية. ويجدر بالذكر أن دول المجموعة الأوروبية تفعل ذات الشئ مع السودان أسوة بما تفعله واشنطن.

بهدف كسب الصلة بحكومته في إطار الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. وختم وزير الخارجية مذكرته للرئيس كينيدي، بأنه إذا ما وافق الرئيس على الزيارة، سيتم توجيه الدعوة على الفور للرئيس عبود لزيارة الولايات المتحدة(*).

ومن مظاهر الاهتمام الأمريكي بالزيارة أنهم وفروا طائرة أمريكية لتحمل الرئيس عبود والوفد المرافق له من الخرطوم إلى واشنطن، بحسب ما ورد في الوثائق آنفة الذكر نسبة لعدم وجود طائرة لدي الحكومة السودانية يمكن أن تقوم بهذه الرحلة الطويلة. ورافق الفريق عبود في تلك الزيارة العميد محمد أحمد عروة عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزير التجارة والصناعة والتموين، والعميد المقبول الأمين الحاج عضو المجلس الأعلى وزير الداخلية والحكومة المحلية،والسيد أحمد خير وزير الخارجية والسيد زيادة أرباب وزير التربية والعدل والسيد سانتينوديتق وزير الثروة الحيوانية. كما انضم للوفد الدكتور عثمان الحضري سفير السودان بواشنطن(**). ومما يذكر أن السيدة حرم الرئيس عبود لم ترافقه في تلك الزيارة، وقد ورد في المراسلات بين الخارجية الأمريكية والسفارة في الخرطوم أنهم كانوا بصدد تقديم الدعوة (للرئيس وحرمه) إلا أنهم لم يجدوا ما يحقق ذلك في اتصالاتهم بالجانب السوداني تحضيرًا للزيارة.

يجدر بالذكر أن زيارة الفريق عبود جاءت في زمن كانت دعوات العشاء الرسمية في البيت الأبيض قد ازدانت بكثير من مظاهر الترفيه الرائعة التي

(*) نص هذه الوثيقة كان ضمن وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي بعنوان The John F. Kennedy National SecurityFiles:Africa 1961-1963، Reel15 بمكتبة الكونجرس الأمريكي.

(**) السفير عثمان الحضري تميز بخدمة دبلوماسية مرموقة. وقد خدم السودان سفيرًا له في كل من مصر والولايات المتحدة وباكستان وهو السفير ذو النظرة البعيدة الصائبة الذي تمكن السودان في عهديه بالقاهرة وواشنطن من شراء دار السفير وجعلها ملكًا لحكومة السودان.

استحدثتها السيدة جاكلين كينيدي . ومن ذلك أن العشاء الذي أقيم على شرف الفريق عبود، مساء الأربعاء الرابع من أكتوبر، تلته مشاهد من الدراما الشكسبيرية عرضتها فرقة المسرح الأمريكي لمهرجان شكسبير الوافدة من ولاية كانيتيكات(*).

ومما يجدر ذكره أن الرئيس عبود أقام هو الآخر حفل عشاء على شرف الرئيس كينيدي والسيدة جاكلين كينيدي مساء الجمعة السادس من أكتوبر 1961 بفندق "ماي فلوار" Mayflower Hotel في قلب العاصمة واشنطن.

لنعد بالقارئ إلى الجوانب الموضوعية الأخرى لزيارة الفريق عبود، والتي نستشفها من المحضر الذي رصد ما دار بينه وبين الرئيس جون كينيدي في البيت الأبيض في الخامس من أكتوبر 1961 .وأهم ملاحظة على ما دار في ذلك الاجتماع أن الرئيس كينيدي كان حريصًا على سماع آراء الفريق عبود في عدد من القضايا الهامة في إفريقيا والعالم العربي، ويدل محضر الاجتماع أن الجانب الأمريكي كان ينظر إلى السودان باعتباره دولة لها دورها في محيطها الإقليمي بما يساعد الولايات المتحدة في تحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية. كما أن الرئيس كينيدي كان حريصًا أيضًا على توضيح مرامي وأهداف بلاده الخاصة بالحفاظ على السلام في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، ودعم جهود الأمم المتحدة، في إفريقيا، وفي الكونغو بوجه خاص. والنقطة الأخيرة، تعني أن واشنطن لا تريد أنْ يحيد السودان عن موقفه الرافض لاستغلال أراضيه بواسطة السوفيت لصالح القوى التي تعتبرها الولايات المتحدة قوى يسارية هناك. لكن الرئيس عبود، تناول هذا الموضوع بحصافة شديدة معلقًا بأن السودان دولة تريد السلام وحسن الجوار مع جيرانها وعبر عن أسفه للصراع المستمر في الكونغو بين أنصار باتريس لومومبا من جهة وأنصار جوزيف كازافوبو من جهة أخرى.. وأن السودان لم يسمح للذين يودون تمرير الأسلحة عبر أراضيه بفعل ذلك، لكنه ظل

(*) نقلا عن وثيقة عائدة لمكتبة ومتحف جون ف. كينيدي.

يساند موقف الأمم المتحدة، على أمل أن يحل السلام في ربوع الكونغو. وهنا قصد الرئيس كينيدي أن يكون أكثر صراحة في حديثه، عندما علق بأنهم لا يريدون للعناصر المناوئة لمويس تشومبي أن تسيطر على الأوضاع في الكونغو في ظل وجود الأمم المتحدة هناك.وهذا هو مربط الفرس بالنسبة للسياسة الأمريكية التي أراد كينيدي من عبود أن يأخذها بكل الاعتبار، لكونها رغبة أمريكية في ضبط العلاقة بين واشنطن والخرطوم. ولعل القارئ يذكر بأن موضوع كسب السودان إلى جانب واشنطن في أمر الكونغو كان من أهم دواعي توجيه الدعوة للفريق عبود لزيارة واشنطن .

وخلال المحادثات تطرق الرئيس كينيدي لقضايا أخرى، وتساءل عن رأي الفريق فيها وهى: رأي الفريق عبود في توجهات الرئيس الغاني والزعيم الإفريقي كوامى نكروما. وكان رد الفريق عبود أن نكروما يسعى للتدخل في شئون الكونغو، غير أن مساعيه تلك لا تجد ترحيبًا في الكونغو. وهنا تساءل الرئيس كينيدي إذا ما كان الرئيس نكروما قد تبنى سياسة عدم الانحياز عند مشاركته في مؤتمر بلغراد. وكانت إجابة الفريق عبود مثيرة حقًا للتأمل، إن لم يكن للاستغراب... حيث قال: "إن كوامى نكروما رجل غريب، ولا يستطيع المرء أن يفهم ما هي مواقفه الحقيقية..." !! وباعتباري دارسًا للشئون الإفريقية، فقد أثارت عبارات عبود هذه عن نكروما استغرابى. وحتى إن كان الفريق عبود لا يريد أن يعترف لكوامى نكروما بموقع مقدر على الساحة الإفريقية، فربما كان الأجدر به ألا يذهب بعيدًا في وصف الرجل بالحيرة من أمره، في الوقت الذي كان العالم كله يعلم موقف نكروما من الوحدة الإفريقية، ومكافحة الاستعمار وحركة عدم الانحياز. (كوامى نكروما وجوزيف بروز تيتو، وجواهر لال نهرو، وجمال عبد الناصر وأحمد سوكارنو هم القادة المؤسسون لحركة عدم الانحياز). وحتى لا يقع المرء في حبال السذاجة السياسية، لنقل أن الفريق عبود، كان يريد أن يعطي كينيدي الانطباع بأنه بعيد فكريًا وسياسيًا عن كوامى نكروما الذي لم يكن صديقًا فعليًا أو حتى محتملًا للولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا يكون عبود قد تفادى احتمالات توجس أمريكي عن توجهات له في المستقبل، حتى لا

يفسد على حكومته مراهنتها على الصداقة الأمريكية، وتوقعاتها في تلقي العون الاقتصادي الأمريكي في ظل أتون الحرب الباردة الدائرة في ذلك العصر.

موضوع آخر أثاره كينيدي في الاجتماع وهو خاص بتوجهات قيادة جبهة التحرير الجزائرية. وهنا أكد الفريق عبود أنهم مصممون على الكفاح حتى النصر وتحقيق الاستقلال عن فرنسا. وعلق الرئيس كينيدي بقوله أنه يعول كثيرًا على قدرة الرئيس شارل ديجول على حل هذه المشكلة، وعبر عن أمله في أن يوفق ديجول في مساعيه تلك. علاوة على ذلك تطرق الجانبان إلى مسألة انفصال سوريا عن مصر، بعد أن كانتا قد اتحدتا في كيان سياسي واحد هو الجمهورية العربية المتحدة (قام الاتحاد بين مصر وسوريا في مارس 1958 وانفض في سبتمبر1961). وهنا ذكر الفريق عبود أن توقعاته، منذ البداية، كانت تشير إلى أن ذلك الاتحاد لن يستمر، ولم يكن جمال عبد الناصر هو المحرك لذلك الاتحاد، وأنه-أي عبد الناصر- دفع إلى ذلك دفعًا من الجانب السوري الذي كان مصرًا على الأمر. غير أنه أضاف بأن الجامعة العربية كمؤسسة لن تؤيد حكومة الانفصال في سوريا، نسبة لوجود الجامعة في القاهرة وبالتالي سيطرة الحكومة المصرية عليها. ولذلك، فإن السودان لا يستطيع أن يتخذ موقفًا مؤيدًا لسوريا أو لأي دولة أخري - فيما يخص مسألة الانفصال- في ظل تلك الظروف. وفي تقدير المؤلف أن الفريق عبود تمكن بإجابته هذه أن يفلت من فخ نصبه له كينيدي، على سبيل جس النبض حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه عبود في أخذ موقف يناصر أحد الطرفين في واقعة انفصال سوريا عن مصر.

غير أن النقطة الأخيرة في المباحثات كانت هي الأكثر أهمية باعتبارها تتعلق بالعلاقات الثنائية بين واشنطن والخرطوم. وهي الخاصة بالعون الاقتصادي والتنموي الأمريكي للسودان. فقد بادر الرئيس كينيدي بإثارة الموضوع، مبديًا ملاحظة لم تكن إيجابية، حيث تحدث عن الصعوبات التي ظل يواجهها هو وسلفه الرئيس دوايت أيزنهاور في إقناع الكونجرس بتقديم المساعدات الخارجية. ثم

أردف قائلًا بأنه يقترح أن يقوم أعضاء الوفدين بمناقشة تفاصيل ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من عون . ولكن السيد أحمد خير وزير الخارجية، لم يترك هذه السانحة تمر دون التأكيد على نقطة تقرب من فهم كينيدي لضرورة دعم السودان . وطلب من الرئيس عبود أن يؤكد للرئيس كينيدي أن السودان يسعى للحصول على قروض للتنمية يردها فيما بعد، وهذه القروض سينظر إليها السودان باعتبارها واقعة في إطار سياسة التنمية التي تكرس لمبدأ " الاعتماد على الذات". وبالفعل أكد الفريق عبود على هذه النقطة، وأضاف لها أن السودان يسعى لإقامة مشاريع للخروج من الوضع السيء لشبكة المواصلات والاتصالات، وخص منها ضرورة إنشاء الطريق بين الخرطوم و ميناء بورتسودان .

يلاحظ أن المناقشات والمداولات تواصلت بين واشنطن والخرطوم، في ظل برنامج المعونة الأمريكية، ذلك البرنامج الذي أثار صراعًا سياسيًا ضاريًا بين قوى الحكومة والمعارضة في السودان قبل تولي نظام الفريق عبود للسلطة، ونجم عن ذلك استقطاب سياسي حاد بين المؤيدين لقبول برنامج المعونة الأمريكية وبين المعارضين له. ومن ذلك ما ورد في بيان وزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب أمام البرلمان في الثاني عشر من مارس من عام 1958 بقبول المعونة الفنية والاقتصادية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار قبول الإعانات الأجنبية غير المشروطة بشروط تؤثر على سيادة السودان واستقلاله . ويجدر بالذكر أن تلك الفترة ارتبطت أيضًا بجدل طويل حول ما عرف وقتها بمبدأ أيزنهاور الذي طرحته الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط لملأ الفراغ الذي خلقه انسحاب الإمبراطورية البريطانية بعد حرب السويس (1956). وعارضت الحكومة السودانية الدخول في ذلك الحلف، باعتباره قيدًا على استقلالها وسيادتها وخروجًا عن مبدأ عدم الانحياز الذي التزمت به بعد قيام تلك المجموعة في الساحة الدولية وفي ظل الحرب الباردة. وعندما جاءت حكومة الفريق عبود

أكدت هي الأخرى قبول المعونة الأمريكية في الثلاثين من نوفمبر 1958، أي بعد أسبوعين فقط من استيلائها على السلطة،كما قبلتها الحكومة التي سبقتها . وقد غطى برنامج المعونة الأمريكية ذاك مجالات الزراعة والصناعة والإنشاءات والعون الغذائي. ومن ذلك قيام البنك الصناعي السوداني وبعض منشآت البنية التحتية مثل طريق الخرطوم/ مدني وبعض الطرق التي تربط العاصمة بما حولها من مناطق ريفية، وابتعاث العديد من خريجي الجامعات للدراسات العليا بالولايات المتحدة الأمريكية. واستمر برنامج المعونة الأمريكية هذا إلى عام 1967 عندما قطع السودان علاقاته الدبلوماسية بالولايات المتحدة مثلما فعلت العديد من الدول العربية بسبب دعمها لإسرائيل في الحرب بينها وبين بعض الدول العربية(*).

نعود مرة أخرى لما دار في الاجتماع التاريخي في البيت الأبيض بين الفريق عبود والرئيس كينيدي . ويحق لنا، وبعد مرور أكثر من خمسين عامًا على ذلك اللقاء، أن نبدي بعض الملاحظات الموجزة، ليس من قبيل اجترار رومانسي لأحداث التاريخ، ولكن أيضًا حرصًا منا على استخلاص العبر والدروس:

أولا: أن السيد أحمد خير وزير الخارجية وقتها، كان له دور بارز في رسم وتوجيه السياسة الخارجية السودانية تجاه الولايات المتحدة، إن لم يكن ذلك الدور يمتد إلى السياسة الخارجية للسودان في كل المحافل ومعظم القضايا. فقد بدا واضحًا أن السيد أحمد خير كان له دور كبير في الدفع بفكرة تنفيذ الزيارة لواشنطن، وهو الأمر الذي لاقى هوى وتلاؤمًا مع المصالح الأمريكية في تلك اللحظة بالذات. ومن العلامات البارزة في هذا الصدد ما ورد في محضر اجتماع الرئيس كينيدي والفريق عبود، عندما تمحور حديث الأخير عن "طموحات

(*) راجع مقال السفير الدكتور محجوب الباشا : السودان ومبدأ أيزنهاور . المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية (صادرة عن وزارة الخارجية). العدد التاسع سبتمبر 2011.

سودانية محلية" بينما كان السيد أحمد خير يدفع نحو " طموحات سودانية محلية وإقليمية" في ذات الوقت. ولعل المرء لا يستطيع أن يغفل حقيقة هامة وهي أن السيد أحمد خير، كان ينظر إليه بأنه العقل المدبر للسياسة الخارجية السودانية في ظل نظام الفريق عبود، ولعل موقعه كشخصية مرموقة في الحركة الاستقلالية السودانية، وشهرته كقانوني ومحام من الطراز الفريد، قد هيأته لما تمتع به من موقع متقدم في حكومة عبود .

ثانيًا: أن الرئيس جون كينيدي كان ينظر للسودان ليس فقط من منظور المنظومة الثنائية للعلاقات بين واشنطن والخرطوم، ولكنه كان ينظر إليه في صورة أوسع تتجاوز حدود السودان، وترسم إطارًا إقليميًا عربيًا وإفريقيًا لدور يلعبه السودان ويؤهله له موقعه الاستراتيجي ومكوناته الثقافية والحضارية. ويمكن القول أن نظرة كينيدي تلك كانت في صميم التقدير السياسي والجيوبوليتيكي لأوضاع السودان والمنطقة المحيطة به. وهنا لا بد أن أطرح سؤالًا ظل يؤرقني كدارس للعلاقات الدبلوماسية : والسؤال هو : ماذا كان سيكون مسار العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسودان إذا لم تندلع ثورة أكتوبر عام 1964 التي أطاحت بنظام الفريق عبود؟ وربما يتبادر إلى ذهن القارئ أن ثمة سؤال افتراضي كهذا لا لزوم له بعد مرور تلك السنوات الطويلة على تلك الأحداث..!! غير أني أميل إلى غير ذلك من التفكير، وأقول أن تاريخ السودان السياسي كان سيتغير بصورة جذرية . ويدفعني منطق التعامل مع منهج رصد المتغيرات وربط النتائج بالمقدمات إلى أن أذهب لأبعد من ذلك لأقول بأن السودان كان سيكون مثل إيران زمن الشاه محمد رضا بهلوي، وذلك بما يحيط به من تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، ولعب دور تنتهزه السياسة الأمريكية لتحقيق أهدافها في المنطقتين العربية والإفريقية . وبعد كل هذا وذاك، كان السودان سيكون، في الأغلب الأعم، موعودًا بانفجار سياسي ربما يفوق في حدته ذلك الذي أطاح بشاه إيران في عام 1979 . وهنا وبعد أن نترك الافتراضات، ونعود لما حدث في الواقع

المعاش، نقول أن العلاقات السودانية الأمريكية التي تصورها كل من جون كينيدي وإبراهيم عبود في عام 1961، لم تجد لها من مكان على أرض الواقع . ونحن إذ نكتب هذه الملاحظات في عام 2013 نرى كيف أن هذه العلاقات قد بلغ بها السوء إلى مبلغ ربما لم يكن يتصوره أو حتى يخطر على بال الرجلين، في اجتماعهما في خريف عام 1961 بالبيت الأبيض. والآن علينا أن نطرح سؤالًا آخر تفرضه مستجدات الأحداث بعد انفصال جنوب السودان عن شماله في التاسع من يوليو عام 2011 وهو يتعلق بمصير علاقات السودان القديم (جمهورية السودان) مع الولايات المتحدة، في ظل التدهور المهول الذي شاب هذه العلاقات، وظهور جمهورية جنوب السودان التي تلقى الحظوة والاهتمام من الولايات المتحدة بصورة ملفتة للأنظار.

ثالثا: لاحظت من خلال مطالعتي لوثائق تلك الزيارة، أن السيد أحمد خير وزير الخارجية، كان منشغلًا بشكل كبير بهم التنمية والتطور الاقتصادي للسودان في مداخلاته وملاحظاته. وهو ما اصطلحنا على تسميته مؤخرًا "دبلوماسية التنمية". وقد حدثنا زملاؤنا من جيل الدبلوماسيين الذين سبقونا في المهنة وعملوا مع السيد أحمد خير، أن الرجل كان يحثهم على الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول التي يبتعثون إليها .وإن كان لي أن أزيد في هذه الملاحظة، لا بد لي أن أذكر دور الدكتور منصور خالد عندما تولى منصب وزير الخارجية في عام 1971. وحرصه على هذا البعد الحيوي في العمل الدبلوماسي . بل أنه حشد الندوات والمؤتمرات لهذا الغرض. كما أنه عول على صلاته الخارجية في الأوساط التنموية والدبلوماسية الدولية، في الدفع بدبلوماسية التنمية إلى قمة أجندة العمل الدبلوماسي السوداني. وأذكر أن دور وزارة الخارجية في عهد الدكتور منصور خالد كان محوريًا في التعامل مع العالم الخارجي لدعم الوزارات الاقتصادية في التشكيلة الحكومية لنظام جعفر محمد نميرى، خاصة في النصف الأول من الأعوام السبعينات للقرن الماضي. وقد كانت وزارة الخارجية وقتها

تطمح لتأكيد دورها بصورة تعكس نوعًا من المؤسسية في العمل الدبلوماسي التنموى، لا أن تكون مجرد معبر للمعلومات والمراسلات التي تخص التنمية. وهذا ما دعا، وقتها، إلى تقوية وتدعيم إدارة التعاون الاقتصادي والفني بوزارة الخارجية، والتي كان للكاتب شرف العمل بها خلال فترات عمله برئاسة الوزارة في الخرطوم .

استميح القارئ بعضًا من العذر لما فرضته علينا أهمية الموضوع من بعض الإطالة النسبية، ونحن نتناول زيارة الفريق عبود للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1961 . وكان من الضرورة بمكان أن نجعل تلك الزيارة علامة في سجل الزيارات الرئاسية السودانية لواشنطن.

4

تجربتي في المقر الأوروبي للأمم المتحدة: مدينة جنيف

بعد قضاء حوالي عامين في رئاسة الوزارة بالخرطوم (يوليو 1987- يوليو 1989) بإدارة التعاون الاقتصادي الدولي، معاونًا للسفير الراحل عبد الله محجوب، والذي كان نجمًا ساطعًا من نجوم الدبلوماسية وذا دراية عميقة بالعمل الدبلوماسي متعدد الأطراف (دبلوماسية المؤتمرات)، تم نقلي للعمل نائبا للمندوب الدائم بالبعثة الدبلوماسية السودانية في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بمدينة جنيف. وقد أسعدني ذلك النقل كثيرًا لأنني كنت أحبذ دائمًا العمل الدبلوماسي متعدد الأطراف، خاصة القضايا التي تتعلق بالدفاع عن حقوق البلدان النامية في إطار الأمم المتحدة.

صدر قرار النقل في شهر مايو 1989 وبينما نحن نستعد للسفر إلى جنيف، ويستعد زملاء آخرون للحاق بسفارات أخر، وقع انقلاب 30 يونيو 1989 والذي قامت به الجبهة القومية الإسلامية، بقيادة الدكتور حسن الترابي، وأطاحت فيه بالحكومة المنتخبة ورئيس وزرائها الصادق المهدي. ومن الأحداث المرتبطة بذلك الانقلاب ولا أزال أذكرها أنني في عصر يوم الخميس 29 يونيو (قبل وقوع الانقلاب بحوالي عشر ساعات) كنت أقوم بتسجيل محضر اجتماع في مكتب وزير الخارجية سيد أحمد الحسين في لقاء له مع الراحل جيمس جرانت

المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف وقتها، وهما يناقشان العقبات التي تعترض سبيل ما كان يسمي برنامج "شريان الحياة" الذي تتم عبره المساعدات الإنسانية في جنوب السودان. ومن غرائب ذلك الاجتماع أن جيمس جرانت ظل يردد أن الأمم المتحدة يساورها الكثير من القلق عن الأوضاع في السودان، وما يتردد في الأجواء من مهددات لاستقرار السودان، وضرورة التأكد من أن التزامات الحكومة تجاه البرنامج تظل بمنأى عن مثل تلك التوترات. ويحضرني أيضًا، أن جيمس جرانت وجه سؤالًا مباشرًا لوزير الخارجية، عن مدى استمرار الأوضاع في السودان، ودرجة اطمئنانهم على ذلك؟ وسارع الوزير بأن قال لضيفه أن الأوضاع جيدة وليس هناك ما يدعو للقلق، سواء من الناحية الإنسانية أو من الناحية السياسية!!

لم يكن الوزير يدري أنه يتحدث في آخر اجتماع له مع شخصية أجنبية، فبعد ساعات كان الانقلاب يجري على قدم وساق، وبالنسبة لي كان ذلك المحضر فريدًا فقد حملت أوراقي بنية العودة بالمحضر مكتوبًا صباح السبت، لكن ذلك المحضر ظل كما هو في أوراقه ولم أقدمه صباح السبت أول يوليو لأن الحكومة كانت قد أطيح بها قبل ذلك بيوم.

تعرضت وزارة الخارجية، كغيرها من الوزارات والمرافق الحكومية لأجواء يشوبها التوتر والقلق خاصة بعد أن اتضح للجميع أن الانقلاب من صنع الجبهة القومية الإسلامية، وهي تأتي بأجندتها السياسية، لتفرضها بقوة السلاح والانقلاب على المواطنين والمعارضين، الذين يفوقون في أعدادهم المنتمين لعضوية تلك الجبهة، لكنهم لا يملكون العتاد السلطوي والاقتصادي والتنظيمي الذي يتيح لهم مقارعتها أو مواجهتها أو الحيلولة دون سيطرتها على السلطة. وفي ذلك الجو أيضًا بدأت تظهر بوادر الهجوم على الخدمة المدنية، وصدور التصريحات والأفعال السلطوية الانقلابية بأن الولاء للسلطة هو المعيار لتولي المناصب، وليس المعيار هو الكفاءة أو الخبرة .

في ذلك الجو المتوتر سياسيًا والملبد بكثير من الغيوم، غادرت وعائلتي الخرطوم إلى مدينة جنيف في أوائل أغسطس عام 1989 ولكن بداية مهمتي في جنيف لم تخل من مفاجأة كبرى لا تسر . وقد تمثل ذلك في قرار اتخذته الحكومة الجديدة بإنهاء خدمات السفير الذي كنت أتطلع لكي أعمل نائبًا له السفير عبد المجيد علي حسن. ولم يكن وحده هو الذي أنهيت خدمته ولكن كان معه سفراء آخرون تعرضوا لذات الظلم . وهنا تغيرت مهمتي، من كوني نائبًا للمندوب الدائم، إلى كوني قائمًا بأعمال البعثة بالإنابة لحين تعيين الحكومة لمندوب دائم جديد. وعليه كانت بداية مهمتي في جنيف ليست بالسهلة، وأنا أتسلم أعباء البعثة من زميل ينتمي إلى جيل السفراء المقتدرين الحاذقين لمداخل الدبلوماسية متعددة الأطراف ومخارجها .

كان الأمر المهم أن ألحق أبنائي بالمدرسة الدولية في جنيف، ثم أبحث عن وسائل الاستقرار، مع الانخراط الفوري في مهام العمل الكثيرة والمتشعبة هناك.

طبيعة العمل في البعثة الدائمة في جنيف:

مدينة جنيف هي المقر الأوروبي لمكاتب الأمم المتحدة، وهي تعج بهذه المكاتب ولا ينقطع العمل فيها طوال العام. وعلى سبيل التحديد، ففيها منظمات هامة، ولا بد للبعثة الدائمة هناك للسودان أو غيره من الدول أن تتابع أعمال تلك المنظمات، وتحديد أولويات العمل من خلالها والحرص على تمثيل الدولة والدفاع عن مصالحها وصيانتها في إطار عمل المجموعات الدبلوماسية. وتلك المجموعات، إما أن تكون جغرافية، مثل المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية حيث يتمتع السودان بعضوية كليهما. أو تكون مجموعات تمثل درجات النمو مثل مجموعة الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة. وتمثل المنظمات الدولية في جنيف منابر ذات أهمية قصوى للعمل الدبلوماسي الذي يحتاج إلى مهارات عديدة في القدرة على العمل المكثف والاتصالات داخل الاجتماعات وفيها وراء الكواليس، وفهم المصطلحات والقدرة على الصياغة والتعبير الدقيق وكذلك الطاقة للتواصل الاجتماعي مع الوفود بهدف تجسيد مصالح الدولة التي يمثلها الدبلوماسي. يضاف

إلى ذلك ضرورة اللباقة وحسن التصرف في المواقف التي تستدعي تجاوز عقبات التفاوض الجماعي وإجادة كتابة التقارير الموجزة والمفيدة عن نشاطات البعثة وأعمالها. وفي ظل هذا كله يتعين على البعثة استقبال سيل من الوفود القادمة من الخرطوم على مدار العام بحسب جدول اجتماعات المنظمات المختلفة وتقديم التقارير والتنوير لتلك الوفود والانضمام لها خلال الاجتماعات والتأكد من مشاركتها بفعالية . وأهم تلك المنظمات هي منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ولجنة حقوق الإنسان التي أصبحت مجلس حقوق الإنسان فيما بعد، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية،ومنظمة الأرصاد الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المنظمات ذات الصفة الدولية الأخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومجلس الكنائس العالمي.

جنيف مدينة جميلة وهي تقع على شاطئ بحيرة لومان، ويحرص السويسريون على معايير عالية جدا في النظام وحماية البيئة والدقة، وهم شعب ضرب المثل في التعايش السلمي بين أهل الثقافات المختلفة من الطليان والفرنسيين والألمان، بعد حروب طويلة، وأصبح مجتمعهم بعد الحرب العالمية الثانية مثالًا يحتذى للإبداع في توظيف الثقافات المختلفة من أجل غايات وطنية سويسرية مشتركة. وأذكر أن أحد قادة مجلس ثورة الإنقاذ زارنا في جنيف في عام 1990 وفي أوج حماسة النظام الذي كان جديدًا وقتها، ورتبت له والوفد المرافق مقابلة مع المسئولين في العاصمة السويسرية بيرن. وهناك قاموا بتقديم تنوير عن ميزات التعدد الثقافي وكيف أنه أصبح مفتاح التعايش السلمي في الاتحاد السويسري . غير أن عضو مجلس الثورة سارع بتوجيه الحديث للمسئول السويسري بأن الحكومة السودانية تريد أن يتحقق ذلك في السودان بوصفه دولة متعددة الثقافات والأعراق... وهنا رد المسئول السويسري بلطف ممزوج بكثير من الحذر المبطن : أن السويسريين لم يصلوا إلى ذلك إلا بعد صراعات وحروب طويلة، وبعد قناعتهم بأن لا سبيل للتعايش إلا في ظل

المساواة والعدل والديمقراطية... وكان واضحًا – بالنسبة لي على الأقل – أن المسئول السويسري كان يعلم بأن الحكومة الجديدة في الخرطوم لم يبد عليها ما يدل على المساواة بين أهل الثقافات المختلفة في السودان وهي تدفع باتجاه ديني فيه سمات إقصاء لا تخفى على أحد، وهي فوق كل ذلك لم تأت للحكم بالوسائل الديمقراطية!!

برغم عشرات الآلاف من الأجانب الذين يعملون في مكاتب الأمم المتحدة والبعثات الدائمة وعائلاتهم في جنيف، فهناك طرفة يرددها الناس بأن كلا في حاله، ولكنه يأخذ من الآخر ما يناسبه، فالسويسريون يتظاهرون بأن الأجانب غير موجودين في جنيف بينما يتظاهر الأجانب بأن السويسريين لا يوجدون في جنيف!! وتلك المقولة لا تعدو كونها كناية عن اكتفاء الجانبين بالعيش في سلام وود متبادل دون التمازج أو التفاعل والتواصل الاجتماعي فيما بينهما... ولا شك أن الطرفين سعيدان بتلك المعادلة !!

ومنذ وصولي إلى جنيف لاحظت أن ضغط العمل مكثف ومتتابع، وهو ديدن كل البعثات الدائمة هناك. فالمنظمات المختلفة لديها جدول سنوي للاجتماعات الهامة يتم وضعه بشيء من التنسيق فيما بينها بحيث يتم عقدها دون تضارب على مدار السنة. ويشكل ذلك عبأ كبيرًا على بعثات البلدان النامية محدودة العدد في كادرها الدبلوماسي، على خلاف الوضع بالنسبة للدول الكبرى والمتقدمة التي لديها عدد أكبر من الدبلوماسيين والفنيين لتغطية الاجتماعات المختلفة. وهنا كان يكمن التحدي أمامنا وغيرنا من البعثات محدودة العدد لنضع أولوياتنا في التعامل مع كل النشاطات الهامة في جنيف.

وقد يتساءل المرء عن الاختلاف بين دور المقر الأمريكي للأمم المتحدة في نيويورك والمقر الأوروبي في جنيف. وهذا سؤال هام ومشروع. والقول في ذلك أنهما يكملان بعضهما بصورة تمكن نظام الأمم المتحدة من العمل المتداخل والمتكامل. ويغلب على نيويورك الطابع السياسي وحفظ السلم والأمن الدوليين، بينما يغلب على جنيف النشاط الاقتصادي والإنساني ونزح السلاح في الساحة

الدولية. وهذا التقسيم ليس صارمًا كما قد يبدو للبعض ولكنه يعبر عن الحقيقة إلى حد بعيد. والرابط بين جنيف ونيويورك أن الأغلب الأعم مما يتم بحثه في جنيف ينتهي به الأمر في صيغة قرارات تصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من مجلس الأمن في نيويورك. ولذلك فقد كنت أذهب من جنيف إلى نيويورك خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمتابعة بعض القرارات التي يرجع منشؤها إلى جنيف مثل التقرير الخاص بشئون اللاجئين، والتقرير الخاص بحقوق الإنسان، وغيرها من المسائل التي تقع في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

يجدر الذكر أن الدبلوماسية متعددة الأطراف قد خلقت نوعًا من المجموعة الدبلوماسية التي تختص بهذا الشأن والمرء يشاهد الكثير من الوجوه المألوفة من الدبلوماسيين في جنيف ونيويورك وفيينا وأديس أبابا (مقر الاتحاد الافريقي) والقاهرة (مقر جامعة الدول العربية)، وتنشأ بين هؤلاء صلات شخصية واجتماعية، لا شك أنها تساعد على تسهيل العمل الجماعي والمشترك فيما بينهم، كما تمكن من التشاور غير الرسمي خارج قاعات الاجتماعات لتذليل الكثير من الصعاب والعقبات. والانتماء لهذه القبيلة الدبلوماسية متعددة الأطراف لا يأتي إلا بالمثابرة والمداومة والاستمرار وإدراك الدولة المعنية لضرورة تدريب عدد من دبلوماسيها للاضطلاع بهذه المهام، حفاظًا على مصالحها في الساحة الدولية. وعلى ما أذكر أن وزارة الخارجية السودانية منذ إنشائها كانت تعي هذه المسألة وقد نشأ فيها كادر مؤهل يختص بدبلوماسية المؤتمرات وله وزنه وتقديره في المحافل الإقليمية والدولية. ولكن من المؤسف ضياع هذه التقاليد في الآونة الأخيرة، ولم تعد هناك سياسة مؤسسية لتكريس كوادر مؤهلة في دبلوماسية المؤتمرات، إلا فيما ندر.

تظل الدبلوماسية متعددة الأطراف في نطاق الأمم المتحدة أمرًا حيويًا بالنسبة لمصالح الدول، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء عصر التقسيم بين شرق وغرب، وأصبح التقسيم في العالم بين شمال وجنوب، أولهما متقدم اقتصاديًا

وثانيها، في معظمه، متخلف اقتصاديًا. وهنا برز التركيز على ما يسمي الدبلوماسية الاقتصادية الدولية، وذلك ضمن مفهوم حشد الجهود لإيجاد الحلول المشتركة لمشاكل مشتركة على مستوى العالم(*).

في إطار الحديث عن تجربتي الدبلوماسية في جنيف، والتي امتدت لسنوات أربع، استطيع أن أحدد مجالات العمل هناك في ثلاثة ميادين. أولها المجالات الاقتصادية، وثانيها المجالات الإنسانية، وثالثها حقوق الإنسان .وهذا لا يعني التقليل من أهمية الميادين الأخرى، ولكن هذه الثلاث، هي التي يظل للبعثة الدائمة فيها باع طويل بالمشاركة النشطة والمتابعة التفصيلية.

حقوق الإنسان والتجربة في جنيف:

آثرت أن أبدأ الحديث بموضوع حقوق الإنسان، لأنه شغل حيزًا كبيرًا من وقتنا بعد وصولي إلى جنيف. وبوصفي أحد الدبلوماسيين الذين امتهنوا الدبلوماسية منذ تخرجي من الجامعة، أستطيع القول أن ثمة زلزال ضرب كل منافذ التمثيل الدبلوماسي في الخارج بسبب ممارسات الحكومة التي تولت السلطة في يونيو عام 1989. والأمر المهم في كل ذلك، أننا في الماضي كنا نرى العديد من الدول وهي في قفص الاتهام بخرق حقوق الإنسان على أراضيها، وتصبح هدفًا للهجوم المستمر من دول ومنظمات ناشطة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن القول أن السودان لم يكن مصنفًا ضمن الذين يدخلون قفص الاتهام ذلك فيما قبل عام 1989 اللهم إلا في بعض حالات قليلة . لكن سودان ما بعد 1989 دخل في ملفات ما يسمى الخرق المتواصل والمنتظم لحقوق الإنسان خاصة بالنسبة للمعارضين السياسيين .

(*) من المصادر القيمة في هذا الصدد كتاب يحوي مقالات قيمة حول الدبلوماسية متعددة الأطراف ودور الأمم المتحدة في عالم اليوم.

MULTILATERAL DIPLOMACY AND THE UNITED NATIONS TODAY.

EDITED BY JAMES P. MULDOON JR. AND OTHERS, WESTVIEW PRESS,2ND EDITION,2005

أول دورة حضرتها في جنيف للجنة حقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان فيما بعد) كانت في مطلع عام 1990، وكانت الخرطوم وقتها تزدحم بمشاهد قمع وتعذيب، بل قتل بعض الشخصيات المعارضة لحكومة الإنقاذ، وخرج الكثيرون من المعارضين كلاجئين في الخارج، وهم يقدمون التقارير عن تجاربهم المرة والقاسية . وفي ظل ذلك الوضع، عقدت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ومعها دول أخرى، العزم على تدبيج القرارات التي تدين حكومة السودان لأفعالها تلك، وتطالبها بوقف عمليات خرق حقوق الإنسان ومصادرة الحرية السياسية لمواطنيها.وفي الواقع فإن من أقسى الأمور على الدبلوماسي أن يرى بلاده في مثل ذلك الموقف، خاصة وهو يدرك أن الاتهامات حقيقية وليست من صنع الخيال أو من قبيل المكايدة السياسية.لأن الدبلوماسي مواطن له أهله وأقرباؤه وأصدقاؤه وجيرانه وهو يسمع القصص المحزنة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، من مصادر موثوقة، وليست هي طرفًا في حلبة الصراع السياسي بين الحكومة والمعارضة.

في تلك الدورة، استشعر القادة السياسيون لحكومة الإنقاذ ضخامة الهجوم المكثف في لجنة حقوق الإنسان وعليه أرسلوا العديد من قياداتهم السياسية والأكاديمية من الخرطوم ومن المهجر، للدفاع عن سياسات حكومة الإنقاذ. وكم كان المرء سعيدا بأن يرى ذلك الحشد الذي تولى المهمة، وأغنانا شر الموقف الحرج الذي يضع المرء في منصة الاتهام ليدافع عن أفعال يصعب الدفاع عنها في كل الأحوال. وقد لاحظت أن الوفد القادم من الخرطوم كله كان يشعر بأنه يخوض معركة لا تخلو من الروح الجهادية الممتلئة بالحماس الإيديولوجي ولكنها برغم ذلك تفتقد إلى المصداقية، لأن الاتهامات كانت تتركز حول حالات محددة بينما دفاع الوفد كان يتصف بالصيغة العامة ويجنح إلى ترويج نظرية المؤامرة على السودان وهو ما يتذرع به الكثيرون من الذين يدافعون عن الأنظمة الشمولية. ومما أذكر أن المحامي الكبير الراحل عبد العزيز شدو، الذي كان وزيرًا للعدل وقتها، كان يقود هذه المجموعة (يلاحظ أن الراحل شدو لم يكن ينتمي إلى تنظيم الجبهة الإسلامية)، وكان يعاونه أحد أساطين القانون، الراحل الدكتور عبد السميع عمر (هو أيضًا لم يكن من أعضاء ذلك التنظيم) ولكنهما كانا محاطين بشخصيات عقائدية، ربما

لتأجيج وتيرة المرافعة في الدفاع عن الحكومة، أو ربما لمراقبة أداء هؤلاء!! وبعد مرور كل هذه السنوات، وأنا أستعيد في ذهني تلك الوقائع، أستطيع أن أقول بأن كلا من الراحل عبد العزيز شدو والراحل عبد السميع عمر، كانا يقومان بمهمة مستحيلة، نيابة عن نظام لم يكن لهما فيه لا ناقة ولا جمل !! وكنت أرى فيهما نزعة قوية للاستمتاع بصولات تبدو عليها الصفة الاستعراضية في المرافعات، ولا أدري إن كانا يشعران بأن دفاعهما لا يعدو كونه نوعًا من الخطابة التي لا تقنع أحدًا من السامعين!! وفي النهاية فقد رحل الرجلان، ولكن ما كانا يفكران فيه قد رحل معهما، وظل ملف الحكومة السودانية لدى الأمم المتحدة في خرق حقوق الإنسان مفتوحًا حتى الآن.

لا يفوتني هنا أن أذكر بأن قوى المعارضة السياسية لحكومة الإنقاذ في تلك الدورة، حشدت هي الأخرى من قواها لمخاطبة لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وعقدوا اجتماعات عديدة مع وفود دول ومنظمات لشرح خروق حقوق الإنسان في السودان. وأذكر من تلك الشخصيات المحامي فاروق أبو عيسي الذي كان أمينًا عامًا لاتحاد المحامين العرب في ذلك الوقت، والدكتور أمين مكي مدني القانوني المرموق وفاطمة أحمد ابراهيم القيادية بالحزب الشيوعي السوداني . وغيرهم من المعارضين للحكومة.

ومما لاينسى أننا بعد انتهاء الدورة وسفر وفد المدافعين من أهل السلطة والارتباط الأيديولوجي، نطالع الصحف ووسائل الإعلام الصادرة في الخرطوم وهي تتحدث عن "انتصارات" حققها الوفد في مهمته في جنيف دفاعًا عن حكومة الإنقاذ في لجنة حقوق الإنسان. والمأساة في كل ذلك أننا في جنيف نعلم أن قرار الإدانة كان قد صدر في حق السودان وأنه في طريقه للاعتماد بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار آخر يستند إلى حيثيات ما دار في جنيف .

أتت بعد ذلك ثلاثة من دورات حقوق الإنسان وأنا في البعثة الدائمة في جنيف نائبًا للمندوب الدائم، وعلى الأقل كان العبء النفسي أخف مما كان في الدورة الأولي، فقد كنت أعمل خلال تلك الدورة اللاحقة بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والإنسانية، وحمل المندوبون الدائمون العبء النفسي الذي ترتب على

الدورات اللاحقة التي ظل فيها اسم السودان يرزح تحت نير الإدانة المستمرة من العديد من الدول ومنظمات حقوق الإنسان في العالم.

مثال طريف مر بي في جنيف يكشف العقلية التي تعمل بها السلطات السودانية وقتها في التعامل مع ملفات حقوق الإنسان. وهو أنني خلال الدورة الأولي التي حضرتها للجنة حقوق الإنسان، جاءني هاتف من شخص مجهول، وقدم نفسه أنه من أصدقاء الحكام في السودان وأنه يريد مقابلتي واقترح أن يزورني في البعثة الدائمة. ولكنني من لهجته في حديثه باللغة الإنجليزية أيقنت أنه من شبه القارة الهندية، وبعد تفكير سريع سألته عن مكان إقامته، فأفادني بأنه في فندق انتركونتننتال . وهنا اقترحت عليه أن أقوم أنا بزيارته (تحوطًا من الصلة به لعدم معرفتي به ولا بدوافعه) ووافق على ذلك الاقتراح.وذهبت إلى فندق انتركونتننتال الذي كان قريبًا جدًا من مقر البعثة، وقابلت ذلك الشخص وجلسنا في البهو الرئيسي للفندق . وأول ما لفت نظري أنه ممتلئ القامة بشكل يدعو لشيء من الدهشة أو ربما العطف، لا أدري. ولكنه في بزة أنيقة وله لحية يبدو عليها التهذيب والتشذيب المتعمد. حياني وحييته، وسألته عن الغرض من المقابلة، وماذا يريد من البعثة السودانية. وهنا ذكر لي أنه مقيم في المملكة المتحدة، وأنه جاء خصيصًا في زيارة عاجلة لمدينة جنيف ليطلع على وضع السودان في لجنة حقوق الإنسان ويقوم بتقدير ما يمكن أن يقوم به لدعم حكومة السودان !! وإثر سماع ما باح به، أصابتني حالة من الدهشة الممزوجة بحب الاستطلاع، وأردت أن أفهم منه المزيد عن صفته والجهة التي ينتمي إليها، ولماذا هو مهتم بالدفاع عن حكومة السودان؟

اعتدل الرجل في جلسته، وقال لي أنه ينتمي إلى التنظيم الدولي للحركة الإسلامية، وتم تكليفه من قبل التنظيم أن يقوم بتلك المهمة، بصفته منخرطًا في العمل الإسلامي، ويدرك حجم المؤامرات التي يتعرض لها النظام في السودان وأنه وغيره من أعضاء التنظيم، يريدون أن يقدموا كل ما في وسعهم للدفاع عن النظام السوداني.! بعد أن استمعت لمحدثي باهتمام لا يخلو من تعجب، قررت أن أتخلص

من ذلك الموقف الحرج بلباقة دبلوماسية! وقلت له أن هناك وفدًا كبيرًا جاء من الخرطوم يتولى الدفاع عن الحكومة، والوفد بصفته ممثلًا للحكومة لم يكن، حسب علمي، لديه معلومات بمهمته التي تحدث عنها. وأضفت قائلًا أنه مشكور على مسعاه، وأنني سأبلغ رئيس الوفد بما حدث. ومن حسن الحظ أنه أفادني بضرورة عودته إلى المملكة المتحدة، باعتبار أنه بلغ الرسالة، وترك رقم هاتفه لأي اتصال لاحق.

انتهى الأمر عند ذلك الحد ولكنني ظللت أستعيد ذلك الموقف ليس من قبيل السذاجة المبنية على الجهل بطرائق التنظيم الإسلامي الدولي ولكن الأسف ظل يلازمني عن المصير الذي تنزلق نحوه الخدمة الدبلوماسية السودانية، التي لن تعرف من أين سيأتيها الخبر اليقين، هل من حكومة ظل وطنية، أم من حكومة ظل دولية أو حتى من حكومة ظل حزبية؟

حادثة أخرى لها علاقة بالدورة التالية لحقوق الإنسان والوفد القادم من الخرطوم، توضح المزيد من الاختراق الحزبي للمؤسسة الدبلوماسية في ذلك الوقت المبكر من عمر حكومة الإنقاذ. وأنا أباشر عملي في الصباح الباكر بالبعثة، تلقيت مكالمة هاتفية عبر السكرتيرة من شخصية سودانية مقيمة في إحدى الدول الأوروبية. وقدم الرجل نفسه، وتبين لي أنه شقيق أحد السياسيين المعروفين في السودان إبان الحقبة المايوية (نظام الرئيس جعفر نميري) وسألني عن الوفد الذي جاء إلى جنيف من الخرطوم. أفدته بأن أعضاء الوفد لم يصلوا بعد لمقر البعثة الدائمة. ولكنه فاجأني بأن سبب اتصاله يعود إلى أنه يريد رقم حساب البعثة الدبلوماسية ليحول مبلغًا من المال تبرعًا منه لدعم نفقات الوفد الذي يشارك في لجنة حقوق الإنسان.! وبغير عناء في التفكير رددت عليه بأن قوانين وتعليمات وزارة الخارجية لا تسمح لأي فرد من خارج البعثة أن يحصل على رقم حسابها أو يدخل مبالغ فيه، لأن وزارة الخارجية هي الممول الوحيد لذلك الحساب، في ظل ضوابط مالية منصوص عليها. لكن ردي لم يرق للرجل وقال لي أنه يريد التحدث إلى المندوب الدائم أو أحد أعضاء الوفد. وانتهت المكالمة على ذلك المنوال، وقمت

لاحقًا بإخطار المندوب الدائم بما حدث. المهم أنني لم أعد طرفًا في ذلك الموضوع وفيما بعد تحدث ذلك الرجل مع أحد أعضاء الوفد ويبدو أنه استطاع أن يصل إلى مبتغاه الذي تحدث عنه عبر قناة غير قناة الحساب الرسمي للبعثة..

تلك مواقف لا تروق لدبلوماسي محترف ولكنها أخذت طريقها إلى جسم وزارة الخارجية، الأمر الذي تغلغل تدريجيًا وضاعت في خضم ذلك الخطوط الفاصلة والقوانين المنظمة وأسس نقل المعلومات والتعليمات، خاصة وأن الكادر الجديد الذي عينته حكومة الإنقاذ جاء في غالبيته كادرًا منتميًا لتنظيمها السياسي وليس له كثير معرفة بطرائق أخرى للعمل.

دارت الأيام ومرت السنون، وأنا اكتب هذا الجزء من كتابي في عام 2012، وأصبح السودان الواحد سودانين اثنين وكلاهما يتعرض لانتقادات لممارسات خارقة لحقوق الإنسان، وان كانت الدرجة متفاوتة بين ما تلقاه حكومة جمهورية السودان وما تلقاه حكومة جنوب السودان. وتورطت جمهورية السودان في مستنقع سحيق من الإدانات بعد انفصال الجنوب عن الشمال تتركز حول الوضع في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، وحتى في الخرطوم وغيرها من الولايات كما أن حكومة جنوب السودان أخذت هي الأخرى حظها من إدانات مستمرة لخرق حقوق الإنسان. والمؤسف أن الأمر بلغ بالسودان أن يكون رئيس جمهوريته ووزير دفاعه وأحد الولاة مطلوبين بواسطة المحكمة الجنائية الدولية، وذلك وضع خطير للغاية. والخطورة هنا تنبع من النظرة الاستخفافية التي يتعامل بها حكام السودان مع موضوع المحكمة الجنائية الدولية، وكأنهم يعتقدون بأنه مجرد تهويش سياسي سيموت بمرور الأيام. غير أن شواهد الأمور ودلائل الأحداث الدولية لا تنبئ بصحة ذلك التصور غير الواقعي . والسودان لا محالة لمقدم على أوضاع يصعب التعامل معها أو الخروج منها بسهولة. وهنا يأتي دور أهل الحكمة والعقلاء من أهل الوطن، ليتداركوا الأمر قبل أن ينهار المعبد على رؤوس الجميع، اذا ما استمر الخيار قاصرًا على ما يسمى خيار شمشون !

ما دمنا في معرض الحديث عن حقوق الإنسان في محيط الأمم المتحدة، علينا أن نؤكد على مسألة هامة وهى أن الجدل مازال مستمرًا في الساحة الدولية حول ما يمكن تسميته بموضوعية المعايير مقابل ازدواجيتها في التعامل مع هذا الملف الهام. ويقيني أن هذا الجدل لم يأت من فراغ لأنه في مكنونه يعبر عن حقائق الصراع السياسي المستمر على الساحة الدولية، لأن جوهر العلاقات الدولية هو في الأصل تفاعل بين المصالح المختلفة للدول والذي يكون تلاؤمًا في بعض الأحيان ويكون صراعًا في أحيان أخرى. وفي الوقت الحاضر تتجسد معالجات مسائل حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقره في مدينة جنيف بسويسرا، باعتباره المنبر الذي خصصته المنظمة للتداول في حقوق الإنسان واتخاذ القرارات المتعلقة بها . ويتكون هذا المجلس (نشأ في عام 2006 بديلًا عن لجنة حقوق الإنسان) من عضوية 47 دولة يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويدور نشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في إطار استكمال اهتمامها بهذه الحقوق استنادًا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 والمواثيق الدولية والإقليمية الأخرى المكملة لمنظومة المبادئ والوثائق الخاصة بحقوق الإنسان . ويمكن القول أننا بعد انتهاء عصر الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أصبحنا نعيش في عالم يعطى هذه الحقوق الكثير من الاهتمام، وذلك بغض النظر عن المنطلقات المحيطة بهذا الاهتمام، التي قد تكون منطلقات حقوقية أو تكون منطلقات سياسية، حسب مقتضى الظرف والحال. ولذلك نشأت ممارسات في علاقات الدول أميل إلى تسميتها "دبلوماسية حقوق الإنسان ". وهى نشاط في دبلوماسية المؤتمرات يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تجتمع تحت مظلة مجلس حقوق الإنسان في جنيف، ومعها مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني. ودبلوماسية حقوق الإنسان هذه، تتطلب من الدول أن يكون لها كادر دبلوماسي يختص ويتدرب على العمل في هذا المجال،

لأنه حساس وله انعكاسات خطيرة على مصالح الدول، خاصة إذا ما تعرضت لمواقف تتطلب الدفاع عن مصالحها ومواقفها . والواقع أن أكثر الدول سطوة وتأثيرًا في أعمال مجلس حقوق الإنسان هى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية من البلدان الغربية نسبة لما تملكه من إمكانيات على الساحة الدولية وقدرتها على التعبير عن سياساتها ومواقفها بصورة تتفوق كثيرًا على البلدان الأخرى. كما أن النشاط الدبلوماسي في مجال حقوق الإنسان يتم في معظم الأحوال في إطار المجموعات الإقليمية مثل تجمع بلدان الاتحاد الأوروبي والمجموعة الإفريقية ومجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أو مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك على غرار عمل تلك المجموعات المعروف في أروقة الأمم المتحدة .

لا ينبغي أن يكون المرء مجردًا من فهم حقائق السياسة الدولية بالظن أن نشاط حقوق الإنسان هو معيار حقوقي بحت، برغم الأسس القانونية الصلبة التي يقف عليها هذا النشاط في تعامل الدول والحكومات فيما بينها . وعليه فإن المعيار السياسي يدخل في حسابات بعض تحركات الدول لإثارة قضايا بعينها أو إثارتها في توقيت معين، وهذا مما يحفزنا على القول بأن مكونات المجتمع الدولي من الحكومات عليها ممارسة جهد أكبر في الالتزام بالمعايير الحقوقية في كل المواقف والأحوال. وفي نفس الوقت، فإننا لا نريد أن تتخذ بعض الحكومات التي تخرق حقوق الإنسان من هذا المنطق مبررًا أو ملاذًا لمداراة تعدياتها على هذه الحقوق بأي حال من الأحوال.لأن القضية المحورية هنا هي التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبادئ أصبحت ذات طبيعة دولية ولا يمكن التنازل عنها بالنسبة لحياة وأمن الإنسان وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وكرامته الإنسانية. ونحن نقرر هذه الحقيقة باعتبار أن حقوق الإنسان ليست حكرًا على منظومة ثقافية أو حضارية بعينها في هذا العالم ولكنها إرث إنساني عام تملكه البشرية جمعاء.

التعاون الاقتصادي الدولي من خلال تجربتي في جنيف :

يشكل العمل الدبلوماسي في مجال التعاون الاقتصادي الدولي تحديًا كبيرًا للدبلوماسيين من البلدان النامية، وذلك لارتباط هذا التعاون بصراع طويل لتكريس المصالح، أو خلخلتها، أو حتى تغيير معادلاتها فيما يتعلق بدرجات النمو والتصرف في الموارد الطبيعية والعدالة في توزيع عائدات التنمية والموارد على المستوي الدولي.وقد كنت ولا زلت كثير الاهتمام بهذه الموضوعات، منذ أيام دراستي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، ثم بعد التحاقي بوزارة الخارجية . وقبل التحاقي بالبعثة الدائمة في جنيف، عملت بإدارة التعاون الاقتصادي في رئاسة الوزارة، وتابعت العديد من الموضوعات التي تحفل بها أجندة مؤتمرات التعاون الاقتصادي الدولي.

المنظمة الأهم في هذا المجال، كانت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وهي أصلًا منوط بها التداول في قضايا التنمية بالبلدان النامية، وارتباط هذه القضايا بالبيئة الاقتصادية الدولية، وبحث قضايا التجارة الدولية وتحسين شروطها بالنسبة للبلدان النامية، في إطار تحقيق هدف التنمية المتوازنة وتفعيل حركة تدفقات رؤوس الأموال والمساعدات التنموية . وتدعيم التعاون فيما بين الدول النامية (تعاون بلدان الجنوب) .

في الأشهر الأولى من متابعتي لنشاط منظمة أونكتاد، تم اختياري منسقًا لمجموعة الدول الأقل نموًا في إفريقيا (28 دولة من أصل 32 دولة). وكانت تلك مسئولية تحملتها بترحاب ورغبة لأنها أتاحت لي التفاعل مع رؤساء المجموعات الإقليمية الأخرى، والتعامل المكثف مع سكرتارية أونكتاد، وتحقيق موقف تفاوضي متقدم لوفدنا في الدفاع عن حقوق البلدان الأقل نموًا، خاصة في مجالات مكافحة الفقر، ورفع معدلات التنمية، وتخيف عبء الديون الخارجية، ونقل التكنولوجيا وتوفير المساعدات التنموية والفنية لهذه الدول.

ولفائدة القارئ فإن منظمة أونكتاد، لم تكن جسمًا يصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء (كل أعضاء الأمم المتحدة) ولكنها كانت بمثابة برلمان اقتصادي دولي، تعمل لجانه المتخصصة على مدار العام، وينعقد المؤتمر العام كل أربع سنوات، ومنذ إنشائها عقدت حتى الآن 13 مؤتمرًا عامًا كان أولها في جنيف عام 1964 وأحدثها في الدوحة عاصمة قطر عام 2012 . وتشكل مخرجات مؤتمراتها دليلًا هاديًا للتعامل مع قضايا التنمية الدولية. وخلال فترة عملي بجنيف، حضرت المؤتمر العام للمنظمة الذي انعقد في مدينة كارتاجينا بجمهورية كولومبيا في فبراير من عام 1992.

وكان لي صلات قوية بالأمين العام للمنظمة وقتها الراحل كينيث دادزي، وهو دبلوماسي غاني، كان ذا باع طويل، وكان يطمح لكي يكون أمينًا عامًا إفريقيًا للأمم المتحدة، لكن الدكتور بطرس غالي فاز بالمنصب . وكذلك كارلوس فورتين، الفنزويلي الذي كان نائبًا لدادزي ثم صار أمينًا عاما بالإنابة لفترة قصيرة. وكان صديقنا وزميلنا في الخدمة الدبلوماسية السفير عبد الله عباس منتدبًا في قسم الدول الأقل نموًا وقد قدم لنا الكثير من العون ونحن نؤدي مهمة تنسيق تلك المجموعة.

علاوة على ذلك، فقد حظيت بثقة الدول الأعضاء في أونكتاد وتم انتخابي رئيسًا للجنة الدولية للسلع الأساسية لدورة استمرت عامين (1990-1992). وقد وجدت في ذلك الموقع تقديرًا للدبلوماسية السودانية، وثقة عالية في مهنيتها، بحسبان القضايا الحيوية التي تبحثها اللجنة في اهتمامها بصادرات الدول النامية من السلع الأساسية، ووضعها في الأسواق الدولية، وشروط تبادلها مع السلع الصناعية، وضرورة تحسين بيئة إنتاج السلع الأساسية (فيما عدا الذهب والنفط) وطنيًا ودوليًا. ليس هذا وحده، ولكن أيضًا توفير الدعم لأسعار بعض السلع الأساسية التي تصدرها بلدان نامية مثل سلعة الكاكاو والبن والمنتجات الزراعية الأخرى والمعادن والأخشاب والقطن والسكر وجلود الحيوانات...إلخ. وتكمن أهمية موضوع السلع الأساسية بالنسبة للدول النامية في معضلة تدهور شروط

التبادل بينها وبين السلع المصنعة (القيمة المتدنية للسلع الأساسية والقيمة المتزايدة للسلع المصنوعة)، مما يوسع من الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة . هذا إضافة لما يخلقه ذلك الوضع المجحف من وضع بنياني مختل لتبادل غير متوازن بين مركز صناعي مسيطر وهامش زراعي يخضع لسيطرة ذلك المركز.

قضيت عامين رئيسًا لتلك اللجنة، وأذكر أن موقعي ذلك أتاح لي السفر إلى موسكو في أيام حرجة من حياة الاتحاد السوفيتي الذي كان وقتها موشكًا على الأفول. كان ذلك في الفترة 20-24 من شهر مايو عام 1991، عندما شاركت في مائدة مستديرة نظمتها أونكتاد، حول السياسات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية. وشارك في تلك الندوة عدد محدود من الخبراء من شتي أنحاء العالم، بصفاتهم الشخصية، حرصًا على توفير جو غير رسمي لتبادل الآراء والأفكار. وكان الغرض من تلك المائدة المستديرة هو بلورة أفكار جديدة بهدف تحقيق فائدة قصوى من مشاركة قطاع السلع الأساسية في عمليات التنمية الاقتصادية. ومن طرائف ذلك اللقاء، أن إقامة المشاركين ومناقشاتهم تمت على متن باخرة سياحية على نهر موسكو . وقد كان ذلك الترتيب الفريد وغير المسبوق فرصة للاستمتاع برحلة على ذلك النهر الشهير. ومما أذكره أيضًا شخصية الخبير السوفيتي الكبير في مجال السلع الأساسية ميخائيل بانكين، رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية باللجنة المركزية للاتحاد السوفيتي. وهو رجل من الذين تظل شخصياتهم عالقة بالذاكرة، لقدرته الهائلة على ترتيب أفكاره وعرضها في مداخلات هادئة وعميقة المغزى والمعنى.

زيارتي تلك لموسكو كانت هي الثانية، ولكن كانت هي الزيارة التي يلحظ المرء فيها أن الاتحاد السوفيتي كان في أيامه الأخيرة ككيان سياسي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية.وموسكو مدينة غير عادية لأن كل شيء فيها يعبر عن شخصيتها هي وليس عن شخصية أي مدينة أخرى في العالم. شوارعها وميادينها وحدائقها وحتى محطات مترو الأنفاق فيها لها شخصيتها الموسكوفية المميزة. وفي زيارتي التي سبقت هذه الزيارة، تجولت في بعض أنحاء هذه المدينة الهائلة الضخامة والتي يشعر المرء فيها بنوع من الأحاسيس المختلطة بين الشعور

بالإعجاب والشعور بالضياع !! وكانت زيارتي الأولى لموسكو في مطلع عام 1990 قد أتاحت لي زيارة الكرملين والمرور أمام جثمان الزعيم الشيوعي فلاديمير إيليتش لينين المستلقي على ظهره بكامل هندامه منذ وفاته عام 1924 .

لم تكن رحلتي إلى موسكو هي الوحيدة في إطار نشاطي بمنظمة أونكتاد في جنيف، ولكن هناك رحلة هامة أخرى قمنا بها إلى مدينة كارتاجينا في كولومبيا للمشاركة بصفتي رئيسًا للجنة السلع الأساسية وكمنسق لمجموعة الدول الإفريقية الأقل نموًا، في مؤتمر أونكتاد الثامن في فبراير من عام 1992 . ومدينة كارتاجينا مدينة خلابة وهي تقع على ساحل البحر الكاريبي، ومزاجها مفعم بروح أهل الكاريبي والثقافة الأسبانية بحكم تاريخها السياسي . فأهلها يحبون القيلولة بعد الظهر، ويسهرون في الليل ويعشقون الموسيقى والرقص، والعمل الدؤوب . وأهل الكاريبي لا يرون من تعارض بين العمل الشاق والترفيه، وقراءتي لذلك أن روح العمل لا تتجدد عندهم إلا بعد الترفيه، والترفيه لا يستحق إلا بعد عمل شاق!!

قضينا نحو أسبوعين في تلك المدينة الجميلة، وكانت الاجتماعات طويلة والمناقشات فيها مكثفة، خاصة فيما يتعلق بمسألة إعفاء ديون البلدان الأقل نموًا وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام سلعها وتقرير نسبة من الناتج المحلي للدول المتقدمة لأغراض التنمية في تلك البلدان التي تمثل الحلقة الأضعف في سلسلة الكيان الاقتصادي الدولي. ونسبة للظروف الدولية التي انعقد فيها ذلك المؤتمر، فقد كانت مهمتنا في التفاوض كبلدان نامية، مهمة شاقة ومعقدة . والسبب أننا كنا نتفاوض مع البلدان المتقدمة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد اختفاء مجموعة الدول الاشتراكية من التركيبة التفاوضية في منظمة أونكتاد بشكل خاص ومنظمة الأمم المتحدة بشكل عام. ولهذا فقد دار صراع محموم في التنافس على القروض وتدفق رؤوس الأموال من أجل التنمية، لأن بلدان شرق أوروبا السابقة، دخلت هى الأخرى في حلبة الصراع للاستحواذ على موارد من البلدان المتقدمة، وكان منظورنا أن تلك الموارد ستكون خصمًا على حساب ما كان يخصص لصالح البلدان النامية. وبالطبع فقد كان هناك ميل واضح من البلدان

المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) نحو دعم اقتصاد دول أوروبا الشرقية الخارجة من عباءة الاشتراكية، بغرض دمجها في الاقتصاد الرأسمالي، والتأكيد على أن الأخير هو الطريق الوحيد لإدارة الاقتصاد ورفاهية المجتمعات . وفي واقع الأمر يمكن للمرء أن يصنف المؤتمر الثامن للتجارة والتنمية ذاك، بأنه كان علامة فارقة في مسار التعاون الاقتصادي الدولي، وفيه أعيد ترتيب منبر أونكتاد، بل ومنبر الأمم المتحدة ككل، في ضوء الحديث عن كتلتين اقتصاديتين إحداهما متقدمة اقتصاديًا والأخرى تسيطر عليها معالم التخلف الاقتصادي . ولا سبيل سوي التفاوض من أجل تعاون اقتصادي دولي يحقق أهداف محاربة الفقر، والدفع بعجلة التنمية في البلدان النامية، وتضييق الفجوة الهائلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.وبرغم ما نراه من طفرات تثير الإعجاب في عدد من البلدان النامية، مثل الصين التي برزت كعملاق اقتصادي دولي، ومجموعة ما سمي بالنمور الآسيوية، فإن التركيبة الاقتصادية الدولية تظل معيبة ولا يمكن استمرارها، ولا بد من معالجة العيوب الخلقية الكبيرة في هذه التركيبة إذا كان العالم يريد أن ينعم بشيء من السلام والاستقرار.

عدنا إلى جنيف من كارتاجينا، ونحن نتداول تلك الأفكار والحقائق المرة، ونعلم أن الطريق ما زال طويلًا أمام المفاوضين مثلنا لتثبيت حقوق شعوب البلدان النامية، وهي مسيرة يمكن تسميتها بأنها مسيرة وعرة وشائكة ولكنها لا بد لها من الاستمرار، سواء كان ذلك على مستوى منظمة أونكتاد أو على مستوى النظام الدولي ككل. وأنا أكتب هذه الكلمات بعد مرور عشرين عامًا على مؤتمر كارتاجينا، ما زالت المسيرة على ذلك الطريق مستمرة، وفي تقديري أن الذي نصبو إليه ليس بعالم مثالي يتمتع بمساواة مطلقة في درجات التنمية الاقتصادية، ولكن من أجل عدل نسبي، يحقق طموحات مشروعة لدى البلدان النامية مثلما تحققت الكثير من طموحات البلدان المتقدمة.

نافذة أخرى استطعت أن أطل منها على تجربة هامة في التعاون الاقتصادي الدولي، وتلك تجربتي في الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وهو صندوق خرج من رحم منظمة أونكتاد، في عام 1989 وتتلخص مهمته في دعم عمليات التنمية

الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على سلعة أولية واحدة.وهو يمول مشروعات في هذه الدول لمصلحة صغار المنتجين، ولتوسيع قاعدة النشاط التصديري في إطار العمل على خروج هذه البلدان تدريجيًا من أزمات الاعتماد على سلعة واحدة .

وبحكم عضوية السودان في الصندوق، جاءت مشاركتي في أعمال المجلس التنفيذي للصندوق بمقره في أمستردام.وبين عام 1989 وعام 1992 شاركت في اجتماعات هامة للمجلس التنفيذي، وكنت أسافر من جنيف إلى امستردام لحضور تلك الاجتماعات وأتيحت لي فرصة المشاركة، مع أعضاء المجلس، في مناقشة وإقرار كل القوانين واللوائح المؤسسة للصندوق المشترك . وهي القواعد القانونية التي حكمت عمل الصندوق فيما بعد.

كانت رحلاتي إلى أمستردام فرصة للعمل مع شخصيات مختلفة ومن بلدان عديدة في تلك الاجتماعات، ويسرت لي الفرصة لفهم بعض جوانب الحياة في هولندا، ذلك البلد الصغير في مساحته الكبير في موقعه الاقتصادي عالميًا. كما أن شوارع المدن الهولندية تعطيك لمحة في أوجه أشخاص غير أوروبيين، لكنهم اندمجوا في هولندا بشكل كبير، ومعظم تلك الوجوه تدلك على تاريخ هولندا الاستعماري خارج القارة الأوروبية، وأساطيلها التي عبرت أعالي البحار بحثًا عن الفرص الاقتصادية والموارد، كما كان شأن غيرها من الدول الاستعمارية الأوروبية.

الصندوق المشترك للسلع الأساسية، مازال صامدًا يؤدي مهامه تجاه الدول المستحقة للدعم الذي يقدمه، والذي يأتيه أساسًا من منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك)، وتبلغ عضوية الدول فيه (عام 2012) 106 دولة، سواء من المانحين أو من المستفيدين. والسودان من الدول المستفيدة من الصندوق . وكلما نظرت إلى الوراء لأفكر في تلك التجربة، شعرت بالاعتزاز الشديد لدور لعبته كدبلوماسي سوداني في مناقشة وإقرار القواعد واللوائح المنشئة للصندوق، مع مجموعة مقتدرة من أهل الاقتصاد والقانون والدبلوماسية.

خلال زياراتي لمدينة أمستردام، تحينت الفرص، لأكثر من مرة، لزيارة متحف الفنان والرسام الهولندي الكبير فينسنت فان جوخ. ويحتوي ذلك المتحف أعمالًا كثيرة لفان جوخ، ولوحات نادرة وخطابات تخصه. وقد ظل فان جوخ (1853 – 1890) من الفنانين الذين يسحرني عالمهم وتاريخهم وما أحاط بحياته من دراما ومعاني ذات مغزى كبير.وقد توفي وعمره لا يتجاوز السبعة والثلاثين عامًا، بجرح ناجم من طلق ناري، رجح الكثيرون أنه حادث انتحار. ولعل الاضطرابات النفسية والعقلية التي أرهقت ذلك الفنان العظيم، لم تكبح موهبته الهائلة التي تركها لنا في أعمال فنية تتجدد عظمتها كلما تعتقت بمرور السنين.

وعلى ذكر فان جوخ في هولندا، أستعيد زياراتي لزميلي العزيز السفير الراحل صالح مشمون عندما كان وقتها نائبا للسفير في لاهاي. وكان مشمون فنانًا تشكيليًا بارعًا، وفنانًا تنطق لوحاته بمعاني تزخر بعمق تاريخه وإرثه الحضاري النوبي . وقد نجح طوال خدمته في الدبلوماسية في الاحتفاظ بإبداعاته الفنية برغم مشاغل المهنة الدبلوماسية .وكنت أيضًا في لاهاي أزور السفير المتميز أشول دينق، والذي رحل هو الآخر عن الدنيا، ولكنه ترك بصمة لا تنمحي على الخارطة الدبلوماسية السودانية لتفرده بالعلم الغزير والفهم الواسع لموضوع دبلوماسية المياه. كان صديقنا العزيز أشول دينق، عالما في القانون الدولي، وخاصة في مجال المياه ومواردها في ظل ذلك القانون.وحسب علمي كان هو الوحيد في وزارة الخارجية وقتها بذلك التخصص الهام .

خبرة العمل الإنساني في جنيف :

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين هي أهم المنظمات الدولية في المجال الإنساني بالمقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. وهي منظمة نشأت في الأصل بعد الحرب العالمية الثانية للتعامل مع حالات اللاجئين الذين أفرزتهم الحرب في القارة الأوروبية . لكنها بعد مرور سبعة عشر عامًا على إنشائها، قررت الأمم المتحدة تدويل نطاق عملياتها، لتغطي العالم كله، وذلك بموجب

البروتوكول الصادر في عام 1967. وتم بعد ذلك فتح السقف الزمني لولايتها لتكون وكالة دائمة من وكالات الأمم المتحدة.

ولتوضيح نطاق عمليات المفوضية وولايتها فإنها تختص باللاجئين الذين نزحوا قسرًا من أوطانهم وعبروا حدودها ولجأوا إلى دولة أخري، وأصبحوا تحت الحماية الدولية، نسبة لفقدانهم الحماية من حكومات بلدانهم. وهؤلاء حسب التعريف، ليسوا بقادرين أو ليسوا براغبين في العودة لأوطانهم الأصلية، حيث تسود الأوضاع التي تمثل بحق تهديدًا لحياتهم (حوالي 17 مليون شخصًا في عام 2012). وهكذا فإن فئة النازحين الذين يتحركون داخل بلادهم (حوالي 28 مليون شخصًا عام 2012) لا يقعون قانونيًا تحت ولاية المفوضية، غير أن الأخيرة يتم تكليفها بواسطة مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة للتعامل مع أوضاع للنازحين داخليا في عدد من البلدان، بوصفها المنظمة الأكثر قدرة في إطار الأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة، ويلاحظ تنامي دور المفوضية خلال العقدين الأخيرين في هذا المجال. ومن ذلك حالات النازحين داخل أوطانهم في سيريلانكا والسودان (دارفور) ويوغسلافيا السابقة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا والعراق وغيرها من مثل هذه الحالات. يضاف إلى ذلك ولاية المفوضية تجاه الأشخاص عديمي الجنسية في العالم (حوالي 12 مليون شخصًا في عام 2012)، والسعي لمساعدة الدول لإيجاد الحلول الناجعة لأوضاعهم.

تعتمد المفوضية على تبرعات الدول في ميزانيتها للعمل الإنساني، وقد بلغت هذه الميزانية في عام 2012 حوالي ثلاثة بلايين دولار، لبرامجها حول العالم. وتتصدر الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان وكندا واستراليا قائمة المساهمين الدائمين في ميزانية المفوضية والتي يقرها المجلس التنفيذي للمنظمة.

عند انضمامي للبعثة الدائمة في جنيف، كانت المفوضية في قائمة اهتماماتي، بحكم العلاقة الطويلة والوثيقة بين السودان والمفوضية والتي تعود للستينات من القرن الماضي حيث بدأ السودان يستضيف اللاجئين من الكونغو وإريتريا وتشاد. وتوثقت تلك العلاقة، عندما بلغ اللاجئون إلى السودان في نهاية السبعينات

حوالي المليون لاجئ من دول الجوار. كما أن السودان كان هو الآخر مصدرًا خرج منه لاجئون من جنوبه إلى الدول المجاورة في يوغندا وكينيا وإثيوبيا، ثم موجة أخرى في التسعينات أخذت طريقها إلى مصر وتشاد والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، في عهد حكومة الإنقاذ.

كانت الوفود المختصة بشئون اللاجئين تأتينا من الخرطوم إلى جنيف، ونقدم لها نحن في البعثة الدائمة الدعم اللازم، في الجوانب الفنية والموضوعية. كما كنا نقوم طوال السنة بتغطية أعمال اللجان التابعة للمفوضية، ونحرص بالطبع على التأكد من رعاية مصالح السودان كدولة لها برنامج هام مع المفوضية، خاصة في مجال الميزانيات المعتمدة وتحريك المساعدات للمناطق التي تستضيف اللاجئين في شرق السودان وغربه .

مما كان يحسب للسودان دائمًا أنه من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وانضم للبروتوكول الملحق بها لعام 1967. والتزم السودان بغض النظر عن الحكومة المتولية للسلطة، بمبدأ عدم رد اللاجئين الذين يطلبون اللجوء إليه، وهو حجر الزاوية في القانون الدولي الخاص باللجوء. وهناك الآلاف من اللاجئين الذين مروا عبر السودان وتمت إعادة توطينهم في بلاد أخرى مثل دول غرب اوروبا وكندا والولايات المتحدة واستراليا . وكثير من هؤلاء صادفتهم في أسفاري بأمريكا الشمالية وأوربا واستراليا وهم يحملون ذكريات فيها التقدير الكثير لشعب السودان.

خلال فترة مشاركاتي في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية في جنيف، كانت السيدة اليابانية ساداكو أوجاتا، هي المفوض السامي لشئون اللاجئين. وقد عرفت أوجاتا بمميزات قيادية عالية، وحكمة في تصريف الأمور حتى في حالات الأزمات المستفحلة، وهكذا نجحت في كسب احترام الدول الأعضاء، واحترام العاملين في المفوضية والكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساعدة اللاجئين.

ظللت أشارك باهتمام كبير في اجتماعات المفوضية، وتيسر لي أن ألعب دورًا في المجموعة الإفريقية مما أهلني لكي أنتخب مقررًا للجنة التنفيذية للمفوضية في دورتها الثالثة والأربعين (أكتوبر 1992 أكتوبر 1993). وقد رشحني سفير المغرب نيابة عن المجموعة الإفريقية، وقام ممثل إيران بتثنية الترشيح حسب الترتيبات التي توافقت عليها المجموعات الجغرافية قبل انعقاد الجلسة. ومهمة المقرر، مهمة حساسة تتعلق بالإشراف على صياغة كل توصيات وقرارات وتفاهمات اللجنة التنفيذية التي تتكون عضويتها من 46 دولة في ذلك الوقت، علاوة على مراقبين من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (بلغت عضوية اللجنة 87 دولة في عام 2012) . واللجنة التنفيذية هي الجهاز الحاكم للمفوضية وهي التي تعتمد كل البرامج والميزانيات وتصدر التوصيات والقرارات التي تحكم التعامل مع اللاجئين في شتي أنحاء العالم.

وقد أتاحت لي مسئولية المقرر التفاعل المفيد مع ممثلي الدول المؤثرين في أعمال اللجنة التنفيذية،وقمت بإدارة العشرات من الاجتماعات التي ساهمت فيها مجموعة نشطة من مندوبي الدول الأعضاء

وفي إطار مهمتي كمقرر للجنة التنفيذية، سافرت برفقة رئيس اللجنة التنفيذية السفير الأرجنتيني ومدير الدائرة الإفريقية بالمفوضية في مهمة ميدانية شملت ملاوي وموزمبيق، في مايو من عام 1993، وذلك للتعرف على أحوال اللاجئين الموزمبيقيين في ملاوي وأحوال العائدين منهم إلى بلادهم في إطار التسوية السلمية الكبري للحرب الأهلية في موزمبيق (1977-1992) بعد الاتفاق الذي تم بين الجبهة الوطنية لتحرير موزمبيق (FRELIMO) وحركة المقاومة الوطنية في موزمبيق (RENAMO) واللتين تنازعتا السلطة بعد تحرير البلاد من الاستعمار البرتغالي في عام 1975. وقد عانت موزمبيق كثيرًا من الحرب الأهلية، التي أجبرت ثلث سكانها (كانوا 17 مليونًا في ذلك الوقت) للفرار من وطنهم واللجوء إلى البلدان المجاورة. هذا بخلاف التدمير والخراب الذي أصاب البنية السياسية، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى .

بدأنا تلك الجولة في ليلينقوي، عاصمة ملاوي، حيث عقدنا اجتماعات مع المسئولين بمكتب المفوضية، والحكومة الملاوية وبعض سفراء البلدان المانحة. ووقتها كانت ملاوي تستضيف ما يقارب المليون لاجئ من موزمبيق، وذلك عبء جد ثقيل على كاهل ذلك البلد ذي الموارد والإمكانيات المحدودة. غير أن قواعد الضيافة الإفريقية، والتزام حكومة ملاوي بالمواثيق الدولية، أتاحا لهؤلاء اللاجئين فرصة العبور الآمن من بلادهم إلى الجارة ملاوي. ومن المواقف الحرية بالتأمل، أننا عندما زرنا معسكرات اللاجئين الموزمبيقيين في ملاوي، كان هؤلاء يعيشون في منطقة ممتدة على جانب طريق طويل مرصوف هو عبارة عن الفاصل الحدودي بين ملاوي وموزمبيق...وإذا ما عبر اللاجئ ذلك الطريق، فإنه يكون في بلاده موزمبيق!! وبرغم أن المفوضية تحرص دائمًا أن تنصح الدول بأن تقيم مواقع إقامة اللاجئين بعيدًا عن الحدود، إلا أن تلك الحالة لم ينجم عنها خطر على حياة أولئك اللاجئين . بل أننا علمنا أن بعضهم، في فصل الخريف، يزرعون أراضيهم في بلادهم موزمبيق بالعبور كل صباح للعمل في حقولهم والعودة في المساء للمبيت في المعسكرات في ملاوي!

مثل هذه الحكايات تذكرنا بمسألة الحدود الوهمية التي وضعها الاستعمار الأوروبي بين البلدان الإفريقية، وحتى بعد مرور سنوات طويلة من استقلال تلك الدول، تظل تلك الحدود، في معظم الأحيان ، حبرًا على ورق بالنظر إلى الترابط الإثني والجغرافي الذي فشلت هذه الحدود في تجاوزه. ويحضرني هنا مثال فريد من تجربتي في زامبيا، حيث هناك أحد البيوت في إحدى المزارع نصفه يقع في زامبيا ونصفه الآخر يقع في زمبابوى... وكان أصدقاؤنا هناك يتندرون بالحديث عن جنسية المولود الذي تضعه أمه في ذلك المنزل..هل هي ستقرر بالجزء الذي يولد فيه (زامبيا أو زمبابوي) أم أنها ستقرر بمنحه جنسية مزدوجة من البلدين؟

المهم في رحلتنا تلك أننا شهدنا واحدة من أكبر عمليات العودة الطوعية للاجئين في إفريقيا والتي بلغ عدد العائدين فيها أكثر من مليوني لاجئ في فترة عامين ونصف. وقد ساهمت المفوضية مساهمة كبيرة من خلال إقامة ما يسمى

"المشاريع سريعة الأثر" في مجال الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، مما ساعد على اندماج العائدين بصورة تدريجية . والحق يقال أن تلك كانت من أنجح العمليات الإنسانية، والتي فتحت المجال مستقبلًا لما أصبح يعرف في الأوساط الدولية بالمعجزة الموزمبيقية، حيث تحول ذلك البلد من ميدان للحرب الأهلية، إلى بلد ينمو بسرعة وينعم بالاستقرار وفرص الاستثمار. وأستطيع القول بأن أهل موزمبيق وقادتهم السياسيين، أثبتوا أنهم يتعلمون جيدًا من دروس التاريخ، ويفهمون بإدراك عميق، الحرص على اغتنام الفرص المشروعة لمصلحة شعب بلادهم وإصرارهم بعدم العودة أبدًا للحرب والاقتتال الأهلي فيما بينهم، والتمسك بالسلام وقيم المنافسة الديمقراطية لتداول السلطة وقد أصبح هذا ديدنهم منذ عام 1992 وبرغم ما حدث مؤخرًا من توتر بين الحركتين السياسيتين الكبيرتين في موزمبيق، فأنا لايخالجني شك في أنهم سيصلون إلى تسويات سلمية لخلافتهم.

غادرنا ملاوي بطائرة صغيرة إلى محافظة تيت في غرب موزمبيق، وزرنا اللاجئين الذين عادوا، وكان أولئك يجسدون معاني العودة الطوعية والتمسك بالسلام والعزيمة على إعادة بناء وطنهم على النحو الذي ذكرته أعلاه.والمعروف أن محافظة تيت تزخر بموارد هائلة من الفحم الحجري . وفيها أقيم ذلك السد العظيم، كابورا باسا، على نهر الزامبيزي، منذ أيام الاستعمار البرتغالي كمشروع مشترك بين البرتغال وجنوب إفريقيا، وقد آل المشروع مؤخرًا لحكومة موزمبيق وهو في الأصل مشروع ضخم لإنتاج الطاقة الكهربائية . ومن أجمل المناظر، عندما تطير الطائرة محاذية لموقع السد، وكان ذلك من المشاهد التي لا ينساها المرء وتيسرت لنا خلال تلك الرحلة.

أما رحلتنا من محافظة تيت إلى مابوتو عاصمة موزمبيق، فلم تكن مريحة بكل المقاييس، حيث طارت بنا تلك الطائرة الصغيرة (ثلاثة أشخاص ومعنا الكابتن) في جو ممطر ومليء بالعواصف، وهي تهتز في كل الاتجاهات وتتعرض لسلسلة من المطبات المرعبة، وكأنها رحلة الأهوال! قضينا حوالي ثلاثة ساعات ونحن على ذلك الحال، ولم يكن فينا من يخفي خوفه وقلقه، سوى كابتن الطائرة وزميلنا

إمانويل مدير مكتب المفوضية في موزمبيق، الذي هو الآخر من الذين يحملون رخصة لقيادة الطائرات. وقد كان إمانويل، يحاول طوال الرحلة أن يزرع نوعًا من الطمأنينة في قلوبنا، لكننا لم نكن نستمع لما يقول! وعلى كل حال، وصلنا إلى مابوتو العاصمة بالسلامة، ولسان حالنا يقول بأن تلك مغامرة لم يكن لها من داع، حتى لو تأخرنا يومًا لحين تحسن الأحوال الجوية قبل الطيران.

قضينا ثلاثة أيام في العاصمة مابوتو، وهي تعج في ذلك الوقت بقوات من الأمم المتحدة وموظفين في كل المجالات من المنظمة الدولية . وأنا بينما كنت أتأمل ذلك المشهد المشحون بالمعاني الكثيرة، يغمرني التفاؤل بمستقبل موزمبيق، وكان تفاؤلًا مشوبًا ببعض الحذر الذي تفرضه إسقاطات الماضي المرير للحرب الأهلية في موزمبيق .

ذلك ما كان من أمر جولتنا في ملاوي وموزمبيق ممثلين للمفوضية السامية لشئون اللاجئين في صيف عام 1993، وهي جولة أعطتنا ميزة التعرف الواقعي على نشاط المفوضية في واحدة من أكبر عمليات العودة الطوعية للاجئين في القارة الإفريقية. ولن أنسى أبدًا أولئك العائدين إلى بلادهم في فرح من الأعماق وهم يحتفلون بالأهازيج والرقصات على الإيقاعات الإفريقية المعبرة. وكما يقول الناس دائمًا، فليس هناك من شيء أو موقف أحلي من العودة للوطن بعد غياب وفراق خاصة عندما يكون ذلك الفراق قسرًا ودون اختيار!

شخصيات أذكرها من تجربتي في جنيف :

التقيت في جنيف بالعديد من الشخصيات سواء كان ذلك في المحيط الدبلوماسي أوخارجه. وبالطبع فإن القدرة على التعامل مع الناس في المهنة الدبلوماسية، هو من الفنون التي ترتبط ارتباطًا عضويًا بمؤهلات ممارسة المهنة، لأن في ذلك مفاتيح وأبواب كثيرة لتمثيل البلد التي ينتمي إليها ذلك الدبلوماسي، ناهيك عن حقيقة أن العلاقات مع الشخصيات المتنوعة تشكل مصدرًا هامًا من مصادر المعلومات في العمل الدبلوماسي في كل المواقع.

وفيما أذكره هنا من عدد محدود من الشخصيات، لا يمثل حصرًا، لأن الحديث عن الكثيرين الذين التقيت بهم في جنيف لن يتسع هذا الكتاب لحصرهم. وعليه فلنذكر البعض منهم في سياق ما يلقي الضوء على شيء من المعاني والمدلولات ذات الصلة بالعمل الدبلوماسي في ذلك الموقع.

أول تلك الشخصيات، السفير الراحل الدكتور بشير البكري، الذي سعدت بلقائه أكثر من مرة في جنيف وهو يشارك في اجتماعات ذات صلة باليونسكو التي صال وجال وأبدع في أروقتها بالعاصمة الفرنسية باريس. والدكتور بشير البكري، لم تبدأ معرفتي به في جنيف، ولكن لقاءاتي به هناك كانت مواصلة للقاءات سابقة، كان معظمها عابرًا، ولذلك فقد أتاحت لي فرصة عملي في جنيف التعرف عليه عن قرب. فالرجل هو من أساطين الدبلوماسية السودانية ومن الرعيل الأول الذين أسسوا وزارة الخارجية.

أنا لم أكن من الذين أسعدهم الحظ وعملوا مع السفير بشير البكري في سفارة واحدة، وكم كنت أتمنى لو حدث ذلك، نسبة للصفات التي وجدتها في شخصيته المتفردة، عندما كنت ألتقي به في جنيف. فالرجل كان يجسد الكثير من الموسوعية في معلوماته ومعرفته، ويتمتع بقدرة فائقة في عرض أفكاره بصورة محببة تجمع بين العمق والبساطة غير المفتعلة. وكانت تجذبني إليه صفات الاستنارة والانفتاح على ثقافات العالم، وحرصه الشديد على التفاعل الإيجابي بين الثقافات . وأذكر أنني في بعض حواري معه، كان يؤكد على أهمية أن يحافظ الدبلوماسيون السودانيون على المبادئ والتقاليد المؤسسية التي تميزت بها منذ إنشائها، برغم ما شابها في السنوات الأخيرة من جنوح عن تلك المؤسسية لأسباب لا ترتبط بالدبلوماسيين بقدر ما ترتبط بصانعي السياسة الخارجية.

أنا لا أذكر السفير بشير البكري من زاوية الود الشخصي فقط، ولكنني أذكره بما علمنا إياه من الانخراط في العمل العام لخدمة الوطن، حتى وإن كان ذلك في ظروف صعبة. والحديث عن تلك الشخصية، يجب أن يرتبط بما قدمته من أعمال للوطن، وهي كثيرة في المحافل الدولية والإقليمية، وليكن مثل ذلك الحديث

طريقًا إلى البناء على الأسس الدبلوماسية العظيمة التي وضعها السفير بشير البكري ورفاقه من مؤسسي وزارة الخارجية السودانية. وهذا واجب علينا حتى لا تنقطع الصلة بعصر كان مزدهرًا، ولا فكاك من التزود بمعينه وهداه، لأن المجد الذي يمكن أن نصنعه غدًا هو بالضرورة رهين بما نقف عليه من أرضية ثابتة أسس لها أشخاص مثل بشير البكرى.

مرت السنون والأيام، والتقيت بالسفير بشير البكري بضع مرات في الخرطوم، لكنني أسفت كثيرًا عندما حالت الظروف عن زيارتي له في داره قبيل رحيله في عام 2010، إذ تحدثت معه حديثًا خاطفًا على الهاتف، ووعدته بزيارته، وذلك لقاء لم يتم، لأنه توفي بعد أيام قليلة من ذلك الحديث. وظلت ترن في أذني، كلماته المفعمة بالود والدعابة .

شخصية أخرى التقيت بها في جنيف وأود الكتابة عنها هي شخصية السفير العراقي لدي المقر الأوروبي للأمم المتحدة وقتها برزان إبراهيم التكريتي، الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي صدام حسين. وعندما وصلت إلى جنيف قائمًا بأعمال البعثة بالإنابة في صيف 1989، بدأت في التعرف على رؤساء البعثات العربية والإفريقية، ومما لفت نظري أن برزان التكريتي هو المندوب الدائم للعراق هناك. ولم يكن برزان كغيره من السفراء الذين يجوبون صالات الاجتماعات في قصر الأمم المتحدة في جنيف وليس كالسفراء الذين تراهم في الكثير من حفلات الاستقبال التي تقام في إطار الأمم المتحدة. وكانت مثل تلك المهام الدبلوماسية يقوم بها مساعدوه من الدبلوماسيين العراقيين في البعثة الدائمة. ولعل خلفية برزان كرئيس للمخابرات والبوليس السري في العراق لسنوات عديدة، علاوة على أنه أخ للرئيس صدام حسين، جعلته يعيش في عالم يحيط به الحذر الشديد في تحركاته وسكناته . وفي الحالات القليلة التي كان يأتي فيها لمقر الأمم المتحدة، كان يأتي ومعه حراس شخصيون، وهم الذين كانوا يحتفظون في أيديهم بمعطفه الشتوي عند دخوله للمبني ولا يفعل مثل ما كنا نفعل وغيرنا من الدبلوماسيين بتعليق معاطفنا في المكان المخصص لها. وبالطبع كان حراسه يحسبون حساب

وصول شخص لمكان معطف السفير برزان ووضع أو إلصاق ما يهدد حياته أو ما قد يمكن من استراق السمع لأحاديثه!

ترددت الأحاديث الكثيرة عن المهمة الحقيقية لبرزان التكريتي في جنيف، وكان هناك نوع من الإجماع في الوسط الدبلوماسي أن المهمة الأساسية للرجل لم تكن سوى الإشراف على حسابات سرية تتبع للرئيس صدام حسين في بنوك سويسرا وبنوك بلدان أوروبية أخري .وكان واضحًا أن طبيعة شخصية برزان المنزوية عن الوسط الدبلوماسي لم تترك له فرصة لإقناع أحد بغير ذلك الدور، وكانت المسافة بينه وبين السفراء الآخرين بعيدة بشكل ملفت للأنظار. كما أن حديثًا آخر كان يدور عن مهام استخباراتية يقوم بها الرجل نيابة عن النظام العراقي في الاتصال ببعض أجهزة المخابرات الغربية، وهذا أيضًا أمر لا يستبعد بالنظر إلى خلفيته وصلته بأخيه الرئيس صدام حسين ، برغم ما كان يتردد عن خلافات حدثت بينهما من وقت لآخر.

في إحدى أمسيات صيف عام 1990، أقام السفير برزان التكريتي حفل استقبال بداره المطلة على البحيرة في جنيف، بمناسبة يوم الجيش العراقي على ما أذكر، وذهبت ومعي زوجتي لحضور ذلك الحفل. ووجدنا هناك عددًا ليس بالكبير من الدبلوماسيين برغم ما بدا من حفاوة بالغة، وترحاب ملحوظ. وأذكر أن أحد الموظفين العراقيين، والذي لم يكن من الطاقم الدبلوماسي الذي نعرفه، وبدا على الرجل أنه صاحب شأن ولكن من الصعب تحديد طبيعة ذلك الشأن في حوار خاطف مثل الذي دار بيننا . وبينما كنت في حديث مجاملة مع أحد مساعدي برزان في البعثة، سألني ذلك الشخص عن الوضع في جنوب السودان. وأجبته بأن الحرب ما زالت مستمرة في الجنوب، وهناك محاولات للحوار بين الطرفين لإنهاء تلك الحرب التي أنهكت السودان وطال أمدها. غير أن محدثي فاجأني بتعليق لم أكن أتوقعه عندما قال : "نحن نصحنا حكومة السودان بإنهاء هذه الحرب باستخدام السلاح الكيميائي، غير أنها لم تستمع لنصيحتنا" !! وفي الحقيقة فقد صعقت لسماع تلك الكلمات ... ورددت عليه بسرعة : "أن القناعة لدينا في

السودان تظل بعيدة عن استخدام سلاح كهذا والسعي مستمر دون هوادة بحثًا عن الحلول السلمية". لكن ردي لم يرق لصاحبنا، وانتهي حديثنا عند تلك النقطة. وأثناء انشغالي مع شخص آخر، طرأ بذهني أن محدثي لم يكن سوي أحد رجال المخابرات العراقية، لأنه لا يمكن أن يتبرع بنصيحة مدمرة كتلك غير رجال مخابرات قاموا بعمل مماثل. ويبدو أنه كان يريد للسودان أن تكون له "حلبجة" سودانية (الإشارة هنا إلى منطقة حلبجة في شمال العراق التي ضربت بالأسلحة الكيماوية في 16 مارس من عام1988).

قضى برزان التكريتي عشر سنوات في منصبه في جنيف، بينما غادرتها أنا بعد قضاء أربع سنوات خلال مهمتي هناك، وانتقلت من وزارة الخارجية السودانية منتدبا للعمل بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين . وبعد انتهاء مهمتي في أفغانستان في نهاية عام 1996، تم تعييني ممثلًا للمفوضية لدي العراق، حيث بدأت مهمتي هناك في شهر يناير عام 1997 .

في بغداد، وجدت أن برزان التكريتي هناك، لكنه لم يكن له منصب رسمي معلن، والواضح أنه ظل أحد مستشاري أخيه صدام في بعض الأمور، لكنه لم يبد أنه من ذوي السلطة الفاعلة . وقابلته عن طريق الصدفة مرة واحدة في بغداد في حفل أقامته مدرسة بغداد الدولية لتخريج طلابها في صيف عام 1998 حيث كان ابني نزار ضمن الخريجين. ووقتها جاء برزان بسبب تخرج بعض أبناء العائلة، ووجدت نفسي أجلس بجانبه. وبعد تبادل التحية، سألني عن عملي في بغداد وكيف تسير الأمور معي، وقلت له أن العمل يسير على ما يرام والحمد لله. ثم علق قائلًا: باعتبارك سوداني الجنسية، هذا يسهل لك التعامل مع العراقيين على كل المستويات. وأردف قائلًا: هذا من ذكاء الأمم المتحدة في اختيارها لممثليها في بلدان معينة من جنسيات معينة حتى يتسنى لهم تصريف أعمالهم في تلك المواقع. وبعد ذلك انتبهنا لفقرات الحفل، وعند مغادرتنا قال لي برزان : أتمنى لك التوفيق، وإذا ما واجهتك مشكلة في عملك مع الجهات الرسمية، يمكنك

الاتصال بنا لتذليلها. ومن جانبي شكرته، وكانت تلك آخر مرة أراه فيها عن قرب.

كما يعرف الجميع، فإن برزان كان على قمة المطلوبين عندما غزت الولايات المتحدة العراق في ربيع عام 2003، وتم القبض عليه في 17 أبريل من عام 2003، وحكم عليه بالإعدام في الخامس من شهر نوفمبر من عام 2006، ونفذ فيه حكم الإعدام شنقًا حتى الموت في فجر يوم 15 من شهر يناير عام 2007. ومن مآسي نهاية ذلك الرجل، أن رأسه انفصل عن جسده عند تنفيذ الإعدام، وترددت اتهامات للحكومة العراقية، بأن ثمة تمثيل بجثته قد جرى بعد التنفيذ، غير أن الحكومة أنكرت ذلك.

على كل حال، فقد كانت النهاية المأساوية لبرزان التكريتي وأخيه صدام حسين، جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي العراقي في الصراع الدموي على السلطة عبر عصور طويلة . ولكن الدرس المهم في كل ذلك أن السطوة وإساءة استخدام السلطة والشطط في ممارسة الحكم، يمكن أن تورد صاحبها مورد الهلاك التراجيدي، برغم ما يتخذه ذلك الشخص من احتياط !!

الشخصية الثالثة ممن التقيت بهم أثناء عملي في جنيف هي شخصية الدكتور حسن الترابي، السياسي السوداني وزعيم التنظيم السياسي للإسلاميين في السودان.وكما هو معلوم، فإن الدكتور الترابي عندما دبر وأتباعه الانقلاب على السلطة المنتخبة في السودان واستولوا عليها في الثلاثين من يونيو من عام 1989، قاموا بعملية تمويهية، اضطروا للإفصاح عنها فيما بعد. وكانت تلك الحيلة تقضي باعتقال الدكتور حسن الترابي، عند قيام الانقلاب، وإيهام الرأي العام، بأنه لا علاقة له بالأمر، فإن نجح الانقلاب سلم الرجل وأطلق سراحه ليواصل قيادته للتنظيم الانقلابي، أما إذا فشل الانقلاب، فينجو الزعيم من الأذى ويفلت من عواقب التلبس بعملية انقلابية على حكومة منتخبة. وقد صرح الترابي فيما بعد بأنه عشية الانقلاب، قال للعميد (وقتها) عمر حسن البشير: "اذهب أنت إلى

القصر الرئاسي وأذهب أنا للحبس" . وفي ضوء ذلك الترتيب قضى الدكتور الترابي بضع أشهر في الحبس، وظل يدير شئون النظام الإنقلابي الجديد من داخل مبنى السجن، ولم تكن هناك مسألة يتم البت فيها دون أن يهرع أتباعه وحواريوه العسكريون والمدنيون لمشاورته فيها وهو في ذلك المحبس التمويهي.

خرج الترابي من الحبس، ولكن كانت أول تحركاته خارج السودان مغادرة الخرطوم في رحلة إلى جنيف في شهر مارس من عام 1990 . ولكوني قائمًا بأعمال البعثة الدائمة، تناهى إلى علمي أن الدكتور الترابي وصل إلى جنيف وهو يقيم في فندق ريتشموند المطل على البحيرة. ولم يكن قد وصلني إخطار من الخرطوم بذلك، ولكن لم يكن يخاف على أحد أن الرجل هو رأس النظام الحاكم برغم أنه لم يكن لديه منصب رسمي في ذلك النظام. وفي اتصال لي بوزير الخارجية وقتها الراحل على سحلول، سألته عن طبيعة زيارة الدكتور الترابي لجنيف، وما هو دور البعثة في ذلك ؟ غير أن الوزير قال لي أن الترابي لم يذهب لجنيف في زيارة رسمية، ولم يكن مطلوبًا من البعثة الدائمة القيام بشيء رسمي، وعلينا أن نتصرف في حدود المعقول !!

المهم أن زيارة الترابي كانت متعلقة بالمشاركة في مجلس إدارة إحدى المؤسسات الإسلامية، حسبما علمت فيما بعد، وبعد اتصال هاتفي معه، قام أحد معاوني في البعثة بترتيب موعد لنزوره في الفندق، وبالفعل قمنا بذلك. خلال زيارتي للدكتور الترابي، لاحظت ثمة إجراءات أمنية مشددة عند الدخول إليه وكان حوله اثنان من الحراس الشخصيين السويسريين التابعين لإحدى شركات توفير الحماية للشخصيات الهامة.وقد كان اللقاء للتحية والمجاملة، والتحدث عن الأحوال في السودان . وكان واضحًا أن الدكتور الترابي يعبر عن موقف سلطة، رأى أنها جاءت بجدول أعمال للنهوض بالسودان، وكان يكثر من الحديث عن "هؤلاء الشباب " في إشارة لمجلس قيادة الثورة وداعميهم من أتباع الحركة الإسلامية، واصفًا إياهم بأنهم يمثلون طرحًا جديدًا ومبشرًا لمستقبل الأوضاع في السودان!!

في حديثه معي، حرص الدكتور الترابي على أن يذكرني بأنه لم يأت إلى جنيف في مهمة رسمية، ولا علاقة لوجوده هناك بأي نشاط مرتبط بالحكومة، وقال لي : "شكرًا على زيارتك لنا، وعد إلى مكتبك ولا تنشغل بنا". وقبيل مغادرتي للفندق، دعوته للغداء، وقال لي أنه سيقبل ذلك بشرطين اثنين. أولهما أن يكون الغداء مختصرًا ومقتصرًا علينا نحن الاثنين، وثانيهما أنه لن يستخدم سيارة تابعة للبعثة الدائمة في الذهاب لمكان الغداء. وهنا رددت عليه بقبول ذينك الشرطين . وعلى كل حال فقد كان ذلك مناسبًا لي، لأنه يتوافق مع رغبتي في الجلوس إليه والتعرف منه عن قرب على الأحوال في البلاد، وأنا أدرك أن لديه من المعلومات الهامة ما يناسب رغبتي تلك، كيف لا وهو عراب النظام وزعيمه الفعلي.

كان لقائي على مائدة الغداء مع الدكتور الترابي في مطعم هادئ في مجمع لاتوريل في بيتي ساكوني بالقرب من البعثة الدائمة في جنيف. وقد كان معه حارس شخصي سويسري فارع القامة . وجلس الحارس في طاولة مجاورة لنا، وتناول طعامه بينما تناولنا نحن الطعام وتبادلنا الحديث. أثار الدكتور الترابي معي ما دار في لجنة حقوق الإنسان التي كان قد مر عليها أسبوعان أو نحو ذلك. ولدهشتي أنني وجدت الرجل ملمًا بتفاصيل دقيقة عما دار في الاجتماعات، وكان توقعي أن يكون ملمًا فقط بالعموميات. وقد أكد لي ذلك أن أعضاء الجبهة الإسلامية والذين كانوا قد جاءوا من الخرطوم لحضور تلك الاجتماعات قد بذلوا قصارى جهدهم في نقل تلك التفاصيل لقائدهم وراعي حكومتهم الدكتور الترابي . ولكن ما لفت نظري، أنه لم يكن قلقًا مما دار في لجنة حقوق الإنسان، ومن حديثه فهمت أنه يصنف ما دار في اللجنة ضمن الصراع السياسي بين النظام الجديد في السودان ونظم ذات سطوة ونفوذ في البلدان الغربية، لا أكثر ولا أقل. هذا برغم التقارير المزعجة التي تواترت من الخرطوم عن مخالفات جسيمة وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من تعذيب وقتل للمعارضين السياسيين.

خرجنا من المطعم، وركب الدكتور الترابي في السيارة المخصصة له (يبدو أنها كانت مصفحة) ومعه حارسه، غير أن السيارة أصابها عطب ولم تشأ التحرك ... وعندما عرضت عليه أن آخذه في سيارة البعثة إلى الفندق، لم يوافق على ذلك .

وقال لي إن كنت تريد البقاء معي لحين حضور سيارة بديلة لتلك التي تعطلت، فلا بأس في ذلك. وبالفعل أجري الحارس اتصالاً، وبعد حوالي العشرين دقيقة، جاءت السيارة البديلة، وودعني الدكتور الترابي ومضى إلى سبيله.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي التقيت فيها بالدكتور الترابي خلال عملي بوزارة الخارجية، فقد التقيت به في واشنطن في نوفمبر من عام 1983 في زيارة قام بها الرئيس السابق جعفر نميري للعاصمة الأمريكية، وكان الترابي برفقته. ثم مرة أخرى وهو وزير للخارجية في مهمة بأديس أبابا لمؤتمر وزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية، قبل نحو شهر ونصف من الانقلاب الذي قام به تنظيمه السياسي للاستيلاء على السلطة في يونيو عام 1989.ولن أنسى أنه إبان المهمة، تناول الوفد الغداء في دار أحد الدبلوماسيين بالسفارة السودانية في أديس أبابا. ودار حوار عن الأوضاع في السودان، والشائعات المتداولة وقتها عن توقع حدوث انقلاب عسكري في الخرطوم.وهنا تساءل أحد زملائنا موجها حديثه للدكتور الترابي : ما ذا سيكون موقف الجبهة الإسلامية إذا ما وقع انقلاب على السلطة في الخرطوم؟ وهنا بدت انفعالات سريعة لا تخلو من الغموض ومحاولة تفادي الإجابة، لكنه رد بقوله : إن وقع ذلك، فلكل حادث حديث. وأوحى الدكتور الترابي للمحيطين به من أعضاء السفارة والوفد أنه غير عابئ بأمر مثل ذلك...، وبالطبع بعد حدوث الانقلاب تبين لنا أن الدكتور الترابي عندما تحدث إلينا في أديس أبابا كان بدون شك، يعلم أن تنظيمه يرتب للانقلاب في الخرطوم.

- ملاحظاتي عن الدكتور حسن الترابي بوصفه من قدامي السياسيين السودانيين، من جيل مارس العمل السياسي لأكثر من خمسين عامًا، ومعه في ذات التصنيف زعيم طائفة الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطى محمد عثمان الميرغني وزعيم طائفة الأنصار وحزب الأمة الصادق المهدي . وقد تفوق الدكتور الترابي على زعيمي الحزبين المذكورين، بأنه مزج بين الوعي بالدور الحيوي للاقتصاد في التمكين من السلطة، وبين الممارسات البراجماتية، بل والميكيافيللية في الوصول إلى السلطة على النحو الذي ظهر في قيادته للمجموعة التي قامت بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب، والتأرجح المستمر في التحالفات السياسية الداخلية

والخارجية . والترابي على وجه الخصوص ، يتحمل مسئولية كبري هو وكثير من أتباعه خلال الأربع والعشرين سنة الماضية، سواء في المجموعة الحاكمة (المؤتمر الوطنى) أو المعارضة (المؤتمر الشعبي) في ما وصل إليه السودان من خراب سياسي واقتصادي وإشاعة للفوضى في أجهزة الدولة وفساد مالي غير مسبوق، وفوق ذلك الخطيئة الكبرى بالدفع نحو انفصال جنوب السودان. وكم وجدت نفسي أتأمل كثيرًا في حالة أستاذ للقانون الدستوري مثل الدكتور حسن الترابي، وهو يرعى ويقود انقلابًا مسلحًا على سلطة شرعية ... ويقيني أن تلك هي الحالة الوحيدة في العالم التي جمعت النقيضين بين مفكر دستوري وممارس منقلب على الدستور في شخصية واحدة !!

الحياة في جنيف كمحطة دبلوماسية :

لم تكن جنيف محطة عابرة في حياتي المهنية، وفي حياتي العائلية، ولكن أثرها المستمر في حياتنا ظل حيًا وقيمًا وله آثار إيجابية نستمد منها ذُخرًا متجددًا ونستعيد أيامها ولياليها التي امتدت لأربع سنوات. فالنسبة لعائلتي فقد أتيحت لنا الفرصة لاكتساب بعد إضافي هام في تعليم أبنائنا، والذين استطاعوا أن يضيفوا البعد الفرانكوفوني وتعلم اللغة الفرنسية، علاوة على أسس تعليمهم المستمر في المدارس الدولية باللغة الإنجليزية. وبالطبع فإن الجو في جنيف، أضاف لنا ذلك البعد الثقافي الهام، وأعتقد أنه نافذة ثقافية رحبة انفتحت أبوابها لأنجالنا، في الوقت المناسب من سنوات نموهم الفكري والتعليمي.

وفي جنيف أيضًا تسنى لنا إقامة صداقات عظيمة مع أسر سودانية وغير سودانية، وما أعظم التنزه على شاطئ البحيرة في تلك المدينة الساحرة طوال أشهر الصيف بصحبة العائلة والأصدقاء. وفي الواقع، كنت أجد في مثل تلك اللحظات، مجالًا للترويح عن النفس بعد عناء أيام وليالي طويلة من العمل المضني في البعثة الدائمة وفي قصر الأمم على مدار العام. وكنا دائماً نعبر عن إعجابنا بالانضباط والنظام والدقة والجمال المميز لسويسرا في مدنها وأريافها الرائعة التي تبدو وكأنها لوحة منبسطة على الجبال والوديان والبحيرات والأنهار في تناغم يشبه المقطوعة الموسيقية السيمفونية التي لا تحتمل وترًا واحدًا يجنح للنشاز!!

أما من الناحية المهنية، فقد منحتني جنيف الفرصة للتعمق في بحر الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي تجربة ظلت تزودني بمعين لا يكاد ينضب من الخبرة الدبلوماسية ذات المضمون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإنساني على حد سواء. وصدقًا فقد كانت جنيف ولا تظل هي بمثابة المطبخ الذي يتم فيه تحضير وطبخ الأجندة الاقتصادية والإنسانية والقانونية والصحية وتلك الخاصة بنزع السلاح وإدارة الموارد البشرية، وقضايا المناخ الدولي وحماية البيئة، ومسائل الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، والاتصالات وغيرها كثير من الأمور الحيوية في هذا العالم. وأذكر أنني أتيت بهذا التشبيه بحضور أحد كبار رجال السلطة في السودان، وقد أعجبه ذلك التشبيه حيث أخذ يردده في حديثه للآخرين، مما جعل أحد زملاء المهنة الدبلوماسية يستعيد ذلك الموقف، كلما جاءت سيرة جنيف، أو سيرة ذلك الحاكم الذي لم يكن ذا باع يذكر في المعرفة بالشئون الدولية !!

غادرت وعائلتي جنيف في نهاية يوليو من عام 1993، بعد مهمة كانت بحق موفقة على المستويين المهني والشخصي، وكالعادة، احتفت بنا البعثة الدائمة في حفل وداع أقامه المندوب الدائم الراحل علي سحلول والسيدة حرمه في قصر الأمم. وسعدنا برؤية الكثيرين من الأصدقاء ومن أهل المهنة الدبلوماسية في ذلك الحفل في تلك الأمسية الصيفية الرائعة. وكنا - زوجتي وأنا - نعبر للجميع عن تقديرنا للسنوات العظيمة التي قضيناها في جنيف، ونشكرهم على ما أضفوه على أيامنا تلك من صحبة طيبة لا تنسى.

في حفل وداعنا بجنيف، كان مدير عام منظمة الصحة العالمية الدكتور هيروشي ناكاجيما (ياباني الجنسية) من الحضور . وقد شغل ذلك المنصب لمدة عشر سنوات (1988-1998)، وعرف عنه أنه أدار المنظمة في عهده بكل ما لديه من ثقل ودعم من الحكومة اليابانية . ويقيني أنه من أسباب حضوره لذلك الحفل، أنه كان أيضًا يتوق إلى لقاء بعض الدبلوماسيين الأفارقة والعرب في إطار حملته للحصول على ثقة الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة للفوز بدورة ثانية (حصل عليها) بعد معركة انتخابية حامية الوطيس مع منافس له من الجزائر.

في تلك الأمسية، قلت للدكتور ناكاجيما مداعبًا، لماذا لا يتم تحويل منظمة الصحة العالمية إلى منظمة عالمية لمكافحة الملاريا ؟ وبرغم روح الدعابة التي تحدثت بها إليه، إلا أنني كنت دائمًا أتساءل عن تقاعس العالم في مكافحة الملاريا بشكل أكثر جدية؟ ففي تقديري أن صندوق مكافحة الملاريا والدرن ونقص المناعة المكتسب لا يفي بالغرض. أنا لم أكن وقتها أتوقع أن أسمع تعليقًا ذا حجة من السيد ناكاجيما بقدر ما كنت أريد أن أداعبه في صيغة درامية إلى حد ما، لشعوري بعدم وجود إرادة دولية حقيقية لمكافحة الملاريا وفشل العالم في الوصول إلى مصل للتحصين ضدها. وبالفعل، لم يتجاوز رد فعل ناكاجيما سوى ابتسامة عريضة دون التفوه بشيء. ومصدر اهتمامي بموضوع الملاريا، هو أن هذا الداء اللعين يصيب الملايين في القارة الإفريقية (المصابين على مستوي العالم في عام 2010 كانوا 216 مليون شخصًا). وهي تتوطن في البلدان الفقيرة، لكنها تظل سببًا ونتيجة للفقر في ذات الوقت.والتساؤل الذي يشغل ذهني على الدوام هو : هل كانت المعالجة الدولية لهذا الداء ستكون كما هي الآن لو كان المرض منتشرًا في البلدان المتقدمة؟ في نظري أن الإجابة واضحة ولا تحتاج إلى كبير عناء.

المهم أنني طرحت يومها فكرتي في تقاعس العالم عن مكافحة الملاريا، وآثرت وأنا أكتب هذه الكلمات بعد مرور حوالي تسعة عشر عامًا على تلك الواقعة، وما زال العالم عاجزًا عن تدبير مصل للتحصين ضد ذلك الداء المدمر للموارد البشرية في البلدان الفقيرة، خاصة في القارة الإفريقية!

لعلي لم أكن بقادر على ختام الجزء الخاص بعملي في جنيف، برسالة أقوى من الرسالة التي تتحدث عن معوق كبير من معوقات التنمية ومكافحة الفقر في البلدان النامية، برغم ما كان من جمال الشرفة العالية المطلة على حدائق قصر الأمم في حفل الوداع الذي أقيم لنا، وسعدنا به أيما سعادة !!

5

جولة وزراء خارجية الدول الأقل نموًا في أوروبا والولايات المتحدة واليابان

الدول الأقل نموًا Least Developed Countries اصطلاح يطلق على الدول الأكثر تخلفًا في المنظومة الاقتصادية العالمية. وهي الدول الأكثر ضعفًا في الحلقة الاقتصادية الدولية، ويعاني أهلها الكثير من مظاهر التخلف الاقتصادي وضنك العيش وتردي الخدمات العامة . والمصطلح في حد ذاته فيه الكثير من التمويه، ولعله مصطلح دبلوماسي أريد به تفادي اللفظ القاسي الذي يعكس واقع تلك الدول بوصفها متخلفة، لأن في ذلك اللفظ الأخير الكثير من القسوة الدبلوماسية !! وهكذا فإن اللفظ هنا مثله مثل اصطلاح "الدول النامية" الذي يقصد به أيضًا الدول المتخلفة اقتصاديًا، أو الفقيرة، وهو لفظ يظل أكثر تأدبًا ومراعاة للمشاعر، غير أنه لا يغير من حقائق الأمور شيئًا. ويحضرني هنا القول المأثور في اللغــة الإنجليزية حول أولئك الذين لا يطلقون على " الجاروف" اسمه الحقيقيnot to call a spade a spade وينزعون إلى تسميته بأنه " ملعقة كبيرة "!

وقد ظلت معاناة الشعوب في البلدان الأقل نموًا – ولا تزال- إحدى التحديات الكبرى التي يواجهها العالم المعاصر، لأنها في الواقع تجسد الخلل الكبير في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية، بشكل يجعل العالم الذي نتحدث عنه كقرية تتداخل وتتمازج في ظل العولمة، ساحة مشوهة بالفوارق المهولة بين عالمين لا يمت أحدهما بصلة للآخر إلا بواقع وجودهما على كوكب الأرض . والبون شاسع بين عالم متقدم وآخر متخلف، برغم ما بدا خلال العقدين الماضيين من قفزات حققتها بعض الدول الآسيوية مثل ماليزيا وإندونيسيا والصين . ويجمع الاقتصاديون على خطورة هذا الاختلال بين ما يسمي دول الشمال ودول الجنوب، وهو في حد ذاته مدعاة للقلاقل والصراعات والحروب والاضطرابات على الساحة الدولية.

ولنقرب الصورة أكثر فأكثر، علينا أن نذكر بأن فكرة الدول الأقل نموًا هي من نتاج السبعينات من القرن الماضي، وتمخض عنها برنامج عمل لأعوام الثمانينات بهدف تخفيف حدة الفقر في تلك الدول. غير أن ذلك البرنامج لم يكلل بالنجاح، لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بأوضاع تلك الدول ومنها ما يتعلق بأوضاع البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية . وذلك ما أدى إلى وصف عقد الثمانينات من القرن الماضي بأنه " العقد الضائع " (Lost Decade) بالنسبة للدول الأقل نموًا والتي كان يبلغ عددها وقتها 48 دولة منها 28 دولة في القارة الإفريقية.وقد أدى ذلك إلى أن يتجه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارًا بالأونكتاد UNCTAD ومقره في جنيف، إلى تهيئة المسرح على صعيد الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الثاني الخاص بالدول الأقل نموًا في مطلع عقد التسعينات بهدف تبني برنامج عمل جديد يمكن الدول الأقل نموًا من تحقيق بعض التقدم على طريق النمو ومحاربة الفقر، من خلال صيغة تضامنية دولية، أو شراكة دولية، في ظل مبدأ تحمل الأعباء من جانب كافة أعضاء المجتمع الدولي

نحـو تلك الدول التي تشـكل الحلقة الأضعف في المنظومة الاقتصادية الدولية(*).

ومنذ وصولي للعمل بالبعثة الدائمة للسودان في المقر الأوروبي بمدينة جنيف في صيف عام 1989، نائبًا للمندوب الدائم، بذلت جهـدًا متواصلًا لمتابعة النشاط الدبلوماسي للبعثة لدى منظمة الأونكتاد، باعتبارها منبرًا هامًا لتأطير السياسات الدولية تجاه البلدان النامية . وقد وجدت زميلنا السفير عبد الله عباس ضمن الخبراء النشطين في الأمانة العامة لمنظمة الأونكتاد، مختصًا في شـئون الدول الأقـل نموًا، وقد ساعدني ذلك كثيرًا على الدخول بسرعـة في الدوائر المؤثرة بالمنظمة كممثل للسـودان في بعض اللجان، ومشـارك في أعمال المؤتمر بصـورة مفيدة. (السفير عبد الله عباس عمل منتدبًا بمنظمة الأونكتاد منذ مطلع الثمانينات لما يقارب الثلاثين عامًا). ولعل خلفية عملي بإدارة التعاون الاقتصادي الدولي برئاسـة وزارة الخارجية قبل قدومـي إلى جنيف، قد سـاعدت أيضًا في انخراطـي ضمـن المشاركين النشطين في أعمال منظمة الأونكتاد، ومـن ذلك أنني توليت مهمة المنسق للمجموعة الإفريقية في القضايا التي تخص البلدان الأقل نموًا (28 دولة) خاصة وأن السودان كان في القائمة التي تضم تلك الدول.

(*) عاصرنا في جنيف الأمين العام لمنظمة الأونكتاد كينيث دادزي وهو في الأصل دبلوماسي مرموق من غانا ونجح في قيادة دفة الأونكتاد خلال فترة حرجة من فترات التعاون الدولي وموجات التشكيك في العمل الاقتصادي الدولي في المنابر متعددة الأطراف (1986-1994.) إثر ذلك عاد إلى الخارجية الغانية كسفير لبلاده في لندن، وتوفي خلال توليه ذلك المنصب في أكتوبر عام 1995 .وسيبقي اسم دادزي في قائمة الدبلوماسيين المرموقين من أبناء القارة الإفريقية، بالنظر إلي سجل مساهماته المشهودة من أجل البلدان النامية بشكل عام والبلدان الإفريقية على وجه الخصوص.

وفي إطار الإعداد للمؤتمر الدولي الثاني الخاص بالدول الأقل نموًا (انعقد في باريس خلال الفترة 3- 14من شهر سبتمبر 1989) (*) رأت منظمة الأونكتاد ضرورة التمهيد للمؤتمر بتحرك سياسي يقوم به وزراء خارجية الدول الأقل نموًا للطواف على بعض العواصم للدول الكبرى لحشد دعمها لمؤتمر باريس وتوضيح المطالب التي تحرص تلك الدول على تبنيها في المؤتمر. وبعد مشاورات عديدة، استقر الرأي على أن يتم تكليف أربعة من وزراء الخارجية للقيام بتلك المهمة، هم السادة: أنيس الإسلام محمود، وزير خارجية بنغلاديش، (المنسق العام لمجموعة البلدان الأقل نموًا) وعلي أحمد سحلول، وزير خارجية السودان، وأحمد جامع عبد الله وزير خارجية الصومال (عن مجموعة شرق إفريقيا) وياوفيأدودو وزير خارجية توجو (عن مجموعة الدول الغرب إفريقية والفرانكوفونية) .هذا علاوة على وفد من الأمانة العامة للأونكتاد شمل الأمين العام المساعد، ورئيس قسم البلدان الأقل نموًا. وفي ذات الوقت تم اختياري لمرافقة الوفد والمعاونة في تلك المهمة نسبة لقيامي بمسئولية التنسيق عن البلدان الإفريقية في جنيف وهي تمثل غالبية الدول الأقل نموًا. ولم تكن الجولة المذكورة بالعمل السهل لأنها امتدت لما يقارب الثلاثة أسابيع (الفترة بين 11-30 يونيو 1990)، واحتوت على أسفار متتابعة واجتماعات مكثفة في كل من جنيف وباريس وبون واستوكهولم ولندن وروما وواشنطن ونيويورك وطوكيو. والحق يقال أن تلك الجولة كانت فريدة في نوعها لأنها كانت المرة الأولي، ولعلها الأخيرة التي اجتمع فيها أربعة وزراء خارجية، في جولة شملت العواصم والمواقع آنفة الذكر، وهم يتحدثون بصوت واحد، ويطرحون تصورًا متجانسًا حول قضاياهم ومطالبهم، وهم في حالة تشبه

(*) انعقد المؤتمر الأول للدول الأقل نموًا في باريس عام 1981، والثاني في باريس أيضًا عام 1990 كما انعقد الثالث في بروكسل عام 2001، والرابع في استانبول عام 2011 . ويبلغ عدد هذه الدول حسب البيانات المتاحة عام 2011 ثمانية وأربعين دولة، منها 33 دولة في إفريقيا، و14 دولة في آسيا والباسيفيك، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية . ومجموع سكان هذه الدول 880 مليون نسمة (حوالي 12 بالمائة من سكان العالم).

التفرغ الكامل برغم أنهم يشغلون مناصب وزراء الخارجية في بلدانهم. وقد لاحظت أن الحركة المتتالية واللقاءات المكثفة والتحضير والتقويم لما جرى في تلك اللقاءات قد أخذ وقت هؤلاء الوزراء بصورة لم تمكنهم من الانشغال بأمور أخرى. بل إننا كنا نشعر في كثير من الأحيان بتراكم الإعياء الشديد، غير أن الطبيعة المتسارعة للأسفار والاجتماعات لم تكن تتيح الفرصة للراحة أو الاستسلام لذلك الإعياء. وكان الاستثناء في كل تلك الرحلات ما تهيأ لي، مع السيد علي سحلول في باريس من زيارة متحف اللوفر الرائع، والتمتع بالتأمل في كنوزه المذهلة وعلى رأسها لوحة ليوناردو دافنشي المحببة إلى نفسي "الموناليزا". ثم ما تهيأ لنا في لندن من زيارة خاطفة لبعض مكتباتها ومنها أحد فروع مكتبة "دبليو .إتش. سميث" حيث قال لي أنه لم يكن ينقطع عن زيارتها كلما كان في لندن التي عرفها لعقود عديدة وخبر دروبها المتفرعة في كثير من مناحي الحياة والسياسة والثقافة. وخلال تلك الجولة، تعرفت على نهم علي سحلول للقراءة، برغم الساعات الطويلة التي كانت تفرضها الاجتماعات، وهو لا يضيع الفرصة – كلما سنحت – لقراءة الروايات حديثة الصدور والتي يكتبها روائيون مرموقون مثل توم كلانسيTom Clancy. وصاحبنا هذا كاتب أمريكي عرف بالقدرة الفائقة في تصوير المواقف والأحداث المعاصرة، بشكل ممتع، في روايات طويلة لا يصبر عليها إلا من له القدرة على التذوق والاستمتاع بذلك القلم الفذ.

المهم أن نعرف أن تلك الجولة كانت فرصة للحديث المباشر مع الكثيرين من الذين يصنعون القرار أو يؤثرون في صنعه في العواصم التي زارها الوفد وذكرناها آنفًا.

وقد يتساءل القارئ عن فحوى ما أثاره الوفد في كل تلك الاجتماعات؟ وبصورة موجزة، لا نقصد منها الإخلال أو التشويه، يمكن القول أن محور الحديث قد انصب على أربعة موضوعات هامة. أول تلك الموضوعات كان يتعلق بحجم التدفقات المالية من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول الأقل نموًا على وجه التحديد. سواء كانت تدفقات للاستثمار المباشر، أو منح أو قروض ميسرة

بهدف محاربة الفقر ورفع معدلات التنمية . فالدول الأقل نموًا، دونما استثناء تعاني من خلل هيكلي في موازينها التجارية، وعجز مهول في ميزانياتها العامة، ولا تحظى، في الغالب الأعم، باستثمارات ذات معنى تأتيها من الدول المتقدمة، أو دول النفط ذات الفوائض الهائلة. وقد حرص الوزراء الأربعة على استغلال اجتماعاتهم للتأكيد على أهمية تحمل الدول الصناعية الكبرى لمسئوليتها تجاه ترقية وتعزيز التدفقات المالية إلى الدول الأقل نموًا. وفي ذات السياق عبر الوزراء عن تخوفهم من أن تستأثر بلدان أوروبا الشرقية، الخارجة وقتها من تحت عباءة الإتحاد السوفيتي، بتدفقات مالية من الدول الصناعية، على حساب البلدان الأقل نموًا.

أما الموضوع الثاني، فهو المتعلق بعبء الديون الأجنبية على اقتصاديات الدول الأقل نموًا. ففي واقع الأمر، ظلت خدمة الديون تشكل عبئًا مستمرًا على كاهل هذه الدول، بما يفوق قيمة صادراتها، وبالتالي حرمانها من تحقيق أي نوع من الفوائض الضرورية لتمويل مشروعات تنموية، حتى وإن كانت متواضعة في حجمها. وكان الوفد يشير إلى المبادرات والمحاولات الخاصة بتخفيف عبء تلك الديون خلال الأعوام الثمانينات للقرن العشرين، وفشل تلك المبادرات في تخيف عبء تلك الديون. وظل الوفد يطالب في كل اجتماعاته في العواصم آنفة الذكر بضرورة إلغاء تلك الديون، حتى تتاح الفرصة للدول الأقل نموًا الخروج من تلك الحلقة الجهنمية لمصيدة الديون الخارجية التي تخنق شعوب تلك البلدان.

الموضوع الثالث، كان يختص بتمكين الدول الأقل نموًا من تصدير منتجاتها المصنعة إلى أسواق البلدان المتقدمة. والسلع المقصودة هنا هي تلك التي تتمتع فيها البلدان الأقل نموًا بميزة نسبية، مثل صناعة الملبوسات، حيث تتوافر المواد الخام (القطن) والأيدي العاملة الغير باهظة التكاليف وتتوفر الجودة المطلوبة . ولم تكن البلدان المتقدمة – وقتها- تفتح أسواقها لتك السلع بشكل يتلاءم وضرورات دخول الدول الأقل نموًا لها، بوضع عوائق جمركية وإدارية تحول دون اختراق تلك الأسواق (access to markets).

أما رابع الموضوعات التي أثارها الوزراء، فهو قلقهم من أن تكون معايير حقوق الإنسان والالتزام بالحكم الديمقراطي، معايير جزافية أو انطباعية، تلجأ

إليها الدول المتقدمة، دون مراعاة الظروف القاسية والناجمة عن الفقر والتي ترزح تحت نيرها البلدان الأقل نموًا. وكان الوزراء يسارعون دائمًا لتوضيح ذلك بقولهم بأنهم ليسوا بمعارضين لمراعاة حقوق الإنسان، ولا رافضين للحكم الديمقراطي، لكنهم يرغبون في أن تلتزم البلدان المتقدمة بالعدالة والموضوعية عند الأخذ بتلك المعايير عند مساعدتها للدول الأقل نموًا.

لعله من الضروري أن أشرح للقارئ هنا ما لاحظته من ميل لوزير دون الآخر نحو موضوع بعينه من تلك الموضوعات، برغم الطرح العام المشترك الذي كانوا يحرصون عليه في سائر الاجتماعات. فقد كان السيد علي أحمد سحلول يركز حديثه على موضوع الديون التي أثقلت كاهل البلدان الأقل نموًا وضرورة إلغائها. وكان واضحًا أنه يتحدث وفي ذهنه ما يعانيه السودان في خدمة تلك الديون، ووقوفها حجر عثرة أمام التنمية. (كانت ديون السودان الخارجية وقتها لا تتجاوز 12 بليون دولار أمريكي، لكنها وصلت في عام 2011 إلى أكثر من 32 بليون دولار أمريكي). وما زال السودان يحمل هذا العبء الجسيم، وواضح أن الدول والبنوك الدائنة ليست لديها أي رغبة في تخفيض هذه الديون أو إلغاء شيء منها بسبب الرفض المستمر لتلك الدول لسياسات السودان الداخلية والخارجية.وما تفرضه الولايات المتحدة والدول الأوروبية من عقوبات اقتصادية على السودان، ووضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب من جانب الحكومة الأمريكية. يضاف إلى ذلك الوجود المتعاظم لقوات دولية في السودان بقرارات من مجلس الأمن، سواء بسبب الوضع الفالت في دارفور، أو تدهور الأوضاع في كل من جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، بعد انفصال جنوب السودان وإعلان دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو عام 2011. ومما زاد الطين بلة وأضاع فرص السودان في الحوار مع الدول الصناعية للحديث عن إلغاء الديون أو تخفيضها ذلك القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في الرابع من مارس عام 2009 بطلب رئيس جمهورية السودان، المشير عمر حسن أحمد البشير للمثول أمام تلك المحكمة لتهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهكذا ستظل ديون السودان معلقة في رقاب أهله حتى ترى الدول الصناعية

الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن السودان جدير بأن ترفع عنه العقوبات، وأن يرفع من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتتم تسوية ملفه لدى المحكمة الجنائية الدولية. وتلك مستحيلات معلقة على مستحيل في ظل استمرار النظام السياسي بشكله الحالي في السودان. ويبدو أن الوضع في السودان أصبح لا يختلف كثيرًا عن ذلك الذي شهده العراق في أواخر نظام الرئيس صدام حسين، بالنظر إلى انعدام الفرص أمامه للمراوغة والإفلات من القبضة الخانقة التي تضيق بمرور الأيام.

كما أنني لاحظت أثناء مداخلات الوزراء الأربعة أثناء تلك الجولة التاريخية، حرص وزير خارجية بنغلاديش على ترديد الموضوع الخاص بضرورة فتح الأسواق أمام بعض السلع المصنعة، مثل الملابس، وكان لا يفوت الفرصة بضرب المثل ببلاده لكونها لا تجد مجالًا لتصدير تلك الملابس للدول المتقدمة. كان ذلك في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وبعد مرور واحد وعشرون عامًا من تلك الجولة وما دار فيها، وأنا أكتب هذا التعليق، وجدت أن إلحاح بنغلاديش، وتطورات الوضع الدولي في ظل منظمة التجارة العالمية، وتفاني بنغلاديش في تجويد ما تصنعه من ملايس، كل ذلك قد مكن ذلك البلد من الوصول لأسواق البلدان الصناعية الكبرى. وقد لاحظت في العديد من أسفاري أن علامة " صنع في بنغلاديش" تنتشر في الكثير من المحلات الكبرى التي تعرض الملابس، سواء في الولايات المتحدة، أو كندا أو أوروبا أو أستراليا . وتعود بي الذاكرة دائمًا لحديث وزير خارجية بنغلاديش الذي كان يحلم بهدف مشروع تحقق لبلاده، ولكن مع الجهد والمثابرة. وهكذا أصبحت صناعة الملابس الجاهزة هي المصدر الرئيسي للعملات الصعبة لاقتصاد بنغلاديش، ويعمل فيها أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، ويصل عائدها في عام 2011 لأكثر من ستة بليون دولار أمريكي.

أما وزير خارجية الصومال، فقد كان مهمومًا طوال الجولة بما يدور في أذهان الآخرين بتطورات الوضع في بلاده، حيث كان نظام الرئيس محمد سياد بري قد بدت عليه علامات السقوط الوشيك. لذلك كان الرجل، يسعي دائمًا للحديث

عن ضرورة العدالة في تطبيق معايير الديمقراطية على الدول الأقل نموًا، وعدم تصنيفها بشكل قد يكون غير موضوعي في مراعاتها لحقوق الإنسان. غير أن ماكان يذهب إليه وزير خارجية الصومال، لم يكن – كما يبدو – مقنعًا للمسئولين الذين قابلهم الوفد . وقد كانت أقوى الرسائل في ذلك الشأن واضحة في حديث المسئولين الإسكندنافيين عند اجتماع الوفد الوزاري بهم في ستكهولم يوم 14 يونيو 1990ووقتها قال وكيل التعاون التنموي الدولي الدنمركي كنوت فوليبايك Knut Vollebaek، أن حِكوماتهم عليها أن تعكس رغبات الناخبين ودافعي الضرائب في ظل النظم الديمقراطية. وعزز ذلك بقوله : "إن المجتمع المفتوح الذي يحترم ويراعي حقوق الإنسان سيسهل علينا مهمة التعاون معه". كذلك أكدت السيدة ليندا شوكر Linda Chalker وزيرة التعاون الدولي البريطانية على نفس المعنى عندما اجتمع بها الوفد في لندن مساء الثلاثاء التاسع عشر من يونيو 1990، حيث أشارت إلى ما ورد من أفكار في الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد Douglas Hurd بمعهد التنمية لما وراء البحار في لندن بتاريخ السادس من يونيو عام 1990 وتحدث فيه عن ضرورة الحكومة الرشيدة في البلدان الأقل نموًا والتي عليها أن تضطلع بوضع السياسات الملائمة وتكون مسئولة أمام شعوبها وتحترم حقوق الإنسان.كما أن السيد رونالد روسكينز Ronald Ruskens مدير عام هيئة المعونة الأمريكية عند اجتماع الوفد به في واشنطن يوم الاثنين الموافق الخامس والعشرين من يونيو عام 1990، تحدث عن ذات المفهوم بعبارات أخري عندما أشار إلى أن الحكومة الأمريكية تنظر إلى التعاون مع الدول الأقل نموًا باعتباره حزمة متكاملة تتكون من ثلاثة عناصر، هي : برنامج عمل واقعي، وإصلاحات سياسية تقوم بها الدول الأقل نموًا، ثم تدفقات تنموية ملائمة .

بصورة عامة، كانت أهم الاجتماعات التي عقدها الوفد، اجتماعه بالمسئولين عن التعاون الدولي من الدول الاسكندنافية (السويد، الدنمرك، النرويج وفنلنده) الذي سبقت الإشارة إليه . واجتماع الوفد في لندن بالسيدة مارجريت ثاتشر

Margaret Thatcher رئيسة وزراء بريطانيا، واجتماع الوفد بالسيد جيمس بيكر James Baker وزير الخارجية الأمريكية في واشنطن، ورئيس وزراء اليابان في طوكيو، ورئيس البنك الدولي في واشنطن. ويمكن القول أن الاجتماع برئيسة وزراء بريطانيا والاجتماع بوزير خارجية الولايات المتحدة، كانا بمثابة فرصة طرحت فيها كل من لندن وواشنطن تصورهما لمستقبل التعاون مع الدول الأقل نموًا، وما يمكن أن تتوقعه تلك الدول من اجتماع باريس (سبتمبر 1990) المرتقب، وذلك فيما يخص القضايا الأساسية المتعلقة بالتدفقات المالية والديون الخارجية والتجارة الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية وارتباطهما بذلك التعاون.

لم تخل الجولة الوزارية تلك من المواقف بل وبعض الطرائف التي لا يمكن للمرء أن ينساها . وأهم تلك المواقف ذلك اللقاء القصير مع الزعيم نيلسون مانديلا وزوجته ويني مانديلا في غرفة كبار الزوار بمطار هيثرو في لندن عند وصول الوفد يوم 18 يونيو 1990. وعند وصول الوفد، شاهدنا مانديلا يجلس وبجواره وينى، وهو في هدوئه الجاذب، وكأنه منارة هائلة يشع منها ضوء يغطي على كل شئ حوله . وبسرعة تبادلنا الحديث، خاصة السيد علي سحلول وشخصي وزميلنا السفير صديق أبو عاقلة (كان وقتها وزيرًا مفوضًا بالسفارة السودانية في لندن) والسفير فضل الله الهادي (كان مستشارًا في السفارة وقتها) وقررنا أن ننتهز الفرصة بالسلام على مانديلا وحرمه وأخذ صورة تذكارية معه. وبالفعل قمنا بذلك بعد أن حييناه وعرفناه بأنفسنا، بتقديم السيد علي سحلول وزير الخارجية . ولا أستطيع أن أنسى أن مانديلا كان في حالة من الهدوء والتصالح المذهل مع النفس ومع من حوله من الناس، إلى درجة تجعل الإنسان يشعر وكأنه مسحور بعظمة ذلك العملاق المتواضع.وكان مانديلا وقتها قد خرج من المعتقل في جنوب إفريقيا قبل نحو أربعة أشهر، بعد قضاء سبع وعشرين عامًا، قضى معظمها في معتقل جزيرة روبين Robben Island الشهير . ولم نثقل على الرجل، حيث كان على موعد مع موظفي المراسم البريطانيين للتوجه به إلى

مقر إقامته، ولكننا أحسسنا بعظمة المصادفة، برغم أنها لم تتح لنا إلا بعض كلمات مع الزعيم الإفريقي والعالمي الفذ نيلسون مانديلا . هذا بغض النظر عن كونه أصبح رئيسًا منتخبًا لجنوب إفريقيا (1994-1999) التي خرجت من ظلام نظام الفصل العنصري، بعد كفاح طويل ومرير، أصبح مانديلا رمزًا تاريخيًا له، يندر أن يجود بمثله العصر والزمان.

- مواقف أخرى لا تنسى، تمثلت في المفاجآت التي كانت تنتظرنا في بعض سفارات السودان في تلك الجولة. وأذكر منها أنه بعد وصولنا إلى روما يوم 21 يونيو 1990، تناقلت وكالات الأنباء، أن سفير السودان لدي المغرب وقتها، المرحوم عبد الله محجوب، قد أعلن استقالته وغادر السفارة، وهو- في لغة دبلوماسية رفيعة- ينتقد نظام الحكم في السودان على تجاوزاته وخروقاته لحقوق الإنسان وسوء معاملته لغير المنتمين إيدولوجيًا لفكر الإسلام السياسي من الدبلوماسيين وغيرهم من أهل الخدمة المدنية. وأصل الحكاية أن السفير عبد الله محجوب، كان قد زاره أحد أعضاء مجلس ثورة الإنقاذ الوطني في المغرب، وأصر الأخير على ضرورة ترتيب لقاء له للتحدث إلى الطلاب السودانيين الموجودين هناك . غير أن السفير عبد الله محجوب، نصح عضو مجلس الثورة بعدم عقد ذلك اللقاء، نظرا لمعرفته بتوجهات معظم الطلاب غير المؤيدة للنظام الجديد في الخرطوم، خاصة وأن كلهم طلاب لا شأن للدولة بابتعاثهم، وهم لا يخفون سخطهم على الحكومة في السودان، لعدم تلقيهم أي نوع من المساعدة، سواء قبل انقلاب الإنقاذ أو بعده. وفي النهاية دعي الطلاب للقاء عضو مجلس الثورة، وحدث ما توقعه السفير، ولم يكن اللقاء وديًا، بل أصبح عدائيًا في معظمه. وهكذا غضب صاحب السلطة وتتفق الروايات على أنه استعمل عبارات تتسم بالخشونة مع السفير، ولا تخلو من التهديد لمستقبله كسفير في وزارة الخارجية . وبعد مغادرة عضو مجلس الثورة للمغرب، وعودته للخرطوم، أرسلت وزارة الخارجية برقية تستدعي فيها السفير عبد الله محجوب للعودة للخرطوم. وعليه، علم السفير أن تلك نهاية خدمته في وزارة الخارجية، بالنظر إلى حالات الفصل

التعسفي العديدة التي سبقت ذلك، وأقدم على الاستقالة بالصوت العالي، وعدم العودة للسودان (*).

تلقى السيد علي سحلول وزير الخارجية نبأ الاستقالة في روما، وأذكر أنه كان غاضبًا على الأسلوب الذي انتهجه السفير عبد الله محجوب، غير أنه لم يفعل أكثر من أن يتحدث عبر الهاتف مع القائم بالأعمال بالإنابة في المغرب، زميلنا السفير محمد أحمد عبد الغفار (كان وزيرًا مفوضًا وقتها)، مستوثقًا مما حدث .

موقف آخر كان في انتظار وزير الخارجية عند وصولنا إلى العاصمة السويدية ستكهولم يوم 14 يونيو عام 1990، استقبلنا في المطار القائم بالأعمال بالإنابة وقتها زميلنا عبد الرحمن ضرار (تولى منصب السفير فيما بعد في كل من دمشق وجنيف)، وأفادنا أن السفير عمر قرني كان في العاصمة النرويجية أوسلو، على أساس موعد سابق حددته الحكومة النرويجية ليقدم أوراق اعتماده سفيرًا غير مقيم هناك، وأنه سيعود في اليوم التالي ليلتقي بالوزير والوفد . شهدت تلك الزيارة حدثًا غريبًا، حيث لم يبد الوزير ضيقًا لغياب السفير الذى تربطه به علاقات شخصية طيبة. واستفسر الوزير عما إذا كانت السفارة قد تلقت إخطارًا من وزارة الخارجية يخص السفير، وعندما أجيب بالنفى أوضح أن الوزارة قررت نقل السفير إلى الخرطوم. وكان واضحًا أن الوزير يشعر بالحرج الشديد لكونه لا

(*) السفير الراحل عبد الله محجوب، كان من أكثر السفراء معرفة بالدبلوماسية متعددة الأطراف ، خاصة تلك التي تتعلق بدبلوماسية التنمية والمحافل الاقتصادية الدولية.وقد كون خبرة عالية بين عمله في وزارة الخارجية وعمله معارًا لدي صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أتيحت الفرصة لمؤلف هذا الكتاب أن عمل نائبًا للسفير عبد الله محجوب لفترة قصيرة عندما كان الأخير مديرًا لإدارة التعاون الاقتصادي في عام 1988 برئاسة الوزارة بالخرطوم. ويذكر أن السفير عبد الله محجوب كان يتمتع بمقدرة فائقة في اللباقة الدبلوماسية والصياغة باللغتين العربيّة والإنجليزية، مما جعله بحق أحد المعلمين المرموقين من أهل المهنة الدبلوماسية. وعند وفاة عبد الله محجوب في عام 2003 كتب المؤلف مقالًا عنه في صحيفة سودانايل الإليكترونية تحدث فيه عن مآثره المهنية والشخصية بعنوان "ورحل عنا الدبلوماسي المعلم".

يخفي على الدبلوماسيين من حوله، أن هناك أيادي تطال السفراء وغيرهم من الدبلوماسيين، دون حتى مشاورته أو علمه. وذلك بالطبع، كان يعكس حالة التغول والتدخل السافر لأيادي أهل النفوذ من خارج وزارة الخارجية، لتصفية حسابات سياسية أو شخصية، وما كانت حالة عمر قرني في استكهولم بالحالة الفريدة، غير أن الذي جعلها ذات مظهر خاص أنها حدثت في اليوم الذي وصل فيه وزير الخارجية لمقر عمل ذلك السفير. المهم فيما بعد أن السفير عاد من النرويج في اليوم التالي، وآثر الوزير تفادي نقل ذلك الخبر المشئوم له، وترك الأمر للقائم بالأعمال بالإنابة ليعرض على سفيره البرقية الخاصة بنقله للخرطوم حال تسلمها والتى كانت فى حقيقتها تمهيدًا لإحالته للتقاعد من الخدمة. وأنا لا أستطيع أن أجزم بأن الوزير لم يلمح للسفير بما هو في انتظاره، فذلك أمر لم أكن في موقف يجعلني عليه من المطلعين(*).

لم تنقطع تلك المفاجآت أو تلك المواقف الجارحة لأهل الخدمة الدبلوماسية، فقد وصلنا إلى واشنطن يوم 24 يونيو 1990 وكان هناك أحد زملائنا من الدبلوماسيين، المستشار نور الدين عبد المنان، قد صدر قرار بفصله هو الآخر، ولم تتح لي فرصة الحديث معه، غير أن الرجل ذهب إلى الفندق لمقابلة الوزير والاحتجاج على ما حدث له، ولكن ظروف حركة الوفد لم تمكنه من ذلك اللقاء، وترك رسالة للوزير يحثه فيها على عدم السكوت على ما وقع على عدد كبير من الدبلوماسيين من ظلم . وقد اطلع الوزير بالفعل على تلك الرسالة، وكان واضحًا أنه أدرك أن الأمر لم يكن متعلقًا بحالة أو اثنتين، وأن عاصفة قد هبت، ولم تتركه يركز على مهمته مع ذلك الوفد. ولا يفوتني أن أشير هنا إلى ما دار من حديث كثير عن حالات الفصل الجماعي من الخدمة في وزارة الخارجية في الفترة يوليو 1989- يوليو 1990، وما حدث للوزارة من تصفية متعمدة لكوادر

(*) يجدر بالذكر أن مجموعة السفراء الأولى التى أحيلت للتقاعد تم إخطارهم بذلك وهم في محطاتهم بالخارج. أما المجموعة اللاحقة فقد صدرت قرارات بنقلهم للخرطوم تمهيدًا لإحالتهم للتقاعد.

امتهنت الدبلوماسية لعشرات السنين. ويمكن القول أن الدبلوماسية السودانية التي كانت من أميز المؤسسات المهنية التي شهدت لها المحافل الإقليمية والدولية قد تعرضت لأوضاع لا يمكن تحديد نتائجها في المستقبل المنظور.

وكان من المفاجآت أيضًا أن زميلنا الراحل السفير عبد الهادي الصديق (كان في درجة الوزير المفوض وقتها)، عندما لقيناه في بون (العاصمة الألمانية في ذلك الحين)، أفادنا أنه تلقي برقية من رئاسة الوزارة بنقله للخرطوم، ولم يكن الرجل قد قضى وقتًا يذكر من مدته في ألمانيا، وأذكر أن الراحل عبد الهادي كان يتناول ما حدث له من نقل "تعسفي" بكثير من روح الدعابة والسخرية التي لا يقدر عليها إلا من كانت له ملكة الأدب والثقافة وبلاغة التعبير، وكان هو من أهل ذلك الفضل والتميز .

لنترك الآن تلك المواقف ولنختم بموقفين اثنين لا يخلوان من الطرافة، في ختام جولة الوفد الوزاري الرباعي الذي مثل الدول الأقل نموًا . الموقف الأول هو حفل العشاء الذي أقيم للوفد في وزارة الخارجية اليابانية في طوكيو يوم وصول الوفد إليها يوم 27 يونيو 1990، ويبدو أن أعضاء الوفد كانوا على بطون خاوية بعض الشيء، ولعل ذلك مرده إلى التمنع عن تناول الوجبات في الجو على رحلة طويلة من نيويورك إلى طوكيو . ولكن عشاء وزارة الخارجية اليابانية، كان عشاءً لا تتوفر معه الشوك والسكاكين، وعلى المرء أن يتناوله بالعصي الخشبية الرفيعة التي يجيد التعامل معها أهل الصين واليابان وغيرهم كثير من شعوب شرق آسيا. وأذكر أن وزير خارجية الصومال، ووزير خارجية توجو، وشخصي، فشلنا في التعامل مع تلك العصي الخشبية، بينما استطاع وزير خارجية بنغلاديش ووزير خارجية السودان، التعامل المريح مع تلك المقابض الخشبية الملساء!!! ولا أدري، كيف فات على المراسميين بوزارة الخارجية اليابانية أن يوفروا لنا الشوك والسكاكين لنستمتع بذلك العشاء الذي تجلت فيه مظاهر الكرم والضيافة !

موقف آخر طريف، حدث في آخر اجتماع عقده الوفد في طوكيو عصر يوم 29 يونيو 1990 مع وزير التجارة الخارجية الياباني. وكان ذلك الاجتماع هو

الأخير في الجولة بأكملها وقد بلغ الإرهاق مبلغه من كل المشاركين في الجولة. وقد لاحظت أن الكل كان يقاوم النعاس والتعب المتراكم، ونحن في طريقنا لذلك الاجتماع. غير أن الوزير الياباني بحصافته ولطفه، كرر بعضًا من عبارات المجاملة ليخفف على الوفد لتحمله مشاق السفر الطويل والمتواصل لثلاثة أسابيع. وبدأ الاجتماع بعرض موجز قدمه وزير خارجية بنغلاديش عن أهمية فتح الأسواق في اليابان وغيرها من الدول المتقدمة لصناعات الملابس الوافدة من الدول الأقل نموًا . وأشار وزير خارجية السودان لخطورة تراكم الديون على كاهل تلك البلدان، ثم عقب وزير خارجية توجو على ضرورة تعزيز التدفقات المالية للبلدان الأقل نموًا . وعلق وزير التجارة الياباني السيد كابون موتو Kabun Mutoh أن بلاده ترى ضرورة زيادة المساعدات الرسمية للدول الأقل نموًا، مع ضرورة أن تعمل تلك الدول على تنفيذ الاصلاحات الهيكلية اللازمة لاستيعاب تلك المساعدات. وأكد للوفد أن اليابان ستواصل عونها لهذه الدول .

كان ذلك مسك الختام، حيث شعر الجميع بأنهم فعلوا ما عليهم من واجب تجاه ذلك الاجتماع الأخير، وهم يعانون الأمرين من التعب والإرهاق الذي كان لا بد منه في جولة طويلة ومكثفة كتلك. غير أن شيئًا من الصمت ساد مكتب الوزير الياباني، وعندما حاولت استيعاب ما يجري حولي، وجدت أن المشاركين في الاجتماع قد داهمتهم سنة من النعاس، لم تمكنهم من أن يختموه إلا بالضحك والمرح، ولم يكن الوزير الياباني معصومًا من تلك السنة العابرة التي حلت وكأنها سحابة خيمت على الكل ونزعت منهم شيئًا من الطاقة مما يغشى ضحايا الإرهاق والتعب الشديد، ولكنها لا تجردهم من قدرتهم على النهوض وتبادل عبارات الوداع والتقدير التي يفرضها العرف الدبلوماسي .

إن كان لي أن أختم، لعلي أشارك القارئ الكريم أنني كنت أكتب هذا الجزء بعد مرور واحد وعشرون عامًا، وكنت وزوجتي في زيارة لمدينة ميامي بولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يتساءل القارئ عن العلاقة بين فلوريدا والدول الأقل نموًا التي تحدثنا عن جولة وزرائها الأربعة وهم يحضرون

لمؤتمر باريس الذي انعقد في سبتمبر عام 1990 وتبني برنامج عمل لصالح تلك الدول . ولكني أقول أن هناك علاقة بين فلوريدا والدول الأقل نموًا هي علاقة التناقض المهول بين الولايات المتحدة وبين دولة في مجموعة البلدان الأقل نموًا. وهذا التناقض هو الذي يثير القلق الدائم بسبب تلك الهوة الضخمة التي تفصل بين عالمين، برغم الادعاء بأنهما في عالم واحد!! وجال في خاطري، ما هو مقدار العقود أو القرون في حساب الزمن التي تفصل بين هذين العالمين؟ وإذا ما فرضنا أن عجلة التقدم في الولايات المتحدة قد توقفت اليوم (فرض مستحيل بالطبع وهو لمجرد تجسيم المعنى) فما هو عدد العقود أو القرون الذي تتطلبه نقلة دولة من الدول الأقل نموًا إلى حالة الولايات المتحدة اليوم؟ ربما يكون السؤال من قبيل الخيال، والرغبة في تقريب الصورة إلى ذهن الكثير من القراء . ولكن هل يا تري سيأتي التاريخ بتطورات تجعلنا نصرف النظر عن مثل هذا الخيال؟ وبرغم أنني من أهل التفاؤل والرافضين للتشاؤم، إلا أنني أري في الواقع، ولست وحدي، أن الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية آخذة في الاتساع، بعكس ما يراد لها أن تأخذ في الانحسار.

وبعد مرور الواحد والعشرين عامًا من مشاركتي في جولة التحضير لذلك المؤتمر الدولي، علينا أن نشهد بأن بلاد الوزراء الأربعة الذين قاموا بتلك الجولة، لم يتحسن حال أهلها بما يذكر . فالسودان قد انشطر لدولتين في يوليو عام 2011 ليصنع لنا دولتين من الدول الأقل نموًا...!! والصومال قد أصبح حالها يغني عن سؤالها، فقد انهار نظام محمد سياد بري الديكتاتوري في مطلع الأعوام التسعينات من القرن الماضي، واختفت معالم الدولة، برغم قلتها في ذلك الوقت، وصار الصومال ميدان معركة أهلية تارة، ومعركة إقليمية تارة أخرى، ومعركة دولية في حالة ثالثة. أما عن توجو فقد ظلت ضحية مستمرة لحكم الديكتاتور أياديما الذي استمر 38 عامًا (1967-2005)، وخلفه ابنه بعد ذلك، وما زال ذلك البلد الصغير يرزح في معاناته ويوسم كالسودان والصومال وبنغلاديش ضمن البلدان الأقل نموا. ولعل بنغلاديش قد تميزت على غيرها بأنها نجحت إلى حد ما في التوصل لأسواق البلدان المتقدمة بصناعة ملابس لا بأس بها، كما أسلفنا .

أما نحن في السودان، فقد ضاعت علينا الكثير من الفرص التي كان يمكن أن تخرجنا من هوة البلدان الأقل نموًا، أو وضعنا على الطريق الذي ينأي بنا بعيدًا -في المستقبل القريب- عن المعاناة وضيق الحال و غيرها من مآسي العيش في ضياع سياسي واقتصادي مستمر . ولا أجدني مغاليًا أو حتى متجنيًا إذا ما قلت أن السودان أصبح بجدارة وامتياز هو " بلد الفرص الضائعة". ونحن في السودان لم يخطر على بالنا، حتى الآن، حقيقة موغلة في البداهة، وهي أن الفرص لها أجنحة مثل الطيور، ويمكنها أن تطير إذا لم يتحرك الإنسان لاستغلالها في الوقت المناسب! ولنقل لأنفسنا ولغيرنا : هل طارت تلك الفرص وستعود..أم أنها طارت إلى غير رجعة؟ والإجابة على هذا السؤال الكبير فيه، بطريق غير مباشر، الإجابة على السؤال الأكبر : إلى أين يتجه السودان؟ وأنا لست من أصحاب الوصفات الجاهزة، ولكن دراستي للعلوم السياسية والاقتصادية، وممارستي للدبلوماسية وأسفاري واختلاطي بشعوب وثقافات عديدة، قد تؤهلني للقول بكثير من التواضع أن السودان لن يتجه في طريق صحيح إلا إذا عرفنا كيف نفهم الواقع، ونسخر ما لدينا من إمكانيات لخدمة أهداف تنموية وسياسية محددة، تلتزم بالعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وتنأى عن التعصب والتطرف والفساد، ونعرف كيف ندير بلادنا في ظل التنوع والتعددية، بعيدًا عن النعرات الهدامة التي تنفر أهل البلد الواحد من بعضهم، مثل ما حدث وأدى إلى انشطار السودان إلى دولتين، وظل بلدًا محاصرًا ومقاطعًا من كل مراكز التأثير الاقتصادي والسياسي في العالم، وأصبح الدين مدعاة للتفرق والصراع، وهو في الأصل جاء ليكون وسيلة للسلام والوحدة والعيش الكريم. بالطبع فإن الخروج من المأزق ليس هو في ترديد أطروحات نظرية هنا وهناك، ولكنه بالدرجة الأولى مرتبط بأن تكون لأهل السودان رؤية ذات بعد استراتيجي، تتفق عليها القوى السياسية المختلفة، وبها يكون الحكم متخذًا لطريق الرشاد بأن تكون الحكومة والحكام خادمين لأهل السيادة والمصلحة، ممثلين في فئات الشعب المختلفة. إن هذا المسلك المطلوب، لا بد له أن يلتزم باحترام الأديان والثقافات والملل العديدة

في السودان، و ينشأ على أعمدة التجارب الإنسانية الحديثة والمعاصرة التي لا شأن لها بخيالات وممارسات القرون الوسطي التي تشد الشعوب للوراء في عصبية لا مبرر لها ،وفي وقت يريد الناس من الحكومة أن تكون خادمة لدنياهم، لا أن تكون خادعة لهم في دنياهم.وأخشي أن تكون حالنا في السودان قد أصبحت مثلما كان يُروى عن الرئيس التنزاني الراحل جوليوس نيريرى: أن الاستعمار جاء إلى أنحاء إفريقيا وشغل أهلها بالكتاب المقدس (الإنجيل) وعندما تمسحوا(صاروا مسيحيين) وحفظوه عن ظهر قلب التفتوا حولهم فوجدوا أن الأوروبيين استولوا على كل الأراضي والمنافع في بلدانهم!! ويقول الكثيرون من أهل السودان أن ذلك كان حصادهم من نظام الحكم المرتدي لرداء الإسلام والذي قبض جماعته على كل المنافع والأرزاق منذ عام 1989 .وفى رأي هؤلاء أن ذلك لم يختلف عن المثل الذي ضربه نيريري سوى أنهم فقط بدلوا كتابًا بكتاب!

وليس من العدل أن يظل السودان ضمن قائمة الدول الأقل نموًا، لأنه بإمكانياته وموقعه جدير بأن يكون من الدول الناهضة في القرن الحادي والعشرين. ويبدو أن المعضلة ليست في "إمكانيات السودان" الطبيعية والجغرافية، ولكنها، حسبما نرى، فهى في "إمكانياته البشرية"التي لم تستطع حتى الآن الخروج بالسودان من مأزقه التاريخي المكرر والمعاد في دوران جهنمي يهدد الكيان السياسي كله بالتفتت والضياع. وكلنا يعلم من تجارب البشرية حولنا أن مستقبل الأمم لا يقرره حجم مواردها الطبيعية ولكنه يتقرر بإبداعات مواردها البشرية.

6

الانتقال من وزارة الخارجية إلى الأمم المتحدة

هناك صلة قوية بين ممارسة المهنة الدبلوماسية خدمة لحكومة معينة وبين العمل في وظيفة دولية تابعة للأمم المتحدة. ويتمثل جوهر هذه الصلة في أن الدبلوماسي الذي يخدم بلاده،سواء كان ذلك في إطار ثنائي مقابل دولة أخرى، أو كان ذلك في إطار متعدد الأطراف في منظمة إقليمية أو دولية،فإنه يقوم بذلك العمل في محيط دولي تحكمه قواعد قانونية وسياسية وثقافية. والأمم المتحدة بوصفها هي المنظمة العالمية الكبرى، فهي تمثل هذا الإطار وفيه تتحدد قواعد ما يسمى في كثير من الأحيان باللعبة الدبلوماسية. ويقترب بعض الدبلوماسيين من فهم بواطن العمل في الأمم المتحدة أكثر من زملائهم الآخرين، عندما تتهيأ لهم فرصة العمل في بعثات دبلوماسية في مواقع العمل المكثف لمقار الأمم المتحدة، خاصة في نيويورك وجنيف وفيينا. ومما يكمل هذه الصورة، أن يكون الدبلوماسي المعنـي قد تهيأ له العمل أيضا في إدارات بوزارة الخارجية في بلاده تمثل الواجهة للتعامل الموضوعي مع منظمات الأمم المتحدة، ومن ذلك إدارات التعاون الاقتصادي الدولي والمنظمات الدولية.

من حسن الطالع أن عملي في وزارة الخارجية هيأ لي العمل في إدارة التعاون الاقتصادي الدولي، ثم تهيأ لي العمل في جنيف، حيث المقر الأوروبي

للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، وحضور دورات للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عندما كنت أعمل في السفارة في واشنطن وعندما كنت أعمل في المقر الأوروبي في جنيف. هذا علاوة على المشاركة في دورات للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (مقرها في أديس أبابا) واللجنة الاقتصادية لدول عدم الانحياز. كل ذلك وغيره، أعطاني خبرة ثرة في فهم قضايا الأمم المتحدة والتعامل معها، سواء كان ذلك في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية وغيرها. ومثل تلك الخبرات تحقق تخصصًا نوعيًا في العمل الدبلوماسي وتعطي الدبلوماسي ميزات نسبية في خدمة مصالح بلاده أو خدمة مصالح المجموعات الإقليمية (العربية أو الإفريقية) التي يمثلها. وهناك العديد من وزارات الخارجية التي تحرص على تدريب عدد من الدبلوماسيين للتخصص في ملفات الدبلوماسية المتعددة الأطراف هذه، أو ما تسمى بدبلوماسية المؤتمرات، لأن مثل هذا النوع من العمل الدبلوماسي يحتاج إلى مؤهلات ومواصفات وخبرات محددة.

في خلفية كهذه، وبعد العمل لحوالي عشرين عامًا في وزارة الخارجية، كانت تراودني ، بين حين وآخر، فكرة العمل في الأمم المتحدة. ومما دفعني لاتخاذ خطوات جدية في هذا المجال، في أيام خدمتي بالبعثة الدائمة في جنيف، ما شاهدته من تغيرات في المهنة الدبلوماسية السودانية، تنأى بها عن مسار الاحترافية والمؤسسية وتدفع بها نحو التسييس المرتبط بعقيدة أهل الحكم الجدد في السودان والذين أعلنوا ومارسوا مواقف جنحت بالخدمة المدنية السودانية، وبالخدمة الدبلوماسية السودانية جنوحًا بائنًا ومقلقًا. فلم يعد المعيار للدبلوماسي هو الاحتراف والمهنية لخدمة المصلحة الوطنية، كما كنا نفهم،ولكن أصبح المعيار هو الولاء السياسي الضيق لتنظيم حزب الجبهة الإسلامية .وكان واضحًا أن الذين يتخذون من المهنة الدبلوماسية مهنة سيادية تحترم فيها قواعد المصلحة القومية أن دولتهم قد دالت ولا مكان لهم في تلك التشكيلة التي اقتحمت العمل الدبلوماسي. وبالطبع، كان من تبقى من أهل المهنة كالقابض على الجمر، ولكن لا حول له ولا قوة .

لقد كان الغبار كثيفًا والضباب يحيط بمستقبل الدبلوماسية السودانية من كل جانب في النصف الأول من عقد التسعينات. وتلك أيام لا يستطيع المرء وصفها من فرط المعاناة والأسى وهو يرى المهنة التي نذر نفسه لها وهي تتعرض لهزات عنيفة.وكنت في تلك الأيام أتأهب للانتهاء من مهمتي في جنيف. والعودة للعمل في وزارة الخارجية بالخرطوم.

وفي تلك الظروف لاحت لي فرصة العمل بالأمم المتحدة، وكان من حسن الطالع أن ذلك قد تم بعد عودتي وأسرتي للخرطوم من جنيف بأشهر قليلة. وهكذا التحقت بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين في أكتوبر من عام 1993. ولعل قيامي بمهمة التنسيق في الشئون الإنسانية عن المجموعة الإفريقية في جنيف وانتخابي مقررًا للجنة التنفيذية للمفوضية (1992-1993) قد كان لهما أثر كبير في دعم التحاقي بالمنظمة بحكم تعاملي ومعرفتي بولايتها ومهامها وكبار موظفيها.

المهم في الأمر أن نذكر هنا أن انتقال الدبلوماسي للعمل في أمانات الأمم المتحدة ووكالاتها، هو انتقال لا يخلو من أوصاف تتسم بالطرافة في بعض الأحيان. ومن ذلك ما يردده زملاؤنا بأن مثل ذلك الانتقال، هو انتقال من حالة السيد إلى حالة المسود..!! وذلك ما اصطلح بتسميته from master to servant وهم يقصدون بذلك أن الشخص يتحول من ممثل حكومة تحدد لموظفي الأمانة العامة ما يفعلون، إلى شخص يقوم هو بتنفيذ تلك الأعمال . ولكن برغم ما في ذلك من تندر أو مفارقة، إلا أن التجربة التي خضتها في الانتقال من وزارة الخارجية إلى الأمم المتحدة، تستوجب نوعًا من التأقلم النفسي والذهني . فلم يعد المرء هو"سعادة السفير"الذي يمثل الدولة، ولكنه أصبح "موظفًا دوليًا" تحكمه قواعد وقوانين الخدمة المدنية الدولية. وربما كان هناك عنصر درامي آخر في تجربتي تلك لأن المفوضية عينتني مديرًا لمكتبها في غرب أفغانستان، لأشرف على أحد أهم برامج العودة الطوعية للاجئين الأفغان العائدين من إيران. فالنقلة كانت كبيرة من المقر الأوروبي للأمم المتحدة، إلى عمل ميداني في بيئة تتجاذبها نوازل الحرب والقتال في أجزاء من ذلك البلد الذي لم ينعم بالهدوء أو الاستقرار

لسنوات طويلة. ولكنني كنت أدرك جيدًا بأن التحدي الذي يواجهني لا يمكن أن يكون فوق طاقاتي البشرية، لأنني من الذين يؤمنون دائمًا بقدرات الإنسان على التأقلم ومواجهة التحديات، مهما عظمت إذا ما توفرت لديه الإرادة والعزيمة والخبرة. وعليه فلم يكن الأمر بالنسبة لي بمثابة قفزة في الظلام، بقدر ما كان خطوة محسوبة للابتعاد عن الجو الذي ساد وزارة الخارجية السودانية في تلك الظروف، على الرغم مما في الخطوة تلك من تضحيات لا تتيح لأسرتي أن تكون معي في مقر عملي. والحق يقال أنني نظرت للأمر بأنه من التحديات الكبرى التي لا بد لي من مواجهتها، فالأمر لم يكن في تقديري مغادرة مؤقتة لوزارة الخارجية، لكنه بدا دونما ريب أو شك بأنه مغادرة نحو الأمم المتحدة حتمًا ستطول. وفي سياق الحديث عن مواجهة التحديات في حياة الإنسان فإنني أعتقد جازمًا بأن التحديات في حياة الإنسان هي التي تجعل الحياة ذات معنى.كما أن التحدي في حياة الإنسان هو بمثابة فرصة تتيح له أن يثبت قدراته لنفسه وأمام الآخرين.

طالت الغيبة من وزارة الخارجية وامتدت لخمسة عشر عامًا، وطاب لنا المقام في أروقة الأمم المتحدة، وتنوعت مواقع العمل من أفغانستان، إلى العراق، إلى زامبيا ثم إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حتى حان وقت التقاعد في نهاية شهر يوليو من عام 2008.وعلى امتداد تلك الرحلة المهنية وتعدد مواقعها واختلاف مواقفها وبيئاتها، كنت دائمًا أشعر بفضل وزارة الخارجية السودانية، باعتبار ما كسبته في الوزارة من حنكة وخبرات دبلوماسية، ظلت معينًا لا ينضب وأنا أتعامل مع حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومع وسائل الإعلام. وفوق ذلك كله، التعامل مع عشرات الآلاف من اللاجئين الذين أصبحوا همي الكبير ومسئوليتي أينما حللت،وفي ذلك معنى إنسانيًا خاصًا لأن العمل أصبح مرتبطًا بحالات إنسانية تمثل مواقف تجسد واحدة من أكبر مآسي المجتمعات الإنسانية،حيث يضطر الناس إلى النزوح من ديارهم وأوطانهم جماعات ووحدانا بحثًا عن الملاذ الآمن وفرارًا من الحروب والاضطهاد.

العمل في الأمم المتحدة، في تقديري، لم يكن شيئًا منفصلًا عن مهنتي

الدبلوماسية التي سبقت التحاقي بالمنظمة الدولية. والعملان يكملان بعضهما بمعنى أن وسائل العمل تتداخل فيما بينهما في كثير من الأحيان وقد لاحظت أن الموظفين القادمين للأمم المتحدة من مواقع دبلوماسية أو حكومية ذات صلة، يشكلون إضافات نوعية في أعمال المنظمة وفي قدرتها للتعامل مع أوضاع شائكة ومعقدة في مجالات حفظ السلم والأمن الدوليين ومجالات العون الإنساني وفض النزاعات وبرامج الإنعاش والتنمية في حالات ما بعد الحروب والصراع.

ومما يحلو لي دائمًا، أنني أصف الأمم المتحدة بأنها أعظم اختراع بيروقراطي في تاريخ البشرية! فهي جهاز ضخم ويعج بالموظفين من شتى أنحاء العالم وتحكمه قواعد وقوانين لا حصر لها ويتعامل مع كل ما يخطر بذهن الإنسان من قضايا بداية بالأسلحة النووية، ومرورًا بالمناخ والبيئة، وحقوق الإنسان والطيران المدني وقانون البحار وحقوق المرأة وقضايا الملكية الفكرية والديون الخارجية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية الحياة البرية وهموم العالم الإنسانية وعلوم الفضاء الخارجي ... هذا على سبيل المثال لا الحصر!! ويعمل هذا الاختراع البشري البيروقراطي العبقري على مدار الساعة وهو جهاز لا يتوقف عن العمل وقد تعمقت جذوره وأوتاده في النظام الدولي الذي أرسيت قواعده اعتمادا على عضوية الدول ومشاركتها في أعماله . ويقيني أن الأمم المتحدة ستظل جهازًا دوليًا، وإن كانت قد تطورت في أساليب عملها عما كانت عليه في أيام مولدها بعد الحرب لعالمية الثانية. ولكنها في نفس الوقت، ظلت عاجزة عن التغيير في قواعد عمل أهم جهاز فيها، وهو مجلس الأمن الذي يختص بقضايا حفظ السلم والأمن الدوليين. فقد ظل هذا المجلس يعكس سطوة الدول الكبرى وهيمنتها على قراراته وأعماله (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) واحتفاظها بحسب الميثاق، بحق الاعتراض (الفيتو) على أي قرارًا لا ترضاه. وهذا المبدأ الذي يكرس لسطوة تلك الدول أصبح مثار الكثير من النقد والاستهجان من جانب الدول الأخرى ومطالبتها بتعديل الميثاق وإعادة هيكلة مجلس الأمن، غير أن شيئًا من ذلك لم يتحقق حتى الآن.

ومن خصائص العمل في الأمم المتحدة ما يجده المرء من اللوائح والقواعد التي تنظم كل شيء تقريبًا ولا تترك حيزًا للاجتهاد . وربما كان ذلك من دواعي الحرص على ضبط العمل وتحديد نطاق المسئوليات بصورة تساعد على الاحتكام لتلك القواعد ودرء المخاطر البيروقراطية التي قد تنجم عن هوى المدراء وأصحاب المناصب المؤثرة، على خلاف ما نراه من ممارسات في كثير من البيروقراطيات على مستوي الدولة الواحدة.

مسألة أخرى تتعلق بالعمل في الأمم المتحدة وهي العمل ضمن فريق يضم جنسيات متعددة وأصحاب لغات وثقافات مختلفة،وقادمين من خلفيات تعليمية وبيئية متباينة. وهنا تأتي ضرورة التأقلم مع هذا التنوع والانتماء إليه والقدرة على فهم حقيقة أساسية ألا وهي أن تنوع العالم فيه قوة للأمم المتحدة لأنها الجهاز المجسد لهذا التنوع شكلًا وموضوعًا. ومن ناحية أخرى، يتبين للفرد في هذا الجهاز أن عنصر الضبط البيروقراطي يتجاوز في طاقته وسعته حدود الوطن الواحد والثقافة الواحدة ويفتح الأبواب على مصاريعها للتمازج والتعاون والاندماج عبر الحدود والثقافات البشرية المختلفة. وهنا تتجلي لنا الجدلية الموضوعية بين الأمم المتحدة وما تخدمه من عالم حولها لأنها لن تكون قادرة على خدمة عالم متنوع إن لم تكن هي في تكوينها مجسدة لهذا التنوع. وإذا ما أراد المرء أن يتساءل عن جدوى الأمم المتحدة، فعليه أن يدرك بأنها منظمة يتمثل دورها الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومنذ نشأتها فهي تأسست على فكرة الوقاية من الحرب بعد المأساة الكبرى التي تمثلت في الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها الملايين من البشر. وهكذا جاءت هذه المنظمة بعزيمة وإرادة دولية شعارها "حتى لا تتكرر المأساة". ويمكن أن نستعيد هنا ما قاله داج همرشولد ثاني سكرتير عام للأمم المتحدة مؤكدا لهذا المعني عندما قال في إحدى المرات : "لم تأت الأمم المتحدة بغرض أخذ العالم إلى النعيم، ولكنها جاءت لتنقذه من الذهاب إلى الجحيم". ثم جاء فيما بعد كوفي أنان، السكرتير العام السابع للمنظمة، ليؤكد ذلك المعني بعبارات أخرى عندما قال : "لقد أصبح العالم، أكثر من أي وقت مضي، يشترك في مصير واحد، ولا يمكن مواجهة تحديات ذلك المصير إلا إذا ما توحدنا جميعًا، وهذا هو ما يبرر وجود الأمم المتحدة".

7

ثلاث سنوات في أفغانستان

في منتصف نهار الثامن والعشرين من أكتوبر من عام 1993 حطت بنا طائرة الأمم المتحدة، من طراز بيتش كرافت، في مطار مدينة هيرات غربي أفغانستان. وطوال تلك الرحلة التي استغرقت حوالي ثلاث ساعات من مطار إسلام آباد عاصمة باكستان كنت ألقي نظرات من النافذة ولا أري سوى سلاسل لا تنتهي من الجبال، وكم حيرني ذلك المشهد، برغم ما كنت أعرفه من تضاريس ذلك البلد من قراءاتي ومشاهداتي للأفلام التسجيلية والأخبار التليفزيونية. ثم كنت أسرح بفكري وخيالي فيما ينتظرني من مهام في غرب افغانستان مديرًا لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في ذلك الإقليم. وبالطبع كانت لدي الكثير من التصورات والتوقعات، وأنا قادم لتوي من جنيف وإسلام آباد بعد اجتماعات ولقاءات عديدة تلقيت فيها الكثير من المعلومات عن دوري في غربي أفغانستان ومهمة المكتب الذي أديره، وهي مهمة تتمحور في تسهيل عودة عشرات الآلاف من اللاجئين الأفغان العائدين لبلادهم من إيران.

كان مطار هيرات صغيرًا ومتواضعًا جدًا في مرافقه ومنشآته، ولم تكن هناك إجراءات مما يعرف في المطارات مثل الجمارك والجوازات، وتوجهنا بعد الوصول إلى داخل المدينة. وبين المطار وبين مقصدنا في المدينة كانت الشواهد كثيرة على ما

كان يدور من حرب وقتال في تلك المنطقة أيام الاحتلال السوفيتي ثم بعد انسحاب السوفيت عندما احتدمت المواجهات والقتال الأهلي بين المجموعات الأفغانية المتصارعة.

وصلنا إلى مقر إقامتنا فيما يعرف بدار موظفي الأمم المتحدة، وهي المقر السكني للموظفين الأجانب وتحيط بها الكثير من الاحتياطات الأمنية ولا يصرح للمقيمين فيها بالخروج منها بعد مغيب الشمس، وهي برغم ما فيها من تسهيلات كبيرة للمعيشة وممارسة الرياضة والتواصل الاجتماعي، إلا أنها في المحصلة تبدو وكأنها معتقل ذو أربعة نجوم . وفي تلك الدار طالت إقامتي لمدة ثلاثة سنوات وشهرين هي الفترة التي عملت فيها بأفغانستان.

والأمم المتحدة في أفغانستان وغيرها من مناطق الصراعات تبذل الكثير من الجهد في ترتيب نظم أمنية تحيط بموظفيها وهو أمر تحتمه إجراءات السلامة ومتطلبات حماية الموظفين في المناطق المختلفة. وأصل هذه الترتيبات نابع من تعرض العديد من الموظفين العاملين في المنظمة لحالات خطف وإصابة وقتل في مواقع عديدة من العالم. وقد تعرضنا لذلك في الفصل الذي أفردناه للحديث عن المخاطر التي تحيط بالعاملين في المجال الإنساني، وذكرنا بعض المواقف الخاصة بأفغانستان. ولذلك فإننا لن نتحدث عن الجوانب الأمنية ومخاطر العمل في أفغانستان في هذا الفصل، ولكننا سنتطرق إلى موضوعات أخرى سياسية وإنسانية، ومواقف ومشاهدات مرت بنا خلال فترة العمل في أفغانستان.

بيئة العمل في هيرات

هيرات مدينة عريقة ومعظم سكانها من الطاجيك الذين يتحدثون اللغة الفارسية بلسان يعرف بالداري . ويفخر أهلها بأنهم ذوو حضارة قديمة وتراث ثقافي وفني وأدبي يرجع إلى آلاف السنين. ولذلك يلمس المرء فيهم شيء من الرقة والميل لتذوق الفنون وحرصهم على الإطلاع والتفاعل مع أهل الثقافات الأخرى. هذا لا يمنع، في ذات الوقت، من تذكير القارئ بأنهم مقاتلون أشداء

ولهم صولات وجولات في الصراع الأفغاني مع الأجانب وفي الصراع فيما بين الأفغان أنفسهم... !! ويقول تاريخ المدينة أن الاسكندر الأكبر مر من هناك في حوالي عام 330 قبل الميلاد. كما أن جنكيزخان المغولي غزاها وألحق بها الخراب والدمار في عام 1221 . وهي في وضعها الجغرافي تعتبر جزءًا من إقليم خراسان وكان يطلق عليها في الماضي لقب "درة خراسان " نسبة لازدهار الزراعة والتجارة فيها. ويظل إقليم هيرات منجذبًا بشدة نحو إيران ثقافيًا واستراتيجيًا بحكم موقعه على الحدود الإيرانية وتداخله الثقافي مع إيران، كما أنه أيضًا له حدود مع دولة تركمانستان. ومما يلفت النظر أن لكل من إيران وباكستان وتركمانستان قنصليات عامة في مدينة هيرات.

عند وصولي إلى هيرات كانت المنطقة تحت سيطرة حزب جمعيات الإسلامي، ممثلًا في حاكمها إسماعيل خان، وهو رجل ذو باع طويل في حركة المجاهدين الأفغان ضد السوفيت على امتداد عقد الأعوام الثمانينات من القرن الماضي. وكان يطلق عليه اسم "أسد هيرات" تعبيرًا عن قوته وكفاحه وشجاعته. وقد نشأت بيني وبين إسماعيل خان علاقة طيبة، باعتبارنا نعمل في المنطقة الواقعة تحت حكمه وسيطرته، وقدم لنا الرجل كل التسهيلات لأداء أعمالنا في استقبال العائدين من إيران على الحدود ونقلهم إلى مناطقهم وتدبير أماكن مؤقتة لإقامتهم وهم يعبرون دونما تهديد أو خوف أو عدوان من أحد.كما أنني وبحكم موقعي ومسئولياتي كرئيس لفريق الأمم المتحدة في الإقليم، كنت أنقل الرسائل من الأمم المتحدة لحاكم هيرات وأنقل رسائله للأمم المتحدة الأمر الذي هيأ لي الكثير من الفرص للقاء بإسماعيل خان والتحدث إليه في أمور تتعلق بالسلام ونشاط منظمات الأمم المتحدة في غرب أفغانستان وغير ذلك من الأمور الهامة. وأستطيع القول أن الرجل يمثل طرازًا من القادة الأفغان الذين كانوا يتطلعون إلى غد أفضل لشعبهم ولكن معوقات الحرب الأهلية وشرورها تحول دونهم ودون ذلك المراد.وفي أحاديثي معه كنت أشعر بقلقه المستمر على مستقبل الأوضاع في أفغانستان وخوفه من تداعيات التدخلات الأجنبية في الصراع الدائر فيما بين القوي الأفغانية المختلفة لأن في ذلك تزكية للنزاعات وتجاوز مستمر لمصالح أهل أفغانستان.

جدير بالذكر أن أفغانستان في تلك الأيام، كانت مجزأة تحت حكم الجنرالات والقادة الحربيين هؤلاء، ولم يكن للسلطة المركزية في العاصمة كابول أي نفوذ يذكر على هذه الأقاليم. فكان لإسماعيل خان السلطة في الغرب (إقليم هيرات) ولعبد الرشيد دستم السيطرة على إقليم الشمال المحيط بمدينة مزاري شريف، ولأحمد شاه مسعود السيطرة على منطقة الشمال الشرقي، ويتولى عبد القدير خان الحكم في إقليم جلال أباد، ثم تتداول القوي النفوذ على إقليم كندهار.وكان الناس وقتها يتندرون على الرئيس رباني المقيم في العاصمة كابول بأنه لا يعدو كونه "عمدة كابول " ولا نفوذ له كرئيس لأفغانستان.

المناخ في هيرات يتقلب بين شتاء بالغ البرودة لا يخلو من الجليد في بعض المواسم، وبين صيف حار بكل المقاييس وتسوده رياح تهب بعنف شديد وتحمل معها الكثير من الأتربة، وفي بعض أطراف المدينة يصعب كثيرًا التعايش مع تلك الرياح الحارة العاصفة في فصل الصيف.

كان من ضمن اهتماماتي أن أسعي دائما للتقرب من أهل هيرات، خاصة البسطاء منهم في البازار وغيره من الأماكن، وبالطبع كان في ذلك النهج عونًا كبيرًا لي في محاولات فهم تفكير الناس وما يتوقعونه لبلادهم من مستقبل، برغم تلك الظروف القاسية التي فرضتها الحرب الأهلية في أفغانستان.والمجتمع الأفغاني ليس بالمجتمع البسيط التركيب، وهو في عمومه منغلق على ذاته، وما يبدو من انفتاح في مجتمع كمجتمع منطقة هيرات، يصعب أن يأخذه المرء مأخذ الحركة الاجتماعية التي تفتح الأبواب أمام الأجانب لفهم خبايا وتفاصيل مثل ذلك المجتمع. ويبدو أن ذلك ما دفع البعض مثل المخرج والكاتب السينمائي الإيراني ذي الشهرة العالمي محسن مخملباف ليصف المجتمع الأفغاني بأنه : "مجتمع غاية في التعقيد وله ثقافة، هي الأخري، بالغة التعقيد.وتلك من أسباب ضعف معرفة الآخرين بالمجتمع الأفغاني " (*).

(*) محسن مخملباف هو مخرج وكاتب سينمائي إيراني وهو من الشخصيات السينمائية المرموقة عالميا. يقيم مخملباف حاليًا في العاصمة الفرنسية باريس. ومن أعماله الشهيرة فيلم "كندهار" في عام 2001، وقبل ذلك فيلمه "راكب الدراجة"في عام 1987. وهذان العملان يتناولان أشخاصًا من المجتمع الأفغاني.

لا شك أن مهمتي الإنسانية في هيرات كانت تكتنفها صعوبات عديدة، ولكنها كانت أيضًا فرصة للمساهمة في عودة الكثيرين من الأفغان ليصبحوا جزءًا من عملية إعادة البناء في بلادهم. وبرغم ما كنا نراه من حماس للعودة لدى غالبية هؤلاء إلا أن علامات الاستفهام والتوجس كانت تظهر على بعض الوجوه العائدة من إيران. ولعل سبب مثل تلك التوجسات ما يتصوره العائد من صعوبات حياتية بعد أن غاب طويلًا عن بلاده وأهله.

في مثل تلك العمليات من العودة الطوعية التي تضم عشرات الآلاف من اللاجئين، يتعين على المجتمع الدولي تقديم مساعدات للدولة المستقبلة لمواطنيها حتى تتهيأ لهم بعض مقومات الحياة الأساسية في السكن والعمل والعودة تدريجيًا إلى حياة طبيعية في بلدهم.وذلك ما كانت تقوم به وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الزراعة والأغذية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف وكثير من المنظمات غير الحكومية. ومن الملفت للنظر أن أفغانستان ربما تكون هي أكثر بلاد العالم استضافة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العالم أجمع. وبحكم وجودي هناك ومتابعاتي فيما بعد ، فقد ظل المسرح الأفغاني يزدحم بالمنظمات والهيئات الأجنبية. وبحكم طول مدة وجود تلك المنظمات فقد نشأ وضع غريب إلى حد ما وهو ظهور طبقة من المواطنين الأفغان الذين يعملون في هذه المنظمات (عشرات الآلاف) وأصبحت حياتهم مرتبطة تمامًا بوجود تلك المنظمات، وربما لا تكون للعديد منهم مصلحة في تغيير ذلك الوضع.

المهم أن أذكر هنا أن انتقالي من بيئة الممارسة الدبلوماسية في جنيف إلى بيئة ممارسة العمل الإنساني داخل أفغانستان، كانت نقلة كبيرة من كل الجوانب، لكنها حركت عندي قدرات عديدة ساعدتني للقيام بتلك المهمة. وكان لطف العاملين معنا من الموظفين الأفغان وتقدير المتلقين للعون منا لما نؤديه من واجبات، من أهم المحفزات لنا على الاستمرار والحرص على التجويد في أحلك الظروف.

ولكون أفغانستان مصنفة في إطار الأمم المتحدة بأنها غير مسموح فيها باصطحاب العائلات للعاملين في المنظمة الدولية (الدواعي الأمنية وانعدام

خدمات التعليم والصحة وغيرها) كان على زوجتي وأبنائي أن يقيموا في العاصمة الباكستانية إسلام آباد حيث تمكن أبنائي من الالتحاق بالمدرسة العالمية. ولا شك أن في ذلك مشقة للعائلات، وهنا لا بد أن أسجل الدور العظيم الذي قامت به زوجتي في التأقلم مع هذه الصعوبات والإشراف اليومي على تعليم أبنائنا، ليس فقط خلال أيام عملي في أفغانستان ولكن أيضًا خلال بعض مدة عملي في العراق عندما أقامت أسرتي في العاصمة الأردنية عمان.

القول الفصل في البيئة للعمل الإنساني في أفغانستان أنها بيئة تفتح كتابًا لا يتاح للكثيرين فرصة الاطلاع عليه، وهي رحلة في الحياة العملية لا تتاح للكثيرين، ومنها يتعلم الإنسان دروسًا قيمة في الحياة وأوضاع الشعوب ومصاعب الحروب والصراعات بما يرفع قيم السلام والاستقرار في قائمة أولويات الإنسان مهما كان وضعه وأينما كان موقعه.

مأساة الحروب والاقتتال وآثارها

العيش والعمل داخل أفغانستان يعطينا فرصة لإدراك مدى الدمار والخراب الذي ظل يعاني منه أهل ذلك البلد دونما هوادة ولوقت طويل من الزمن. وأقل العبارات وصفًا لذلك الوضع أن أفغانستان كانت، ولا تزال إلى حد بعيد، ضحية كبرى لحلقة جهنمية من الصراع والغزوات والصدامات ، والثمن الباهظ مقابل كل هذا يدفعه الإنسان الأفغاني المغلوب على أمره في معظم الأحيان.ومن مفارقات التاريخ والجغرافيا أن أفغانستان لم تكن هي المنتج لتلك الصراعات ولكنها هي المسرح والميدان لصراعات دامية وشرسة تأتيها عبر الحدود وتجر أهلها في دوامة بين الكفاح من أجل الاستقلال وبين الكفاح للتخلص من تبعات احتراب أهلي لا تنفصل ذيوله عن العالم الخارجي في كل الأحوال. وهنا يبدو لنا ما يمكن تسميته بسيكولوجية مكافحة الغزو والفخر والاعتزاز بدحر الغزاة في تركيبة الإنسان الأفغاني، برغم ما يحيط بتلك السيكولوجية من دوامات وتضحيات لا يعرف هو ولا نعرف نحن، متى ينتهي عصرها ليرتاح أهل أفغانستان من عناء وضنك لا يمكن أن تستقيم معهما حياة الإنسان. وضمن تلك

السيكولوجية ما تعارف عليه الأفغان وغير الأفغان بأن تلك البلاد هي مقبرة الغزاة والطامعين. ولعل من ذلك ما قاله الإعلامي والإذاعي الأمريكي الشهير مايك مالوي عندما وصف أفغانستان بأنها "البلاد التي تذهب إليها الإمبراطوريات لتلقي حتفها". وفي هذا إشارة واضحة لما لقيته الإمبراطورية البريطانية من عنت في محاولاتها في أفغانستان وحربها الخاسرة خلال الفترة1839-1842 (كان معظم الجند من الهنود تحت قيادة بريطانية)وما لقيه الاتحاد السوفيتي السابق من هزيمة وخسران (1979-1989) وربما ما ستلقاه القوات الأمريكية وسندها من قوات حلف الأطلنطي (منذ عام 2001) ليس في صورة هزيمة مباشرة ولكن في صورة انسحاب فيه شيء من حفظ ماء الوجه كما يبدو(*). ورصدًا لتلك الصورة تذهب إعلامية أمريكية أخرى هي مورين بريدجيد دود لتصف أفغانستان بأنها "ليست فقط مقبرة للإمبراطوريات الغازية ولكنها بحق أم الحلقات الجهنمية في العالم".

بدا لي جليًا من مشاهداتي في أفغانستان أن الدمار الكبير لم يكن هو دمار البنيات التحتية والمرافق والمنشآت، إنما هو بالدرجة الأولى دمار في شخصية الإنسان الأفغاني ومكوناته النفسية. والمأساة الكبرى في ذلك أن استمرار الصراعات والحروب، على الأقل خلال العقود الأربعة الماضية خلقت ما يسمى بالأجيال الضائعة. وعلى وجه الخصوص في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عندما أصبحت الحرب هي المهنة الوحيدة الرائجة في أفغانستان. فالسلاح في ظل تلك المعادلة ، من أهم سبل كسب العيش للشباب والكبار، بينما ظلت مؤسسات التعليم في جميع المراحل شبه مشلولة، وتجمدت الخدمات العامة للدولة بصورة حرمت جيلًا كاملًا من الحصول على أبسط مقومات الحياة.ولم يكن أمام الشباب من مخرج سوي الانخراط في ميليشيا هذه الحركة أو تلك.

(*)يروي عن الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان الأفغانية أنه ذو قناعة في أن قوات أمريكا وحلف الأطلنطي ستجد مصير من سبقوها . ومن ذلك قوله : "إن مستقبل التدخل الأمريكي في أفغانستان سيكون جحيمًا وهزيمة شاملة، مثلما كان مصير من سبقوها من السوفيت والبريطانيين "

كان ذلك هو الخطر الحقيقي على المجتمع الأفغاني متمثلًا في توقف القطاعات المنتجة من زراعة وخدمات وازدهار "صناعة الحرب" إن صح هذا التعبير. وفي مقابل ذلك زاد انتشار زراعة المخدرات وعلى رأسها نبات الخشخاش الذي ينتج منه مواد الأفيون والهيروين والمورفين وهو آفة كبرى في أفغانستان سنتحدث عنها لاحقًا بشيء من التفصيل. والعلاقة بين المخدرات وتمويل الحروب الأهلية وانتشار الفوضى وغسيل الأموال كلها عناصر متلازمة ومتداخلة وجدت طريقها إلى أفغانستان ارتبطت بالحلقة المفرغة التي تحدث عنها الكثيرون وهم يصفون المشهد السياسي والاجتماعي في أفغانستان. وبالطبع هناك أشخاص ومنظمات وجمعيات تسعي لمحاربة هذه العناصر المدمرة، لكن تلك المحاولات لم تلق حظًا من النجاح حتى الآن.

التساؤلات حول وقت يأتي وتخرج فيه أفغانستان من الحروب، لا تنقطع في كل المنابر، لكن الإجابات تظل غامضة وبعيدة عن المنال.وقد عزا بعض الدارسين مأساة أفغانستان إلى ما أسموه "غلو الأفغان في مواقفهم التفاوضية". وذهب هؤلاء إلى أن الذهنية الأفغانية لا تعرف التنازل عن بعض المطالب للحصول على قدر من تلك المطالب. فهي عقلية تريد أن تحصل على كل شيء أو لاشيء.all or nothing. وبناء على ذلك يعلل البعض فشل الفصائل الأفغانية في التوصل لتسويات سياسية يتجاوزون بها حلة الحرب والصراع. ويضربون المثل بحالة الجمود في الحوار بين حكومة حامد كرزاي المدعومة من الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطي وبين حركة طالبان التي تستمر في شن حرب العصابات على الحكومة الأفغانية.

وحسب فهمي لما أتاحته لي فرصة عملي في أفغانستان، فإنني لا أتفق مع التحليل سابق الذكر. والمسألة في تقديري ليست كلها رهينة بتصلب في المواقف الأفغانية ولكنها، ولحد كبير، رهينة بالتدخلات الأجنبية في أفغانستان. وإذا ما نظر المرء لحركة التاريخ السياسي وعناصر الصراعات والحروب المرتبطة بأفغانستان ، يتضح له أن ذلك البلد ظل دائمًا ميدانًا لتصفية الحسابات بين قوى

عظمى من وراء البحار أو بين قوى إقليمية عبر الحدود.وللأسف فإن تصفية الحسابات بين الغرماء الوافدين من الخارج تأخذ أشكالًا عنيفة ومدمرة على الأرض الأفغانية وتطحن أهلها ومواردها المحدودة، وتفوت فرصها في السلام والاستقرار، بل إنها وبعد لجوء تنظيم القاعدة إليها، ظلت حقل تجارب مفتوح لكل مبتكرات الحرب العصرية وتكنولوجيا الأسلحة المتطورة التي لا يجد أصحابها مكانًا لتجربتها في غير أفغانستان !!

نظرة على حركة طالبان

ظهرت حركة طالبان في ربيع عام 1994 في مدينة كندهار الواقعة في جنوب أفغانستان. لكن المدد الأكبر لقوة الحركة جاء عبر الحدود من باكستان وانتشرت بصورة سريعة ومذهلة معتمدة على مقاتلين من شباب قبيلة البشتون وبقايا بعض المجاهدين الذين اشتركوا في الحرب ضد الاحتلال السوفيتي. وبقيادة شخصية لم تكن معروفة للعالم الخارجي تمثلت في الملا محمد عمر، دحرت قوات طالبان قوات الجماعات الأفغانية الأخرى في الجنوب ثم في الغرب ثم استولت على العاصمة كابول ووصلت حتى شمال أفغانستان وقضت على ما تبقى من قوات القائد الفذ أحمد شاه مسعود الملقب بأسد بانشير، وتم اغتياله بواسطة عناصر عربية كانت تعمل لحساب حركة طالبان.

كان الناس في حالة من الدهشة للنجاح السريع لحركة طالبان، ونموها بشكل مذهل ، غير أن التفسير لذلك الصعود السريع للحركة على المسرح الأفغاني عزته كل المصادر العليمة إلى الدعم اللوجستي الفائق الذي قدمته باكستان، ودعم مالي ورد من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، ودعم استخباراتي كانت وراءه الولايات المتحدة الأمريكية. (يلاحظ أن أول الاعترافات الدبلوماسية بنظام طالبان بعد استيلائهم على الأوضاع في كابول، جاءت من باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة). وكانت الفكرة وقتها أن حركة طالبان جاءت لتشكل بديلًا واقعيًا للمليشيات الأفغانية المتصارعة وبسط الأمن في البلاد .

كنت وقتها في هيرات كما أسلفنا، وكنت وزملائي نسمع أخبار الانتصارات الكاسحة لحركة طالبان إلى أن وصلت قواتهم إلى مدينة هيرات واستولت عليها في سبتمبر عام 1995. وتمكن حاكم هيرات، إسماعيل خان من اللجوء إلى إيران، وكان واضحًا لنا أن أهل هيرات لم يرحبوا بحركة طالبان لاعتبارات إثنية وثقافية وسياسية، لكن ذلك لم يشكل عائقًا أمام سيطرة طالبان بقوة السلاح على ذلك الإقليم. ولم يكن أهل هيرات يخفون استخفافهم بتصرفات مقاتلي طالبان، إذ يرون فيهم أهل خشونة وبداوة حلوا بإقليم تغلب عليه سمات الاستقرار واللطف والحضارة وتذوق الفنون والآداب.

والحديث عن حركة طالبان فيه الكثير من التعقيدات والخبايا والمفارقات. فهم يميلون إلى الفكر الديني الوهابي ويظهرون الكثير من التشدد في حياتهم ، ويحجرون على المرأة بصورة فيها عادات قبلية أكثر مما هي تعاليم إسلامية دينية. وفي واقع الأمر فإن حالة طالبان وفهمهم للدين الإسلامي تجسد مأزق الخلط بين التقاليد القبلية وبين المبادئ الدينية التي يحاول الناس دمجها في كيان واحد. وأتيحت لي الفرص العديدة للتحاور مع بعضهم ووجدت عندهم حماسًا شديدًا لمذهبهم في تفسير الإسلام ونظام حكمه حسب منظورهم لذلك. كما وجدت فيهم أيضًا التزامًا مدهشًا بما تطرحه قيادتهم ممثلة في الملا محمد عمر. وعلاوة على ذلك، فمعظمهم من الشباب المقاتلين الذين يربطون مراميهم السياسية بأفكار رسالية تجنح نحو فرض ممارسات للهندسة المجتمعية في سلوك الأفراد والجماعات، في منظومة فكر شبيهة بكيانات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

في بعض الأحيان كان قائدهم في غرب أفغانستان، يار محمد وبعض معاونيه يطلبون مني أن أشير على بعض الوفود التي تأتي معي (معظمهم من غير المسلمين) أن يسارعوا بإشهار إسلامهم حتى لا يفوتهم قطار التوبة والإيمان. وفي إحدى المرات أصر يار محمد على توجيه تلك الدعوة لوفد من الأوروبيين وقال لهم أنه حريص على ألا ينتهي بهم الأمر إلى النار وهم أناس طيبون لا بد لهم من السعي لدخول الجنة. وعلى ذكر يار محمد، فقد علمت فيما بعد أنه قتل في إحدى المعارك وهو شخصية لا تنمحي من الذاكرة نسبة لما كان يبديه نحونا من لطف

وترحيب وضيافة وكرم، برغم ثقافته المحدودة. ونما إلى علمي وقتها أنه كان من أمهر المقاتلين في استخدام صواريخ ستنجر(stinger) الأمريكية ضد الطائرات السوفيتية وتمكن من إصابة أكثر من عشرين هدفًا بكفاءة مدهشة.

المهم أن طالبان صالوا وجالوا في أفغانستان لحوالي ستة أعوام وظنوا أن الأمر استقر لهم، لكنهم ارتكبوا الكثير من الأخطاء في ممارستهم للسلطة ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001وكانت وبالًا عليهم لرفضهم تسليم أسامة بن لادن وأتباعه للولايات المتحدة. وهكذا أتى الهجوم الأمريكي الكاسح الذي أودى بحكم حركة طالبان وأعادهم مرة أخري لحرب العصابات .

لقد كان رهان الداعمين لحركة طالبان رهانًا خاسرًا، وبرغم ذلك فهي حركة لا يمكن ترتيب الأوضاع السياسية لأفغانستان دون أخذها في الاعتبار. ولا شك أن قدرتها على الوجود في المسرح السياسي بعد مرور أكثر من عشر سنوات من الإطاحة بها يقف دليلًا ساطعًا على أنها لن تختفي من المسرح مهما كانت درجة الدعم الخارجي لصيغة حكم في كابول تستبعد هذه الحركة. ومما يعقد الأمر أكثر فأكثر أن طالبان ممتدة في العمق القبلي والسياسي الباكستاني بشكل عضوي يجرجر معه عناصر التوازنات السياسية في المنطقة والتي تمتد حبالها إلى إيران والهند على وجه الخصوص. لذلك فإن المعادلة السياسيه الأفغانية تعود بنا دائمًا، كما أسلفنا، إلى التوازنات التي تضع العنصر الخارجي في صميم الاعتبار.

دار الحديث في نهاية عام 2011 عن محاولات للحوار بين السلطة القائمة في كابول وبين حركة طالبان، ولكن تلك المحاولات، كما يبدو، لم تحرز تقدمًا وهي لا تعدو كونها نوعًا من "حوار الطرشان".

وتقول لي خبرتي المتواضعة عن المعادلة السياسة في أفغانستان، أن التسوية السلمية للصراع داخل ذلك البلد لا يمكن أن تتحقق من خلال سلطة إقصائية تستبعد غيرها مهما كان جبروتها ودعمها من خارج الحدود. وليس هناك من مخرج سوى أن تشترك كل القوي في صياغة نظام حكم قومي يرتكز على رؤية

سياسية واقعية وتحفظ الحقوق لكل الأطراف وتضع في اعتبارها أن الحلول المفروضة من الخارج هي دائمًا حلول عمرها قصير.

آفة المخدرات في أفغانستان

ربما يندهش الكثيرون إذا ما علموا أن أكثر من تسعين بالمائة من الأفيون المتداول في العالم يأتي من مزارع الخشخاش المنتشرة في جنوب أفغانستان وعلى وجه الخصوص محافظات هيلمند وكندهار وننقهار وفرح.ومن تلك المزارع وغيرها في شمال أفغانستان (محافظتي بلخ وبدقشان) تستزرع مساحات لا تقل عن مائة وستين ألفًا من الهكتارات يبلغ إنتاجها حوالي ستة آلاف طن من مادة الأفيون في العام. ومن الإحصاءات المذهلة عن ناتج الأفيون من أفغانستان، أنه يدر في العام أكثر من بليون دولار تدخل جيوب المزارعين، وفوقها ثلاثة بلايين دولار أخرى تجد طريقها إلى موظفين وعاملين في الدولة ومقاتلين وزعماء ميليشيات ومجرمين يعملون لحساب أنفسهم. أما قيمة المخدر نفسه في شوارع الولايات المتحدة وأوروبا فقد بلغت تقديراته بحوالي مائتي بليون دولار وهذا رقم يصيب المرء بالدهشة الكبرى والذهول.

معظم تلك المادة المخدرة تجد طريقها في شكل هيروين إلى أجساد وعقول وأعصاب الشباب في أوروبا وأمريكا الشمالية لتدمرها وتصيبها بالخراب . هذا علاوة على شباب أيضًا في بلادنا العربية والإسلامية،خاصة تلك التي حباها الله بثروة من النفط والغاز.

وبحكم موقعي رئيسًا لفريق الأمم المتحدة في غرب أفغانستان،كنت أسهل مهمات الفرق التي تأتي من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) أو ما يأتي من رسائل أنقلها للمحافظ والمسئولين في تلك المنطقة. وكانت لمنطقة هيرات أهمية قصوى بحسبها إحدى مناطق العبور لتلك المواد المخدرة المحظورة بحكم وقوعها على الحدود مع إيران من ناحية ومع تركمانستان من ناحية أخرى. وبالطبع ظلت الأمم المتحدة تعطي الكثير من الاهتمام لمشكلة إنتاج المخدرات في أفغانستان،لأنها تمثل أحد المكونات الهامة في استمرار الحرب

في ذلك المجتمع. وفحوى ذلك أن المخدرات تساهم بصورة أو بأخرى في تمويل المحاربين سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن زارعي تلك المواد يجدون الحماية من بعض المقاتلين أو أنهم يفضلون استمرار حالة الحرب والفوضى وغياب سلطان الدولة لزراعة تلك المواد وتسويقها دون رادع. وهنا تبدو العلاقة الجدلية بين حالات الفوضى وانعدام القانون وانتشار الاتجار بالمخدرات ونمو حركات الجريمة المنظمة بما يصعب في كثير من الأحيان التميز بين عناصر تلك المعادلة الصعبة.

في عام 2001 وقبل الغزو الأمريكي لأفغانستان، تم تنسيق بين حركة طالبان وبين الأمم المتحدة نجم عنه قيام الحركة بحملة كبيرة ضد زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون،وقد أدت تلك الحملة إلى نتائج باهرة بالتقليل من حجم إنتاج تلك المادة المخدرة بعد أن أفتى الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان بحرمة زراعتها أو التداول فيها.غير أن الغزو الأمريكي في سبتمبر من ذلك العام وزوال سلطة طالبان انتهت معه تلك الحملة وعادت زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون مرة أخري وبصورة أكثر انتشارًا.

في واقع الأمر تظل مشكلة الأفيون الوارد من أفغانستان من المنغصات الكبرى للحكومات في البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية، وكان أمل تلك الدول أن يتضمن هجومها العسكري ودخولها أفغانستان في عام 2001 هدفًا يتعلق بالقضاء على مزارع الخشخاش في أفغانستان . وبعد مرور عشر سنوات ،أي بحلول عام 2012 وردت الكثير من التصريحات بفشل بلدان حلف الأطلنطي في تحقيق ذلك الهدف وما زال الحال يزداد تفاقمًا وسوءًا.

يتحدث المواطنون الأفغان كثيرًا عن سطوة وممارسات الجماعات المنخرطة في زراعة وتجارة المخدرات،ولكنهم يعبرون، في ذات الوقت، عن يأسهم في قدوم سلطة أو نظام يقضى على تلك الظاهرة. كما أنهم يعلمون بأن تلك الجماعات لا يستطيع أحد الاقتراب من مزارعها ومواقعها لأنها لا تعرف سوى لغة السلاح في التعامل مع كل من تراه قد يشكل خطرًا محتملًا يهدد تجارتها المدمرة. ومزارع

الأفيون يحرسها أصحابها وعمالهم بالسلاح الخفيف، والثقيل في بعض الأحيان، وليس من الحكمة أن يقترب المرء منهم .

كلما دار الحديث عن تلك الظاهرة، برزت مسألة ضرورة إيجاد البديل من النشاط الزراعي أو الاقتصادي المجزي لهؤلاء حتى يكفوا تدريجيًا عن زراعة ذلك المنتج . كما ذهبت دراسات للأمم المتحدة بأن المسألة ليست قاصرة على الفقر فقط،ولكنها مرتبطة بعوامل ثقافية واجتماعية وسياسية أخري، ولذلك فإن حل تلك المعضلة لن يجدي بتقديم بديل لذلك النشاط الاقتصادي المدمر ولكن الذي يجدي هو ترتيب حزمة من الحلول المتشابكة للقضاء التدريجي على زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان.

مما أذكر أيضًا أن حاكم إقليم هيرات دعانا في إحدى المرات لزيارة مستودعات الجمارك وعرضوا علينا بعض الطرود المصادرة من المهربين لمادة الأفيون في لفتة منهم للتدليل على جهودهم في مكافحة تهريب المخدرات وتعاونهم مع الأمم المتحدة في ذلك المسعى. وحسبما أفادونا وقتها أن تلك المواد المصادرة كانت في طريقها للحرق والإبادة .

لا شك أن مشكلة زراعة المخدرات في أفغانستان ستظل كابوسًا يخيم على رؤوس حكام ومواطني تلك البلاد ،وستظل عنصرًا هامًا في أي معادلة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك.كما ستكون قاسمًا مشتركًا في علاقات أفغانستان بالبلدان الغربية التي تعاني من دخول المخدرات إلى أراضيها . ولكن يبقي السؤال الكبير والعسير في ذات الوقت، وهو مدى ارتباط القتال الأهلي في أفغانستان بتجارة المخدرات ؟ وهل سيؤدي تحجيم تلك التجارة إلى تحجيم النشاط العسكري المضاد للحكومة الحالية أو غيرها في أفغانستان؟ والجواب عندي أن تلك العلاقة الطردية غير موجودة وغير مسببة لا واقعيًا ولا سياسيًا. وذلك لأن تمويل حركة طالبان التي تحمل السلاح ضد الحكومة المركزية في كابول منذ عام 2001 يأتي من مصادر أخرى قادرة على التمويل، ولا يتوقف تمويل عملياتها على مصدر تجارة الأفيون. ويمكن أن نستدل في ذلك على كلمات

أدلى بها أحد المسئولين الأمريكيين في كابول في عام 2012 حول هذا الموضوع حيث قال: "أعتقد أن حركة طالبان لا تشكل لاعبًا رئيسيًا في تجارة المخدرات، وينطبق ذلك أيضًا على تنظيم القاعدة. وكل ما هنالك أن تجار مخدرات مجرمين هم الذين يضطلعون بهذه التجارة وربما تكون لهم صلة ما بحركة طالبان"(*).

مشاهد من أفغانستان

قضيت ثلاثة أعوام وشهرين في مهمتي الأولى مع الأمم لمتحدة داخل أفغانستان. وبين الوصول والمغادرة تأملات وأفكار وقضايا فيما أوردنا أعلاه. لكن المرء لن ينسى بعض المشاهد الأخرى التي ستظل ماثلة في الذهن والوجدان وهي تعود وتتجسد كلما عادت بنا الذاكرة إلى الأيام.

المشهد الأول هو أن هيرات كانت كغيرها من أقاليم أفغانستان تمثل حالة رومانسية للوافدين من الأجانب وهم يسترجعون أيامها منذ الإسكندر الأكبر ويجوبون آثارها من قلعته التي بناها وحتى مواقع فلاسفتها وجامعها الكبير وصناعة الزجاج الأزرق اليدوية التي تعود إلى مئات السنين.ولا تكتمل الصورة في هيرات بدون إبداعات السجاد المصنوع يدويًا، خاصة ذلك المميز بنقوشه التركمانية البديعة. غير أن ذلك المشهد تحوم حوله الكثير من مشاهد القلق والتوتر وعدم الاستقرار، وهو ما كنا نستشعره ونعيشه في تلك المدينة التي وصفها البعض بأنها مدينة قدرها محصور دائمًا بين حلقة من البناء ثم الدمار ثم إعادة البناء وهلم جرا. وطوال إقامتي بتلك المدينة كنت أتأمل مستقبلها وأشفق عليها من دورات دمار قد يخبئها لها المستقبل، الأمر الذي حدا بي أن أخصص أحد مشروعاتنا في المدينة لإعادة تأهيل المكتبة العامة، ربما كنوع من الحرص على ألا تفقد هيرات ذاكرتها ولينعم أهلها بمرفق للاطلاع والثقافة وأنا أعرف شغفهم بذلك مهما قست عليهم الأيام والظروف.

(*) يمكن الرجوع إلى دراسة قيمة في هذا الموضوع صادرة عن Transnational Institute :Debate Papers ,December2006.no.15 .Losing Ground :Drug Control and War in Afghanistan

أما المشهد الثاني فقد تمثل في حدث مثير ونادر الحدوث، حيث شهدت مدينة هيرات مظاهرة نسائية قوامها العشرات من طالبات الجامعة احتجاجًا على حرمانهن من الذهاب للدراسة في ظل حكم حركة طالبان. جرى ذلك في خريف عام 1996 وسارت تلك المظاهرة في الطريق الرئيسي بالمدينة ثم تجمعت عند مباني الحكومة وقدمت الطالبات مذكرة ينادين فيها بالسماح لهن بالعودة للدراسة.

لم يكن الحدث بسيطًا أو عاديًا في الظروف المحيطة بالمنطقة وقتها، فقد كان لحركة طالبان قبضة حديدية على الأوضاع الأمنية في هيرات وغيرها من مناطق نفوذهم، مخابراتهم نشطة ومنتشرة في كل موقع. ومما يحير أنهم فوجئوا بتلك المظاهرة ولم يكن أمامهم من سبيل سوي التعامل معها بما لا يسبب كارثة أو إهانة لأهل هيرات. واستقر أمرهم على أن تصحب عناصرهم المسلحة تلك المظاهرة دون التعرض لها ودون اللجوء لتصرفات خشنة تجاه المشاركات فيها. ولكن في نهاية الأمر بدت بعض الخشونة في تفريق المتظاهرات بعد أن سلمن مذكرتهن وخدمن الغرض من تحركهن.

في تلك الأيام لم تكن هناك هواتف نقالة أو صفحات للتواصل الاجتماعي تساعد المشاركات في المظاهرة على تنظيمها وجعلها أمرًا مباغتًا لسلطات حركة طالبان. وواضح أن الفتيات اللائي رتبن ذلك التحرك كن قد بذلن جهدًا خارقًا وحصيفًا لحشد زميلاتهن للمظاهرة، التي كانت بكل الحسابات عملًا جريئًا وخطرًا.

يقودنا هذا إلى الحديث عن موضوع لقي اهتمامًا وطنيًا في أفغانستان ولقي اهتمامًا دوليًا في كثير من الدوائر التي تهتم بحقوق الإنسان. ذلكم هو موقف حركة طالبان من المرأة وحقوقها. ومما جعل الوضع دراميًا أن صورًا على أجهزة التلفزيون تناقلتها وكالات الأنباء عن جلد ورجم وشنق نساء في العاصمة كابول وغيرها لأحكام أصدرتها سلطات طالبان ونفذتها على رؤوس الملأ وجمعت لها

المواطنين الأفغان ليشهدوها. ثم جاءت مسألة وضع المرأة كدارسة في الجامعات والمعاهد العليا وحقوقها في الخدمة العامة واحتدم الجدل حول الكثير من القضايا التي تتناولها المحافل الدولية على نطاق منظمات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات غير الحكومية ذات النشاط المعهود في مجال حقوق المرأة.

في واقع الأمر، وحسب تقديري وفهمي للأمور فإن حركة طالبان لم تكن مهتمة كثيرًا بما يراه الأفغان المعارضون لهم أو ما يراه الناس في العالم الخارجي، ولكنهم حصروا أنفسهم في تلبيس الصفة الدينية للعادات والتقاليد القبلية البشتونية في مواقفهم تجاه وضع المرأة في المجتمع. وأحيطت تلك التقاليد بنوع من الشعارات الدينية التي يختلف حولها الكثير من الفقهاء المسلمون ويراها معظمهم كنوع من الجنوح عن الوسطية ومخالفة لاحترام حقوق المرأة التي كانت ولا تزال جزءًا لا يتجزء من تشريع وسنة الدين الإسلامي الحنيف.

لم تخل لقاءاتي ببعض قادة طالبان في هيرات من بعض حوارات حول مسائل إسلامية، ولكنها كانت حوارات يشوبها حذر كبير من أن يساء فهم ما أبديه من ملاحظات. غير أن الذين كانوا يحبذون مثل تلك الحوارات منهم بدا لي أن دوافعهم لم تكن غير التعرف على وجهات نظر وتفسيرات للإسلام الوسطي لشخص قادم من شمال إفريقيا إلى قلب القارة الآسيوية.!

هناك حادثة لسيدة أفغانية كانت ضمن العاملين في مكتبنا،وهي سيدة مشهود لها بالكفاءة والإخلاص، حيث قررت سلطة حركة طالبان منعها هي وغيرها من العاملات في الأمم المتحدة من مباشرة أعمالهن. وقد سبب ذلك أزمة كبيرة حيث أصرت المنظمة على استبقائهن في أعمالهن، وواصلت صرف رواتبهن، برغم عدم تمكنهن من مباشرة وظائفهن .

وعلى كل حال، ستظل القضايا الخاصة بالمرأة وغيرها من القضايا الحساسة مثار خلاف وجدل في أفغانستان، برغم أن مجتمعها مجتمع محافظ بصورة عامة. غير أن التيارات الدينية والسياسية التي ارتبطت بحركة طالبان أو تأثرت

بالتيارات السلفية المنتشرة في أفغانستان وباكستان أو أخذت من فكر تنظيم القاعدة الذي اتخذ من تلك البلاد مقرًا لقيادته لما يقارب العقدين من الزمان، كل تلك العوامل لا تساعد، في المستقبل المنظور، على زوال حالة الجدل والخلاف والمواجهات حول وضع المرأة في ذلك المجتمع.

المشهد الثالث من أيامنا هناك كان يدور حول حالة من عدم الاستقرار التي نواجهها بسبب تقلبات الأوضاع الأمنية.

فهناك طائرات من الشمال تغير على الغرب أو هناك اشتباكات في الجنوب بين حركة طالبان وبين حزب الجمعية الإسلامي أو هناك قتال في حدود إقليم هيرات وإقليم بادغيس في الشمال الغربي . يضاف إلى ذلك بعض المناوشات التي كانت تتم على الحدود الإيرانية من حين لآخر. وفي مواجهة ذلك كانت لنا خطة للطوارئ قابلة للتنفيذ في حالات الخطر على حياة الموظفين العاملين بمكاتب الأمم المتحدة. ومن تلك الخطط إجلاؤهم عبر الحدود إلى إيران أو تركمانستان حسبما تقتضي الأحوال. وأذكر أننا قمنا بالعبور إلى إيران مرتين عندما حدقت الأخطار،وكان القرار في ذلك يعتمد على تقديري باعتباري رئيسًا للفريق ومتوليًا لمسئولية المنسق الأمني لوكالات الأمم المتحدة في المنطقة.

المشهد الرابع يتعلق بشخصيات سياسية ودبلوماسية كان لنا معها تفاعل أيام العمل في أفغانستان. ومن أهم تلك الشخصيات، محمود المستيري وزير خارجية تونس الأسبق والذي زارنا بصفته ممثلًا للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان في ربيع عام 1995 . وقضى معنا المستيري في مدينة هيرات زهاء الثلاثة أيام كان يقوم خلالها بحوار مع قائد الاقليم إسماعيل خان وكبار معاونيه ضمن مساعي الأمم المتحدة لإرساء السلام بين المجموعات المتحاربة في افغانستان. ومما يذكر أن المستيري بكل خبرته الدبلوماسية الثرة كان يحاول أن يحقق انجازًا يكتب له في تاريخه الدبلوماسي، لكن الفرقاء الأفغان كانت تحكمهم اعتبارات فرضت استمرار القتال فيما بينهم لحين مغادرة المستيري لذلك المنصب في عام 1996 لأسباب صحية.(توفي بتونس عام 2006). وكانت استضافتنا للمستيري بدار

موظفي الأمم المتحدة في هيرات فرصة طيبة للحوار وتبادل الآراء مع ذلك الرجل الذي كان بحق أحد عمالقة الدبلوماسية العربية.

شخصية سياسية أخري قضت معنا يومين في هيرات، ذلكم هو نصر الله بابور وزير الداخلية الباكستاني في عهد رئيسة الوزراء بنظير بوتو. وقد زارنا بابور في خريف عام 1996 وهو يقود وفدًا حكوميًا وتجاريًا باكستانيًا جاء عن طريق البر من باكستان وتوقف في هيرات ثم واصل السفر برًا حتى مدينة عشق آباد عاصمة تركمانستان. وكان هدف الوزير الباكستاني، كما صرح لنا أنه كان يريد فتح الطريق بين بلاده وتركمانستان عبر أفغانستان لتنساب التجارة والخدمات ويتحرك السكان قضاءًا لمنافع الجوار بين الدول الثلاث. ليس هذا فحسب لكنه كان يرمي إلى هدف استراتيجي قد يؤدي إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط من تركمانستان عن طريق خط أنابيب يعبر غرب أفغانستان وينتهي في باكستان. وقال لنا في اجتماع معه بالقنصلية الباكستانية في هيرات، أنه أراد أن يقود ذلك الوفد بنفسه ليزرع نوعًا من الثقة ويلفت النظر إلى إمكانية الفوائد المترتبة على السلام في أفغانستان.

يلاحظ أن زيارة بابور جاءت بعد أن استولت حركة طالبان على إقليم هيرات ومن قبله إقليم كندهار ومناطق الجنوب الأخري، وسيطرت على الوضع في كابول العاصمة. والكل يعلم أن الحكومة الباكستانية كانت هي الداعم الأكبر لحركة طالبان في حملتها للاستيلاء على السلطة في أفغانستان. وهنا يبرز مرة أخرى عنصر الأدوار الأجنبية ومصالحها إزاء الوضع الأفغاني سواء كان ذلك في وقت الحرب أو في فترات قصيرة من السلم، وتظل باكستان كما أسلفنا لاعبًا أساسيًا في تلك المعادلة الإقليمية.

المهم أن مستقبل الأوضاع لم يكن مواتيًا لتطلعات باكستان الاقتصادية في غرب أفغانستان وعادت دورات القتال مرة أخري بلا هوادة وعلى نطاق مزعج وكبير.

شخصيات دبلوماسية أخرى كانت تزورنا في افغانستان برغم المخاطر للتعرف على الأوضاع عن قرب وتنوير حكوماتهم عن واقع الأحوال في ذلك البلد. وأذكر من تلك الشخصيات دبلوماسيين من سفارات الدول الإسكندنافية المقيمين في إسلام آباد،وبعض دبلوماسيي دول من غرب أوروبا خاصة فرنسا وهولندا وبريطانيا. وكان هؤلاء يحضرون على متن طائرات الأمم المتحدة(لم تكن هناك رحلات تجارية لشركات الطيران نسبة لظروف الحرب) ويبدون اهتمامًا واضحًا بتطورات الأوضاع ومحاولة فهمها. ولم يكن ذلك في حد ذاته بالأمر المستغرب، لأن دولهم ترصد ميزانيات إنسانية وتنموية لأفغانستان،كما أن لديهم مصالح استراتيجية تتعلق بتوجهات ذلك البلد، ولهم مصالح تتعلق بمكافحة تهريب الأفيون ومشتقاته من أفغانستان إلى بلادهم.

لكن الغريب في الأمر أننا لم نشهد دبلوماسيًا واحدًا ينتمي إلى دولة عربية أو إسلامية يأتينا للاطلاع على الأوضاع هناك.ولا يدري المرء إن كان ذلك أمرًا متعمدًا أم أنه كان أمرًا يرجع إلى القصور في الأداء الدبلوماسي لسفارات البلدان العربية والإسلامية المقيمة في إسلام آباد؟ والغرابة هنا ترتبط بما كان يعلمه الجميع من عمليات تمويل مستمرة من بلدان النفط العربية لحركات داخل أفغانستان على مدى أكثر من خمسة عشر عامًا أو يزيد دونما أن يكون هناك نوع من الحركة الدبلوماسية التي تسعى إلى فهم الأوضاع داخل ذلك البلد. وقد يخطر بذهن القارئ أن ثمة حركة دبلوماسية قد كانت ولكنها دارت وراء الكواليس، ولكننا نعتقد أن مثل تلك الدبلوماسية وحدها غير كفيلة بتوفير الحقائق التي تبنى عليها السياسات والمواقف إزاء صراع كالذي نتحدث عنه وأهميته الكبرى بالنسبة لجميع الدول العربية والإسلامية .

كلمات في ختام حديثنا عن أفغانستان

بعد مضي سنوات ثلاث ونيف، غادرت أفغانستان إلى مهمة أخرى في العراق. ومرة أخرى طارت بنا الطائرة من مدينة هيرات في منتصف ديسمبر من

عام 1996 متجهة نحو العاصمة الباكستانية إسلام آباد، ولكن الصور التي تدور في الذهن تختلف عن تلك التي دارت في خريف عام 1993. شغلني كثيرًا وأنا أعرف أن مهمتي كشخص قد انتهت في أفغانستان،غير أن مهمة الأمم المتحدة في ذلك البلد أمامها شوط طويل وتحيط به المصاعب والعقبات. وأذكر أن الموظفين الأفغان الذين كانوا يعملون معنا قد اصطفوا لوداعي، وكان وداعًا جياشًا بالعواطف والمودة، كيف لا وقد قضينا سنوات نعمل سويًا ونتعايش في ظروف متعددة الأوجه والتحديات.

كان منظر الجبال من نافذة الطائرة هذه المرة(فصل الشتاء) وكأنها مغطاة بسجادة من الجليد على مد البصر. وخامرني شعور بأن سجادة الجليد تلك برغم جبروتها الجغرافي إلا أنها ستعجز عن إخماد نيران الصراع الدائر في أفغانستان، ربما لأنه صراع تمتد جذوره إلى أعماق سحيقة لا تتيسر إمكانيات الوصول إليها في المستقبل القريب. وأنا أكتب هذه الكلمات بعد مرور خمسة عشر عامًا على تلك الخواطر التي انتابتني في سماء أفغانستان، يبدو أن جذور مشاكل ذلك البلد ما زالت بعيدة وعصية على الأفغان وغيرهم من جحافل الجيوش الحديثة والمدججة بآخر إبداعات التكنولوجيا العسكرية، والتي حطت بأفغانستان منذ سبتمبر عام 2001 ومازالت موجودة هناك. والحديث يدور عن انسحاب تدريجي لتلك القوات، وترك حكومة أفغانستان التي يرأسها السيد حامد كارزاي، لتصريف الأمور. وهنا تثور علامات استفهام عديدة عن مدى تحقيق الأمن والاستقرار مادامت هناك جماعات خارج التركيبة السلطوية،ولها القدرة على زعزعة الأمن والاستقرار مثل حركة طالبان. ويقيني أن مثل هذه الترتيبات ستظل قاصرة مادامت هي عاجزة عن خلق صيغة قومية جامعة، وحشد تفاهم إقليمي ودولي من أجل البناء التدريجي للسلم والاستقرار النسبي في أفغانستان. وعودًا على بدء لذكر الفنان المبدع محسن مخملباف، عندما وصف اللغز الأفغاني في إحدى المرات بقوله:" تتلخص المشكلة الكبرى في أفغانستان في أن كلًا من الأطراف المعنية يحتفظ لنفسه بجزء من مرآة كبيرة تهشمت وصارت قطعًا وتوزعت فيما بينهم،

لكن كلا منهم يعتقد أنه ينظر إلى الصورة كلها وأنه يحتفظ بالمرآة كلها".!! وبعبارة أخري فإن الرجل يؤكد أن تجزئة الحلول والإصرار على مواقف حدية لن يؤدي إلى سلام في ذلك البلد الذي أعياه شطط الساسة من أهله،وأرهقته تغولات اللاعبين الإقليميين والدوليين وضاعت منه الفرصة تلو الأخرى ولا ندري إلى متى يترجل هذا الكابوس عن كاهل أهل أفغانستان.

وأنا أغادر أفغانستان، كنت أيضًا أتساءل كيف تستطيع تلك البلاد أن تتغلب على إملاءات التاريخ وحقائق الجغرافيا التي تلاحقها على مر العصور. وجال بخاطري ما روي عن القائد الميداني الفذ أحمد شاه مسعود عندما قال في إحدى المرات: "إننا لن نكون لعبة في يد أحد، وإننا سنظل أفغانًا على الدوام". وهل ياترى ستتحقق إرادة أحمد شاه مسعود الذي اغتالته قوي أجنبية وأفغانية (نسب الأمر لتنظيم القاعدة لحساب حركة طالبان) وهو في عقر داره وبين مقاتليه وأعوانه المخلصين؟

مرة أخرى فإنني أستعيد ما كان يقول لنا صديقنا الأفغاني الراحل فاضل بختياري بأن أفغانستان ستظل ضحية لقوى مزدوجة من أبنائها وجيرانها والقادمين من وراء البحار . وكان يتحدث كثيرًا عن خطورة ادعاء القادمين من الخارج بأنهم يحملون في جيوبهم وعقولهم الحلول لمشاكل أفغانستان ويردد في قناعة قوية، بأن محاولات "تلبيس" الحلول الجاهزة من الخارج لن تجدي فتيلًا في ذلك البلد.

أتطلع إلى يوم تتحقق فيه آمال الراحل فاضل بختياري بأن يترك الناس أفغانستان لتجد الحلول المصنوعة في أراضيها لمعضلاتها السياسية،وربما لا أجد الكثير من الحكمة لأحلم باليوم الذي يتحقق فيه ذلك على النحو الذي أشار إليه الراحل أحمد شاه مسعود!!

8

في العراق: مديراً للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

إثر انتهاء مهمتي في أفغانستان، بعد قضاء ثلاث سنوات ونيف هناك، قررت المفوضية السامية لشئون اللاجئين تعييني ممثلًا مقيمًا لها في العراق. وقد أخبرني زملائي القائمون على الأمر في رئاسة المفوضية في جنيف أن ذلك الاختيار بُني على معايير كثيرة، أهمها القدرة على التخاطب مع المسئولين وسائر أفراد المجتمع باللغة العربية والتعامل مع حكومة البلد المضيف وشعبها من منطلق فهم الثقافة والخبرة الدبلوماسية في التعامل مع حكومة أنهكها الحصار الدولي، وأرهقتها الصدامات، وهي فوق كل ذلك تستضيف على أراضيها الآلاف من اللاجئين الإيرانيين واللاجئين الأتراك الأكراد وغيرهم من جنسيات أخري. ولفائدة القارئ، يتعين أن أشير في هذا الصدد إلى أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، تعول على مسألة الجنسية بالنسبة لكبار موظفيها الذين يعملون في بلاد معينة. وهي تنزع إلى ترشيح موظفين من جنسيات مقبولة لدى حكـومات وشعـوب تلك الدول حتى يتهيأ لهم العمـل بصورة تمكنهم من تحقيق الأهداف للمنظمة المرسلة، وكسب الثقة لدى الطرف الآخر في التعامل مع قضايا حساسة، مثل قضية لاجئين إيرانيين وأتراك في العراق . وهي قضية وإن كانت إنسانية ولا يحق للدول التي تستقبل اللاجئين أو تلك التي ينتمي إليها اللاجئون أن تتخذ مواقف سياسية بسبب تلك القضية. غير أن مثل هذا الحديث لا ينطبق على واقع

الحال في كثير من الحالات، ومنها حالة التعامل مع اللاجئين في العراق وذلك ما رأيته ولمسته وأنا اقوم بمهمتي في بغداد لفترة تجاوزت الأربع سنوات. وفي ذلك الخضم كانت الحكومة العراقية، والحكومة الإيرانية والحكومة التركية، كل منها يحاول تسخير الموقف لمصلحته السياسية، وكان ذلك بالنسبة لي ولمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين كالسير في حقل من الألغام .!!!

وصلت إلى العاصمة العراقية بغداد، لأول مرة، في مساء ممطر من شتاء اليوم العشرين من شهر يناير 1997، قادمًا من العاصمة الأردنية عمان عن طريق البر بالسيارة. وتلك كانت الوسيلة الوحيدة للسفر إلى العراق، بسبب الحظر الجوي المفروض عليه منذ عام 1990 في إطار العقوبات التي أقرها مجلس الأمن عقابًا للنظام العراقي على الحماقة الكبري التي ارتكبها بغزوه لدولة الكويت. وبينما كنت أجلس في السيارة، وأتبادل الحديث مع السائق، ونحن نسافر على ذلك الطريق الصحراوي الطويل، جالت بخاطري صور كثيرة عن تاريخ العراق، ومكانته في العقل والوجدان العربيين . صور تستعيد مشاهدًا من الخلافة العباسية، وجيش هولاكو الذي جعل من الكتب جسرًا على نهر دجلة، كما قال الرواة عن الهجمة المغولية على بغداد. وصور أخرى عن المدارس الفقهية والأدبية المزدهرة في البصرة والكوفة وبغداد . وزارني طيف أبو عثمان الجاحظ والخليل بن أحمد والحسن بن هانئ (أبو نواس) وأبو الطيب المتنبئ صاحب السيف والقلم والشخصية المثيرة للجدل حتى اليوم! وفوق ذلك، لم يكن لي من مهرب لتتداعي صور أخرى، عن مقتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب في الكوفة، وواقعة الجمل في البصرة التي انتهت بانتصار جيش أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومقتل طلحة ابن عبيد الله والزبير بن العوام وعودة السيدة عائشة إلى المدينة المنورة . وقفزت إلى ذهني صورة عبد الرحمن ابن ملجم وهو يرتكب جريمته البشعة باغتيال أمير المؤمنين على بن أبي طالب في الكوفة. ليس هذا وحده، بل طافت بخيالي ملاحم الصراع بين العرب والفرس، وليالي ألف ليلة وليلة، وسلطان الدولة العباسية الذي امتد شرقًا وغربًا وشمالًا بما يثير الإعجاب والتأمل . وفي بعض الأحيان كان السائق العراقي، الذي سعدت بصحبته، يجتهد في حديثه معي عن المودة والمحبة

والعلاقات العظيمة بين السودانيين والعراقيين. وكنت أشعر أن الرجل لا يتملقني، فقد بدا عليه الصدق والعفوية المحببة في الحديث وأنا كنت، من تجاربي، أدرك تلك المعزة التي عشتها مع بعض زملائي من العراقيين في المواقع الدبلوماسية التي عملت فيها بالخارج، أو في المحافل الدولية المختلفة، وأيضًا عندما كنت طالبًا في القاهرة والولايات المتحدة الأمريكية .

في بغداد، كان مكتب المفوضية قد حجز لي شقة مفروشة في فندق قرطاج، وهو بمثابة بنسيون تبدو عليه الأناقة والهدوء وحسن الإدارة. ولا أنسى مديره وصاحبه غازي الجبوري الذي نمت بيني وبينه صلة طيبة، وكنت أتناول معه، عندما تسمح الظروف، فنجان القهوة التركية المفضل لدي، ونحن نتجاذب أطراف الحديث في أمور كثيرة، ليس من بينها ما يخص الحكومة العراقية أو ما يخص الرئيس العراقي صدام حسين. وتلك المواضيع، كانت من المحرمات على المواطنين العراقيين، فهم لا يخوضون فيها معنا، ونحن لا نعرضهم للحرج فنتفادي إثارتها معهم، لأنها قد تؤدي بمن يثيرها منهم إلى التهلكة.!! ومن خصائص فندق قرطاج أو غيره من الفنادق التي حددتها السلطات العراقية لإقامة العاملين بالأمم المتحدة أنها كانت تخضع لرقابة مكثفة من رجال المخابرات العراقية، وهم يحرصون على التصنت على المحادثات الهاتفية، ورصد اللقاءات بين موظفي الأمم المتحدة بالمواطنين، وتفتيش الغرف بهذه الفنادق، عندما يذهب شاغلوها إلى أعمالهم، واستجواب مديري تلك الفنادق والعاملين بها عن الموظفين الدوليين المقيمين بها. ولا أحسب أن صاحبنا الجبوري، كان محصنًا من ضغوط أهل المخابرات وممارساتهم، ولم يكن له أو لغيره من سبيل للإفلات من تلك الممارسات!!

تتابعت الأيام والليالي في بغداد، وباشرت عملي بعد أن قدمت أوراق اعتمادي للسيد محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية وقتها، ممثلًا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين . وأذكر أن الرجل رحب بي كثيرًا ولم ينس أن ينبهني لما سأجده من تعاون وترحاب من الرسميين والمواطنين، لكوني من دولة عربية ومن السودان على وجه التحديد. بالطبع لا بد أن أذكر هنا أن السيد الصحاف تولي

بعد ذلك وزارة الإعلام لعدة سنوات، وسطع نجمه في وسائل الإعلام في كل أنحاء العالم وهو يرتدي زيًا عسكريًا ويصدر التصريحات المضادة للغزو الأمريكي للعراق، حتى عندما كانت القوات الأمريكية على مشارف بغداد في أبريل عام 2003.

كانت بغداد، بل والعراق كله، حالة غير مسبوقة في التاريخ الحديث، لما يحيط بذلك البلد وقتها من ظروف معقدة ، لم أجد لها من مصطلح سوى أنها حالة من " السريالية السياسية". فالعراق كله مكبل بأصفاد العقوبات الدولية التي فرضها عليه مجلس الأمن، وهي عقوبات سلبت من العراق كل شئ يتعلق بالسيادة والاستقلال وأصبح العراق "مستعمرة" تديرها الأمم المتحدة، ومن ورائها الولايات المتحدة، تأسيسًا على قرارات مجلس الأمن، وأهمها قرارات حظر الطيران، وقرارات المراقبة الصارمة على الحدود لكل ما يدخل إلى العراق أو يخرج منه وفقدان سلطة الحكومة العراقية لسلطتها على شمال العراق، وفقدانها أيضًا للتصرف في مواردها النفطية، واعتبرتها الأمم المتحدة بمثابة الإنسان القاصر الذي لا يحق له التصرف في أمواله، وشكلت لجنة في نيويورك لتحصيل عائدات البترول العراقي(يتم تصديره بإشراف الأمم المتحدة) والتحكم في صرف تلك العائدات بقرارات تحدد ماهية السلع التي تسمح اللجنة - أي لجنة العقوبات- باستيرادها في ظل ما أصبح يعرف بالقرار 986 أو برنامج النفط مقابل الغذاء. وبعبارة واحدة، فقد كان العراق دولة بالاسم وليس بالفعل، وما كان يبعث على التعجب والحسرة أن النظام العراقي بقيادة صدام حسين كان يتصرف وكأنه ممسك بزمام الأمور، ويزدحم التلفزيون بصور "القائد الفذ" صدام حسين وهو يجتمع بأعضاء حكومته، أو يستقبل بعض زعماء العشائر أو يحتفل بيوم الجيش العراقي، ذلك الجيش الذي عرف بمهنيته وقوته، لكنه أصبح من ضحايا الحصار والعقوبات الدولية، وانقطعت عنه إمدادات السلاح وقطع الغيار لما يقارب العقدين من الزمان . وهو جيش أصبح يعتمد على أسلحة عقيمة، تجاوزتها التكنولوجيا الحديثة، ولم يعد لها من فاعلية، وانطوت صفحة تلك الفاعلية بانتهاء

الحرب العراقية الإيرانية في نهاية الثمانينات تلك إذن هي الصورة المأسوية الماثلة في العراق عندما وصلتها في مطلع عام 1997، وهي صورة تبعث على الإحباط والاستنكار لما آلت إليه حالة العراق، من جراء أخطاء جسيمة وقعت فيها السلطة العراقية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار مثال حرمان العراق من التصرف في موارده البترولية، لوجدنا ظاهرة خرافية في العلاقات الدولية، يمكن وصفها بأنها قرصنة منظمة للاستيلاء على سلطة إدارة تلك العائدات، وهي صيغة جهنمية لم يسبق لها مثيل في النظام الدولي. وكل ذلك كان يتم عن طريق "لجنة العقوبات" التي أنشئت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. والأدهى من ذلك وأمر أن لجنة العقوبات هذه، سبقتها "لجنة التعويضات التي اتخذت من مدينة جينيف مقرًا لها. وتلك أيضًا لجنة ممعنة في الترتيبات الجهنمية. فالأصل هو أن تقرر تلك اللجنة التعويضات العائدة لدولة الكويت من جراء الدمار الذي أصابها بسبب الغزو العراقي لأراضيها في عام 1990. وهذا مبدأ لا اعتراض عليه من الناحية القانونية. لكن اللجنة اندفعت في ممارسات غير مسبوقة وتعدت مدفوعاتها ما تقرر للكويت وكل ذلك بتقنين من مجلس الأمن وتحت رعايته، بما في ذلك تعويضات لإسرائيل. تأسست تلك اللجنة في عام 1991 ومعها صندوق الأمم للتعويضات، وحرص مجلس الأمن على أنها ليست محكمة وإنما هي جهاز سياسي ينظر في طلبات التعويضات ويبت فيها، ولا يمثل العراق في عضويتها ولا يحق له الاعتراض على قراراتها أو المبالغ التي تخصصها للجهات التي يتم تعويضها. وكان مصدر الأموال التي تدفع للجهات التي يتم تعويضها يأتي من مبيعات بترول العراق التي تشرف عليها الأمم المتحدة وتوضع في حساب "بانك دي باريس في نيويورك. وقد بلغت جملة المبالغ التي دفعتها هذه اللجنة في الفترة من عام 1991 إلى عام 2007 أكثر من 40 مليار من الدولارات الأمريكية.

مأساة الحصار وبرنامج النفط مقابل الغذاء:

قبل وصولي بغداد، اطلعت على المعلومات الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي تديره الأمم المتحدة هناك. وكان ذلك ضمن التنوير الذي تحرص المنظمة على توفيره لمن يمثلها في بلد ما قبل الوصول إليه. وأول ما لفت نظري في ذلك البرنامج أنه لا سوابق له على الساحة الدولية، بالنظر إلى طبيعته وآلياته ومسوغاته. وكنت لذلك حريصًا على فهم ذلك البرنامج، وآثاره على العراقيين، باعتبارهم الفئة المقصودة بذلك البرنامج، والذي أطلق عليه "البرنامج الإنساني" الخاص بالعراق. وفي الفندق الذي أقمت فيه، كان السيد فولتيروفولكيري، أول منسق إنساني لذلك البرنامج، من الشخصيات التي التقيت بها.ولم يكن قد مضي على اضطلاع الرجل بتلك المسئولية سوي ستة أشهر. حاورته حول البرنامج وكان واضحًا من المعلومات الأولية، أن هناك الكثير من الغموض فيما يتعلق بالكثير من الأمور المرتبطة به. وبدا فولكيري، في تلك الأيام، وكأنه شخص ينزل للسباحة لأول مرة في مياه بحر متلاطم الأمواج.

قبل أن ندخل في الحديث عن مآلات برنامج النفط مقابل الغذاء وتعقيداته علينا أن نلقي نظرة على نشأته والظروف المحيطة بتنفيذه. وأول ما ينبغي إثباته أن البرنامج هذا، مبني على قرار مجلس الأمن بالرقم 986 الصادر في أبريل عام 1995. ولكن إن أردنا الدقة، فإن المخترع لهذا البرنامج هو الحكومة الأمريكية. وهو في تقديري، لا يعدو كونه صيغة جهنمية، جادت بها عبقرية الإدارة الأمريكية (هناك حديث عن أياد إسرائيلية لها علاقة بفكرة البرنامج كانت تعمل من وراء ستار) وذلك بعد الانتقادات التي برزت في بعض أوساط الكونقرس الأمريكي وبعض وسائط الإعلام الأمريكي عن المعانة الشديدة والكارثة الإنسانية الهائلة التي يعاني منها الشعب العراقي في ظل نظام العقوبات الذي فرض على العراق بعد انسحاب قواته من الكويت في عام 1991.وقد بدأ البرنامج في ديسمبر من عام 1996 ووصلت أول شحنة من الأغذية إلى العراق في مارس 1997 ونص القرار على تخصيصه لشراء الغذاء والدواء وبعض المستلزمات الإنسانية الأخرى، بشرط ألا يشتمل ذلك على أية سلع أو معدات

يمكن أن تساعد المجهود الحربي للعراق، وهنا شددت لجنة العقوبات في نيويورك على ما يسمي بالمواد او السلع "ذات الاستخدام المزدوج" أي التي يمكن تحويلها لتدخل في أغراض صناعة كيمياوية أو عسكرية، ومن ذلك مادة الكلور الضرورية لتنقية مياه الشرب، وحتى أقلام الرصاص!!

كما أسلفنا فقد كان النفط العراقي المستخرج يباع بواسطة الأمم المتحدة، وتوضع العائدات في مصرف بانك ناسونال دي باريس في نيويورك، وتتحكم لجنة العقوبات تحكمًا كاملًا في تخصيص تلك العوائد بين التعويضات للمتضررين من احتلال العراق للكويت، وبين السلع التي تشتري في إطار البرنامج، ومصاريف الأمم المتحدة الإدارية الباهظة في إدارة البرنامج . وقد بلغت العائدات التي جمعتها الأمم المتحدة من نفط العراق خلال حياة هذا البرنامج (من عام 1996 حتي عام 2003) مبلغ 65 مليارًا من الدولارات، أنفق حوالي ثلثها على التعويضات والنفقات الخاصة بعمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، والمصاريف الإدارية للأمم المتحدة (2.5٪) ...!!!

لقد كان الوضع في العراق مأساويًا بكل المقاييس عند وصولي إلى بغداد في مطلع عام 1997. ووقتها كان الحصار والعقوبات المفروضة على العراق قد أحدثت من الضرر والأذى ما يعجز اللسان واليراع من وصفه في تحطيم مظاهر الحياة في المجتمع العراقي، وانهيار المرافق الخدمية الصحية والتعليمية وتردي البنية الأساسية إلى درك سحيق . وبعبارة أخري، فقد شاهدت العراق، وهو يسقط في هوة سحيقة من التقهقر للوراء، لكي يصبح مستوي خدماته العامة كمستوى إحدى الدول الأقل نموًا بعد أن كان مستوي الخدمات فيه يقارب تلك التي يتمتع بها مواطنو ما يسمي بالعالم الأول أو الدول المتقدمة!! وعليك أن تدرك من ذلك فداحة ما رأيناه من أوضاع تبلغ درجة الأساطير مثل أن العراق كله لم يبق به ماكينة واحدة تعمل لتصوير المرضى بالأشعة السينية ...أو أنك ترى التلاميذ يجلسون على الأرض في مدارسهم أو أنهم يتلقون العلم في غرف شبه منهارة ومهجورة، تفتقر إلى أبسط مقومات المكان الملائم للدراسة. وكما ظهر في إحصاءات لاحقة، رأينا كيف أن حصيلة ذلك الحصار كانت حوالي نصف مليون

من الأطفال ماتوا بأمراض كان يمكن معالجتها في أي دولة أخرى من الدول ذات الحال المتوسط !!! وأيضًا رأينا أن مياه الشرب قد أصابها التلوث، وتدهورت أوضاع البيئة ... والأدهى وأمر من ذلك أن حالات سوء التغذية قد أصابت العراقيين، وهم أصحاب ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم !! وقد شاهدت المأساة الكبرى التي لحقت بجامعات العراق، والتي كان يشار إليها بالبنان، وهي قد انقطعت تمامًا عن العالم الخارجي، وتجمدت وسائل التعليم والبحث فيها إلى درجة مؤسفة . بينما كانت عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء لا تقل عن عشرة مليارات من الدولارات في العام (هي ليست في متناول العراقيين)، انهارت قيمة العملة العراقية (الدينار) لدرجة أن الدولار الواحد أصبح يساوي آلاف الدينارات . وبلغ الأمر بالتجار في سوق بغداد أن يلجئوا لعد الأموال بالوزن، لأنهم لا يريدون تضييع الوقت في عد الأكوام الهائلة من الدنانير الورقية، التي لا تساوي شيئًا !! وكنا عندما ندعو مجموعة من الناس على العشاء في أحد المطاعم في بغداد، نحمل أكوام تلك العملة الورقية في مخلاة أو مظاريف كبيرة، لدفع تكلفة العشاء . ومن المفارقات الأخرى المحزنة أن بغداد تعودت على العيش في الظلام الدامس ليلًا والحر القاتل في النهار بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر بل والمزمن وكان الكثير من العراقيين يحملون أطفالهم في سياراتهم أثناء الليل لجوءًا إلى التكييف المتاح في السيارات حتى ينعم أولئك الأطفال بقسط من النوم في ليالي صيف بغداد الممعنة في الحرارة !!!

في ظل هذه الخلفية، جاءت الولايات المتحدة باختراعها المسمي ببرنامج النفط مقابل الغذاء. ولكن هذا البرنامج برغم الأموال الهائلة التي رصدت له من عائدات نفط العراق، إلا أنه كان مثار جدل وانتقادات كثيرة، باعتبار أنه لم يكن يحقق الهدف الإنساني المعلن، لأن أوضاع الحصار جعلت من الشعب العراقي ضحية كبري في كل هذا، وهو شعب يعاقب بشكل جماعي، لجرائم لم يرتكبها إلا قليلون من قادته . وكانت هذه الانتقادات تنصب في بيان أن الحكام العراقيين لم يكونوا يعانون من هذه العقوبات، فلهم طرقهم ووسائلهم للعيش في رغد وترف بينما الشعب هو الذي يدفع الثمن. هذا الوضع المأساوي، كان له أثره الكبير على

الذين اختارتهم الأمم المتحدة لإدارة هذا البرنامج . ويمكن القول أن الأزمة الأخلاقية التي سببها هذا البرنامج لبعض منهم، كانت وراء استقالاتهم من مواقعهم، وشحن حملات إعلامية في الأوساط المؤثرة ضد العقوبات على العراق. مع ملاحظة أن هؤلاء كانوا لا يجادلون في حقيقة قسوة النظام العراقي وممارساته الديكتاتورية واضطهاده لشعبه وغير ذلك من جوانب الحكم غير الرشيد. وكان أول المستقيلين هو دينيس هاليداي، المنسق للبرنامج ومساعد الأمين العالم للأمم المتحدة . وقد عاصرت دينيس في بغداد وكنا نلتقي في اجتماعات مدراء مكاتب الأمم المتحدة. وأستطيع القول أنني لمست لدي الرجل رفضًا واضحًا للعقوبات المفروضة على الشعب العراقي، وذلك في أحاديثه معنا، إلى أن بلغ به الأمر مبلغه، وأعلن استقالته وغادر بغداد في سبتمبر من عام 1997 أي بعد أقل من عام واحد من تحمله تلك المسئولية. ووصف هاليدي أثر الحصار على العراقيين بمثابة " فعل من أفعال الإبادة الجماعية "(*).

وصرح هالبداي أيضًا بأنه قدم استقالته لأنه لا يمكنه الاستمرار في مهمة تجعله جزءًا من سياسة تم تصميمها بغرض إحداث معاناة واسعة النطاق في العراق، بينما تفشل تلك السياسة في التعامل مع جذور وأسباب الكارثة الإنسانية في ذلك البلد. ولم يقتصر الأمر على استقالة هاليدي، ولكن خلفه هانز فون سبونيك، والذي صمد لمدة عام ونصف في تلك الوظيفة، استقال هو الآخر محتجًا على مأساة الحصار والعقوبات وما فعلته بالشعب العراقي. وفي ذلك قال فون سبونيك " بوصفي موظفًا دوليًا، لا يجدر بي أن ألتزم الصمت إزاء ما أراه من مأساة إنسانية حقيقية " ... وعبر عن إدانته للعقوبات الاقتصادية لأنها عقوبات يدفع ثمنها المواطنون العراقيون الأبرياء. وقال أيضًا، أن ضميره لا يسمح له بأن يصمت أمام تلك المأساة التي لا يرى لها نهاية في الأفق(**).

ومن الملفت للنظر أن كلا من هاليداي (إيرلندي) وفون سبونيك (ألماني) تحولا إلى ناشطين يجوبان العالم الغربي ومواقع التأثير على القرار فيه، بما في ذلك

(*) راجع Third World Network 25 فبراير عام 2000.

(**) نفس المرجع أعلاه.

مخاطبة جلسات استماع في الكونغرس الأمريكي، ويتحدثان ضد العقوبات المفروضة على العراق، ويطالبان بإنهائها. كما أن زميلة لنا أخرى وهي السيدة جوتا بيرقهاردت (ألمانية) مديرة مكتب برنامج الغذاء العالمي في العراق، قدمت هي الأخرى استقالتها في ذات الأسبوع الذي استقال فيه فون سبونيك، وعللت استقالتها بأن البرنامج الذي قرره مجلس الأمن للتعامل مع تراكمات العقوبات التي قاربت العشر سنوات لا طائل منه.

يجدر بالذكر أن برنامج المفوضية السامية لشئون اللاجئين الذي كنت أتولى إدارته، لم يكن له علاقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، ولم يكن يمول من أموال البرنامج العراقي وكانت موارد تمويله تأتي من ميزانية المفوضية السامية لشئون اللاجئين في جنيف وهي ميزانية تعتمد على مساهمات طوعية تقدمها الدول المانحة للمفوضية. ولعل ذلك الاستقلال عن برنامج النفط مقابل الغذاء كان يشكل راحة لي ولزملائي، في مواجهة المأساة الكبرى التي نشهدها في العراق المحاصر والخاضع لنظام العقوبات.

وما يهم برنامج اللاجئين الذي كنت أقوم بإدارته في هذا الجو أن العراق كان يعتبر بيئة تفتقر إلى الموارد الذاتية للتعامل مع الكثير من احتياجات اللاجئين (أدخلتهم الأمم المتحدة فيما بعد في الحصول على حصة أو سلة الغذاء الذي يوزع على العراقيين) . ومثل هذه البيئة، تفرض على المفوضية توفير الميزانيات لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها للاجئين الإيرانيين والأتراك الأكراد .وقد دفعت كل تلك الصعوبات باللاجئين الإيرانيين أن يمارسوا الكثير من الضغوط علينا لتوفير فرص لإعادة توطينهم في بلاد أخري. وبالفعل كان لدينا برنامج استطعنا من خلاله إعادة توطين الآلاف منهم في غرب أوروبا وأستراليا وكندا. غير أن الفرص المتاحة لإعادة التوطين كانت أقل بكثير من عدد أولئك اللاجئين.

كانت العراق كلها تعيش في عالم من صنع الخيال واللامعقول. بلد لديه ثروات نفطية وزراعية طائلة والأطفال فيه يموتون من سوء التغذية .. بلد تدهور الحال فيه بحيث أصبح مرتب الكبار من موظفي الدولة لا يساوي المائة دولار

شهريًا.. وفي المقابل تقوم الأمم المتحدة بتوزيع ما يطلق عليه "الحصة الغذائية" على أولئك الموظفين وغيرهم من السكان وهي مشتراه بأموال برنامج النفط مقابل الغذاء أي بأموال عراقية،ولكن توزيعها لا يمكن النظر إليه إلا بعين تستشعر الإهانة لهؤلاء الناس الذين أصبحوا لا حول لهم ولا قوة. وما يسمي بالحكومة العراقية تجلس متفرجة على كل هذا، فهي مغلولة الأيدي وفقدت أبسط مظاهر السيادة لدى الدول والحكومات. وكنت أتعجب كثيرًا من هول المفارقة الكبرى وأنا أتابع نشرات الأخبار في التلفزيون العراقي محدود الإمكانيات والفنيات وصور الرئيس صدام حسين تسيطر على كل البرامج، ويظهر ممتطيًا جواده وتحيط به أنغام الأناشيد الوطنية التي تشيد بنظامه وتصفه بكل معاني القيادة والحكمة والقوة!!!

ويلاحظ أن الحكومة العراقية كانت تحظر على المواطنين اقتناء أطباق استقبال محطات التلفزيون عبر الأقمار الصناعية، وفي حالة ضبط أحد المواطنين متلبسًا بتلك الجريمة، فإنه يحكم عليه بستة أشهر في السجن، بعد مصادرة التلفزيون والطبق الخاص بالاستقبال ..!! فقد كانت الحكومة العراقية لا تريد لمواطنيها أن يطلعوا على ما يدور حولهم في العالم، وكأنها أرادت أن يكون العراق سجنًا كبيرًا لا نوافذ له ونزلاؤه يعيشون في عالم آخر . وبالطبع فإن كل ذلك لم يفلح في عزل العراقيين كما أراد لهم نظام صدام حسين ولجأ النظام لإجراءات قاسية ضد المواطنين ليكمم أفواههم في عالم اللامعقول الذي صنعته تجاوزات ذلك النظام، وهيأته للولايات المتحدة ليكون مختبرًا لتجارب سياسية في النظام الدولي، ما أنزل الله بها من سلطان . وكنا نسمع حكايات مذهلة عن مواطنة صيدلية روت نكتة عن صدام حسين وأسرته، ولسوء حظها أن أحد رجال المخابرات سجل الواقعة، وانتهى الأمر بقطع لسانها، حتى لا تتفوه بمثل تلك النكات مرة أخرى..ثم سمعنا عن ذلك الطبيب الذي سب الرئيس وهو في حالة سكر، في جلسة بين أصدقائه، ولم يكن مصيره بأقل من الحكم عليه بالإعدام وتنفيذ ذلك الحكم مع مصادرة ممتلكاته. وكيف أن عدي صدام حسين، ابن الرئيس لديه سجن يديره في

اللجنة الأولمبية العراقية، لكل من يرى أن يرمي به في ذلك المعتقل.وغير ذلك من أساطير النظم الديكتاتورية التي شهدناها وسمعنا عنها في بلدان عديدة .

مرت سنوات بعد مغادرتي للعراق، ودخلت في حوارات كثيرة مع زملائي في الأمم المتحدة ومع دبلوماسيين من الولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول العالم الثالث، حول جدوى العقوبات الاقتصادية على الدول . فالأصل هو أن يكون نظام العقوبات مقصود منه معاقبة الطبقات الحاكمة التي يستهدفها نظام تلك العقوبات. ومن ذلك ما شهدناه في بلدان متعددة، ومنها مؤخرًا العراق وإيران والسودان وكوريا الشمالية . وقد لاحظ الكثير من المراقبين أن هذه العقوبات، كما ذكرنا آنفًا أنها تلحق الكثير من الضرر بالشعوب في تلك البلدان وتفلت منها الطبقات الحاكمة. وحتى ما اصطلح على تسميتها بالعقوبات الذكية، أي التي تستهدف أشخاصًا بعينهم في بلد ما، لم يبد منها أي تأثير يذكر على أولئك المستهدفين . ومأساة العراق في ظل العقوبات، أنه كان بلدًا مزدهرًا، وله ماض مزدحم بصور الازدهار والرخاء، وجاءت العقوبات لتضاعف من مأساته التي خلقها نظام حكم ظل يحارب جيرانه ويدخل مغامرة بعد أخرى . وفي ذلك الجو، لم يكن أمام المثقفين والدبلوماسيين العراقيين الذين لقيناهم في بغداد سوى الهروب، ونحن معهم، إلى الماضي ، لنتفادى ما يمثله الحاضر من تراجيديا إغريقية تقتل الناس بالإحباط والأسى والهم العميق. ومن سمات ذلك الهروب، أن نقضي ساعات طويلة في الحديث عن أمجاد بغداد، وعن الإشعاع الفكري الذي جسدته الجامعة المستنصرية في ظل الخلافة العباسية ، وموقعة القادسية التي دخلت التاريخ بوصفها معركة تجاوزت فنون الحرب وأسرار المعارك. ومن ذلك ما كنا نقضيه من ساعات في شارع المتنبئ في بغداد القديمة، ونحن نبحث عن أمهات الكتب والمراجع النادرة التي تتحدث عن مجد كان لبغداد . وأذكر ذات مرة، أنني كنت في زيارة للبصرة، وفيها كنت أسرح بخيالي في أيام تلك المدينة المزدهرة في أيام العباسيين، وأستحضر ما دار حولها من معارك بين العراق وإيران طوال الأعوام الثمانينات من القرن الماضي. ولم أكن أدري وقتها أن معارك أخرى ستدور حولها في عام 2003 بدخول الجيش البريطاني في تحالفه مع الجيش

الأمريكي وهما يغزوان العراق، ويضعان نهاية فصل دام من دراما الصراع حول العراق . وإذا ما تركنا البصرة ذهبنا إلى مدينة النعمانية، وفيها مرقد الشاعر أبى الطيب المتنبئ، الذي هو الآخر يجسد صراعات سياسية فيها حوته قصائده، ويعطينا صورة من الماضي لا تخلو من النقد بمنظور الحاضر، عندما كان الرجل يهجو كافور الإخشيدي في مصر ويتفوه بعبارات عنصرية لا يمكن التغاضي عنها، لفشله في الحصول على سلطة سياسية مع ما لديه من سلطة شعرية وأدبية في ذلك الزمان.

وقفت أمام مرقد أبي الطيب المتنبئ، ومعي رفاق السفر من وزارة الخارجية العراقية، واسترجعنا ذلك المشهد عندما حاول أبو الطيب الإفلات والهرب عندما ظفر به فاتك بن أبي جهل الأسدى، لكن غلامه عاتبه بتذكيره بأنه القائل:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ...والسيف والرمح والقرطاس والقلم

وهنا قفل ابو الطيب راجعًا، وقال لغلامه : قتلتني قتلك الله . وأطبق عليه فاتك وجماعته وقتلوه وابنه محسد وغلامه مفلح في ذلك الموقع . تلك إذن قصة فيها المزيج من الشجاعة والحماقة والجسارة ...وفيها أيضا الجريمة الكبري التي ارتكبها القاتلون في حق شاعر كبير وقضوا عليه وكان عمره إحدى وخمسين سنة.

الصورة في شمال العراق كما شاهدتها :

كان من نتائج حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) أن العراق انتهى إلى كونه مقسمًا بصورة فعلية إلى شبه دولتين إحداهما في الشمال (منطقة الأكراد) والأخرى في الوسط والجنوب (منطقة العرب). ومن الناحية العملية فلم يكن لحكومة بغداد أي سلطة على المناطق الكردية في الشمال، ولم يكن جنودها أو موظفوها بقادرين على تخطي الحدود المرسومة بين المنطقتين .وحتى المواطنون العراقيون، كانوا قد انقسموا بالفعل يعيشون في شبه دولتين منفصلتين، لا يستطيع أي منهم العبور إلى المنطقة الأخرى، مهما كانت الأسباب. وفي أول زيارة لي لشمال العراق (كان ذلك مسموحًا وممكنًا لموظفي الأمم المتحدة) لاحظت هذا التقسيم على

الواقع، حيث تنتهي مواقع الجيش العراقي عند الموصل وبعدها تبدأ مواقع البشمركة، أو ميليشيات الأكراد، وتتوقف سيارتنا أولا عند نقطة الحكومة العراقية، ثم نتوقف عند نقطة البشمركة ليتعرفوا علينا قبل أن نواصل الرحلة إلى إحدى المدن الكردية الثلاث، أربيل ودهوك والسليمانية. وقد درجت السلطات العراقية على إرسال مرافق معنا في كل رحلة ونحن نتجه شمالًا من بغداد، لكن ذلك المرافق لا يستطيع تجاوز النقطة "الحدودية" في مدينة الموصل ويعود أدراجه إلى بغداد...!!

كنت بالطبع قد قرأت كثيرًا عن القضية الكردية، والمعارك التي دارت في شمال العراق بين الحكومة المركزية في بغداد وبين قيادات الأكراد في محاولاتهم التي ترمي لتحقيق الحكم الذاتي أو حتى أكثر من ذلك إن استطاعوا. وكنت قد اطلعت على الكثير من أدبيات الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفي البارزاني (1903-1979)(*) والد مسعود بارزاني الذي يتمركز في مدينة أربيل ويقود الفصيل المسمي بالحزب الديمقراطي الكردستاني، بالإضافة إلى وجود الفصيل الآخر المسمي بالاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني والمتمركز في منطقة السليمانية. وبرغم أن هذين الحزبين لم يكونا كيانًا واحدًا، ودارت بينهما معارك ومصادمات في بعض الأحيان إلا أنهما في النهاية وبعد سقوط نظام صدام حسين، تقاربا في صيغة تخدم مصالحهما وتدفع بجلال طالباني ليصبح رئيسًا لجمهورية العراق، وتولي بعض الشخصيات الكردية مواقع مرموقة في الجهازين التشريعي والتنفيذي، الأمر الذي لم يكن ممكنًا في أيام الصراع المستمر بين الأكراد ونظام صدام حسين.

كانت زياراتي لشمال العراق (يناير 1997- ديسمبر 2000) تكشف الكثير من المفارقات والحقائق التي يستعصي على المرء التعرف عليها من على البعد. ومن

(*) أعلن مصطفي البارزاني تأسيس جمهورية مهر آباد في عام 1945 على أراض إيرانية وبدعم من الاتحاد السوفيتي، ولم يتجاوز عمر تلك الجمهورية أحد عشر شهرًا بعد أن قضت عليها إيران إثر انسحاب القوات السوفيتية من شمال إيران.

ذلك ما يستشعره المرء من نزعة قوية نحو الحكم الذاتي، أو حتى الاستقلال بالنظر إلى خلفية الصراع الذي أحاط بالمسالة الكردية. وفي حواراتي مع بعض شباب الأكراد وشيوخهم، تجلت لي أزمة الثقة العميقة التي تغلغلت في صدورهم تجاه إمكانية التعايش في ظل دولة واحدة مع العرب في إطار عراق موحد. لكن الكثيرين منهم، يتحدثون عن ضرورة خلق الظروف التي تمكنهم من تجاوز تلك المعضلة، لأنهم عراقيون، ينتمون إلى "كردستان العراق". ويلاحظ المرء أن الكثيرين من مثقفي الأكراد يحرصون على تأكيد هويتهم الكردية، وتأكيد ذلك في كل البرامج التعليمية التي لم تعد ذات صلة بالمناهج التعليمية في باقي العراق. ولا تخلو حواراتهم من إثارة القضية الكبرى التي تتعلق بأكراد العراق وأكراد تركيا وأكراد إيران وأكراد سوريا. وفي ذلك هم يدركون بكثير من المرارة، استراتيجيات الدول المعنية بذلك ومواقف الدول ذات النفوذ على الساحة العالمية التي وقفت ولا تزال تقف أمام أي تفكير أو تدبير أو حتى تصور لقيام دولة كردية في المنطقة، وذلك في تقدير السياسيين البراجماتيين هو بمثابة حلم مات قبل أكثر من ستين عامًا أو يزيد.

كذلك فإن الحديث مع مواطني كردستان العراق، يتطرق دائمًا لاستخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم في عهد نظام صدام حسين في منطقة حلبجة التي أصبحت معروفة دوليًا. وتذهب الروايات المتداولة حول هذا الحادث المؤسف الذي وقع في مارس 1988، أن القوات الإيرانية كانت تحتل حلبجة، وعند اقتراب القوات العراقية منها، انسحبت القوات الإيرانية، لكن القوات العراقية أمطرت المدينة بالسلاح الكيميائي الذي قتل حوالي خمسة آلاف مواطن كردي وأصاب ما يربو على سبعة آلاف آخرين. وبغض النظر عن مقدمات الحدث، فلا شك أنه فعل شنيع، وقد كان استخدام تلك الأسلحة بمثابة عمل عمق المشاعر الممتلئة بالمرارة والغضب من جانب الأكراد تجاه الحكومات المركزية في بغداد، بصورة لا يدركها إلا من زار منطقة حلبجة وتحدث إلى مواطنين من تلك المنطقة.

من المفارقات الواضحة أيضًا، أن شمال العراق كان هو المستفيد الأكبر من برنامج النفط مقابل الغذاء. ويرجع ذلك إلى أن 13٪ من عائدات بيع نفط العراق كانت مخصصة لإقليم كردستان، بحساب نسبة السكان في العراق. ونسبة لتدفق سلع ومعدات البرنامج إلى شمال العراق، شعر السكان بشيء من التغيير إلى الأفضل، مقارنة بأوضاعهم قبل البرنامج، خاصة وأن الأمم المتحدة سمحت بانفتاح كبير بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، مما أتاح لشركات تجارية تركية بالعمل في شمال العراق وتصدير مصنوعات تركية إليه سواء في إطار البرنامج، أوحتى خارج إطاره . وكنت دائمًا أنظر لذلك الوضع بأنه لا يخلو من تعويض تاريخي، إلى حد ما لما شهدته مناطق شمال العراق من زوابع ومعارك خلال العقود الخمس الماضية. وعلى كل حال لم تكن الحال في جنوب العراق ترقى إلى المقارنة بالحال في شماله، ورحلاتي إلى مدينة البصرة وما حولها كانت تبعث الكثير من الأسى في نفسي، لما يقاسيه أهل تلك المناطق من صعوبات جمة في معيشتهم .

اللاجئون الأكراد في شمال العراق :

أول التحديات التي واجهتها في عملي بالعراق كانت في المنطقة الكردية. بعد أقل من أسبوعين بعد وصولي إلى بغداد، ذهبت ومعي مدير إدارة الشرق الأوسط في رئاسة المفوضيه السامية لشئون اللاجئين والذي جاء في مهمة طارئة ومعقدة، كنت قد اطلعت على خلفياتها قبيل مغادرتي جنيف إلى العراق وسببت قلقًا شديدًا للمفوضية. تلك كانت مشكلة اللاجئين الأتراك الأكراد الذين لجأوا إلى شمال العراق من جراء القتال الدائر بين عناصر حزب العمال الكردستاني والجيش التركي . وكان هؤلاء اللاجئون البالغ عددهم حوالي خمسة عشر ألف لاجئ، يقيمون في مخيم عند قرية أتروش الواقعة في شمال العراق عند الحدود الإدارية بين محافظة دهوك الكردية ومحافظة الموصل. وبالتحديد كانوا في المنطقة التي تقع إداريًا تحت سلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني . ونشبت أزمة كبيرة عندما أصرت الحكومة التركية على أن هؤلاء ليسوا بلاجئين ممن يحق للمفوضية

حمايتهم، لأنهم – حسب تصنيف الحكومة التركية – يشكلون قاعدة ينطلق منها مقاتلو حزب العمال الكردستاني في قتاله للقوات التركية، وطالبت الحكومة التركية بانسحاب المفوضية من المخيم، كيما تتعامل معه عسكريًا. وكان في ذلك المنطق، الكثير من التجاوز، ولكنه في نفس الوقت سبب أزمة للمفوضية التي تعرضت للضغط التركي المستمر وبصورة غير مباشرة لضغط أمريكي، باعتبار أن الولايات المتحدة كانت تؤيد النهج التركي الرسمي في التعامل مع حزب العمال الكردستاني. من ناحية أخرى، فقد وجدت السلطات المحلية الكردية في شمال العراق، نفسها في وضع لا تحسد عليه، لأنها لا تستطيع مقاومة الضغط التركي، بينما هي لا تخفي نوعًا من التعاطف مع عناصر حزب العمال الكردستاني التركي الذي يقاتل من أجل الاعتراف بهوية الأكراد وعدم التفرقة ضدهم في إطار الدولة التركية.

عليه فقد كانت مهمتنا في مدينة دهوك، مهمة شاقة وليست بالسهلة. فالأمر كان يتعلق بمسألة إنسانية في المقام الأول، تخص لاجئين بينهم نساء وأطفال، ولكنها أصبحت محورًا لصراع سياسي، بين قوى غير متكافئة في القوة والنفوذ، والمفوضية تقف في وسط هذه المعادلة الشائكة. وتصاعد الضغط التركي لدرجة لم تخل من التهديد باستخدام القوة لاقتحام المخيم، وتشتيت العناصر الكردية التي تديره. ودار صراع خفي بين العناصر المؤيدة لحزب العمال الكردستاني في بعض الدول الأوروبية خاصة في سويسرا وألمانيا في مواجهة الضغوط التركية. وبحسب مناقشاتنا مع محافظ دهوك، فقد قطع هو أيضًا بأن معلوماتهم تدل على استخدام المخيم للراحة ومعالجة الجرحى التابعين لحزب العمال الكردستاني التركي، وهو يشن هجماته عبر الحدود. وكان موقفه لا يخالف الموقف التركي،وهو أمر لم يكن مستغربًا في ظل الظروف السياسية السائدة.

لقد كان سكان مخيم أتروش من الأعضاء الملتزمين في حزب العمال الكردستاني التركي، ولم يكونوا يخفون ذلك الانتماء في كل الأوقات. وحزب العمال حزب نشأ في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وبدأ كفاحًا مسلحًا في

جنوب شرق تركيا ضد الجيش التركي في عام 1982. وفيما بعد استغل حزب العمال الفراغ السلطوي في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991 وأسس له قواعد في المناطق الجبلية الوعرة في شمال العراق، وقام بالكثير من العمليات العسكرية عبر الحدود التركية. وقد بلغت قواته في منتصف التسعينات ما يتجاوز الخمسة عشر ألف مقاتل، وأصبحت له مواقع دعم وشبكة من المؤيدين في العديد من البلدان الأوروبية، ونقلت بعض المصادر أن ميزانيته في أوج عملياته كانت قد بلغت حوالي 500 مليون دولار!! لكن الحكومة التركية نجحت في إقناع حلفائها في حلف شمال الأطلنطي، الولايات المتحدة وغرب أوروبا) بوضع حزب العمال الكردستاني على قائمة المنظمات الإرهابية، الأمر الذي أثر كثيرًا على مصادر الدعم المالي والسياسي للحزب . وكانت معضلة مخيم أتروش في شمال العراق، تتمثل في التجاذب السياسي المحموم بين الحكومة التركية ومؤيديها في الحكومات الغربية وبين حزب العمال وأعضائه ومؤيديه المنتشرين في البلدان الأوروبية وغيرها.مع العلم بأن الحكومة التركية، نجحت في إجبار الحكومة السورية على وقف دعمها لحزب العمال وكوادره، برغم أن أول معسكر تدريب عسكري لعناصر ذلك الحزب كان قد أنشئ في سوريا .

ذهبنا في أواخر شهر يناير 1997 إلى مخيم أتروش في رتل من السيارات ذات الدفع الرباعي، وبمشقة كبيرة وصلنا إليه نظرًا للثلوج التي كانت قد تساقطت وغمرت الطريق بشكل يعوق الحركة إلى حد كبير. واجتمعنا باللجنة التي تمثل اللاجئين لساعات طويلة، في حوار كان الغرض منه توزيعهم لمجموعات صغيرة خارج المخيم، وإغلاقه حتى لا يتعرضوا لهجمة عسكرية لا يحمد عقباها . غير أن اللاجئين أصروا على موقفهم بعدم التفرق في مجموعات صغيرة، وبالطبع فقد فشلت مهمة المساعي الحميدة التي قمنا بها كمنظمة إنسانية تهمها سلامة اللاجئين وفي نفس الوقت لم نألُ جهدًا في توضيح خطورة أي عمل عسكري قد تقوم به تركيا إزاء المخيم . وعدنا أدراجنا، وواصلنا الحوار أكثر من مرة مع كل

الأطراف، غير أن الوضع ظل كما هو ولم يحدث ما يزيل شبح الكارثة المحيط بمخيم أتروش.

غير أن اللاجئين أنفسهم، اختاروا حلًا أكثر تعقيدًا، وهو أنهم تحركوا برمتهم جنوبًا نحو المنطقة التي تقع تحت إدارة الحكومة المركزية (فيما عدا ربع شاغلي المخيم الذين قبلوا العيش في قرى مؤقتة في محافظة دهوك)، وأصبحوا تحت حماية نظام صدام حسين، وأعلنوا أنهم اضطروا لذلك لتفادي هجوم القوات التركية عليهم، وطالبونا بأن نواصل مساعدتهم في موقعهم الجديد. بالطبع فقد تلقفت الحكومة في بغداد هذه الفرصة الذهبية، التي تتيح لها الظهور بأنها رغم متاعبها لا تتردد في القيام بواجب إنساني تجاه اللاجئين الأتراك. وبالمقابل فقد جن جنون السلطات التركية وهي ترى مواطنيها يلجئون طلبًا للحماية من نظام صدام حسين المصنف دوليًا بالديكتاتورية وخرق حقوق الإنسان، ولديه آلاف اللاجئين العراقيين الذين فروا إلى تركيا هروبا من سطوته وقسوته. تلك كانت مفارقة كبيره وعمدت بغداد إلى استغلالها سياسيًا إلى أبعد الحدود. وهكذا فقد استدعتني وزارة الخارجية العراقية، وبلغتني أن اللاجئين الأتراك الذين نزحوا جنوبًا وأصبحوا في الجانب الإداري لهم، سيتمتعون بالحماية، وسيكونون مثلهم مثل اللاجئين الإيرانيين في العراق، وعلى المفوضية أن تنسق مع الحكومة العراقية في سبيل ذلك، حتى يتسنى نقلهم إلى مخيم منظم فيما بعد.

على كل حال، أوفت الحكومة العراقية بوعدها ونقلت اللاجئين الأكراد الأتراك إلى قضاء مخمور، في مخيم جديد، وسرعان ما نظم اللاجئون أنفسهم، ورتبوا أوضاعهم، وواصلنا عملنا من مكتب المفوضية في بغداد للإشراف عليهم، بل كان علينا أن نفتح مكتبًا فرعيًا لنا في مخمور للقيام بمسئولياتنا تجاههم. والحق يقال أن عملنا مع أولئك اللاجئين كان محفوفًا بالصعاب ونحن نعلم أن الحكومة العراقية والحكومة التركية، وقيادات حزب العمال الكردستاني تلعب كروتها السياسية حول مهمتنا الإنسانية، الأمر الذي جعلنا وكأننا نسير في حقل ملئ بالألغام ونحن نقوم بتلك المهمة. وكان راجبي يحتم على أن أقوم بزيارات متكررة

لمخيم مخمور، واجتمع باللجنة التي كونها اللاجئون للتعامل معنا. ومما يلاحظ أن تلك اللجنة، تشبه في شكلها ومضمونها، اللجان المركزية الصارمة للأحزاب العقائدية، حيث لا يحق لغير أعضائها الحديث معنا أو مع غيرنا في شئون اللاجئين الموجودين بالمخيم.

لقد اشتهر مخيم أتروش وبعده مخيم مخمور للاجئين الأكراد الأتراك في شمال العراق في جميع الأوساط الدولية، وفي تقديري أن ذلك المخيم كان يجسد ما يمكن أن أسميه بالمعادلة الصعبة التي تفرضها مبادئ القانون الدولي الخاص باللجوء، ممثلة فيما اصطلح على تسميته "الطبيعة المدنية لمخيمات اللجوء". وفحوى ذلك أن القانون الدولي للجوء يشترط الصفة المدنية في قاطني المخيمات التي تتمتع بالحماية الدولية وتقع في نطاق ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وعندما تنتفي الصفة المدنية تلك، تنتهي ولاية المفوضية، باعتبار أن الموقع أصبح قاعدة لعناصر عسكرية، تمارس حرب العصابات أو غيرها، ولا يحق لها التمتع بالحماية الدولية. وبرغم أن المفوضية، والموظفين التابعين لها، لم يتسنى لهم رؤية أسلحة أو نشاط تدريبي في مخيم أتروش أو في مخيم مخمور، وأنهم شهدوا بذلك، إلا أن الضغط التركي الرسمي والذي ظل يدفع بأن المخيمات لم تكن سوي مواقع لاستراحة المحاربين وعلاجهم، أدى إلى خلق جو من الاستقطاب الحاد والتوتر المستمر في إشراف المفوضية على أولئك اللاجئين.

في منتصف فبراير من عام 1999 كنت أستضيف مدراء مكاتب الأمم المتحدة في مقر إقامتي بمدينة بغداد في حي المنصور وإذا بي أتلقي مكالمة هاتفية عاجلة تفيدني بأن عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال ألكردستاني قد تم إلقاء القبض عليه بواسطة السلطات التركية، بينما كان في العاصمة الكينية نيروبي وهو في تلك اللحظات في الجو على متن طائرة عسكرية تركية متجهة إلى العاصمة التركية أنقرا. قمت على الفور بالاتصال - عبر وسائل اتصالنا - بزملائي في مكتب المفوضية في مخمور لأنبههم لأخذ الاحتياطات اللازمة، لما يمكن أن يصدر عن اللاجئين من ردة فعل غاضبة، قد يكون من ضمنها الهجوم على مكتبنا أو

حتى أخذ موظفينا كرهائن. غير أن زملائي فاجئوني بأنهم كانوا على علم بالحدث وقد أخبرتهم بذلك لجنة اللاجئين بالمخيم، وتجمهر بعض اللاجئين أمام مكتبنا، لكنهم لم يعتدوا على زملائنا ولا على ما لدينا من معدات وأثاث وأجهزة في المكتب. ربما كان ذلك بسبب الانضباط الذي تمارسه اللجنة على اللاجئين، وحرصها على الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع المفوضية في تلك اللحظات العصيبة.

لقد كانت عملية اختطاف عبد الله أوجلان عملية استخبارية متعددة الأطراف كما ظهر في الكثير من التقارير فيما بعد. فالرجل بعد أن خرج من سوريا بضغط من الحكومة التركية، اتجه إلى روسيا، ثم إلى اليونان، وانتهى به الأمر في السفارة اليونانية في نيروبي(يبدو أن ثمة عناصر استخبارية تولت الدفع به في ذلك الاتجاه)...وتم اختطافه وتقييده ووضع عصابة على عينيه بعد تخديره، وعندما أفاق الرجل وجد نفسه في طائرة متجهة إلى أنقرا ويحيط به رجال المخابرات الأتراك..

انتهى الأمر بزعيم حزب العمال الكردستاني إلى صدور حكم بالإعدام في حقه، وتم تخفيفه إلى السجن المؤبد، في إطار إلغاء عقوبة الإعدام في تركيا، وانعكس ذلك بشكل درامي على وضع حزب العمال الكردستاني سواء في عضويته أو في فعاليته، كما وجد اللاجئون الأتراك في العراق أنفسهم أمام سند سياسي متراجع ومتضائل.

غادرت العراق في مارس 2001 وتركت مخيم مخمور كما هو، ودارت الأيام، وجاء الغزو الأمريكي للعراق، وتوترت الأحوال أكثر فيما يتعلق بالوضع في مخيم مخمور. لكن قوات الغزو لم تشأ أن تطرد شاغلي المخيم، كما أن القوات التركية ظلت بعيدة عنهم، وسعت المفوضية للحفاظ على سلامة أولئك اللاجئين برغم الصعوبات الجمة في ظل الحرب واضطراب الأوضاع في العراق. وفي النهاية، تمكنت المفوضية من إجراء عملية تسجيل ناجحة لشاغلي المخيم في عام 2011 وذلك بالتعاون مع السلطات العراقية وتم حصرهم بحوالي عشرة آلاف لاجئ.

ومما يجدر ذكره أن حوالي الألفين من هؤلاء اللاجئين يعملون في أشغال خارج المخيم وهذا أمر يهيئ لهم فرصًا للعيش بصورة أفضل ويخفف من الضغوط اليومية عليهم. لكن ذلك مما لا يروق للسلطات التركية، لأنه لا يتلاءم مع رغبتها في الإسراع بعودة هؤلاء اللاجئين إليها، لأن العودة هي بالضرورة مسألة طوعية، لا تقررها حكومة الدولة التي ينتمي إليها اللاجئون ولكنها رهينة بظروف ملائمة تجعلهم يقررون العودة دون إكراه أو ضغوط سياسية.وفي تقديري أن وجود اللاجئين الأتراك الأكراد في العراق (منذ عام 1994) سيظل جرحًا في الجسد السياسي التركي لأنه يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وهي قضايا بذلت السلطات التركية الكثير من المجهود فيها، لكن الصورة لن تكون مريحة لتركيا إلا بالخروج من مأزق التوترات الناجمة عن قضايا تتعلق بأهلها من الأكراد.

لقد كانت تجربتي مع اللاجئين الأتراك من أصل كردي في العراق تجربة مزدحمة بالصور والمعاني والمفارقات. وأنا أستعيدها دائمًا في ذهني، كلما رجعت بالذاكرة إلى أيام عملي هناك. ففيها كانت اللحظات المفعمة بالأسى والمرء يرى مواطني دولة ناهضة وهم في موقف لا يحسدون عليه خارج حدودها. ولحظات يشعر فيها المرء بشيء من الرضا لما تتيحه له وظيفته من تقديم العون والحماية لأولئك المستضعفين من البشر. ثم تأملات حول الصراعات السياسية بين الحكومات وغيرها وآثار كل ذلك على مواقف إنسانية بعينها . ولا تكتمل تلك الصورة بغير التأمل في تداخل العناصر المحلية مع العناصر الدولية في خلق المعادلات الإنسانية والسياسية المعقدة إلا باستعادة صورة صحن الاتصال الفضائي الذي كان اللاجئون الأتراك يتحركون به من موقع لآخر، حرصًا على الاتصال بمؤيديهم من أهلهم في أوروبا وأماكن أخرى، بل لا تفارقني صورة تلك الممرضة الألمانية التي شهدتها في مخيم أتروش ثم انتقلت مع اللاجئين إلى مخيم مخمور، ولم تكن نظراتها لنا تخلو من التوجس وعدم الاكتراث، ولعلها تعلم أننا كنا من جانبنا أيضًا نبدي الكثير من الاستغراب لإصرارها على الحياة مع

اللاجئين في تلك الظروف القاسية!! وأنا أستعيد تلك الصور وفي ذهني اتصالاتي المستمرة وقتها بين الحكومة العراقية، والسفارة التركية في بغداد وقيادات الأكراد العراقيين المسيطرين على شمال العراق ، من أجل هدف واحد، ألا وهو الحفاظ على حياة أولئك اللاجئين. ولا أدري متى تنتهي مأساة هؤلاء اللاجئين الذين شهدت بعضهم وهم أطفال يلعبون في مخيم أتروش ثم مخيم مخمور، وبلغوا الآن سن المراهقة، ولكنهم يعيشون بعيدًا عن وطن يتطلعون إلى العودة إليه في يوم من الأيام!

الزعيم الكردي جلال طالباني ولقاء في شمال العراق:

من الشخصيات التي تركت عندي انطباعًا لا ينسي، شخصية السيد جلال طالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. وجلال طالباني من الحرس القديم في دهاليز السياسة العراقية، والقضايا المتعلقة بوضع الأكراد في شمال العراق. ويعرف في شمال العراق باسمه وصفته "مام جلال" اي العم جلال وهو لقب أطلق عليه منذ نعومة أظفاره لما يحكي عنه من حنكة وقدرات ظهرت في مراحل مبكرة من حياته. وقد نشط طالباني منذ أن كان في الرابعة عشر من عمره، في العمل السياسي عندما انضم في عام 1947 إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفي البارزاني، ثم صار عضوًا في اللجنة المركزية لذلك الحزب، وعمره لم يتجاوز الثامنة عشر عامًا!!

كان جلال طالباني في قيادة حزبه الاتحاد الوطني الكردستاني، ويتخذ من مدينة السليمانية مقرًا له، عندما كنت أقوم بمهامي ممثلًا للمفوضية السامية لشئون اللاجئين في العراق (1997-2001)، وكنت أسمع الكثير عن شخصية طالباني، التي تختلف كثيرًا عن شخصية حليفه وغريمه في ذات الوقت مسعود بارزاني الذي يقيم في مدينة أربيل، وهما يشتركان في عدائهما لنظام صدام حسين، الأمر الذي انعدمت معه أية إمكانية لعمل ترتيبات رسمية بينهما وبين بغداد، في ظل التركيبة الشاذة التي انطوى عليها النظام الإداري للعراق، إثر حرب الخليج

الثانية. غير أن بعض الشواهد، كانت تدل على تقارب، من نوع ما، ولأسباب براجماتية واقتصادية بحتة، بين النظام في بغداد وبين مجموعة مسعود بارزاني في أربيل . إذ كان الكثير من النفط يجد طريقه إلى محافظتي أربيل ودهوك (منطقة نفوذ البارزاني) ثم بعض السلع الواردة من تركيا، تجد طريقها إلى بغداد عبر منطقة نفوذ البارزاني في المقابل. وفي بعض الأحيان كنا نسمع بزيارة سرية (لا يمكن الجزم بذلك كما لا يمكن استبعاده كليًا) يقوم بها سريًا إلى بغداد مسعود بارزاني لبحث بعض الأمور المترتبة على تعاملات المصلحة اليومية بين منطقته وبين الحكومة المركزية.

لكن الأمر الذي كان واضحًا لنا، أن النظام في بغداد، ينظر بتوجس وحذر كبيرين إلى جلال طالباني ، وكنا نسمع في بغداد أن صدام حسين وكبار معاونيه، كانوا يطلقون عليه لقب الثعلب. وقال لنا أحد المعارف في بغداد، أن قيادات حزب البعث، كانوا يعنون بذلك أن الرجل لديه مقدرة فريدة في التعامل مع الأوضاع السياسية والدهاء المفرط، وقد ساعدته خبرته الطويلة على ذلك، وعليه فإنهم يتوجسون منه كثيرًا، ويرصدون حركاته وسكناته، خاصة في علاقاته مع إيران، بحكم الموقع الجغرافي لمنطقة نفوذه في شمال العراق. ومن الملفت للنظر، فإن المتجول في أسواق السليمانية وقتها، يرى الأسواق مغمورة بالبضائع الإيرانية، بينما المتجول في أسواق أربيل ودهوك يراها ممتلئة بالبضائع التركية، وهنا تظهر المعادلة الحتمية بين الجغرافيا والسياسة والتاريخ في آن واحد!

كان لقائي بالزعيم الكردي جلال طالباني في خريف عام 1999، وكان ذلك مبنيًا على رسالة تلقيتها بمكتبي في بغداد، عبر زميلي في مكتبنا الميداني بالسليمانية . حيث أفادني الزميل بأن طالباني يريد مقابلة المسئول عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بصفة عاجلة. ونسبة لأهمية مثل هذه المقابلات فقد نصحت زميلي هناك بألا يقوم هو بمقابلة طالباني، وأنني سأحضر من بغداد لمقابلته. وعليه فقد غادرت بغداد إلى السليمانية في اليوم التالي، وهي رحلة بالسيارة تستغرق اليوم كله، مرورًا بمدينة أربيل . وأنا في طريقي إلى السليمانية، كنت

أحاول أن أخمن الموضوع الذي من أجله أراد طالباني مقابلتنا على عجل. وكنت وقتها أتوجس من أن تكون هناك مشكلة بين موظفنا الدولي هناك وبين السلطات المحلية، فهو رجل برغم ما يبدو عليه من هدوء ووداعة إلا أنه يفقد توازنه بشيء من السرعة، التي قد يساء فهمها في بعض الأحيان!! غير أنني قررت أن أترك التفكير في ما سيأتي والانصراف عنه بتأمل روعة الطبيعة الخلابة في جبال كردستان العراق التي تبدو حينا وتختفي حينًا آخر وكأنها هي الأخرى ترسم لوحة متجددة تبعث على الراحة وتفتح الأبواب واسعة أمام التأمل الذي لا يعرف حدودًا ولا تنقطع حبال تواصله بكل ما هو مبهج للنفس من عناء توترات الجلوس في المكاتب واستهلاك الوقت في اجتماعات طويلة لا تنتهي .

بعد وصولي إلى السليمانية، قضيت ليلتي هناك مع زميلنا الموظف الدولي هناك، ولم يتهيأ له معرفة الموضوع الذي سيثيره معنا جلال طالباني، ولكننا تداولنا حول عدد من الاحتمالات، ومن الطريف أنها كلها لم تكن ذات صلة بما سيثيره طالباني في لقائي به في اليوم التالي. في عصر ذلك اليوم، قابلت الوزير سعد بيرا وهو أحد كبار معاوني طالباني، واصطحبني للمقابلة خارج مدينة السليمانية في مقر الزعيم طالباني. وصلنا هناك، وكانت الشمس قد أشرفت على المغيب، وانتظرنا في الحديقة المحيطة بالمقر، نحتسي أكواب الشاي مع سعد بيرا ونتجاذب أطراف الحديث في عدد من المواضيع، ولم يفوت الأخير فرصته في الشكوى من تصرفات بغداد تجاه حزبه وكيف أنها تضيق الخناق عليهم بحجب البترول ومشتقاته، على خلاف ما تفعله مع جماعة مسعود بارزاني في أربيل. وكنت أعلم علم اليقين، أن القادة الأكراد يفرطون في مثل تلك الشكاوي، وعلى مر الأيام وفي كل الأحوال، برغم ما لديهم وقتها من وضع عام أفضل من جنوب العراق أو وسطه بشكل عام.

لكنني في ذات الوقت، كنت أجد لهم العذر في ذلك، لأنه نوع من الدفاع النفسي، باعتبار ما عانوه في الماضي وبحسبان ما يتخوفون من حدوثه في المستقبل!!

غابت الشمس، وطال انتظارنا، إذ كان طالباني في اجتماع مع وفد أمريكي، ولم نكن نتوقع لمثل تلك الاجتماعات أن تكون قصيرة، لأن الولايات المتحدة دخلت شريكًا مع حزبي شمال العراق ووقعا في واشنطن اتفاقية في عام 1998 بوقف الأعمال العدائية وتقاسم السلطة والعيش في سلام، وبالطبع لمواجهة نظام صدام حسين كجبهة موحدة.

أبدينا نوعا من القلق للوزير سعد بيرا على انتظارنا لأن إجراءات الأمن الخاصة بموظفي الأمم المتحدة تحظر علينا التحرك خارج المدينة بعد مغيب الشمس، غير أن الرجل ضحك ضحكة لها مغزاها وقال لنا : لا تقلقوا فنحن الذين نسيطر على هذه المنطقة، وسنبعث بقوة مسلحة لحمايتكم على طريق العودة إلى مدينة السليمانية. وبالطبع كان ردنا لا يعدو بعض الابتسامات التي يصعب شرحها في كلمات من ضيف مثلنا يتعرض لموقف مثل ذلك الموقف، ولم يكن من حول لنا أو قوة سوى الانتظار لمقابلة الزعيم طالباني. وبعد الساعة الثامنة مساءً بقليل، جاءنا السيد طالباني في الحديقة بقامته الفارعة ويحيط به عدد من أعوانه، وحيانا بحرارة واعتذر بلطف عن تأخره مع الوفد الأمريكي عن موعدنا، لكننا رددنا عليه بأننا نفهم المشاغل الكثيرة التي يزدحم بها وقته، وها نحن جاهزون للاستماع إليه.

لم يدخل الرجل في الموضوع الذي استدعاني من أجله مباشرة، وسألني عن جنسيتي، وعندما علم بأنني سوداني، انشرحت أساريره وقال بأن لديه العديد من الأصدقاء السودانيين وفي مناطق مختلفة، وهو يكن لأهل السودان احترامًا كبيرًا. ثم لم يتوقف عند ذلك، وسألني عن الأوضاع في السودان، وتطورات مشكلة جنوب السودان، وكيف أنها تشكل تحديًا هائلًا للسودان في مستقبله السياسي ككيان موحد.

ومواصلة لذلك الحديث، سألني طالباني عن بعض أصدقائه القدامى من السودانيين وذكر منهم أحمد سليمان المحامي، وأفدته بأن الرجل انضم إلى تنظيم الإسلاميين في السودان، ثم أصبح أحد المدافعين عن ذلك التنظيم وأصبح سفيرًا

في نيويورك وواشنطن . غير أن طالباني، لم يخف دهشته لذلك التحول في الانتماء السياسي للسيد أحمد سليمان، وقال أنه تعرف به في أوروبا الشرقية في أواخر الخمسينات، وكان احمد سليمان وقتها نجمًا ساطعًا من نجوم الحزب الشيوعي السوداني، وعنصرًا نشطًا في الحركة اليسارية الدولية. وبحكم أفكار طالباني اليسارية والاشتراكية، لم ترق له أفادتي عن صديقه القديم أحمد سليمان. لكنه فتح موضوعا آخر يتعلق بالسودان، وتحدث عن الدور الهام الذي كان يلعبه الحزب الشيوعي السوداني وطنيًا ودوليًا، باعتباره أحد الأحزاب المرموقة ذات الشخصية الوطنية المشهود بها في المنطقة العربية. وهنا ذكر الراحل عبد الخالق محجوب، سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني الذي تم إعدامه في عام 1971 على أيدي نظام الرئيس السوداني وقتها، جعفر محمد نميري.

كنت طوال هذا الحوار ألمح في وجه السيد طالباني الشعور بشيء من الأسى، لم يفصح عنه، لما تعرض له السودان من عقبات أقعدته عن الانطلاق وحالت دونه ودون القيام بدوره على الساحتين العربية والإفريقية. وكلما حاولت العودة به إلى مدخل في الحوار لما استدعاني من أجله، لم أجد استجابة تذكر!! ونحن في ذلك الجو، جاءت أطباق العشاء ووضعت أمامنا، وقال لنا، أنه يسعده أن نتناول معه طعام العشاء، وهي دعوة لم يكن من مفر لتلبيتها، وكان عشاءً ممتعًا .

قبيل أن يغادر الحديقة حيث تناولنا العشاء، التفت طالباني إلى معاونه سعد بيرا وقال له: "يمكنك أن تتحدث مع الأخ أحمد عن تلك العائلات الإيرانية الكردية من اللاجئين، والذين ظلوا ينتظرون إعادة توطينهم في الولايات المتحدة أو في أوروبا حسبما يقضي الحال". وهنا أصابتني الدهشة ولم أكن أتوقع أننا استدعينا لذلك الموضوع الذي لا يستحق مقابلة مع زعيم الحزب الوطني الكردستاني. وقلت له، متسائلًا، إن كان هذا كل ما كان يريد إثارته معي، وسارع بالقول : "ليس أكثر من ذلك، ولكنني سعدت كثيرًا بالحوار مع أخ سوداني في جو لطيف، بعد عناء يوم طويل، ونحن نشكرك على حضورك ونتمنى لك التوفيق" . ودعت السيد طالباني، وفي طريق المغادرة، شرح لي معاونه أن مثار

اهتمام طالباني بتلك العائلات أنهم يعيشون في أوضاع مأساوية بمنطقة السليمانية في انتظار الرد على ملفاتهم التي رفعت للدول المعنية بإعادة توطين اللاجئين. وأضاف بأن طالباني "لم يكن يمارس الضغط عليكم، ولكنه كعادته عبر عن أمله، وترك باقي التفاصيل لنا".

ذلك ما كان من أمر تلك المقابلة مع السيد جلال طالباني، وهي مقابلة برغم ما حوته من مسائل لا صلة لها بعملي في العراق، لأنها تعرضت لموضوعات شاء الرجل إثارتها خارج ذلك النطاق، إلا أنني استمتعت بها كثيرًا. وخلال الحوار، تبين لي أن الرجل يتمتع بمنظور سياسي واسع يتجاوز كثيرًا حدود قضية كردستان العراق. وفي حديثه لمحات واضحة من العمق في التحليل والاهتمام بالصور الكلية للأمور، دون الضياع في منزلقات التفاصيل والجزئيات في الحوار.

بعد مرور ستة أعوام من لقائي به، انتخب طالباني رئيسًا لجمهورية العراق في عام 2005، بعد الغزو الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين، ثم انتخب لفترة رئاسية أخرى. ويبدو أن وجود طالباني في هذا المنصب برغم كبر سنه وما عاناه من وعكات صحية مؤخرًا، يشكل نوعًا من المحافظة على توازنات بين شمال العراق وأجزائه الأخرى، قد تكون هي في صالح الاستقرار النسبي في هذه المرحلة.!! والرجل في كل الأحوال، سواء كان في موقعه هذا أو لم يكن، سيظل من أعلام السياسة العراقية، لما قضاه من سنوات طويلة متفرغًا للسياسة دون غيرها .

أكذوبة أسلحة الدمار الشامل:

إثر وصولي إلى بغداد في مطلع عام 1997 وجدت أيضًا ظاهرة سياسية فريدة وهي ما كان يعرف بعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التي يخفيها نظام صدام حسين. ورأيت العشرات من الشباب والأشخاص من متوسطي العمر وهم ينطلقون من مقر الأمم المتحدة (فندق القناة) ويجوبون أنحاء العراق بحثًا عن تلك الأسلحة . وكان هؤلاء المفتشون يشعرون بأنهم فرقة وكأنها نزلت من

كوكب آخر، لما بدا عليهم من زهو وهم لا يخفون استقواءهم بسند من الولايات المتحدة وهي صاحبة فكرة التفتيش، وهي صاحبة الصوت الجهور في اتهام نظام صدام حسين بأنه يخفي أسلحة للدمار الشامل لاستخدامها ضد إسرائيل وربما ضد جيرانه أو حتى فيما وراء ذلك. ومما هول هذه الفكرة في أذهان الكثيرين، ما أقدمت عليه إسرائيل بالهجوم الجوي على المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وما نقلته الأنباء من استخدام العراق لأسلحة كيميائية في حربه مع إيران ثم استخدام ذات الأسلحة الفتاكة ضد مواطنين عراقيين، هم الأكراد في شمال العراق . يضاف إلى ذلك ما كان يصرح به صدام حسين بين الفينة والأخرى من تصريحات تجنح للتلميح بأنه يملك قوة ضاربة، ظهرت في حربه الطويلة مع إيران.

لكن كل ذلك مضى، وانكفأ العراق على نفسه، ولعقت السلطة جراحها المتعاظمة التي بلغت قمتها متمثلة في نظام العقوبات، ولم يكن لدى العراق من السلاح ما يمكن أن يشكل دمارًا شاملًا أو غير شامل .وبرغم هذا أصرت الإدارة الأمريكية على نظام التفتيش سابق الذكر ودفعت به عن طريق مجلس الأمن وأن تتحمل حكومة العراق كل نفقاته الباهظة (مئات الملايين من الدولارات) من العائدات المحصلة في ظل ترتيبات برنامج النفط مقابل الغذاء .

استولى المفتشون على طابق كامل من مقر الأمم المتحدة، وكان مكانًا محظورًا على غيرهم من موظفي الأمم المتحدة. ليس هذا وحده، بل بدا لنا جليا أنهم كانوا قد تلقوا تعليمات بعدم الاختلاط بموظفي المنظمة الآخرين، وهكذا كان هناك الكثير من التنافر الواضح بين هؤلاء وبين الموظفين الآخرين. ومن الثابت من الحقائق الآن، هو خلو العراق من تلك الأسلحة المزعومة، برغم ما يمكن أن يقال بأن لدي العراق المعرفة لتطوير أسلحة بيولوجية وكيمائية في وقت قصير نسبيا إذا لم يتم تفكيك هذه الإمكانيات .ولاحقًا فقد شهد المدير العام لوكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي في حديثه أمام مجلس الأمن قبيل الغزو الأمريكي للعراق في فبراير عام 2003 بأن الوكالة، من خلال تحرياتها لم تجد أي دليل أو

مؤشر لمحاولات عراقية لتجديد برنامج الأسلحة النووية . وأصرت الإدارة الأمريكية في التسعينات ولم تشأ أن تتراجع عن اتهامها لبغداد، ودفعت بمواصلة التفتيش، واتضح فيما بعد أن في ذلك التفتيش خطًا مفتوحًا مع وكالة المخابرات الأمريكية ولم تكن للأمم المتحدة سيطرة عليه . وفيما بعد انفضح الأمر كله وورد على لسان مسئولين أمريكيين أنهم خدعوا في قصة أسلحة الدمار الشامل تلك وعلى رأسهم كولين باول الذي كان وزيرًا للخارجية الأمريكية وقت الغزو الأمريكي للعراق. وبرغم مرافعته الدرامية أمام مجلس الأمن في فبراير عام 2003، تراجع الرجل عن الكثير من ذلك فيما بعد، وأصبح الأمر مردودًا لافتراض تضليل من المخابرات ورطه في عرض معلومات غير موثوق بها.

كما أن أحد أبرز المفتشين، وهو سكوت ريتر كتب كتابًا وجه فيه الانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، خاصة في موضوع التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، ونشرت المعلومات التي أدلي بها على نطاق عالمي واسع(*). كما أن سكوت ريتر في إحدي المقابلات الإعلامية قال :" منذ عام 1998 فإن العراق أصبح أساسًا منزوع السلاح . كما أن بين 90٪ و95٪ من قدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل كانت قد تم القضاء عليها... وعلينا أن نتذكر بأن نسبة ال5٪-10 ٪ المتبقية لم تكن بالضرورة تشكل تهديدًا" (**). وفيما بعد، كنت أقول لزملائي، أننا إذا كنا نحن الموظفين العاملين في منظمات الأمم المتحدة في بغداد، قد تكون لنا رأي عام قوي بخلو العراق من مثل تلك الأسلحة.. فكيف كان يصعب على أجهزة محترفة تديرها الولايات المتحدة الوصول لذات النتيجة؟ إذن كان القصد من تطويل تلك المهمة هو التغطية على ما كان سيسببه إنهاؤها من جروح غائرة في مصداقية الإدارة الأمريكية، وكذلك ما يترتب على ذلك من

(*) مكتبة الكونغرس الأمريكي . النص الإليكتروني لقرار الكونغرس "قانون تحرير العراق لعام 1998".

(**) راجع كتاب سكوت ريتر End Game: Solving the Iraq Problem,1991.

حرمان للإدارة الأمريكية من جمع معلومات أخرى توفرها لها عيون محسوبة على الأمم المتحدة وتتمتع بحرية الحركة على أرض العراق.!!

يمكنني القول، من خلال وجودي في العراق وقتها أن العلامة الفاصلة في تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية جاءت في ديسمبر 1998 عندما تفاقمت أزمة التفتيش عن السلاح وأصدر الكونغرس الأمريكي ما سمي "قانون تحرير العراق". الذي وقع الرئيس بيل كلينتون عليه وأصبح قانونًا ملزمًا للإدارة الأمريكية لتنفيذه. وقد نص ذلك القانون على: " أن تكون سياسة الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية لإزاحة نظام صدام حسين من السلطة وتروج لعملية المجيء بحكومة ديمقراطية تحل محل ذلك النظام ". وبعد هذا، لم تكن الإدارة الأمريكية أمام أي حرج تجاه الشعب الأمريكي في كل خطواتها الرامية للقضاء على نظام صدام حسين في العراق، خاصة وأن قانون الكونقرس هذا، خصص ميزانية تبلغ مائة مليون دولار تمكن الإدارة من العمل مع المجموعات المعارضة لنظام صدام حسين وأية عمليات أخري لتحقيق تلك الغاية. وهكذا لم يكن موضوع القضاء على نظام صدام حسين أمرًا تتهامسه الأوساط السياسية الأمريكية فيما وراء الكواليس، وإنما أصبح هدفًا معلنًا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح مصير ذلك النظام فقط يرتبط بمسألة وقت، لا يطول كثيرًا، بالنظر إلى تآكله من الداخل، وأزماته المستمرة(*).

على كل حال، لم تكن إدارة الرئيس بوش الابن تريد أن تخلق المبررات لغزو العراق، وهو غزو كانت خطته جاهزة ولا مجال للرجوع عنها. وكانت المسألة برمتها قد اختطفها اليمين الأمريكي المتطرف لتنفيذ أحد أهم بنود أجندته في المنطقة العربية، ووراء ذلك اليمين جوقة من المنظمات غير الحكومية والهيئات المؤيدة لإسرائيل، ولحق بها أيضًا توني بلير رئيس وزراء بريطانيا وقتها . وهكذا لم يكن من الممكن أن يفلت العراق من تلك الغزوة، وكما بدا لكل العالم، فإن

(*) نقلا عن ويكيبيديا، سكوت ريتر، عن لقاء مع Williams Rivers Pitt .

الولايات المتحدة كانت فقط تريد غطاءً دوليًا من مجلس الأمن لتلك العملية، وفي نفس الوقت، كانت هي مستعدة أن تغزو العراق سواء تهيأ لها ذلك الغطاء الدولي أم لم يتهيأ.

صدام حسين ويوم العرض العسكري الكبير

كنت أباشر عملي في مكتبي في بغداد، صباح ذلك اليوم من نوفمبر عام 2000، عندما أخبرتني السكرتيرة أنها تلقت محادثة هاتفية من مراسم وزارة الخارجية العراقية تطلب من جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الذهاب لوزارة الخارجية للقاء هام. ولم يكن في الرسالة غير ذلك وبالطبع كان لزامًا على باعتباري ممثلًا لإحدى منظمات الامم المتحدة أن ألبي تلك الدعوة. توجهت إلى وزارة الخارجية، وهناك طلب إلينا موظفو المراسم الصعود في حافلات صغيرة تابعة لوزارة الخارجية، وعليه اقترحوا علينا أن نصرف سائقينا ليعودوا إلى المكاتب، وسيتم استدعاؤهم عند انتهاء ذلك اللقاء. وجدت هناك بعض السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وكان هناك الكثير من التساؤلات عن الجهة التي سنذهب إليها، غير أن موظفي المراسم لم يكونوا في موقف يمكنهم من الإجابة على ذلك التساؤل. ورجحنا جميعًا أن الأمر يتعلق بلقاء بالرئيس صدام حسين، ولولا ذلك لما استدعينا بتلك الطريقة الدرامية.

المهم أن الحافلات أخذتنا إلى ساحة النصر في بغداد ووجدنا أمامنا الكثيرين من القيادات السياسية والعسكرية يجلسون في المنصة الرئيسية، وأجلسونا خلفهم. وكان ذلك في حوالي الساعة العاشرة صباحًا. وبعد قليل وفجأة ظهر الرئيس صدام حسين، وجلس في أعلى المنصة، وبدأ عرض عسكري يمر من أمامه في سلسلة لا تنقطع وهي تستعرض جميع أفرع القوات المسلحة العراقية، وقوات الاحتياطي والحرس الجمهوري، وفدائيي صدام حسين، والمجندين من كافة قطاعات المجتمع والكتائب التابعة لحزب البعث من الشباب وغيرهم كثير. وظل الوقت يمضي، ونحن نشاهد ذلك العرض، والرئيس صدام حسين يرفع

بندقية بيده اليمني ويطلق رصاصًا في الهواء، على سبيل الاحتفاء ، وإظهار العافية والقوة... ولم يفت على أحد أنه كان يرد على الشائعات التي انتشرت آنذاك بأنه مصاب بمرض السرطان.

توقف العرض وقت الغذاء، من أجل استراحة قصيرة للأكل والصلاة، وقدموا لنا الطعام في صالة بموقع العرض العسكري في أسفل مبني منصة العرض الرئيسية، ثم عدنا مرة أخري لمواصلة مشاهدتنا لذلك العرض الذي طال أمده وأصبح مسألة تبعث الملل الواضح بين رؤساء البعثات الدبلوماسية، ولكن لم يكن أي منهم في موقف يمكنه من خرق قواعد البروتوكول والمغادرة، قبل انتهاء ذلك العرض .

وأذكر أن السفير الهندي كان من المقرر أن يغادر بغداد ظهر ذلك اليوم عن طريق البر إلى العاصمة الأردنية عمان ليلحق بطائرة متوجهة إلى بلاده، غير أن الرجل لم يتمكن من مغادرة موقع العرض العسكري ولم يكن في مقدوره الاتصال بعائلته أو بمساعديه في السفارة الهندية، لأنه لم تكن هناك هواتف جوالة في العراق وقتها..وندم الرجل كثيرا على تلبيته تلك الدعوة التي ظن أنها أمرًا أو لقاءا سينتهي في وقت يمكنه من السفر كما كان ينوي.

في إحدي فقرات العرض العسكري، تحرك الرئيس صدام نحو الجزء الخاص برؤساء البعثات الدبلوماسية في المنصة، ومن ورائه ومن حوله مجموعة من الحرس والمساعدين وخاطبنا في لهجة عراقية يتساءل إن كنا في حالة طيبة وهنا رد عليه سفير الأردن بأن كل شيء على ما يرام. وأردف الرئيس صدام بقوله: ربما يكون الطقس قد برد وهنا تحدث إلى أحد معاونيه، ولم تمر ساعة على تلك الهمسة، إلا وكان الموظفون العراقيون يوزعون على رؤساء البعثات الدبلوماسية ما يقيهم من البرد من جاكتات وفانلات من الصوف والسويترات الجلدية . كما تعرف الرئيس صدام حسين على السفير الكوبي وفي حركة لا تخلو من الرمز والمزاح قدم للسفير واحدة من السيجار الفاخر الذي كان يدخنه وهو يشاهد العرض

العسكري وقبلها السفير وهو يشكر الرئيس على تلك اللفتة. ولنذكر هنا أن الوسط الدبلوماسي في بغداد كان يعرف أن الرئيس الكوبي فيديل كاسترو كان يرسل السيجار الفاخر على سبيل الهدية للرئيس صدام حسين. وعلق بعضنا على ما أبداه الرئيس العراقي من لفتة كان فيه شيء من إشارة للسفير بأن ما يتلقاه من السيجار الكوبي الفاخر يستحق الشكر لمن يقدمه على رؤوس الملأ وفي مرأى ومسمع من الحاضرين والمشاهدين !! لكن أحد الخبثاء، علق بقوله، ربما يكون الرئيس العراقي أراد أن يقول للسفير الكوبي بأن المخزون لديه من السيجار قد أوشك على النفاد !!

استمر ذلك العرض العسكري ساعات طويلة، حتى الساعة الثامنة مساء، وإن كان لي من ملاحظة فقد بدت الأسلحة المعروضة أسلحة قديمة، ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب، لأن العراق ظل تحت الحصار لمدة عشر سنوات، ولم يكن في مقدوره استيراد أسلحة جديدة أو قطع غيار لما لديه من الأسلحة. وبعد انتهاء العرض ولدهشة رؤساء البعثات الدبلوماسية، طلبوا إلينا النزول لمصافحة الرئيس صدام حسين... ومبعث الدهشة هنا، أن الرئيس صدام حسين، كان لديه ممارسة لا يعرفها رؤساء الدول الآخرون. وتلك الممارسة منذ عام 1991 لم يكن في قواعد البروتوكول العراقي أن يقابل رؤساء البعثات الدبلوماسية الرئيس صدام حسين والسفراء لا يقدمون أوراق اعتمادهم للرئيس ولا يودعونه عند انتهاء مهمتهم في العراق، كما هو الحال في كل بلاد الدنيا. واقتصرت لقاءات السفراء في تقديم أورق الاعتماد والوداع على مقابلة نائب الرئيس عزت الدوري. وهكذا حكى لي بعض السفراء أنهم قضوا أكثر من ثلاث سنوات في بغداد ولم يقابلوا الرئيس العراقي ولا مرة واحدة... وهم كانوا على وشك المغادرة وسيقتصر وداعهم فقط على الالتقاء بنائب الرئيس. وقد يعجب القارئ بهذه الممارسة العراقية في ظل نظام الرئيس صدام حسين وكنا في بغداد نتساءل كثيرًا عن سبب تلك البدعة، ولم تكن هناك من إجابة شافية، ومما يتردد أنها بسبب إجراءات أمنية لحماية الرئيس. ويعجب المرء عن خوف الرئيس من خطر يأتيه من رؤساء البعثات الدبلوماسية !!

وعلى كل حال، فقد كان الرئيس صدام حسين مهووسًا بأمنه الشخصي إلى درجة خرافية. ولم يكن الرجل، كما كنا نسمع يقضي ليلتين متتابعتين في منزل أو مقر واحد. ولعله قد قضى سنوات عديدة وهو في ذلك الحال من القلق والتوجس، وفي الواقع لم يكن ذلك سوي تعبير عن شعوره الدائم بالخطر، لأنه كان يعلم، قبل غيره أن هناك الكثيرين من العراقيين الذين لديهم ثارات ضده، هذا علاوة على توجسه من متابعات المخابرات الأجنبية له، إذا ما قررت التخلص منه في أي وقت من الأوقات. ربما أيضًا أن الرئيس صدام حسين لم يكن يقدر كثيرًا مسألة الصلة بالعالم الخارجي، ومن ذلك التعامل المباشر مع السفراء في بغداد ما دام هو محاصر في العراق ومحظور عليه الخروج من بلده. وفي تقديري أن قلة معرفة صدام حسين بالعالم الخارجي، كانت هي من أسباب قصور فهمه لتأثير ذلك العالم على الدول والحكومات والأفراد. والمعروف أن الرجل لم يغادر العراق طوال حياته، سوى أنه سافر إلى سوريا ومصر وفرنسا، وباستثناء الفترة التي قضاها في القاهرة، لم تتح له الفرصة للاحتكاك بمجتمعات أو ثقافات أو تنظيمات أخري تفتح ذهنه تجاه البعد الدولي في تكوين متطلبات هامة للحكم والقيادة.

نزلنا من فوق المنصة الرئيسية، واصطحبنا موظفو المراسم إلى الطابق الأسفل، وهناك قدمونا واحدًا تلو الآخر للرئيس صدام حسين لمصافحته، وأخذ صورة لكل منا معه. كان الرئيس صدام حسين يرتدي زيًا عسكريًا ويمتشق مسدسه المعلق حول خاصرته، وهو يرسم على وجهه ابتسامة خفيفة، تنقصها الحرارة وتحيط بها المعاني الغامضة في شخصية ذلك الرجل الذي لم يكن لأحد من السفراء المصافحين له يومها أي فرصة سابقة لرؤيته عن قرب أو مصافحته. ومرة أخرى يبدو أن ذلك اللقاء لم يكن سوى مناسبة تم ترتيبها بعناية لتأكيد أن صدام حسين يتمتع بصحة جيدة، على خلاف ما تردد من شائعات عن إصابته بمرض خطير.

غادرنا ساحة العرض العسكري وما زال في أذهان الكثيرين منا ذلك السؤال الكبير عن مصير العراق والوضع يزداد تأزمًا والعراقيون يئنون من وطأة المعاناة

المتضاعفة عند شروق شمس كل يوم. خاصة وأن ثمة صراع على خلافة صدام حسين كان يدور فيها وراء الكواليس بين ابنه قصي الذي كان قد صعد إلى قمة الجهاز الأمني بجناحيه العسكري والمدني، وابنه عدي الذي كان يشرف على الكثير من النشاط الرياضي والإعلامي . ونظرًا لما كان للابن عدي من إعاقة جسدية من جراء الهجوم المسلح عليه في بغداد في ديسمبر عام 1996، فقد تم استبعاده عمليًا من احتمال خلافته لوالده،ولكن عدي لم يستسلم لذلك وهو ما فتئ، رغم إعاقته يتطلع لخلافة والده . والغريب في كل هذا أن صدام حسين وأفراد عائلته والمحيطين به من قيادات حزب البعث العراقي لم يكونوا يدركون أن النظام برمته متجه نحو الهاوية، لأسباب موضوعية تعتمل في داخل العراق وخارجه، لأنّ الواضح للعيان أن مسألة استحالة استمرار النظام القائم في العراق قد تجسدت في مظاهر كثيرة لا تخطئها العين. وكانت الأخبار تتواتر في الوسط الدبلوماسي همسًا في بغداد وقتها، أن ثمة عرض قد تقدم به رئيس دولة الإمارات العربية، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، لكي يخرج صدام حسين من العراق للإقامة في الإمارات أو قطر ويتولى ابنه قصي زمام الأمور ويعلن تشكيل حكومة انتقالية لإجراء انتخابات عامة إثر ذلك . وكان ما تتناقله الأوساط الدبلوماسية في بغداد في هذا الصدد، يشير إلى ترتيب من وراء ستار مع الولايات المتحدة، بغرض إنهاء نظام صدام حسين. لكن الرجل رفض ذلك العرض، كما سمعنا، وفي تقديري أن رفضه ذلك كان قد صادف هوى لدى العناصر المتشددة في الإدارة الأمريكية وجماعات الضغط اليمينية، لأنها كانت تبيت النية لإنهاء نظام صدام حسين بطريقة أخري تكفل للولايات المتحدة السيطرة على نفط العراق بصورة درامية وفورية وإدخال العراق في ارتباط وثيق معها وإعادة ترتيب الأمور فيه على النحو الذي حدث بغزوها للعراق فيما بعد.

الفنان عادل إمام في بغداد:

درجت منظمات الأمم المتحدة على اختيار شخصيات فنية أو أدبية أو رياضية أو ثقافية، وتسميتها "سفراء النوايا الحسنة" بهدف الترويج للمبادئ الإنسانية

السامية على مستوى العالم وخدمة أهداف تلك المنظمات في تبصير الرأي العام بما تقوم به من أعمال من أجل الإنسانية. وفي هذا السياق، فقد اختارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بعض الشخصيات كسفراء للنوايا الحسنة، ومنهم فنانة السينما العالمية أنجلينا جولي، والفنان السينمائي والمسرحي المرموق عادل إمام.وقد تم اختيار الفنان المصري عادل إمام سفيرًا للنوايا الحسنة في عام 2000، باعتباره فنانًا مرموقًا وله جماهير وشعبية واسعة تقدر أعماله الفنية السينمائية والمسرحية على امتداد أكثر من أربعين عامًا، حوت أكثر من مائة فيلم سينمائي، وعشرات الأعمال المسرحية ذات الطابع الكوميدي والسياسي والاجتماعي. ومن الواضح أن اختيار الفنان عادل إمام لهذه المهمة التشريفية، كان الغرض منه نشر التوعية بقضايا اللاجئين في المنطقة العربية، وتسليط الضوء على معاناتهم ومشاكلهم، وتعبئة الرأي العام والدول العربية المانحة في اتجاه مساعدة هؤلاء اللاجئين، والعمل على إيجاد حلول دائمة لقضيتهم.

في نهاية ربيع عام 2000، أخطرتني رئاسة المفوضية في جنيف، والمكتب الإقليمي في القاهرة أن الفنان عادل إمام سيزور العراق ضمن مهمة فنية لعرض مسرحي وكونه سفيرًا للنوايا الحسنة، فقد طلبوا مني أن أهتم به من زاوية إبراز الجانب الخاص بصلته بالمفوضية. وفي تلك الأيام، كان الحصار على العراق في أوجه وقمته، والشعب العراقي يعاني من الكثير من الإحباط واليأس في ظل تلك الأوضاع المؤسفة. وفوق ذلك، كانت تصورات العراقيين للمستقبل ملبدة بالغيوم والضباب الكثيف، وتغلب على أفكارهم وتحليلاتهم نظرة تشاؤمية فيها الخشية من أحداث قادمة، لا يدركون تفاصيلها ولكنهم يستشعرون فداحتها وقسوتها.

وصل الفنان عادل إمام إلى بغداد ومعه رهط من الفنانين أعضاء فرقته المسرحية وعدد من الصحافيين المصريين، منهم الإعلامي المرموق محمود سعد. وأقاموا في فندق الرشيد وهو فندق كبير، كان من أفخم فنادق بغداد قبل الحصار المفروض على العراق، ولكنه كغيره من مرافق المدينة، بدا عليه التدهور من جراء

انعدام الصيانة وتراجع الإمكانات وضعف الإدارة. وقد اشتهر فندق الرشيد بتلك اللوحة المرسومة على مدخله لوجه الرئيس جورج بوش الأب، بحيث أن كل داخل للفندق لا بد أن يطأ على وجه الرئيس بوش بقدميه الاثنين! وتلك لوحة رسمتها الفنانة التشكيلية العراقية الراحلة ليلى العطار، والتي لقيت حتفها ومعها زوجها وابنتها في دارها ببغداد في شهر يونيو عام 1993 من جراء قذف صاروخي لمنزلها في حي المنصور، ولم يبق من ذلك البيت سوى كومة من مواد البناء والركام بعد ذلك القصف. وعندما سكنت في حي المنصور كانت دار ليلي العطار المحطمة على مرمى حجر من الدار التي استأجرتها وأقمت فيها مع عائلتي. وكان أهل بغداد يعلمون جيدًا أن الصاروخ الذي أودى بحياة ليلى العطار كان أمريكيًا، انتقامًا منها على رسم تلك اللوحة لرأس الرئيس جورج بوش الأب ليطأ الناس عليها بأقدامهم . وظلت تلك اللوحة في مدخل بهو الفندق، حتى دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في أبريل عام 2003 وقاموا بإزالتها.

نعود للفنان عادل إمام، ورحلته التي أثارت اهتمامًا كبيرًا لدى الجمهور البغدادي ولعل ذلك الاهتمام كان منطقيًا ومفهومًا نسبة لمكانة الفنان عادل إمام من ناحية ونسبة لما استشعره ذلك الجمهور من حدث يربطه بالعالم الخارجي في ظل جو معبأ بالإحباط واليأس. وكان الكثيرون منهم يترددون على الفندق لرؤية الفنان عادل إمام وربما أخذ صور معه في بهو الفندق، ولم يخف عادل إمام سعادته بلقاء جمهوره في بغداد . وقدم عروضًا على المسرح الوطني لمسرحيته الشهيرة "بودي جارد"وكان الحضور كبيرًا وملفتًا للأنظار. كما أن عادل إمام حاول وبشكل ظاهر أن يوجه رسالة من زيارته تلك لبغداد بأنه يقف مع الشعب العراقي في محنته، ويرفض الحصار عليه، وبرغم الصعاب والعقبات فإنه وفد إلى بغداد ليساهم في رفض الحصار على الشعب العراقي بفنه .

بحكم مسئوليتي عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فقد ذهبت للقاء الفنان عادل إمام بفندق الرشيد وجلسنا في كافيتيرا الفندق، ومعنا

الإعلامي محمود سعد، وتحدثنا كثيرًا عن أوضاع العراق في ظل الحصار المضروب عليه، وأحوال الناس . وبالطبع فقد كان الحديث بصوت خافت وفيه الكثير من التحفظ، لما يعرفه عادل إمام وما أعرفه أنا من عيون نراها وأخرى لا نراها تتابع ما نقول، كما هو الحال في أيام الرئيس صدام حسين، في مثل هذه المواقف والزيارات. ومما سهل لقائي بالفنان عادل إمام أنني كنت على معرفة به قبل ذلك، وله صلة بأهل لي، وعلى رأسهم عديلي الفنان التشكيلي الراحل حسن حاكم الذي كان من أبرع مؤسسي مدرسة الرسم الكاريكاتيري في مصر. وكذلك زوجته الراحلة الأديبة زينب كردي، وهي شخصية عرفتها أوساط الفن والثقافة في مصر، كسودانية تجسد معاني روابط مصر والسودان . كما أن عادل إمام كان قد دعاني في القاهرة، مع أسرتي لمشاهدة مسرحيته "بودي جارد" في مسرحه بالهرم، وهيأ لنا معاونوه لقاءً معه وراء الكواليس، بعد انتهاء العرض، حييناه فيه وسمعنا بعضًا من قفشاته التي لا ينضب لها معين.

رتبنا أيضًا زيارة للفنان عادل إمام لمكتبنا بمنطقة المسبح في بغداد ودعونا لذلك بعض وسائل الإعلام العراقية، وكانت الزيارة مناسبة جميلة التقى فيها الضيف الكريم بالموظفين في مكتب المفوضية. وكان عادل إمام كعادته يداعب الكل بطرفة هنا ومزحة هناك وساد المكتب جو من المرح والترحاب المفعم بالمودة والتقدير لذلك الفنان الكبير وسفير النوايا الحسنة للمنظمة، والذي ما فتئ يذكر الناس بأوضاع اللاجئين في المنطقة العربية، وضرورة إيجاد الحلول الناجعة لمشاكلهم، سواء كانوا من الصومال أو السودان أو العراق أو غيرها من بلدان المنطقة.

قبل أن أختم حديثي عن الفنان عادل إمام، لا بد أن أذكر ما تعرض له هذا الفنان ذو القامة الفنية السامقة، والباع الطويل في مسيرة الإبداع الفني في مصر والعالم العربي من هجوم من بعض الدوائر المتطرفة في مصر في الآونة الأخيرة (عام 2012). خاصة ما رفعه أحد المحامين من قضايا تتحدث عن "إساءة للأديان السماوية" مارسها هذا الفنان في بعض أعماله السينمائية والمسرحية. وفي

تقديري أن مثل هذه المحاولات للنيل من هذا الفنان، لا تمثل الشارع المصري ولا تمثل فكر أهل الفن والثقافة في مصر، لأنها بمثابة سباحة ضد تيار الإبداع ومحاولة يائسة لمصادرة وسائل التعبير الفني . والدليل على ذلك، أن مشاهدة أفلام ومسرحيات هذا الفنان ظلت في القمة، ووقوف أهل الفن والإبداع والمثقفين وأهل الفكر المستنير إلى جانبه ظل مستمرًا، وتلك هي المعايير الأهم في تقييم الأعمال الفنية .

لماذا كل هذا في حق العراق؟

العراق بلد له موقعه الهام في التاريخ والجغرافيا والسياسة والثقافة والحضارة الإنسانية، ولم يغب ذلك أبدًا عن ذهني طوال فترة عملي فيه. ولذلك كان لا بد للمرء أن يفهم ويدرك أن بلدًا كهذا لن يستطيع العيش خارج إطار الاهتمام الإقليمي والدولي، في كل العصور. لذلك فإن الوضع الإستراتيجي للعراق هو في حد ذاته يشكل معادلة مزدوجة، تجلب لذلك البلد النعم مثلما تجلب له النقم في ذات الوقت. وخاصة بعد أن أصبح العراق يتمتع بذلك الاحتياطي الضخم من النفط في أراضيه، ودخوله في صراع داخلي بين سكانه من العرب والأكراد لفترة طويلة . كذلك ما تبنته حكوماته، لوقت غير قصير، من مواقف تتحدث عن منظور إقليمي وعربي شامل، وتطرح أفكارًا تتعدي حدود العراق، وتسبب الكثير من القلق لدولة كإسرائيل، ولقوة عظمى مثل الولايات المتحدة التي تريد أن تحجم أدوار البلدان في المنطقة بما لا يتعارض مع مصالحها الإستراتيجية في السيطرة على مصادر النفط والاحتفاظ بميزات استراتيجية مستمرة في هذه المنطقة الهامة. وفوق هذا يأتي الصراع المستتر والظاهر مع إيران، وهو صراع ما فتئ مشتعلًا بدرجات متفاوتة منذ فجر الإسلام، برغم سيادة العقيدة الدينية الواحدة. وهو صراع تلون بالمصالح الاقتصادية ونظريات الهيمنة، وببعض التجاذب الطائفي بين أهل السنة وأهل الشيعة، ثم دخل إطار الصراع بين الدولة المدنية العلمانية والدولة الدينية المستندة إلى ما يسمى بولاية الفقيه. كل ذلك،

وغير ذلك، حمله أهل العراق على كاهلهم، بما في ذلك طموحات وشطحات أقدم عليها قادتهم، خاصة في عهد الرئيس صدام حسين، الذي وقع في شراك الحبكة الإستراتيجية الدولية، سواء بوعي أو غير وعي، وورط بلاده في دوامة مستمرة، تجد ما يؤجج نيرانها في كل تلك العناصر سابقة الذكر .

لذلك كله، فإني أرى شريطًا مستمرًا من الصراعات داخل العراق وحوله، كانت أحدث ما رأينا من حلقاته الدرامية، عملية الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. وإذا ما توقفنا عند ذلك الحدث الضخم الذي زلزل المنطقة العربية، نجد فيه تصديق لقدر العراق العاصف هذا. فقد عزمت الإدارة الأمريكية على تنفيذ غزوها للعراق، والذي، كما أسلفنا كان أمرًا مبيتًا سواء حدث تحت مظلة الأمم المتحدة أو حدث بشكل انفرادي. وكان واضحا أن اليمين الأمريكي المتطرف، قد دفع بقوة هائلة في ذلك الاتجاه، كما أن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل على الساحة الأمريكية، كانت هي الأخرى تعمل من وراء ستار لتحقيق ذات الهدف.

دقت طبول الحرب بشدة في أواخر عام 2002، وسعت الولايات المتحدة لتهيئة الجو وهي تجر معها المملكة المتحدة، في ظل قيادة رئيس الوزراء توني بلير الذي أبدي تبعية محيرة ومطلقة لخط جورج بوش الابن رئيس الولايات المتحدة. غير أن الكثير من التحليلات ترجح أنْ توني بلير كان يعلم أن الولايات المتحدة مقدمة على غزو العراق في كل حال، وأنه رأى أن الغنائم الاقتصادية والإستراتيجية التي ستأتي بعد الغزو، تفرض عليه أن يكون شريكًا في الغزو.

في فبراير من عام 2003 كنت في زيارة خاصة لواشنطن تتعلق ببعض الأمور العائلية، وقد هالني ما رأيت من حملة مهولة انتظمت وسائل الإعلام الأمريكية، وما شاهدته من خطاب تعبوي مشحون بروح الحرب تجاه العراق . ولم يكن من الممكن في تلك الأيام أن يتحدث أحد بصوت مخالف، أو بصوت يطالب بالتريث ووقف الاندفاع نحو غزو العراق. وقد ذكرني ذلك بنظم الدعاية في النظم غير الديمقراطية إلى حد بعيد. وبالطبع كان من المستحيل وقف ذلك التيار الجارف

الذي كان يكتسح كل شيء أمامه، وبدا لي وقتها أن الولايات المتحدة برهنت على أنها تطبق مبدأ حماقة القوة بغض النظر عن النتائج التي ستترتب على غزو العراق.

وفي يوم من أيام زيارتي تلك كنت أتناول طعام الغذاء مع بعض الأصدقاء الأمريكيين ومنهم من كان يعمل في وزارة الخارجية الأمريكية. وعندها سألوني عن رأيي فيما يجري من استعدادات لغزو العراق، حسبما هو واضح في وسائل الإعلام الأمريكية وتصريحات قيادات الإدارة الأمريكية. ووقتها قلت لهم أن مبررات أسلحة الدمار الشامل، وادعاءات تحالف النظام العراقي مع القاعدة، هي مبررات تخضع للجدل لعدم وجود أدلة عليها. وأن غزو العراق هو بمثابة خطأ يراد به إصلاح خطأ آخر. وسيكون العراق بعد غزوه عصيًا على السيطرة الأمريكية وسيخلق ذلك فراغًا استراتيجيًا في المنطقة لصالح النفوذ الإيراني والذي هو ليس بالضرورة من المطلوبات الأمريكية من عملية الغزو.

على كل حال، حدث الغزو، وحتى خروج معظم القوات الأمريكية في نهاية عام 2011 بعد قضاء ثمانية أعوام في العراق، كانت الحصيلة مفزعة ومؤسفة بكل المقاييس. فقد بلغ عدد القتلى من العراقيين منذ بداية الغزو في عام 2003 وعام 2006 حوالي سبعمائة ألف شخصًا، وعشرات الآلاف من الجرحى. كما أن حوالي مليون ونصف عراقي أصبحوا نازحين داخل بلادهم وما لا يقل عن مليوني عراقي أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة. أما في الجانب الأمريكي فقد بلغ عدد القتلى من الجنود الأمريكيين ما يزيد على أربعة آلاف قتيلًا، وعدد الجرحى حوالي اثنين وثلاثين ألف جريحًا. ويضاف إلى ذلك التدمير والخسائر الاقتصادية العراقية التي لم تحصر بشكل يدل على إحصاءات يمكن الركون إليها. كما تقدر بعض المصادر أن الولايات المتحدة قد تكبدت نفقات مباشرة وغير مباشرة تصل إلى حوالي اثنين تريليون دولار (التريليون يساوي ألف مليار) !!

والمرء لا بد أن يطرح السؤال الذي ورد في مستهل هذا الجزء من الكتاب، ألا وهو لماذا كل هذا في حق العراق؟

حواراتي مع الكثير من الأصدقاء العراقيين، كانت تتعرض لهذا السؤال، وكما سبق لي أن نوهت فإن الكثير من عوامل الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد تلعب دورها في كل ذلك. وعليه فإن كل حركة عنيفة في التركيبة الداخلية للعراق لها امتداداتها وتأثيرها على التركيبة الإقليمية للمنطقة المحيطة به. وعلى سبيل المثال، فإن الغزو الأمريكي قد أحدث خلخلة عنيفة في الجسد السياسي للعراق، وفي نفس الوقت امتدت هذه الخلخلة لتفتح مجالا للنفوذ الإيراني ليعبر غربًا نحو العراق .وهذا النفوذ الزاحف، ليس بموجة سطحية عابرة، ولكن في تقديري أنه ستكون له مضاعفات على دول الخليج وربما فيما وراء ذلك. وأصل المسألة هنا أن أنظمة الحكم في إيران سواء كانت دينية أم علمانية، ملكية أم جمهورية، فهي تفكر من منطلق استراتيجي لا ينفصم عن مبادئ وقواعد إمبراطورية فارس !! بينما الدول العربية المحيطة بإيران ما زالت تري أنفسها كوحدات تفتقر إلى المنظور الإستراتيجي الشامل للأمور. ولعل في محاولات مجلس التعاون الخليجي في منتصف عام 2012 ليعبر بكيانه من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، في إطار الدعوة التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، لعل في ذلك رغبة للتحرك في اتجاه الكيان الأكبر، لكن هناك الكثير من العقبات التي تعترض سبيل هذا التحرك .

ولفت نظري أن الأكاديمي والسياسي الأمريكي المخضرم هينري كيسنجر، نشر مقالًا في صحيفة "واشنطن بوست" في يونيو عام 2012، في ضوء التطورات التي شهدتها سوريا، والجدل الذي دار حول إمكانية وجدوي التدخل الدولي لإنهاء الأزمة السورية، ربما على غرار النموذج الليبي أو على غرار النموذج اليمني. وتحدث كيسنجر عن موضوع الخلخلة الإستراتيجية التي أشرنا إليها أعلاه، في حالات التدخل بالقوة لإنهاء أزمة مثل الأزمة السورية من منظور خوفه على انهيار الترتيبات التي نشأت بعد اتفاقية ويستفاليا لعام 1648 . وأصبح العالم بموجبها يقوم على ترتيب الدولة ذات السيادة، وأشار إلى أن التدخلات التي تحدث في إطار التدخل الإنساني قد تعني انهيار نظام ويستفاليا، وقد يؤدي الأمر

إلى الفوضى الدولية(*). وما أتي به كيسنجر في مقاله الشهير هذا،لم يكن في تقديري سوي محاولة للعودة بالتاريخ إلى الوراء، لأن التدخلات حدثت منذ أكثر من عقد من الزمان في إفريقيا وأوروبا وآسيا، وستستمر هذه التدخلات، وأن كانت انتقائية تتلاءم مع مصالح القوى التي تدفع إلى تلك التدخلات وتتحمل نفقاتها البشرية والمادية الباهظة. وذلك ما ذهبت إليه في مقال لي كتبته ونشرته صحيفة Arab News التي تصدر في المملكة العــربية السعودية، تعليقًا على مقال هينري كيسنجر(**).

وفي تقديري ومن خلال حواراتي مع عدد من العراقيين، فإن ما لقيه ويلقاه العراق من زلازل سياسية يمكن أن يفهم في إطار بعض الحقائق والمشاهد، يرجح أن تتمحور حول الأطروحات التالية:

1. يشكل احتياطى النفط العراقي مخزونًا استراتيجيًا لا غنى للدول الصناعية الكبري عنه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وهو مصدر لا يمكن تجاهله في معادلة الصراع حول العراق، ليس من ناحية دور النفط كمصدر للطاقة، ولكن أيضًا لدوره في خلق سوق هائلة تستورد المعدات العسكرية والسلع الصناعية والتكنولوجيا من البلدان الصناعية. والمشكلة هنا أن العراق ظل تحت نظم حكم ليست مستقرة ومتعاونة بالمفهوم الإستراتيجي الغربي، وضاعت على تلك الدول العديد من الفرص، ووصل بها الأمر إلى اتخاذ قرار بإحداث هزة عنيفة تقضي على السلطة في العراق بما يفتح المجال أمام وضع يتسم بشيء من الانسجام، ولو نسبيًا، مع أهداف تلك الدول. وهي تعلم أن نظام صدام حسين الذي أطاحت به عنوة واقتدارًا لم يكن بعيدًا عن ميكيافيللية في الممارسة السياسية، لكنه كان نظامًا قد فقد مؤهلات بقائه بكل المقاييس!!

(*) صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 2 يونيو 2012.

(**)صحيفة أراب نيوز بتاريخ 11 يونيو2012.

2. بدأ العراق، عقب الحرب العراقية الإيرانية، يستشعر قوة عسكرية ونجم عنها التهديد المباشر لجيرانه في منطقة الخليج. وتصورت القيادة العراقية أنها تستطيع قلب موازين القوى في المنطقة، وهي تتجه جنوبًا وغربًا في العمق العربي هذه المرة، بهدف خلق وضع استراتيجي جديد تهيمن السلطة العراقية من خلاله على الأوضاع في المنطقة العربية بأسرها، وتشكل بديلًا لمصر كقاطرة للنظام العربي . غير أن القيادة العراقية البعثية، لم تكن تدرك أن القوي الكبري في العالم، وترتيباتها التي لا يمكن أن تقبل توجهات السلطة العراقية، وهكذا كان رد الفعل قويًا عندما غزا العراق دولة الكويت في عام 1989 واحتلتها قواته، وتجرع هزيمة قاسية وخرج منها محطم العزيمة والحيلة. كان ذلك بمثابة درس للتحجيم الإستراتيجي، ولكنه كان باهظ التكلفة للعراق، بسبب حماقة سياسية وعسكرية كبرى ارتكبها نظام الرئيس صدام حسين، وورط فيها الشعب العراقي الذي ظل يدفع ثمن تلك الحماقة الصدامية لزمن طويل. ويحضرني هنا، أن لويس بول بريمر الذي تولي مهمة الحاكم المطلق للعراق، إثر الغزو الأمريكي (كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يده) في عام 2003، كان أول ما اتخذه من قرارات يتعلق بحل الجيش العراقي وتسريحه تمامًا، وهو قرار انتقده فيه الكثيرون بما فيهم بعض زملائه في الإدارة الأمريكية. لكن بريمر كان يريد أن يقطع الصلة تمامًا بين جيش العراق في الماضي وجيش العراق في المستقبل، ويقطع خيوط العقيدة العسكرية العراقية بما يمكن الولايات المتحدة من بناء جيش جديد لا صلة له بالماضي في كل الأحوال.

3. في ظل تغلغل فكر حزب البعث في العراق لعقود طويلة،وبغض النظر عن الممارسات المخالفة لذلك الفكر في معظم فترة حكم صدام حسين، فقد تجذر في الفكر السياسي العراقي الكثير من معاني إحياء النهضة العربية، ومعاني رفض الهيمنة الاستعمارية، ومعاني الاعتزاز بالتراث الفكري العربي. ولذلك فقد نشأ أكثر من جيل من العراقيين، وهم يرفضون الفكر

المشبع بالدونية في مواجهة الفكر والممارسات السياسية الغربية. وفي كل الأحوال، لم يبق من مثل ذلك التفكير الشيء الذي يذكر، بعد وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وتراجع الفكر القومي في المنطقة لأسباب عديدة. وهنا كانت الضربة القاضية التي حاولت الولايات المتحدة تسديدها لمثل هذا الفكر، وهي مسنودة بقوة بالنفوذ الصهيوني والإسرائيلي للقيام بتلك المهمة. وكلنا يعلم أن نظام صدام حسين لم يكن مؤهلًا للقيام بدور قومي، نسبة لممارساته القمعية واللاقومية الكثيرة، لكن الولايات المتحدة ظلت تصوره وكأنه بعبع متأهب للتحرك في اتجاه الفكر القومي في أي وقت من الأوقات وذلك ضمن استراتيجية تبرير الغزو العسكري للعراق. وهنا جاء ما سمي "قانون اجتثاث البعث" وهو القانون الذي رمى إلى تصفية كل ما له علاقة بحزب البعث. والمهم أن نفهم هنا أن المستهدف كان حزب البعث ولم يكن نظام صدام حسين الذي حشدت الجيوش للإطاحة به. وفي حديث لي مع بعض المؤمنين بفكر البعث، والمعارضين لنظام صدام حسين، فإنهم ظلوا يؤكدون على أن الإدارة الأمريكية، لم تخط تلك الخطوة على سبيل الصدفة أو الفعل الآني، ولكنها ضمن الأجندة المدروسة والجاهزة عند وضع خطة غزو العراق. فالهدف هنا هو ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، كما يقولون، والقضاء على حزب البعث، حتى وإن كان في صورته وأفكاره التي جنى عليها صدام حسين بممارساته المرفوضة من قبل الكثيرين من البعثيين. والخلاصة في هذا هو العمل على القضاء على عقلية سياسية تفكر بطريقة قومية . غير أن ذلك المسعى، كما يعلمنا التاريخ لا يمكن أن ينجح على المدي الطويل، لأن قمع الأفكار بقوة السلطة ليس بقادر على محو تلك الأفكار، وإن نجح في حجبها وقمعها إلى حين.

4. عرف العراق بأنه نجح في العقود الخمس الماضية، في تكوين قاعدة قوية من الموارد البشرية المدربة في المهن المحورية للنهوض مثل الهندسة والطب

والعلوم والتكنولوجيا الحديثة والاقتصاد والبحوث الاجتماعية، واحتلت الجامعات العراقية مكانًا أكاديميًا مرموقًا في تأهيل الكوادر البحثية والأكاديمية في المجالات المختلفة . كما أن العراق نجح في تكوين كوادر مؤهلة في مجالات الفيزياء وعلوم الذرة وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني. كل ذلك لفت الأنظار في دوائر دولية لها مصلحة في تعطيل ذلك التطور في الموارد البشرية، وكان واضحًا أن خطة الغزو للعراق قد سبقها سعي حثيث لتفريغ العراق من الكوادر البشرية المؤهلة في قطاعات حساسة، وشمل ذلك برامج للترغيب بالسفر للخارج وعدم العودة للعراق، وبرامج للترهيب ، بل حملت التقارير أعمالًا للتصفية الجسدية قامت بها بعض أجهزة المخابرات الأجنبية ضد علماء عراقيين. ويذهب الكثير ممن ناقشتهم في هذا الأمر، أن إسرائيل تقف بصلابة وراء تعويق برامج التنمية البشرية في العراق، نسبة لأنها تشكل عنصرًا هامًا في مواجهة إسرائيل سلمًا أو حربًا، وأن العراق ليس هو بدولة نفطية فقط، ولكنه بتوافر موارده البشرية يمثل تحديًا مستقبليًا لنفوذ إسرائيل في المنطقة.ولعل في ذلك ما يفسر الغارة الإسرائيلية التي دمرت المفاعل النووي العراقي في عام 1981 .

تلك بعض الأفكار لعلها تجيب ولو جزئيًا على ما طرحناه من سؤال حول تتابع الأحداث الجسام على الخارطة السياسية العراقية.ولعل تأملاتي وحواراتي مع الأصدقاء العراقيين تشفع لي في مثل هذه الاجتهادات، وأنا بعد مغادرتي للعراق ظللت أتابع ما يجري على أرضه باهتمام شديد.وتلك المتابعات لم تكن مسألة عاطفية تربطني ببلد عشت فيه ما يزيد على الأربع سنوات، ولكنها أيضًا مسألة موضوعية تحتم على أن أمزج بين تجربتي في العراق وبين تجاربي في بلاد أخري عشت وعملت فيها، وكل ذلك يشكل ذخيرة غنية من الخبرة، ويعينني على فهم الكثير من الأحداث والتفكير في مآلاتها بشكل يقترب إلى الموضوعية بقدر الإمكان.

وأقول للقارئ الكريم، إذا أردت أن تعرف المزيد عن الوضع المركزي للعراق

في الخارطة العربية والإقليمية، فما عليك إلا أن تحاول حصر الكتب والدراسات والمقالات والمؤتمرات التي تختص بالعراق خلال العقد الأخير، على سبيل المثال لا الحصر. وستجد أن مهمة كهذه تقع ضمن المستحيلات، وبرغم ذلك فمازالت هناك الكثير من الأسئلة حول العراق تنتظر البحث والإجابة. ومما يذكر هنا أيضًا ما درج عليه الساسة الأمريكيون من كتابة مذكراتهم وانطباعاتهم عن الفترات التي قضوها في سدة الحكم والسلطة. وبنظرة سريعة، نرى معظمهم قد أفرد للعراق صفحات كثيرة في كتاباتهم، ولعل بعضهم، إن لم يكن كلهم، قد أرادوا أن يكتبوا التاريخ من وجهة نظرهم، أو تبرئة أنفسهم بأنفسهم من اتهامات عديدة وانتقادات كثيرة أحاطت بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق. وقد فعل ذلك الرئيس جورج بوش الابن، ونائبه ديك تشيني، ومستشارته لشئون الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية فيما بعد كونداليزا رايس، ووزير الخارجية كولين باول ووزير الدفاع إبان الغزو للعراق دونالد رمسفيلد، والحاكم المطلق السلطات في العراق إثر الغزو بول بريمر، وغيرهم آخرون.

مغادرتي للعراق بعد انقضاء مهمتي :

كان ذلك في صباح باكر في منتصف مارس من عام 2001، بعد قضاء ما يزيد على الأربع سنوات في العراق، حيث غادرت بغداد بالسيارة متوجها إلى العاصمة الأردنية عمان، في رحلة تستغرق ما لا يقل عن عشر ساعات، وهي رحلة خبرناها عشرات المرات. الصباح صحو، وتحركنا والكثير يدور في خاطري، وعجلات السيارة تنهب الأرض نهبًا، ولعلها هي الأخرى تعلم أنني سأودعها بعد هذه الرحلة، وأنا شخص يقدر كثيرًا العشرة حتى وإن كانت مع بعض ما يسمى بالجماد، لأنني أؤمن بالوحدة بين عناصر الكون حتى وإن لم ينطق بعضها بالكلمات ويتصرف مثلنا ونحن الذين خلقنا الله في أبدع صورة. ومثل تلك الرحلات، تكون مفعمة بالذكريات والخواطر والتأملات، والمرء لا يملك إلا أن

يعود بالذاكرة إلى الوراء وصور متلاحقة تتداعى إلى ذهني، ولا أستطيع الهروب منها لأنها كالسيل الجارف الذي يسيطر على كل مواقع التفكير ويحجب غيره من تصورات، وذلك كله من طبائع الأشياء، فلا غرو ولا غرابة.

بعد الخروج من بغداد بحوالي مائة وخمسين كيلومترا، عبرنا جسر نهر الفرات عند محافظة الأنبار، وعلى يسارنا مشارف مدينة الفلوجة، ودخلنا في طي الصحراء الواسعة الشاسعة. وهنا فقط، ولأسباب لا أعلمها شعرت بأنني مغادر للعراق. وربما، اكرر ربما كان ذلك بسبب الشعور بالدخول في الصحراء وتجاوز الحيز الجغرافي لبلاد ما بين النهرين، برغم أن المرء لم يغادر الحدود السياسية لجمهورية العراق .وعاد بي الذهن إلى مواقع كثيرة لها معاني ودلالات زرتها خلال إقامتي في العراق. ومن ذلك مدينة الكوفة وموقعها الذي قتل فيه رابع الخلفاء الراشدين الإمام على بن أبي طالب في فجر يوم مشئوم بواسطة الجاني عبد الرحمن بن ملجم في شهر رمضان من عام 40 للهجرة (661 ميلادي). ثم زيارتي لمشهد الإمام على في مدينة النجف، وأنا أعيد تساؤلات قديمة، لكنها متجددة تتعلق بالصراع السياسي والفتنة التي احتدمت بعد اغتيال الإمام على ولكن العراق وإيران ودول إسلامية كثيرة ما زالت تحمل أعباء ذلك الصراع حتى اليوم.

وتأملت أيضًا الصورة المأساوية البشعة التي انتهت بها حياة الحسين بن علي في كربلاء، وزيارتي لمشهد الحسين، وكيف أن أسلافنا من المسلمين مروا بتجارب مثل عملية الإبادة لأسرة الحسين في تلك الموقعة!! ثم ما قرأته في كتاب "الفتنة الكبري" للعلامة الدكتور طه حسين وأنا طالب في المدرسة الثانوية في مدينة الأبيض بغرب السودان، وكيف كان والدي - رحمه الله – يستمع في تأثر بالغ لما قرأته عليه من ذلك الكتاب في عصر يوم جمعة في منزلنا عن معركة كربلاء . وما روي عن الشاعر الفرزدق أنه قال للحسين والأخير في طريقه إلى مدينة الكوفة "قلوب الناس معك وسيوفهم مع بني أمية"، لكن ذلك لم يمنع الحسين من المواصلة. وكيف أن الجيش الأموي بقيادة عمر بن سعد بن أبي وقاص انتصر في

المعركة وانتهى أمر الحسين بتلك الصورة الدرامية بفصل رأسه عن جسده، وجعلوا خيولًا تسمى بخيل الأعوجي تسير على جسده في يوم الجمعة سنة إحدى وستين من الهجرة .!!

وطافت بذهني المعارك الكبرى في القادسية وزيارتي لموقع المدائن أو سلمان بك، جنوب شرق بغداد، وفيها بقايا إيوان كسرى حيث صمم فنانون كوريون شماليون لوحة مهولة عن تلك المعركة وكأن مشاهدها وخيلها وأفيالها وفرسانها يتحركون أمام المشاهد . أنا لا أدري ما حدث لتلك اللوحة الفريدة عن معركة القادسية التي دارت بين العرب والفرس بقيادة سعد بن أبي وقاص من ناحية وقيادة رستم فرخزاد من ناحية أخري، وانتصر فيها جيش المسلمين العرب على جيش الفرس في شهر شعبان من عام 15 للهجرة (636 ميلادي). وقلت لنفسي نحن في هذه المنطقة من العالم ما زلنا نرى آثار وأعباء تلك المعركة في العلاقات العربية الإيرانية، وكما خطر لي، ومما يؤيده الواقع، أن تلك المعركة لم تزل حاضرة في أذهان أحفاد رستم وأحفاد سعد بعد مرور حوالي أربعة عشر قرنا من الزمان وكانت أكبر شواهد ذلك قد تجلت في الحرب العراقية الإيرانية وفي مواجهات بين إيران وجيرانها إلى الجنوب والشرق فيما بعد !!

كنت طوال الطريق، أتبادل بين الفينة والأخرى الحديث وبعض المواقف الطريفة، مع سائق السيارة، ذلك الرجل العراقي الإنسان والمنضبط وصاحب المروءة الذي سعدت بعمله معي لأربع سنوات. ووصلنا إلى الحدود الأردنية وعبرناها وواصلنا الحديث وقد شعرت وقتها أن ذهني اتجه نحو ما ينتظرني من مهام ومواقف في المستقبل، ويبدو أن الصور عن ماضي تجربتي الثرة في العراق، قد أفسحت المجال لما يمكن أن أتطلع إليه في المستقبل .غير أن السائق أصر أن يعود بي إلى الماضي، وقال أنه يريد أن يحدثني عن موضوع خاص ولكن بعد وصولنا إلى العاصمة الأردنية عمان، وقلت له ما دام هذا اقتراحك فلا بأس من

ذلك، وواصلنا الرحلة . بعد وصولنا إلى مدينة عمان، دعوت السائق لنجلس في إحدى مقاهي عمان الجميلة، في منطقة أم أذينة، بالقرب من مقر إقامة أسرتي، حيث كانت زوجتي وأبنائي يقيمون ذلك العام وقبله في الأردن بسبب دواعي الالتحاق بالمدارس هناك. وبدأ حديثه بلطف ومودة شديدين قائلًا : "أنا أريدك أن تعفو عني يا أستاذ"... وهنا عبرت له عن دهشتي لحديثه، لأنني لم أر منه شيئًا يبرر ذلك طوال خدمته معي، وأنني أكن له كل التقدير والمودة. لكنه واصل حديثه بأن الأمر لا يا يتعلق به ولكنه يتعلق بالمخابرات العراقية، حيث تعرض لضغط هائل مارسوه عليه، طوال فترة عمله معي ليكتب لهم تقارير أسبوعية عن تحركاتي، مثلما هو الحال بالنسبة لكل كبار موظفي الأمم المتحدة في العراق!! والحق يقال أنني لم أندهش لما سمعته، وقلت له أننا كنا في محيط الأمم المتحدة نعلم أن المخابرات العراقية تبالغ كثيرًا في تتبع أخبارنا وتحركاتنا، وما دمنا لا نفعل شيئًا مخالفًا لمهمتنا فلم نكن نعبأ بما يقومون به.غير أن السائق أضحكني بمتابعة قوله بأنه عندما ضاق ذرعًا بملاحقة المخابرات له، توصل إلى تفاهم مع الشخص الذي كان يلاحقه بأن يقوم الأخير بكتابة التقرير الأسبوعي بنفسه ويقدمه لرؤسائه، ولكن كان ذلك التفاهم مقابل مبلغ شهري طلبه ذلك الموظف، والتزم به السائق. وقام السائق يومها بتنبيه ذلك الشخص ألا ينسى ويكتب في أحد تقاريره أن الأستاذ – يقصد شخصي – ذهب إلى السفارة الموريتانية لأن السفارة الموريتانية كانت قد أغلقت في بغداد ولم يعد لها من وجود بعد تبادل موريتانيا لعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل !! ضحكنا ملأ أفواهنا على ذلك، لأن السائق كان لا يريد أن يقوم الموظف بتوريطه من جراء تقديم معلومة مغلوطة قد تكشف التفاهم الذي تم بينهما وتسبب له ضررًا بالغًا . وعليه قلت للسائق ليس هناك ما يبرر أن يطلب العفو منى، فلم يكن هو بشخص سئ النية، وسأظل دائمًا أذكر له وفاءه وتفانيه في العمل واحترامه لنفسه ولغيره. وذهبنا إلى مقر إقامتي في عمان، وكان وداعًا باكيًا وفيه الكثير من التأثر بالعاطفة لشخص عاشرناه سنين عددًا وكان خير رفيق في طرق وعرة برغم أنها تبدو ممهدة !!

ذلك ما كان من أمر تجربتي المتواضعة والثرة في العراق. ويقيني أن الخلفية الهائلة من التراث والثقافة والحضارة التي يحملها العراق، لن تستسلم لسيناريوهات اليأس والتخلف والضياع التي ساقتها الكثير من الأحداث التي اكتنفت مسيرة العراق السياسية في ظل النظام الدولي الذي ساد في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ولعل هذا الحديث من جانبي، هو حديث على منوال " ما لا يقتلني يقويني" لأن الأمم تمر بالمحن والكبوات، ولكن قوتها للخروج من تلك المحن والكبوات– مهما طال الزمن – رهين بعمق مخزونها من التجارب الإنسانية والأصول الحضارية وما أكثر تلك التجارب والأصول في حالة العراق.

حركة مجاهدي خلق الإيرانية :

أتاحت لي تجربة عملي في العراق، مديرًا لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، التعرف عن قرب على أوضاع وتوجهات حركة مجاهدي خلق الإيرانية . وهذه الحركة لها امتدادات وعلاقات متشابكة، ليس فقط في محيطها الجغرافي لإيران وجيرانها، ولكن أيضًا، وبشكل ملموس، في كل من أوروبا والولايات المتحدة. وقد تيسر تعرفي على توجهات تلك الحركة من خلال وجود "معسكر أشرف" الذي استضافه نظام الرئيس العراقي صدام حسين في الأراضي العراقية . (يقع المعسكر في محافظة ديالي العراقية، وعلى بعد 60 كيلومترا شمال العاصمة بغداد). وقد ضم ذلك المعسكر عناصر ناشطة ومسلحة تابعة لحركة "مجاهدي خلق"، وكان بمثــابة كيان يمثل أحـــد مظاهــر الصراع العراقي الإيراني ، لأن النظام الإيراني ، اعتبره تجمعًا للمعارضة المسلحة الذي يأويه النظام العراقي، بينما اعتبره الأخير فرصة يمكن استغلالها دعائيًا، بل وفي بعض المرات، قتاليًا ضد النظام الإيراني. وفي كل الأحوال فقد كانت صلات نظام صدام حسين مع مجاهدي خلق تقع في حكم المثل القائل بأن "عدو عدوي صديقي" بينما هي بالنسبة لإيران تندرج تحت التصنيف المعاكس والقائل بأن "صديق عدوي ، هو بالضرورة، عدوي".!!

أنا لن أسهب في حديثي هنا عن حركة مجاهدي خلق، ولكنني سأعطي القارئ لمحة موجزة عنها، لأن حديثي سينصب في تجربتي، وفهمي لوضع وملابسات وجود "معسكر أشرف" بالعراق.

تأسست حركة مجاهدي خلق على أيدي بعض الطلاب الناشطين سياسيًا في إيران عام 1965 ، بوصفها حركة تتبني الكفاح المسلح مستندة إلى ما سمي وقتها " فلسفة إسلامية / ماركسية" تقف ضد شاه إيران والدول الغربية والإمبريالية . غير أنها بعد سقوط نظام الشاه في عام 1979 تحالفت مع حركة الخوميني، وما فتئ ذلك التحالف أن انهار ودخلت عناصر الحركة في قتال عنيف مع حرس الثورة الإيرانية، في عام 1981 ، واندفع ناشطوها نحو العراق حيث سمح لهم نظامها بالتمركز في أراضيه، وتبع ذلك انخراط الكثيرين من أعضاء الحركة

يقاتلون القوات الإيرانية ، وهم يقفون جنبًا إلى جنب مع القوات العراقية، إبان سنوات الحرب التي اندلعت بين البلدين.(1980-1988).وفي تطور لاحق، أعلنت الحركة في عام 2001 نبذها للعنف في كفاحها، وحددت هدفها المستمر في إسقاط النظام الإيراني الذي أقامه الإمام الخميني وأتباعه، بهدف إقامة نظام "ديمقراطي مدني لتحالف عريض"، وأصبحت هي أحد العناصر المتحالفة والمكونة لما أطلق عليه "المجلس القومي للمقاومة الإيرانية" .

لكن خلفية الحركة ، واتهامها من جانب الولايات المتحدة باشتراكها في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن في السفارة الأمريكية، عند اندلاع ثورة الإمام الخميني، ثم اتهامها بأنها شاركت نظام صدام حسين في معركته لقمع الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق عام 1991 (حرب تحرير الكويت)، ثم أيضًا اتهامها بمؤازرة صدام حسين في قتال قواته ضد الأكراد في شمال العراق. لكل هذا فقد صنفت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، حركة مجاهدي خلق بأنها "حرة إرهابية" ، الأمر الذي ضيق الخناق على الحركة في الساحة الدولية وأدخلها في معارك سياسية طويلة مع المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا للخروج من قائمة الحركات الإرهابية. (نجحت الحركة في إقناع المجلس الأوروبي برفعها من هذه القائمة في عام 2009، كما قامت الولايات المتحدة برفعها عن هذه القائمة في عام 2012. كما فعلت كندا نفس الشيء في عام 2012 أيضًا).

ذلك ما كان من أمر الحركة بشكل عام. أما الجزئية التي تعنينا في هذا الكتاب، فهي تتعلق بتجربة المؤلف مع معسكر أشرف في العراق. ولكي نضع تلك التجربة في إطارها الصحيح ، لا بد أن نسارع بالقول بأن ذلك المعسكر لم يكن معترفًا به كمعسكر للاجئين، من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وهو لم يكن ضمن المعسكرات التي تديرها المفوضية وتعترف بها، مثل ما هو الحال بالنسبة لمعسكر "الطاش" للاجئين الإيرانين الأكراد في محافظة الأنبار ، أو معسكر "مخمور" للاجئين الأكراد الأتراك في شمال محافظة الموصل ، أو مجموعات اللاجئين الإيرانيين المتفرقة مواقعهم حول مدينتي أربيل والسليمانية. وهكذا، لم تكن مسألة الحماية الدولية مطروحة بالنسبة لمعسكر

أشرف، الذي تديره الحكومة العراقية وحدها، ولا يسمح لموظفي المفوضية بالاقتراب منه، لأن ولايتها لم تكن مبسوطة على هذا المعسكر.

هنا قد يقول القارئ ، إذن كيف دخل معسكر أشرف ضمن معلومات مكتب المفوضية في بغداد، ما دامت لا تعترف به كمعسكر للاجئين ؟ والإجابة على ذلك تأتي من واقع الحال والتجربة. وتفسير ذلك أن حركة مجاهدي خلق ، كان لها كادر مشبع بالوعي السياسي ، ومدرك لتفاعلات الساحة الدولية بالنسبة لمصير بقاء عناصر الحركة في معسكر أشرف. وهكذا ، فقد كان لدى هذه العناصر الناشطة ، حرص شديد على زيارة مكتب المفوضية في بغداد، في فترات غير متباعدة. ويطلبون التحدث إلينا، وكانت تلك اللقاءات من المواقف الشاقة، لأن الطرفين يعلمان أن التزامات القانون الدولي تجاه اللاجئين لم يكن لها انطباق على وضع أتباع الحركة في المعسكر المذكور. وكممثل للأمم المتحدة، لم أكن في موقف أرفض فيه مقابلة الذين يطلبون التحدث إلينا، غير أننا كنا نحرص في بداية كل مقابلة أن نؤكد على حقيقة أنهم ليسوا بلاجئين تحت ولاية المفوضية ، وهم في وضعهم ذاك في معسكرهم. (يشكل حمل السلاح عنصرًا هامًا في قطع صلتهم بأي تعريف تشمله عناصر الشخص اللاجئ الذي تعني بحمايته مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين). وبرغم كل هذا ، ظل مندوبو المعسكر ذاك ، يرددون علينا شروحات مطولة لمواقفهم ضد النظام الإيراني (المفوضية لا تقف مع أو ضد مجموعة سياسية بعينها) ويتحدثون عن رفضهم للتصنيف الأمريكي والأوروبي لحركتهم بأنها إرهابية ، ويحاولون إعطاء انطباع الحريص على الظهور بمظهر الطامح إلى الحماية الدولية .

كنا في العراق، نسمع عن القبضة الحديدية التي تمارسها الحركة على أعضائها المقيمين في ذلك المعسكر، وكانت بعض الوسائط الإعلامية الغربية ، بل وحتى الإيرانية ، تتحدث بين الفينة والأخرى عن ، شيء من تلك الممارسات. غير أننا لم يكن لدينا من الوسيلة للتحقق من تلك التقارير، وقد ظل مندوبو الحركة والمتحدثون باسم قاطني معسكر أشرف ينكرون أية ممارسات قسرية أو فظة تجاه زملائهم فيه.

لا شك أن حركة مجاهدين خلق" بخبرتها الطويلة في العمل السياسي المعارض، وشبكتها الدولية المنتشرة في مراكز التأثير على صنع القرار في واشنطن وفي عدد من العواصم الأوروبية، قد مكنتها من خوض معركة سياسية كبرى من أجل حماية أعضائها في معسكر أشرف بالعراق.

ولا شك أيضًا أن العواصف التي هبت على أولئك النفر كانت مضنية ومرهقة وعاتية. فهم في أيام نظام صدام حسين، لا مفر لهم من التعامل مع الأحداث الدرامية التي أحاطت بذلك النظام في الداخل والخارج.

ومن مراقبتي لتطورات هذا الموضوع، فقد بدا لي واضحا أن حركة مجاهدي خلق، ظلت تصارع في جبهات عديدة ، لدرء الخطر عن أتباعها المتعرضين للمأزق الحرج في معسكر أشرف. ومن الشواهد على ذلك الجهد المستمر، منذ عام 2003، أنها نجحت في إقناع الأوروبيين لرفعها من قائمة الإرهاب .(ليس كلهم لأن البعض مازال لديه بعض التحفظات). كما أنها مارست ضغطًا سياسيًا متواصلًا في واشنطن أمام الكونقرس وأمام البيت الأبيض، في ذات الاتجاه. وقد شاهدت بنفسي ، في أكثر من مرة ، كيف أنهم يقفون باللافتات أمام البيت الأبيض الأمريكي والتي يطالبون فيها بتأمين الحماية الدولية، لقاطني معسكر أشرف، وكذلك أمام الكونجرس ، وأيضًا أمام المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في واشنطن . وجهدهم ذلك لم يقل في كثافته بوقفاتهم أمام مبني الأمم المتحدة في نيويورك.كما أن الوسائط الإعلامية ذات النفوذ والتأثير في الولايات المتحدة، ظلت تنشر التطورات المحيطة بمعركة حركة مجاهدي خلق حول معسكر أشرف. ويمكنني– على سبيل المثال – أن أشير إلى مقال تحليلي بمساحة ثلاثة أرباع الصفحة ، ورد في صحيفة "واشنطن بوست" متزامنًا مع إعلان التوصل لنوع من الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية لإتاحة الفرصة لخروج سلمي وطوعي للمقيمين بالمعسكر ، وانتقالهم لموقع مؤقت ، توطئة لقيام مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجين، بدورها لتحديد الحالات التي يعترف لها بصفة اللاجئ(*).

(*) بيان صادر عن رئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في جنيف، بتاريخ 27 ديسمبر 2011.

علاوة على ذلك ، نجحت حركة مجاهدي خلق ، في إقناع شخصيات أمريكية ، لها تأثيرها، بإرسال "خطاب مفتوح" بتوقيع أربعة عشر شخصية سياسية ، موجه للرئيس الأمريكي باراك أوباما ونشرته الصحف بتاريخ 16 أكتوبر عام 2011، يطالبون فيه الإدارة الأمريكية بتوفير الحماية لقاطني معسكر أشرف ولموظفي الأمم المتحدة الذين يراقبون أوضاعهم. وبنظرة سريعة، نجد أنه كان بين تلك الشخصيات ، وزير الأمن الوطني الأمريكي السابق ، جون ريدج، وعمدة نيويورك السابق رودلف جيولياني .

لا يستطيع المرء أن يقطع بما ستفضي عنه الأيام أو الشهور القادمة بالنسبة لمعضلة معسكر أشرف التي تمتد حبالها من العراق إلى إيران، وتتصل تطوراتها بمواقع بعيدة جغرافيًا، لكنها قريبة سياسيًا، في أوروبا وعبر المحيط الأطلنطي في الولايات المتحدة. وأنا لا أدري إن كان نفس كل المتعاملين مع هذه المعضلة سيظل طويلًا حتى الخروج من ذلك المأزق بما يحفظ مياه الوجوه، وبما لا يتجاوز التوقعات التي بناها الكثيرون على مخرج غير كارثي من ذلك المأزق. وأنا عندما أعود بذاكرتي المهنية إلى أيام عملي بالعراق، وبرغم أنني لم أكن- كما سبق توضيحه آنفًا- لم أكن مسئولًا عن ذلك المعسكر، لوقوعه خارج دائرة ولاية المنظمة التى كنت مديرًا لمكتبها بالعراق، إلا أنني لا أكف عن خواطر كانت تشغل ذهني عن حقيقة أساسية، وهي أن ذلك المعسكر ، سيظل رقمًا صعبًا في معادلات سياسية ، لا يمكن حلها ببساطة ويسر. لأن ظروف نشوئه، والعوامل السياسية المحيطة به في داخل العراق وخارجها، ظلت دائمًا في خضم بحر هائج ومضطرم ، بما لا يسمح للأطراف المعنية ، بمعالجة أمره فى شيءٍ من الموضوعية والهدوء!!!

فيما بعد فإن الحكومة العراقية التي أتت بعد الغزو الأمريكي للعراق، أشهرت عداءها لحركة مجاهدي خلق، وأعلنت أنها لن توفر الحماية لعناصرها التي ورثها العراق من نظام صدام حسين في معسكر أشرف ، وصنفتها لكونها مناصرة لنظام صدام حسين "ضد شعب العراق". وتزامن ذلك مع ضغط شديد من النظام في إيران، على الحكومة العراقية، التي يسيطر عليها عناصر لهم صلات قديمة مع النظام الإيراني بحكم الانتماء الطائفي تارة ، وبحكم اللجوء السياسي أيام نظام صدام حسين، تارة أخرى. وهنا لم يكن أمام القوات الأمريكية التي

دخلت العراق من مفر سور توفير نوع من الحماية لعناصر تلك الحركة في معسكر أشرف، برغم عدم قناعتها بذلك. وقد اعتبرت تلك الحماية من جانب "قوات التحالف" متلائمة مع اتفاقيات جنيف ، كما أنها لقيت توضيحًا من الأمين العام للأمم المتحدة ، فيما بعد، السيد بان كي مون ، بحق المقيمين في معسكر أشرف (حوالي أربعة آلاف شخص) في عدم التعرض للتشريد أو الإبعاد القسري إلى إيران. وبرغم ذلك جرى على لسان المتحدثين باسم الحركة الحديث عن بعض حالات التواطؤ بين الولايات المتحدة وحكومة العراق ، بهجمات تعرض لها المعسكر وأدت إلى موت بعض قاطنيه. ولكي يفهم القارئ الوضع الحرج لهذه العناصر، علينا أن نوضح أن الحماية التي قدمت لهذه العناصر، ارتبطت بنزع ما كان لديها من أسلحة ، الأمر الذي جعل المقيمين في المعسكر عرضة لأي هجوم ، وهم في ورطة مستمرة، ويطالبون بحماية دولية ، تكفل لهم الانتشار فيما بعد في بلدان أخري .

كان موضوع الحماية الدولية بالنسبة لقاطني معسكر أشرف (حرصت الحكومة العراقية على تسميته "معسكر العراق الجديد" في إشارة واضحة لتفادي ترديد اسم يرتبط بالمعارضة ضد النظام الإيراني). هو جوهر النزاع، لأن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أرادت أن تمارس عملها بإجراءات قانونية تتصل بتحديد الوضعية الفردية لطالبي اللجوء، في جو تتهيأ فيه فرص التعاون والتسهيل من كافة الأطراف المعنية. ومما ظهر في أواخر ديسمبر عام 2011، نجد أن المفوضية ، أصدرت بيانًا أشادت فيه بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد مارتن كوبلر ، في الاتفاق مع الحكومة العراقية على إجراءات تتعلق بالانتقال الطوعي للمقيمين في المعسكر. وهي تؤكد في ذات الوقت حرصها المستمر على انتقالهم بصورة سلمية وطوعية إلى موقع مؤقت، يتيح الفرصة للمفوضية لتحديد وضعية طالبي اللجوء بما يتلاءم مع ولايتها. وفي نفس الوقت طالب المفوض السامي الدول المعنية التعاون معه لإيجاد حلول دائمة لأولئك الذين يتم الاعتراف بهم كلاجئين، خاصة في مجال فرص إعادة التوطين(*).

(*) مقال تحليلي بقلم جوبي واريك. صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ 26 ديسمبر 2011.

قبيل طباعة هذا الكتاب وأنا أتابع التطورات الخاصة بمعسكر «أشرف»، فقد نجحت السلطات العراقية في إجلاء القاطنين فيه إلى موقع جديد بالقرب من مطار بغداد أطلق عليه معسكر «ليبرتى» الجديد، فى عملية استمرت من سبتمبر عام 2012 إلى سبتمبر عام 2013. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، ولم يخلُ الأمر من اندلاع حوادث عنيفة أودت بحياة العشرات، وقد أنكرت الحكومة العراقية مسئوليتها عن تلك الأحداث.

لقد كُتبت النهاية لمعسكر «أشرف» ولكن المعضلة لم تنته بعد، لأن القاطنين فى معسكر «ليبرتى» الجديد مازالوا فى العراق وهم ينتظرون حلولًا لإعادة توطينهم فى بلدان أخرى وهو أمر يستعصى على الأمم المتحدة فيما عدا حالات محدودة.

إن قضية معسكر «أشرف» أو ما أطلــق عليه فيما بعــد معسكر «ليبرتي» فيهما تجسيد حــي لمعادلة صعــبة لصراع سياسي بين دولة مُرسلة وأخرى مُستقبلة للاجئين، وتقف الأمم المتحدة بينهما، سعيًا للقيام بواجب إنسانــي يحتمه عليها القانون الدولي. وقد أفرزت شراسة الصــراع الإيرانــي العراقــي بكل تداعياتها، الكثير من التعقيدات التي اكتنفت التعامل مع هؤلاء المواطنين الإيرانيين بعد سقوط نظام صدام حسين وغزو الولايات المتحدة للعراق فــي عام 2003.

لا شك أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين تبذل قصارى جهدها، على الدوام، للابتعاد عن الوقوع في فخ «اللعبة السياسية» بين الحكومات المعنية في حالات التعامل مع اللاجئين، لأنها منظمة «إنسانية» نشأت لغرض «إنساني». غير أن الكثير من الحكومات، إن لم يكن كلها، لا تتوانى في استخدام ما يخصها من قضايا اللاجئين (إرسالاً أو إستقبالاً) ضمن كروت سياسية بهدف الهروب من تداعيات تشويه صورتها أو سجلها في مجال حقوق الإنسان، أو فشلها في مراعاة

قواعد القانون الدولي والاتفاقية الدولية لعام 1951 الخاصة باللاجئين، ولكن، في تقديري، فإن المفوضية السامية لشئون اللاجئين تعي مخاطر «التسييس» هذه، وقد نجحت في تأكيد حرصها الدائم على تفادي تلك المخاطر، حفاظًا على مصداقيتها وولايتها.

9

في زامبيا: مهمة دولية إنسانية

بعد انتهاء مهمتي في العراق، تم تعييني ممثلًا إقليميًا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لدي زامبيا وزمبابوي وملاوي مقيمًا في العاصمة الزامبية لوساكا.وقد كنت متشوقًا كثيرًا لهذه المهمة، لأنها تعطي بعدًا جديدًا ومختلفًا عن تجربتي في العراق، وتتيح لي التواصل مع مواقع تدخل ضمن اهتمامي الأكاديمي والدبلوماسي لفترة طويلة. فإفريقيا هي مهد أول مهمة دبلوماسية لي في مطلع السبعينات عندما عملت بسفارة السودان في تنزانيا. وإثر ذلك استمر اهتمامي بالملفات الإفريقية أثناء عملي برئاسة الوزارة، خاصة قضايا التنمية الاقتصادية، وقبل ذلك كان اختياري لموضوع رسالة الماجستير التي كتبتها بجامعة أوريجون بالولايات المتحدة منصبًا على الدبلوماسية الإفريقية وموقفها من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

عليه فقد جاءت مهمتي في زامبيا وكأنها عود حميد لمواقع وقضايا لم تنقطع أبدًا في سلسلة مشاغلي الفكرية والعملية. وعلى الأخص، فإن المهمة الإنسانية في زامبيا وزمبابوي وملاوي ترتبط ارتباطًا عضويًا بمسألة الاستقرار السياسي في ذلك الجزء من القارة الإفريقية، وهو إقليم أخذ أكثر مما ينبغي من

مشاكل الاستعمار الاستيطاني وغير الاستيطاني والتفرقة العنصرية والحروب الأهلية. وقد أدى كل ذلك إلى خلق موجات من اللاجئين الذين عبروا حدود بلادهم إلى بلدان أخرى بحثًا عن الأمن والأمان، في ظروف قاسية ومأساوية، بكل المقاييس.

وبالنسبة لزامبيا فقد ظلت هي موطنا وملاذًا لمئات الآلاف من اللاجئين من أنجولا، بسبب حرب التحرير من الاستعمار البرتغالي ثم بسبب الحرب الأهلية بين الأطراف الأنجولية المتصارعة على السلطة. وزامبيا أيضًا، ظلت ملاذًا للاجئين من الكونغو الديمقراطية لأكثر من أربعة عقود، وهؤلاء يفرون من الزعازع والقتال الأهلي وانعدام الأمن في بلادهم . أضف إلى ذلك لاجئين من بوروندي ورواندا وجنوب السودان، دفعت بهم ويلات الحروب الأهلية للجوء إلى زامبيا . وفوق ذلك، كانت مهمتي تمتد إلى لاجئين من بوروندي ورواندا والكونغو في كل من زمبابوي وملاوي.

كنت وأنا أطلع على التنوير والتقارير الخاصة بمهمتي الجديدة، أستشعر جسامة المهمة، لأنها تتعلق بمساعدة اللاجئين وحمايتهم في بلدان هي أصلًا تعاني من الفقر وضيق ذات اليد، وإن كانت قلوب أهلها وعقولهم واسعة ومفتوحة لاستضافة أخوة وأخوات لهم اضطروا للنزوح القسري من بلدانهم وأصبحوا يشكلون وضعًا إنسانيًا معقدًا يقتضي تضافر الجهود المحلية والدولية للتعامل معه.

وصلت إلى مدينة لوساكا في التاسع عشر من يونيو عام 2001، وانخرطت على الفور في عملي هناك بعد تقديم أوراق اعتمادي لوزير خارجية زامبيا . وسبب العجلة في بدايات وصولي، أن المفوض السامي لشئون اللاجئين، روود لوبرز، كان سيزورنا في زامبيا بعد أسبوعين فقط من وصولي إليها. وكنت عندما ودعته في رئاسة المنظمة في جنيف، قال لي بعد انتهاء اللقاء : أتمنى لك التوفيق في مهمتك، وأنا أعلم أنك أهل لها...وأراك في لوساكا بعد أسبوعين!

كنت قد تركت زوجتي واثنين من أبنائي، خالد وياسر في العاصمة الأردنية عمان لترتيب شئون مغادرتهم وأخذ ملفاتهم من المدرسة الدولية هناك، وبالفعل تم ذلك ولحقوا بي في لوساكا بعد نحو أسبوعين.

ومن المناسب في بدايات هذا الحديث عن زامبيا أن أتحدث قليلًا عن ذلك البلد الذي احتل مكانًا مرموقًا على الخارطة الإفريقية برغم أوضاعه الاقتصادية المتواضعة .فقد تبوأت زامبيا مكانًا متميزًا بسبب الصفات الفريدة لقيادتها السياسية في الكفاح ضد الاستعمار وبعد حصولها على الاستقلال. ثم أنها بلد خرج من نظام استعماري كان يهدف إلى الاستيطان الدائم وليس مجرد الاستعمار، الأمر الذي هيأ لأهلها فهم استحقاقات الحرية والانعتاق من إسار السيطرة الاستعمارية ضمن منظومة تربط كل ذلك بدواعي الاستقرار السياسي ومتطلبات العمل في الإطار الإفريقي العريض لتحقيق الأهداف الكبرى التي تعبر الحدود الوهمية التي رسمها الاستعمار.

ومن خصائص زامبيا الطبيعية أنها تبدو دائمًا كلوحة رائعة من الجمال المتنوع بين الغابات والبحيرات ومجري نهر الزمبيزي العظيم . وطقسها لا يعرف سوى الروعة واللطف على مدار العام، ويبدو أن ذلك له علاقة أيضًا بلطف وهدوء أهل زامبيا في تعاملهم فيما بينهم وفي تعاملهم مع الآخرين! وليس هناك أروع من التأمل في أعجوبة شلالات فيكتوريا في جنوب زامبيا وهي تنحدر بقوة هائلة وكأنها تعزف سيمفونية أبدعتها الطبيعة في إطار متناغم تعلو جوانبه سحابات البخار الكثيف المنطلقة إلى عنان السماء وهي ترسم قوس القزح الزاهي الألوان وأشعة الشمس تتساقط عليها مثل اللآلئ المتناثرة في الهواء!!

والحديث عن شلالات فيكتوريا حديث يجمع بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة والسياحة، وكنت وعائلتي من زوار تلك البقعة الساحرة، كلما سنحت لنا الفرصة . وأستطيع القول بأنني كلما كنت هناك، كلما أخذني التأمل إلى مسافات بعيدة لا تقاس بحسابات الزمن أو المسافة، وأشعر كأنني أسير من نوع

خاص لم يفقد حريته وهو يمضي محلقًا في آفاق الروعة الآسرة. وهذه الشلالات الرائعة التي يعلو دخانها في السماء وتصدر معه أصوات مشحونة بالسطوة والعنفوان، كان أهل المنطقة من السكان الأفارقة يسمونه " الدخان الذي يصدر أصواتًا كالرعد" . لكن الطبيب الاسكتلندي ديفيد ليفينجستون الذي كان مهووسًا بتعقب مصادر نهر النيل والتنقل في أعماق إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي، أطلق على تلك الشلالات عندما رآها لأول مرة "شلالات فيكتوريا " تخليدًا لاسم الملكة فيكتوريا .ووقتها كتب ليفينجستون عن مشهد الشلالات عبارة خالدة قال فيها: "إنها مناظر في غاية الروعة حتى وكأن الملائكة تنظر إليها في دهشة وهي تطير من فوقها"(*).

اللاجئون في زامبيا :

منذ استقلال زامبيا في أكتوبر من عام 1964 (كانت تسمي روديسيا الشمالية) وجدت نفسها ملاذًا للاجئين أفارقة من بلدان مختلفة تسيطر عليها الأنظمة العنصرية وترزح تحت نير الاستعمار الأوروبي. وجاء أولئك من جنوب إفريقيا وناميبيا وروديسيا الجنوبية (زمبابوي حاليًا) وأنجولا وموزمبيق وغيرها.

وقد تحملت زامبيا ذلك العبء بالرغم من هشاشة وضعها الاقتصادي والضغوط التي مورست عليها . وحتى بعد تحرر الدول المحيطة بها من الاستعمار والنظم العنصرية، إلا أنها ظلت تستضيف لاجئين من بعضها (أنجولا والكونغو ورواندا وبوروندي) من الفارين من ويلات الحروب الأهلية في تلك البلدان .

(*) تظل شخصية ديفيد ليفينجستون مثار جدل وتأمل وهو من أوائل المكتشفين الأوروبيين الذين جابوا مناطق نائية ووعرة في إفريقيا، وكان مهووسًا بمتابعة نهر النيل ومنابعه ثم نهر الزمبيزي من غرب القارة إلى مصبه في شرقها. وتوفي ليفينجستون في إفريقيا (ولد في عام 1813 وتوفي عام 1873) وقد ساهمت كتاباته ومدوناته، مثل غيره من المستكشفين الأوروبيين في تسهيل موجات الغزو الإستعماري للمناطق التي عاش فيها في أعماق القارة الإفريقية

كانت مهمتي الأساسية في زامبيا تتمثل في إدارة برنامج كبير لرعاية ومساعدة اللاجئين الأنجوليين في غرب زامبيا وشمال غربها، واللاجئين الكونغوليين في شمال شرق البلاد وشمالها بالقرب من حدود الكونغو. يضاف إلى ذلك مجموعات من رواندا وبوروندي وجنوب السودان . وإذا ما أخذنا في الاعتبار مسئوليتي تجاه اللاجئين في زمبابوي وملاوي، نجد أن العدد الكلي كان يبلغ حوالي مائتي ألف لاجئ. والقيام بذلك العمل لم يكن مسألة بسيطة ولكنه كان يستدعي نسج منظومة من العلاقات العملية مع الحكومة المضيفة ومع منظمات غير حكومية عالمية ومحلية ومع السفارات والبعثات الدبلوماسية التي تمثل الدول المانحة للعون المقدم للاجئين، بل ومع اللاجئين أنفسهم وهم أصحاب الحق والمصلحة في الحماية والعون والرعاية . ويكتنف ذلك الجهد، التأكد من التركيز على الجانب الإنساني في هذه المعادلة وبعيدًا عن التورط في حبال مسائل سياسية قد تهدد الصفة الإنسانية البحتة لدور المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

ولا شك أن مساعدة اللاجئين ورعايتهم هي مسألة إنسانية في المقام الأول، ولكننا نعرف جميعًا أن أسباب لجوئهم هي سياسية في صميمها. وبالتالي فإن الذي يدير برنامجًا يختص باللاجئين يجب أن يتحلى بالوعي السياسي والفهم العميق لسلوك الحكومات المرسلة والمستقبلة للاجئين، لكيما يحتفظ باحترام ودعم كل الأطراف، ويلعب دوره في مهنية عالية. ولعل خبرتي في العمل الدبلوماسي قبل التحاقي بالأمم المتحدة، كانت خير عون لي على إعمال هذا المنهاج المتفهم لخلفيات وملابسات وسلوك الحكومات المعنية .

اللاجئون الذين كنا نتعامل معهم في زامبيا كانوا يقعون تحت تصنيف حالات اللجوء المزمنة أو طويلة الأمد وذلك يستدعي التعامل مع أناس نزحوا مجبرين عن بلادهم لفترات بلغت عشرات السنين دون أن يتمكنوا من العودة. وكان ذلك ينطبق على حالات من عشرات الآلاف من الأنجوليين الذين لجأوا

للمناطق الغربية من زامبيا ومعظمهم يقيمون في مخيمات ذات مساحات شاسعة، وبعضهم يمارسون الزراعة وبعض الأعمال البسيطة الأخرى كلما تهيأ لهم ذلك.

كان لنا زملاء يقيمون في مناطق المعسكرات يباشرون العمل اليومي بين اللاجئين. وفي ذات الوقت، كنت وزملائي الآخرين في المكتب الرئيسي في العاصمة لوساكا نقوم برحلات ميدانية كثيرة لمواقع المعسكرات للاطمئنان على الأحوال والتأكد من سير البرنامج ومعالجة أي قضايا هامة قد تطرأ من حين لآخر. وكان سفرنا جله بالسيارات اللاند كروزر ذات الدفع الرباعي، وفي كل الاتجاهات لم تكن الرحلة تقل عن سبع ساعات على الطرق المعبدة عبر الغابات الاستوائية. ولم تكن الرحلات تلك تخلو من مشاهدة الحيوانات البرية مثل الأفيال والحمير الوحشية والزراف والغزلان التي تجوب تلك المناطق. ومما تعلمناه أن السيارات تقف دون حركة ويتم وقف ماكيناتها عند مرور الأفيال عابرة للطريق. وبرغم أن المشهد يدل على احترام تلك المخلوقات الفائقة الضخامة، إلا أن أوقات التوقف تلك كانت مشحونة بالتوتر والخوف من المجهول، لأن الفيل إذا ما انزعج من الحركة حوله ربما اندفع في غضب شديد نحو السيارة أو السيارات وحطمها ...ونحمد الله أننا لم نكن من أولئك المثيرين لغضب الأفيال!!

حكاية اللاجئ الأنجولي دي سيلفا وحلم العودة الطوعية

رحلاتي لمعسكرات اللاجئين الأنجوليين كانت تجعلني أتأمل في مأساة أولئك البشر الذين يعانون الأمرين بعيدًا عن وطنهم، بعد استقلاله عن الاستعمار البرتغالي بأكثر من ثلاثين عامًا!! وكعادتي في مثل تلك الزيارات كنت أتحدث لشيوخهم وشبابهم ومن بين أولئك شخصيات ظلت عالقة بذهني ولا يمكن نسيانها. ومن أهم تلك الشخصيات العم دي سيلفا في معسكر نانقويشى في أقصي غرب زامبيا.

التقيت بالعم دي سيلفا في أول زياراتي لذلك الموقع في شتاء عام 2001 وهو رجل حسب معلومات أهله قد بلغ عمره مائة وخمسة أعوام. ولكنه كان رغم سنه الكبير يتحرك متكئًا على عصاه وعلى كتف أحد أحفاده وكأنه لم يتعد السبعين عامًا!! وبالطبع كان دي سيلفا أكبر اللاجئين سنًا في العالم، ويحتفل به الجميع في المعسكر ويوفونه حقه من التبجيل . كنت دائمًا أجلس إليه ونتحدث عبر مترجم، وكم أذهلني ذلك الرجل بروحه السمحة وحديثه الموزون والمنسق دائما، برغم أهوال حياة الحرب واللجوء القاسية. وقد قال لي أنه ظل يجوب غابات أنجولا وغابات زامبيا سواء أيام الحرب للتحرر من الاستعمار البرتغالي أو أيام الحرب الأهلية، وكان الثمن باهظًا حيث فقد عشرًا من الأولاد والبنات في تلك الحروب !!

كان العم دي سيلفا يجسد بالنسبة لنا الكثير من المعاني لمأساة بلدان إفريقية عديدة بين الحروب والنزوح القسري والحرمان من فرص العيش الهادئ . ومما أدهشني أنني عندما سألته يومًا عن إحساسه تجاه ظروف حياته القاسية تلك، ابتسم وقال: أنا لا أشعر بالمرارة تجاه شخص بعينه ولكنني كنت أريد لحياة الإنسان الإفريقي أن تكون أفضل من ذلك، وأملي أن تنعم الأجيال القادمة بحياة أفضل وألا تتعرض لمثل ما عانيناه.

لم يكن دي سيلفًا رجلًا منكفئًا على الماضي ولكنه برغم عمره الذي جاوز قرنًا من الزمان، كان ينظر إلى المستقبل. ولعمري فإن إنسانا كهذا لا يمكن للمرء إلا أن يضعه في مصاف العظماء والخالدين في لوحة الكفاح الإفريقي الممتد عبر الأجيال. وأذكر أنه كان يحب الموسيقى والرقص الوقور على أنغام فرقة شباب المعسكر، وكان يدعوني لمشاركته الرقص كلما وفدت لزيارته، وكم كنت سعيدًا بمشاركته في الرقص والكل يصفق ويحيينا .

دارت الأيام والسنوات، وبعد انتهاء الحرب الأهلية في أنجولا بموت زعيم الحركة المعارض جوناس سافيمبي مقتولًا في فبراير من عام 2002، قمنا بتسهيل

العودة الطوعية لمعظم أولئك اللاجئين الأنجوليين إلى بلادهم . والمهم أن العم دي سيلفا كان من بين العائدين الذين نقلوا بالطائرة من غرب زامبيا إلى شرق أنجولا. وظللت أذكر قوله دائمًا أنه لم يكن يريد أن يموت خارج وطنه، لأنه يريد أن ينعم بالرقاد في تراب أنجولا ... ويبدو أن القدر قد حقق لذلك الرجل الفريد أمنيته، لأنني أكتب هذه السطور بعد مرور تسعة أعوام على لقائنا الأول في معسكر نانقويشي عندما كان عمره مائة وخمس من الأعوام!!

كان الاحتفال بعودة العم دي سيلفا وآلاف اللاجئين الأنجوليين مناسبة كبرى على امتدد مناطق تجمعهم في غرب زامبيا وشمالها. وعودة اللاجئ الطوعية لبلاده هي الحل الأفضل لحالة اللجوء، حتى وإن طال الغياب عن الوطن. وهو الحل الدائم الذي تطمح إليه كل الأطراف، باعتباره إنجازًا ينهي وضعًا غير طبيعي ويحقق للبشر الانخراط مرة أخرى في حياة طبيعية ضمن مجتمعاتهم، ويعودوا منتجين فاعلين .

ولن أنسي أبدًا تلك اللحظات المؤثرة والمشحونة بالمشاعر والانفعالات، ونحن نودع أفواج العائدين إلى أنجولا، برًا وجوًا من غرب زامبيا وشمالها، وهم يرقصون فرحا على أنغام الطبول والموسيقي ويتغنون بجلال المناسبة التي أتت بعد سنين طويلة . وهنا لا بد من التنويه، أن التفاعل مع مثل تلك اللحظات ينقل الإنسان منا إلى تفاعلات إنسانية يصعب وصفها، واللاجئ ليس إحصائية تذكر في محفل، وليس رقمًا مجردًا تتناوله التقارير، ولكنه إنسان يسجل مشهدًا تاريخيًا، يتجاوز الوصف في كل الأحوال. وهؤلاء من أمثال العم دي سيلفا وأهله، هم الذين تحدثت عنهم في كلية هايرام بولاية أوهايو الأمريكية في صيف عام 1999، عندما دعتني تلك الجامعة لأكون الضيف المتحدث أمام حفل التخريج لطلاب ذلك العام ومن بينهم ابني الأكبر عبد الوهاب.وقد خصصت حديثي ذاك لمسألة اللجوء وقضاياها ومشاكلها وجوانبها الإنسانية المختلفة. وكنت وقتها ممثلًا للمفوضية في العراق، وحضرت المناسبة زوجتي صليحة الكردي واثنان من

أبنائنا هما خالد وياسر احتفاءً بتخرج شقيقهم عبد الوهاب، ولم يتمكن ابننا نزار من المشاركة في تلك الرحلة نسبة لانشغاله بدراسته في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وقتها.

زامبيا : لماذا هي واحة للسلام وملاذ للجوء؟

ما فتئ الكثيرون من الدارسين للشئون الإفريقية يطرحون سؤالًا هامًا يتعلق باستقرار زامبيا وتمتعها بالسلام منذ استقلالها في عام 1964 وحتى الآن ؟. وهذا سؤال مشروع بالنظر إلى ما قاسته الكثير من الدول الإفريقية من ويلات الحروب الأهلية والنزاعات، وذاقت مرارات التفتت وعدم الاستقرار، وبالتالي عانت شعوبها ونزحت أعداد منهم لبلدان أخري بحثا عن الأمن والأمان. غير أن زامبيا ظلت تنعم بالسلام وفوق ذلك ظلت تمنح اللجوء لمئات الآلاف للفارين من عاديات الاحتراب الأهلي البغيض. وكم كنت أتبادل الآراء وأتناقش مع المثقفين والإعلاميين والدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة في زامبيا حول هذه الخصوصية الزامبية العظيمة.

ونسبة لانشغالي بذلك الأمر واهتمامي به، ظللت أطلع على تفاصيل كثيرة في تاريخ زامبيا السياسي وتكوينها الاجتماعي والثقافي والإثني. ولفت نظري أن المجموعات الإثنية المختلفة، لم تكن في تاريخها مغايرة في تعايشها مع الآخرين للمجموعات التي تنتشر عبر الحدود التي وضعها الاستعمار لزامبيا. وهكذا فقد ذهبت استنتاجاتي إلى أن القيادات السياسية الزامبية التي تحملت عبء التحرير والاستقلال، كان لها رؤية سياسية محددة تصر على التمسك بالكيان السياسي الزامبي وعدم إخضاعه للمساومة أو التفتيت . ثم أن تلك الرؤية كانت مبنية على قناعة أساسية وهي أن فتح الباب أمام نزعات التميز والتناحر والتنافر الإثني أو القبلي، هي من قبيل فتح لأبواب نار جهنم التي لا تبقي ولا تذر !!

وكان بطل تلك الرؤية الحكيمة هو القائد الزامبي ورئيس الجمهورية فيما بعد كينيث كاوندا . وخلال كفاحه مع رفاقه ضد النظام الاستعماري الاستيطاني في

بلاده، وصعود نجمه إلى أن أصبح أول رئيس لبلاده في عام 1964 وحتى عام 1991، تقلبت أحواله السياسية والاقتصادية في السلطة، ولكنه ظل لا يساوم في أمر واحد، وهو وحدة زامبيا وتعايش كياناتها الإثنية في كيان سياسي واحد. وقد نجح كاوندا في تعميق هذه العقيدة السياسية في الفكر الجمعي الزامبي، وأصبحت هي المبدأ الحاكم للسيادة والكيان السياسي.

كنت دائمًا أنبه أصدقائي من كبار المسئولين من الوزراء والمثقفين في زامبيا إلى أن بلادهم حالفها الحظ بأن تمكن شعبها من العيش في سلام، ليس بالقهر ولكن بالقناعة والاقتناع . وحسبما يحلو لي، وصفت ذلك الحال بأنه تجسيد لثقافة السلام، وما أسميته فيما بعد " ثقافة عدم تجاوز الخطوط الحمراء " .

وقد أتيحت لي أكثر من فرصة واحدة للقاء بالرئيس كينيث كاوندا بعد تقاعده من الحكم، إذ كنت أقابله في لوساكا بين حين وآخر، وكان مسكني في ذات الحي الذي يسكن فيه، حي كابولونقا، في دار هيأتها له الحكومة، لأن الرجل لم يكن يمتلك دارًا تخصه بعد قضاء حوالي ست وعشرين عامًا على رأس السلطة ..!! ومن المؤسف أن الرجل تعرض لمعاملة قاسية من خلفه فريدريك شيلوبا، ووضع في المعتقل بسبب تلفيقات اتهمته بأنه كان يسعى لتغيير نظام الحكم . لكن خلف شيلوبا، الرئيس ليفي مواناواسا (خلال الفترة من عام 2002 إلى 2006) رد لكاوندا اعتباره وكرامته(*).

في أحد لقاءاتي مع الرئيس السابق كاوندا حييته وعبرت له عن سعادتنا نحن جيل الاستقلال الإفريقي بأن نراه محطًا للتكريم والتقدير المستمر. وفي تواضعه الكبير، رد الرجل في ابتسامة تشع بالرضا : إن عظمة إفريقيا ستظل دائمًا رهنًا

(*) عند وضعه في المعتقل في نهاية عام 1997 أضرب كاوندا عن الطعام، ولم يثنه عن ذلك إلا صديقه الزعيم التنزاني المتقاعد ورفيقه في الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية، جوليوس نيريري. وقد امتثل كاوندا لرجاء صديقه نيريري برفع إضرابه عن الطعام برغم ما يشعر به من غبن من جراء ما لقيه من سوء المعاملة من الرئيس فريدريك شيلوبا.

بإخلاص أبنائها وبناتها على مر الأجيال. وعندما غادرت لوساكا في أكتوبر عام 2004، كان كاوندا قد بلغ من العمر ثمانين عامًا ولكنه ظل ناشطًا في خدمة وطنه كرئيس لمنظمة أهلية تعني بمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) .

مواقف ومشاهد أخرى من زامبيا :

الموقف الأول يتعلق بأسفاري في غرب زامبيا، وحرصنا على دعم المجتمعات المحلية هناك لتخيف العبء عليها من جراء استضافتها للاجئين لسنوات طويلة. وهذا من الأمور المتعارف عليها في برامج مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فيما يعرف بالمشاركة في الأعباء دوليًا، من خلال عمل مشاريع خدمية كالمدارس والمراكز الصحية وتوفير المدخلات الأساسية للزراعة كالبذور حتى يتم مساعدة المناطق التي تستضيف اللاجئين على تحمل أعباء تلك الاستضافة. وفي هذا الإطار كان لنا مشروع أسميناه "المبادرة الزامبية " في غرب زامبيا في المنطقة التي تنتشر فيها قبيلة اللوزي المعروفة.

ولكي نضمن تعاون المجتمعات المحلية، وعلاوة على تعاملنا مع السلطات الحكومية، كان علينا أن نظل على صلة قوية بالرئيس أو الملك الأعظم لقبائل اللوزي المسمي "ليتونقا" ومعناه في اللغة المحلية "حامي الأرض". ويعيش الليتونقا في مقره بالقرب من مدينة مونقو عاصمة الإقليم الغربي وكانت لقاءاتي معه من الأمور المحببة والجديرة بالتوثيق. فالرجل له بطانة فيها أحد كبار أعوانه الذي يقوم مقام الإداري الأكبر للمؤسسة القبلية، ويعاونه مجموعة من الحكماء الذين يتولون تصريف الأمور حسب تعليمات الملك الأعظم وينقلون لأفراد القبيلة أفكاره وآراءه. ومن هنا فإن الليتونقا يحاط بهالة كبيرة من التقديس، فهو لا يمكن للرعايا الدخول عليه دون ترتيب بروتوكولي محكم. كما أن الدخول في مكان استقباله لهم يتم والشخص يتحرك نحوه ورأسه وجسده في انحناء شديد نحو الأرض وكأنه يحبو، ويقوم بالتصفيق المستمر حتى يؤمر بالجلوس على الأرض بينما يجلس الليتونقا على عرش من الخشب في شكل كرسي مريح، وهو

يحمل منشة في يده. وحسب ترتيب البروتوكول، فقد رتبوا لنا أن لا ننحني، ولا نجلس على الأرض، ولكن نصفق في وتيرة واحدة هي في معناها تعبير عن الترحيب بلقاء الملك الأعظم.

المهم أن الليتونقا الذي كنا نلاقيه، كان رجلًا قد بلغ حظًا كبيرًا من التعليم فهو خريج جامعي من إحدى كليات الهندسة، ولكن أهله أصروا عليه أن يجلس على عرش القبيلة، عندما جاءه الدور بوفاة الليتونقا السابق، ترك الرجل مجال الهندسة وتفرغ للمهمة القبلية. ولعل ذلك يوضح لنا أهمية التشكيل الاجتماعي القبلي ودوره في التعبير عن الثقافات والكيانات التقليدية في إفريقيا، وهو أمر لا بد من الاعتراف به، والاستفادة من عناصره الإيجابية في تحقيق السلام الاجتماعي والتنمية، مع البعد التام عن إثارة نعرات وانقسامات قد تعصف بالسلام الاجتماعي وتهدده. وبرغم النزعة شبه الاستقلالية لقبائل اللوزي في غرب زامبيا وعراقة مملكتهم، فإن انضواءهم تحت التشكيل الوطني للدولة في زامبيا أصبح أمرًا لا جدال فيه، والحكومة تدرك التوازن المحسوب لمعادلة سياسية تحافظ على تلك الصيغة.

كانت حواراتي مع الليتونقا من المناسبات الممتعة، وكنت ألاحظ ما للرجل من أدب جم وحصافة وبلاغة في التعبير بلغة إنجليزية ساحرة، وذكر لي في إحدى المرات أن عمله كمهندس في قطاع الكهرباء كان في بدايته تحت إشراف مهندس سوداني، وأنه يكن للسودانيين احترامًا كبيرًا.

ومن الاحتفالات الكبرى التي تجذب المقيمين والسياح في زامبيا، ذلك الاحتفال السنوي لقبيلة اللوزي في موسم الفيضان لنهر الزمبيزي في شهر مارس أو أبريل من كل عام. ويمثل الليتونقا النجم الأعظم لذلك الاحتفال، حيث يجلس في مركب هائل وحوله مراكب أخرى، ويتطوع شباب وأناس من قبيلته للتجديف اليدوي للإبحار به وبحاشيته نحو الأراضي المرتفعة البعيدة عن مياه الفيضان. وهذا الاحتفال السنوي الذي يسمي باللغة المحلية "كومبوكا" أي

الخروج من الماء... يتوافد إليه السياح وأعضاء البعثات الدبلوماسية والمرء يرى الليتونقا في حلة زاهية الألوان وجلود الفهود، والمقربين منه والمتطوعين للتجديف للمركب الملكي وهم يضعون قبعات حمراء ويدقون الطبول والكل في فرح وحبور عظيم.

ويرتبط احتفال قبيلة اللوزي بنهر الزمبيزي (تعني النهر العملاق). وهو أطول نهر يجري بعرض إفريقيا من الغرب إلى الشرق (عبر ستة دول) وهو نهر هادر عملاق يبلغ طوله من منبعه في غرب زامبيا إلى مصبه في المحيط الهندي 2700 كيلومترا. ودائمًا ما كنت أحاول الربط بين تقديس اللوزي لذلك النهر بتقديس الفراعنة في مصر لنهر النيل، لأن طقوس احتفال اللوزي، هي الأخرى، موغلة في القدم!!

ظللت أذكر دائما ذلك الرجل الجالس على عرش قبيلة اللوزي بوقاره ولطفه وكرمه، وكم كان رفيع السلوك برغم صولجانه وتقديسه من رعاياه، فلك مني التحية أيها الملك المحترم، ليبوزي الثاني، وأنا أسجل هذه الكلمات بعد مرور العديد من السنوات بعد لقاءاتنا التي لا تنسى.

المشهد الثاني من أيام عملي في زامبيا، مشهد فيه الكثير من الصور المأساوية التي تفيض بمشاعر الأسى والحسرة. وذلك بسبب ما رأيته من ضحايا مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) . فزامبيا من البلاد الإفريقية التي انتشر فيها ذلك الداء المخيف، وبلغت نسبة الإصابة ما يزيد على الخمسة عشر بالمائة بين السكان، وتصل الإصابات إلي خمس وعشرين بالمائة في بعض المراكز الحضرية ومعظمهم من الشباب. وحسب إحصاءات عام 2009 ، فقد بلغت الإصابات مائتي إصابة كل يوم في عدد سكان يقدر بحوالي عشرة ملايين نسمة. وذلك الداء الذي ظللت أسميه أحد أسلحة الدمار الشامل في إفريقيا ظل مشهدًا كارثيًا في زامبيا التي فقدت شبابًا كثيرين كضحايا لذلك المرض، وحرمت البلاد من طاقاتهم ومساهماتهم في مستقبل زاهر لتلك البلاد. وفي العديد من المناسبات كان

علينا أن نذهب للمقابر للاشتراك في مراسم دفن ضحايا الإيدز من الموظفين والموظفات العاملين معنا ومن أهلهم ومعارفهم ... وكم كان ذلك من الأعباء الثقيلة على نفسي ومن الواجبات الاجتماعية التي تجرح المشاعر وتملأ النفس بالأسى على قسوة ذلك الداء الفتاك . وتظل شواهد القبور عالقة بالذهن وهي تتحدث عن شباب عاشوا حياة قصيرة جدًا من واقع ما هو مدون عن سنوات الميلاد والوفاة لأولئك الراقدين بعد عدوان الإيدز عليهم . وبرغم كل ذلك الأسى، فإنني أري وعيًا متعاظمًا في زامبيا لمكافحة ذلك الداء اللعين، وإن كان الأمــر يحتاج لوقت ومثابرة وإصــرار فلا بد لأهل زامبيا مــن تجاوز هذه العقبة الكأداء التي ظلت ولا تزال تهدد حياتهم وتقدمهم وتتحدث التقارير الدولية أن هذه العقبة ستعرقل المسيرة التنموية وتهدد المجتمع الزامبي لوقت ليس بالقصير.

المشهد الثالث هنا يتعلق بما شهدناه من انتشار للسحر وممارساته والاعتقاد فيه، خاصة في غرب زامبيا، حيث يتداول الناس الكثير من الروايات عن تلك المسألة وآثارها الضارة على المجتمعات هناك.ومن تلك الممارسات ممارسة غريبة تتعلق بمن يطلق عليهم ال "كارافيناز"(*) وهم أناس يأخذون على عاتقهم قتل الشخصيات التي تتهم بأنها تمارس السحر على الآخرين من السحرة والساحرات. ومن المدهش حقًا ذلك الربط بين أصحاب الشعر الأشيب من كبار السن وبين الممارسة السحرية، الأمر الذي يجعل المستهدفين بالقتل دائمًا من هذه الفئة، أي المسنين أصحاب الشعر الأشيب !! ومما يذكر أنني في أحد اجتماعاتي مع بعض البرلمانيين الزامبيين في مبني البرلمان بالعاصمة لوساكا، ورد الحديث عن الكارافيناز . ونسبة لما أتمتع به من شعر كساه الشيب، حذرني أحد النواب مداعبًا

(*) يرجح أن اللفظة مأخوذة من كلمة carbine باللغة البرتغالية التي استخدمت في أنجولا لوصف بندقية الكلاشنيكوف التي شاع استعمالها كسلاح للمحاربين والمقاتلين حول العالم . وقد وجدت الكلمة المحرفة طريقها إلى غرب زامبيا عبر الحدود من أنجولا.

من الحركة الزائدة في المناطق النائية في غرب زامبيا حتى لا أجد نفسي مستهدفًا من قبل الكارافيناز هناك. وبالطبع لم آخذ تلك الدعابة كمسألة عابرة، لأن لدي المؤهلات لكي أكون هدفًا لأولئك الشريرين!!

لقد ظلت هذه المسألة مثار جدل في الصحف وفي البرلمان الزامبى، وذهب بعض النواب أن النشاط الهدام والمجرم الذي يقوم به الكارافيناز لم يعد قاصرًا على المسنين من أهل الشعر الأشيب ولكنه امتد ليشمل التلاميذ والمعلمين كنشاط إجرامي عام. وقد ساعدني معاوني الإعلامي في المكتب بزامبيا الشاب النابه كيلفن شيمو لفهم الكثير عن هذه الظاهرة الغريبة. فهؤلاء الأشخاص هم في الواقع محترفون للقتل مقابل أجر، وتم استغلالهم في إطار الممارسات المرتبطة بالسحر . وهم يقومون عادة بالقتل في قري نائية عن قراهم حتي لا يسهل القبض عليهم. ويأخذون أتعابهم نقدًا أو حتى عينًا في شكل أغنام أو سلع استهلاكية. ويشيع بين أهل زامبيا أن الكارافيناز في الأصل ظهروا في أنجولا حيث ينتشر السلاح، ثم انتقلت الظاهرة عبر الحدود لزامبيا في إقليمها الغربى. ولا يدري المرء هنا إن كان ذلك بغرض إسقاط الفعل على الأجانب، أم أنه حقيقة .وبعد مغادرتي زامبيا وجدت أن الجدل حول تلك الممارسات مستمرًا، وعندما تحدث مصيبة في إحدى القرى يتبرع المؤمنون بالسحر لإلصاق التهمة بشخص مسن ذي شعر أشيب ويدفعون بالكارافيناز للتخلص من ذلك الشخص!!

أما المشهد الرابع فهو يعود إلى حالة فريدة ترتبط بصميم عملي وولاية المفوضية السامية لشئون اللاجئين.ففي أحد الأيام من صيف عام 2002 وردت إلينا مذكرة من وزارة خارجية زامبيا تتحدث عن شخص قضي مدة الحكم عليه في السجن بسبب القتل العمد(عشرين عامًا) ولكن السفارة البريطانية التي ادعى جنسيتها رفضت تسلمه ودفعت بأنه ليس مواطنًا بريطانيًا وعليه ينبغي على السلطات الزامبية الاحتفاظ به. لكن زامبيا احتجت هي الأخرى بأنها لن تحتفظ به لأنه لا يتمتع بجنسيتها. وهنا أصبح الرجل من فئة عديمي الجنسية (لا يحمل

جنسية أي بلد من البلدان في العالم) . وطلبت منا وزارة الخارجية الزامبية التدخل لحل ذلك الإشكال.

المعروف أن حالة الشخص عديم الجنسية تشكل مأزقًا إنسانيًا بالغ التعقيد والخطورة. فذلك الشخص لا يتمتع بحماية أي دولة، ولا يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها المواطن، ولا يحمل بطاقة هوية انتماء لكيان دولة سياسي أو جواز سفر . وذلك وضع لا يستقيم ولابد من تصحيحه، ولكن للأسف هناك الآن أكثر من إثني عشر مليونًا من البشر في العالم ممن يصنفون بانعدام الجنسية. وفق التكييف القانوني الدولي فإن للمفوضية السامية لشئون اللاجئين ولاية واختصاصًا بهذا الأمر على أساس اتفاقيتين دوليتين، هما الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 والاتفاقية الخاصة بتخفيض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

كانت تلك حالة بالغة التعقيد، والشخص المعني برغم وجوده على الأراضي الزامبية، لا حقوق له كتلك التي تصبح للمواطنين ولا تلك التي تعود على الأجانب الزائرين أو المقيمين. ولم تكن مسألة انتهاء مدة الحكم بسجنه تعني شيئًا في ظل ذلك الوضع، وأصيب الرجل بحالة من الإحباط الشديد إذ أنه طوال فترة سجنه كان يحلم بأنه سيخرج ويسافر إلى بريطانيا.

بعد مداولات مع الحكومة الزامبية والسفارة البريطانية هناك اتضح لنا أن كلا الطرفين ثابتان على موقفهما، وحتى إن كانت هناك عملية مراجعة قانونية سيطول أمدها لعدد من السنوات لا نعرف عددها. وفي ظل ذلك الوضع، طلبنا من حكومة زامبيا أن تحتفظ بذلك الشخص على أراضيها لاعتبارات إنسانية بحتة، مع تمتعه ببعض الحقوق التي يتمتع بها الأجانب المقيمين، لحين ظهور حل لوضعيته تلك. وقد وافقت السلطات الزامبية على ذلك الحل المؤقت المستند إلى أمر واقع.

غادرت زامبيا إثر انتهاء مهمتي هناك، ولم يتوفر حل آخر لتجديد وضعية ذلك الشخص، ولم أدْرِ فيما بعد إن كان هناك حل قد طرأ على تلك الحالة. والمهم عندي أن الناس في عالم الدولة الوطنية هذا حيث يتعين على كل منهم أن ينتمي لدولة بعينها، نجد بينهم من هم محرومين من ذلك، ويظلون في حالة أشخاص طبيعيين ليس لهم وضع قانوني وليسوا بأشخاص قانونيين. ومهما يكن من أمر فعلى المجتمع الدولي أن يبدي تعاونا أكثر وجدية أكثر لإنهاء هذا الوضع الشاذ لأولئك الأشخاص، سواء من خلال ترتيب منحهم جنسيات البلدان التي يعيشون فيها، أو المزج بين ذلك وبين إعادة توطين بعضهم في دول أخري غير محل إقامتهم، على سبيل تطبيق مبدأ تقاسم الأعباء في المجتمع الدولى.

المشهد الخامس نتحدث فيه عن التماسيح في زامبيا، نسبة لما لفت نظري من أخبار متواترة في الصحف هناك أو ممن نقابلهم عبر أسفارنا في الغابات المجاورة لنهر الزمبيزي، حول هجوم التماسيح المستمر على البشر والفتك بهم. والحديث هنا عن التمساح المسمي "تمساح النيل" الإفريقى المعروف بسمعته السيئة في أكل البشر، وهو دائمًا يعيش في بيئات نهرية ليست بعيدة من مناطق عيش البشر بالقرب من شواطئ النهر. وكم كان أصدقاؤنا في زامبيا يحدثونا عن شراسة ذلك الحيوان الزاحف الذي لا يفرق بين صيد شخص يغسل ملابسه على ضفاف نهر الزمبيزي وبين حيوان بري يحاول الشرب من مياه النهر. فالكل يصبحون ضحايا إذا ما قادهم حظهم العاثر للوجود بالقرب من التمساح النيلي المخيف. وحسبما ورد من معلومات في تقارير "ناشونال جيوجرافيك" فإن التمساح النيلي هذا يمكن أن يبلغ طوله عشرين قدمًا ويصل وزنه إلى 750 كيلوجراما. كما أنه يستطيع أن يأكل في وجبة واحدة ما يبلغ نصف وزنه من الكيلوجرامات !! ومن الإحصائيات المخيفة عن ذلك المارد الآكل للحوم أنه قد يصل عدد الأشخاص الذين يلقون حتفهم بين فكي التمساح الإفريقي الواحد 200 شخصًا في العام. هذا مع ملاحظة أن التمساح قد يطول عمره ليبلغ المائة عام!!!!

لقد ظل أهل زامبيا يشتكون كثيرًا من هذه الآفة، والناس لا غني لهم عن الحصول على المياه من النهر والاستحمام والتنزه فيه، لكن التماسيح لا ترحم من يقترب منها في كل الأحوال والظروف.

حدثني بعض الأصدقاء في زامبيا أن عدد التماسيح يتكاثر ويزداد بصورة ملفتة في بلادهم لأن أهل زامبيا لا يأكلون لحم التماسيح، خلافًا لأهل الدول المجاورة لهم في الكونغو وأنجولا وموزمبيق وغيرها. وعليه ربما كان ذلك من أسباب التغول الكثيف من جانب التماسيح على الناس والفتك بهم، ما دامت التماسيح هي التي تهاجم دائمًا ولا أحد يهاجمها البتة. ومن قبيل الدعابة كنت أقول لأصدقائي أنهم ربما يلزم عليهم أن يستعينوا بجيرانهم في الكونغو للحضور في فرق لصيد التمساح من أجل لحمه للتخفيف من أعداده في زامبيا. وكان أحد الأصدقاء يجاريني في الدعابة بقوله : إن التماسيح في الكونغو عندما تشعر بحركة الناس حولها فإنها تهرب للغوص في النهر خوفًا من أن يصطادها الناس ليأكلوا لحمها، ولكنها في زامبيا، لمعرفتها بطباع الناس بحكم أنهم لا يصطادون التماسيح لأكل لحومها، فإنها تكمن لهم عند الشاطئ وتصطادهم في اطمئنان وسعادة !!

تلك مشاهد من أيامي في زامبيا، ولا شك أن هناك الكثير منها لا يسع المجال للحديث عنها، لكنني آثرت أن يكون القارئ شريكًا لي في بعض منها على النحو الوارد أعلاه.

لقاء الوداع مع الرئيس ليفي مواناواسا :

في ذلك الصباح المشرق الجميل في التاسع عشر من أكتوبر عام 2004 كنت أجلس في السيارة متوجها إلى مقر الرئاسة في العاصمة الزامبية لوساكا لألتقي برئيس الجمهورية ليفي مواناواسا بغرض الوداع بمناسبة انتهاء مهمتي في بلاده ممثلًا إقليميًا للمفوضية السامية لشئون اللاجئين. وخلال الرحلة القصيرة بالسيارة، مرت في ذهني أحداث وذكريات ومواقف كثيرة امتدت لفترة ثلاث سنوات وأربعة أشهر، وهي تتدافع كالشريط السينمائي في خاطري، وأنا أتطلع

للقائي بالرئيس مواناواسا. وكان من لطف الرجل، أنه آثر أن يستقبلني في داره ومقر سكنه وليس في مكتبه، تعبيرًا عن الود والتقدير، كما فهمت من القائمين على أمر المراسم الرئاسية.

لم يكن أمر ذلك اللقاء للوداع سهلًا لأنه كان فيه الكثير من المشاعر الإنسانية الصادقة . ومن أسباب ذلك أن زامبيا شكلت محطة مميزة بالنسبة لي ولزوجتي وأبنائي، حيث قمت فيها بأعمال إنسانية ظللت أعتز بها، وحيث عشت وأسرتي أيامًا عظيمة لا تنسى، وعرفنا أهلها الطيبين المرحبين بنا في كل موقع وعند كل مشهد في كرم إفريقي وخلق رفيع. وفي عملي هناك، وجدت تعاونًا وتقديرًا كبيرين من المسئولين في الحكومة، وعلى رأسهم الرئيس مواناواسا الذي كنت ذاهبًا في صباح ذلك اليوم لأودعه على المستويين الرسمي والشخصي.

كان اللقاء وديًا للغاية، وفيه عبرت للرئيس عن تقديري لما لقيته من تعاون في القيام بمهمتي في بلاده، وتحدثت عن الدور الإنساني الكبير الذي ظلت تؤديه بلاده نحو مئات الآلاف من اللاجئين الأفارقة منذ استقلالها في عام 1964 برغم محدودية إمكاناتها الاقتصادية. وفي نفس الوقت أكدت له استمرار الأمم المتحدة في دعمها لزامبيا وهى تقوم بذلك العمل المقدر، وهو أمر سيواصله خلفي الذي سيتولى المسئولية بعد مغادرتي .

الرئيس مواناواسا رجل رقيق ويتحدث بصوت خافت وعباراته ودية وهو يبتسم في لطف عند الحديث إلى ضيفه. وقال لي أنه يؤكد التزام زامبيا بمسئولياتها الإنسانية تجاه اللاجئين، خاصة وأن بلاده ظلت واحة للسلام لكن جيرانها المحيطين بها تعرضوا لأحداث واضطرابات أدت إلى لجوء بعضهم إلى زامبيا لينعموا بالأمن والحماية. كما أنه أشاد بما ظل مكتبنا يقدمه لبلاده من دعم متواصل في مجال مساعدة اللاجئين من الكونغو وأنجولا ورواندا وبوروندي وغيرها. وفي ذات السياق قال لي : هناك فارق بين حجم الموارد المخصصة للاجئ الإفريقي وتلك المخصصة للّاجئ في مناطق العالم الأخرى، وأنه يرى ضرورة إعمال

المساواة في هذا الصدد مما يساعد على تحسين أوضاع اللاجئين الأفارقة لحين عودتهم الطوعية إلى بلادهم أو تدبير حلول دائمة أخري لهم.

إثر ذلك تحدثت معه عن مهمتي الجديدة كممثل إقليمي للمفوضية لدى دول مجلس التعاون الخليجي مقيمًا في العاصمة السعودية الرياض. وأخبرني أنه يرغب في زيارة السعودية في المستقبل القريب وأن وزارة خارجيته تقوم بالاتصالات اللازمة لذلك.

كان اللقاء تغلب عليه اللمسة الأخوية الحميمة وقد ظلت تلك اللحظات عالقة في ذهني على الدوام بعد مغادرتي زامبيا في السابع والعشرين من أكتوبر عام 2004.

لكنني لابد أن أقول كلمات عن الرئيس ليفي مواناواسا في هذا المقام. فقد كان الرجل مثقفًا وقانونيًا لا يشق له غبار، وسياسيا حكيمًا ومحاورًا بارعًا. ويحمد له أنه خلف الرئيس فريدريك شيلوبا الذي اتسم عهده (الفترة من نوفمبر 1991 إلى يناير 2002) بالصراعات والمصادمات مع المعارضين وانتشار الفساد المالي الذي طال الرئيس شيلوبا نفسه. وقد ظل مواناواسا رئيسًا لزامبيا خلال الفترة من يناير 2002 وحتي أغسطس عام 2008.

عرف الرئيس مواناواسا بعفة اللسان ونظافة اليد والبعد عن الفساد، وتولى الحكم وخرج منه وهو يتمتع بالاحترام والتقدير لأنه كان مخلصًا لبلاده ومترفعًا عن صغائر الأمور .ويسجل له التاريخ أنه كان رجلًا ديمقراطيًا بمعني الكلمة وحادبًا على مصلحة بلاده في كل الظروف والأوقات.

توفي الرئيس مواناواسا في التاسع عشر من أغسطس من عام 2008 في أحد مستشفيات العاصمة الفرنسية باريس حيث كان يتلقى العلاج هناك. وقد بلغني نبأ وفاته عندما كنت في زيارة خاصة لأبنائي في غرب أستراليا، وحزنت عليه حزنًا بالغًا لما عرفته فيه من تميز في الأخلاق والعمل الدؤوب من أجل بلاده ومن أجل إفريقيا. ويكفي هنا أن نذكر ما قاله فيه الرئيس الزامبي الأسبق كينيث

كاوندا وهو ينعاه : "أنه كان خادمًا مخلصًا لشعبه وخدم بلاده بشرف وأمانة، وكان ملتزمًا بسيادة القانون وحارب الفساد بضراوة وشجاعة . وفقدنا بموته قائدًا عظيمًا يتمتع بالرؤية القيادية وإدراك طبيعة المشاكل التي تواجهها البلاد."

ومضى الرئيس مواناواسا ولكن شخصيته الفذة ستظل نبراسًا يهتدي به أهله في زامبيا . وأنا كلما عادت بي الذاكرة لأيامنا في تلك البلاد كلما ذكرت ذلك الرجل الفذ وأقرانه وأصدقاءنا هناك الذين ظل التواصل معهم مستمرًا ولم ينقطع. ففي زامبيا يجد المرء تلك المعادلة السحرية بين تجربة وطنية وتجربة قارية إفريقية تؤكد حكمة طلائع القيادة السياسة في الحركة الاستقلالية للقارة بإصرارهم على التمسك بوشائج الاتحاد والتكامل والتحيز المستمر لما يعزز المسيرة الجماعية الإفريقية في السلام والتنمية .

مهمة مرتبطة بالسلام في زامبيا :

تقديرًا من الأمم المتحدة لثقافة وسياسة السلام السائدة في زامبيا، فقد أنشأت وكالات الأمم المتحدة في زامبيا بالتعاون مع الحكومة ومع السفارة السويدية هناك مبادرة أطلق عليها " برنامج داج همرشولد للسلام ". والإشارة هنا ترجع لاسم همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة الراحل والذي توفي في حادث سقوط طائرته في الأراضي الزامبية بالقرب من مدينة أندولا في منطقة حزام النحاس في الثامن عشر من سبتمبر عام 1961(*).

(*) برغم الكثير من التقارير والكتب التي نشرت حول حادثة سقوط طائرة داج همرشولد بينما كان في مهمة تتعلق بأزمة الكونغو وقتها، إلا أن الغموض ما زال يكتنف ملابسات ذلك الحادث. وقد ذهب البعض أنه كان حادثًا مدبرًا، وفي ذلك تفاوتت الإشارات للأصابع التي وقفت وراء ذلك، وكثر الحديث عن جهاز المخابرات السوفيتية كمدبر لسقوط الطائرة. لكن على كل حال، فإن داج همرشولد ظل في إطار تاريخ الأمم المتحدة رمزًا للسلام (هناك بعض التحفظات حول حياده نسبة لما أشيع عنه من موقف ضد باتريس لومبا رئيس وزراء الكونغو والذي اعتبر بطلًا لاستقلال الكونغو واغتالته القوى الاستعمارية).

كان برنامج داج همرشولد للسلام، يرمي إلى تعزيز ثقافة السلام من خلال مشروعات صغيرة ومحددة، منها إقامة مدرسة في موقع سقوط طائرة همرشولد، وإقامة ورش عمل لما يسمى بسفراء السلام في المجتمع، وكذلك العمل على نشر ذلك في البلدان المجاورة خاصة الكونغو الديمقراطية . هذا علاوة على صيانة المكتبة والنصب التذكاري المقام في الموقع .

وفي هذا الصدد تم اختياري من فريق الأمم المتحدة في زامبيا رئيسًا مشاركًا وممثلًا لوكالات المنظمة الدولية في اللجنة المكونة بالتعاون مع الحكومة الزامبية. وقد وجدت العديد من الفرص لزيارة موقع تخليد داج همرشولد والتفاعل مع المسئولين فيما يخص القضايا التي تتعلق بتلك المبادرة . ومما أسعدني أن المدرسة التي أقيمت لأطفال القرية المحيطة بالموقع، قد تهيأ لي وضع حجر أساسها بالتعاون مع المسئولين الزامبيين في عام 2003، وهي الآن تخدم تلك القرية وأطفالها.

ومن الشخصيات التي تعاونت معنا في تلك المهمة، الدكتور ستيكي موالي وزير خارجية زامبيا الأسبق، وهو رجل من كبار المثقفين ومن الذين اشتركوا في الحركة الاستقلالية الزامبية . ومما يذكر أنه لم يكن فقط سياسيًا فذًا ولكنه كان أيضًا في شبابه حارس المرمي لفريق زامبيا القومي لكرة القدم! وكان لي حوارات طويلة ومفيدة مع الدكتور موالي، وكم كان الرجل سعيدًا وهو يحكي أيام الكفاح ضد الاستعمار والعلاقات الوثيقة بينهم وقادة حركات التحرر الأخرى في الجنوب الإفريقي. وبعد مغادرتي زامبيا، بلغني نبأ وفاة الدكتور موالي في عام سبتمبر من عام 2010 وبعثت برسالة تعزية لأسرته وحزنت عليه كثيرًا .

كنت كلما ذهبت لموقع النصب التذكاري لداج همرشولد بالقرب من مدينة إندولا، أتأمل مصير الرجل وكلماته الأخيرة في الطائرة التي هوت وتحطمت في ذلك الموقع، وأنا أقف على حافة تل النمل الذي وجدت عليه جثة السكرتير العام للأمم المتحدة وهو متكئ على ذلك التل الذي أصبح معلمًا دوليًا للزوار والمؤرخين .

نافذة على جنوب إفريقيا

أتاح لنا وجودنا في زامبيا فرصة التردد من حين لآخر على جمهورية جنوب إفريقيا، سواء كان ذلك لحضور اجتماعات إقليمية أو الزيارة والسياحة أو العبور جوًا إلى أوروبا والمشرق العربي والولايات المتحدة. والحديث عن جنوب إفريقيا ليس بالحديث العادي، لأنها بلاد غير عادية. وبالنسبة لجيلنا من الدبلوماسيين الأفارقة، الذين صالوا وجالوا أيام عنفوانهم المهني في عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فإنهم يعرفون جيدًا خصوصية جنوب إفريقيا على الخارطة الدبلوماسية الإفريقية والدولية . فقد كانت قضية جنوب إفريقيا في كفاحها للقضاء على نظام "أبارتهايد" أو نظام الفصل العنصري وهو نظام بغيض حاول تقنين العزل العنصري للسكان بين أبيض وأسود وملون، وفرض سيطرة البيض على مقادير السياسة والاقتصاد في كل أنحاء البلاد. وفي خضم نجاح الحركة الاستقلالية الإفريقية على الاستعمار الأوربي التقليدي، كان على تلك الحركة التوجه لنصرة أهل جنوب إفريقيا للتخلص من ربقة ذلك النظام الاستعبادي الذي ظل يحاول تحصين نفسه بنظريات نازية وعنصرية، ويطبق سياسات لا تنتمي إلى منظومة العصر الحديث، بل أنها تشكل وصمة على جبين المجتمع الدولي كله. والسكان من الأصل الأوربي في جنوب إفريقيا والذين لا يزيد عددهم عن ربع السكان هناك، وضعهم النظام العنصري في سياج منيع من الامتيازات والحقوق، وألغى حقوق الثلاثة أرباع الآخرين من السكان، وبنى ذلك الترتيب على تنظير لم يكن بقادر على الصمود في عالم يتجه نحو الحرية والعدالة كأسس للحكم لا تعرف الحدود ولا تقبل التنظير الأجوف الذي يختبئ وراء ادعاءات بالخصوصية، يراد بها تبرير ما لا يمكن تبريره في كل الأحوال.

كان علينا في الممارسة الدبلوماسية أن نحمل لواء الدعم المستمر لكفاح أهل جنوب إفريقيا، وتبلور ذلك على مستويات مختلفة في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا) ومنظمة الأمم المتحدة وفي كل المحافل والمؤتمرات

الدولية. وجوهر كل ذلك النشاط كان محكومًا بالمقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية والحرص المستمر على تعرية السياسات العنصرية لنظام الفصل العنصري.

عليه فقد كان الكفاح الجنوب إفريقي والكفاح القاري الإفريقي ضد ذلك النظام المذل لكل الشعوب يمثل منظومة سياسية ودبلوماسية عالمية، وأدت إلى غايتها المنشودة بانهيار نظام الفصل العنصري وقيام جمهورية جنوب إفريقيا الديمقراطية المجسدة في دستورها لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة في عام 1994. وأطلت جنوب إفريقيا الحرة على العالم برئيسها صاحب التاريخ الكفاحي الفريد، الزعيم العملاق بكل المقاييس نيلسون مانديلا. وهو زعيم صعد إلى القمة ومعه شعب بكامله وقال لنا جميعًا: "كلما تسلق الإنسان قمة جبل وبلغها، اكتشف أن هناك قممًا أخرى لا بد من تسلقها"!! وفي ذلك معنى ومبنى لأصحاب البصيرة والعزم ودرس في التعامل مع التحديات الحاضرة والمستقبلية في عالم السياسة ونهضة الأوطان.

أردت بهذه الكلمات أن أنقل للقارئ إحساسًا خاصًا بوضع جنوب إفريقيا في وجدان أهل إفريقيا، لأنها كما أسلفت لم تكن بلادًا عادية نسبة لما عانته وكابدته من صنوف اضطهاد وحكم عنصري مؤسسي لم يكن له من مثيل في التاريخ المعاصر. وعلينا أن نتخيل الوضع قبل عام 1994 عندما لم يكن ممكنًا لنا زيارة جنوب إفريقيا، أو التعامل مع مؤسساتها تنفيذًا لأحكام المقاطعة الدولية، ثم ننظر إلى الوضع بعد ذلك ونحن نزور تلك البلاد ونتفاعل مع أهلها ونتعلم من تجاربها ونعتز بانتمائها الإفريقي ونستمتع بجمالها الأسطوري الخلاب الذي يجسد أعظم هبات الطبيعة وإبداعاتها. وقد خرجت جنوب إفريقيا من عصر التكبيل والمقاطعة إلى عصر الانفتاح على إفريقيا والعالم وهي بكل المقاييس عملاق اقتصادي وثقافي وحضاري جبار. وأثبتت جنوب إفريقيا من خلال صيغة التعايش بين الأعراق والإثنيات المختلفة فيما يسمى "مجتمع قوس قزح" أن

المجتمعات البشرية لا يستقيم لها أن تبني دولًا إلا بالتفاعل بين مكوناتها البشرية المختلفة وقدرتها على إدارة التنوع ليكون قوة هائلة تدفع بالتنمية والسلام . وبرغم أن أهل جنوب إفريقيا ما زال أمامهم مشوارًا ليس بالقصير لتصحيح المظالم الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن نظام الفصل العنصري،إلا أنهم قد اختاروا طريق الاستنارة والديمقراطية على أنقاض نظام كان ينتمي بفكره المريض وممارساته الحمقاء للقرون الوسطي أو ما قبلها من عهود الظلام.

زياراتنا من زامبيا إلى جنوب إفريقيا كانت تبدأ بمدينة جوهانسبرج تلك البقعة الحضرية العملاقة التي يبلغ سكانها حوالي إحدى عشر مليون نسمة وهي أكبر مركز حضري واقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء. وبرغم ما يبدو على جوهانسبرج من ملامح عنفوان الضخامة الحضرية والبنية السياسية البراقة، وكأنها مسرح كبير تتحرك عليه مجموعات السكان من أطياف وخلفيات إثنية متعددة، إلا أن ملامحها لا تخلو من آثار جراحات الماضي وتصنيفاته الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج وقتًا لمعالجتها بصورة مقنعة وفعالة.

من أهم زياراتنا التي تركت آثارًا عميقة في أنفسنا تلك الزيارة التي قمنا بها في شتاء عام 2003 لمدينة كيب تارن. وكانت معي زوجتي صليحة الكردي وابنانا خالد وياسر . وما يميز كيب تاون أنها ميناء ساحر يتربع على عرش آخر نقطة في جنوب القارة الإفريقية مطلة على المحيط. ويقيني أن روعة المنظر والموقع ذي الخلفية الجبلية والمطلة على المحيط لهو من المناظر التي يندر أن يراها الإنسان بمثل ما هي في كيب تاون .

كانت زيارتنا بغرض السياحة والترويح عن النفس ولكن كان لنا أيضًا مقصد آخر عظيم. فقد ركبنا العبارة من كيب تاون إلى جزيرة روبن الشهيرة التي كان الزعيم نيلسون مانديلا سجينًا فيها لمدة ثمانية عشرة عامًا، من جملة مدة سنوات سجنه السبعه والعشرين في نضاله من أجل حرية بلاده.و جزيرة روبن المعزولة أصبحت مزارًا سياحيًا يقصده الناس من كل أنحاء العالم ليتأملوا في قوة

التحمل الأسطوري لذلك الرجل الذي قهر كل محاولات كسر الإرادة الإنسانية الحرة بصموده وصبره وسعة أفقه . والتأمل في قوة إرادة العشرات من رفاقه الذين ذاقوا الأمرين في تلك الجزيرة الصغيرة التي ظلت محبسًا ومنفى لكل من سطع نجمه في الكفاح ضد الاستيطان والاستعمار الأوربيين منذ القرن السابع عشر الميلادي وحتى قرب نهاية القرن العشرين .

المشاعر التي تكتنف الإنسان وهو يقترب من الزنزانة رقم 46664 التي قضى فيها نيلسون مانديلا كل تلك السنوات، هي مشاعر لا يمكن وصفها وفي تجربتي وجدت أن استيعاب ذلك المشهد يفوق كل قدرات الشخص الواحد في الاستيعاب والتأمل . كان المشهد رهيبًا ومشحونًا بالمعاني المتدافعة في الذهن والوجدان والمرء منا يقف داخل تلك الزنزانة الضيقة لمدة دقائق معدودة، ويستعيد الملحمة التاريخية الكبرى لرجل قضى ثمانية عشرة عامًا فيها من أجل قضية مركزية في الوجود الإنساني ألا وهي قضية الحرية . ولم يكن هناك أقوي من التدثر بستار الصمت الرهيب وأنا أجول بناظري وبخاطري في تلك الزنزانة، وأحاول أن أفهم مدي عظمة مانديلا في التاريخ الإنساني.وقوة الإرادة عند مانديلا هي الدرس الأعظم والزاد الذي لا يبلى في فهم دور مثل تلك الإرادة الصلبة في تغيير مجرى التاريخ في اتجاه إيجابي من خلال تمسك بالمبدأ يقارب ثقة الأنبياء في بزوغ شمس الحق مهما عزت التضحيات وطال الانتظار. وبينما نحن نغادر جزيرة روبن، كانت مهمتي سهلة وأنا أحاور أبنائي حول تلك التجربة، لأن محور المكر لدينا انصرف دون عناء إلى حقيقة الإرادة الإنسانية وسحر مفعولها وهي تلتزم بطريق الحق، لأن في ذلك وحده ما يكسر القيود ويجلي ظلام الليالي التي تعترض حركة التاريخ.

ومما طاف بذهني من عبارات ما قاله مانديلا، ليس على سبيل الدعابة وحدها، في إحدى المرات : "إننا في بلادنا ندخل السجن أولًا ثم بعد ذلك يصبح المرء منا رئيسًا للجمهورية"[٦] !!

إن عظمة المشهد في تجربة جنوب إفريقيا ليس هو في ثروتها ولا في مناجم الذهب واليورانيوم والمعادن الأخرى، ولا في صناعتها المتطورة، ولا في زراعتها وسياحتها الباهرة، ولكن عظمة ذلك البلد تتمثل في رجاله ونسائه أصحاب الحلم والرؤية والإرادة القوية والأفق الواسع من أمثال نيلسون مانديلا والأسقف ديزموند توتو وألبرت لوثولي وأوليفر تامبو وكذلك ولتر سيسلو وستيف بيكو وفاطمة مير وهيلين جوزيف وجوفان مبيكي (والد ثابو مبيكي الرئيس السابق لجنوب إفريقيا) وغيرهم كثير. وهؤلاء الناس الأفذاذ فتحوا أبوابًا مشرقة لوطنهم ولشعوب القارة الإفريقية ولشعوب العالم أجمع، ليطل منها الجميع على مبادئ لا يمكن للجنس البشري أن يعيش بدونها وعليه أن يناضل من أجلها. وتلك مبادئ الحرية والعدل والمساواة والعيش الكريم .ومن فيض ما علمه أولئك للناس جميعًا أن الأحقاد والتفرقة والتمييز العنصري أو أي من أنواع التمييز لا يمكن أن تبني الأمم . وهم في كفاحهم الطويل لم يتزحزحوا قيد أنملة من الحق والعدالة. ولنستلهم في ذلك ما قاله ديزموند توتو في إحدى المرات : "إن الإنسان إذا ما اختار الحياد في مواجهة الظلم، فإنه بلا شك يكون قد اختار الوقوف مع الظالم".

برغم مرارات قرون من المعاناة والاضطهاد علمونا كيف تكون منابر الحقيقة والمصالحة إحدى أدوات بناء الأمم بعد جراحات عميقة وطويلة، ما دام الناس يعترفون بما عليهم من مسئولية وينخرطون في المسيرة الجديدة لبناء العدالة والتنمية والديمقراطية والسلام. وفوق هذا وذاك فقد أخذ المارد الاقتصادي الجنوب إفريقي يتحرك شمالًا في ربوع القارة الإفريقية ليأخذ مكانه كقاطرة للاقتصاد القاري ومركزًا هامًا له، ويبدو لي أن الكثيرين في خارج المحيط الجغرافي لجنوب إفريقيا لم يدركوا بعد أهمية الدور الديناميكي الذي يمكن أن يلعبه اقتصاد جنوب إفريقيا في تحريك اقتصاد القارة. وهذا أمر يستوجب على الساسة والاقتصاديين اغتنام ما يتيحه من فرص في إطار التكامل الاقتصادي للقارة ولمصلحة شعوبها.

لا تزال لحظات قابلت فيها نيلسون مانديلا في صالة كبار الزوار بمطار هيثرو في صيف عام 1990 تشع في نفسي بعظمة تواضع ذلك العظيم... ثم لقاء آخر في جنيف، مع زملائي ممثلي البعثات الدبلوماسية الإفريقية،عندما جاء ليخاطب المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية في صيف عام 1991، وأجد نفسي دائمًا وأنا أتساءل عن كنه ذلك السحر المانديللي، إن جاز التعبير، الذي يبعث على الفخر الدائم بتلك القامة الإنسانية الشامخة .!!

توفي نيلسون مانديلا في الخامس من ديسمبر عام 2013، وقد كانت وفاته حدثًا كبيرًا اهتزت له كل أركان العالم. وستظل قيمة الرجل باقية في الدروس العظيمة التي تركها لنا في الكفاح من أجل الحرية والعدالة والسلام. وإثر وفاته، كتبتُ مقالًا بعنوان: نيلسون مانديلا: لم نفقده ولكننا وجدناه!! وكنتُ أعني تعزيز مفهوم القيم الكبرى التي يرمز لها تاريخ الرجل والتي ستظل نبراسًا للباحثين عن السلام والحرية والعزة والكرامة.

10

مخاطر العمل الدولي الإنساني

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية، سواء خلال فترة الحرب الباردة (1945-1991) أو الفترة التي تلتها، الكثير من الأحداث العالمية التي نشبت فيها صراعات وجرت فيها أحداث استوجبت العمل الإنساني الدولي لإغاثة أو حماية البشر الذين أصبحوا ضحايا لتلك الأحداث. أو حتى للكوارث الطبيعية التي اجتاحت العديد من البلدان والأقاليم . ولم تقتصر المواقف الإنسانية على قارة بعينها، أو منظومة من البلدان بذاتها، وإنما شهدناها في كل البيئات وعلى كل مستويات النمو الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي حتم على العالم أن تنشأ فيه كيانات عديدة تختص بقضايا العون الإنساني، وتخصص له الميزانيات، وينخرط فيه المختصون من المراقبين والمخططين والمنفذين والمحللين . وهكذا نشأ في العالم ما يسمي "المجتمع الإنساني" أو "مجموعة المشتغلين بالعمل الإنساني" The Humanitarian Community، الذي يضم منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال (مثل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ومنظمة اليونيسف، وبرنامج الغذاء العالمي) والمنظمات غير الحكومية العالمية (مثل أوكسفام، وإنقاذ الطفولة، وأطباء بلا حدود، والمنظمة الدولية غير الحكومية للاجئين) علاوة على عشرات الآلاف من المنظمات الطوعية الوطنية غير الحكومية التي تنتشر في سائر البلدان.

لقد خلقت مواقع العمل الإنساني، جيوشًا جرارة من الموظفين والعاملين في هذا الحقل، بصورة لافتة للنظر، وموحية بأن العالم بما يعيشه من واقع، بمثل ما هو مسرح كبير لتقدم ونمو إمكانيات البشر، بقدر ما هو مسرح كبير أيضًا لإخفاقاتهم ومآسيهم التي جعلت سيل المواقف التي تفرض العون الإنسان، متدفقًا بغير توقف أو انقطاع. ونظرًا لأن كل مواقع العمل الإنساني الدولي هي مواقع ميدانية، تكتنفها –في الغالب– حالات الصراع المسلح سواء داخل حدود الدولة الواحدة، أو عبر الحدود بين دولتين، فلا مناص من أن يسعى العاملون في حقل العون الإنساني للوصول إلى تلك المواقع، وتوفير الإغاثة والحماية لضحايا تلك الصراعات، في مناطق لا تتوافر فيها، في معظم الأحيان، وسائل الحركة والنقل الميسر للعاملين وما يهدفون توزيعه على ضحايا تلك النزاعات.

وقد يتساءل المرء عن مصدر المخاطر التي يواجهها العاملون في الحقل الإنساني؟ وللوهلة الأولى، وعلى سبيل المفارقة، تأتي الإجابة على ذلك السؤال بأن الخطر يأتي من مصادر متعددة، سواء من الأطراف المتقاتلة في تلك المواقع (قد تكون قوات حكومية تقاتل قوات غير حكومية، أو قوات غير حكومية تقاتل بعضها بعضًا) أو يأتي الخطر من بعض المستفيدين من المساعدات التي تقدمها المنظمات المختلفة . ويصبح أمن العاملين في الحقل الإنساني معرضا للخطر، إذا ما اعتقد أحد تلك الأطراف، في أي وقت من الأوقات، أن مقدمي تلك المساعدات يخلقون وضعًا يرجح كفة أحد الأطراف المتقاتلة، أو تصوروا أن المساعدات المبذولة لا تحقق لهم ما وضعوه لأنفسهم من أهداف مرحلية في تلك المواقع. وبرغم أن الأصل في المساعدات الإنسانية، هو أنها تبذل لأسباب إنسانية ولتحقيق غايات إنسانية، إلا أن هذا الطرح لا يقنع بعض الأطراف المتصارعة، لكونها "كيانات سياسية" لا ترى حدودًا تميز بين "السياسي" و"الإنساني". و لا يزال الجدل دائرًا في الكثير من المنابر الدولية، حول ضرورة تنقية العمل الإنساني الدولي من أية شوائب سياسية، ونجد المتابعين لهذا المجال في البلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هم أكثر حساسية، وأكثر حرصًا على إثارة مشكلة " عدم خلو العمل الإنساني لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى من

أجندة سياسية ترتبط بحكومات وثقافات ومصالح البلدان التي تمول تلك المنظمات".

على كل حال، فإن المشتغلين بتقديم العون الإنساني، يتعرضون لمخاطر تهدد حياتهم، وراح العديد منهم ضحايا لتلك المخاطر، برغم أنهم في الأصل ليسوا طرفًا مباشرًا في تلك الصراعات. وعلى سبيل المثال ورد في إحصاءات الأمم المتحدة أنه منذ العام 1992 وحتى العام 2012 فقد قتل أكثر من ثلاثمائة موظف تابعين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى حوالي ألفين وخمسمائة من القوات التابعة لعمليات حفظ السلام وغيرهم من ذوي المهام المرتدين للأزياء الشرطية والعسكرية.

لهذا كله فقد اهتمت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى بأمر سلامة وأمن عامليها في المواقع الميدانية المختلفة. ويشرف على ذلك الجهد مكتب مختص في نيويورك هو مكتب سلامة وأمن العاملين في المنظمة. كذلك ينتشر موظفون مختصون بالسلامة والأمن في كل مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وتقوم المنظمة بالتدريب المستمر للعاملين فيها على إجراءات السلامة والأمن وهم يؤدون أعمالهم . ولندرك جسامة وضخامة هذه المسئولية، علينا أن ننبه القارئ إلى أن الأمم المتحدة لها مكاتب في أكثر من مائة وثمانين دولة، بها حوالي مائة وأربعين ألف موظف، وبحساب عائلات الكثيرين من هؤلاء في المواقع التي يسمح فيها باصطحاب العائلات، يصل العدد الكلي لحوالي ثلاثمائة ألف شخص يستوجب توفير الأمن والحماية لهم. هذا بخلاف عشرات الآلاف من قوات حفظ السلم في شتي أنحاء العالم. كما أن المنظمات غير الحكومية المنتشرة في كل المواقع، تنسق مع بعثات الأمم المتحدة في أمر سلامة العاملين فيها وحمايتهم، باعتبار أن الأمم المتحدة لها إمكانيات لوجستية يمكن الاستعانة بها في حالات الطوارئ، خاصة إذا ما استدعت الأوضاع إجلاء العاملين من موقع إلى آخر، بسبب تفاقم الأوضاع الأمنية واستحالة تأديتهم لأعمالهم في ظل الظروف المتاحة.

تجربتي الأولي مع النظام الأمني للأمم المتحدة:

عند التحاقي بالأمم المتحدة في العاشر من أكتوبر عام 1993، منتدبًا من وزارة الخارجية السودانية، كان على أن أذهب إلى أفغانستان مسئولًا عن عمليات مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في إقليم غرب أفغانستان المجاور لكل من تركمانستان وإيران وباكستان مقيمًا في مدينة هيرات ذات التاريخ العريق . وبرغم أني كنت أعلم من تقارير وكالات الأنباء ما كان يدور من حرب أهلية وقتال بين المجموعات الأفغانية المختلفة، في ذلك الوقت، إلا أن الأبعاد الحقيقية للجانب الأمني في العمل داخل أفغانستان اتضحت أكثر بالنسبة لي بعد أن هيأت المنظمة لي فرصة مفيدة في التنوير المكثف والتدريب الأساسي حول إجراءات السلامة والأمن في موقع العمل، والذي ما فتئ يشهد احترابًا أهليًا مستمرًا . فالمهمة في أصلها مهمة إنسانية تتعلق بمسئوليتي في إدارة برنامج كبير يقدم المساعدة لعشرات الآلاف من اللاجئين الأفغان العائدين من إيران، وتمكينهم من الوصول في سلام وأمن وكرامة إلى قراهم ومحال إقامتهم الأصلية، والعودة لمزاولة حياتهم الطبيعية في المناطق الآمنة، بقدر الإمكان، والرجوع إلى المناطق التي تتهيأ فيها فرص العيش، برغم القتال الدائر في مناطق أخري من أفغانستان. لكن مهمتنا الإنسانية تلك كانت تحيط بها الكثير من المخاطر، ونحن نشهد طائرات تأتي من شمال غرب أفغانستان لتقصف غربها، خاصة مدينة هيرات، مقر حكومة الإقليم، والمناطق المجاورة لها . ونتابع القتال بين عناصر موالية لحكومة هيرات، وأخرى معادية لها في جنوب ذلك الإقليم، ونراقب تطورات المناوشات التي تتم على الحدود الإيرانية الأفغانية، ناهيك عن مخاطر في موقع إقامتنا تنشأ من حين لآخر بين مغامرين لا يمثلون جماعة سياسية أو إثنية بعينها. هذا بالإضافة إلى الانتشار الواسع لحقول الألغام المزروعة في الأراضي الأفغانية، وهي من كبري المشاكل في تلك البلاد، حيث يقدر عدد الألغام المدفونة في جميع أنحاء البلاد بحوالي عشرة ملايين لغمًا (حسب إحصاءات الأمم المتحدة)، ويمكن للقارئ أن يتخيل الصورة التي يؤثر بها هذا القدر الهائل من الألغام على كل مناحي الحياة في ذلك البلد.

وقد أدى كل ذلك إلى تقييد إقامة معظم العاملين في الأمم المتحدة في مقر واحد، له احتياطات أمنية خاصة، كما يحظر عليهم الخروج من ذلك المقر بعد مغيب الشمس. ولا شك أن مثل تلك الحياة، تتطلب إمكانيات عالية في التأقلم والصبر والضبط العصبي والنفسي، الأمر الذي جعل المنظمة تتيح لنا فرصة السفر في عطلة قصيرة لمدة أسبوع، كل شهرين تقريبًا، بالطيران خارج أفغانستان على متن طائرات الأمم المتحدة، حتى يحتفظ العاملون بتوازنهم النفسي والعقلي، وتفادي حالات الاكتئاب والتوتر الشديد التي يمكن أن تصاحب الأجانب الذين يعيشون لمدد طويلة في تلك الأماكن. وبرغم ذلك فقد كانت هناك حالات للبعض الذين لم يتمكنوا من مواصلة أعمالهم في ظل تلك الظروف .

ونسبةً لأني كنت أرفع موظفي الأمم المتحدة درجة في ذلك الإقليم، وعملًا بالممارسة المتبعة في تلك الحالات، فقد تم اختياري للقيام بمهمة " المنسق الأمني الإقليمي " لمنظمات الأمم المتحدة هناك، وكان ذلك بالطبع عملًا إضافيًا لما كنت أقوم به من أعمال. وتحرص الأمم المتحدة دائمًا على إتباع إجراءات دقيقة وكثيرة في المواقع ذات المخاطر، ويتم تصنيف مواقع العمل حسب درجة الخطورة التي تبنى على وقائع الحالة الأمنية لتلك المواقع. والحق يقال أن مهمة المنسق الأمني الإقليمي، تشكل عبئًا كبيرًا على كاهل الشخص الذي يؤديها، لأنها تجعله مرجعًا في الشئون الأمنية للمنطقة المعنية، بالنسبة لحركة وإقامة ونشاط العاملين في الأمم المتحدة، ويقع على ذلك الشخص أيضًا عبء التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، في المسائل ذات الصلة بالسلامة والأمن للعاملين فيها، علاوة على الاضطلاع بالمسئولية الخاصة بالاتصال بالسلطات المحلية الموجودة في ساحة العمل .

يحضرني كذلك في هذا المقام، أن جميع مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومة، توضع في مداخلها علامات تحظر دخول السلاح إلى تلك المكاتب. وكان بعض المسلحين الأفغان، يجدون في ذلك الحظر نوعًا من التعدي على حرياتهم في حمل السلاح . وقد كثر الحديث عن هذه المسألة خاصة في بدايات عهد سيطرة حركة طالبان على أفغانستان، وقد عاصرت ذلك في عامي 1995

و1996. وأذكر أن بعضهم كان يحضر لمقابلتي في مكتبي، ونقوم بترتيب يمكنهم من ترك أسلحتهم خارج المبنى مع مرافقيهم(*).

حادثة خطرة مع بعض شباب حركة طالبان

لم تكن إقامتنا في مدينة هيرات خالية من المفاجآت والمواقف الحرجة التي تتعلق بمخاطر العمل الإنساني في الميدان. ومن ضمن تلك المواقف، أن حركة طالبان عندما استولت على إقليم غرب أفغانستان، وسيطرت على عاصمته، مدينة هيرات، كانت قد دفعت بالعديد من شبابها المسلحين الذين بسطوا سيطرتهم على المدينة، ونشروا دورياتهم فيها. وكان القلق يساورهم كثيرًا من احتمال خطر يأتيهم من إيران، باعتبار النفوذ الثقافي والسياسي الكبير الذي تحظى به إيران في تلك المنطقة. وقد أدى كل ذلك إلى توتر مستمر في الوضع الأمني بمدينة هيرات والمناطق المحيطة بها، مما جعل حركة طالبان، تتوجس من أية حركة أو تنقل لموظفين أجانب خارج المدينة. وفي أحد أيام عطلة نهاية الأسبوع، في ربيع عام 1995 خرجت من مقر الإقامة ومعي أحد الزملاء من الأمم المتحدة، بغرض التنزه في محيط المدينة، مع الأخذ في الاعتبار أننا لم نتجاوز حدود النطاق المسموح بالحركة فيه- من الناحية الأمنية- لموظفي الأمم المتحدة. وانتهى بنا المطاف في موقع يدعى "تخت سفر" وفيه بعض المنشآت الحديثة التي كانت من مباني الضيافة الحكومية، وفيه بعض أشجار العنب التي تشتهر بها منطقة هيرات. وبينما كنا نتحدث ونحن نقف بجانب سيارتنا، إذا بنا نفاجأ بعدد كبير من شباب حركة طالبان، يحملون أسلحتهم الخفيفة، وهم يحيطون بنا من كل جانب. كانوا يتحدثون بلغة الباشتون، وليس منهم من يتحدث الفارسية أو لغة الداري

(*) توصف أفغانستان بأنها مركز لتداول الأسلحة الخفيفة التي لا يمكن إحصاؤها بصورة دقيقة. وبعض التقديرات تتحدث عن وجود ما يزيد على العشرة ملايين قطعة سلاح متداولة بين السكان البالغ عددهم حوالي 21 مليون نسمة. وهذا الانتشار للسلاح يشكل خطرًا مستمرًا على أمن أفغانستان، ولا يدري أحد كيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة التي نمت طوال العقود الأربعة الماضية.

المحلية، التي كان يمكنني أن أفهم منها بعض العبارات. كما لم يكن بينهم أحد يتحدث اللغة الإنجليزية. وتوتر الموقف حيث لاحظنا أن نظراتهم وإشاراتهم لا تبشر بخير. وكان واضحًا أنهم توجسوا كثيرًا من رؤية زميلي "ستيف" الذي ينتمي إلى إحدى الدول الغربية . وقال لي زميلي، في صوت خافت وحذر، إننا وقعنا في فخ ربما نكون فيه ضحايا حادث اختطاف له عواقبه الوخيمة.وما فتئ الجو يزداد توترًا والحلقة المضروبة حولنا تضيق، وترتفع الأصوات بما لا ندركه من معاني. غير أن ذهني أسعفني بفكرة، وهي محاولة التحدث إلى المحيطين بنا باللغة العربية، ربما يكون ذلك مدخلًا للحوار معهم وتخفيف حدة ذلك التوتر. وهنا عمدت لتحيتهم باللغة العربية الفصحى، وأردفت قائلًا أن الضيوف — أعني شخصي وزميلي – تقضي أصول التعامل معهم بالترحاب والتكريم، حسبما أعلم أنا من الدين والثقافة السائدة فيما بينهم.وهنا برز أحدهم واتجه نحوي وهو يرد باللغة العربية ويقول: أنتم تتحدثون العربية؟ وسارعت بالرد بالإيجاب . وهنا تغير المشهد كليًا وطلب محدثي من زملائه أن يوسعوا الدائرة حولنا، وخاطبهم ببعض الكلمات التي لعبت دورًا في تهدئتهم. ويدا لي بسرعة أن ذلك الشاب له قدر من النفوذ على زملائه. وعليه ركزت حديثي معه . وسألني عن عملي فأوضحت له أنني مدير مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في غرب أفغانستان. ثم تساءل عن زميلي، وأفدته أنه يعمل معي في نفس المجال. واستمر الحديث بيننا إلى درجة بدأ فيها بعض زملائه يتبادلون النظرات والابتسامات وقال لي أنهم كانوا متوجسين من وجود أجانب في ذلك المكان، غير أنهم لم يكونوا في نيتهم القيام بأي عمل متهور، لكن قيادتهم شددت عليهم الحرص الشديد في مراقبة مدينة هيرات نسبة لوضعها الاستراتيجي، ولخشيتهم من التدخلات عبر الحدود(يعني إيران).وفي النهاية انتهي الأمر بأن تحدث الرجل مع زملائه مرة أخري ودعانا للجلوس. غير أن زميلي "ستيف" أبدى دهشته بانفراج الموقف، وأشار لي بأن نسعى للخروج من ذلك الموقف بأسرع فرصة. وعليه لم يكن أمامي إلا أن أعتذر للرجل عن ضرورة عودتنا لداخل المدينة، وشكرته على تدخله وإنقاذه للموقف.

أسرعنا بالمغادرة، وكان زميلي، يردد أن الحديث باللغة العربية هو الذي أنقذنا من تلك الورطة. وأصبح كلما التقى بي في أي من مواقع العمل خارج أفغانستان يروي تلك الحادثة، ويستعيد سحر الحديث باللغة العربية الذي أنقذنا من ورطة حقيقية. ولمعرفة القارئ فإن أعضاء حركة طالبان يحتفلون كثيرًا بمن يجدونه يتحدث اللغة العربية، وتتحرك بواعثهم الدينية المرتبطة بلغة القرآن الكريم، عند سماعها أو التحدث بها . وكان واضحًا لي أن نظراتهم لا تخلو من شيء من الإعجاب الممزوج بقدر من الحسد، حين يسمعون من يتحدث تلك اللغة.

حادثة القصف الجوي في بغداد (عملية ثعلب الصحراء)

كما أسلفت فقد توليت مهمة الممثل المقيم للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في العاصمة العراقية بغداد لمدة أربع سنوات ونيف (1997-2001). وكانت تلك السنوات من أقسى وأصعب الظروف التي مر بها الشعب العراقي قبل الغزو الأمريكي الذي جرى في مارس عام2003. وقد شهدت سنوات ما قبل الغزو، معاناة مستمرة قاساها شعب العراق من جراء الحصار الدولي الذي ظل مفروضًا عليه منذ بداية عام 1991 بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. وخلال فترة عملي بالعراق(*).

ازدحم ذلك البلد بموظفي الأمم المتحدة، المنتمين إلى جنسيات مختلفة. وكلهم جاءوا تحت مظلة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 986الذي نزعت الأمم المتحدة بموجبه في عام 1995 هيمنة العراق على التصرف في عائدات نفطه، ووضعت العائدات في حساب بمصرف "بانك ناسيونال دي باريس" في

(*) لم تكن مهمتي في العراق مرتبطة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، ولكنها كانت مرتبطة بالإشراف على اللاجئين الإيرانيين والأكراد الأتراك وغيرهم من اللاجئين الموجودين في العراق. ولذلك كان للبرنامج الذي أديره ميزانيته المستقلة التي تمول بواسطة مفوضية اللاجئين في جنيف، على خلاف عمليات برنامج النفط مقابل الغذاء التي كانت تمول بالكامل على حساب العراق ومن عائدات بيع النفط العراقي.

نيويورك حيث تشرف لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن على المصادقة على العقود التي يشتري العراق بموجبها الغذاء والدواء .(ورد في موسوعة ويكيبيديا الإليكترونية أن جملة المبالغ التي أودعت في هذا البنك بلغت 64 بليونًا من الدولارات، وحصل البنك منها على مصروفات إدارية بلغت 700 مليون دولار!! ودفعت الأمم المتحدة، بإشراف الولايات المتحدة وبريطانيا تعويضات عن الغزو العراقي للكويت لدول ومؤسسات عديدة وأفراد بلغت حوالي 32 بليون دولار !).وقد عرف ذلك الترتيب ببرنامج "النفط مقابل الغذاء".

في ذات الوقت، كانت هناك فرق التفتيش الخاصة بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وهي تجوب العراق في كل الاتجاهات بحثًا عن تلك الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، والتي تبين فيما بعد أنها لا وجود لها، برغم أن إدارة الرئيس بوش الابن كانت هي وحكومة رئيس وزراء بريطانيا توني بلير، قد بررتا غزو العراق بوجود تلك الأسلحة. وفي خضم المنازعات المستمرة بين الحكومة العراقية وفرق التفتيش تلك، نشأت مواقف جعلت تلك الفرق تلوم الحكومة العراقية بأنها تعرقل أعمال التفتيش. وفي ديسمبر1998 وصل الأمر إلى قمة التنازع، حينما قرر رئيس عمليات التفتيش، الدبلوماسي الاسترالي ريتشارد بتلر سحب فرق التفتيش من العراق. وهنا تأزم الموقف بصورة أدت إلى قصف جوي مكثف قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا، تركزت ضرباته على العاصمة العراقية بغداد ومواقع عسكرية أخرى خلال الفترة 16-19ديسمبر 1998 .وقد أصابت ودمرت تلك الضربات الجوية العديد من المواقع الاستراتيجية، وأهمها مقر قيادة حزب البعث ومبنى المخابرات العامة ومقر الإذاعة ورئاسة الحرس الجمهوري ومبنى الاتصالات،ومركز ابن هيثم لأبحاث وتطوير الصواريخ وقسم الأبحاث البيولوجية في جامعة بغداد. وعرفت تلك العملية بعملية "ثعلب الصحراء" ومما لاحظناه، أن الوقت الذي مضى بين سحب فرق التفتيش على متن طائرات الأمم المتحدة، وبين الهجوم الجوي على بغداد، لم يتجاوز العشر ساعات، وهو الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات حول تنسيق خفي بين رئيس برنامج التفتيش وبين الذين قاموا بالقصف الجوى. وقد ظهر فيما بعد، من خلال موجز

نشر في موقع "ويكيبيديا" الإليكتروني، أن ريتشارد بتلر أقر بأن عملية سحبه لمفتشي السلاح جاءت إثر إفادة تلقاها من السفير الأمريكي بيتر بيرلي ينصح فيها بسحب المفتشين، بمكالمة هاتفية، حفاظًا على أرواحهم بالنظر إلى الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية المتوقعة.

في صباح ذلك اليوم السادس عشر من ديسمبر 1998 كنت أجلس في مكتبي الكائن بمنطقة المسبح في بغداد، عندما تلقيت رسالة عاجلة من مكتب تأمين وسلامة موظفي الأمم المتحدة يطلبون فيها مني إجلاء عائلتي فورًا من بغداد عن طريق البر إلى العاصمة الأردنية عمان . وقد باغتني ذلك القرار بشكل جعلني أتحرك بسرعة فائقة، بعد التحدث إلى الخبير الدولي المسئول عن الشئون الأمنية بمكتبي، حيث تنامى إلى علمنا أن جميع مفتشي السلاح صدر الأمر بمغادرتهم العراق على الفور، وكان بعضهم قد غادر بالفعل . واقتضت الترتيبات الأمنية أن يقرر كل رئيس وكالة تابعة للأمم المتحدة، بعد التشاور مع رئاسته في نيويورك أو جنيف، من سيبقى من الموظفين في المكتب، بعد إجلاء كل الآخرين الذين يعتبرون في الاصطلاح الوظيفي "غير أساسيين". وعلى الفور اتخذنا قرارًا يقضي بإجلاء كل الموظفين الدوليين العاملين معي بالمكتب، مع بقاء شخصي والخبير الأمني الدولي للمكتب.

مثل تلك الأوضاع تخلق ظروفًا تهدد حياة العاملين في الحقل الإنساني بالخطر المباشر. وبالطبع كان همي الأول هو أن أرتب خروج عائلتي من بغداد بصورة فورية، وبعثنا بأحد سائقي المكتب إلى المدرسة الدولية، حيث أخذ ابني الاثنين الذين كانا يدرسان بها، وانطلق إلى المنزل وأخذا بعض الملابس، ومرا على في المكتب وودعتهما وانطلقت بهما السيارة على الطريق السريع من بغداد نحو الحدود الأردنية. وكانت زوجتي وأبنائي الآخرين خارج العراق . ومن الطريف في الأمر أن أحد أبنائي كان قد خرج من المدرسة في رحلة ميدانية لزيارة أحد المتاحف في بغداد، وقام السائق بملاحقته في ذلك المتحف، وانطلق به في سباق محموم مع الزمن، ونحن نعلم أن القصف الجوي سيبدأ بعد ساعات قليلة. وبالفعل، وعند وصول السيارة التي تحمل ابني الاثنين إلى الحدود الأردنية، بدأ القصف الجوي

الأمريكي البريطاني لعملية ثعلب الصحراء. وعند نشوب تلك الأزمة كان العدد الكلي لموظفي الأمم المتحدة الأجانب في شمال العراق ووسطه وجنوبه يقارب الخمسمائة موظفًا، توجه 300 منهم إلى مبني الأمم المتحدة سابق الذكر في بغداد، وكانوا يفترشون ممرات الدور الأرضي للمبني، وهم يعايشون القصف الجوي المكثف على بغداد يومي 16و17 ديسمبر. وفي تلك الأثناء كان زميلنا ورئيس البرنامج الإنساني هانز فون سبونيك، يعقد اجتماعات معنا (مدراء المنظمات) ويتحاور مع رئاسة المنظمة في نيويورك حول مصير هذا العدد الهائل من الموظفين الذين يتكدسون في المبنى. وانتهى الأمر بأن صدرت التعليمات بإجلاء جميع الموظفين " غير الأساسيين" وتحركت من بغداد ست حافلات كبيرة في صباح 18 ديسمبر، تحمل على متنها 300 موظفًا، متجهة إلى العاصمة الأردنية عمان. ومما يذكر هنا أن السيد فان سبونك نشر لاحقًا كتابًا حول تجربته في العراق، تحدث فيه عن تفاصيل كثيرة ومفيدة، ومن ضمن ذلك أن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك (كوفي أنان) أفاده بنصيحة تقدمت بها السلطات الأمريكية فحواها أن يتحرك موكب الحافلات التي تحمل الموظفين خارج بغداد قبيل الفجر، حتى لا تتعرض أرواحهم للخطر، لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع ضمان سلامتهم بعد الساعة التاسعة صباحًا(*).

أما بالنسبة لمن تبقى من الموظفين الدوليين فقد كان عددنا 28 موظفًا، وصدرت التعليمات الأمنية لنا أن نترك مساكننا ونلتحق جميعا بفندق القناة (هذه تسمية لمكاتب الأمم المتحدة الرئيسية في بغداد التي كانت تشغل مبنى هو في الأصل مقر للتدريب على الفندقة)، امتثالًا لأمر التوجيهات الواردة من رئاسة المنظمة الدولية في نيويورك. وأذكر أن عددنا كان محدودًا، وكنا نفترش الأرض خلال الليالي الأربعة التي استمر فيها القصف الجوى. وكان من زملائنا هناك، هانز فون سبونيك، وهو المنسق الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة في العراق. ومدراء مكاتب الصحة العالمية، واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(*) راجع الفصل الثالث من كتاب: Hans Von Sponeck, "A Different Kind of war: The UN Sanctions Regime in Iraq". Berghahn Books, 2006

وبرنامج الغذاء العالمي ونائب مدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة، وبعض الموظفين المختصين بالشئون الأمنية. وكانت الغارات الجوية لا تنقطع، وهي مبرمجة بصورة لا تتيح الفرصة للإنسان بأن يخلد لشيء من الراحة، طوال ساعات الليل وبعض آناء النهار. وكانت صواريخ الكروز الأمريكية(بلغ عددها 524 صاروخًا)، والقنابل المدمرة البريطانية، تنهال على مدينة بغداد وتحدث دويًا هائلًا ومفزعًا، وكان المبني الذي نفترش أرضه يهتز بصورة متكررة.وكان ذلك المبنى قريبًا من مبنى المخابرات العامة الذي كان هدفًا لضربات جوية متتابعة ومكثفة. وبالطبع كنا نتساءل عن الحكمة وراء الإبقاء علينا في بغداد...خاصة وأن كل أعمال مكاتب الأمم المتحدة قد توقفت؟ غير أن الجواب كان يأتينا بأن التمثيل أمر حيوي بالنسبة للمنظمة في العراق، حتى في أحلك الظروف وأقساها. وكذلك تناهى إلى علمنا أن الذين كانوا يقومون بعمليات القصف الجوي (الولايات المتحدة وبريطانيا) يعلمون بموقع وجودنا ولديهم القدرات التقنية العالية لمراعاة ذلك عند تنفيذ الطلعات الجوية على بغداد. وبالطبع فإن مثل ذلك المنطق الرامي لإشاعة الطمأنينة في قلوبنا، لم يكن بكاف لينزع الخوف من القلوب، والصواريخ والقنابل تنهال على بغداد دون هوادة .

على كل حال، انتهت عملية ثعلب الصحراء، ولم يصب أحد من موظفي الأمم المتحدة بأذى جسدي (يبدو لي أن الأذى النفسي قد أصاب الكثيرين من الموظفين الدوليين بمثلما أصاب الكثيرين من المواطنين العراقيين) . وأصرت الحكومة العراقية، أن ترتب لنا جولة في بعض مستشفيات بغداد للاطلاع على الإصابات التي تعرض لها عدد من المدنيين العراقيين. وقد كانت الجولة مشحونة بكثير من الأسى والألم .وذكرت بعض التقارير أن تلك الغارات راح ضحيتها حوالي 156 عراقيًا، هذا خلاف مئات الجرحى. وقد حدا ذلك بالمنسق الإنساني للكتابة عنها، غير أن بعض الرسائل وردت إليه من البعض في نيويورك تنبهه إلى أن مثل تلك التقارير ليست هي من صميم عمله. وتفاقم التوتر والخلاف بين الرجل والقائمين على برنامج العراق في المنظمة الدولية، مما أدى به لتقديم استقالته، والتفرغ فيما بعد للطواف ببعض المراكز ذات التأثير لإلقاء محاضرات

تبين المعاناة التي يرزح تحتها الشعب العراقي من جراء الحصار المضروب على ذلك البلد. وكان سلف فون سبونيك قد استقال أيضًا من منصبه، وهو السيد دينيس هاليداي، وكانت استقالته مبنية على نفس أسباب فون سبونك. ويذكر أن الرجلين كتبا مقالًا في صحيفة الجارديان البريطانية ووصفا نظام العقوبات المفروض على العراق بأنه مخالف لاتفاقيات جنيف ومواثيق دولية عديدة، مما أودى بحياة الآلاف من العراقيين(*).

الخلاصة هنا أن العاملين في الحقل الإنساني، بتعرضهم للخطر، حتى في أحلك الظروف، فإنهم لا يفقدون إخلاصهم لروح العمل الإنساني، حتى وإن كان في ذلك خطرًا مباشرًا على أرواحهم.

حادثة الهجوم على مكتب منظمة الفاو في بغداد:

خلال فترة عملي في بغداد، كان الأخ أمير عبد الله خليل (نجل رئيس وزراء السودان الأسبق السيد عبد الله خليل) مديرًا لمكتب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وقد كان لبرنامج تلك المنظمة أهمية كبرى في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي تديره الأمم المتحدة ويشرف عليه مباشرة، مجلس الأمن الدولي من خلال لجنة العقوبات المفروضة على العراق، ومكتب "برنامج العراق" في نيويورك. ونسبة لأن ذلك البرنامج الذي كان يديره بجدارة، السيد أمير عبد الله خليل، حمل في تركيبته الكثير من المسائل التي اختلف عليها مجلس الأمن مع العراق، وحتى مع خبراء منظمة الأغذية والزراعة، مما سلط عليه الأضواء .وكانت هناك عراقيل كثيرة تضعها الولايات المتحدة أمام استيراد بعض المواد والآليات التي تعتبرها الولايات المتحدة "قابلة للاستخدام المزدوج" من جانب العراق، بمعني احتمال تحويلها لخدمة برنامج أسلحة الدمار الشامل المزعومة، والتي لم يكن لها وجود في ذلك الوقت بالعراق. وبصفة عامة فقد

(*) صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ 29 نوفمبر 2001 المقال بعنوان: الأمة الرهينة: A Hostage Nation

حرصت وسائط الإعلام الحكومية في العراق، على تعبئة الرأي العام العراقي ضد العقوبات وضد برنامج النفط مقابل الغذاء، باعتبار أن الأموال كلها مصدرها العراق، بينما لا تستطيع الحكومة العراقية السيطرة على كيفية صرف تلك الأموال، وهو أمر تسيطر عليه لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن بشكل تام. ولا شك أن الطرق المستمر على تلك الأوتار الحساسة، كان له الأثر الكبير في تعبئة الرأي العام العراقي ضد الأمم المتحدة، بما ينسحب على موظفيها بصورة سالبة، بل وخلق مشاعر عدائية للأمم المتحدة في كثير من الأحيان.

غير أن نظام الرئيس صدام حسين، كان له حساباته السياسية، وأهما الاستمرار في البقاء في الحكم، حتى وإن كان ذلك في ظل وضع شاذ، يستبعد الحكومة العراقية تمامًا عن التصرف في أهم مواردها، أي نفطها الذي يشكل الدخل الأساسي للدولة.وهنا كانت سلطة صدام حسين، حريصة أيضًا على شحن الرأي العام ضد البرنامج، غير أنها كانت في ذات الوقت تستخدم كل إمكانياتها الأمنية والاستخباراتية للحيلولة دون انفلات.في الشارع العراقي، حتى وإن كان ذلك موجهًا ضد الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة. لذلك كانت كل مكاتب الأمم المتحدة وموظفيها في العراق، تتوفر لهم الحماية المستمرة من الحكومة العراقية، وكنا جميعا نعلم أن الآلة الأمنية العراقية تفتح أعينها على كل حركة تحاول الإفلات من السطوة الحكومية القوية والقابضة على أنفاس وخلجات الشارع العراقي . ولذلك لم تكن مكاتب الأمم المتحدة تتوقع أحداثًا أو تعديات على مكاتبها، لا تعلمها السلطات الأمنية لنظام صدام حسين.

في ظل هذه الخلفية، وكون مكتب منظمة الأغذية والزراعة من أنشط مكاتب برنامج الأمم المتحدة بالعراق، كانت الأنظار لا تفتر عن مراقبته ومتابعة ما يجري فيه، خاصة وأنه يعج بالكثير من الموظفين الأجانب والعراقيين . كما أن مدير المكتب، السيد أمير عبد الله خليل، كان يتبع أسلوبًا مميزًا في إدارة ذلك البرنامج، الأمر الذي جذب الأنظار سواء من داخل العراق أو خارجها . فالرجل ظل يتمتع بموقع مرموق أمام العراقيين، ونفس الشيء بين زملائه في الأمم المتحدة، وكان مكتب برنامج العراق في نيويورك يستعين بآرائه ونصائحه

للتغلب على العقبات التي تضعها لجنة العقوبات في طريق جلب بعض المواد والمعدات للعراق.

غير أن كل هذا، ربما كان له أثره في تفكير بعض الجهات العراقية في استغلال الوضع المرموق الذي تميز به ذلك المكتب في خلق نوع من الدراما التي قد تساعد تلك الجهات على فرقعة قنبلة إعلامية ضد برنامج النفط مقابل الغذاء، بل وضد الأمم المتحدة، وضد نظام العقوبات المفروض على العراق. وهكذا وقعت الواقعة في صباح الأربعاء الموافق 28 يونيو عام 2000عندما تمكن المواطن العراقي فؤاد حسين حيدر من التسلل داخل مكتب منظمة الأغذية والزراعة في بغداد، بمنطقة الجادرية، وأعلن أن الجميع بالداخل أصبحوا رهائن لذلك الاقتحام. وكان منفذ العملية مسلحًا، ببندقية من طراز كلاشنيكوف،وحصن نفسه في مكتب الاستقبال . وقد أدى ذلك إلى حظر خروج الموظفين الموجودين بالمبني المكون من طابقين. وبالطبع فقد أصبح المقتحم للمبني في موقع بين العاملين فيه وبين الحراس الحكوميين الذين يقفون في البوابة الخارجية، وبين الطرفين مسافة، تسمح لكل منهما بالمناورة المسلحة، غير أن المقتحم للمبنى، كان في وضع أفضل من الناحية العملية لاحتمائه بغرفة الاستقبال ومن فيها.

في ذلك الصباح، كنت قد خرجت من مقر إقامتي بحي المنصور وأنا أقود سيارة المكتب، متوجها إلى مقر عملي بمنطقة المسبح، وكان يتحتم على المرور من الطريق الذي يمكن العابر من رؤية مكتب منظمة الأغذية والزراعة الذي تعرض للهجوم. وفوجئت وقتها بأن الطريق مغلق من ناحية مكتب منظمة الأغذية والزراعة، وواصلت مساري من طريق آخر، غير أني لم أكن على بينة مما يجري هناك. وبعد وصولي إلى مكتبي، علمت أن مكتب منظمة الأغذية والزراعة قد تعرض لهجوم إرهابي، وهناك قتلى وجرحى، وما زالت السلطات العراقية تحاول السيطرة على الموقف هناك.

من الجدير بالذكر أن الأخ أمير عبد الله خليل كان قد غادر بغداد فجر ذلك اليوم متوجها إلى عمان، ولم يكن موجودًا بالمكتب عند الاقتحام. ولكن كان لنا

لقاء في منزله في الليلة السابقة للاقتحام حيث ذهبت ومعي بعض الزملاء لوداعه، وتناولنا طعام العشاء بمنزله الذي لا يبعد كثيرًا عن مقر إقامتي بحي المنصور. ومن مفارقات القدر أن أحد مساعدي السيد أمير عبد الله خليل، وهو السيد يوسف عبد الله (صومالي الجنسية) كان معنا في تلك الأمسية. ولم يكن الرجل يدري بالطبع أن ذلك هو "العشاء الأخير" في حياته، حيث لقي مصرعه صباح اليوم التالي بمكتب المنظمة عند اقتحامه وتبادل إطلاق النار بين الحراس وبين المقتحم للمبنى. وكان الأخ يوسف يحدثني بأنه على وشك الانتهاء من مهمته في العراق، وأنه سينتقل إلى موقع آخر، ربما يكون زامبيا. وتحدثنا عن تجربة العمل في العراق، وتمنيت له التوفيق في مهمته المرتقبة . لكن كلانا كان يجهل ما يخبئه القدر، وقضي يوسف عبد الله صباح اليوم التالي برصاصة اخترقت جسده . كذلك لقي موظف شاب عراقي يدعي مروان محمد حسن، مصرعه، وأصيب سبعة من الموظفين بجراح، أحدهم قفز من الطابق الثاني إلى الشارع الخلفي.

المأساة الكبرى هنا، أنني بعد جهد جهيد، استطعت الوصول إلى المكتب الذي شهد هذه الواقعة. وعند وصولي، لم تكن جثث القتلى قد تم تحريكها، وهناك صدمني منظر صديقنا يوسف عبد الله وجثمانه يرقد على ظهره وهو في كامل هيئته بسترة كاملة وربطة عنق، وبجانبه جثمان الشاب القتيل الآخر متكئًا على حافة مطلع السلم في مدخل الطابق العلوي. وأذكر أنني مررت بسرعة أمام تلك الصورة المأساوية المفجعة . ثم تراجعت ووقفت في ذهول استمر لعدة دقائق لحين استجماع قوة إدراكي لما أشهد أمامي، وتيقنت أن زميلينا قد فارقا الحياة، وما زال الجميع في انتظار فريق البحث الجنائي لمعاينتهما قبل تحريك جثمانيهما من موقع سقوطهما ضحية لذلك الحادث المؤسف.

ذاعت الأنباء عن ذلك الهجوم بشكل سريع في كل أنحاء الدنيا. وتم إخطار السيد أمير عبد الله خليل الذي كان قد وصل إلى مسافة تبعد عن بغداد بحوالي 160 كيلومترا، واتخذ قراره وقفل راجعًا إلى بغداد على الفور، ليتمكن من إدارة تلك الأزمة الكبرى. وفي ذات الوقت طار الخبر إلى روما (مقر منظمة الأغذية

والزراعة) وإلى نيويورك حيث تم تبليغ مكتب أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، وإخطار السيد كوفي أنان الأمين العام للمنظمة الدولية.

ألقت السلطات العراقية القبض على منفذ الهجوم، وبصورة درامية مثيرة للشكوك والحيرة، رتبت له تلك السلطات فرصة التحدث إلى وسائل الإعلام من مركز الشرطة الذي نقل إليه!! وهناك نقل عن فؤاد حسين حيدر أنه اقتحم مكتب المنظمة بهدف "لفت النظر إلى الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الآلاف من العراقيين في ظل الحصار المضروب على العراق " . وطالب برفع ذلك الحصار، وبناء صرح تذكاري لضحاياه من العراقيين وتحسين سلة الغذاء التي يتم توزيعها للعراقيين في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء. كذلك روي عنه قوله بأنه كان يريد أخذ مدير المكتب رهينة، بغرض لفت الأنظار لمطالبه تلك، غير أنه وجد نفسه هدفًا لإطلاق للنار من جانب الحراس، أضطر- حسبما روي عنه- للرد على تلك النيران. ومن الملفت للنظر، أنه في تصريح لاحق – نسب إليه- تراجع عن حديثه الذي حدد فيه هدفه بأخذ مدير المكتب رهينة، وتحدث عن أنه "أراد الدخول إلى المكتب والتفاوض مع المسئولين فيه بصورة سلمية "!!

من المسائل التي أثارت الكثير من الجدل إثر ذلك الحادث، مسألة الجهة التي أطلقت الرصاص على موظفي الأمم المتحدة. وقد رجح الكثيرون أن الطلقات التي أودت بحياة الموظفين وجرحت آخرين كان مصدرها الحرس المكلف بحراسة المبنى وهم يطلقون النار بشكل عشوائي في محاولات منهم لإصابة الشخص المقتحم للمبني. وبعد مرور نحو ثمانية أعوام، ذهبت لمقابلة السيد أمير عبد الله خليل مدير مكتب منظمة الفاو وقتها، وأجريت معه مقابلة في مدينة أم درمان، العاصمة الوطنية للسودان. ومن خلال حديثه عن ذلك الهجوم على مكتبه، لم يكن لديه أي شك في أن المخابرات العراقية في نظام صدام حسين هي التي دبرت ذلك الهجوم ودفعت بذلك المواطن العراقي لتنفيذه، والدليل على ذلك أنهم أطلقوا سراحه فيما بعد. كما أنه أيد المقولة بأن الرصاص الذي قتل موظفي الفاو كان مصدره الحراس القائمين على حراسة المبنى. وعلاوة على ذلك،

تحدثنا عن وقوع الحادث بينما كان هو خارج المبنى في طريقه إلى العاصمة الأردنية، عمان!! وهو أمر دفع البعض للاستنتاج بأن المخابرات العراقية، في تدبيرها للهجوم، كانت تعلم أن المدير لم يكن موجودًا بالمكتب، ولعلها أرادت أن تحدث الفرقعة الإعلامية دون أن يتعرض مدير المكتب للأذى!! والمنطق يقول، أنهم إن كانوا يريدون أخذ مدير المكتب رهينة، لما دبروا الهجوم وهو خارج بغداد!! وفي حديثه معي، رجح أمير عبد الله خليل هذا السيناريو ...إذ تم تدبير الهجوم ليتزامن مع وجوده خارج المكتب(*).

لا شك أن ذلك الحادث كان له دوي كبير في أوساط الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في العراق. ووصل إلى بغداد بسرعة فائقة، السيد جاك ديوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، وزار مقبرة يوسف عبد الله (لأنه وصل بعيد مراسم الدفن) يوم الجمعة 30 يونيو وزار مقبرة الموظف العراقي وعائلته. وعقد اجتماعات مع السلطات العراقية ومديري مكاتب الأمم المتحدة الأخرى .

في نوفمبر من عام 2000 أعلنت السلطات العراقية أن محاكمة مقتحم مكتب المنظمة قد بدأت . وكان واضحًا أن الرجل لم يتعرض لما كان يتعرض له المعتقلون العراقيون الآخرون في ظل نظام صدام حسين من معاملة قاسية. وفي ذات الوقت الذي بدأت فيه المحاكمة، كانت هناك مسيرة خارج المحكمة يهتف المشاركون فيها بقولهم "كلنا فؤاد"، في إشارة واضحة لدعم وترتيب لتلك المسيرة من جانب السلطات العراقية. وفيما بعد تاهت حيثيات تلك المحاكمة الصورية، مثلما ضاعت فرص العدالة عن الكثير من أهل العراق في ظل نظام صدام حسين.!!

لقد مضى يوسف عبد الله ومعه زميله مروان محمد حسن، وانضما إلى سجل ضحايا العمل الإنساني الدولي .غير أن المأساة الكبرى أن نظام صدام حسين لم يذهب عن العراق إلا بعد إراقة أنهار من الدماء تفوق ما يجري في نهري دجلة

(*) مقابلة مع السيد أمير عبد الله خليل بمدينة أم درمان بتاريخ 5 مارس 2012.

والفرات في خضم الحرب التي شنتها، في مارس من عام 2003، الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما على ذلك النظام الذي تسبب في مآسي كبري سيظل العراقيون يدفعون ثمنها إلى وقت طويل.

حادثة تدمير مكتب الأمم المتحدة في بغداد (أغسطس 2003)

غادرت العراق بعد انتهاء مهمتي فيها في شهر مارس 2001 وذهبت بعدها اعتبارًا من يونيو 2001 للعمل ممثلًا إقليميًا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مشرفًا على برنامجها في كل من زامبيا وزمبابوي وملاوي، مقيمًا في العاصمة الزامبية لوساكا. ولم تكن مغادرتي للعراق بمثابة خطوة للانقطاع عن ذلك البلد الهام والمزدحم بأحداث الحاضر والماضي، بل والمستقبل. فقد ظللت على صلة بشئون العراق، ومتابعًا للأحداث فيه، وفي بعض الأحيان، يفاتحني زملاء المهنة الإنسانية في شيء من المشورة والحوار حول قضايا تتعلق باللاجئين العراقيين، باعتبار ما تراكم لدي من خبرات في ذلك المجال. وكان يساورني الشعور دائمًا بأن العراق مقبل على زلزال كبير، نسبة للشواهد الكثيرة التي تنم عن دفع أمريكي على طريق المواجهة العسكرية مع نظام صدام حسين. كذلك لم يفارقني الشعور بأن مخاطر العاملين في الأمم المتحدة في ذلك البلد، ستتصاعد وتتعقد، ولن تكون المهام في العراق، سوي مهام محاطة، على الدوام، بالمخاطر الهائلة، لأن رياح العنف تهب من كل الاتجاهات، ولا مجال لتفاديها.

بعد الغزو الأمريكي البريطاني للعراق (أنا لا أميل لتعبير قوات التحالف، لأن كل القوات الأخرى سواء كانت أجنبية أو عربية لم تكن سوى قوات هامشية لا دور لها يذكر سواء في التخطيط أو التنفيذ)، حدث الكثير من الشد والجذب بين واشنطن ولندن من ناحية، وبين الأمم المتحدة كمؤسسة من ناحية أخرى، نسبة لما ظهر من معارضة الأمين العام كوفي أنان للغزو، غير أنه لم يكن للرجل من حيلة أو سلطة للوقوف أمام تيار الغزو الجارف الذي تواطأت عليه الولايات المتحدة وبريطانيا وقررتا شنه في مارس 2003. وهكذا غزت الولايات المتحدة

وبريطانيا العراق، وحطمتا نظام صدام حسين، ودخل العراق في دوامة جديدة من العنف والقلاقل لم يسبق لها مثيل .

في اليوم التاسع عشر من أغسطس عام 2003 كنت أصرف أعمالي في مكتبي بالعاصمة الزامبية لوساكا، وبلغني النبأ المهول بتدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد، بهجوم انتحاري كاسح. وأدركت على الفور أن عدد الضحايا لا بد أن يكون كبيرًا، بالنظر إلى قوة الانفجار وطبيعة المبنى، وظروف توافد العديد من الموظفين على بغداد في خدمة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وكنت قد سمعت وقتها أن بعثة الأمم المتحدة في بغداد، لم تكن ترغب في أن تقوم القوات الأمريكية بوضع قوات لحمايتها بشكل قد يؤدي إلى الخلط بين البعثة وبين قوات الغزو الأمريكي. وبالطبع كان ذلك الموقف، يرمي إلى تفادي أن تكون البعثة هدفًا لهجوم انتحاري في ظل تلك الظروف المشحونة بالعنف والتوتر.

كانت الضربة عنيفة ومدمرة وموجهة بشكل مباشر إلى مكتب السيد دي ميلو . وعلى الفور تحول المبنى إلى مصيدة لمن كان فيه من العاملين. والحصيلة كانت مؤسفة حيث فقد 22 موظفًا حياتهم في ذلك الهجوم، وعلى رأسهم ممثل الأمين العام السيد سيرجيو دي ميلو. كما بلغ عدد الجرحى أكثر من مائة جريح. وكان دي ميلو قد انهال عليه الركام وأصيب بجروح بالغة، وتوفي خلال محاولات لإخراجه من ركام مكتبه.

من مفارقات القدر، أن سيرجيو دي ميلو، قبيل توليه مهمته في بغداد، كان يدرك المخاطر المحيطة بتلك المهمة، وفي مخاطبة له لمجلس الأمن قال : "إن وجود الأمم المتحدة في بغداد معرض للخطر، إذا ما أراد أي من كان أن يتخذ المنظمة هدفًا له".!! وكأن الرجل كان يقرأ الغيب !!

بعد مرور نحو تسع سنوات من ذلك الحادث، التقيت في العاصمة السودانية بالمواطن السوداني الدكتور عمر مكي، الخبير في منظمة الصحة العالمية، وهو أحد الذين أصيبوا إصابة بالغة في حادث تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد.وقد

أصيب في رأسه ودخل في غيبوبة لم يفق منها إلا بعد مرور خمسة أيام . وعندما استعاد وعيه وجد نفسه راقدًا في سرير بمستشفي عسكري أمريكي في ألمانيا. (نقل بعدها إلى مستشفي كانتونال في جنيف) . وفيما بعد عرف الدكتور عمر أنه نقل إلى الكويت ثم إلى ألمانيا . وبالطبع كان إجلاؤه طبيًا وبتلك السرعة والكفاءة هو العامل الأساسي في إنقاذه من الموت. وأفادني في لقائي معه أنه ذهب ذلك اليوم إلى مقر الأمم المتحدة لحضور اجتماع، غير أنه وجد الاجتماع غير قائم، وقرر العودة إلى مكتبه خارج المقر . لكن زميله في منظمة يونيسيف "كريستوفر" لقيه في المدخل وشده مرة أخرى داخل المبني وبإصرار للانتظار لعقد الاجتماع، حتى وإن تأجل قليلًا. وبعد عودتهما، وجلوسهما دوى الانفجار بقوة مذهلة، وذهب الدكتور عمر في غيبوبة، وبعد أن فاق منها علم أن زميله كريستوفر كان من الذين فقدوا حياتهم في ذلك الحادث المؤسف.

خلال حديثي مع الدكتور عمر مكي عن ملابسات ذلك الحادث، كان من رأيه أن الهدف المقصود كان بلا شك السيد سيرجيو دي ميلو وكبار مساعديه. بدليل أن العربة التي انفجرت، كانت قد وضعت تحت مكتب دي ميلو مباشرة، وأن التفجير تم عصرًا بعد خروج الموظفين العراقيين المحليين ومعظم الموظفين الآخرين!! ومن المفارقة في ذلك، حسب ما أفادني الدكتور عمر، أن دي ميلو بوصفه ممثلًا للأمين العام للأمم المتحدة، حاول بشدة كيما يجعل مسافة بين الأمم المتحدة وبين القوات الأمريكية، حتى لا تبدو الأولى وكأنها تابعة للثانية . وعندما جاء دي ميلو إلى بغداد كان الجنود الأمريكيون داخل مقر الأمم المتحدة، لكنهم خرجوا واكتفوا بحراسته من الخارج، فيما بعد، بفضل جهود دي ميلو تلك. وفي تقدير الدكتور عمر أن الحادث كان المقصود منه هو "إخراج الأمم المتحدة من العراق" وقد حقق الانفجار ذلك الهدف . وحتى بعد عودة الأمم المتحدة للعراق، عادت تحت قواعد وإجراءات وقوانين جديدة، حدت من حركتها وفعاليتها، بل وعزلتها من الواقع وما يدور فيه، وأصبح العراق لا يراه أحد إلا من خلال عيون قوات الاحتلال وحدها. وفي واقع الأمر، عادت الأمم المتحدة

أصبحت تحت الحماية التامة للقوات الأمريكية، وساد الأمر الواقع الذي أفقد الأمم المتحدة تميزها بعيدًا عن قوات الاحتلال. وبعبارة أخرى، فإن مخاطر الهجوم على موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها يزداد في مثل تلك الظروف، لأن المناضلين ضد قوات الغزو ينظرون إلى الأمم المتحدة بوصفها جزءًا من قوات الاحتلال، برغم أنها في الحقيقة ليست كذلك.

ومن أهم ما أبداه الدكتور عمر من ملاحظات، أن الحارسين العراقيين اللذين كانا معه قبيل حدوث الانفجار أثبتا حنكتهما وحسن تصرفهما بأن حملاه برفق، وهو في غيبوبة ووضعاه مع عدد من الجرحى داخل المبنى، وبعضهم كانوا أيضًا في غيبوبة. هذا على خلاف ما حدث لزميله من منظمة يونيسيف الذي شاءت الأقدار أن يحمل في عربة لاند كروزر في محاولة لإسعافه خارج المبنى !!

ثم أبدى الدكتور عمر ملاحظة أخرى ذات قيمة كبرى، ولعلها تكون من الدروس المستفادة التي ستنظر في جدواها الأمم المتحدة. وهي أن القائمين على أمر توفير الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، لا بد أن تكون غالبيتهم من الموظفين المحليين في البلد المعني، أصحاب الخلفية الأمنية أو العسكرية، وهم بالطبع أدرى من غيرهم من الأجانب بالظروف المحيطة وبطرائق التعامل مع المواقف ذات الخطورة . وهذا- في رأي الدكتور عمر- أمر لا بد من أخذه بالجدية اللازمة، وسيساعد في التقليل من المخاطر المحيطة بالعاملين في المنظمات الدولية في مواقع العمل الإنساني.كذلك أشار الدكتور عمر، من واقع تجربة انفجار بغداد، إلى أن تجميع كل أو بعض منظمات ومكاتب الأمم المتحدة في مقر واحد، فيه تسهيل لمهمة الذين يستهدفون هذه المكاتب بأعمال تخريبية أو تدميرية، والحكمة هي أن تتفرق مواقع تلك المكاتب بصورة طبيعية وهي تؤدي خدماتها وتزاول أعمالها في أي من البلدان. وفي ذات الوقت قال الدكتور عمر أن دم وحياة موظفي الأمم المتحدة، ليست بأغلى من دم وحياة المواطنين العراقيين أو غيرهم من الشعوب الذين تخدمهم الأمم المتحدة. والمهم هو أن تحقق الأمم المتحدة التوازن المطلوب بين واجبها في مساعدة المستفيدين من خدماتها الإنسانية وبين

توفير الحماية لمستخدميها الذين يقومون بذلك الواجب. وبالطبع تلك معادلة ليست بالسهلة، ولكن لا بد من بذل كل الجهود لتحقيقها(*).

موضوع آخر ورد في حواري مع الدكتور عمر في لقائي معه وهو يختص بالجهات التي قامت بذلك التفجير. ففي واقع الأمر ومما يتضح جليًا أن منفذ التفجير الذي فقد حياته وتطايرت أشلاؤه في موقع الحادث، لم يكن سوى أداة للتنفيذ، ولم يكن هو المخطط لذلك الهجوم . وأغلب الظن أنه كان ضحية باعتبار أن التفجير تم من على البعد. والأغرب من ذلك كله، ما ظهر فيما بعد من أنباء بأن السلطات الأمريكية في بغداد سلمت شخصًا للسلطات الكردية الإقليمية في مدينة أربيل بشمال العراق ووصف ذلك الشخص بأنه " المتهم الرئيسي " في تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد وتمت محاكمته وإعدامه، بدون تمثيل أو حضور من الأمم المتحدة !!! ولعمري أن ما تردد في هذا الأمر يثير العجب العجاب ويدعو للحيرة والاستغراب، غير أن الحقيقة التي لا جدال حولها أن الفاعلين الحقيقيين والمخططين لذلك الهجوم أفلتوا من العدالة وسيظل الحادث مدثرًا بثياب الغموض، اللهم إلا إذا خرج بعض هؤلاء وأطلعونا على الحقيقة، ومثل هذا الخروج والإفصاح سيظل – في رأيي ضربًا من المحال والسراب والخيال!!

لقد كانت حادثة تدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد، من أكبر الصدمات التي تلقتها المنظمة الدولية، وذلك بالنظر إلى العدد الكبير من الضحايا، وللظروف السياسية المعقدة التي أسست فيها تلك البعثة. ولم ينته الأمر عند ذلك الحد، فقد تعرض ذلك المقر (أو ما تبقى منه) لهجوم آخر في 22 من شهر سبتمبر من نفس العام، كانت حصيلته قتل أحد رجال الشرطة العراقيين، وإصابة 19 شخصًا آخرين بجراح مختلفة، مما أدى إلى إجلاء كل العاملين بالأمم المتحدة من بغداد، والبالغ عددهم 600 شخصًا.

أصبح التاسع عشر من أغسطس علامة فارقة في فهم وتقدير قضية أمن العاملين في المهام الدولية الإنسانية، والمخاطر الحقيقية التي تحيط بهم . وعليه فقد

(*) مقابلة مع الدكتور عمر مكي بمدينة أم درمان بتاريخ 5 مارس 2012..

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بتاريخ الثامن من ديسمبر عام 2008، يتعلق بتعزيز وتنسيق أعمال المساعدات في حالات الطوارئ، وتضمن ذلك القرار اعتبار يوم التاسع عشر من أغسطس من كل عام يومًا للأمم المتحدة تستذكر فيه الجهود التي يبذلها العاملون في الحقل الإنساني الدولي (اليوم العالمي للعمل الإنساني) ويحيي ذكري أولئك الذين فقدوا أرواحهم في سبيل العمل الإنساني.

ربما ظل ذهن المرء متسائلًا عن الجهة المسئولة عن تدبير وتنفيذ ذلك الهجوم الكبير على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وقد ثار الكثير من التعليقات والتحليلات لما اكتنف تلك العملية من حيث التوقيت والقوة وتحديد الهدف . وأذكر أن خبرتي في العمل بالأمم المتحدة علمتني الكثير من الأمور التي تساعد على ترجيح تحليل على آخر، أو تغليب منحى على آخر في مثل هذه الظروف. ويمكن القول، أن أهم عنصر في هذه الضربة الكبيرة لمبني الأمم المتحدة، أن مدبريها ومنفذيها أرادوا أن يقولوا للعالم أنه لا فرق بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في خضم العنف الدائر في العراق. هذا برغم إصرار الأمم المتحدة دائمًا على مقاومة مثل هذا الخلط، لأنه يشكل خطرًا دائمًا على عملياتها وموظفيها، بل يؤثر على مصداقيتها في مثل هذه المواقف . والشاهد هنا، أن الأمم المتحدة كمنظمة، ليست هي بالجسد المستقل عن إرادة أعضائها. خاصة عندما يتعلق بمجلس الأمن والقرارات التي تصدر عنه في ظل الفصل السابع لميثاق المنظمة. وهنا يكون للخمسة الكبار (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا) السيطرة على الأمور نسبة لما يتمتعون به من "حق الفيتو" أو حق الاعتراض على أي قرار لا يتوافق مع مصلحة أي منهم. ومؤخرًا، فقد تراجع نفوذ روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في أوائل الأعوام التسعينات من القرن الماضي، وأصبحت الولايات المتحدة تمارس نفوذًا غير مسبوق على مجلس الأمن وعلى المنظمة كلها. وعندما تعجز الولايات المتحدة عن حشد كل أعضاء مجلس الأمن تأييدًا لما تريده، يكتفي بعضهم (الصين وروسيا مثلًا) بعدم الاعتراض على القرار، ويتركونه يمر دون استخدام حق النقض ضده.

قصدنا من التعليق أعلاه أن نضع مسألة موقف الأمم المتحدة وتصرفات أعضائها في لمحة موجزة لفائدة القارئ الكريم. وبالعودة إلى تحليلات الجهة التي وقفت وراء الهجوم في بغداد، يمكن أن نذكر هنا أن معظم التقارير رجحت أن العملية قامت بها مجموعة أبو مصعب الزرقاوي، المنسوب إلى " تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين". وورد في عدد من التقارير، ما نسب إليه من بيان جاء فيه: أن مبعوث الأمين العام في العراق سيرجيو دي ميلو قد تم استهدافه بذلك الهجوم باعتباره "مروجًا للسياسة الأمريكية، وأنه ساعد على انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا لكون الأخيرة أرضًا من أراضي الخلافة الإسلامية "..!!

من ناحية أخري، لا بد لي من ذكر أن سيرجيو فيرا دي ميلو كان ذا علاقات طيبة مع الكثيرين من زملائه، وقد سعدت كثيرًا بمعرفته عندما كان يعمل مساعدًا للمفوض السامي لشئون اللاجئين في جنيف. و لا يستطيع المرء أن ينسى أن سيرجو كان من الشخصيات ذات البريق والكاريزما، وهو يعطي المتعاملين معه دائمًا انطباعًا فيه الكثير من التميز والتمكن والانفتاح على الآخرين، و لاشك أن خلفيته من بلد كالبرازيل هيأت له الكثير من القبول في الأوساط الدبلوماسية المختلفة. ومما يذكر هنا أيضًا أن سيرجيو كان رجلًا طموحًا ومثابرًا، ومن ذلك ما تردد أنه كان في طريقه ليكون أمينًا عامًا للأمم المتحدة، خلفا للسيد كوفي أنان. وكانت هناك الكثير من التكهنات بأن مهمته في العراق، لم تكن سوى الجسر الأخير الذي يعبر منه إلى منصب الأمين العام للمنظمة الدولية.!و لا أدري ما هي تلك الرابطة القدرية بين سيرجيو والعراق، إذ أذكر أنه بعث لي ببرقية في بغداد من نيويورك في عام 2000 (كان يقوم وقتها بمهمة نائب الأمين العام للشئون الإنسانية) ونبهني فيها أنه بصدد ترتيب زيارة سيقوم بها للعراق. وقد رددت عليه مرحبًا، ومعبرًا عن استعدادي لعونه في ترتيب برنامجه بقدر الإمكان. ولم يقم سيرجيو بتلك الزيارة، لكنه قام بزيارة أخرى في عام 2003 وكان على موعد مع القدر لتنتهي حياته في بغداد . وهنا يعن لي أن أطرح سؤالًا إفتراضيًا: ألا وهو إن لم يلق سيرجيو حتفه في ذلك الحادث في بغداد عام 2003 فهل كان منصب

الأمين العام للأمم المتحدة سيؤول إلى السيد بانكي مون؟ قد يظن القارئ أن ذلك السؤال لا داعي له البته، لأنه يقوم على افتراض مستحيل، لأن المبني على المستحيل هو بالضرورة أمر مستحيل!! لكن طرح السؤال في حد ذاته وبتلك الصيغة، لا يخلو عندي من التأمل في حظوظ البشر وتصاريف القدر !!

هكذا انطوت صفحة مأساوية في سجل مخاطر التصدي لمهام إنسانية دولية، وضاعت فيها العديد من أرواح العاملين في بعثة الأمم المتحدة من الأجانب والعراقيين، ولكن يظل الخطر قائمًا على مثل هؤلاء سواء في العراق أو غيره من مواقع العمل الإنساني الدولي الذي لا تنقطع أزماته ولا تنحسر صراعاته ولا تنتهي طوارئه.

لكن حادثة تفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، تلتها أحداث أخرى جسيمة، ومن ذلك حادثة تفجير مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في الحادي عشر من ديسمبرعام2007 وراح ضحية ذلك التفجير سبعة عشر موظفًا تابعين للأمم المتحدة وجرح أربعون آخرون. وعلى إثر ذلك، شكل الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، لجنة مستقلة برئاسة الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر الأسبق، وهو شخصية دولية مرموقة، لبحث موضوع سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها على مستوي العالم. وكانت الجزائر قد مرت بمرحلة غاية في الصعوبة والصراعات الدموية الداخلية في عقد التسعينات وتتحدث التقديرات عن موت أكثر من مائة ألف جزائري كضحايا لأعمال إرهابية خلال تلك الفترة. غير أن الأمم المتحدة ظلت تعمل في ذلك الجو المؤسف في تاريخ الجزائر،وقامت جماعة رجح الكثيرون صلتها بتنظيم القاعدة، خاصة وأن تنظيم القاعدة كان قد أعلن في عام 2006 ان الأمم المتحدة "تعتبر هدفًا مشروعًا" لعملياتها، لما اعتبرته سيطرة الدول العظمى على المنظمة وتوجهاتها.

وعلى تلك الخلفية، أصدرت لجنة الأخضر الإبراهيمي، تقريرًا هامًا في فبراير من عام 2008، يعتبر حجر الزاوية في تعامل الأمم المتحدة مع المسائل الأمنية لما

حواه من توصيات موضوعية واستراتيجية تناولت معظم جوانب النظام الأمني لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وترقية طرائق ذلك النظام(*). وقد حدد ذلك التقرير بوضوح شديد جوهر المشكلة حيث أصبحت الأمم المتحدة هدفًا أيضًا في هجوم عدد من الجماعات التي تقوم بتلك التفجيرات. وورد في ذلك التقرير : "لقد كانت حوادث العنف ضد الأمم المتحدة في الماضي، لا تعدو كونها حوادث معزولة، أو لكون الشخص المتضرر كان في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب. لكن أحداث العنف هذه، أصبحت تدريجيًا ناجمة عن استهداف مخطط، من جانب المعتدين، بما فيهم الجماعات المتطرفة". ولعل تلك الإشارة في تقرير اللجنة لمست أكثر الأمور أهمية في استهداف ستتعرض له الأمم المتحدة في الحاضر والمستقبل . والمهم أن نطرق بابًا آخر ذا صلة بذلك الاستهداف، وهو تصور الكثيرين لمواقف الأمم المتحدة، واعتبارها غير موضوعية وغير محايدة. ومثل تلك التصورات- في تقديري- هي في كثير من الأحيان أكثر تأثيرًا على سلوك الناس من الحقائق المجردة . وفي وضع كهذا لا يمكن للمنظمة أن تحوز على ثقة من لديهم هذا التصور . ومرة أخرى، أثار تقرير اللجنة المستقلة آنفة الذكر هذا الأمر بالحديث عن "نظرة الرأي العام للأمم المتحدة". وما يستتبع ذلك من اتهامات للمنظمة من جانب البعض بأنها لا تخدم المصالح العامة للمجتمع الدولي ولكنها تخدم مصالح الدول الكبرى ذات النفوذ والتأثير والسطوة. وهذا بدوره يؤدي إلى آثار سلبية على أمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ونشاطاتها، الأمر الذي يفرض على الدول الأعضاء وعلى موظفي الأمم المتحدة العمل على استعادة ثقة الرأي العام في المنظمة.

وفي سياق زمني متتابع، بعد تفجير مكتب الأمم المتحدة في بغداد(2003) وتفجير مكتب الأمم المتحدة في الجزائر (2007) جاء تفجير ثالث لمكاتب الأمم المتحدة في أبوجا عاصمة نيجيريا في عام 2011 (أعلنت منظمة بوكو حرام المتطرفة في نيجيريا عن مسئوليتها عن الحادث). ويظل الخطر ماثلًا ما دامت

(*) راجع تقرير اللجنة المستقلة حول سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها برئاسة الأخضر الإبراهيمي. فبراير 2004.

المنظمة تؤدي أعمالها ومهامها في شتى أنحاء العالم، وفي كثير منها تحتدم الصراعات والنزاعات ولا سبيل للأمم المتحدة سوى أن تتعامل مع هذه الظروف والمخاطر.

حوادث اختطاف موظفي الأمم المتحدة:

من المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في ميادين العمل الإنسانى، حوادث الاختطاف التي قد تؤدي إلى الموت في بعض الأحيان. وحتى إذا ما أطلق سراح الشخص المختطف، فإن ذلك الشخص وعائلته وأهله يدفعون ثمنًا باهظًا من المعاناة النفسية والذهنية والاجتماعية، بما يترك في ذواتهم آثارًا غائرة لا يمكن الفكاك من هواجسها ومواجعها مهما طال الأمد ومرت السنوات. وقد تعرض عدد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في الحقل الإنساني للاختطاف، في مواقع مختلفة من العالم . وتقوم باختطافهم جماعات لها هويات وأهداف مختلفة. فمن تلك الجماعات ما يريد أن يلفت النظر لقضيته وإجبار الأطراف الأخرى للاعتراف بها والالتفات لمطالبها. وهذه في الغالب الأعم، تكون لها أهداف سياسية تريد تحقيقها من خلال عمل درامي ملفت للأنظار مثل اختطاف العاملين في الحقل الإنسانى. ثم هناك الجماعات المسلحة التي تنشأ في مواطن الصراعات، وهي في الأصل جماعات ليست سياسية الأهداف، ولكنها تنتهز فرصة الفوضى وانتشار العنف، لارتكاب جرائم مسلحة، وفي خضم ذلك تقوم باختطاف العاملين الدوليين وتطلب فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم. وفي كل الأحوال، فإن الشخص المعرض للاختطاف، يكون رهينة للخاطفين، وعلى ذلك الشخص أن يتحمل أوضاعا قاسية، ويظل متعلقًا بخيط من الأمل في أن يأتي يوم ينتهي فيه اختطافه دون أن يفقد حياته.

حدثت حالات الاختطاف هذه في بلاد مختلفة، ومنها باكستان والسودان وروسيا والصومال وساحل العاج وأفغانستان وكينيا وغينيا وتيمور الغربية وجورجيا وقطاع غزة وغيرها من المواقع. ويظل الخطر قائمًا، لأن جريمة الاختطاف أصبحت منتشرة في مناطق الحروب والصراعات بشكل جعل

القائمين على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، يفردون دورات خاصة لتدريب أولئك الموظفين لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في المواقع التي يحتمل أن تحدث فيها هذه الجريمة، وتدريبهم على التعامل مع الخاطفين أثناء عملية الاختطاف أو أثناء فترة الحبس لدى الخاطفين، بما يقلل من احتمالات دفعهم لارتكاب حماقات قد تودي بحياة الشخص الذي تعرض للاختطاف. كذلك حرصت المنظمة الدولية على وضع إطار قانوني تلتزم به الدول لحماية العاملين في المواقع الخطرة سواء كانوا من العاملين في الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتبلور ذلك في الاتفاقية الدولية لسلامة العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة لعام 1994 والتي صادقت عليها حتى عام 2011، دول بلغ عددها98 دولة . يضاف إلى ذلك، أن الأمم المتحدة تحرص كل عام على لفت نظر الرأي العالمي لقضايا المفقودين أو المحتجزين من العاملين بها في أنحاء العالم المختلفة في اليوم الخامس والعشرين من مارس من كل عام.

على خلفية هذه التوضيحات أعلاه، أجد نفسي الآن في موقف يمكنني من الانتقال للحديث عن حالات محددة كان لي بها معرفة مباشرة خلال فترة عملي بالأمم المتحدة . وتنحصر هذه الحالات في حادثتي اختطاف وحادثة اختفاء، تعرض لها زملاء لي في العمل في مواقع مختلفة.

الحادثة الأولى هي حادثة اختطاف فينسنت كوشيتيل، الذي كان يعمل في واحدة من أخطر عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في جنوب روسيا. فقد تم اختطافه من مقر سكنه مساء يوم 29 يناير عام 1998، في مدينة فلاديكافكاز في أوسيتيا الشمالية في روسيا، ودامت مدة احتجازه لمدة تقارب العام، ولم يطلق سراحه إلا بعد مرور 317 يوما على اختطافه. وتعتبر تلك الحادثة من أشهر حوادث الاختطاف لموظفي الأمم المتحدة، وذلك لطول المدة وللظروف الدرامية والمعقدة التي أحاطت بها، وطريقة تخليص فينسنت كوشيتيل من خاطفيه.

عند اختطاف فينسنت، أخذه الخاطفون المسلحون ومعه حارسه، ثم فرقوا

بينهما بسرعة، ووضعوا فوهة البندقية مصوبة على رأس فينسنت، وقيدوا يديه من الخلف، ثم وضعوا عصابة على عينيه ووضعوه في "شنطة" السيارة ومضوا به. وحسبما روي، فيما بعد، فقد ظل خاطفوه ينقلونه من "شنطة" سيارة إلى أخرى لمدة ثلاثة أيام، ثم أخذوه إلى شيشنيا حيث قاموا بتعذيبه لمدة 12 يومًا متصلة . ومن قسوة المعاملة التي لقيها، أوضح كوشيتيل أنه كان طوال فترة احتجازه (ما يقارب العام) مقيدًا بطرف سرير في قبو تحت الأرض، والعصابة على عينيه، ولا يرى النور إلا لفترة 15 دقيقة كل يوم حسب الترتيب الذي وضعه خاطفوه.

طوال فترة احتجاز فينسنت كوشيتيل، لم تترك الأمم المتحدة سبيلًا ولا بابًا إلا طرقته، واجتهدت رئاسة المنظمة في نيويورك في كل الاتجاهات المشروعة لإطلاق سراحه، ولكن لم تنجح تلك المحاولات حتى أن تمكنت قوات خاصة تابعة للجيش الروسي من الهجوم على خاطفيه وإنقاذه منهم في عملية خطرة وحساسة.

لقد عرفت فينسنت خلال عملي بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين، وهو من الشخصيات المتمكنة والهادئة التي تعمل دون ضجيج، كما أنه يؤمن بصورة قاطعة بدوره في حماية اللاجئين من منطلق الالتزام الشخصي والمهني تجاه اللاجئين والنازحين الذين تعني بأمرهم المفوضية. وطوال فترة احتجازه، كان لدي إحساس داخلي، قد لا أستطيع تبريره بالمنطق، بأن فينسنت سيطلق سراحه يومًا ما، برغم مدة احتجازه الطويلة. ولا أقول أن شعوري ذلك كان منبعثًا من انحياز عاطفي لأحد زملاء المهنة، ولكن ربما كان مبعثه اليقين بأن الشخصيات القوية ذات التأثير على الآخرين، قد تكون حظوظها أكبر من غيرها في الخروج من مثل تلك المواقف، لأن الخاطفين كانوا قد وصلوا إلى مرحلة يبدو أنها لم تحقق لهم ما كانوا يسعون وراءه من مغانم أو من معلومات.كما كان في طول المدة، مجال لأجهزة المخابرات والأمن الروسية في كسب وقت يصل بها إلى ما وصلت إليه في تحديد مكان الاحتجاز.

خرج فينسنت كوشيتيل من تلك التجربة، وهي في تقديري، من التجارب التي لا يمر بها إلا نفر جد قليل في هذا العالم . ويحضرني هنا ما قاله الرجل، فيما بعد لإعلام الأمم المتحدة عن تلك التجربة المريرة . فقد قال : "من الصعب جدًا أن يصف المرء العمق السحيق من الوحدة (بكسر الواو) الذي مررت به – خلال فترة الاحتجاز- لأنني كنت في مكان مظلم ولا من شيء يحدث حولي على الإطلاق". وأردف بقوله، أنه في ظل ذلك الوضع "ينأى الإنسان عن التفكير العميق، حتى لا يصيبه مس من الجنون". ثم تابع فينسنت بقوله : أنه بعد تلك التجربة، يجد نفسه أكثر قربًا لفهم معاناة اللاجئين (لأنه يعمل في مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين) لأن التجربة تلك جعلته يعرف معني التعرض للتعذيب ومعني الحبس الانفرادي .

عاد فينسنت لعمله في المفوضية، وكان واضحًا للجميع أنه عاد بقوة دفع هائلة لإنجاز أعماله، والتقيت به عدة مرات بعد انتهاء تلك الواقعة المريرة، وكان آخرها وهو يدير مكتب المفوضية الإقليمي في واشنطن، عند إحدى زياراتي فى خريف وشتاء عام 2011 .وفي لقائي به قبيل أعياد الميلاد (20 ديسمبر) حاورته حول تجربته القاسية تلك، وأفدته أنني سأضمن حديثنا ذاك فيما سأكتبه في كتابي عن حادثة اختطافه. وأبدى الرجل تقديره لما طرحته عليه، وقال أنه يؤمن بأن التجارب الإنسانية فيها الكثير من العبر والدروس المستفادة، برغم قسوتها في بعض الأحيان.

وخلال حديثي معه أثار فينسنت نقطة هامة تتعلق بما يتعرض له العاملون في الحقل الإنساني من اعتداءات مستمرة، وقال أنه تأمل كثيرًا في محاولة الإجابة على السؤال : لماذا يتعرض هؤلاء لمثل تلك الاعتداءات؟ وهنا نوه إلى أن هناك جماعات تقوم بذلك من قبيل العمل الإجرامي البحت، وهي ليست لها أجندة سياسية وتعمل على استغلال حالات الفوضى وانهيار السلطة لارتكاب جرائمها تلك. غير أن هناك جماعات سياسية تقوم بمثل هذه الأعمال باعتبار أنها يمكن أن تفرض شروطا لمصلحتها. وأضاف أن هناك افتراضًا بين العاملين في الحقل

الإنساني بأنهم ليسوا هم بالهدف الرئيسي من تلك الحوادث، لكن واقع الحال، وفي مرات عديدة لم يكن ذلك الافتراض صحيحًا. وأشار فينسنت إلى ما أسماه "انقطاع الصلة" بين العاملين في الحقل الإنساني وبين الكثيرين من المستفيدين من خدماتهم، بمعنى أن التواصل والحوار والتفاعل بين الطرفين، يحتاج إلى الكثير من التحسين والتفعيل في مواقع تقديم العون والمساعدة الإنسانية.

ثم دلفنا في حديثنا عن موضوع "حيادية" العناصر القائمة على العمل الإنساني، وكيف أن بعض الجماعات أو حتى بعض الحكومات تثير، في بعض الأحيان، تحفظات حول تلك الحيادية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل العاملين في الحقل الإنساني الميداني هدفًا لاعتداءات وحوادث قتل وخطف وغيرها من أشكال التعدي . وفي هذا السياق، حرص فينسنت على التأكيد بأن الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في الحقل الإنساني، عليها أن تعمل على كسب "معركة الحيادية" في أذهان كل الأطراف، وهو أمر يتطلب جهدًا حقيقيًا، ويستدعي تخصيص موارد تؤتي ثمارها على المدى الطويل. وأبدى أسفه لأن الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني في مواقع الحروب والصراعات الإنسانية، كان ينظر إليها في الماضي بأنها "أحداث عارضة تحدث دون قصد"، إلا أنها مما نرى الآن أصبحت تنم عن حالات استهداف لهؤلاء العاملين.

وفي أثناء احتجازه لدى الخاطفين، قال فينسنت أن واقعة حدثت وكان فيها الكثير من المفاجأة له وهي أنه في وقت تقديم الطعام له في يوم من الأيام (كان مقيدًا ومعصوب العينين والظلام يحيط به من كل جانب)، خاطبه الشخص الذي أحضر له الطعام قائلًا: هل يمكنني أن أقول لك شيئًا؟ وأجابه فينسنت، بكل تأكيد.(قال لي فينسنت أنه فوجئ بذلك الصوت الذي كان ينم عن صدوره من شاب في مقتبل العمر، لأنهم لم يكونوا يتحدثون إليه). وقال ذلك الشاب : "إنني أريد أن أتوجه بالشكر لك وللمنظمة التي تعمل فيها لأنكم في العام الماضي قدمتم لي ولعائلتي العون في داغستان عندما كنا ضمن النازحين في تلك المنطقة"!!!

فوجئ فينسنت بذلك الحديث، الذي انصرف صاحبه مباشرة ولم يزد عليه شيئًا. لكن الحديث ظل مثار تفكير لأسابيع عديدة في ذهن فينسنت، وأحزنه أن يسمع مثل ذلك الحديث، لأنه صادر من شخص يبدو أنه غير راض على ما تفعله جماعته مع مدير مكتب المنظمة المختطف، وهو بلا شك لم يكن مرتاحًا بها كلف به من عمل . وهنا ذهب تفكير فينسنت بأن الناس الذين تتفانى المنظمة في خدمتهم، فإن بعضهم لا يدركون مقاصد المنظمة وما تفعله من أجلهم، وهو ما أشار إليه في بداية حديثه معي بخصوص الانقطاع في الصلة والتفاهم.

كذلك انتقلنا للحديث عن مشكلة "الإفلات من العقوبة" التي قد تشجع الجماعات المسلحة في مواقع الصراعات، على ممارسة هذه الأعمال العدوانية ضد العاملين في الحقل الإنساني. وقد رأينا العديد من الضحايا وهم يشكون من إفلات المعتدين عليهم من العقاب. وكان رأي فينسنت في هذا الصدد أن إدخال مثل هذه الحالات ضمن القضايا التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية، والحرص على تقديم مرتكبيها للعدالة الدولية، يمكن أن يقلل من مثل هذه الجرائم، غير أن ذلك لم يحدث حتى الآن وتواجهه صعوبات عملية كثيرة.(عندما وقعت جريمة اختطاف فينسنت كوشيتيل كان هناك 17 حادثة اختطاف لعاملين في المجال الإنساني، أطلق سراحهم فيما بعد، و12 حادثة اختطاف تعرض ضحاياها للقتل، وذلك في مدة سنتين).

في ختام حديثي مع صديقنا فينسنت كوشيتيل، سألته عن النصح الذي يمكن أن يسديه لشخص عامل في الإغاثة في المواقع الخطيرة تلك. وهنا تأمل ونظر إلى سقف مكتبه الواقع في قلب العاصمة الأمريكية وقال: أنصح ذلك الشخص بألا ينعزل عن الأشخاص الذين يتلقون منه العون والمساعدة، وأن يكون متواضعًا، وأن يتفادى رفع سقف التوقعات لدى المستفيدين من العون، وألا يمنيهم بالوعود بمساعدات لا يستطيع تقديمها في برنامجه!!

سعدت كثيرًا وأنا أرى صديقنا فينسنت تلك المرة، وغيرها من المرات، وهو يعبر عن تفاؤله ويبذل الكثير من الجهد لأنه، على حد قوله، لم يتح الفرصة

لخاطفيه بتحقيق مآربهم، ما دام قد عاد لمزاولة العمل الدولي الإنساني الذي كرس حياته له طوعًا ورغبة واختيارًا.

الحادثة الثانية، هي حادثة اختطاف زميلنا جون سوليكي، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مدينة كويتا بغرب باكستان. وهي عاصمة إقليم بلوشستان، وتقرب من الحدود مع أفغانستان، وهي مقر تجاري هام ومنطقة وجود استراتيجي للجيش الباكستاني. وقد أتيحت لي أكثر من فرصة لزيارة تلك المدينة، وهي ذات موقع خلاب تحيط به التلال من كل جانب، وبرغم جمالها وتنوع خيراتها، إلا أنها من مراكز النشاط البركاني، ويذكر أنها تعرضت لزلزال مدمر في عام 1935.

وتكمن خطورة العمل بالنسبة للمنظمات الإنسانية الدولية في ذلك الموقع، لتقاطع الطرق المؤدية لأفغانستان وتشابك الحركات السياسية المتعددة التي تحتفظ بامتداداتها عبر الحدود بين باكستان وأفغانستان . هذا علاوة على وجود أعداد لا بأس بها من اللاجئين الأفغان في تلك المنطقة، سواء العابرين منهم أو المقيمين. وفي خضم تلك المتغيرات العديدة، ظل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يمارس مهامه، لسنوات طويلة، وتولي جون سوليكي عمله هناك، ضمن مجموعة من المختصين بمجالات العمل المختلفة لخدمة اللاجئين الأفغان بالدرجة الأولى. وفي صباح اليوم الثاني من فبراير عام 2009، بينما كان جون في السيارة متجهًا إلى مكتبه، تعرض لهجوم من مجموعة شهرت أسلحتها، وانتزعته من السيارة، وأخذته في اتجاه وأخذت سائقه الباكستاني سيد هاشم في اتجاه آخر. ومن المؤسف أن بوادر الحادثة أدت إلى مقتل السائق الباكستاني الذي تعرض لرصاص المعتدين. ولعل جون سوليكى، وهو يطاوع مختطفيه في الذهاب معهم وعدم مقاومتهم، كان يتوقع أنهم سيتركون السائق يمضي لحاله، غير أنهم ارتكبوا جريمة قتله .

ما أن ذهب الخاطفون ومعهم جون، حتى توترت الأوضاع في كويتا بين زملائه هناك، وفي رئاسة المفوضية في جنيف، وأيضًا في رئاسة الأمم المتحدة في

نيويورك. وقد تضاعف هذا التوتر نسبة للغموض الذي اكتنف المجموعة التي نفذت عملية الاختطاف، والتي أعلنت أنها "الجبهة المتحدة لتحرير بلوشستان" وهو اسم لكيان مجهول تمامًا ولا يعرف المتابعون لتلك القضايا أية معلومات عن الجبهة المذكورة. وهنا كثرت التكهنات وظل أمر تلك المجموعة ملبدًا بالغيوم والغموض. وبذلت الأمم المتحدة الجهد المكثف للوصول إلى الخاطفين، بغرض تأمين إطلاق سراح جون سوليكي، وتواتر ذلك الجهد بين جنيف ونيويورك، وبعد أيام قليلة من حادثة الاختطاف كان الأمين العام قد التقى بالرئيس الباكستاني آصف علي زرداري . وفي بيان لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة يوم 14 فبراير عام 2009، ورد أن الأمين العام والرئيس الباكستاني أكدا على ضرورة إطلاق سراح جون سوليكي بسلام وبصورة فورية .

ظل جون سوليكي رهينة لدى خاطفيه، ولم ترد أنباء عنه سوى أن بعض التقارير الصحافية أشارت إلى أنه لم يكن في حالة صحية جيدة، وتستدعي حالته العلاج. وبين سيل من التكهنات لم ينقطع،لم يكن أحد يدري مصير جون، إلى أن أخلت الجماعة الخاطفة سبيله في الرابع من أبريل عام 2009، أي بعد مرور شهرين ويومين من اختطافه.

لقد عرفت جون سوليكي ضمن الفريق الذي كنا نعمل فيه أيام رئاستي لمكتب المفوضية في العراق (1997- 2001)، حيث كان هو في المكتب المساند في رئاسة المنظمة لعملنا الميداني .وكنت دائمًا أجد الوقت للحوار معه في قضايا اللاجئين وأجد عنده فهمًا وحصافة في التناول للأمور، حتى في أعقد الظروف وأحلكها . ومرت الأيام بعد خروج جون من تلك الأزمة، وعاد الرجل يمارس عمله بمفوضية اللاجئين. وفي إحدى زياراتي لمدينة نيويورك، تمكنت من اللقاء به في نوفمبر من عام 2011، ولم نتحدث كثيرًا عن تجربته مع حادثة الاختطاف، وبدا لي أنه حريص على أن تظل تلك التجربة وراءه، فهو شخص يحرص دائمًا على التطلع إلى المستقبل بروح مفعمة بكثير من التفاؤل والمثابرة على العمل النافع .

أما الحادثة الثالثة، فقد حدثت في بغداد في صيف عام 2000 وهي لم تكن حادثة اختطاف من جانب جماعة مجهولة، ولكنها حادثة اختفاء لأحد الموظفين العراقيين، والذي كان يعمل معنا بقسم البرامج في مكتب المفوضية. ففي إحدى الأمسيات، تلقيت مكالمة هاتفية، علمت من خلالها أن ذلك الموظف لم يعد إلى منزله، وعائلته تبحث عنه، ولم تجد سبيلًا للإهتداء إلى مكانه. وكان ذلك في أيام حكم صدام حسين في العراق، ووقتها كانت مثل تلك الحالات من اختفاء فرد غالبًا ما تكون عواقبها وخيمة، وربما يظل مكان الشخص مجهولًا، أو أنه يظل في عداد المفقودين، ولا يستطيع أهله الوصول إلى مراكز السلطات الأمنية، لما يمكن أن يصيبهم من أذى، عند إلحاحهم على الحصول على معلومات تتعلق بالشخص المختفي.

عند تبليغي بالنبأ، أجريت بعض الاتصالات العاجلة بوزارة الخارجية، مع الدبلوماسي المناوب (كان ذلك بعد ساعات العمل الرسمية) ولحسن الحظ أنه كان على علم بمكتب المفوضية ودوره، ووعدني الرجل بالعودة لي بعد إجراء بعض الاتصالات بمن لهم معلومات عن حالات الطوارئ في ذلك المساء. غير أنه تأخر في اتصاله، ثم اتصل وقال لي أن الموظف المفقود يبدو أنه لم يمسسه سوء نسبة لعدم ورود اسمه في مواقع الطوارئ، وعلينا أن نتابع الأمر في الغد، لعله سيجد لنا معلومات عن مكانه. وهنا شكرت محدثي، وتبادر إلى ذهني على الفور أن صاحبنا لا بد أنه قد حل ضيفًا على السلطات الأمنية في مكان ما، خاصة وأني كنت أعلم أنه من النوع الذي يتحدث هنا وهناك عن موضوعات خارج نطاق مسئولياته، لا تخلو أحاديثه من شحنات عاطفية في كثير من الأحيان. وقد يضعه ذلك في مواضع لا يمكن تفسيرها في حدود عمله المكتبي، بالنسبة لما يمكن أن يتناهى لعلم بعض الأجهزة التي كانت تسهر على رصد ما يدور من حديث في كل المواقع، وعلى الأخص التي يعمل فيها أجانب مثل مكاتب الأمم المتحدة. وتواتر غير ذلك من الاحتمالات مما أشاعه بعض من المتطوعين بالمعلومات في مثل هذه المواقف، من أن الرجل كان ذا صلة بتلك الأجهزة ذات الآذان والعيون

المفتوحة، وأن اختفاءه لم يكن بالضرورة لأسباب تتعلق بأمور تعود إلى موقف إتخذه وفسره أهلها في غير صالحه. وبالطبع فكاتب هذه السطور لم يكن ولن يكون في وضع يستطيع فيه أن يرجح هذا أو ذاك من احتمالات اختفاء ذلك الموظف.

كان من واجبي كرئيس للمكتب أن أتابع موضوع ذلك الموظف، والذي تقضي الالتزامات القانونية الدولية على حكومة العراق ضرورة إخطارى- كممثل للأمم المتحدة لديها -إن كانت قد احتجزت أحد موظفي المكتب، وإبداء الأسباب، حتي أتمكن من توضيح الأمر لرئاسة المنظمة. وفي اجتماع لي بوزارة الخارجية، أفادوني أن الموظف المعني لم يمسسه سوء، وهو متحفظ عليه من جانب "جهة معينة" (تلك إشارة واضحة لسلطات الأمن العام) وأنه إثر بعض الإجراءات الروتينية سيعود إلى عائلته وعمله. وقتها شرحت لمن نقل لي تلك المعلومات، أنني أريد أن أعرف اسباب ذلك الاحتجاز، حتى أنهي الأمر لعلم رئاسة المنظمة التي تنتظر إفادة في هذا الخصوص . وهنا أعطاني محدثي وعدًا بأن يفعلوا ذلك، وكنت أعلم أن الوعد ذاك لم يكن سوي تصرف دبلوماسي للتخلص من الموقف.

نقلت حيثيات ذلك لرئاسة المنظمة في جنيف، وكان هناك إلحاح من جانب رئاسة المنظمة، أن نستعمل لغة قوية أو متشددة في التعامل مع الحكومة العراقية، ولكني كنت في خلاف من الرأي مع ذلك المنحى حتى لا نفقد فرصة إنقاذ ذلك الموظف . وطلبت بعض الوقت لأحاول وبصورة هادئة لحل ذلك الإشكال ما دام الرجل على قيد الحياة "وهو بخير" كما علمت من وزارة الخارجية. والمهم أن ما بذلناه من دبلوماسية هادئة أثمر وبعد ثلاثة أيام هاتفني الرجل وقال أنه عاد لبيته، وشكرني على ما قام به المكتب من جهود لمتابعة ما جري له.

كان ذلك في الصباح الباكر، وبالطبع لم أزد في الحديث معه على الهاتف، لأن الهواتف كلها في بغداد كانت مراقبة، وكان الرجل حريصًا أيضًا على إنهاء المكالمة

بشكل سريع. على إثر ذلك توجهت ومعي السائق نحو مقر سكن ذلك الموظف للتأكد من أنه أطلق سراحه، وبالفعل وجدته في منزله، وكان واضحًا أنه لم يرغب في أن تطول الزيارة، ولم نتحدث كثيرًا لأنه أبدى بعض الإشارات بأنه من الأفضل له ألا يفتح تفاصيل ما جري له.

قمت بعد ذلك بإخطار رئاسة المنظمة بأن الموظف المعني قد عاد وزاول عمله. غير أن أمرًا طريفًا قد حدث، وهو أننا وردنا ما يفيد بأن الموظف المذكور زعمت السلطات بأن اختفاءه كان بسبب حالة مرضية، أدخلته أحد المستشفيات!!ولم تغلب تلك السلطات حيلة بأن منحته شهادة مختومة من أحد المستشفيات المشهورة في بغداد بانه دخل المستشفي في حالة إغماء، لم يفق منها إلا بعد بضعة أيام!!

تلك حالة من حالات الاختفاء لموظف مكتبنا في بغداد، وهي تكشف مدى السطوة التي كانت لأجهزة الأمن في أيام صدام حسين، وكيف أنها كانت تقوم بالكثير من المغامرات التي يستحيل تفسيرها على أشخاص مثلنا، لا يستطيعون الحصول على ما يشفيهم من معلومات تتعلق بمواقف تستدعي ضرورة حصولهم على تلك المعلومات. وهكذا ظلت أسباب وملابسات اختفاء ذلك الموظف وما حدث له في عالم الغيب، غير أن المهم أنه لم تترتب على اختفائه نتائج فادحة، كما ظهر من شواهد الأمور.

11

وزارة الخارجية بين المهنية والتسييس

أجمع الباحثون على حقيقة تتصل بالخدمة المدنية والهياكل الإدارية والمؤسسية التي أنشأها الاستعمار الإنجليزي في السودان، بأنها كانت من أكفأ وأميز تلك الكيانات في المستعمرات البريطانية. ويبدو أن ثمة أسباب موضوعية رأتها الحكومة البريطانية لاهتمام خاص بالخدمة المدنية في السودان، وفي تقديري أن تلك الأسباب لم تكن راجعة إلى السودان والسودانيين، ولكنها مرتبطة بصورة أو بأخرى بوضعية "الحكم الثنائي" البريطاني المصري في النظام الاستعماري للسودان، الذي كانت مصر فيه شريكًا صوريًا والأمر كله في يد الحكومة البريطانية. وفحوى ذلك أن الإدارة البريطانية، كانت لها أهدافها فيما يتعلق بمستقبل السودان ككل، ومستقبل جنوب السودان كجزء، وتلك تستدعي معالجات دقيقة، حتى لا تؤول الأوضاع لما يتمناه الشريك المصري، وإن كانت شراكته تلك صورية واسمية في واقع الحال. وهكذا فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تشدد كثيرًا في اختيار العناصر البشرية البريطانية التي عملت في السودان (1899-1956)، وحرصت أيضًا على تدريب كوادر سودانية، كعناصر بشرية مساعدة، ثم تولى هؤلاء زمام الأمور في إطار ما عرف بعملية "السودنة" للوظائف الإدارية قبيل وعند إعلان استقلال السودان. ولفائدة

القارئ، فإن كل التأسيس لقواعد وكيانات ومؤسسات الدولة الحديثة في السودان في القرنين التاسع عشر (فترة الاستعمار التركي) والعشرين (فترة الاستعمار البريطاني) في مجالات الإدارة والتعليم والرعاية الصحية وتخطيط المدن وتنظيم المشاريع الزراعية ونظم الري الحديث، وإنشاء السكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل النهري والجوي، كلها ترجع إما للعهد التركي أو ترجع للعهد المصري البريطاني. وعليه فإن عنصر التجذر بالنسبة لهذه المؤسسات يظل أمرًا لا يمكن الاحتجاج به، برغم عصريتها وأهميتها وحتميتها بالنسبة للدولة الحديثة التي أصبحت هي الوحدة السياسية المعترف بها واقعًا وقانونًا في عالمنا اليوم. وقصدي من ذلك، أن نعترف للإداريين السودانيين الذين تولوا شئون الإدارة ببزوغ فجر استقلال السودان، بدور مميز في المواصلة والحرص على عدم انهيار تلك الكيانات الحديثة، برغم عوامل الشد والجذب التي تتأثر بها مجتمعات المستعمرات الخارجة لتوها من نظم الاستعمار وإدارته. ليس هذا فحسب، بل أن السودان حظى بنخبة متميزة من الإداريين الذين ضربوا المثل في التجويد والمهنية والنزاهة والأمانة بشكل عمق في المجتمع فضائل الخدمة المدنية النظيفة التي تعرف جيدًا أنها جاءت لتخدم مواطنيها، في ولاء للوطن كله بعيدًا عن أية منغصات سياسية أو قبلية أو جهوية أو انحرافات تترتب على فساد أو إفساد لتلك المهمة. ويمكن القول بأن الخدمة المدنية السودانية في كل مرافق الحكومة ودواوينها في العشرين سنة الأولي من استقلال السودان، كانت تعبر بشكل لافت عن ضمير السودانيين الحي، ويفتخر المنتمون إليها، والمواطنون الذين تخدمهم، على حد سواء، بدورها في تجسيد مفاهيم الوطنية والعدل الخدمي، وهي لم تكن خدمة مدنية يتحدث القائمون عليها كثيرًا عن الدين والدار الآخرة، لكنهم كانوا يمارسون جوهر الدين، بأنه "المعاملة" وأنه "نظافة اليد"، وحسب الناس من ذلك ما يبتغون من الحكومات، لأن هذه الأخيرة مطالبة بأن ترعي شئون الخلق في الدنيا، وأما مآلاتهم في الآخرة فتلك من أمور يخضع صغيرها وكبيرها، وظاهرها وباطنها لإرادة الله الخالق ورب العالمين جميعًا سواء كانوا في الدنيا حكامًا أو كانوا محكومين. ويومها كان من يختلس من الموظفين (وما أندرها

حالات من ذلك القبيل) يجد جزاءه القانوني والاجتماعي على الفور، وبصورة قاسية، يصبح بعدها كالأجرب الذي يتفاداه الناس، ويحتقرونه لفعلته الشنيعة تلك، ولكننا عشنا لنرى السودان ولا نسمع بمختلس وجد جزاءه لا قانونيًا ولا اجتماعيًا، ونرى أن المال العام قد أستبيح من جانب أهل المناصب العليا والوسيطة لدرجة جعلت الناس يتندرون بكثير من المرارة والاستهجان، لما يرونه من شخصيات لا يخفي تعديها على المال العام، وهي تتنقل بين منصب وآخر لمدى عقدين من الزمان أو يزيد.!!

المهم عندنا هنا، أن نعود للفكرة المحورية وهي أن السودان ورث من الاستعمار نظامًا إداريًا وخدمة مدنية تتسم بالصفة القومية والمهنية. ولم تكن وزارة الخارجية، التي خرجت من رحم تلك الخدمة المدنية، إلا استمرارًا لتلك الصورة الزاهية، من أشخاص حرصوا على خدمة الوطن، في مؤسسة سيادية حساسة، تتعامل مع العالم الخارجي، وتضطلع بتنفيذ سياسة السودان الخارجية، لدولة حديثة، هي أول دولة تنال استقلالها من الاستعمار الأوربي في إفريقيا جنوب الصحراء.(لم يكن هناك سوى ليبيريا في غرب إفريقيا التي أسسها الأفارقة المحررون العائدون من أمريكا الشمالية في عام1847 .وإثيوبيا التي كانت تحت حكم الإمبراطور ولم تخضع للاستعمار بالصورة التقليدية).

بالنسبة لوزارة الخارجية السودانية، كان التحدي كبيرًا بكل ما تحمله تلك العبارة من معني. البلاد تحصل على استقلالها، ولم يكن هناك من السوابق ما يعين المؤسسين على الانطلاق في ذلك الدرب، واعتمدوا على متابعاتهم واطلاعهم على ما يدور حولهم في الدول الأخرى وما كانوا يرقبونه من أدوار لوزارات في تلك الدول. وهكذا كان التحدي هائلًا، وكانت الاستجابة له بقدر المستوى، ونتج عن ذلك ما حققه الرواد الأوائل من إنجازات تاريخية في سجل العمل الدبلوماسي لدولة ناشئة وخارجة لتوها من براثن الاستعمار. ويمكن القول، أن البذرة المؤسسية الصالحة قد وضعت عند تأسيس وزارة الخارجية، ويشهد على ذلك ما قام به الرعيل الأول من العنصر البشري السوداني المؤسس للوزارة،

وورد تفصيلًا في كتاب "أشتات الذكريات" للسفير الراحل خليفة عباس العبيد(*).

والمهم أن نثبت في هذا السياق، أن ولادة مؤسسة وزارة الخارجية تمثلت في أحد ملاحق اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير الخاصة بالسودان في فبراير 1953، والذي قضى بإنشاء مكتب ليكون حلقة وصل بين أول حكومة سودانية وطنية وبين سراي الحاكم العام ليعني ببعض ما يتعلق بالشئون الخارجية من المهام التي أنيطت أصلًا بالحاكم العام، وأن يسمي ذلك المكتب "الشئون الخاصة "وأن يكون على رأسه وكيل وزارة سوداني . وبالفعل فقد تم تعيين الدكتور عبد الله أحمد عقيل وكيلًا لوزارة الشئون الخاصة وتعيين السيد خليفة عباس العبيد نائبا له في يوليو1954. وفيما بعد استقال الدكتور عقيل، وواصل خليفة عباس مهامه كوكيل بالإنابة، حتى فجر الاستقلال وتعيين السيد محمد عثمان ياسين وكيلًا. وقد روى خليفة عباس في كتابه آنف الذكر أن جهده وجهود زملائه معه تعززت باشتراك السودان في مؤتمر باندونق في إندونيسيا في شهر أبريل من عام 1955، حيث كان ذلك أول مؤتمر دولي يشارك فيه السودان، وتصادف انعقاده مع بدايات وضع أساس وزارة الخارجية السودانية، الأمر الذي ساعد مكتب "الشئون الخاصة" الوليد على السير الحثيث في طريق إرساء قواعد خدمة خارجية سودانية(**). ومن المناسب هنا أن نقتبس من خليفة عباس ما ورد في كتابه عن ذلك عندما قال:" كان كل ما يجري حولنا حافزًا ودافعًا قويًا للتشمير وللانطلاق

(*) خليفة عباس العبيد "أشتات الذكريات" الناشر: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية. 2003 م.

(**) انعقد مؤتمر باندونق، أو مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي في أبريل 1955 وشاركت فيه الدول الآسيوية والإفريقية ومعظمها حديثة الاستقلال، بغرض الوقوف ضد الاستعمار وتوثيق عرى التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي بين هذه الدول. كذلك يعتبر مؤتمر باندونق النواة لقيام منظومة دول عدم الانحياز التي شكلت كتلة سياسية هامة خلال عصر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، ثم فيما بعد من خلال التعاون في إطار مجموعة ال77 أو منظومة البلدان النامية.

بجدية للتهيئة وللإعداد وللتحضير وللتمهيد لمتطلبات ومستلز وللبدء في إيجاد نواة للتمثيل الخارجي ."(*)

وذكر خليفة عباس أنهم عند سفرهم إلى باندونق حرصوا على جمع المعلومات من وزارة الخارجية الإندونيسية عن دورها وقوانينها وقواعد عملها، وفعلوا ذات الشيء مع الهند وباكستان في طريق عودتهم للخرطوم . ويبدو أن وزارة الخارجية التي خرجت من رحم خدمة مدنية رصينة، قدر لها أن يجلس على قمتها، عند نشأتها رجال عمالقة، بكل ما تحمل العبارة من معنى، لتنهض على أكتافهم قوية وذات منعة وشموخ. ومن أولئك صاحبنا خليفة عباس، ومحمد عثمان ياسين الإداري الفذ، وبابكر الديب والدكتور إبراهيم أنيس ومحمد ميرغني مبارك والدكتور عثمان الحضري وأمير الصاوي والدكتور بشير البكري ورحمة الله عبد الله ويوسف مصطفي التني وجمال محمد أحمد، والقائمة تطول من أولئك الأفذاذ المؤسسين لوزارة الخارجية(**). ولا يفوتني أن أنوه لما تلقاه خليفة عباس من تدريب في وزارة الخارجية البريطانية، ثم صمم هذا التدريب للذين التحقوا بالوزارة قبيل سفرهم للالتحاق ببعثات السودان الدبلوماسية في الخارج. وقد أضفى ذلك شيئًا من روح المؤسسية على معني ومفهوم الالتحاق بالخدمة الخارجية. كما أن حظ الوزارة أهداها وزيرين تتابعا في قيادتها عند النشأة من أعظم الشخصيات السودانية، حيث كان مبارك زروق هو أول وزير للخارجية عند استقلال السودان وتلاه محمد أحمد المحجوب . وقد عرف الرجلان بأنهما من أهل الثقافة العالية والضلوع في مهنة القانون والنفوذ السياسي في حزبيهما (***).

(*) المرجع السابق ص155 .

(**) راجع أيضًا كتاب السفير مصطفى مدنى أبشر «ثلاثون عامًا في الدبلوماسية». ص 73. الناشر مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2012. وهو يؤكد على مفهوم أن وزارة الخارجية السودانية هي الوزارة الوحيدة التي أسسها السودانيون عند نيل الاستقلال.

(***) في عهد مبارك زروق، التحق السودان عضوًا بالجامعة العربية، وفي عهد محمد أحمد محجوب، التحق السودان عضوًا بالأمم المتحدة . أما عضوية السودان كمؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد تمت في عهد أحمد خير المحامي في عام 1963 .

هناك ما يحفزني على مداعبة الفكر والتأمل في مسألة قد تبدو شكلية، ولكنني أعتبرها موغلة في الرمزية وحرية بالتدبر. وهي أن بداية ونواة مكاتب "الشئون الخاصة" أو وزارة الخارجية كانت في القصر الجمهوري على ضفاف النيل الأزرق. ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدار التي كان يقطنها السير جيمس روبرتسون، السكرتير الإداري، أيضًا على شاطئ النيل الأزرق. ثم هي الآن ومنذ عام 1986على ضفاف النيل الأزرق فيما كان يسمي سابقًا "سودان كلوب" ودار الاتحاد الاشتراكي السوداني . وبرغم أن مبنى الخارجية قضى 16 عامًا في قلب الخرطوم بمبنى شركة جلاتلي وهانكي وشركاهم جنوب القصر الجمهوري، إلا أن معظم وجودها ومقرها كان له صلة لا تنقطع بالنيل الأزرق، هذا الفرع الأكثر تدفقا وأقوى تيارًا وأوفر مياهًا من فرعي نهر النيل . والرمز عندي أن وزارة الخارجية في ارتباطها بالنيل، وكأنها تقول لنا جميعًا أن الصلة بالعالم الخارجي أمر حيوي كما هو الحال بالنسبة للمياه وتدفقها... وأن الرحلة الأبدية للماء والرخاء لا تنقطع بيننا وبين العالم جنوبنا أو شمالنا، شرقنا أو غربنا، وهي رحلة برغم أنها يطلق عليها رحلة العمل الخارجي، إلا أنها ترتبط عضويًا بما نفعله في داخل السودان. وهذا في حد ذاته، تأكيد حقيقي ومجازي، في نفس الوقت، بأن السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ليسا سوي وجهين لعملة واحدة.وسيحكم هذا المبدأ كل أوضاعنا الداخلية والخارجية، وعلى الحكومات التي تحكم السودان، أن تفهم هذا المعني وتدرك ما ينطوي عليه من معاني ونتائج. ولايملك الشخص المتأمل لمجري النيل الأزرق إلا أن يستعيد الكثير من العلاقات الخارجية السودانية، ومنها ما جري قبل قيام وزارة خارجيتنا بعقود عديدة ولكنه لا يفقد الصلة بالحاضر والمستقبل أبدًا. ومن ذلك اقتحام قوات المهدي لسراي الحكم (القصر الجمهوري الآن) في يناير 1885 وقتل الجنرال غوردون، وقامت دولة المهدية التي، انتهت هى الأخرى في عام 1899 على يد الجيوش الغازية من الشمال بقيادة الجنرال كيتشنر، وهو يصوب نظره على الموقع النيلي الذي قضى فيه غوردون، ويعمد على القيام بالكثير من الأعمال الانتقامية من جيش الخليفة عبد

الله التعايشي، الذي خلف المهدي. وكل هذه الملاحم التي دارت على مقربة من النيل الذي تطل عليه وزارة الخارجية الآن، هي في الأصل محصلة لقضايا خارجية ارتبطت بمصير السودان وعلاقاته الدولية ونسجت خيوطًا متشابكة في بنيان مصالحه القومية.

الأمر الذي نعود له بعد هذا الاستطراد هو أن وزارة الخارجية السودانية التي نشأت بعد الاستقلال ولدت مؤسسة لها شخصيتها وكيانها وظلت تبني على ذلك على مر الأيام واختلاف الحكومات . ومربط الفرس هنا أن المؤسسية هي عنوان وموضوع هذا الكيان، باعتباره الجهاز المنوط به تنفيذ السياسة الخارجية السودانية، وتشكل عملية "التنفيذ" هذه محور العمل الدبلوماسي الذي يضطلع به الدبلوماسيون السودانيون وهم في قيامهم بالمهمة، يخدمون بالدرجة الأولى المصالح القومية العليا للبلاد. وحتى نقرب الصورة أكثر فلنقل أن المؤسسية التي اتسمت بها الخارجية هي من أصول الخدمة المدنية، وليست سمة قاصرة على وزارة الخارجية، وهذا مما هيأ التفاعل بين مؤسسات الحكم المختلفة. وفي هذا السياق يمكن لنا أن نحدد عناصر مؤسسية وزارة الخارجية تلك فيما يلي:

- الانتماء والالتحاق بوزارة الخارجية، يخضع لأسس واضحة وشفافة ومحددة، مستمدة من أصول الخدمة المدنية. ويخضع الراغبون في العمل بالخدمة الدبلوماسية لاختبارات مضنية ومعاينات تجمع أساطين الخدمة المدنية والخارجية، وعلماء النفس وبعضًا من الشخصيات الأكاديمية المرموقة. ولن يشفع للمتقدم للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية انتماء حزبي، أو عصبية قبلية، أو غير ذلك من مظاهر المحاباة . والفيصل في كل عمليات الاختيار أن يثبت طالب الالتحاق بوزارة الخارجية جدارة تؤهله لذلك.
- المهنة الدبلوماسية تتمحور حول مهمة تمثيل البلاد في الخارج، وهذا التمثيل ليس شيئًا مظهريًا ولكنه جوهري وموضوعي، برغم أن المظهر اللائق لا يستغنى عنه لتكملة هذا الجوهر. وهنا تكمن أهمية أن يكون الممثل الدبلوماسي مؤهلًا أكاديميًا وثقافيًا واجتماعيًا للقيام بهذا الدور الحيوي

بالنسبة للدولة المعنية. والسلوك الدبلوماسي تحكمه وتضبطه قواعد مؤسسية لا بد للدبلوماسي أن يلتزم بها، لأن تحركاته وأفعاله تؤخذ على بلاده ولا تقتصر على شخصه كفرد . والمهم أن الدبلوماسية تتبلور كمهنة لها أصولها، ويتشرب الدبلوماسي أصول المهنة وأسرارها منذ الالتحاق في بدايات الطريق، وتصبح الشخصية الدبلوماسية نتاجًا لتراكمات مهنية وسلوكية، لا يتأتى للناس الوصول إليها بالفهلوة والقفز فوق مقتضيات التدرج والكسب المشروع لمؤهلات المهنة الدبلوماسية. وعليه لا تستطيع وزارة خارجية فاعلة العمل بدون تأهيل كادر مؤهل ومدرب، يفهم دوره ويمارس مسئولياته في تنفيذ السياسة الخارجية .

- تفرض المؤسسة، وكان ذلك واضحًا في تكوين وزارة الخارجية السودانية، نظام انضباط يقترب كثيرًا من الصرامة والضبط، في احترام التركيب الهيكلي للجهاز البيروقراطي، ورفض التفلت في مراعاة قواعد ذلك الجهاز . وينعكس هذا الضبط على الدقة المنشودة في الالتزام بالمواعيد، واحترام روابط الزمالة والانتماء المؤسسي، وإتباع قواعد ومعايير موضوعية وراسخة في الترقية من درجة وظيفية إلى أخري، والانتقال من محطة دبلوماسية إلى أخرى، طبقا لمعايير تحكم أعمال لجان تختص بهذه المهام.
- تلتزم المؤسسة والعاملون فيها بقواعد صارمة في التعامل مع مخصصات البعثة الدبلوماسية من أجهزة ومعدات ووسائط نقل وأموال، ولا يختلف في ذلك أصحاب الوظائف العليا عن أصحاب الوظائف الأدنى، لأن النظام المحاسبي في رئاسة الوزارة والبعثات يخضع لضوابط الصرف المحددة في ميزانيات الوحدات المختلفة. ويتعين على أصحاب الوظائف العليا ضرب المثل في الحرص على الالتزام بالقواعد المالية والإدارية، لترسيخها في سلوكيات الأجيال المتعاقبة في الوزارة. وهنا تنطبق القاعدة الذهبية في الخدمة المدنية، بالفصل التام بين المال العام والمال الخاص، والنأي عن الممارسات التي تتجاوز هذه القاعدة .

- تتطلب المؤسسية أن يظل الدبلوماسي ملتزمًا بقانون المهنة وأخلاقياتها، فيما يتعلق بالتفرغ التام للمهنة، وهي في طبيعتها لا تعرف حدودًا لساعات العمل اليومي والعمل في العطلات، خاصة في السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج. ويرتبط بهذا التفرغ، التزام أهل الدبلوماسية بعدم مزاولة أية أعمال خاصة أو ذات عائد مادي خارج نطاق عملهم، سواء كان ذلك بالنسبة لهم أم بالنسبة لأفراد عائلاتهم المصاحبين لهم في البعثات الدبلوماسية في الخارج. فعلاوة على أن ذلك منصوص عليه في اتفاقية فيينا للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، التي تحظر على الممثل الدبلوماسي القيام بأية أعمال أخري غير مهنته، هناك قوانين الخدمة المدنية السودانية، عند نشأتها، التي كانت تحظر على الموظف الحكومي الجمع بين وظيفته وأية وظيفة أخري باعتبار ذلك خرقًا لقوانين الخدمة المدنية، وتجاوزًا خطيرًا لأخلاقيات الوظيفة العامة. وهذا مبدأ قديم ورثناه عن الإدارة الاستعمارية البريطانية، لكنه لم يصمد منذ بداية عقد التسعينات في نهاية القرن الماضي كما سنوضح فيما بعد. وغني عن القول أن الموظف الذي يسعي لمزاولة أعمال تجارية أو ربحية، بينما هو موظف في الخدمة العامة، يفقد كل مؤهلات الصدقية والنزاهة والموضوعية ويكون ضحية لما يعرف بتنازع أو تضارب المصالح، وتسبب تصرفاته الضرر للمؤسسة التي ينتمي إليها. وتظل المهنة الدبلوماسية، مهنة لا يعقل معها أن تتم مثل هذه الممارسات لأن فيها خرق لقوانين دولية وفيها خرق لقوانين الدولة المضيفة واسترخاص لكرامة الدبلوماسي حامل الحصانة . ومن ذلك نشدد على مفهوم المؤسسية التي ربطت أهل المهنة لسنوات طويلة بعد استقلال السودان. وقد حرص من سبقونا في المهنة على تعزيز مفهوم النزاهة والنأي عن الخروج عن ضوابط المهنة، وكنا - وما زلنا - نفهم أن الدبلوماسي يربأ عن السقوط في مثل هذه الممارسات المنبوذة قانونًا وأخلاقًا.
- يأخذ الدبلوماسي على عاتقه الاجتهاد المستمر في الإمساك بالأدوات الموضوعية في التخاطب الشفاهي والمكتوب، وهي أدوات تستلزم الدقة

واللياقة والحصافة بل والكياسة في نقل الأفكار والرسائل، سواء كان ذلك في محيط السفارة أو وزارة الخارجية، أم كان ذلك من خلال التفاعل مع الأشخاص والمؤسسات الأجنبية على المستويين الثنائي والجماعي. وهنا تتبلور المؤسسية باعتبار التجويد في استخدام هذه الأدوات المهنية، لا يتأتى إلا بعد انصهار الدبلوماسي في المهنة وعلى سبيل التدريج من درجة أدنى إلى درجة أعلى حتى يبلغ درجة النضوج وهو في قمة السلم المهني في درجة السفير. ويستطيع الدبلوماسي وهو ينمو داخل المؤسسة أن يلحظ على نفسه وعلى أقرانه التغيرات النوعية اللازمة في الشخصية والسلوك والتعامل مع المواقف، بسبب تراكم الخبرات من مرحلة إلى أخري. وكل هذا يصب في أن الكيان المؤسسي لوزارة الخارجية ظل يقوم على ذاكرة تتفاعل فيها الأجيال وتنصهر فيها شخصيات القائمين على المهنة، وذلك ما يعزز وضع الخدمة الدبلوماسية التي تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها البشرية المقتدرة. ويصبح هذا الدبلوماسي المصقول قادرًا على إدراك وممارسة فن كتابة التقارير وصياغة المذكرات الدبلوماسية والإحاطة بفنون وقواعد التفاوض والتركيز على هدفه في السعي الدءوب وراء المصالح العليا لبلاده، ويكون رسولًا منفتحًا على المجتمعات الأخرى ومتفهما للثقافات التي تختلف عن ثقافته ويحترم، ويتحلى بقيم التعايش والحوار البناء والقدرة على التعامل مع الآخرين ونبذ الانغلاق والانزواء والتقوقع.

- المؤسسة لها أيضًا أدوات موضوعية تمكن القائمين عليها من التواصل المعرفي المنظم. ومن ذلك منظومة التقارير النوعية والدورية المحددة المعالم، كالتقرير اليومي الذي تقدمه وزارة الخارجية مساء كل يوم لرئيس الجمهورية. وقد كان ذلك من الأدوات التي أصر عليها وطورها الدكتور منصور خالد عندما تولى وزارة الخارجية في السبعينات من القرن الماضي. ولفائدة القارئ فإن التقرير اليومي كان بمثابة رصد لأهم ما يأتي في تقارير السفارات، وما ترى وزارة الخارجية عرضه على رئيس الجمهورية، مع التعليق والتوصية بما تستحسنه الوزارة من معالجة للموضوع محل النظر. وذلك التقرير، كما هو

واضح كان فيه مجاراة لممارسة أمريكية راسخة في البيت الأبيض الأمريكي ممثلة في الموجز الرئاسي اليومي (President's Daily Brief) الذي يقدم للرئيس الأمريكي صباح كل يوم.

- وهنا يمكن أن نرى الدور المؤثر لوزارة الخارجية على مؤسسة الرئاسة من خلال انتظام هذا التقرير وما يحتوي عليه من مسائل هامة يقوم رئيس الجمهورية بالتعليق عليها وتوجيه وزارة الخارجية، أو في بعض الأحيان وزارات أخرى بتوصية تضمنها التقرير اليومي. وللتدليل على ذلك أذكر أنني في مطلع الثمانينات، كنت ضمن طاقم المستشارين بالمكتب التنفيذي برئاسة وزارة الخارجية في الخرطوم، وورد من إحدى سفاراتنا مقترح من شركة لتحضير مشروع بنقل النفط السوداني بعد استخراجه من جنوب السودان، عن طريق بوارج نهرية تخصص لذلك الغرض. وكان لزامًا علينا أن نضمن ذلك في التقرير اليومي المرفوع لرئيس الجمهورية وقتها، الرئيس جعفر محمد نميرى. وفي ذلك اليوم كان دوري في تجميع مواد التقرير اليومي وصياغته، ليطلع عليه وكيل الوزارة (الراحل هاشم عثمان) ثم يعرض على الوزير ليوقع عليه قبل إرساله لمقر رئيس الجمهورية في مساء ذلك اليوم. واقترحت ضمن صياغة التقرير على وكيل الوزارة أن ننبه رئاسة الجمهورية إلى خطورة نقل البترول عبر مياه النهر، على البيئة واحتمال تسرب البترول من بارجة أو أخري إلى مياه النهر سواء كان ذلك بحكم عطب فيها أو بسبب عمل تخريبي. وبعد نقاش مع الوكيل، وافق على أن نضع ذلك التعليق، ورفعه في التقرير، وذلك ما حدث بالفعل! وفي اليوم التالي، ناداني الوكيل في مكتبه، وقال أن مكتبه تلقى مكالمة من رئاسة الجمهورية تشيد بتوصية وزارة الخارجية تلك، وأن مثل ذلك المشروع مستبعد تمامًا بالنسبة لمستقبل التعامل مع نقل البترول . وأستطيع القول، أن الرئيس جعفر نميري، برغم ما عرف عنه، من عدم احتمال للقراءة والاطلاع المنتظم، إلا

أنه كان يقرأ التقرير اليومي لوزارة الخارجية باهتمام كبير، بما يؤكد عمل المؤسسية وفعالية أدواتها وتأثيرها على المؤسسات الأخرى في الدولة.

ولا بد هنا أيضًا أن نذكر أدوات حصر المعلومات وتجميعها وتحليلها، ووسائط نقل الأفكار والتوصيات ورصد ما يدور في الاجتماعات ومتابعة القرارات والتوصيات بوصفها أيضًا أدوات مؤسسية لا يمكن للمرء أن يأتي بها من خارج الوزارة، ويتعين عليه أن يكتسبها ويمارسها ويتقنها داخل وزارة الخارجية من خلال تراكم الخبرة والممارسة. ومن قبيل ذلك التقارير الدورية (اليومية والشهرية والسنوية) والتقارير النوعية المختصة بقضايا وموضوعات هامة بعينها. ثم تقارير الموقع (التي تحوي المعلومات ذات الفائدة المباشرة للعمل في محطة دبلوماسية معينة) والتقارير الختامية التي يكتبها السفراء المغادرون بعد انتهاء مهامهم في سفارة معينة (فيها تكون خلاصة التجربة وملاحظات لمواصلة المهمة الدبلوماسية لفائدة السفير القادم لتولي المهمة في تلك المحطة خلفًا لكاتب التقرير). يضاف إلى ذلك المحاضر للاجتماعات والمذكرات الداخلية وغيرها وكل تلك الأدوات لا يمكن تجويد صناعتها أو الاستفادة منها في العمل الدبلوماسي على سبيل الفهلوة أو الاختراع للعجلة من جديد، ولكنها من فنون العمل الدبلوماسي الراسخة والمتوفرة فقط من داخل المؤسسة . وهذا ما يحمل في طياته معضلة التعيينات السياسية على مستوى الكوادر الوسيطة في وزارة الخارجية لأن هذه الكوادر تفتقر إلى حذق فنون التعامل مع تلك الأدوات وينتهي بها الأمر إلى العجز عن تدريب ما يليها في سلم الخدمة الدبلوماسية من كوادر وقصورها عن التعامل المهني مع ما يفوقها في الأقدمية من كوادر مهنيه وقد ينتهي الأمر إلى نوع من الفوضى المهنية التي تطيح بالمؤسسة كلها بمرور الزمن.

- تفرض المؤسسية أيضًا في وزارة الخارجية التي تربينا فيها وعرفناها أن تكون أسرة الرجل الدبلوماسي، وأسرة المرأة الدبلوماسية، جزءًا لا يتجزأ من المنظومة التعبيرية عن الحالة الدبلوماسية، ثقافة وتمثيلًا للوطن وشعورًا بالمسئولية، حتى في التصرفات الشخصية. وهنا تظل زوجة الدبلوماسي أو

زوج الدبلوماسية (إن كان من خارج المهنة) وأبناء وبنات الدبلوماسيين والدبلوماسيات مجموعة متناسقة تجسد القيم السامية لعبء تمثيل الوطن في الخارج. ومما يذكر هنا، أن روعة ذلك التناسق كانت مثل الدستور البريطاني، لم تكن بروتوكولًا مكتوبًا، ولكنها كانت منظومة من السلوك والآداب والموجهات المتوارثة في المؤسسة الدبلوماسية السودانية.

من كل ذلك نجد أن المؤسسة الدبلوماسية السودانية، ظلت تلعب دورها في ظل كل الأنظمة السياسية، بمفهوم أنها الأداة الفاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية السودانية، ولا ينفي ذلك ما لها من دور في التأثير الموضوعي على مسارات تلك السياسة بالرأي السديد والمشورة الحكيمة والاهتداء المستمر بالمصلحة الوطنية. وكلنا يعرف أن وزارة الخارجية، في تعبيرها عن السياسة الخارجية وتنفيذها تقوم بدور المهنة وتلتزم بقواعد العمل الدبلوماسي المستقرة في القانون والعرف الدوليين. وهكذا كان ديدن العلاقة الديناميكية بين وزارة الخارجية السودانية ومؤسسات الدولة الأخرى، كل يفهم دور وزارة الخارجية ولا ينازعه لأن الشخصية المهنية لتلك الوزارة لم تأتِ من فراغ، ولكنها جاءت عبر تراكمات موضوعية، واستقرت على موقف وحال ودور هو في مضمونه يتجاوز كثيرًا أعراض الهشاشة المؤسسية في الكثير من الأجهزة الحكومية الأخرى التي لم تتهيأ لها فرص التفاعل مع المؤسسات الأجنبية والدولية الأخرى بحكم الاختصاص ومجالات العمل.

مؤسسية وزارة الخارجية بين الصمود والاختراق :

كان كل حديثنا السابق منصبًا على توضيح عناصر المؤسسية في وزارة الخارجية السودانية . وتلك مؤسسية صمدت منذ استقلال السودان في عام 1956 وحتى عام 1989، عندما استولت الجبهة القومية الإسلامية على الحكم عن طريق الانقلاب في الثلاثين من يونيو من ذلك العام. والحق يقال أن حكومة الجبهة القومية الإسلامية لم تتغول على وزارة الخارجية وحدها ولكنها سببت

إشكالات كبيرة في كل مرافق الخدمة المدنية في السودان. وما آلت إليه أحوال الخدمة المدنية في السودان في ظل هذا النظام لم تكن ناجمة عن سياسة مقصودة فحسب، ولكنها كانت أيضًا ناجمة عن عقلية قبلية وعشائرية وأيضًا سلفية (منكفئة على نماذج هلامية الشكل والمضمون من الماضي) تعدت على أهم مبادئ الخدمة المدنية الحديثة وأهدرت قيم القواعد المؤسسية وخلقت جوًا من الفوضى في دواوين الحكومة مما فتح أبواب الفساد والظلم والهروب من المساءلة والمحاسبة وإهدار المال العام . وأدى ذلك إلى خلق وضع يمحو كل مقومات الخدمة المدنية الحديثة، وللأسف حدث ذلك إلى حد بعيد.

عليه فإن وزارة الخارجية لم تكن وحدها هي الضحية لهذه الهجمة الحزبية التي ضربت عرض الحائط بمعايير المهنية والكفاءة في شغل المناصب العامة، وقصرت الأمر كله على ما يسمونهم بأهل الولاء أو الموالاة، الأمر الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الخدمة المدنية، وعودة الدولة السودانية في ممارساتها المكتبية والديوانية إلى عصر هو في أفضل الأوصاف وأحسن النعوت يعود بنا إلى ما قبل قيام الدولة الوطنية التي أسستها مبادئ معاهدة وستفاليا في عام 1648 .

لكننا سنقصر حديثنا في هذا الفصل من الكتاب عن وزارة الخارجية السودانية بما يتفق مع خبرتنا وانتمائنا المهني وسياق التجارب التي مرت بنا عبر السنين .ومن المهم أن نطرح سؤالًا في البداية عن الدوافع التي حدت بسلطة حكومة الإنقاذ تركيز هجومها على وزارة الخارجية؟

محاولة الإجابة على هذا السؤال تتطلب التعرض لخلفية الصمود المؤسسي لوزارة الخارجية في ظل النظم والحكومات السابقة. ففي واقع الأمر لم تهتز الكينونة المهنية لوزارة الخارجية السودانية حتي عندما مرت البلاد بنظامين عسكريين هما نظام الفريق إبراهيم عبود (1958-1964) ونظام المشير جعفر محمد نميرى (1969-1985). وتشهد الأحداث أن أحمد خير المحامي، وزير خارجية عهد إبراهيم عبود كان يستند بشكل كبير على خبرات الدبلوماسيين

بوزارة الخارجية ويحترم مهنيتهم وعول كثيرا على دورهم في تنفيذ السياسة الخارجية . ومما ساعد على ذلك، أن نظام الفريق عبود لم يكن نظامًا ذا إيديولوجية أو عقيدة سياسية يحدد بها قرب الناس أو بعدهم من تحمل المسئولية في المناصب العامة، اللهم إلا ما بدا عليه من مقاومة ورفض لتعيين المنخرطين البارزين في الحزب الشيوعي السوداني . وهنا سلمت وزارة الخارجية من التغول على عناصرها البشرية، وعبرت بمؤسستها إلى نظام آخر في ظل ما أسمي بالديمقراطية الثانية (1964-1969) حتى جاء نظام الرئيس جعفر محمد نميرى. وحتى في ظل نظام الأخير، نجحت وزارة الخارجية في الاحتفاظ، بدرجة كبيرة، بوضعها المؤسسي العام، برغم بعض محاولات اختراق جرت هنا وهناك، لم ترق إلى التعدي على أسس العمل الدبلوماسي ولم تسبب خللًا في التركيبة والنظم المؤسسية للوزارة. وربما يندهش القارئ إذا ما علم بأن دعما كبيرًا تلقته مؤسسة وزارة الخارجية إبان حكم الرئيس نميرى عندما تولى الدكتور منصور خالد وزارة الخارجية، وأدخل طرائق في العمل وطور أقسام الوزارة وفتح أبوابها أمام خبرات من الأمم المتحدة، وأصر على مستويات عليا في الأداء المهني، وأرسل العديد من الدبلوماسيين لبعثات فوق جامعية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، ثم أعطى اهتمامًا خاصًا بتجويد اللغات والتدريب ودبلوماسية المؤتمرات.

ثم جاءت الديمقراطية الثالثة (1985-1989)، واستمرت وزارة الخارجية تلعب دورها في احترام وتقدير، وانقلبت الأوضاع بحدوث انقلاب حكومة الجبهة الإسلامية.

تلك خلفية هامة في الإجابة على السؤال : لماذا الهجمة على وزارة الخارجية الذي طرحناه أعلاه. وفي تقديري ومما عشته في أروقة تلك الوزارة لأكثر من ثلاثة عقود، أستطيع القول أن النقطة الأولي والمركزية في الرد على ذلك السؤال ترجع إلى الغبن الشديد الذي كان يحمله العقائديون في التنظيم السياسي الإسلامي السوداني تجاه تلك الوزارة. وهو غبن ينطلق من قدرتها على البقاء محصنة من

محاولات التجنيد والأدلجة من جانب ذلك التيار لفترة طويلة، وفشله في تكوين كوادر حزبية ظاهرة العيان . وهنا، وفي شيء من العجز والمرارة، كانت إشارات التيار التنظيمي الإسلامي تنعت الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بصفات، كان أكثرها شيوعًا بأنهم يجنحون إلى العلمانية ولا مجال لكسبهم إلى معسكر خلط الدين بالسياسة على غرار ممارسات الإسلام السياسي في السودان .

أما النقطة الثانية في الإجابة على السؤال فهي مرتبطة بقناعات مهنية تربى عليها أهل الدبلوماسية السودانية مضمونها أن الدبلوماسية عمل يرتبط عضويًا بالمصلحة الوطنية، وبالتالي فإن الخدمة الدبلوماسية هي خدمة قومية في المقام الأول . ولم يكن لدي الدبلوماسيين من استعداد للجنوح عن هذا الفهم لمهنتهم، وحتى في أيام التنظيم الواحد الذي فرضه نظام الرئيس جعفر نميري "الاتحاد الاشتراكي السوداني"، نأى الدبلوماسيون بأنفسهم عن ذلك التنظيم المفروض على وزارات الدولة ودواوينها .

العنصر الثالث في الإجابة على السؤال أعلاه، يتمثل في التربية المهنية والأفق الثقافي لأهل المهنة الدبلوماسية المنفتح دائمًا على العالم الخارجي، والرافض لممارسات التقوقع الفكري أو المحلي الذي تغلب عليه اعتبارات لا تمكن أصحابها من النظرة الإستراتيجية لعبقرية الزمان والمكان وتأثيراتها على رسم الأدوار على الساحة الإقليمية والدولية لتحركات أي بلد من البلدان. هذا عنصر هام، كان له دوره في أن يتحلى أهل المهنة الدبلوماسية بنوع من البراجماتية المستنيرة التي لا تصل إلى حد الميكيافيللية في كل الأحوال.

هكذا جاءت حكومة الجبهة الإسلامية والحقائق أعلاه تحيط بوزارة الخارجية، وبدا لنا بكل وضوح أن القادمين للسلطة بالانقلاب جاؤوا لينقلبوا على الكثير من الأمور، ليس بالضرورة إلى الأفضل، كما اتضح فيما بعد!! وكان من دلائل الإشارات وبوادر الأفعال أن الهجوم على وزارة الخارجية كان مكثفًا، وفيه دوافع بعضها يرجع لتصور لديهم بهدم إحدى قلاع " العلمانية " وبتصور بعضهم بالغنيمة والكنوز المخبأة في فرص السياحة الخارجية، بل وخيال بعضهم

بإحلال " دبلوماسية رسالية " محل "دبلوماسية مهنية " . وقد روى شهود عيان عن أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة الجبهة الإسلامية وهو يتحدث عن أهدافهم في وزارة الخارجية، قوله : "سنهز هذه الشجرة حتى تسقط كل ثمارها" والشجرة تلك هي وزارة الخارجية وثمارها هم أصحاب المهنة الدبلوماسية الذين لا ينتمون إلى التنظيم السياسي للرجل. ولا بد لي أن أضيف لمنفعة القارئ، بأن القائل ذاك رجل لا يحسد البته على ما قسمه له الله من ضعف في المعرفة بما يدور خارج حدود السودان !!

على كل حال، ونحن نرقب تطورات الأوضاع في الأسابيع الأولى لسلطة الجبهة الإسلامية في صيف عام 1989، رأينا كيف أن شخصين من المنتمين إلى تنظيم الجبهة الإسلامية قد حط بهما المقام الدائم في وزارة الخارجية، يحضران في الصباح الباكر ولا يغادران إلا بعد ساعات الدوام . وقد احتار أهل وزارة الخارجية في دور ذينك الشخصين الذين كانا يقضيان جل وقتهما في إدارة شئون الموظفين، ومكتبي الوكيل والوزير، برغم أنهما لم تكن لديهما صفة وظيفية في الوزارة !! ولم تمض بضع أسابيع حتى اتضح للجميع عمل الشخصين المذكورين عند ظهور قوائم المفصولين من الوزارة، وظهرت حالات تجميد نقل بعض الدبلوماسيين، وتحريك بعضهم من موقع إلى آخر دون معايير أو أسباب. وهكذا دخلت وزارة الخارجية، وبصورة سريعة عهد الهدم المؤسسي المنظم من جراء تلك الممارسات. ولسوء الحظ فقد كانت القرارات الخاصة بالترقية والنقل والفصل من الخدمة وغيرها، تتخذ في حلقات عشوائية المظهر والجوهر خارج الوزارة فيما يسمي بالمجالس الأربعينية أو في دهاليز أمن الجبهة الإسلامية واستبيحت ملفات الدبلوماسيين الشخصية والسرية في الوزارة ليطلع عليها جماعة الحزب الحاكم . وبسرعة شديدة أيضًا، رتبت السلطة الجديدة ما يمكن أن يطلق عليه "نظام تقارير الخدمة غير الرسمية". وبموجب هذا النظام، أو (اللانظام) إن أردنا الدقة في التعبير، يقوم أنصار وأعضاء التنظيم الجبهوي في الخارج بكتابة "تقارير" وإرسال معلومات عن الدبلوماسيين في الخارج، وهي في معظمها تلفيقات قد

تكون وراءها مواقف شخصية أو حالات قصور مزرية في فهم دور الدبلوماسي في الخارج، أو تصنيف للناس بميلهم للعلمانية أو رفض الخضوع لرغبات وتغولات أعضاء تنظيم الجبهة في منطقة التمثيل. هذا (اللانظام) في التقارير عن الدبلوماسيين كان له دور كبير في أن يفصل العديد منهم من الخدمة لما أسمى بهتانًا بالفصل من الخدمة "للصالح العام" !!

الغريب في الأمر أن أهل السلطة وحداتها وشباب مفكريها ودعاتها لم يسكتوا عن الكلام المباح عندما أدركنا الصباح وانكشف المستور على رؤوس الأشهاد جميعًا. لكن منهم أولئك الذين تحدثوا صراحة عن استراتيجية تنظيمهم لهدم وزارة الخارجية، وحاولوا تبرير الهجمة على تلك المؤسسة في سياق الحديث عن التجربة الخاصة بالتعامل مع تلك المؤسسة. ومن أهم ما ورد في ذلك حديث الكاتب والسياسي المحبوب عبد السلام الذي تعرض لهذه المسألة في كتابه عن تجربة تنظيم الجبهة الإسلامية في حكم السودان(*).

ورد في الكتاب أعلاه أن تنظيم الانقلابيين كون مجموعة خاصة لوضع إصلاح شامل لوزارة الخارجية !! وكان الهدف من ذلك المسعى هو الإجابة على سؤال مهم وهو : كيف يمكن تثوير وزارة الخارجية لتوافي أهداف الثورة؟ ولإحداث ذلك التثوير، اتخذت السلطة الجديدة "مدخلًا عمليًا : تغذية الوزارة بجماعة مقدرة من عضوية الحركة الإسلامية يدخلون فورًا إلى الأطر الدبلوماسية مهما يكن تراتبها الهيكلي". ومما يكشف خطة أدلجة أو أسلمة وزارة الخارجية، جري الحديث الغريب عن "النظر إلى وزارة الخارجية بوصفها جهازًا سياسيًا ينبغي أن يتمثل كل تراث الحركة الإسلامية الفكري والعملي في العلاقات الخارجية، وأن تتكامل مع الدبلوماسية الشعبية.."(**).

(*) المحبوب عبد السلام. الحركة الإسلامية السودانية :دائرة الضوء – خيوط الظلام. دار مدارك للنشر 2010.

(**) نفس المرجع أعلاه.

إذن فالهجمة على مؤسسة وزارة الخارجية لم تكن مرتبطة بحاضرها ولا بمستقبلها القريب ولكنها جاءت من منظور أبدي لا يتوقع لحكم الجبهة الإسلامية مدى زمنيًا ولا يعتبره، مهما طال عمره، أمرًا انتقاليًا في حياة السودانيين، ولكن- وهذا مثار الاستغراب والتعجب- تحدث مفكرو التنظيم الإنقلابي عن تصور لبرنامجهم لوزارة الخارجية وكأنهم يتحدثون بنظرية فرانسيس فوكوياما الخاصة بنهاية التاريخ!

علاوة على ذلك ورد في الكتاب المذكور آنفًا حديث عن كفاءات جلبتها الحركة الإسلامية من الوكالة الإفريقية للإغاثة، ومن درسوا في الخارج أو أقاموا في المهاجر . باعتبار أن تلك الصفات تؤهلهم للعمل الدبلوماسي!!! ولعمري فذلك حديث مطلق لا يستند إلى مسوغات موضوعية. فكيف نفترض أن الشخص لمجرد أنه عمل في الوكالة الإفريقية للإغاثة أو عاش أو تعلم خارج السودان، نفترض أنه مؤهل للعمل الدبلوماسي؟ هذا لا يمنع بالطبع أن يكون بين هؤلاء أشخاصًا يتمتعون بالمقدرات والكفاءة، غير أن العديد من هذه الكوادر السياسية لم ينجحوا فى القيام بمهام المهنة الدبلوماسية، وأصبح بعض وزرائهم يجأرون بالشكوى من ضعف الأداء وكثرة التجاوزات لدى هؤلاء(*).

ولا يمكن أن نبرح هذا السياق دون الإشارة لما أُسمي بالدبلوماسية الرسالية. ذلك اللفظ الغامض والمريب والذي تداوله القادمون إلى وزارة الخارجية بمؤهلات العضوية في الحزب الحاكم دون سواها. ولعل ذلك المفهوم ينتمي لعالم التبشير الديني ولا صلة له بعالم العمل الدبلوماسي بأي حال من الأحوال. من هنا كانت المشكلة التي نشأت بين السودان وعدد من الدول الإفريقية عندما طفق بعض الدبلوماسيين الرساليين يحومون حول المساجد في عواصم تلك الدول ويلتقطون بعض الشخصيات التي تدعي أنها في سبيل

(*) تعرض الأستاذ المحبوب عبد السلام لفشل العديد من هذه الكوادر في المرجع المذكور أعلاه. أنظر ص 333-332.

الدعوة الإسلامية، الأمر الذي أزعج أجهزة مخابرات تلك الدول وجعلها تتحدث عن خطة سودانية للهيمنة من خلال إثارة النعرات الدينية، وبالطبع ذهب ذلك كله سرابًا وتبخر في عالم النسيان لأن السودان لا حجم له ولا قبل له ولا رسالة له تحتم عليه بسط العقائد بين شعوب إفريقيا الأخرى. فإن كان هناك من واجب على الدبلوماسي السوداني فهو السعي من أجل المصلحة الوطنية للسودان، وليس العمل تحت لواء منظمات عقائدية دولية وكيانات هلامية لا شأن لها بمصلحة السودان ولا سلطان لها على أهله.

الشاهد أن الحملة على وزارة الخارجية كانت حملة ذات أبعاد ثلاثة. البعد الأول هو التخلص من عناصر دبلوماسية مؤثرة ولا مجال لتجنيدها في الكادر الرسالي المأمول (حدث هذا خلال الستة أشهر الأولى وتم فصل أكثر من مائة وخمسين دبلوماسيًا)(*). أما البعد الثاني فهو حصر التعيين في المناصب الجديدة على كوادر تنظيم الجبهة أو المرتبطين معها بشكل ما. (وتم هذا بالفعل منذ يونيو عام 1989، وربما كان هناك استثناء لعناصر محدودة تشكل أقلية غير مؤثرة). أما البعد الثالث فقد تمثل في القسوة الإدارية على من تبقى من الكوادر المهنية ومحاصرتهم وتضييق الخناق عليهم وهم يكابدون آناء الليل وأطراف النهار. ومن الإنصاف أن نذكر هنا بأن بعض الشباب من ذوى الكفاءة والتأهيل الأكاديمى قد ألحقوا بالوزارة خلال العقدين الماضيين، إلَّا أنهم وجدوا أنفسهم محرومين من الاستفادة من الخبرة والقدوة المهنية، فى جو مشحون بالكثير من التسييس على حساب القواعد المؤسسية.

لقد وصف الدكتور منصور خالد المفكر السوداني المعروف ووزير الخارجية

(*) كما سبق وأوضحنا فقد عمدت سلطة الجبهة الإسلامية لتنفيذ أكبر حملة لإقصاء العاملين في الدولة دون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان . وتتحدث الأرقام عن فصل وعشرات الآلاف من القوات النظامية (الجيش والشرطة وغيرها) والخدمة المدنية والهيئات والمؤسسات على مراحل مختلفة. فقد كل هؤلاء وظائفهم لأسباب لا شأن لها بالعمل ومتطلباته ولكنها تتعلق بهدف إحلالهم بكوادر عقائدية تدين للسلطة بالولاء.

الأسبق، وصف ما حدث لوزارة الخارجية في عهد حكومة الجبهة الإسلامية بأنه "جناية كبري ...حيث كان للسودان وزارة خارجية متميزة ومهنية، وحافظت الخارجية على نزاهتها المهنية تلك برغم تعاقب وزراء ذوي اتجاهات مختلفة عليها، ولكن جاء هؤلاء وهدموا كل ذلك دونما أي مبرر for no good reason ولم يكن هنالك من حاجة إلى تكسير تلك المؤسسة"(*).

إن محنة وزارة الخارجية السودانية تتمثل في الضياع التام لصفتها المؤسسية التي كان يعرفها العالم، وشخصيتها المهنية التي تربى عليها أهلها. ومما يحز في النفس أن الدبلوماسيين السودانيين الذين كانوا في المواقع الأمامية في المحافل الإفريقية والعربية والدولية قد تراجعت مواقعهم كثيرًا وفقد السودان مميزات الدبلوماسية الاحترافية إلى دبلوماسية في معظمها تدين بالعشوائية وانعدام مقومات المؤسسية. وإذا ما أردنا أن نحسب ما فقدته وزارة الخارجية بمقدار ضياع الخبرات المتراكمة عبر السنين، فإن ما حاق بتلك المؤسسة سيظل مشهدًا مروعًا من مشاهد العدوان ضد الموارد البشرية! وحتى نقرب الصورة إلى القارئ، فإن فقدان الخارجية لمائة من كوادرها، بالفصل التعسفي من الخدمة، يكلف السودان ضياع ألف عام من الخبرة الدبلوماسية بافتراض أن كلًا منهم لديه خبرة في المتوسط بلغت عشرًا من السنين !!

إن المؤسسية هي جوهر الهياكل الإدارية المعاصرة، والمؤسسات بهذا المفهوم تتصف بالديمومة والأهداف المحددة وتحكمها مبادئ وقوانين وقواعد للعمل والسلوك تنطبق على السلوك البشري وتضبطه . ولا تبنى المؤسسات بين عشية وضحاها لأنها حصيلة تراكمات لخبرات بشرية على مر السنين. وعليه فإن تخريب المؤسسات يكبد المجتمعات خسائر فادحة ولا يمكن تعويضها بسهولة . ويحضرني في هذا السياق ما ورد على لسان أحد عمالقة الدبلوماسية السودانية الراحل الدكتور بشير البكري في محاضرة عن تجربته الدبلوماسية ألقاها بوزارة

(*) مقابلة للمؤلف مع الدكتور منصور خالد في داره بالخرطوم بتاريخ 14 فبراير عام 2012.

الخارجية السودانية. فقد أكد الرجل على مفهوم المؤسسية، وكرر القول بأن الدبلوماسية السودانية لا بد أن تقوم على المؤسسية . ولمثل هذا الحديث أهمية خاصة عندما يأتي من آحد المؤسسين لوزارة الخارجية، لأنه كان يعلم الخسارة الفادحة التي يدفعها السودان مقابل زوال تلك المؤسسية. ومن الملفت أن بشير البكري ربط في محاضرته تلك بين المؤسسية وبين المبادئ السامية التي تقوم عليها المهنة الدبلوماسية عندما أضاف قائلًا: لابد أن تكون الدبلوماسية السودانية منشغلة بالمستقبل ولا بد لها أن "تكون دبلوماسية صدق مع النفس وصدق مع الغير وقائمة على المبادئ". وكم صدق الراحل بشير البكري معنا ومع نفسه وهو ينبهنا لأهمية روح المؤسسة ومضمونها ولكن الرجل رحل عنا وهو يرى معاول الهدم قد أجهزت على المؤسسة التي بذل الكثير مع زملائه من الرعيل الأول في إنشائها وبنائها(*).

في ضوء كل هذا المصير المظلم لمؤسسات الخدمة المدنية في السودان بشكل عام ووزارة الخارجية التي نحن بصددها بشكل خاص، يظل السؤال الكبير مطروحًا : هل من مخرج من هذا المأزق التاريخي الذي نجم عن ممارسات الهدم والتشويه لهذه الكيانات ؟ وهذا السؤال لم أكن في موقف لأطرحه على نفسي لأجيب عليه، لأنه عبء تنوء عن حمله الجبال. وحاورت العديد من زملائي من أهل المهنة الدبلوماسية حول احتمال عودة وزارة الخارجية إلى وضع مؤسسي في مقبل السنين والأيام. لكن الإجماع اتجه إلى أن العودة للمؤسسية ليست أمرًا سهلًا بعد ما طرأ من تحطيم وهدم وتكسير.

وزارة الخارجية والسياسة الخارجية:

انصب حديثنا فيما سبق من هذا الفصل على وزارة الخارجية السودانية كمؤسسة سيادية وكيف أنها نشأت هيكلًا ومضمونًا على قواعد ومبادئ

(*) محاضرة للدكتور بشير البكري عن تجربته الدبلوماسية .قاعة المحاضرات. وزارة الخارجية .الخرطوم . 11 نوفمبر عام 2008.

مؤسسية، وكيف أنها الآن فقدت الكثير من تلك الصفات .لكن مثل ذلك الحديث يظل ناقصًا إذا لم نتعرض لصلة كل ذلك بالسياسة الخارجية . والمنطق وراء ذلك الطرح مقنع وبسيط، لأن وزارة الخارجية في أي بلد في العالم هي الجهاز الذي يضطلع بتنفيذ السياسة الخارجية لذلك البلد. ولا يمكن تنفيذ تلك السياسة، مهما كانت عبقريتها وحسن تصميمها بوزارة خارجية عاجزة أو مهدودة الكيان . وبعبارة أخرى، فلا مجال للحديث عن سياسة خارجية سودانية تخدم مصالح السودان في ظل الحال الذي بلغته وزارة خارجية السودان في ضعفها المؤسسي، وافتقار معظم كوادرها للمؤهلات المهنية المطلوبة. والأنكى من ذلك أن السياسة الخارجية السودانية، خلال العقدين الماضيين، أخذت مسارات مضطربة ومواقف متخبطة، كان معظمها لا شأن له بمصالح السودان. والعلة، في واقع الأمر، كانت في السياسة الداخلية، وانعكاساتها على السياسة الخارجية التي وضعت السودان في مآزق كثيرة . وهكذا تحول السودان من دولة يمكن أن تساهم إيجابًا على المستويين العربي والإفريقي، إلى دولة ضاق الخناق حول عنقها وتدهورت أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية بصورة غير مسبوقة. ومن أهم ذلك الصراعات والعنف كما هو الحال في دارفور منذ أكثر من عقد من الزمان، والصراعات المستمرة مع جنوب السودان ثم مع دولته المستقلة (تلك يتحمل وزرها الطرفان وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة) ثم جاءت صراعات جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتلتها ممارسات كبت الحريات الأساسية المكفولة في الدستور المؤقت . يضاف إلى كل ذلك ضنك في العيش وتدهور مريع في خدمات الصحة والتعليم وغيرها .

التراكمات السلبية تلك على الساحة الداخلية خلقت وضعًا حتم تدخلات أجنبية، ووجد السودان نفسه مكبلًا بقيود متعاظمة في ظل قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي، وقوات أممية بلغت أكثر من 27 ألف جندي في منطقتي دارفور وأبيي حتى شهر يوليو 2012. وهنا أصبحت السياسة الخارجية السودانية لا تعدو كونها ردود أفعال متقطعة، واستعداءات للمزيد من

التدخلات الدولية.والأدهى من ذلك وأمر أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت قرارًا يتعلق برئيس جمهورية السودان المشير عمر حسن أحمد البشير ووزير الدفاع الفريق عبد الرحيم أحمد حسين، ووالي جنوب كردفان أحمد هارون، واثنين غيرهما. وقد زج هذا بالسودان في مأزق لم يتعرض له رئيس دولة وهو في سدة الحكم . وهو وضع أدى بالفعل إلى إحداث شلل كبير في مؤسسة الرئاسة السودانية وعطل تمامًا دور الدبلوماسية الرئاسية الذي يلعبه الرؤساء في البلدان الأخرى. ومن الناحية الدبلوماسية، فلم يعد لرئيس السودان من قدرة على التفاعل إقليميًا ودوليًا مع الرؤساء الآخرين. وهكذا تلقت الدبلوماسية السودانية ضربة أخرى قاضية من جراء هذا التطور.

وعلى كل حال فالداء يكمن في السياسات الداخلية، ولن يصلح حال السياسات الخارجية إلا بصلاح حال الداخلية منها. ولعل تقريب الفكرة هنا يكون بوصف السياسة الداخلية بالعود، ووصف السياسة الخارجية بالظل... ولن يستوي الظل ما دام العود أعوجًا..!!

ومن هذه الزاوية علينا أن ندرك تلك المفارقة التاريخية الكبرى، وهي أن السودان، خلال أكثر من عقدين من الزمان، أصبح يعيش معادلة قصور دبلوماسي مركب. وهذا القصور المركب يتجلى في حال وزارة خارجية مصابة بأمراض جسيمة وسياسة خارجية معتلة إلى أبعد الحدود. ومن المنظور المهني الدبلوماسي الذي يحكم أطروحتي قي هذا الكتاب، أقول دونما تردد بأن العلة المركبة التي تعاني منها وزارة الخارجية والسياسة الخارجية في السودان، هي بالضرورة أدت إلى إهدار قيمة التمثيل الدبلوماسي للبلاد في العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

من ناحية أخري فقد منيت وزارة الخارجية في ظل حكومة الجبهة الإسلامية بظاهرة أخرى مؤسفة وهي ظاهرة تشرزم وتعدد مواقع الحديث عن السياسة الخارجية في الدولة. وأصبح من العصي على المرء أن يعرف من هو المسئول عن السياسة الخارجية وما هو الجهاز المنوط به تنفيذ تلك السياسة. ولشرح هذه

المعضلة، نلاحظ أن أجهزة حكومية وغير حكومية عديدة قد نازعت وزارة الخارجية اختصاصها وأضفت جوًا من الفوضى المتعمدة أو حتى غير المتعمدة في دور هذا المرفق السيادي الحساس. ومن ذلك أن جهاز المخابرات والأمن الوطني يمارس ويتحدث في الشئون الخارجية، والناطق الرسمي باسم القوات المسلحة يتحدث هو الآخر عن قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية، ثم نجد أن رئيس المجلس الوطني يصرح كثيرًا عن موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية . أضف إلى ذلك أن حزب المؤتمر الوطني (حزب الحكومة) يتناول قادته الكثير من المسائل التي تمس علاقات السودان الخارجية دونها ضابط ولا رابط، كما يقال. ولزيادة الحيرة نجد أن ثمة جهاز غير حكومي (مجلس الصداقة الشعبية العالمية) حجز لنفسه مقعدًا في صفوف ما أسماه "الدبلوماسية الشعبية"، ولكنه في حقيقة الأمر يتصرف أهله ويصرح القائمون عليه وكأنهم وزراء خارجية مع وقف التنفيذ !! هذا كله يجري، ويشفق المرء على حال الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في الخرطوم والذين يلهثون وراء المئات من أرباب الحكم والسياسة للإلمام ببعض أطراف الحقيقة الضائعة مفرقة بين عشرات أو مئات المواقع التي تتعاطى في السياسة الخارجية، ليس من قبيل الاختصاص ولكن من قبيل الافتئات والفوضى غير الخلاقة.

كل ذلك أدى إلى وضع في ممارسة السياسة الخارجية السودانية لا يمكن أن تستقيم معه أوضاع ممارسة المهنة الدبلوماسية، ولا تتضح معه معالم ما يمكن أن يمارسه الدبلوماسيون السودانيون، ولا يستطيع المرء أن يستكشف شيئًا له صلة بمصلحة السودان القومية في ظل تلك الممارسات.

ظاهرة أخرى مثيرة للتندر والحسرة على ضياع مؤسسية وزارة الخارجية، تفشت في عقد الأعوام التسعينات بصورة أفدح من غيرها من الأوقات . وتلك هي ظاهرة انقلاب قواعد الانضباط البيروقراطي بين مستويات الوظائف الدبلوماسية المختلفة في الوزارة. وتمثلت ممارسات ذلك في أن النفوذ داخل الوزارة وفي السفارات لا يستند إلى القواعد المدنية الحديثة في الترتيب حسب

درجة الوظيفة والأقدمية. ولكنه أصبح ترتيبًا غير رسمي يرتبط بالانتهاء السياسي للحزب الحاكم، أو حتى صلة القربى بأحد زعمائه النافذين.! فيجد المرء موظفًا دبلوماسيًا صغيرًا أو مبتدئًا لكنه يتمتع بنفوذ داخل إدارة ما في ديوان الوزارة أو في إحدى السفارات يفوق زملاءه من أهل المهنة الذين لم تطلهم يد الإقصاء من الخدمة أو حتى أن نفوذه قد يفوق نفوذ السفير الذي قضى أكثر من عشرين عامًا في الخدمة الدبلوماسية، لكنه لا يتمتع بعضوية التنظيم السياسي الحاكم!! وواضح أن السلطة العليا في الخرطوم كانت تشجع ذلك الانقلاب البيروقراطي، لأنها أرادت أن تتعامل حصريًا مع "أهل الثقة" وليس مع "أهل الخبرة". وللأسف فقد سادت ممارسات كثيرة لا تتفق والمبادئ التي تحكم دواوين الخدمة المدنية في الدول، وبعضها لا تتفق حتى مع أسس الأخلاق والسلوك المستقر في الثقافة الاجتماعية السودانية. وغني عن القول أن سيادة تلك الظاهرة الشاذة بيروقراطيًا ساهمت كثيرًا في تفكيك هيكل وزارة الخارجية وأدت إلى تكسير عظامها في المفاصل وغير المفاصل، ما دام كل ذلك كان يصب في إطار ما أسماه مفكرو النظام بعملية "تثوير" وزارة الخارجية وليتهم كانوا أكثر صراحة وقالوا إنها عملية "تكسير" وزارة الخارجية.

ملحق الصور

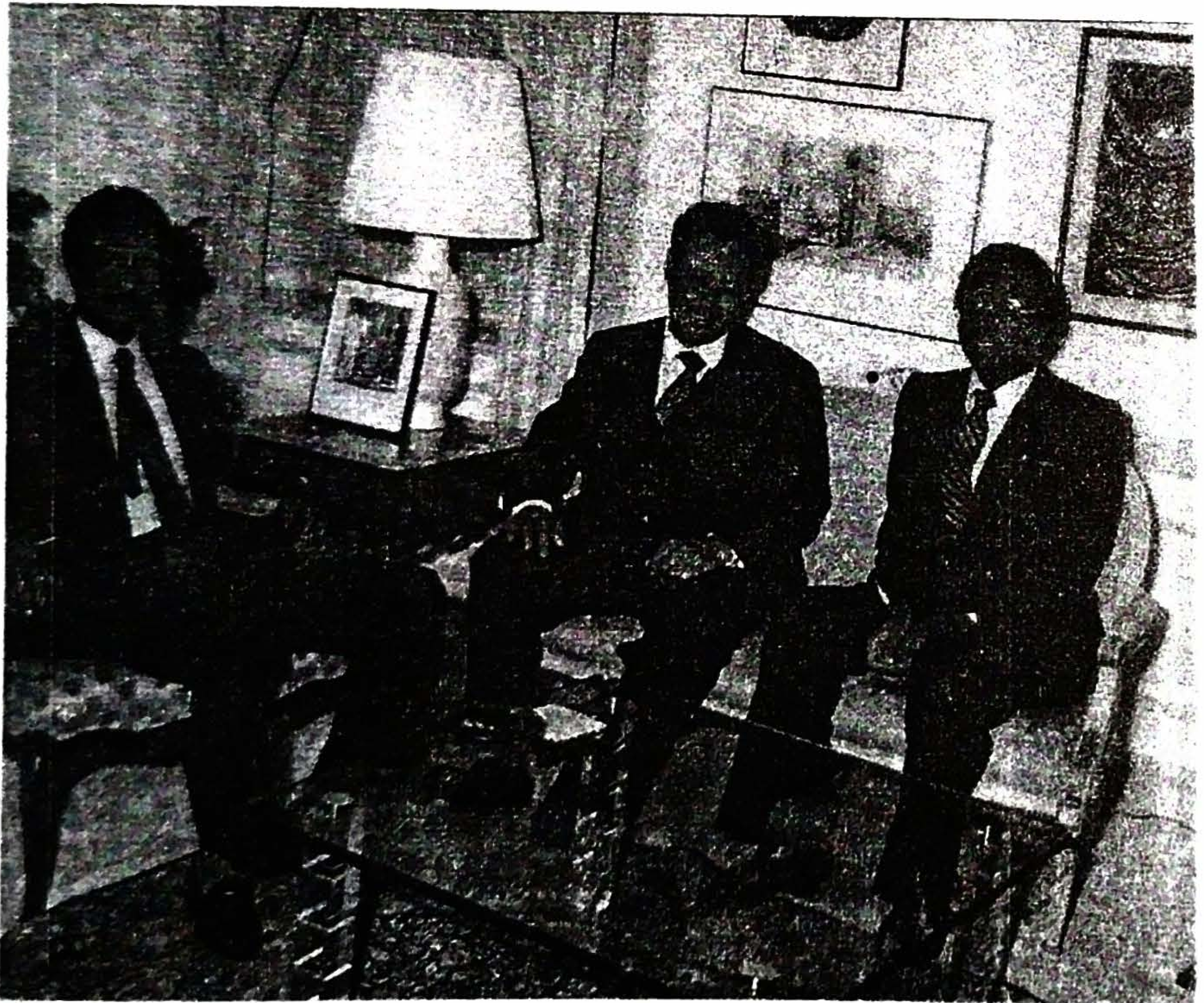


To The Honorable
Ahmed Abdelwahab Gubartalla
With best wishes, Nancy Reagan

صورة رقم (1)

حفل استقبال بالبيت الأبيض – واشنطن ربيع 1985

المؤلف وحرمه بصحبة السيدة الأولى نانسى ريجان



صورة رقم (2)

المؤلف مع الرئيس جعفر نميري والسفير عمر صالح

إبان زيارة نميري إلى الولايات المتحدة – واشنطن 1983



صورة رقم (3)

تبادل التحية مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات

أثناء لقائه مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في جنيف – خريف 1989



صورة رقم (4)

إحدى جلسات اللجنة الدولية للسلع الأساسية

برئاسة المؤلف – كارتجينا/ كولومبيا – فبراير 1992



صورة رقم (5)

لقاء المؤلف وبعض زملائه الدبلوماسيين

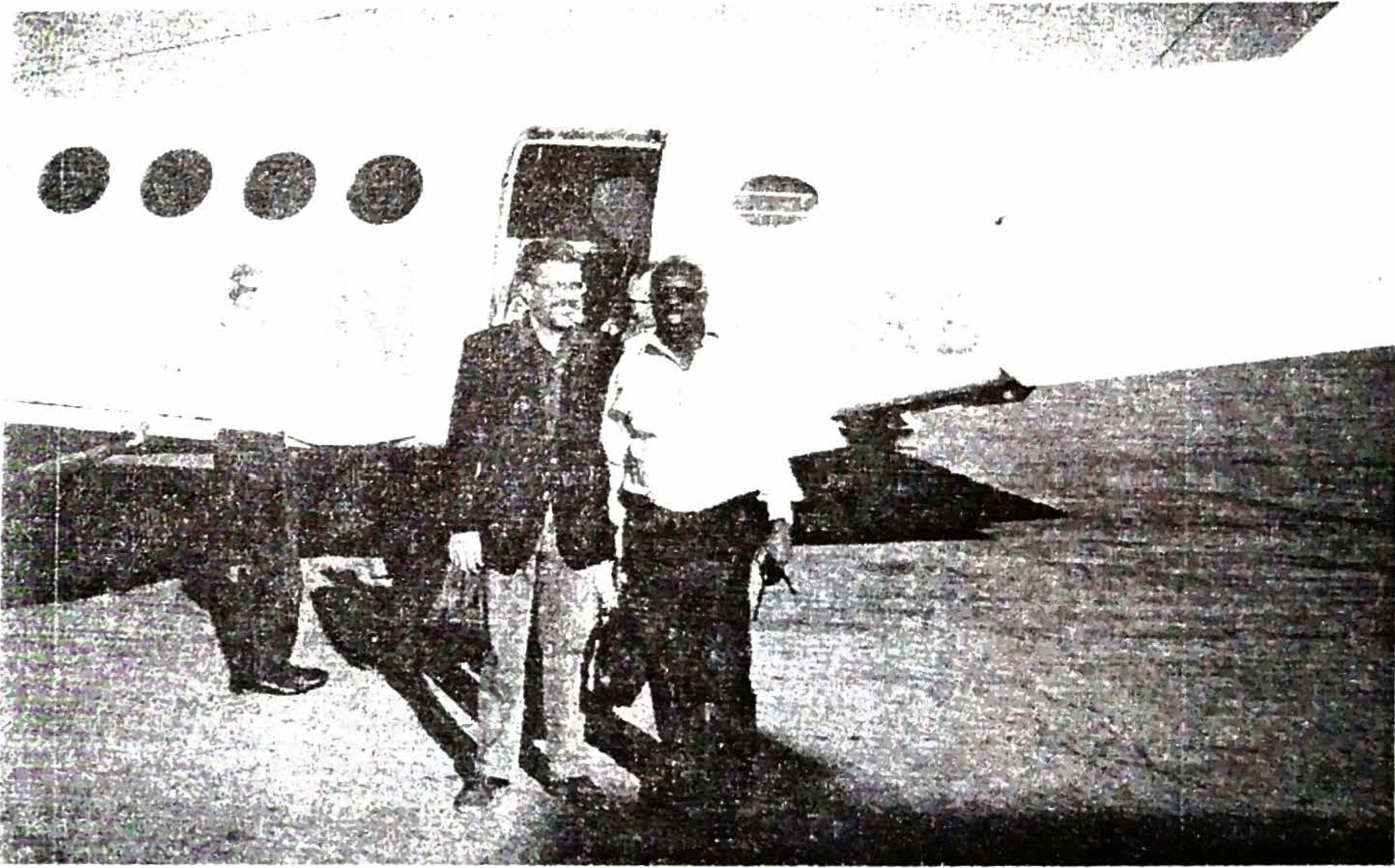
بالزعيم نيلسون مانديلا وزوجته ويني مانديلا – مطار هيثرو – لندن 1990



صورة رقم (6)

زيارة الفنان الكبير عادل إمام لمكتب المؤلف بصفته سفيرًا للنوايا الحسنة

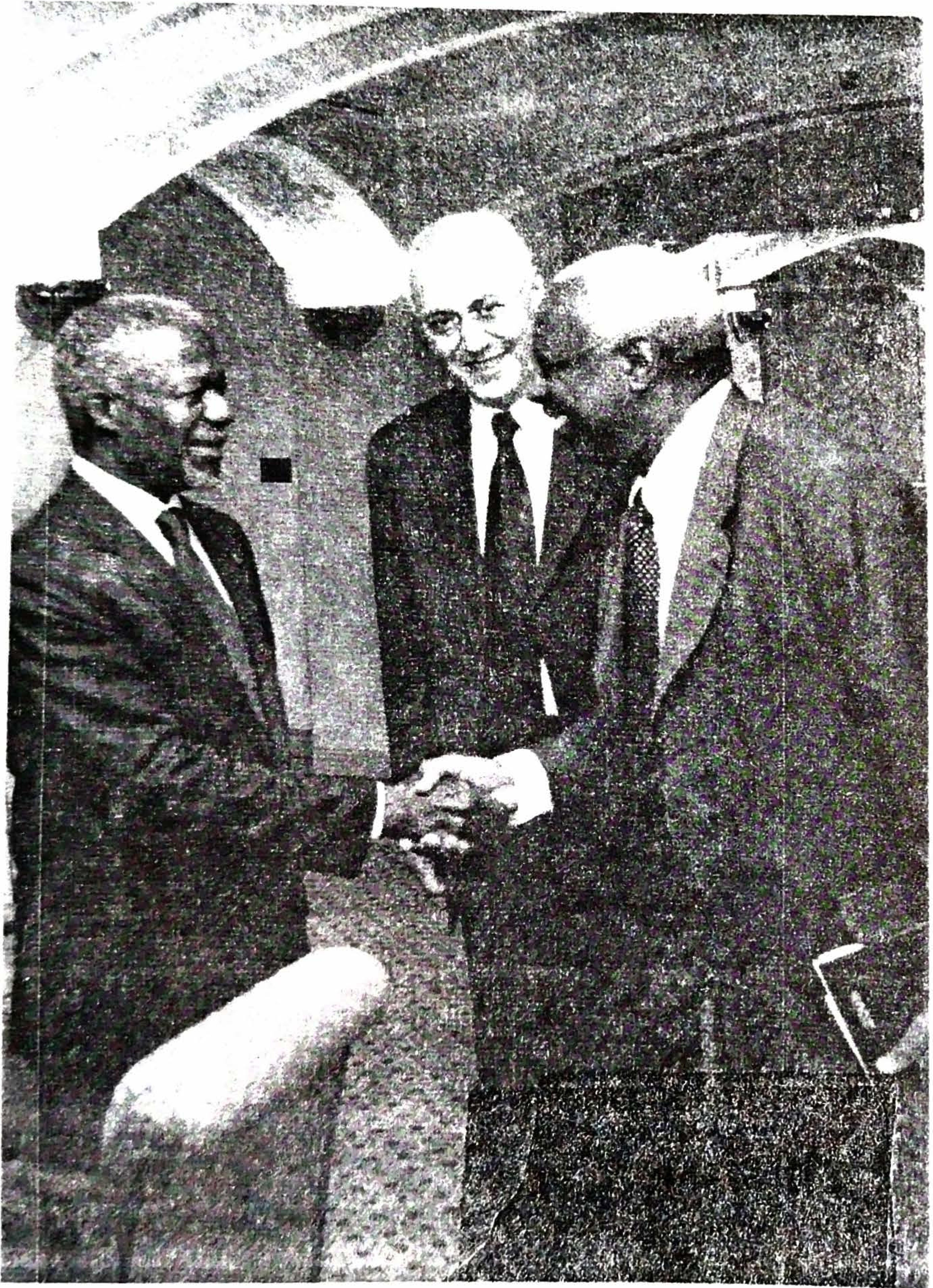
لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين – بغداد، ربيع عام 2000



صورة رقم (7)

المؤلف يتهيأ لاستقلال طائرة الأمم المتحدة

للسفر في مهمة داخل أفغانستان – هيرات، صيف 1995



صورة رقم (8)

مع كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة قبيل اجتماع

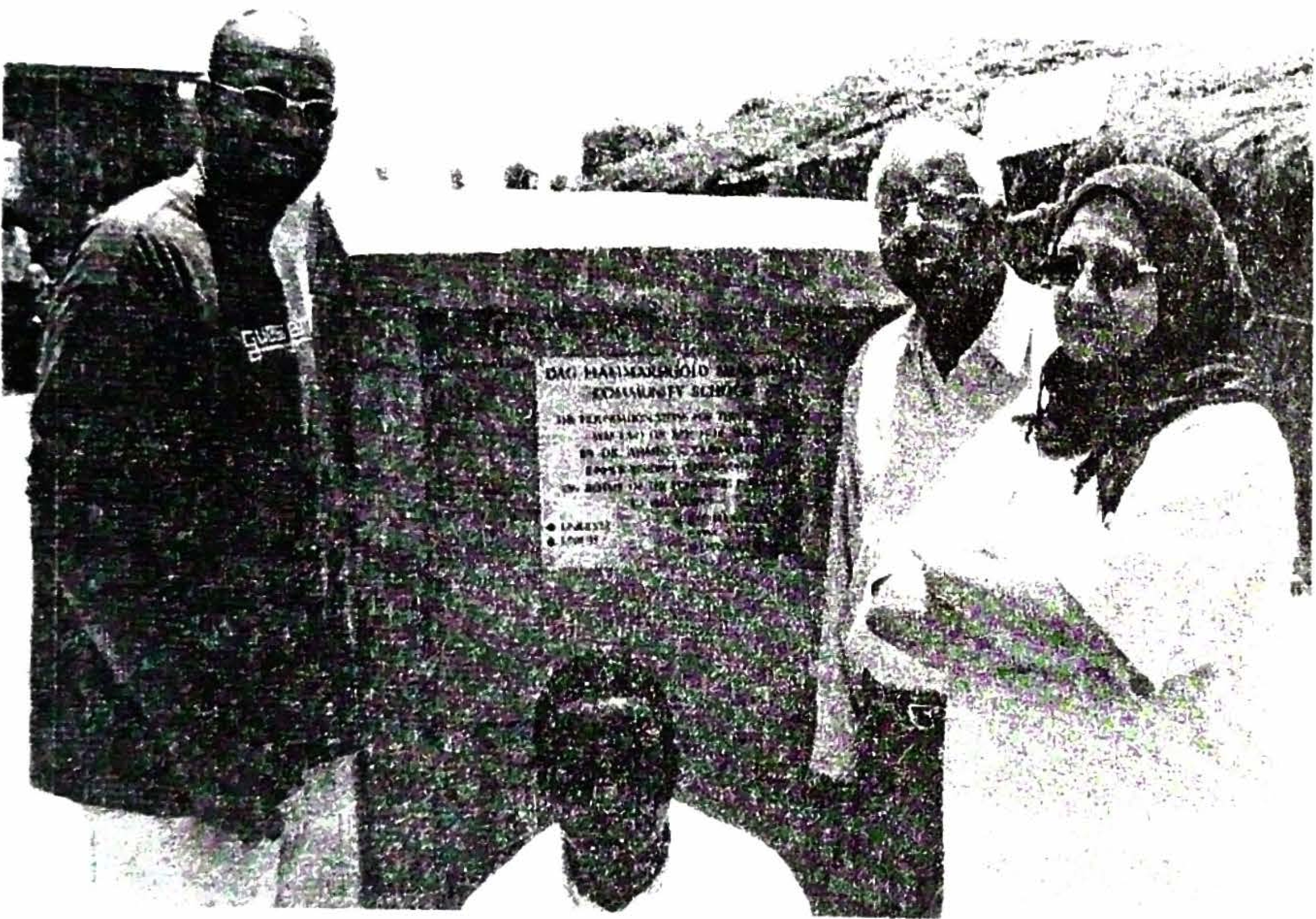
رؤساء مكاتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية –جدَّة عام 2006



صورة رقم (9)

فى إحدى جلسات دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك خريف 1982



صورة رقم (10)

مع زوجتي وابني نزار «الواقف إلى اليسار» في زيارة لموقع النصب التذكاري للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داج همرشولد – زامبيا عام 2004



صورة رقم (11)

المؤلف ضمن وفد جمهورية السودان بإحدى دورات المؤتمر السنوي

لمنظمة الصحة العالمية – جنيف 1990



صورة رقم (12)

حفل وداع أقيم على شرف المؤلف وقرينته بقصر الأمم

مع السفير علي سحلول وقرينته جنيف – صيف 1993



صورة رقم (13)

مع الزعيم الإفريقي رئيس زامبيا الأسبق كينيث كاوندا

في العاصمة الزامبية لوساكا – أكتوبر 2003



صورة رقم (14)

حفل استقبال بالعاصمة الزامبية لوساكا

بصحبة الرئيس الراحل ليفي موانا واسا، 2004

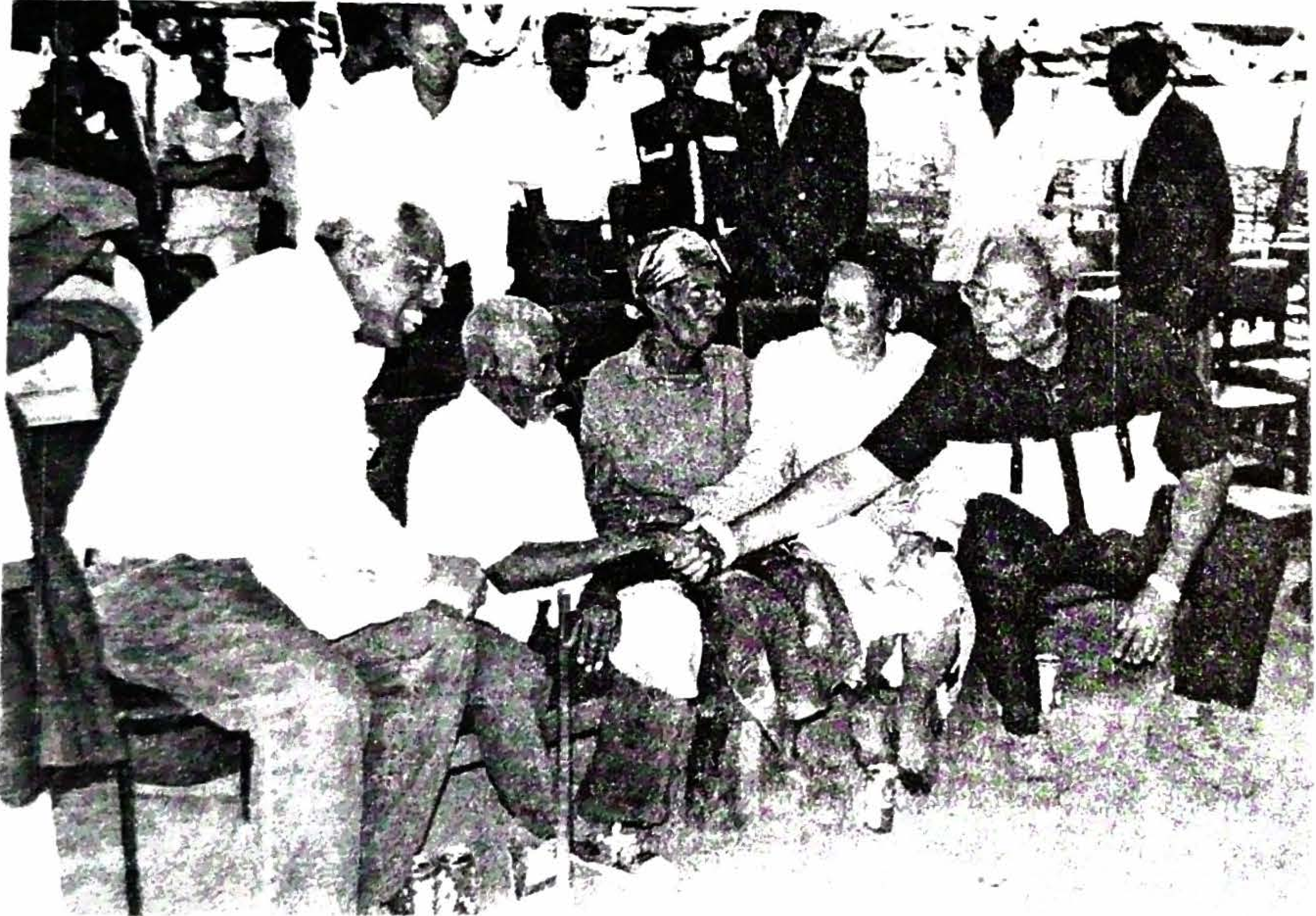


صورة رقم (15)

حفل التخرج بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

«المؤلف الصف الثالث واقفًا إلى اليمين» مع الخريجين من العرب والأفارقة

صيف 1970



صورة رقم (16)

لقاء مع عدد من اللاجئين الأنجوليين في غرب زامبيا

«المؤلف أقصى اليسار وإلى يمينه اللاجئ المعمر داسيلفا» زامبيا 2002

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	7
الفصل الأول:	
التحاقي بوزارة الخارجية السودانية وبدايات العمل الدبلوماسي	14
الفصل الثاني :	
تجربتي الدبلوماسية في واشنطن	36
* موقف واشنطن من نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان	52
* نافذة من واشنطن على التكامل بين السودان ومصر ...	60
* النظام الأمريكى ومؤسسات الضغط السياسي	86
* رئيسا غينيا وموزمبيق ووزير خارجية الأخيرة فى واشنطن	87
* السودان ومنصب المفوض السامى لشئون اللاجئين ..	96

الموضوع	الصفحة

* مرافقتي لعمدة واشنطن في زيارته للسودان 106
* زيارة الرئيس جعفر نميري الأخـيرة لواشنطن 114
* نظرات في شخصية الرئيس جعفر نميري 142
* اجتماع هام فى وزارة الخارجية الأمريكية 158
* السناتور رودي بوشويتز ولقاء فى الكونجرس 162
* اجتماع مثير في البيت الأبيض 168

الفصل الثالث:

زيارة الفريق إبراهيم عبود للولايات المتحدة 172

الفصل الرابع :

تجربتى الدبلوماسية في المقر الأوروبي للأمم المتحدة 184

الفصل الخامس :

جولة وزراء خارجية الدول الأقل نموًا 222

الموضوع	الصفحة

الفصل السادس :

الانتقال من وزارة الخارجية إلى الأمم المتحدة 240

الفصل السابع:

ثلاث سنوات في أفغانستان 246

الفصل الثامن:

في العراق: مديرًا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين 268

* حركة مجاهدي خلق 320

الفصل التاسع:

في زامبيا: مهمة دولية إنسانية 328

الفصل العاشر:

مخاطر العمل الإنساني الدولي 356

الفصل الحادي عشر:

وزارة الخارجية بين المهنية والتسييس 394

ملحق الصور 421

للتواصل مع المؤلف

agubara@gmail.com



هذا الكتاب

يتيح لنا **السفير أحمد عبد الوهاب** الفرصة لنشاركه في مشاهد وأحداث ومواقف عاشها في الخدمة الدبلوماسية. وفي خدمة المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وهي مواقف ومشاهد تشكل صورا منتقاة من واشنطن وجنيف والعراق وأفغانستان وشرق إفريقيا وجنوبها وغيرها من المواقع.
يتميز هذا الكتاب بأنه لا يتخذ منهجا تقليديا في كتابة السيرة الذاتية: ولكنه ينتهج أسلوب الوقوف عند أحداث ومواقف وقضايا وشخصيات أتاحت ظروف عمل المؤلف له أن يكون جزءا منها. وهو يعرضها في صورة ممتعة وتحليلية تقرب أبعادها ومضامينها للقارئ مهما تنوعت اهتماماته وخلفيته.
من اللافت للنظر أن المؤلف يجسد في هذا الكتاب حقيقة أن العمل الدبلوماسي هو بالضرورة أداة مؤثرة في تفاعل الحضارة الإنسانية من منطلق التنوع والانفتاح. سواء كان صاحب المهنة الدبلوماسية في خدمة دولته أو كان في خدمة المجتمع الدولي موظفا في منظومة الأمم المتحدة.
وببراعة أهل المهنة الدبلوماسية يبرهن المؤلف فيما يتناوله تداخل المفاهيم والقضايا بشكل يفوق ما نتصوره في معظم الأحيان. وفي كل الأحوال فقد حرص المؤلف على تأكيد أهمية أن يعمل الممارسون لمهام دولية على أن يفتحوا قلوبهم وعقولهم للآخرين. بقدر ما تسمح الظروف. ليتعرفوا على جوانب متنوعة لمواقف وقضايا هي بالضرورة ملك للجميع .

